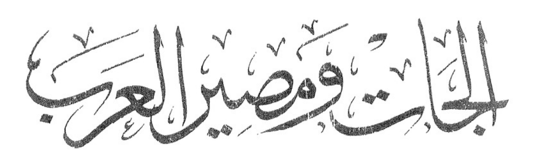
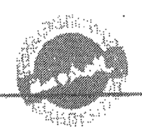

الجات ومصير العرب

بسم الله الرحمن الرحيم

الجـــات ومصيــر العــرب

(المجلد الخامس)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت : ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٥ الجات ومصر العرب (المجلد السادس)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فاتورة غذاء العرب ترتفع .. وصناعة المنسوجات تتراجع			
عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥٨٣	٩٤-٠٥-٠٧
١٣٥ دولة تعلن قيام النظام الاقتصادى الدولى الجديد			
رضا الاعرج	الوسط	٥٨٤	٩٤-٠٥-٠٨
الانضمام للجات الان يحملنا خسائر كبيرة			
محمد قنديل	العالم اليوم	٥٨٨	٩٤-٠٥-٠٨
اتفاقية الجات .. وضرورة قيام تكتل اقتصادى عربى(٢-٣)			
عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥٩٠	٩٤-٠٥-٠٨
"الجات" فى خطاب مبارك			
ابراهيم الازهرى	مايو	٥٩٢	٩٤-٠٥-٠٩
إدارة كلينتون تستعد لمعركة جديدة مع الكونجرس حول الـ"جات"			
	الشرق الاوسط	٥٩٣	٩٤-٠٥-٠٩
بسبب الجات: فاتورة استيراد القمح تزيد ٣٠%.. ومعيشة العمال الزراعيين تتدهور!			
نادية امين	العربى	٥٩٤	٩٤-٠٥-٠٩
كلينتون يسعى لتدبير أموال لتعويض خسائر الجات			
رويتر	العالم اليوم	٥٩٥	٩٤-٠٥-١٣
ورقة عمل حول اتفاقية الجات والتحديات الاقتصادية			
نهال شكرى	الاهرام	٥٩٦	٩٤-٠٥-١٣
مثلث قيادة الاقتصاد العالمى			
حسين معلوم	العالم اليوم	٥٩٧	٩٤-٠٥-١٤
المغرب يرد على "لاواقعية اوروبا" بالتحول إلى شركات فى آسيا وأميركا			
محمد الشرقى	الحياة	٥٩٩	٩٤-٠٥-١٤
١٩ مليار جنيه قيمة فاتورة الغذاء سنوياً			
احمد عبداللطيف	الاحرار	٦٠٠	٩٤-٠٥-١٥
تونس تطرح أولوياتها التجارية فى المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى			
سميرة الصدفى	الحياة	٦٠١	٩٤-٠٥-١٢

مجلد رقم ٥ الجات ومصير العرب (المجلد السادس)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
وربر الصاعة .. وهموم المستثمرين .. وتحديات "الجات"			
	الاهرام	٦٠٣	٩٤-٠٥-١٦
دور تاريخى للهيئة العامه للتصنيع - أنشاء جهز حكومى قوى لمتابعة اسعار السلع عالميا			
	الاهرام	٦٠٥	٩٤-٠٥-١٦
حكاية الإغراق وتحديات الجات			
	الاهرام	٦٠٩	٩٤-٠٥-١٦
الثقة والمصداقية عنوان التعامل مع نظام الأفضليات			
على محمود	الاهرام الاقتصادى	٦١١	٩٤-٠٥-١٦
مستقبل الدواء بعد الجات			
ابراهيم الازهرى	الاهرام الاقتصادى	٦١٥	٩٤-٠٥-١٦
بنتسن يحض مديرى الشركات على تأبيد "غات"			
	الحياة	٦٢٠	٩٤-٠٥-١٦
بحث التكامل الاقتصادى العربى فى ظل الجات			
بدرالدين ادهم	الاخبار	٦٢١	٩٤-٠٥-١٦
إختيار مصر ضمن المراكز العالمية لتشجيع الدول النامية على التجارة الدولية			
نجلاء زكرى	الاهرام	٦٢٢	٩٤-٠٥-١٧
الصين ترغب فى الانضمام للجات			
	العالم اليوم	٦٢٤	٩٤-٠٥-١٨
٢٥% ارتفاعا فى إيرادات السياحة المغربية بعد "الجات"			
	العالم اليوم	٦٢٥	٩٤-٠٥-١٨
اتفاقية "الجات" تتصدر المناقشات ، ومصر تطالب بتعاون أكثر بين دول العالم الثالث			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٦٢٦	٩٤-٠٥-٢٢
الصين تنضم لـ "الجات" - الغرب يريد التزام بكين بالرؤية الاوروبية			
	مايو	٦٢٨	٩٤-٠٥-٢٣
الجمعية العمومية للاتحاد المصرى للمقاولين قبل نهاية يونيو			
عبد الفتاح ابراهيم	الاهرام	٦٢٩	٩٤-٠٥-٢٤
العرب والجات!			
عبد الفتاح محمد عبد الفتاح	الاهرام	٦٣٠	٩٤-٠٥-٢٦
هل يستطيع الخدمات المصرى مواجهة المنافسة العالمية؟			
محمد خراجة	الاهرام المسائى	٦٣٣	٩٤-٠٥-٢٨
شركات انضمان تستوضح موقف لبنان من الجات			
ايلى قهوجى	العالم اليوم	٦٣٣	٩٤-٠٥-٣٠

مجلد رقم ٥ الجات ومصير العرب (المجلد السادس)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هل تعرف الجات طريقها إلى سورية؟	على محمود	الاهرام الاقتصادى	٦٣٤	٩٤-٠٥-٣٠
قانون الاختراعات الجديد يحول شركات الدواء إلى سمسار للشركات الأجنبية	نادية امين	العربى	٦٣٨	٩٤-٠٥-٣٠
تنسق السياسات المالية والنقدية والتجارية بين المنظمة وصندوق النقد والبنك الدوليين	محسن هلال	العالم اليوم	٦٤٠	٩٤-٠٥-٣٠
مقترحات للاتحاد العام العربى للتأمين لمواجهة تطورات "الجات"	محمد قنديل	حريتى	٦٤٣	٩٤-٠٥-٣١
مؤتمر عاجل لحمايه الكتاب المصرى من التزوير		الاهرام	٦٤٥	٩٤-٠٥-٣١
سذر لاند يحض على المصادقة على منظمة التجارة الدولية		الحياة	٦٤٦	٩٤-٠٦-٠١
اتفاقية "الجات" وقانون براءات الاختراع		الاهرام	٦٤٧	٩٤-٠٦-٠٣
آثار الجات على مصر والدول النامية فى مؤتمر تضامن الشعوب الافر واسيوية		الاحرار	٦٤٨	٩٤-٠٦-٠٤
الخبراء يحذرون من تأخير تطبيق نظام الجودة الاملة!	عبد الناصر أحمد	الاهرام المسائى	٦٤٩	٩٤-٠٦-٠٥
بكل أدب	عزت القمحاوى	اخبار الادب	٦٥٠	٩٤-٠٦-٠٥
الأطفال .. لايرحبون "بالجات"!		العالم اليوم	٦٥٢	٩٤-٠٦-٠٦
تزوير الكتاب المصرى اعتداء لايسكت عليه		الاهرام	٦٥٣	٩٤-٠٦-٠٧
وزير الثقافة : اجراءات رسمية لعلاج تزوير الكتاب المصرى		الاهرام	٦٥٤	٩٤-٠٦-٠٧
المفكرون يؤكدون أن التزوير يحرم مصر من حقوقها المادية ويهدد عطاء ها الحضارى	منى رجب	الاهرام	٦٥٥	٩٤-٠٦-٠٧
الجات .. تشيد بسياسة مصر التجارية		الاخبار	٦٥٨	٩٤-٠٦-٠٨
دول الجنوب أول ضحيا تحرير التجارة مالم تتحرك سريعا		الاهرام المسائى	٦٥٩	٩٤-٠٦-٠٨

مجلد رقم ٥ الجات ومصير العرب (المجلد السادس)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التكامل الاقتصادى العربى أفضل سبيل للتغلب على اثار اتفاقية الجات	محمد طلبة	الوفد	٦٦٠	٩٤-٠٦-٠٨
تحرير التجارة العالمية يحقق للدول النامية عزو أسواق الدول المتقدمة	صفاء جمال الدين	الاهرام	٦٦١	٩٤-٠٦-٠٨
القويز يقلل من تأثير "الجات" على اقتصاد السعودية والتويجرى يحث البنوك على توسيع قنوات الاقر	عبدالعزيز الخميس	الشرق الاوسط	٦٦٢	٩٤-٠٦-٠٩
بسبب الجات: ٨٠٠ مليون دولار خسائر مصر و(٣) مليارات دولار خسائر أفريقيا سنويا	اشرف خليل	الشعب	٦٦٤	٩٤-٠٦-١٠
اقتصاديون فى الخليج يدعون للتعامل مع "غات" باستراتيجية موحدة للتغلب على آثارها		الحياة	٦٦٥	٩٤-٠٦-١٠
ناشرون مصريون يزورون لبنان ليتابعوا فضيحة المزورين	عبده وازن	الحياة	٦٦٧	٩٤-٠٦-١٠
تحرير تجارة الخدمات الدولية كيف يدعم التنمية السياحية فى مصر؟		الاهرام	٦٦٩	٩٤-٠٦-١١
تزوير الكتب المصرية فى بيروت		الاهرام	٦٧٠	٩٤-٠٦-١١
اتفاقية الجات لن تؤثر على التركيب المحصولى	محمد المصرى	اكتوبر	٦٧٢	٩٤-٠٦-١٢
٤٠ مليون دولار زيادة فى فاتورة الغذاؤء المصرية	ناهد إمام	السياسى	٦٧٣	٩٤-٠٦-١٣
تسهيلات جديدة للمستثمرين فى مدينة ٦ أكتوبر	سميحة كريم	السياسى	٦٧٥	٩٤-٠٦-١٣
٣٠ مليار دولار فاتورة "الغذاء العربى" المستورد	عاطف فهيم	العالم اليوم	٦٧٦	٩٤-٠٦-١٣
ارتفاع أسعار السلع الزراعية .. ومنافسة ضد القطن .. والدواء فى خطر	اشرف خليل	الشعب	٦٧٨	٩٤-٠٦-١٤
سرقة وتزوير الكتاب المصرى فى بيروت(٣)	منى رجب	الاهرام	٦٨٠	٩٤-٠٦-١٤
٢% زيادة فى حجم الفجوة الغذائية العربية عام ٢٠٠٥	فتحية ابراهيم	العالم اليوم	٦٨٢	٩٤-٠٦-١٥
ضبط ملف التامين العربى والأخذ بسياسات تجارية جديدة	فتحية ابراهيم	العالم اليوم	٦٨٤	٩٤-٠٦-١٥

مجلد رقم ٥ — الجات ومصر العرب (المجلد السادس)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
عزل صريح من رئيس جمعية النداء الجديد لرجال الاعمال د. سعيد النجار : للجات مزايا عديدة			
حمدى جمعة	الاهالى	٦٨٥	٩٤-٠٦-١٥
"الإيزو ٩٠٠٠) العيد الغائب فى اتفاقية الجات			
عبد الناصر محمد	الاهرام المسائى	٦٨٦	٩٤-٠٦-١٨
"الجات" كله فوائد لأمريكا			
	الاهالى	٦٨٨	٩٤-٠٦-١٩
حكايات اقتصاديةالجات .. فى مصلحة من .. وضد مصلحة من ؟			
عصام رفعت	الاهرام الاقتصادى	٦٨٩	٩٤-٠٦-٢٠
الجات .. كشفت المستور			
نعمان الزيانى	الاهرام الاقتصادى	٦٩٧	٩٤-٠٦-٢٠
أثار تطبق أهم اتفاقات جولة أورجواى على الاقتصاد المصرى			
	الاهرام الاقتصادى	٧٠١	٩٤-٠٦-٢٠
أهم الملامح الرئيسية لاتفاق مكافحة الاغراق فى جولة أوروجواى			
	الاهرام الاقتصادى	٧٠٢	٩٤-٠٦-٢٠
أهم الملامح الرئيسبة لاتفاق الدعم والرسوم التعويضية فى جولة أورجواى			
	الاهرام الاقتصادى	٧٠٣	٩٤-٠٦-٢٠
أهم ملامح الاتفاق حول التجارة فى المنسوجات والملابس			
	الاهرام الاقتصادى	٧٠٥	٩٤-٠٦-٢٠
نبذة تاريخية عن الجات			
	الاهرام الاقتصادى	٧٠٧	٩٤-٠٦-٢٠
تضامن مصرى لبنانى لمواجهة التزوير			
	الاهرام	٧٠٩	٩٤-٠٦-٢١
٤٠% تخفيضات جمركية للصادرات المصرية العام القادم			
على محمود	الاهرام المسائى	٧١٠	٩٤-٠٦-٢٢
الجات... والدول الفقيرة			
يحيى المصرى	العالم اليوم	٧١٣	٩٤-٠٦-٢٤
الأرز الأمريكى يطرد المصرى من الأردن			
حمدى صباحى	العربى	٧١٥	٩٤-٠٦-٢٧
فى ندوة منظمة الشعوب الأفريقية والآسيوية: مناقشات ساخنة حول اتفاقية الجات			
علاء الدين مصطفى	اخرساعة	٧١٦	٩٤-٠٦-٢٩
حتى لايكتسح طوفان الجات اقتصاديات الدول النامية؟!			
	الاهرام	٧١٩	٩٤-٠٧-٠٢

مجلد رقم ٥ الجات ومصر العرب (المجلد السادس)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خبراء من دول عربية وإسلامية يناقشون آثار الجات على الاقتصادات العربية بالقاهرة	ميرفت فهمى	العالم اليوم	٧٢٠	٩٤-٠٧-٠٣
"غات" ستكون مظلة لحل خلافات الأعضاء	نور الدين الفريضى	الحياة	٧٢١	٩٤-٠٦-٠٣
الجات "البعبع" القادم إلى افريقيا	ميرفت الحصرى	الاهرام الاقتصادى	٧٢٢	٩٤-٠٧-٠٤
الجات لن تهدد إنتاجنا الوطنى لابديل عن الجودة وخفض الأسعار		مايو	٧٢٦	٩٤-٠٧-٠٤
٣٠٠ خبير عربى يناقشون تأثير "الجات" على التجارة العربية	عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٧٢٨	٩٤-٠٧-٠٤
٣٠٠ خبير اقتصادى عربى يناقشون اليوم	رشا ابو المجد	الاهرام	٧٢٩	٩٤-٠٧-٠٤
الجات تفرض تحديات خاصة على الدول العربية	رشا ابو المجد	الاهرام	٧٣٠	٩٤-٠٧-٠٥
الارتقاء بالجودة العربية وانشاء لجنة للتعويضات لمواجهة آثار الجات	عاطف عبد الله	الاهرام	٧٣١	٩٤-٠٧-٠٦
وفد لبنانى إلى القاهرة للمشاركة فى اجتماعى تعديل شهادة المنشأ العربية والانضمام إلى "الجات	ايلى قهوجى	العالم اليوم	٧٣٢	٩٤-٠٧-٠٦
اتفاقية الجات وحماية حقوق الناشرين والمؤلفين المصريين	صليب بطرس	العالم اليوم	٧٣٣	٩٤-٠٩-٠٧
رئيس غرفة أبوظبى يتوقع مواجهة تحديات مستقبلية		الحياة	٧٣٥	٩٤-٠٧-٠٨
السلعة الثقافية وقانون السوق	احمد عباس صالح	الشرق الاوسط	٧٣٦	٩٤-٠٧-٠٨
الخبراء العرب يطلبون دراسة آثار اتفاقية الجات	رشا ابو المجد	الاهرام	٧٣٩	٩٤-٠٧-٠٨
الدول الفقيرة تحتاج إلى معونات سخية لامتصاص الاثار السلبية للإصلاح الاقتصادى	أ.ش.أ	العالم اليوم	٧٤٠	٩٤-٠٧-٠٩
عواقب وخيمة إذا لم تقر دول الجات إقامة منظمة التجارة العالمية	رويتر	العالم اليوم	٧٤١	٩٤-٠٧-٠٩
ضيوف طالب بتقديم المساعدات للبلدان النامية وتخوف من ان تقيدها اتفاقية "الجات"	ايلى قهوجى	العالم اليوم	٧٤٣	٩٤-٠٧-١٠

مجلد رقم ٥ الجات ومصير العرب (المجلد السادس)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجات والكتاب المصرى			
صليب بطرس	وطنى	٧٤٣	٩٤-٠٧-١٠
صرخة فى وجه الجات!			
محمد عبدالغنى	الاهرام المسائى	٧٤٥	٩٤-٠٧-١١
قضية وراى			
فانن عبدالرازق	الاخبار	٧٤٨	٩٤-٠٧-١٢
الاقتصاد المصرى يستعد "للجات" .. كيف؟!			
محمد لطفى	الجمهورية	٧٤٩	٩٤-٠٧-١٢
اتفاقية الجات .. وتداول الكتاب العربى			
صليب بطرس	العالم اليوم	٧٥٠	٩٤-٠٧-١٤
الدول النامية تعزز خطوطها الدفاعية ضد غزو "غات"!			
	الحوادث	٧٥٢	٩٤-٠٧-١٥
خواطر إقتصادية إتفاقية الجات ١٩٩٤ - هل تكفى وحدها لينخطى الكتاب العربى عقبات تحد من تداول			
صليب بطرس	وطنى	٧٥٧	٩٤-٠٧-١٧
حذار أيها المستهلكون : الجات خطر على صحتكم وسلامتكم			
رالف نادر	الشرق الاوسط	٧٥٩	٩٤-٠٧-١٧
بعد الجات .. مستقبل الصناعة المصرية مرتبط بالجودة			
عبله العجيزى	العالم اليوم	٧٦١	٩٤-٠٧-١٧
ضرورة الافادة من دعم الإنتاج والتسويق والتصدير			
عصام عبد الكريم	الاهرام	٧٦٣	٩٤-٠٧-١٨
قضية ورأى			
عواطف الكيلانى	الاخبار	٧٦٤	٩٤-٠٧-١٨
سرعة توقيع البرلمانات على الاتفاقية			
	الاهرام	٧٦٥	٩٤-٠٧-١٨
تشريعات زراعية وصناعية جديدة تواكب التحرر الاقتصادى			
نادية السيد	الجمهورية	٧٦٦	٩٤-٠٧-٢٢
اتفاقية "الجات" فى مهرجان قرطاج السينمائى			
	العالم اليوم	٧٦٧	٩٤-٠٧-٢٢
قانون الغاب: من السياسة إلى الاقتصاد			
محمود عوض	الحياة	٧٦٨	٩٤-٠٧-٢٣
اختلفت الآراء حول تأثيرات "الجات"			
نور الهدى ذكى	العالم اليوم	٧٧٠	٩٤-٠٧-٢٣

مجلد رقم ٥ الجات ومصير العرب (المجلد السادس)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
انضمام السعودية إلى "الجات" يضع حدا لسياسة "الإغراق"			
وائل وهب	العالم اليوم	٧٧٢	٩٤-٠٧-٢٤
لا مكان للكسالى والمترددين فى عصر "الجات"			
السيد حسين العزازى	الجمهورية	٧٧٣	٩٤-٠٧-٢٤
ولايزال الحديث عن "الجات" وتأثيرها على الصادرات مستمرا			
ناهد أمام	السياسى	٧٧٤	٩٤-٠٧-٢٤
مؤتمر عربى للحاق بقطار " الجات"!!			
حاتم فاروق	اكتوبر	٧٧٥	٩٤-٠٧-٢٥
الأردن يستكمل مفاوضاته للانضمام لـ"الجات"			
	الشرق الاوسط	٧٧٦	٩٤-٠٧-٢٥
الصناعات العربية وتحديات "الجات"			
على عمر	العالم اليوم	٧٧٧	٩٤-٠٧-٢٦
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٧٧٨	٩٤-٠٧-٢٦
الصناعيون اللبنانيون وغرف عربية يوصون بالمشاركة فى "غات"			
	الحياة	٧٧٩	٩٤-٠٧-٢٧
الجات.. ومرحلة التحدى للزراعة المصرية			
	الاهرام المسائى	٧٨٠	٩٤-٠٧-٣٠
تحرير الاستثمارات فى صالح الدول النامية			
أسامة سليمان	العالم اليوم	٧٨١	٩٤-٠٨-٠١
وزير التجارة السعودى لانضمام المملكة إلى "غات"			
محمد جمال عتابى	الحياة	٧٨٢	٩٤-٠٨-٠٢
حرية التجارة العالمية .. هل تعنى تسابق دول العالم الثالث على استنزاف مواردها البترولية لصالح ال			
د. إبراهيم عبد الجليل	الاهرام	٧٨٣	٩٤-٠٨-٠٣
جهود مكثفة لتايوان للانضمام إلى الجات			
	العالم اليوم	٧٨٥	٩٤-٠٨-٠٣
موجات متلاحقه من ارتفاع الأسعار			
على حادى	الاهالى	٧٨٦	٩٤-٠٨-٠٣
التعاون العربى ... أهم فوائد الجات			
نسيم الصمادى	الاهرام	٧٨٧	٩٤-٠٨-٠٣
٦٥٩ مليون دولار خسائر العرب بسبب الجات			
كمال ريان	الاحرار	٧٨٨	٩٤-٠٨-٠٥

مجلد رقم ٥ — الجات ومصير العرب (المجلد السادس)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المصفقون لاتفاقية "الجات" من العرب يصفقون لروحهم الرياضية ودعوة لدعم ٥٠٠ شركة سعودية با			
	الشرق الاوسط	٧٨٩	٩٤-٠٨-٠٥
حوار ساخن فى ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية			
اسماعيل عبد الجليل	الاهرام	٧٩١	٩٤-٠٨-٠٣
نصيب الدول العربية من زيادة الدخل العالمى متواضع			
وائل وهيب	العالم اليوم	٧٩٣	٩٤-٠٨-٠٦
٤٤٦ اقتصاديا يطالبون كلينتون باقرار "غات"			
	الحياة	٧٩٤	٩٤-٠٨-٠٦
عدم دخول "الجات" يعنى العزلة عن التيار الرئيسى للتجارة الدولية			
وائل وهيب	العالم اليوم	٧٩٥	٩٤-٠٨-٠٧
سنوية للدول العربية ٦٥٩ مليون دولار خسائر			
عاطف فهيم	العالم اليوم	٧٩٧	٩٤-٠٨-٠٨
بسبب الجات: ٥٠٠ مليون دولار خسائر سنوية فى الزراعة			
	العربى	٨٠٠	٩٤-٠٨-٠٨
مشكلة جديدة أمام الاتحاد الأوروبى قبل التصديق على الجات			
	العالم اليوم	٨٠١	٩٤-٠٨-٠٩
اتفاقية الجات لم تراع مصالح العمال ومستويات العمل الأساسية			
	الاهرام الاقتصادى	٨٠٢	٩٤-٠٨-١٥
المهاترات والاحاديث غير المسئولة لن تنفى التزوير اللبنانى للكتب المصرية			
سليمان جودة	الوفد	٨٠٣	٩٤-٠٨-١٦
الصناعة العربية فى مواجهة وصايا الجات العشر			
وائل وهيب	العالم اليوم	٨٠٥	٩٤-٠٨-١٧
٢٠ بليون دولار سنويا الجات تضيفها للاقتصاد العالمى عام ٢٠٠٠			
	الاهرام	٨٠٨	٩٤-٠٨-٢٠
اتفاقية الجات والزراعة المصرية:"٢" الميزة النسبية فى إنتاج وتصدير الحاصلات الزراعية			
اسماعيل عبد الجليل	الاهرام	٨٠٩	٩٤-٠٨-٢٠
الأحاديث العجيبة لبعض الناشرين فى لبنان			
فاروق حسنى	الاهرام	٨١٠	٩٤-٠٨-٢٢
مطالبة الكونجرس بإقرار اتفاقية الجات قبل نهاية العام			
رويتر	العالم اليوم	٨١١	٩٤-٠٨-٢٢
"حماة البيئة" يستخدمون "الجات" والعقوبات التجارية			
	العالم اليوم	٨١٢	٩٤-٠٨-٢٢

مجلد رقم ٥ الجات و[illegible]

العنوان

المؤلف	[illegible]	رقم الصفحة	التاريخ
قواعد اللعبة بين الضعفاء والأقوياء			
د . جلال دعبيس	الاهرام [illegible]	٨١٣	٩٤-٠٨-٢٢
دعوة لتشكيل مجلس قومى للجات			
اسماعيل عبد الجليل	الاهرام	٨١٥	٩٤-٠٨-٢٧
منظمة التجارة العالمية ... وتحديات جديدة للبيئة			
ابراهيم الصحارى	العالم اليوم	٨١٦	٩٤-٠٨-٢٧
الجات والمقاولات			
	الاهرام الاقتصادى	٨١٧	٩٤-٠٨-٢٩
وزارة الزراعة ... استعدت للجات بدأت خطوات اعداد التركيب المحصولى ... للتصدير			
	الجمهورية	٨١٨	٩٤-٠٨-٣٠
الانتاج المصرى .. فى اختبار صعب			
اسامة شحاتة	المساء	٨١٩	٩٤-٠٨-٣١
الامارات تبدأ تطبيق اتفاقية "غات" وتباشر حملاتها لحماية المصنفات الفكرية			
	الحياة	٨٢١	٩٤-٠٩-٠٢
الإمارات تبدأ التطبيق الفعلى لبنود إتفاقية "الجات" قوانين جديدة للحد من زيادة عدد الأجانب فى الب			
	الوفد	٨٢٢	٩٤-٠٩-٠٢
إستمرار حظر استيراد الملابس ٨ سنوات			
جلال راشد	الجمهورية	٨٢٣	٩٤-٠٩-٠٣
رئيس "الجات" يحذر من مخاطر تهدد اتفاق التجارة العالمية			
	الشرق الاوسط	٨٢٤	٩٤-٠٩-٠٤
ارتباك سوق السيارات فى مصر			
	نصف الدنيا	٨٢٥	٩٤-٠٩-٠٨
السطو على عقول الآخرين! ظاهرة القرصنة والتزوير الاخرين !			
علاء الدين مصطفى	الاهرام الاقتصادى	٨٢٧	٩٤-٠٩-٠٥
التصويت الاميركى على "غات" قد يتأخر إلى السنة المقبلة			
	الحياة	٨٣١	٩٤-٠٩-٠٦
منتجو البطاطس يطالبون بحل مشاكل التصدير ومواجهة التنافس الخارجى			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٨٣٢	٩٤-٠٩-٠٦
فى اجتماعهم بالاسكندرية : وزراء الاقتصاد العرب يناقشون اثر اتفاقية الجات			
	اخرساعة	٨٣٣	٩٤-٠٩-٠٧
"مشكلة فى بيت إحسان بسبب أنا حرة"			
حلمى النمنم	المصور	٨٣٤	٩٤-٠٩-٠٩

مجلد رقم ٥ الجات ومصير العرب (المجلد السادس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قواعد اللعبة بين الضعفاء والأقوياء			
د . جلال دعيبس	الاهرام الاقتصادى	٨١٣	٩٤-٠٨-٢٢
دعوة لتشكيل مجلس قومى للجات			
اسماعيل عبد الجليل	الاهرام	٨١٥	٩٤-٠٨-٢٧
منظمة التجارة العالمية ... وتحديات جديدة للبيئة			
ابراهيم الصحارى	العالم اليوم	٨١٦	٩٤-٠٨-٢٧
الجات والمقاولات			
	الاهرام الاقتصادى	٨١٧	٩٤-٠٨-٢٩
وزارة الزراعة ... استعدت للجات بدات خطوات اعداد التركيب المحصولى ... للتصدير			
	الجمهورية	٨١٨	٩٤-٠٨-٣٠
الانتاج المصرى .. فى اختبار صعب			
اسامة شحاتة	المساء	٨١٩	٩٤-٠٨-٣١
الامارات تبدأ تطبيق اتفاقية "غات" وتباشر حملاتها لحماية المصنفات الفكرية			
	الحياة	٨٢١	٩٤-٠٩-٠٢
الإمارات تبدأ التطبيق الفعلى لبنود إتفاقية "الجات" قوانين جديدة للحد من زيادة عدد الأجانب فى البـ			
	الوفد	٨٢٢	٩٤-٠٩-٠٢
إستمرار حظر استيراد الملابس ٨ سنوات			
جلال راشد	الجمهورية	٨٢٣	٩٤-٠٩-٠٣
رئيس "الجات" يحذر من مخاطر تهدد اتفاق التجارة العالمية			
	الشرق الاوسط	٨٢٤	٩٤-٠٩-٠٤
ارتباك سوق السيارات فى مصر			
	نصف الدنيا	٨٢٥	٩٤-٠٩-٠٨
السطو على عقول الآخرين! ظاهرة القرصنة والتزوير الاخرين !			
علاء الدين مصطفى	الاهرام الاقتصادى	٨٢٧	٩٤-٠٩-٠٥
التصويت الامريكى على "غات" قد يتأخر إلى السنة المقبلة			
	الحياة	٨٣١	٩٤-٠٩-٠٦
منتجو الطماطم يطالبون بحل مشاكل التصدير ومواجهة التنافس الخارجى			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٨٣٢	٩٤-٠٩-٠٦
فى اجتماعهم بالاسكندرية : وزراء الاقتصاد العرب يناقشون اثر اتفاقية الجات			
	اخرساعة	٨٣٣	٩٤-٠٩-٠٧
"مسكلة فى بيت إحسان بسبب أنا حرة"			
حلمى النمنم	المصور	٨٣٤	٩٤-٠٩-٠٩

مجلد رقم ٥ الجات ومصير العرب (المجلد السادس)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الكشكول الأوصياء الجدد يشوهون ذاكرة الأمة			
مجدى حسنين	الاهالى	٨٦٣	٩٤-٠٩-٢١
إتفاقية الجات والمشكلة السكانية			
حمدى عبد العظيم	العالم اليوم	٨٦٧	٩٤-٠٩-٢٢
رسوم إضافية على السلع المستوردة لحماية المنتجات المحلية			
	الاهرام المسائى	٨٧٠	٩٤-٠٩-٢٣

اتفاقية «الجات».. وضرورة قيام تكتل اقتصادى عربى «٢ ـ ٣»

فاتورة غذاء العرب ترتفع.. وصناعة المنسوجات تتراجع

■ عمر عبد الله كامل * ■



تعرضنا فى الحلقة السابقة للنتائج التي ترتبت على توقيع اتفاقية مراكش والتى نتج عنها ظهور أكبر منظمة عالمية للتجارة الدولية، كما أوضحنا أن هناك اراء عدة ما بين مؤيد لهذه الاتفاقية ومعارض لها واتضح لنا أن أكبر مستفيد من هذه الاتفاقية هي الدول المتقدمة نفسها بينما أكثر المتضررين منها هى الدول الفقيرة المستوردة للغذاء، وسنواصل فى هذه الحلقة توضيح مدى العبء الملقى على الدول المتضررة من هذه الاتفاقية وتاثير هذه الاتفاقية على المنطقة العربية بصفة عامة والمنطقة الخليجية بصفة خاصة ومدى الحاجة إلى ضرورة قيام تكتل اقتصادى عربى يقف فى مواجهة هذه الاتفاقية.

بداية نقول إن اتفاقية «الجات» سيكون لها تاثير مباشر فى المنطقة العربية وخاصة على الدول المستوردة للغذاء إذ سيترتب على تطبيقها ــ فى ضوء تحرير أسعار السلع الغذائية ـ ارتفاع أسعار هذه السلع بما يتراوح ما بين ١٠ إلى ٢٥٪ سنويا بحلول عام ٢٠٠٠ مما سيرفع من الفاتورة الغذائية خاصة أن العرب هم أكثر الشعوب المستوردة للغذاء فى العالم وبالتالى ستقفز قيمة الفجوة الغذائية من ١٠,٣ مليار دولار إلى حوالى ١٥ مليار دولار سنويا أما الصناعة العربية فسوف تتاثر وبالذات صناعة المنسوجات حيث ستصبح فى موضع غير تنافسى مع مثيلاتها الاجنبية خاصة فى ضوء ضعف الهياكل الاقتصادية لهذه الدول.

أما بالنسبة للمنطقة الخليجية ـ حيث انضمت إلى هذه الاتفاقية كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت وقطر والبحرين والمشاورات مستمرة حول انضمام السعودية وسلطنة عمان ــ فيرى البعض أن تاثير هذه الاتفاقية على دول المجلس سيكون محدودا بالنسبة لصادرات هذه الدول من النفط نظرا لانه سلعة تم استثناؤها من الاتفاقية ويتحدد أسعاره وفقا للسوق العالمية حيث رأت الدول المتقدمة أن ادخال هذه السلعة فى الاتفاقية لن يعود عليها بالنفع بينما تستفيد منه الدول المصدرة له «وهنا يثور تساؤل كبير فما هى مصلحة الدول النامية المصدرة للبترول من الحرمان من الميزات» حيث أن ادخال صناعة البتروكيماويات فى الاتفاقية من شانه تدعيم تطوير اقتصاديات هذه الدول وذلك علي الرغم أن اتفاقية الجات تتيح للدول المتضررة اللجوء إلى سلاح منع الاغراق الذى يعطى للدولة الحق فى اتخاذ التدابير اللازمة بما فيها فرض ضرائب جمركية لحماية صناعاتها المحلية.

فالدول الصناعية لم تكتف بما اتخذته من إجراءات ساهمت فى تدنى أسعار النفط سواء بفرض ضريبة على المستهلك النهائي تتراوح ما بين ٢١٪ فى الولايات المتحدة، ٦٠٪ فى فرنسا والسعى بخطى خفية نحو فرض ضريبة الكربون وتوجيه الحصيلة نحو استكشاف مصادر بديلة للطاقة، أو تخزين كميات كبيرة بل لجأت أيضا إلى استبعاد صناعة النفط من اتفاقية الجات. وإذا كانت الدول المتقدمة قد استعدت مسبقا لمثل هذه الاتفاقية فظهر العديد من التكتلات التى تهدف إلى تحقيق مزايا متبادلة للدول التى تضم هذه التكتلات سواء من حيث تحرير انتقال



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٤

عناصر الانتاج والتكنولوجيا وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وحرية إقامة المشروعات المشتركة بين الدول الاعضاء ولعل قيام المجموعة الأوروبية بالوحدة فيما بينها حيث مهدت هذه الدول لقيام هذه الوحدة سواء بتطوير اقتصاديات الدول الاقل نموا منها مثل البرتغال واليونان وأسبانيا أو تقسيم هذه الوحدة إلى مراحل، وكذلك ظهور تكتل يضم المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم النافتا وكذلك لجو دول اسيا إلى اقامة تكتل مناط عرف بمجموعة اسيا، وفى ضو ذلك يبقى التساؤل لماذا تلجا هـ الدول إلى اقامة تكتلات اقتصادية عملاقة وهى فى نفس الوقت دول عملاقة، والرد ببساطة هو أن هذ الدول استوعبت تماما ما يدو حولها من متغيرات اقتصادية عالمية وعملت على تجنب اية اثار سلبية قد تظهر مستقبلا، وهذا السؤال يقودنا إلى أن نسال انفسنا إذا كانت الدول الكبرى قد لجات إلي قيام تكتلات فيما بينها اليس من الاجدى للدول النامية وخاصة الدول العربية وغالبيتها دول صغيرة قيام تكتل اقتصادى كبير يضم فى جنباته هذه الدول ولتشكل قوى عظمى اقتصادية فى مواجهة هذه التكتلات خاصة بعد التوقيع على اتفاقية الجات؟

صحيح هناك بعض التكتلات العربية واهمها مجلس التعاون الخليجى، ولكن نظرا لمحدودية الدول التى يضمها وعدم ضخامة عدد سكانه يجعل الاستفادة منه محدودة فى مواجهة هذه التكتلات العملاقة ـ الأمر الذى يدعونا إلى ضرورة تبنى قيام تكتل اقتصادى عربى يضم جميع الدول العربية مستفيدا بذلك من الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة سواء من حيث العمالة أو رؤوس الأموال أو المواد الخام.. إلخ على أن تسرع هذه الدول أولا بتدعيم وتطوير هياكلها الاقتصادية وقد يتطلب ذلك وضع استراتيجية من شانها وضع معايير للجودة تلتزم بها جميع الدول حتى تستطيع مواجهة المنافسة مع الدول الاخرى كما قد يتطلب الامر دمج أو إنشاء العديد من الشركات المساهمة الضخمة سواء العاملة فى مجال الخدمات أو العاملة فى مجال التسويق.

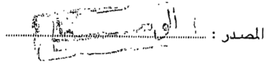
إذ إن الوضع الجديد يحتم عليها المضي قدما نحو تطوير هياكلنا الاقتصادية واللحاق بهذه المتغيرات بصورة تمكننا فى النهاية من تقوية مركزنا التفاوضى والتجاوب مع هذه المتغيرات وتجنب أية أثار سلبية ناتجة عنها.

---

* رجل أعمال وكاتب اقتصادى سعودى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٤

١٢٥ دولة تعلن قيام النظام الاقتصادي الدولي الجديد

من اتفاقيات «غات» الى «المنظمة العالمية للتجارة»



مراكش - رضا الأعرجي

اذا كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي رأيا النور في بروتون ودز، وتاسست الامم المتحدة في سان فرانسيسكو، ففي مدينة مراكش، العربية الافريقية، وضعت الدعائم القانونية والمؤسساتية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، حيث اجتمعت ارادة ١٢٥ دولة، من مختلف القارات، للتوقيع على عقد ميلاد «المنظمة العالمية للتجارة» WORLD TRADE ORGANIZATION أول منظمة مسؤولة عن ضبط وتنظيم الحياة الاقتصادية، والبت في النزاعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

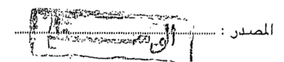
ومن المؤكد، ان التوقيع على البنود النهائية للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة «غات» GATT والذي يتوج جهود سبع سنوات من مفاوضات الجولة الثامنة والاخيرة المعروفة بجولة الأوروغواي، يعتبر الحدث الأهم من نوعه، خلال النصف قرن الأخير، في مجال العلاقات التجارية الدولية، ذلك ان الاتفاقيات الـ٢٨ التي جرى التوقيع عليها في ختام اعمال المؤتمر الوزاري لـ «غات» الذي عقد في مراكش للفترة من ١٢ لغاية ١٥ نيسان (ابريل) الماضي، غطت حوالي ٩٥ في المئة من تجارة البضائع وجزءاً هاماً من تجارة الخدمات، اضافة الى تنظيم الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية وتدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة وفقاً لقواعد موحدة.

وقد حظي قطاع الزراعة باهمية خاصة في الاتفاق النهائي. نظراً الى ان معظم الجدل والنزاع، خلال جولة الأوروغواي، انصب على تحرير وتنظيم تجارة المنتوجات الزراعية في أسواق الدول الصناعية، وكان توقف المفاوضات يعزى دائماً الى الخلاف حول موضوع الاعانات التي تقدمها مفوضية الاتحاد الأوروبي في بروكسيل للمنتجين الزراعيين المحليين وخاصة الفرنسيين وهو ما يرفضه الاميركيون بشدة واعتبار هذه الاعانات مقيدة للمنافسة. وفي هذا السياق نشب صراع طويل آخر حول الزام اليابان ونمور شرق آسيا بتحرير اسواقها الزراعية، خاصة واردات الرز، وهي سلعة لها اهميتها الاجتماعية الكبيرة، اضافة الى مطالبة اللاعبين الكبار بتحرير اسواق المنتجات الزراعية في الدول النامية وذلك بالغاء او تخفيض اعانات مزارعيها وفتح اسواقها للمنتجات الاجنبية.

حساب الخسائر والارباح

وقد تناولت العديد من الدراسات، وخصوصاً التي انجزها البنك العالمي للانشاء والتعمير ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية «غات» على التجارة وعلى الدخل العالمي، واستناداً الى العروض الفعلية لفرص دخول الاسواق، يتوقع تحقيق ثروة سنوية اضافية الى الدخل العالمي تقدر بـ ٢٠٠ مليار دولار، سيكون نصيب الاتحاد الأوروبي منها ٦٠ ملياراً (٣٠ في المئة) والولايات المتحدة ٣٦ ملياراً (١٨ في المئة) واليابان ٢٧ ملياراً (١٣ في المئة) وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق أوروبا التي تحولت اخيراً الى اقتصاد السوق ٣٧ ملياراً (١٩ في المئة) والدول النامية ١٦ ملياراً او ما يساوي (٨ في المئة) فقط من الاجمالي. وستوزع الارباح بما يتناسب والجهود التي





تبذلها كل دولة على حدة، في تحرير الأسعار.

وتكشف هذه الأرقام ضآلة نصيب دول العالم الثالث، وربما الخسائر التي ستمنى بها، ذلك ان بعض التقديرات يذهب الى القول بان الدول الافريقية وحدها ستخسر ٦ مليارات دولار سنوياً، كما انها ستعاني على المدى القصير من نتائج سلبية خطيرة في ضوء تحرير التجارة الخارجية وتداعيات ازالة جميع الحواجز الجمركية امام السلع والخدمات بنسب تتراوح بين ٥ و٨ في المئة جراء تطبيق هذه الاتفاقية التي تقلص فرصها التصديرية وتفتح اسواقها من دون ضوابط للسلع المستوردة.

وحتى قبل التوقيع الرسمي عليها في مراكش، اثارت اتفاقية «غات» ردود فعل كثيرة بين الدول النامية خشية الانعكاسات السلبية على اقتصادياتها الضعيفة والهشة، وتحولها، اي الاتفاقية، الى اداة بيد الدول الصناعية المتقدمة لاملاء شروطها الخاصة ودعم سياساتها الاقتصادية، ولعل هذا ما يفسر الفترة الطويلة لجولة الاوروغواي التي دامت نحو سبع سنوات (ايلول - سبتمبر ١٩٨٦ - نيسان - ابريل ١٩٩٤). وقد توقفت مرات عدة بسبب نزاعات حادة بين اللاعبين الكبار كالولايات المتحدة وفرنسا واليابان ودول الاتحاد الأوروبي حيث حاول طرف منها الحصول على اقصى ما يمكن من المزايا. ويسود الاعتقاد ان مصالح الدول الصناعية قد تغلبت على سواها من الدول النامية التي يفوق عددها على ٨٠ دولة، بينها ٩ دول عربية هي مصر والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا والامارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين.

وبالنسبة الى التأثيرات على المستوى العربي، يتوقع ان يؤدي تطبيق الاتفاقية الى رفع فاتورة الواردات الغذائية الى حوالي ١٥ مليار دولار سنوياً تزداد بنسبة ٢٥ في المئة مع حلول عام ٢٠٠٠ علاوة على خسائر بمليارات الدولارات في مجال الصناعات الاخرى ومنها المنسوجات والملابس الجاهزة، لا سيما بعد ادراجها في الاتفاقية، على رغم ان بلداً عربياً كالمغرب تمثل نسبة تجارته الخارجية مع الدول الأعضاء في «غات» اكثر من ٥٠ في المئة يبدي تفاؤلاً بجني ارباح صافية في المجالين الزراعي والصناعي نتيجة ما سيحصل عليه من تخفيضات في اسواق مهمة كالولايات المتحدة وكندا ودول الشمال وسويسرا.

والواقع، ان جميع الدول الأعضاء في «غات» بدات عملية حساب نهائي واحصاء للارباح او الخسائر المحتملة، ووفقاً لتصريحات لوزير المالية الألماني فإن المستفيد الاكبر هي الدول الصناعية القديمة تليها دول الشرق الأقصى واخيراً دول العالم الثالث، وستنخفض الرسوم الجمركية على مدى خمس سنوات اعتباراً من ١٩٩٥ حيث ستصل في اليابان الى ٦٠ في المئة وفي اميركا الى ٤٠ في المئة وفي جميع انحاء العالم الى ٥٠ في المئة على البضائع المستوردة من الاتحاد الاوروبي الذي سيخفض هو الآخر الرسوم الجمركية الى الثلث بالنسبة الى جميع البلدان والى ٥٠ في المئة بالنسبة الى اميركا.

مجلس الامن الاقتصادي

وينظر الخبراء الى تأسيس «المنظمة العالمية للتجارة» WTO او «مجلس الامن الاقتصادي» على حد وصف بعضهم، التي ستدخل حيز التطبيق في كانون الثاني (يناير) من العام المقبل ١٩٩٥، على انه الحدث الاكثر اهمية في تاريخ التجارة الدولية، اذ ستكون اطاراً لكل المفاوضات وتنفيذ مذكرة الاتفاق المتعلق بتسوية الخلافات وآلية دراسة السياسات التجارية، ولذلك ستحتفظ باختصاصات «غات» في اتخاذ قراراتها التي تتم بالاجماع اذا لم يعترض اي عضو في المنظمة علانية على اي قرار، وعندها يمكن اللجوء الى التصويت على اساس صوت لكل دولة عضو. ويحق لكل دولة عضو في «المنظمة العالمية للتجارة» ان تقترح على المجلس الوزاري والمجلس العام تعديل احدى الاتفاقات، غير انه يتعين توفير النصاب القانوني اللازم لتنفيذ التعديلات المقترحة، ففي ما يخص المبادئ العامة كمعاملة الدول الاكثر امتيازاً يتعين ان تتم المصادقة عليها بالاجماع، اما بالنسبة الى التعديلات الاخرى فيمكن اعتمادها

بالتصويت عليها بنسبة الثلثين فقط، الا ان الاتفاق يقر شروطاً اكثر صرامة في حالتين هما، تأويل مقتضيات الاتفاقات وطلب دولة عضو اعفاءها من التزاماتها، ففي مثل هذه الحالة يجب توفر اصوات ثلاثة أرباع الدول الاعضاء بينما كانت النسبة المطلوبة في «غات» هي الثلثين من الاصوات المعبر عنها وتمثل على الاقل نصف عدد الدول الاعضاء.

وبخصوص العضوية فان الدول الاعضاء في الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة ستصبح اعضاء اصلية في «المنظمة العالمية للتجارة» بمجرد دخولها حيز التطبيق، بيد ان الدول الاقل نمواً، كما حددتها الأمم المتحدة، لن تكون ملزمة بابرام التزامات او تقديم تنازلات الا في الحدود التي تسمح بها درجة نموها.

وتتكون «المنظمة العالمية للتجارة» من المؤتمر الوزاري الذي ينعقد كل سنتين والمجلس العام الذي سيتولى تسوية النزاعات وإقرار السياسات التجارية، وتتفرع عنه ثلاثة مجالس هي، مجلس الخدمات ومجلس السلع ومجلس الملكية الفكرية، اضافة الى لجان التجارة والتنمية وموازين الاداءات والموازنة.

وتعد الجهود التي سبقت مؤتمر مراكش ثمرة عمل جيد بذلته الدول المشاركة في جولة الاوروغواي، نظراً الى ان الالتزامات التي تم التوقيع عليها تمثل حوالي ٢٢ الف صفحة عدا الملحقات، وقد تكللت الجهود بالاتفاق في كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي على عقد هذا اللقاء والتوصل الى نتائج اكثر طموحاً، وبالتالي تدشين عهد جديد في العلاقات التجارية الدولية ■



الأمين العام للاتحاد العربى للتأمين:

الانضمام للجات الان يحملنا خسائر كبيرة

□ مراكش ـ محمد قنديل:

أوضح حسين النبهانى الأمين العام للاتحاد العام العربى للتامين أن الاندماج الكامل فى اتفاقية التجارة العالمية الجديدة «الجات» سوف تترتب عليه خسائر هائلة فى الأجلين القصير والمتوسط بالنسبة لأسواق التامين العربية بسبب عدم الاستعداد لمواجهة المنافسة الدولية فى ظل التكتلات الاقتصادية الحالية بدءا من المجموعة الأوروبية ومرورا بتجمع «نافتا» فى أمريكا الشمالية فضلا عن التمساح الهائل القادم من الشرق الاقصى حيث الرأس فى اليابان والجسد فى الصين والأطراف فى عدد يتنامى من النمور الآسيوية.

وقال فى حديث خاص لـ «العالم اليوم» إنه طالما توفر الاتفاقية فترة خمس سنوات لترتيب المنظومة الاقتصادية لكل سوق عربية ترغب فى الانضمام أى القيام بالالتزامات المناسبة قبل اتخاذ قرار الانضمام لـ «الجات» لذلك يمكن الاستفادة من هذه الفترة لدراسة إمكانية إعادة هيكلة وبناء هذه الصناعة العربية من خلال وضع استراتيجية اقتصادية عربية تقوم على بلورة أسس التعاون العربى بما يضمن الأثر الايجابى لهذه المستجدات..........

«التتمة ص ١٠٢»



الانضمام للجات الآن يحملنا خسائر

والمتغيرات. دعا إلى أخذ الجانب المؤثر على صناعتنا والذى يشكل تحديا كبيرا لوطننا العربى وقال إنه لابد من أخذ اتفاقية «الجات» موضع الاهتمام الاول ولنبدأ من الآن فى إعداد العدة لها طالما أدخلت قطاع الخدمات ضمن انشطتها رغم معارضة الدول النامية.

وأضاف أن الدراسة الأولية التى أعدتها الجامعة العربية حول اثر الجات على تجارة الخدمات وكذلك البحوث والدراسات التى تنشر لرجال المال والاقتصاد العرب وتلك المناقشات والمداولات التى تنشر بالصحف وتبثها اجهزة الراديو والتليفزيون لأساتذة الاقتصاد والمال العرب لتؤكد كلها بأن هذه الاتفاقية وجدت لتنشيط اقتصاديات دول الشمال وزيادة الهيمنة الاقتصادية على الدول النامية وبالطبع تأتى الدول العربية فى المقدمة.

وحول مسيرة الاتحاد العام العربى للتامين خلال الثلاثين عاما الماضية قال حسين النبهانى:

لقد اصبح الانضمام إلى الاتحاد من الأولويات التى تسعى إليها الشركات الجديدة للانضواء تحت مظلته بعد أن اصبح أكبر وأقوى اتحاد عربى نوعى على الاطلاق إذ يضم كافة أسواق التامين العربية دون استثناء.

وقد زاد عدد أعضاء الاتحاد ليصل إلى ١٨٠ عضوا بعدما كان ١٣٩ عضوا فى ١٩٨٨/١٢/٣١، وحددت المادة الخامسة من النظام الأساسى أربعة عناوين رئيسية وهى تحقيق التكامل الاقتصادى بين أسواق التامين فى البلدان العربية، تطوير صناعة التامين العربية دعم وتطوير مجالات أعمال وأنشطة أعضاء الاتحاد وتعميق علاقات التعاون بين الاتحاد والهيئات العربية والدولية الأخرى.

وقال إنه من هذا المنطلق تم تعريب لغة التامين بحيث تستخدم الأن الوثائق والشروط المعربة فى العديد من الأسواق العربية، كما تستخدم الأن الوثيقة العربية الموحدة للتامين ضد الحريق ونظام البطاقة البرتقالية ووثيقة التامين التكميلى لجسم المركبة بالنسبة للتامين على السيارات.

وأكد النبهانى فى ختام حديثه لـ «العالم اليوم» على أهمية وجود جهد عربى فعال ومستقل وجاد لاقتحام العصر وفقا لقوانينه كى لاتتحول الاقتصادات العربية إلى مجرد أفلاك مبعثرة وتابعة ضمن التجمعات الاقتصادية المعاصرة وحتى يواكب العرب حاجات العصر ومتطلباته ولتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون والتنسيق والتكامل بين جميع أعضاء الاتحاد.

اتفاقية الجات.. وضرورة قيام تكتل اقتصادى عربى (٣-٣)

■ عمر عبد الله كامل ★ ■



تعرضنا فى المقالتين السابقتين للنتائج التى ترتبت على اتفاقية الجات، كما اوضحنا مدى العبء الملقى على الدول المتضررة من هذه الاتفاقية وتاثيرها على المنطقة العربية بصفة عامة والمنطقة الخليجية بصفة خاصة، واتضح لنا ان اكثر الدول تضررا من هذه الاتفاقية هى الدول النامية المستوردة للغذاء حيث يتوقع زيادة اسعار المواد الغذائية بنسبة تتراوح ما بين ١٠ - ٢٥٪ سنويا. اماأكثر الدول التى سوف تحقق مكاسب من وراء هذه الاتفاقية فهى المجموعة الاوروبية والصين والولايات المتحدة، وقد راينا ان الدول المتقدمة قد استعدت مسبقا لمثل هذه الاتفاقية فلجات الى تشكيل العديد من التكتلات مثل اوروبا الموحدة ونافتا ومجموعة اسيان، وفى مواجهة هذه التكتلات فقد نادينا بقيام تكتل اقتصادى عربى يضم جميع الدول العربية مستفيدة بذلك من الميزات النسبية التى تتمتع بها كل دولة سواء من حيث العمالة او رؤوس الاموال او المواد الخام.. الخ. كما نادينا ايضا وفى مواجهة اتفاقية الجات بضرورة اسراع الدول العربية بتدعيم وتطوير هياكلها الاقتصادية.

وسوف نتعرض فى هذا العدد لاثر اتفاقية الجات على المملكة العربية السعودية خاصة انها بصدد الاشتراك؛ فى هذه الاتفاقية.

فى الواقع ان الاقتصاد السعودى سيواجه بعدة تحديات فى حالة العضوية الكاملة لاتفاقية الجات، حيث سيترتب على هذه الاتفاقية بعض النتائج الايجابية وبعض النتائج السلبية، فاذا كانت المملكة ستستفيد ايجابيا من تحرر الاسواق العالمية امام منتجاتها الصناعية مما سيؤدى الى فتح اسواق جديدة للصادرات الصناعية السعودية خاصة فى اسواق الدول التى تفرض حاليا رسوما جمركية على صادرات المملكة من المنتجات البتروكيماوية كما ان المنتجات الصناعية المحلية والتى تعانى من صعوبات كبيرة فى ضوء سياسة الاغراق التى تشهدها المملكة تؤثر سلبيا على الصناعات الوطنية خاصة ان الصناعة السعودية هى صناعة وليدة فانه طبقا لاتفاقية الجات والتى ستحد من سياسة الاغراق سوف تستفيد الصناعات الوطنية من وراء ذلك مما يفسح المجال لتسويقها فى السوق المحلى.

واذا كانت هذه هى الايجابيات من وراء اتفاقية الجات فإن المملكة ستتاثر سلبيا بهذه الاتفاقية.

ففى المجال الزراعى اذا كانت المملكة تعتبر الان سادس اكبر مصدر للقمح فى العالم فان اتفاقية الجات بلا شك سوف تؤثر على صادرات المملكة من القمح، حيث من المعروف ان الحكومة تقدم دعما لمزارعى هذا المحصول مما سيعتبر - وفقا لاتفاقية الجات - نوعا من سياسات الاغراق التى تتبعها الدولة لتشجيع منتجاتها للتنافس على التصدير، وفي هذا الصدد قد يكون من المفيد اعادة النظر فى سياسات دعم القمح بحيث يكتفى بزراعة الحصة اللازمة للاستهلاك المحلى فقط وان كانت الحكومة قد بدأت تتجه بالفعل نحو تخفيض المساحة المزروعة قمحا واحلالها تدريجيا بمحصول الشعير والدليل على ذلك انه وفقا لخطة التنمية الخامسة ١٤١٠ - ١٤١٥هـ (٩٠/١٩٩٥م) فان الانتاج المستهدف من القمح من المتوقع انخفاضه فى عام ١٤١٤هـ الى حوالى ٢,٦ مليون طن بعد ان سجل رقما كبيرا فى عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ حيث بلغ ٣,٧ مليون طن وهذا الاتجاه يتماشى مع سياسة المملكة نحو تنويع الانتاج الزراعى لتلبية الطلب المحلى على السلع الزراعية المختلفة.

كذلك فان ارتفاع اسعار السلع الغذائية والتى قدرت بما يتراوح ما بين ١٠ - ٢٥٪ سنويا بحلول عام ٢٠٠٠



وذلك فى ضوء تحرير اسعارها وكذلك تحرير اسعار المنسوجات والملابس الجاهزة – حيث يتم خلال السنوات العشر القادمة التخلص من الاتفاقية الحالية المتعلقة بالالياف فضلا عن تضمن الاتفاقية لحقوق الملكية الفكرية، براءات الاختراع، حقوق المثلين، العلاقات التجارية، لاشك انها ستنعكس فى اسعار المنتجات المباعة داخل المملكة خاصة ان السوق السعودى سوق مفتوح امام جميع المنتجات العالمية.

وهناك تحد أخر سوف توجهه الشركات السعودية المحلية،فاذا كانت أنظمة المناقصات الحكومية تعطى افضلية كبيرة لهذه الشركات عند تنفيذها للمشروعات الحكومية وضرورة تامين احتياجاتها من السوق المحلى فان الانضمام لاتفاقية الجات بلا شك سوف يزيل اى نوع من التفرقة بين الشركات المحلية ومثيلاتها الاجنبية بمعنى تخفيض اى تميز قائم بين هذه الشركات وقد يترتب على ذلك الاقلال من الفرص المواتية للشركات الوطنية.

كذلك فان اخضاع الخدمات المالية والمصرفية والمحاسبية والانشطة التامينية والسياحية والاتصالات والتى تشكل ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية لاتفاقية الجات لاشك سيؤثر على قطاع الخدمات السعودى والذى يعتمد الى حد ما على الدعم الحكومى.

هذه بعض التحديات التى ستواجه الاقتصاد السعودى عند انضمامه لاتفاقية الجات، وان كان هناك بعض الاثار السلبية فاننا نرى ان نعد العدة لتلافى مثل هذه الاثار حيث لا يمكن لنا ان نعيش بمعزل عن العالم. هذا فضلا عن ان بنود الاتفاقية لا تعنى التنفيذ الالزامى والحرفى لكل بنودها، بل تركت الباب مفتوحا لتبرير أية ممارسات قد تتخذها الدول الموقعة عليها وتكون فى صالحها لضمان أمنها القومى والاقتصادى فى ظل اقتناع الجات والدول الموقعة بهذه الاجراءات.

ان المزايا التى تتيحها الإتفاقية والنظم المعممة للمزايا هى فى صالح الدول الاعضاء وينبغى الاستفادة منها خاصة فى ظل وجود كثير من الاستثناءات المتعلقة بالمعاملة الخاصة التى اقرتها الاتفاقية لصالح الدول النامية والتى يمكن من خلالها الحصول على اكبر استفادة ممكنة.

لذلك لابد من انشاء جهاز داخل المملكة يختص باتفاقية الجات ويدرس بالتفصيل اثر المعونات والطرق التى يجب أن توجه لها الحوافز لنمو الصناعة والتى تتحقق لنا فيها مزايا نسبية ثم نتابع الدول الاخرى وطرق الاغراق حتى نحاسب غيرنا كما هو متوقع من محاسبتهم لنا حتى تكون المعاملة بالمثل.

☆ رجل أعمال
وكاتب اقتصادى سعودى





ابراهيم الأزهرى
سكرتير الاتحاد العام للعمال

.. قدم الرئيس حسنى مبارك كشف الحساب الوطنى لامته فى عيد العمال حيث عرض .. الانجازات الواقعية بعيدا عن الرومانسية والمبالغة .. وتناول المشاكل والتحديات التى واجهت مصر .. واكد على ثبات المبدا .. فى عدم التفريط فى حقوق العاملين .. واحترام الملكية الفردية ومواجهة الفساد والافساد والارهاب بالقانون .

لقد كان الرئيس مبارك صريحا كما هى عادته .. فقد عرض هذه المرة بيانات احصائية عن حجم البطالة فى العديد من الدول .. وواقع الازمة الاقتصادية التى يعانيها العالم فى ميادين الاقتصاد والتجارة .

وفى معرض حديث الرئيس عن التنمية اشار إلى اهمية مواجهة التضخم بزيادة الانتاج وتجويده من اجل سرعة اصلاح المسار الاقتصادى فى مصر .. وركز سيادته على الجودة فى الانتاج واثار غيرة رجال قطاع الاعمال العام الذى يجب ان يتسابق مع القطاع الخاص فى ظل المنافسة العالمية التى سوف تفرضها فلسفة الجات .. هذه المنظمة التى انهت اعمال دورة اورجواى .. بما تم توقيعه على وثيقة المنظمة العالمية للتجارة يوم ١٥ ابريل ١٩٩٤ فى مدينة فاس بمراكش .

ثم ادرك الرئيس مبارك .. ان الكثيرين لا يعرفون موضوع الجات فطلب من وزير الاقتصاد عمل ندوة تليفزيونية لشرح موضوع الجات .

ونظرا لاهمية الاخذ بهذا النظام .. او ان ابرز فى معرض حديث الرئيس عن مسالة الجات بالآتى :

منذ ايام صدر اعلان مراكش للتجارة العالمية .. الذى اقرته ١٢٤ دولة شاركت فى هذه الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية .. وتعتبر جولة مراكش هى الجولة التاسعة للجات .. وبذلك سوف تتجه مسارات العلاقات التجارية والاقتصادية إلى مسار جديد يحكمه اضلاع المثلث الذى يقود الاقتصاد العالمى .

١ ـ المنظمة العالمية للتجارة « الجات » .
٢ ـ صندوق النقد الدولى .
٣ ـ البنك الدولى للتعمير والتنمية .

وقضية الجات تعود بنا إلى فترة تاريخية من اهمها :ـ

اولا : اثناء كارثة الحرب العالمية الثانية .. أجتمع بعض رجال المال والاقتصاد فى يوليو عام ١٩٤٤ فى مؤتمر بإحدى مقاطعات شمال شرق امريكا .. لكى يضعوا تصورا لمسالة التعاون الاقتصادى الدولى .

ثانيا : فى ديسمبر ١٩٤٥ اعلن عن قيام :
أ ـ صندوق النقد الدولى
ب ـ البنك الدولى للتعمير والتنمية
وكان ذلك عملا أيجابيا لعصبة الامم .

ثالثا : انعقد مؤتمر التجارة والعمالة فى هافانا بكوبا عام ١٩٤٧ واسفر عن « ميثاق هافانا » .. الذى وقع عليه ممثلو ٥٣ دولة .

رابعا : فى عام ١٩٦٤ عقد مؤتمر التجارة والتنمية او ما يسمى اختصارا « الانكتاد » تحت اشراف الامم المتحدة .

* تم تعديل الاتفاقية الاصلية باضافة ما يسمى بالجزء الرابع الذى اصبح نافذ المفعول منذ ١٩٦٦ .. وهو يقرر صراحة ان البلاد النامية لابد وان تعامل معاملة خاصة وتفضيلية فى احكام الاتفاقية العامة .

* فى سنة ١٩٧٠ انضمت بعض البلدان العربية إلى اتفاقية الجات منها « مصر/ الكويت/ المغرب/ تونس/ البحرين .. » كبداية لعدد اخر من الدول العربية .

خامسا : عقدت دورة اورجواى فى ١٩٨٦ . وكانت الجات قد اشرفت على سبع دورات ـ للمفاوضات التجارية بين الدول الاعضاء .. قبل هذه الدورة .. كما بلغت صفحات الاتفاقية « ٥٥٠ » صفحة .

سادسا : فى ابريل ١٩٩٤/ عقدت الدورة التاسعة للجات فى مدينة فاس بمراكش .. واستكملت اهم حلقات المفاوضات التى كانت تؤجل او ترحل عبر مسيرة الدورات السابقة ..

كانت هذه المفاوضات تهدف إلى تحطيم القيود الجمركية .. وغير الجمركية على التجارة .. وان تنتقل الجات إلى التعامل فى بعض المجالات الحياتية للدول مثل التجارة .. والانتاج الزراعى .. والنسيج .. والملابس الجاهزة .. وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة .. والتى اخذت شوطا طويلا بين امريكا وفرنسا حيث لم تستطع كلا منهما فض الاشتباك .

ايضا مواجهة مشاكل الاغراق .. وتسوية المنازعات التجارية واذا كانت مصر .. قد وضعتها الظروف والاقدار فى دائرة اقتصاد السوق .. وانها من خلال اتفاقية الجات .. سوف تدخل فى غمار المنافسة العالمية ..

وان التصدير هو الشكل المنقذ للاقتصاد القومى المصرى .. وان الاتجاهات الصناعية .. تحاول الخوض فى هذا المضمار .

فانه يكون مفيدا .. التعامل مع مستحدثات العصر .. وهو منظومة الجودة الشاملة « ايزو ٩٠٠٠ » التى تقوم على اسس ومعايير المنظمة العالمية لانظمة الجودة بجنيف .. بحيث نضع فى معايير الادارة والانتاج والخدمات مواصفات الجودة الشاملة بحيث نتفهم من خلال هذا المضمون الاتى :ـ

١ ـ مفهوم الجودة الشاملة ..
٢ ـ مبادىء الجودة الشاملة .
٣ ـ اسس الجودة الشاملة .
٤ ـ مجموعة المواصفات العالمية الواجبة التطبيق :

وبهذا يمكن من خلال الاسلوب المتميز فى التطبيق والاداء ان تحصل بعض قطاعاتنا الصناعية على شهادات الهيئة الدولية للتوجيد القياسى ويكون من السهل جدا .. الدخول فى المنافسة العالمية ويتحقق من خلال ذلك الاتى :ـ

اولا : فهم وتطبيق منظومة الجودة الشاملة يؤدى إلى انتاج جيد ومنافس .

ثانيا : الانتاج الجيد المنافس يباع ويؤدى إلى نمو المصانع والشركات وزيادة الانتاج .

ثالثا : نمو المصانع والشركات يؤدى إلى تشغيل اعداد كبيرة من العمال المتعطلين .

رابعا : تحقيق الارباح يؤدى إلى رفع مستوى معيشة العاملين وزيادة انتمائهم للوطن .. وتبنى قضاياه .. ويدفعهم إلى المزيد من المشاركة الفعالة فى تحقيق الانتاج الجيد والمزيد من الارباح .

خامسا : النجاح يؤدى إلى مزيد من النجاح .. لان المصانع والشركات التى ستحصل على اعتماد الهيئات الدولية بتطبيقها للمواصفات العالمية « ايزو ٩٠٠٠ » ستزيد من تنافس المصانع والشركات فى الحصول على هذا الاعتماد وبالتالى فان مستوى الصناعات المصرية سيحقق طفرة جماعية كبيرة .. واذا كانت هذه هى المعانى الواردة فى فلسفة المنظمة الدولية لانظمة الجودة بجنيف .. فى الوقت الذى تجد فيه دول العالم المتقدم الالتزام باتفاقية الجات .. التى تجاوزت المخاض فى دورة مراكش .. والتى سوف يبدا العمل بها مع بداية ١٩٩٥ .. وبعدها سوف تنفتح كل دول العالم على بعضها من خلال الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية .. وسوف ترفع الحواجز الجمركية بين هذه الدول بالتدريج خلال عشر سنوات .. فانه يبقى علينا .. الاهتمام بزيادة الانتاج وتجويده حتى ندخل باسلوب حضارى فى المنافسة العالمية وان نطبق شعار الرئيس مبارك . « صنع فى مصر » .



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم قناعتها بتحقيق فوز سهل

إدارة كلينتون تستعد لمعركة جديدة مع الكونجرس حول الـ«جات»

واشنطن - ر: بعد ستة اشهر من اندلاع معركة عنيفة مع الكونجرس حول اتفاقية التجارة الحرة لاميركا الشمالية (نافتا) يتعين الآن على الرئيس الاميركي بيل كلينتون ان يستجمع قواه استعدادا لموقعة في معركة تجارية جديدة حول الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات).

ورغم استبعاد ان تتكرر تلك المعركة الضارية والاعتقاد بان كلينتون سينتصر في النهاية فإنه من الواضح ان معركة في الصفوف الخلفية بدات.

وكان البيت الابيض يطلق منذ وقت ليس ببعيد صيحات الابتهاج لانتصاره في موقعة النافتا، موحيا الى ان الموافقة على اتفاق «الجات» ستكون امرا مفروغا منه عند طرح هذا الاتفاق للتصويت في الكونجرس.

غير ان الامر لم يعد كذلك. اذ يقول معاون في الكونجرس ان كلينتون ذاته يلقي عليه باللائمة في ظهور قوة دفع جديدة معارضة للـ«جات»، حيث انه اخطا في اعتماده على قطاع التجارة وعلى الجمهوريين في حملته للدفاع عن الاتفاقية.

وكانت الادارة الاميركية قد ابدت ارتياحها عند اختتام جولة اوروجواي التي اجريت في اطار مفاوضات «الجات» في ديسمبر (كانون الاول) الماضي لتنهي خلافات دامت سبعة اعوام. غير انه يتعين على برلمانات الدول الاعضاء في الاتفاقية ان تقر الاتفاق قبل ان تصبح سارية المفعول.

ويقوم البيت الابيض بحملة الان لكسب التاييد للاتفاقية. غير انه قد يواجه عقبات رئيسية علية ازاحتها قبل حصوله على هذا التاييد. فعليه اولا ان يجد وفق قواعد الميزانية الاميركية ايرادات بديلة تعوض الرسوم الجمركية المفقودة.

وهناك عقبة اخرى تتمثل في ان بعض المشرعين من اليمين واليسار يخشون ان تتدخل المنظمة العالمية للتجارة، التي ستخلف «الجات»، في سن القوانين التجارية منتهكة السيادة الاميركية في هذا المجال.

وسيتعين على كلينتون ايضا اما ان يوفر اكثر من 40 مليار دولار من خلال زيادات ضريبية او خفض في الانفاق لتعويض الايرادات التي ستفقدها الولايات المتحدة على مر عشر سنوات بعد سريان الاتفاق او اقناع ما لا يقل عن 60 عضوا في مجلس الشيوخ بالتخلي عن قواعد الميزانية.

ويتوقع الجميع حلا وسطا يمكن كلينتون من تمويل الاتفاق لمدة خمسة اعوام واستثنائها من قواعد الميزانية لبقية المدة.

الجـات فى مؤتمر زراعة المنصورة:

بسبب الجات: فاتورة استيراد القمح تزيد ٣٠٪.. ومعيشة العمال الزراعيين تتدهور!

كتبت نادية أمين:

حول «أثر تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى على قطاع الزراعة» دارت مناقشات المؤتمر الرابع للاقتصاد والتنمية الذى عقد بكلية الزراعة جامعة المنصورة واختتم اعماله الاسبوع الماضى.

جاء تأثير السياسة الاقتصادية على مستوى معيشة العمال الزراعيين فى مقدمة الموضوعات التى حظيت باهتمام المشاركين فى المؤتمر، حيث أوضح الدكتور أحمد عبد الله والدكتور محفوظ الطوخى والدكتور حسام الدين بريرى فى بحث مشترك انه فى اطار سياسة ما يسمى بالاصلاح الاقتصادى التى تنتهجها الحكومة حالياً فان معظم الآثار السلبية لتلك السياسة تنعكس على قطاعات واسعة فى المجتمع منهم العمال الزراعيون، الذين يواجهون ارتفاعاً مستمراً فى مستوى الاسعار ومن ثم انهيار متسارع فى مستوى معيشتهم. يؤكد ذلك الزيادة الكبيرة فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الريف حيث ارتفع هذا الرقم بنسبة بلغت ٦٩٦٪ ما بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٠.

وأوضح الدكتور رجب سالم ومحفوظ الطوخى بجامعة الأزهر فى المقارنة بين نصيب الزراعة فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ - ٦٤/١٩٦٥ ونصيبها فى الخطة الخمسية التى تم الانتهاء من تنفيذها ٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ أن اجمالى الاستثمارات المقررة لقطاع الزراعة والرى والصرف والسد العالى فى الخطة الأولى بلغت ٣٤٧,٤ مليون جنيه، فى حين بلغ ما تم تنفيذه ٣٥٥ مليون جنيه بنسبة قدرها ١٠٢,٣٪ وبالنسبة للخطة الخمسية الاخيرة بلغت نسبة ما تم تنفيذه فى قطاع الزراعة ٩٣,٣٪ و ٨٣,٤٪ فى مجال الرى والصرف.

واوضحت الدراسة التى قدمها الدكتور صلاح فضل الله - زراعة أسيوط حول دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى أن قطاع الزراعة المصرى يعانى من عدة مشاكل أساسية منها قلة الدخول وضعف القدرة الادخارية للمزارع مما يبرز أهمية دور بنك التنمية فى تمويل الزراعة المصرية عن طريق توفير رؤوس الاموال التى يحتاجها المزارعون سواء فى صورة عينية (تقاوى - اسمدة - مبيدات) أو فى صورة نقدية (خدمة - جنى - مقاومة) وتزداد هذه الأهمية مع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى وارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج بسبب اطلاق حرية التعامل فى المستلزمات وقيام القطاع الخاص بدور رئيسى فيه بالاضافة إلى الالغاء التدريجى لدعم مستلزمات الانتاج، إلا أن بنك التنمية تحول تدريجياً إلى بنك تجارى واصبح يقرض المزارعين بأسعار فائدة مرتفعة، مما أثر سلبياً على المزارع المصرى وبالتالى على اداء قطاع الزراعة بأكمله.

وحول حجم الفجوة الغذائية القمحية فى مصر أوضح الدكتور على محمد خضر والدكتور فكرى سعد الدسوقى أن حجم واردات مصر من القمح والدقيق خلال عام ١٩٩٢ بلغ نحو ٥ ملايين و ٦٦٨ ألف طن قمح تمثل نحو ٦٪ من جملة الواردات العالمية من القمح، وأوضحت أن درجة الاحتكار التى يتميز بها السوق العالمى للقمح والدقيق والتى تسيطر عليه ٥ دول هى كندا وأمريكا والارجنتين وفرنسا واستراليا تجعل من القمح سلعة سياسية قبل كونها سلعة اقتصادية، حيث انه قد يأتى اليوم الذى تمتلك فيه الأموال ولكن لا تجد من يبيعنا القمح.

أكدت الدراسة أن اتفاقية «الجات» ستؤدى إلى رفع اسعار الصادرات الزراعية مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات للدول النامية وخاصة القمح بما لا يقل عن ٣٠٪ من اسعاره الحالية واوضح الباحث أن الكمية المستهلكة من القمح تتزايد سنويا بمعدل (٤٤١) ألف طن سنويا، مما يؤكد ضرورة العمل على الحد من الفجوة الغذائية القمحية.

وفى دراسته حول أثر سياسة الاصلاح الاقتصادى لقطاع الزراعة على انتاج محصول الارز اكد الدكتور سعد زكى نصار عميد زراعة الفيوم والمشرف على قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة حدوث ارتفاع كبير فى تكاليف انتاج محصول الارز الموسم الاخير بالمقارنة بالسنوات السابقة، بلغت نسبة الزيادة ١٧,٧٪، كان متوسط تكاليف انتاج فدان الأرز حوالى ٧٥٥ جنيها عام ٩١ ارتفع العام الماضى إلى ٨٨٨ جنيها وذلك كنتيجة لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادى لقطاع الزراعة وعدم تدخل الدول فى المساحة المنزرعة والاسعار وحصص التوريد وخروج بنك الائتمان من التعامل فى مستلزمات الانتاج، أكد د. حسنى عبد الحميد انخفاض معدل الاستفادة من المنح والقروض الاجنبية، فقد بلغ معدل الاستفادة من القروض حوالى ٥١,١٪ من قيمة القروض المقدمة حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٠، ووصلت نسبة الاستفادة من المنح حوالى ٦٧٪ وبالنسبة للاستثمارات الاجنبية، اوضحت الدراسة عدم اقبال المستثمرين الاجانب على المشروعات الزراعية حيث لم تتعد نسبتها ٧,٧٪ من اجمالى المشروعات الاجنبية داخل البلاد وذلك لانخفاض العائد من الاستثمار فى الزراعة كما تبين أن الجزء الأكبر من المشروعات الاستثمارية اتجه إلى مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة بنسبة ٧٣,٧٪ وذلك لارتفاع العائد المتوقع منها.



المصدر : الأهرام اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٤



اقتصاد عالمي

كلينتون يسعى لتدبير أموال لتعويض خسائر الجات

□ واشنطن - رويتر:

صرح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بان قواعد الميزانية الأمريكية تجعل من الصعب الحصول على موافقة الكونجرس على اتفاقية التجارة العالمية / المعروفة باسم « الجات» إلا أنه أكد أنه سيعمل مع مشرعي القوانين لتوفير ١٣ مليار دولار هناك حاجة اليها لاتمام الاتفاقية.

ويذكر أن قواعد الميزانية تقضي بأن يقوم المسئولون الأمريكيون بتعويض الخسائر الناجمة عن التعريفة التي سيتم خفضها بموجب الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة / الجات/.

وقال كلينتون لمجموعة من مسئولي الدولة والحكومات المحلية ومديري الشركات التجارية / إن على فريقنا الاقتصادي اعمال الفكر والسعي لاكتشاف كيفية عمل ذلك هذا العام.

واشار كلينتون قائلا: أن اتفاقية الجات سوف تشق طريقها اذا ما كان هناك جهد أمريكي لنجاحها واضاف أن المستشارين سوف يبحثون عن الوسيلة الاقل ايلاما والاكثر تاثيرا لتعويض الخزانة عن الخسائر.

واضاف بقوله وبذلك سوف نرى جميعا إن كان ذلك سينجح أم لا وفي حالة فشله فهل هناك بديل لذلك.

وقد صرح مدير الميزانية في البيت الابيض ليون بانيتا لمجموعة من الصحفيين أن المسئولين يقومون بفحص الصناعات التي ستستفيد بدرجة اكبر من اتفاق التجارة العالمي والتي يجب أن تحظى بموافقة من كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

وقال بانيتا أنه بامكانكم التأكد من أن هذه الصناعات سوف تستفيد وعلى ذلك تستطيع المساعدة في سداد العجز.

واضاف بانيتا بأن العجز سوف يبلغ ما يقرب من ١٣ مليار دولار ويمكن أن تتجاوز ذلك اذا لم تأخذ بعض العوامل في الحسبان.

واشار بانيتا أن الصناعات التي ستستفيد من الجات تشمل الزراعة والصناعات الدوائية وتجارة التجزئة وقال إن الجات تدعو لاجراء بعض الخفض في مجال الدعم الزراعي وأن ذلك قد يكون مصدراً للدخل.

واكد بانيتا أن الادارة سوف تركز على جمع الاموال المطلوبة لتمويل الخسائر الناجمة عن التعريفة خلال الاعوام الخمسة الأولى من الاتفاقية حتى لو أن قواعد الميزانية في مجلس الشيوخ تنص على قيام المسئولين ببحث فترة عشر سنوات.

وقال إنه بمجرد أن يقرر المسئولون كيفية جمع الايرادات للخمسة اعوام الأولى فانهم يستطيعون تحديد تاثير ذلك على الخمسة اعوام الثانية قبل أن يقرروا البحث عن وسيلة لتجنب هذه القواعد.

وفي يوم الاثنين الماضي ذكر الممثل التجاري الأمريكي ميكي كانتور أن مسئولي الادارة الأمريكية سوف يطلبون من مجلس الشيوخ التخلي عن قواعده التي تطلب من الادارة توضيح كيفية جمع اجمالي المبلغ الذي يحتاج اليه وهو ٤٠ مليار دولار واللازم لتمويل الاتفاقية التجارية خلال عشرة اعوام.

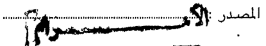
ويدعو تحالف قطاعات الاعمال التي تؤيد اتفاقية التجارة إلى اجراء سريع من قبل الكونجرس بشأن الجات.

وقال جيدي جينكيز كبير الموظفين التنفيذيين في شركة تكساس انسترومنت ورئيس الجماعة المسماه بتحالف الجات إلى أن الجات تحظى باهمية حيوية فيما يتعلق بالتنافس في مجال قطاعات الاعمال الأمريكية وأننا نتعهد بالعمل على أن يحظى بالموافقة في الكونجرس.



كلينتون



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٤

□ اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني تعرض على الرئيس :

ورقة عمل حول اتفاقية الجات والتحديات الاقتصادية

تنفيذ برنامج استثماري وتكثيف التصدير وزيادة الطاقة الإنتاجية

كتبت . نهال شكري:

تعد اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني، ورقة عمل شاملة، تعرض على الرئيس حسني مبارك، تتضمن حلول اللجنة تجاه اتفاقية «الجات» والتحرك المصري بشأنها، وموقف مصر بعد الاتفاق التنفيذي الفلسطيني الاسرائيلي، وكذلك الحلول للتحديات التي تواجه مصر وذلك في ضوء خطاب الرئيس في عيدالعمال لإسهام مصر في القرن الواحد والعشرين. أعلن ذلك الدكتور سمير طوبار خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة امس بمقر الحزب الوطني.

وأشار الى أنه تم حصر ١١ تحديات التي تواجه مصر في المرحلة القادمة لمواجهتها بصورة شاملة تتضمن التحديث والتطوير وتشمل المشكلة السكانية بما تصنعه من ضغوط على الموارد الاجتماعية ومتطلباتها من زيادة فرص العمل ومشكلة البطالة وتنفيذ برنامج استثماري ضخم لتكون مصر طليعة الدول في المنطقة في مجال الاستثمار.

وتشمل التحديات الاتجاه نحو التصدير بصورة مكثفة وزيادة الطاقة الانتاجية واتفاقية «الجات» ومانتطلبه من تحديث شامل ومستمر لقواعد انتاج السلع والخدمات وتطوير الادارة المصرية وقدرات الانسان المصري الى جانب تحقيق العدالة الاجتماعية لمساعدة غير القادرين. وتتضمن التحديات أيضا الحد من التباين الاقليمي، وإقامة قاعدة للبحث العلمي وإعادة تقييم الادوار للسوق والدولة وتحديد العلاقة بين الحريات السياسية والمدنية والنمو الاقتصادي، وقضية اصلاح القطاع العام والارتفاع بمستوى الاداء للخدمة العامة. وأشار الدكتور طوبار إلى أهمية توزيع الدخل والاصول المادية توزيعا عادلاً بحيث لاتؤدي إعادة التوزيع الى تشوهات في الأسعار والعمل على زيادة حجم الاستثمار مع وضع خطة شاملة للتعليم في مصر وحتى وضع ظاهرة الارهاب في حجمها الحقيقي، وسيتم وضع كافة التحديات ومواجهتها في صورة برنامج عمل شامل يواجهها في المرحلة القادمة.



مثلث قيادة الاقتصاد العالمى

■ حسين معلوم ■

ضمن اهم النتائج التى خرج بها المؤتمر الوزارى للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة «الجات» بمدينة مراكش المغربية تأتى الاتفاقية الخاصة بانشاء منظمة التجارة العالمية لتصبح بذلك الدعامة الثالثة فى العلاقات الاقتصادية الدولية الى جانب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وهو مايعنى انه بانشاء منظمة التجارة العالمية قد اكتمل مثلث قيادة الاقتصاد العالمى بل اننا لانجاوز الحقيقة اذ قلنا ان المنظمة الوليدة التى ستبدأ اعمالها فى اول يناير القادم انما تمثل الضلع القاعدة فى المثلث المشار اليه.. من خلال تكليفها بقيادة المراحل المقبلة لتحرير الاسواق العالمية والاشراف على حل الخلافات عن طريق انظمة اكثر فاعلية واكثر الزاما وسرعة.

هذا يعنى ان منظمة التجارة العالمية هى النموذج ليس فقط لمدي التوسع الذى طرا على اختصاص الجات بعد دورة اورجواى بل ايضا على مدى ماسوف يشهده القرن القادم قرن الكيانات الكبرى من تدويل للتجارة العالمية وهو مايمكن ان يبدو بوضوح من خلال النقاط الثلاث التالية.

النقطة الاولى.. هى المتعلقة بمدي فاعلية المنظمة الجديدة.. ويبدو ذلك من خلال المقابلة بينها وبين الجات ففى حين ان الاخيرة لم تكن منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح وانها لم تزد على كونها اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع تزويدها بسكرتارية صغيرة للاشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية.. فان منظمة التجارة العالمية.. تمتلك من الاجهزة مايمكنها من ان تكون اكثر فاعلية بل والتزاما وعلى رأس تلك الاجهزة المؤتمر الوزارى الذى ينعقد مرة كل سنتين على الاقل والمجلس العام الذى يجتمع بصفة دورية للاشراف على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الادارية بالاضافة الى عدد من المجالس واللجان المتخصصة فى القضايا المختلفة.

النقطة الثانية.. هى المتعلقة بالتوسع الاختصاصى للمنظمة الجديدة بشأن قضايا التجارة العالمية.. ففى حين كانت التدفقات السلعية دون غيرها هى الشغل الشاغل لـ«الجات» نجد ان منظمة التجارة العالمية تتجاوز مسألة تحرير التجارة العالمية لتتعرض لاحكام القوانين الداخلية ومن ثم رأينا كيف ان من مهام المنظمة معالجة موضوع الخدمات كما تعالج موضوع السلع وكيف انها تتعرض لتحرير القوانين واللوائح الداخلية كما تتعرض للقيود التعريفية وغير التعريفية بعبارة اخرى فانه بالرغم من ان قوانين الاستثمار هى من الشئون الداخلية البحتة الا ان هذه القضية قد دخلت ضمن مهام المنظمة بدعوى ان بعض الاحكام فى قوانين الاستثمار تؤثر على سير التجارة العالمية تأثيرا مشابها لما يحدث عند اخضاع التدفقات السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية.

النقطة الثالثة.. هى المتعلقة بـ التقييم الواقعى للمنظمة الجديدة من حيث تحرير الارباح وحصر قائمة الخسائر من منظور البلدان النامية ومنها البلدان العربية.. وهذا لايتطلب اكثر من العودة الى بدهيات تاريخ العلاقات الاقتصادية



والتجارية الدولية.. على رأس هذه البدهيات تأتى القاعدة الثابتة المؤكدة على السعى الحثيث للاقوياء فى اتجاه السيطرة على الضعفاء حتى يزيد نصيبهم من عائد العلاقات والتعاون تحت شعار حرية التجارة الدولية وفى اطار الانسياب الحر للسلع والخدمات بغير قيود وبدون حدود.

هذا كله يعنى ان اتفاقية الجات لم تكن سوى حلقة فى سلسلة ادوات لتهيئة المناخ الدولى لولادة منظمة التجارة العالمية ومن ثم يبدو انه بولادة هذه الاخيرة فان الساحة العالمية سوف تشهد متغيرات دولية اقتصادية وسياسية بعيدة الاثار خاصة فى ظل الاحتمال القائم باقتحام الاسواق الاستثمارية والسلعية والخدمية والفكرية وتأمين المتطلبات الاقتصادية والنقدية للاقتصاديات الحاكمة المتقدمة حتى على حساب المتطلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالاقتصاديات الهامشية فى البلدان النامية والاقليات المهمشة داخل المجتمعات الاقتصادية المتقدمة نفسها كما يبين انتشار البطالة المزمنة بينها وتدهور نصيب الشرائح الادنى من الناتج القومى بشكل متزايد.

من المرجح اذن ان تضيق مساحة التجارة الدولية للبلدان النامية باحتكار الدول الصناعية الكبرى لها ومن ورائها الدول نصف الصناعية التى افلتت من مأزق تخلف الانتاجية تحت ظروف مؤقتة فى الستينات والسبعينات يصعب توافرها الآن للبلدان النامية يؤكد هذا ان ثلث التجارة الدولية تتحكم فيه الشركات الدولية النشاط أو المتعددة الجنسيات حسب الاصطلاح الشائع بل ان تحكم هذه الشركات العملاقة فى التجارة الخارجية لايقف عند خدود احتكارها للسلع الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة ـ كما قد يتصور البعض ـــ بل انه يشمل مجالات تخصص البلدان النامية نفسها كالمواد الخام مثلا.

فاذا كان العالم الصناعى المتقدم يملك واقعيا حق الفيتـــو على اسعـــار المواد الخام والسلع الاولية التى تكاد تتخصص فى انتاجها البلدان النامية فان نظرة واحدة الى التدنى المستمر لاسعار النفط الخام وانخفاض قيمة سعره الحقيقى لاقل من مستويات الاسعار التى كانت سائدة عام ١٩٧٣ قبل الصدمة النفطية الاولى.. نظرة واحدة وسريعة لابد وان تكشف الابعاد الحقيقية للعبة الدولية للتجارة.

ويتبقى التساؤل الجوهرى والمهم وهو: هل يمكن ان تقدم منظمة التجارة الدولية الوليدة استراتيجية ملائمة للعمل والتعايش مع البلدان النامية ومنها البلدان العربية؟!

لاشك ان محاولة الاجابة على هذا التساؤل يجب ان تتم فى اطار معرفة ان المنظمة تمثل الضلع الثالث فى مثلث قيادة الاقتصاد العالمى بعد صندوق النقد والبنك الدوليين وانها على مايبدو لن تتخذ اية اجراءات لتشجيع العلاقات بين البلدان النامية وبعضها على عكس الاحتمال المرجح باهتمامها بالتعاون بين هذه الاخيرة وبين دول العالم الصناعى المتقدم.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٤

تفاوت في تقدير فوائد الانضمام الى منظمة التجارة الدولية

المغرب يرد على 'لاواقعية اوروبا' بالتحول الى شركاء جدد في آسيا وأميركا

□ الرباط - من محمد الشرقي:

■ انهى البرلمان المغربي مناقشة النتائج التي توصلت اليها اجتماعات منظمة الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة «غات» التي استضافتها مدينة مراكش منتصف الشهر الماضي. ووصفت الحكومة المغربية انشاء المنظمة العالمية للتجارة التي ستبدأ عملها العام المقبل بكونه حدثاً هاماً من شانه ضبط قواعد التجارة الدولية سيتيح امكانيات التوسع للاقتصادات النامية عبر خفض الرسوم الجمركية التي وقع عليها وزراء ما يزيد على ١٢٤ دولة عضواً في «غات».

وقال الدكتور عبداللطيف الفيلالي وزير الخارجية والتعاون ان على المغرب البحث عن شركاء تجاريين جدد عوض الاكتفاء بالاسواق التقليدية في دول الاتحاد الأوروبي، واعتبر ان الاتحاد الاوروبي لم يقدم اقتراحات واقعية في مجال الواردات الزراعية القادمة من المغرب.

وقال الفيلالي «علينا ان نتهيا من الآن للتحولات التي سيتقدم عليها اوروبا بعد دخول اعضاء جدد مطلع العام المقبل، ما يجعلنا في حاجة الى زبائن تجاريين جدد لتسويق المنتوجات الزراعية والنسيجية».

وتابع يقول «اثناء اجتماع مراكش التقيت بمئة وزير خصوصاً في الدول الآسيوية والاميركية اللاتينية ولمست لديهم استعداداً لفتح باب التعاون والشراكة مع المغرب، وهو ما يعطي حظوظاً اضافية لصادراتنا في اطار المنظمة الدولية للتجارة».

وانتقد الفيلالي الموقف الاوروبي وقال ان الاتحاد الاوروبي يقترح كميات استيراد غير كافية من منتوجاتنا الزراعية. ويطلب من دول أوروبية في شمال القارة انتاج مادة البندورة التي تعتبر من المنتوجات التقليدية للمغرب وللمنطقة المتوسطية. ودعا رجال الاعمال المغاربة الى العمل على الاستفادة من تحرير التجارة عبر البحث عن اسواق خارج القارة الاوروبية.

ومن جهته قال الراشدي الغزاوني وزير النقل ان الصادرات المغربية ستحصل على امتيازات اضافية بعد تطبيق اتفاقية جولة الاوروغواي في عدد من الاسواق غير التقليدية، واعتبر ان خفض الرسوم الجمركية على المنتوجات الزراعية والنسيجية والسمكية سيزيد الصادرات المغربية نحو دول اميركا الشمالية، واليابان، ودول اميركا اللاتينية، وسويسرا، والدول الاسكندنافية. واضاف ان متوسط الرسوم التي سيتم تخفيضها تتراوح بين ٢٢ و٤٣ في المئة حسب الدول والمنتوجات. وقال ان تحرير التجارة العالمية سيسمح بزيادة في المبادلات الدولية لدفعها الى ٧٥٥ بليون دولار بعد عام ٢٠٠٢.

واعتبر ادريس جطو وزير التجارة والصناعة ان المنافسة ستزداد حدة في الاسواق العالمية مطلع العام المقبل بعد دخول اتفاقية «غات» حيز التنفيذ وبداية عمل «المنظمة العالمية للتجارة». وانتقد الطريقة التي يدار بها بعض الشركات والقطاعات.

وقال انها تحتاج الى اعادة هيكلة لتكون قادرة على المنافسة الدولية.

وكشف عن اجراءات جديدة ستتخذها الحكومة لفائدة الشركات المحلية لزيادة قدرتها على الحضور الدولي من بينها تخفيض الضرائب، وتبسيط الاجراءات الادارية، واصدار القانون التجاري الجديد، وانشاء مناطق صناعية جديدة، وتشجيع اقامة شركات دراسة الاسواق، وفتح معاهد متخصصة في ادارة ومساعدة المؤسسات بما في ذلك البحث عن الاسواق، وتطوير البنيات التحتية الاساسية.

وكانت الحكومة تعرضت الى انتقادات من قبل نواب المعارضة في الإتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال. اللذين وصفا الوضع الاقتصادي والاجتماعي بانه لا يساعد في الاستفادة من اتفاقية جولة الاوروغواي. وقال فتح الله ولعلو باسم الاتحاد الاشتراكي ان تحرير التجارة لن يفيد سوى الدول الكبرى ذات القدرة التنافسية العالية، وان المغرب لا يملك شروط المنافسة الدولية الكافية، محذرا من الانعكاسات السلبية لتحرير التجارة على الدول النامية.

بعد توقيع مصر على اتفاقية «الجات»

١٩مليار جنيه قيمة فاتورة الغذاء سنوياً

كتب أحمد عبد اللطيف

صرح مصدر مسئول بهيئة الصادرات والواردات بان اتفاقية « الجات » التى وقعتها مصر فى الخامس عشر من ابريل الماضى فى المغرب سوف تلحق خسائر كبيرة بالاقتصاد القومى حيث تؤدي الى خفض الصادرات المصرية خاصة الزراعية بما يعادل ٥٠٪ خاصة لدى دول المجموعة الاوروبية نتجة لتطبيق نظام الجودة الاوربي الجديد « ايزو - ٩٠٠٠ » والذى يضع اشتراكات صارمة لدخول المنتجات إلى دول المجموعة وبالفعل رفضت عدة دول اوربية مؤخراً دخول المنتجات الزراعية المصرية لعدم مطابقتها للمواصفات الجديدة بسبب احتوائها على نسب عالية من التلوث

واضاف بان ذلك سوف يؤدى إلى خسائر فى الصادارت تصل الى ٢ مليار جنيه وايضاً انخفاض حصيلة السلع الزراعية المصدرة بنسب تتروراح ما بين ١٠- ٣٠٪ لذلك سوف ترتفع قيمة الواردات الزراعية بمقدار ٢مليار دولار خاصة بعد الغاء الدعم عن السلع الزراعية فى دول المنبع طبقاً لاتفاق الجات والذى كان يقدر بحوالى ٣٠٪ من أسعارها النهائية.

واشار إلى ان خطورة اتفاق الجات تتمثل ايضاً فى خلق ميزة احتكارية بالنسبة لامريكا واوربا اللتين تسيطران على ٥ر٥٨٪ من مبيعات القمح فى العالم و ٨٤٪ من مبيعات الحبوب الامر الذى يمكنهما من فرض السعر الذى ترياه مناسباً ما . !! هذا فى الوقت الذى يصر فيه البنك الدولى والصندوق فى المحادثات مع الحكومة على عدم التوسع فى زراعة القمح تحت زعم « التوازن » بين المحاصيل وعلى ضوء اتفاق الجات سوف يرتفع حجم ما تستورده مصر من الطعام حيث تستورد مصر حالياً ٧٥٪ من احتياجاتها من القمح والدقيق و٥٥٪ من السكر وحوالى ٦٠٪ من زيت الطعام ويصل حجم ما تستورده مصر من السلع الغذائية مجتمعة حوالى ٥ مليارات دولار سنوياً واذا اضيفت نسبة الزيادة الجديدة فى اسعار السلع المستوردة خاصة بعد رفع الدعم فى دول المنبع سوف تصل قيمة فاتورة الغذاء إلى ١٩مليار جنيه سنوياً





المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٤

تونس تطرح أولوياتها التجارية في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي

□ تونس -
من سميرة الصدفي:

■ يستعد المسؤولون التونسيون للعودة الى المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي في جولة ثانية ترمي للوصول الى اتفاق تعاون شامل يبدأ تنفيذه سنة ١٩٩٦ ويستمر مفعوله الى ما بعد سنة ٢٠٠٠.

ويرتكز الاتفاق الجديد الذي يحل محل الاتفاق الموقع بين تونس والمجموعة الاوروبية عام ١٩٧٦ على فكرة الشراكة.

وقال احد المفاوضين التونسيين الذين شاركوا في الجولة الأولى من المحادثات ان تونس شددت على ثلاث افكار رئيسية هي الآتية:

- تحويل الضمانة الاوروبية باستيراد ٤٦ الف طن من زيت الزيتون التونسي الى ضمانة دائمة، هي الآن تشمل ثلاث سنوات فقط، وزيادة الكميات المستوردة الى ٦٠ الف طن في السنة.

- ايجاد ادوات نقدية جديدة لتنشيط العلاقات المالية بين الاتحاد الاوروبي والمغرب العربي وتحديداً انشاء مصرف اوروبي - مغاربي على غرار «المصرف الاوروبي لاعادة التعمير والتنمية» في اوروبا الشرقية، ووضع قروض قطاعية في تصرف تونس والبلدان المغاربية تخصص لتحديث الصناعة وتنمية الانتاج الزراعي.

- اقترح التونسيون خفضاً تدريجياً للرسوم الجمركية يتزامن مع اجراءات حمائية للصناعة المحلية طبقاً للقواعد الجديدة لمنظمة التجارة الدولية (غات سابقاً) لقاء الغاء الاتحاد الاوروبي جميع الرسوم والحواجز التعريفية وغير التعريفية.

واضاف المفاوض التونسي ان الجانب الاوروبي شدد خلال المحادثات على ضرورة وضع اتفاق شامل اوروبي - مغاربي يرتكز على صيغة الشراكة والمنافع المتبادلة بين الطرفين وعلى نوع جديد من علاقات الجوار.

وتعتبر هذه المواقف استكمالاً وتكريساً للأفكار التي تبلورت اثناء المحادثات الاستكشافية التي جرت بين الجانبين في آذار (مارس) وحزيران (يونيو) العام الماضي والتي تركزت على أربعة عناوين رئيسية تتعلق بارساء اطر للحوار السياسي والاجتماعي بين تونس والاتحاد الاوروبي في شأن القضايا المشتركة، وتكثيف التعاون الاقتصادي والفني، وانشاء منطقة للمبادلات الحرة وارساء تعاون مالي لدعم الاصلاحات الاقتصادية في تونس.

وشدد التونسيون اثناء المحادثات على اعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي، خصوصاً العمل على تحقيق التنمية المشتركة وتكريس صيغة الشراكة وتعبئة الموارد المالية واعادة استخدام فوائد الديون في مشاريع حماية البيئة.

واكد المفاوضون التونسيون ان تونس ترمي من وراء الوصول الى اتفاق شامل مع الاتحاد الاوروبي تاهيل الاقتصاد المحلي حتى يتكيف مع متطلبات توحيد السوق الاوروبية الموحدة ومع انشاء منطقة مبادلات حرة مغاربية - اوروبية تضم المغرب وتونس في مرحلة اولى وجميع بلدان الاتحاد الأوروبي.

ويسعى اتحاد اوروبا الى ادماج بلدان المغرب العربي في الفضاء الاقتصادي الاوروبي وازالة الحواجز الداخلية بينها. وأعد خطة تقضي الغاء القيود التي تطاول كميات السلع المستوردة الى البلدان المغاربية في غضون عشرة اعوام والغاء رسوم الاستيراد. وفي هذا الاطار يامل التونسيون بتوسعة مظلة المعاملة التفضيلية لصادراتهم الزراعية نحو فرنسا الى بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، مع زيادة الكميات بنسبة ثلاثة في المئة بين سنتي ١٩٩٧ و٢٠٠١.

الا ان الجانب الاوروبي يصر على التزام الاتفاقات التي تضمنتها اتفاقية التجارة الدولية في مجال النقل الجوي والبحري بين تونس وبلدان الاتحاد.

وستطاول المحادثات في الجولة المقبلة جوانب السياسات الاقتصادية المتعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية وكذلك الموازنة لتامين تكييف الاقتصاد المحلي مع متطلبات المنافسة. وفي المقابل يتوقع ان يبذل الاوروبيون جهداً اكبر في التشجيع على تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالاضافة لتكثيف التعاون في قطاع التربية والتكوين والتدريب على استخدام التكنولوجيا والعلوم وحماية البيئة.

وافاد خبير تونسي شارك في المفاوضات لـ «الحياة» ان الاوروبيين

لم يبدوا حماسة لفكرة انشاء مصرف استثمار أوروبي للمغرب العربي على غرار المصرف الموجه للاستثمار في اوروبا الشرقية وراوا ان «المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية» الذي يوجد مقره في تونس يمكن ان يقوم بالدور نفسه.

اما بالنسبة لصادرات زيت الزيتون التونسية، فلم يظهر الجانب الأوروبي حماسة للتجاوب مع الاقتراحات التونسية بزيادة الكميات المصدرة الى ٦٠ الف طن. ويتوقع ان يتم تجديد الاتفاق السابق للاستمرار بتصدير ٤٦ طن في السنة حتى عام ٢٠٠١.

ويذكر ان المفاوضات بين تونس والاتحاد الاوروبي ستنتهي قبل نهاية السنة الجارية. وسيتفق الجانبان في ختامها على معاهدة اقتصادية جديدة يبدأ العمل بها بعد سنة ١٩٩٦ ويستمر مفعولها الى سنة ٢٠٠٤.

وكان امين عام وزارة الخارجية التونسية السيد طاهر صيود تراس مطلع السنة الجارية الوفد التونسي الى الجولة الاولى من المفاوضات بين الجانبين.

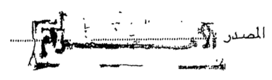
ويعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك الاقتصادي الرئيسي لتونس اذ تستورد منه ٧٥ في المئة من حاجاتها وتوجه اليه ٧٠ في المئة من صادراتها.

وتاتي نسبة ٩٠ في المئة من تحويلات المهاجرين التونسيين في الخارج من بلدان الاتحاد الاوروبي، فيما يؤمن السياح الاوروبيون نسبة ٨٩ في المئة من عائدات القطاع السياحي. ويشكل التعاون المالي بين تونس وبلدان الاتحاد نسبة ٦٦ في المئة من اجمالي التعاون المالي التونسي.



المصدر الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٤



حوار

وزير الصناعة.. وهموم المستثمرين.. وتحديات «الجات»

فى الحديث الذى ننشره اليوم لوزير الصناعة.. يضع الدكتور ابراهيم فوزى النقاط فوق الحروف فى العديد من القضايا الحيوية الهامة التى تشغل بال العشرات بل المئات من صغار المستثمرين ورجال الصناعة وتاتى اتفاقية تحرير تجارة السلع والخدمات والتى ستعمل على«فتح الاسواق» كاحدى اهم القضايا التى تتحدى الواقع الاقتصادى والصناعى المصرى.. وذلك من منطلق الحقيقة القائلة بأن المستفيد الأول من هذه الاتفاقية هى التى ستقوم بالتصدير أوالتى ستوجه الانشطة الانتاجية لخدمة التصدير..وذلك بعد الالغاء التدريجى لنظام الحصص فيما يتعلق بالمنسوجات وفتح الاسواق تدريجيا أمام التجارة فى تلك المنسوجات ان ذلك كله يطرح تساؤلين اساسيين هما على الترتيب :هل ستستطيع مصر مواجهة«المنافسة الحرة» بعد الغاء نظام الحصص خاصة مع دول النمور الاسيوية؟؟ ثم ماهى طبيعة الاجراءات الوقائية التى تكفل حماية الصناعات المحلية من اغراق الواردات المستوردة.

وهنا وببصيرة نافذة يرى وزير الصناعة ان نجاح مصر فى مواجهة الاتفاقية والاستفادة منها يتوقف على عدة محددات اولها قدرة القطاع الخاص على التعامل مع الاسواق الدولية من خلال التصدير..

وهنا فاننا نلاحظ استخدام الوزير لمصطلح قد يبدو غريبا بعض الشىء «الاوهو«النية لدى القطاع الخاص على التعامل مع الخارج».

اذ أن هناك حاليا العديد من المستثمرين الذين يفضلون الانتاج بشكل معين للبيع فى السوق المحلية وبمواصفات معينة ومن هنا نفهم حرص وزارة الصناعة على وضع مواصفات محددة للانتاج تكفل تحقيق جودة معينة تساعد على الدخول للأسواق الداخلية..

أما المحدد الثانى الذى يراه وزير الصناعة والذى سيتوقف عليه مدى قدرتنا على الاستفادة من الاتفاقية فيتعلق بدور وزارة الصناعة والخاص بوضع سياسة متكاملة ذات اليات وميكانيزم عمل تكفل حماية السوق المحلى من المنتجات المزعومة فى الخارج..

وتحفيز اصحاب الصناعات التصديرية فى مصر من خلال منح امتيازات جمركية وضريبية لهم لمواجهة تحديات الاتفاقية ايضا من خلال دفع اجراءات جديدة لضبط التجارة الداخلية ودخول المنتجات الاجنبية للسوق المحلية.

●● وهنا فاننى اتصور وبعد البدء فى تطبيق الاتفاقية وفتح الاسواق تدريجيا أننا سنكون مطالبين بوضع نظام صارم لمواجهة الاغراق واقصد هنا بالاغراق دخول منتجات صناعية وغيرها باسعار تقل عن اسعار انتاجها فى دول المنشأ وهو الأمر الذي سيضر بالصناعة المصرية ابلغ الضرر.

ولايفوتني هنا أن اشير الى أن كوريا قد وضعت فى احدى السنوات برنامجا لدعم صادرات الغزل والنسيج يقدر باكثر من ١٢ مليار دولار ومن ثم يصبح علينا الاستعداد حاليا لمكافحة الاغراق المعتمة من بعض الدول بتخضير اجراءات وقائية واجراءات لمكافحة ذلك الاغراق..

واذا كانت دراسة مثل تلك الاجراءات هى شيئا هام لمواجهة الاغراق الناتج عن فتح الاسواق بعد تخفيض الجمارك وازالة نظام الحصص الان ذلك لايكفى وحده فى ظل نظام تجارى دولى جديد تهب فيه رياح المنافسة التجارية بشدة على الدول النامية ومن ثم يصبح على مصر البدء فى تكييف هياكلها الانتاجية للمنافسة والتصدير.

ان حديث وزير الصناعة يؤكد أن الحكومة تعمل بشكل متوازن ومتكامل على مواجهة تاثيرات الاتفاقية بل والاستفادة منها فمن ناحية سيتم انشاء جهاز حكومى قومى لمتابعة اسعار السلع عالميا.. وذلك لمنع اغراق السوق المحلية بمنتجات مدعومة.. ولن يتم الاقتصار على ذلك فقط بل سيتم تنظيم التجارة الداخلية من خلال ضبط دخول المنتجات الاجنبية للسوق المحلية.

إن حديث وزير الصناعة يؤكد ان الحكومة تعمل بشكل متوازن ومتكامل على مواجهة تاثيرات الاتفاقية بل والاستفادة منها.. فمن ناحية سيتم انشاء جهاز حكومى قومى لمتابعة اسعار السلع عالميا.. وذلك لمنع اغراق السوق المحلية بمنتجات مدعومة ولن يتم الاقتصار على ذلك فقط بل سيتم تنظيم التجارة الداخلية ودخول المنتجات الاجنبية.

ومن ناحية اخرى سيتم تحفيز جانب التصدير من خلال الامتيازات الجمركية والضريبية التى سيحصل عليها اصحاب الصناعات التصديرية وهو اتجاه جديد وطيب تتبناه الحكومة..

وزير الصناعة وضع النقاط فوق الحروف فى قضية المشروعات الصغيرة تلك القضية التى ثار الجدل بشانها خلال الفترة الماضية من خلال مشروع قانون تنمية المشروعات الصغيرة بمجلس الشعب وهو فى هذا الصدد اكد نقاطا محددة وهى أن:

- تنمية المشروعات الصغيرة تحتاج لمجهودات ضخمة وليس لمجهودات جهة واحدة.
- إن تركيز الاشراف على الصناعات الصغيرة فى جهة واحدة.سيؤدى إلى ظاهرة الاحتكار.
- إن المشكلة الأساسية لتلك المشروعات الصغيرة هى مشكلة تمويل ومن ثم يجب تدعيم الدولة لبنك التنمية الصناعى للقيام بدور هام
- ان القطاع الخاص لايحتاج لقانون لتنمية المشروعات الصغيرة ولكن لوجود تشريع يسهل على الصناعات الصغيرة فان الحكومة ترحب به
- ان الحصول على التراخيص والتصاريح لاقامة المشروعات الصغيرة لم يعد مشكلة بعد تعليمات مبارك الأخيرة.

دور تاريخى للهيئة العامة للتصنيع

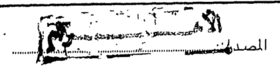
سبق أن نشر فى تحقيق صحفى عدة ملاحظات على الهيئة العامة للتصنيع فهم البعض منها أنها لم تقم بخدمة الصناعة فى مصر طوال الاعوام الأربعين الماضية. والأهرام ينشر هذا الحديث مع الدكتور إبراهيم فوزى وزير الصناعة تقديرا لدور الهيئة العامة للتصنيع التى تحملت منذ نشأة وزارة الصناعة فى مصر فى عام ١٩٥٦ الجهد الكلى فى تنفيذ السياسة الصناعية للحكومات المتعاقبة مما أدى الى نشر العديد من مختلف المصانع المنتجة التى غطت جميع محافظات مصر، مما يصعب معه تخيل قيام صناعة مصرية لم يكن للهيئة دور فيها.

وزير الصناعة فى «حوار صريح مع الأهرام» حول قضايا حماية الصناعات المحلية وتحديات «الجات» وتنمية المشروعات الصغيرة

إنشاء جهاز حكومى قوى لمتابعة أسعار السلع عالميا.. منعا لإغراق السوق المحلية بمنتجات مدعومة

امتيازات جمركية وضريبية لأصحاب الصناعات التصديرية.. لمواجهة تحديات اتفاقية «الجات»

إجراءات جديدة لضبط التجارة الداخلية ودخول المنتجات الأجنبية للسوق المحلية

● أرفض تركيز الإشراف على الصناعات الصغيرة فى جهة واحدة حتى لا يؤدى ذلك للاحتكار

● دور القطاع الخاص كبير وحيوى ولابد أن يكون لديه النية للتعامل مع الأسواق الدولية

أعلن الدكتور إبراهيم فوزى وزير الصناعة، أنه يتم حاليا الإعداد لإنشاء جهاز حكومى يتبع وزارة الاقتصاد، وذلك لمتابعة أسعار السلع عالميا، وبما يستهدف منع إغراق السوق المحلية بمنتجات مدعومة من بلادها أو بجودة أقل من المنتجات المحلية.

وصرح الوزير ـ فى حديث لصفحة «موارد وتنمية» تناول قضايا «الجات» وحماية الصناعات المحلية وتنمية المشروعات الصغيرة ـ بأن الوزارة تعد حاليا حزمة من السياسات الجديدة التى تستهدف فى الأساس ـ مواجهة التحديات التى تفرضها الاتفاقية العامة لتحرير تجارة السلع والخدمات «الجات»، والتى سيتم البدء فى تطبيقها ابتداء من العام القادم ١٩٩٥.. تتضمن تلك السياسات إعطاء امتيازات جمركية وضريبية لأصحاب الصناعات التصديرية الجيدة لمواجهة تحديات الاتفاقية، وذلك من منطلق الحقيقة القائلة بان الدولة المستفيدة من الاتفاقية هى التى لديها القدرة على الإنتاج والتصدير.

كما تتضمن السياسات استحداث إجراءات جديدة لضبط التجارة الداخلية ودخول المنتجات الأجنبية إلى السوق المحلية.

وأشار وزير الصناعة فى هذا «الصدد» إلى ضرورة الإسراع فى تطبيق القرار ٢١٤، الذى يفرض على من يتاجر فى سلعة معينة تبيان وإظهار مصدرها، وذلك لمحاربة التهرب من الجمارك. وأضاف الوزير إن هناك «ميكانيزم» كاملا سيتم وضعه للتعامل فى المنتجات فى السوق المحلية، مما يستهدف التأكد أولا من مصدر السلعة الأجنبية، وثانيا ما إذا كان قد تم سداد الضرائب المستحقة عليها، بالإضافة إلى التحقق من استيفاء تلك السلعة لمتطلبات المواصفات المصرية.

ومن جهة اخرى، اكد وزير الصناعة أن الدولة ستعمل خلال الفترة القادمة على التوسع فى إنشاء مجمعات صناعية جديدة فى محافظات مصر المختلفة، وذلك بهدف تنمية المشروعات الصغيرة. وقال إن تكلفة إنشاء تلك المجمعات ستصل إلى ٢٠٠ مليون جنيه.

ومن ناحية أخرى، شدد وزير الصناعة على الدور الحيوى والكبير للقطاع الخاص خلال الفترة القادمة، وقال إنه لابد أن يكون للقطاع الخاص النية والقدرة على الاحتكاك والتعامل مع الأسواق الدولية، مشيرا فى هذا الصدد إلى أن هناك حاليا الكثيرين من القطاع الخاص الذين يفضلون إنتاج نوعيات معينة وبيعها فى السوق المحلية دون الدخول فى التزامات يفرضها التعامل مع السوق العالمية.

وقال إنه سيتم وضع عدد من المواصفات للإنتاج سيلتزم بها المنتجون، بما يعمل على النهوض بالصناعة وتحسين الإنتاج وزيادة القدرة على الدخول إلى الأسواق العالمية التى تتطلب جودة خاصة.

ومن جانب اخر، اكد الدكتور إبراهيم فوزى أن تجربة «القمصان المصرية» لأمريكا قد أثبتت قدرة الصناعة المصرية على التقدم بمعدلات سريعة، وهو الأمر الذى لا يجعلنا قلقين امام تحرير تجارة المنسوجات فى إطار اتفاقية «الجات»، حيث أن مصر قادرة على مواجهة ذلك التحرير وإحراز تقدم كمى ونوعى جيد فى الإنتاج الصناعى.

من جانب اخر، نفى وزير الصناعة أن يكون هناك حاليا أى صعوبة فى حصول المستثمر الصغير على تراخيص لمزاولة النشاط، ونفى ما ردده البعض من أن هناك خطوات إجرائية عديدة للحصول على تراخيص، وقال: إن هذا الكلام ليس له أساس من الصحة، حيث أن تعليمات الرئيس مبارك فى هذا الشأن واضحة وهى إعطاء الحق لصاحب المشروع الصغير حتى ١٠ ملايين جنيه فى إقامة مشروعه دون أن يتطلب ذلك موافقات مسبقة بل فقط «إخطار».

وقال الوزير: إن المجال مفتوح أمام القطاع الخاص.. وان من يريد العمل

فعليه الدخول والعمل فورا.. وقال الوزير: إن مشروع تنمية الصناعات الصغيرة ـ الذى يناقشه مجلس الشعب حاليا ـ سوف يساعد ـ لو صدر ـ على التخفيف وتقديم مزيد من التسهيلات للصناعات الصغيرة. وقال إنه يرفض تركيز الإشراف على الصناعات الصغيرة فى جهة واحدة حتى لا يؤدى ذلك إلى الاحتكار.

وأشار إلى ان بنك التنمية الصناعى يمكن أن يلعب دورا هاما فى تشجيع الصناعات الصغيرة، قياسا بما يقوم به بنك التعمير والإسكان فى مجال الإسكان بالنسبة لصغار الملاك.

وهذا هو نص الحديث:

الأهرام: سيادة الوزير.. بالتوقيع على اتفاقية «الجات» خلال الأيام القليلة الماضية بمراكش، تمهيدا للبدء فى تنفيذها بعد شهور قليلة، برزت على السطح تحديات جديدة، لعل اهمها مواجهة «المنتجات الصناعية المصرية» بمنافسة كبيرة فى الأسواق العالمية امام منتجات دول «النمور الأسيوية» خاصة مع إلغاء نظام الحصص تدريجيا ووفقا لاتفاقية المنسوجات، وهى المنافسة التى يراها البعض انها غير متكافئة على الإطلاق، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك من يحذر من إغراق السوق المحلية بمنتجات مستوردة اقل فى اسعارها بكثير من مثيلاتها المحلية.. وهو ما يعنى الإضرار المباشر بالصناعات المصرية. فماهى سياسة وخطة الحكومة ووزارة الصناعة بالتحديد لمواجهة ذلك الوضع المستقبلى القادم؟؟

الوزير: اولا التعامل مع «الجات» لابد من تاكيد حقيقة هامة الا وهى أن الدولة المستفيدة من الاتفاقية ـ والتى تتضمن إجراء تخفيضات جمركية وفتح أسواق الدول ـ الدولة المستفيدة هى التى ستكون لها القدرة على الإنتاج والتصدير بمواصفات وأسعار تنافسية، من هذا المنطلق فلابد أن يكون للقطاع الخاص المصرى النية على التعامل مع الأسواق العالمية.. فهناك كثيرون يفضلون حتى الآن إنتاج نوعيات وبيعها فى السوق المحلية دون الدخول فى التزامات يفرضها التعامل مع الأسواق العالمية.. وفى هذا الصدد فإن وزارة الصناعة سوف تعمل على تشجيع الصناعات التصديرية الجيدة من خلال إعطاء امتيازات جمركية وضريبية لأصحاب الصناعات الجيدة التى تثبت الجودة عن طريق تعاقدات تصديرية.. كذلك سيتم تسهيل الحصول للصناعات على لوازم إنتاجها من الجمارك، وذلك كله فى إطار سياسات جديدة لوزارة الصناعة للنهوض بالصناعة وتحسين الإنتاج ومواجهة اتفاقية «الجات».

وهنا فإننى اؤكد الدور الحيوى والكبير للقطاع الخاص، وضرورة أن يكون لديه القدرة على الاحتكاك والتعامل مع الأسواق الدولية، فوزارة الصناعة سوف ترسم السياسات التى تشجع الصناعة الجيدة، لأن السوق العالمية معناها الجودة وتشجيع الصناعة الجيدة.. ومن ثم فإن السياسات الجديدة سوف تعمل على الإقلال من إنتاج سلعة بجودة متدنية.

ويضيف وزير الصناعة: وفى مواجهة تحديات «الجات» سيتم إنشاء جهاز حكومى تكون مهمته متابعة أسعار السلع عالميا، وذلك منعا للإغراق بمنتجات مدعومة مستوردة، وحماية السوق المحلية من دخول منتجات بجودة أقل من المنتجات المحلية.

بالإضافة لذلك، سيتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضبط التجارة الداخلية، أى التعامل فى السوق المحلية ودخول المنتجات الأجنبية فى السوق المحلية، وفى هذا الصدد يجب الإسراع فى تطبيق القرار ٢١٤ الذى يفرض على من يتاجر فى سلعة معينة تبيان وإظهار مصدرها، وذلك لمحاربة التهرب من الجمارك.

ويضيف وزير الصناعة: إننا سنضع رقابة على الأشياء المستوردة من خلال مواصفات لاتسمح بدخول نوعيات رديئة.. وسنحاربها من خلال جهاز حكومى قومى لمتابعة أسعارها فى دول المنشأ حتى لانواجه باغراق سعرى..

ومن ثم فسوف يكون لزاما على المتعامل فى المنتجات المستوردة فى السوق المحلية القدرة على إثبات مصدر السلعة الاجنبية وبالتالى تسديد الضرائب المستحقة عليها والتحقق من استيفائها لمتطلبات المواصفات المصرية.

الأهرام: ولكن هل سيكون لمصر القدرة على التطور بانتاجها الصناعى والدخول فى المنافسة الشرسة الحالية.. وخصوصا بعد الغاء نظام الحصص بالنسبة للمنسوجات وفتح الأسواق تماما.

الوزير: إن تجربة القمصان المصرية لامريكا التى حدثت خلال الفترة القريبة الماضية أثبتت قدرة الصناعة المصرية على التقدم بمعدلات سريعة فاعتراض الولايات المتحدة الامريكية كان على النمو السريع ولعل تلك التجربة لها خير شاهد على أن مصر لديها القدرة على التقدم بانتاجها الصناعى بمعدلات وجودة سريعة وخلال وقت قياسى.

الأهرام: رغم اهمية الصناعات الصغيرة. للاقتصاد القومى سواء بالنسبة لزيادة فرص التشغيل او الانتاج او التصدير فمازالت تلك الصناعات تواجه ـ وكما يؤكد الخبراء ـ العديد من المشكلات فما هى سياسة وزارة الصناعة للاسهام فى النهوض بتلك الصناعات وحل مشكلاتها الحالية؟؟

الوزير: عند الحديث عن تنمية الصناعات الصغير لابد من تاكيد على

عدد من الحقائق فأولا الصناعات الصغيرة تحتاج لجهودات ضخمة ومن ثم فنحن نرحب بكل الجهود وبكل العاملين.. فى هذا المجال وعلى رأسها الجمعيات الخاصة والبنوك والحكم المحلى.

ويضيف الوزير: إن الحديث عن تنمية تلك المشروعات يرتبط بتعريفها.. وهنا فاننا لابد أن نعرف تلك الصناعات من واقع البيئة. أى أننا يجب ان نعرفها تعريفا مرنا من هذا المنطلق فإننا نقول ان المشروع الصغير هو الذى يبدأ صغيرا بالمقارنة بالمشروعات التى يتعامل معها بمعنى أننا لو عندنا صناعة سيارات على مستوى كبير وهناك صناعات مغذية لها.. وإن تلك الصناعات الأخيرة تعتبر صغيرة

ويضيف وزير الصناعة: ومن منطلق الأهمية المتناسبة لتلك الصناعات فأن الوزارة تعمل بكل جهدها على ازالة أى عقبات أمام تلك الصناعات الصغيرة.. ويأتى الحصول على مكان كاحدى أهم تلك العقبات التى تواجه تلك المشروعات ومن ثم فقد واجهت الوزارة ذلك من خلال انشاء المجمعات للصناعات الصغيرة «كبرج العرب والعاشر من رمضان» وهذه المجمعات يتوافر فيها كل المتطلبات لممارسة النشاط الصناعى الفورى وبدون أى تأخير.

أى أننى كوزارة وبإنشائى لتلك المجمعات قد خدمت كل أصحاب قطاع الصناعات الصغيرة خدمة توازى تقديم تمويل ميسر أو توفير أموال.. وذلك من خلال ازاحة مشكلة كبيرة من امامه.

من هذا المنطلق فقد قررنا التوسع فى سياسة إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة وذلك بهدف اتاحة أماكن لكل من يريد أن يبدأ مشروعا صغيرا. فالوزارة تبنى المكان وتقدم الدراسات المبدئية والبيانات عن للشروعات القائمة لتسهيل التكامل معها. كل ذلك بتكلفة منخفضة تكاد تكون التكلفة الفعلية. إن انشاء تلك المجمعات وتوفير أماكن لأصحاب المشروعات الصغيرة - كما يقول وزير الصناعة - يجنب المستثمر الصغير الدخول فى مخاطر التعاقدات مع المقاولين والانتظار لسنوات طويلة.

من هذا المنطلق فسوف يتم إنشاء مجموعة من المجمعات الصناعية فى عدد من المناطق الصناعية فى محافظات مصر وبتكلفة تصل الى ٣٠٠ مليون جنيه - وذلك بهدف تشجيع الصناعات الصغيرة.

ويقول وزير الصناعة: بالاضافة الى قيام وزارة الصناعة بإنشاء تلك المجمعات لتشجيع الصناعات الصغيرة فإننا نعمل أيضا على تقديم دراسات الجدوى لمئات من المشروعات الصغيرة فى كل محافظة بهدف اعطاء فكرة مبدئية عن المشروع واقتصادياته.. بالاضافة الى تقديم البيانات عن المشروعات القائمة.

الاهرام: يجمع الخبراء على ان مشكلة الصناعات الصغيرة هى مشكلة تمويل.. فكيف ترى مواجهة تلك المشكلة؟!

الوزير: انا كوزارة صناعة لست جهة تمويلية . ومن ثم فماسأقوله هو اقتراح بمحاولة الاستفادة من بنك التنمية الصناعى إذ يجب أن يلعب ذلك البنك دورا فى الصناعة مشابها لدور بنك الائتمان الزراعى فى الزراعة وبنك التعمير والاسكان فهذه البنوك تأخذ من الدولة مبالغ ضخمة وتتيحها باقتراض منخفض ومن ثم فان بنك التنمية الصناعى يمكن ان يلعب دورا هاما فى تشجيعه ذلك.

الأهرام: بمناسبة مشروع القانون الخاص بتنمية الصناعات الصغيرة.. هل ترى ان هناك حاجة لمثل ذلك المشروع.؟!

الوزير: القطاع الخاص لايحتاج لقانون لتنمية المشروعات الصغيرة ولكن لو صدر تشريع يسهل على الصناعات الصغيرة فنحن نرحب به.. فلو أصر مجلس الشعب على اعطاء دعم للصناعات الصغيرة فهذا شىء جيد ونرحب به.. ولكن نحن لا نطالب به.. وهنا فأننى أقول ان مشكلة الصناعات الصغيرة ليست مشكلة قانون او اجراءات ولكنها مشكلة تمويل..

الأهرام: ولكن هناك مشاكل فى الحصول على التراخيص والتصاريح؟!

الوزير: الحصول على التراخيص والتصاريخ ليس مشكلة فعلى سبيل المثال فإن الحصول على تصريح من الهيئة العامة للتصنيع ييسر للمستثمر الحصول على الآلات المستوردة بجمارك مخفضة فى ضوء قوانين الاستثمار الحالية.. كما أن الحديث عن تراخيص مزاولة النشاط لا اساس له بعد تعليمات مبارك الأخيرة.

الأهرام: ولكن لايوجد حتى الآن معاملة تفضيلية للصناعات الصغيرة وخاصة فى مجالات الطاقة والكهرباء والمياه والجمارك وضرائب المبيعات أو افضلية الشراء من منتجاتها والتعاقد من الباطن معها.

الوزير: نعم لا يوجد معاملة تفضيلية فنحن نشجع فقط ولا نقدم معاملة تفضيلية.

الأهرام: ولكن هناك صعوبات ترتبط بادارة المصانع الصغيرة حيث ان المستثمر الصغير من الشباب او الخريجين او صغار رجال الأعمال يفتقد كثيرا من الخبرة والمعلومات الفنية والتسويقية اللازمة لإدارة المصنع الصغير ويتصل هذا الخلل بنظام التعليم الذى لايوفر ولا يناسب فكر العمل الحر والتنمية الذاتية للموارد البشرية؟!

الوزير: ماذا تقصد بذلك.. متى ستوفر الارض والأموال. ونؤهل الأفراد!! ثم ماهى صعوبة الادارة هى معناها ان الأفراد غير مؤهلين وطالما هم غير المؤهلين فلماذا لانبحث عن المؤهلين.

الأهرام: فى الفترة الأخيرة دار نقاش حول مدى صلاحية هيئة التصنيع على الاشراف على الصناعات الصغيرة فكيف ترى ذلك؟!

الوزير: أولا لابد من تاكيد ان الهيئة العامة للتصنيع مؤهلة للقيام بالاشراف على الصناعات الصغيرة.. ولكننى أؤكد أيضا انها لن تصبح محتكرة لتلك الصناعات فنحن لانمانع فى مساهمة أى جهة أخرى فى تشجيع الصناعات الصغيرة، فعلى سبيل المثال يمكن لأى بنك أن ينشىء قسما خاصا لتشجيع الصناعات الصغيرة.

ويضيف الوزير: أنا عموما ضد التركيز فى جهة واحدة لانها لو فشلت يفشل المشروع ولو نجحت ينجح المشروع ولكن فى نفس الوقت أقول ان الحكومة لو نجحت فى عمل تشريع للتسهيل على المستثمرين الصغار فنحن نرحب به.. تشريع يواجه كل العقبات من الحصول على الأرض بسعر مخفض والطاقة والجمارك والعمالة والضرائب والمسكن..

حكاية الإغراق وتحديات الجات

أيوب محمود أيوب

وزير مفوض تجارى

طالب استاذ جامعي بكلية التجارة (اهرام ١٤ ابريل ٩٤) بمواجهة السلبيات التى ستنشا بسبب اتفاقية «الجات» التى قال سيادته انها تعرض اسواق العالم الثالث بصفة خاصة الى سياسة الاغراق وطلب ان تقوم مصر من خلال التخصص فى انتاج المنسوجات القطنية باغراق الاسواق العالمية بهذه المنتجات هكذا.ولم اقرا من قبل مثل هذا التناقض بين: شكوى من اغراق وطلب بان نقوم نحن بالاغراق فى عصر منتصف التسعينات الذى تحكمه اتفاقات دولية مثل الجات وغيرها وكان دول واسواق العالم سترحب بهذا الاغراق او تقبله كما لم اكن اتصور ان من يتصدون لشرح وتفسير ابعاد «اتفاقيات الجات» GATT 1994 واثارها لم يقرءوها بالكامل او ان هناك فهما مغلوطا لقضية الجات والاغراق يؤدى الى استنتاجات ابعد ما تكون عن الواقع او الصواب وتثير بلبلة نحن فى غنى عنها.

ولن اتناول فى هذه العجالة ما طالب به من تخصص فى صناعة تزداد المنافسة فيها ضراوة وستتاكل ميزاتنا النسبية فيها يوما بعد الآخر لذا لم تتطور وتواكب احتياجات المنافسة الضارية التى شرحها المنتجون انفسهم فى اهرام اول مايو ١٩٩٤ ولكنى ساقتصر فى ايضاحى هذه المرة على ماورد بشان الاغراق ومفهومه وتطبيقاته.

وبداية اوضح للقارىء العزيز وبالذات غير المتخصص فى شئون المنظمات العالمية والتجارة الدولية ان «اتفاقيات الجات» التى وقعتها قبل شهر فى مراكش ١٢٤ دولة بما فيها مصر منها اتفاقية تتناول مكافحة او منع الاغراق ANTI DUMPING تتلخص اهم احكامها فيما يلى:

اولا: ان المقصود بالاغراق هو بيع الصادرات بسعر اقل من سعر بيعها المحلى اى تصدير المنتجات الوطنية للخارج بسعر ارخص من السعر الذى يدفعه المستهلك الوطنى فيها وتتحمل الصناعة المحلية والمستهلك الوطنى هذا العبء او الفارق مثلما كنا نفعل فى الستينات حين كنا نشترى القميص اللينوه المصرى من سويسرا بارخص من سعر بيعه بمصر.

ثانيا: يتمثل الوضع القائم قبل اتفاقيات «الجات» بالنسبة لموضوع الاغراق فى السماح للدول بان تحمى نفسها من الاغراق الذى تواجهه عن طريق فرض رسوم ضد الاغراق Anti dumping duties مما ادى الى انتشار «موضة» هذه الرسوم حتى تحولت بمرور الوقت الى قيد فعلى على الواردات واداة او عذر لحماية الصناعة المحلية بدعوى ان ثمة اغراقا.

ثالثا: ان ما تم الاتفاق عليه فى اطار الجات ١٩٩٤ هو ببساطة وضع قواعد اكثر وضوحا للتحقق من حدوث اغراق ووضع معايير لتحديد واقعة الاغراق من عدمه ومدى وقوع ضرر على الصناعة المحلية كما تم الاتفاق على ان رسوم مكافحة الاغراق لا تسرى الا لمدة ٥ (خمس) سنوات فقط يجب الغاؤها قبل نهايتها ووضعت قواعد تغطى تحايل البعض على رسوم مكافحة الاغراق وهى عمليات كانت تتم عن طريق ما يسمى اعادة التوطن الصناعى relocating productionn اى تصدير الانتاج من مكان اخر.

رابعا: الاثر الرئيسى لهذا الاتفاق هو زيادة صعوبة استخدام اجراءات الاغراق التى تلجا اليها بعض الدولة لتقييد الواردات من السلعة التى تدعى انها بيعت باغراق كما زادت صعوبة التحايل على هذه القواعد عن طريق اعادة





التوطن الصناعى.

خامسا: اقرت اتفاقيات الجات ضمانات safeguards لحماية الانتاج المحلى من واقع ارتفاع مفاجىء surge فى الواردات يهدد صناعة قائمة بضرر خطير كما ادعوا مؤخرا بالنسبة للقمصان المصرية المصدرة لامريكا وهى مشكلة فى سبيلها الى الحل كما اكد السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالفعل.وتؤدى ضمانات حماية الانتاج المحلى فى الأجل الطويل الى خفض الاسعار بالنسبة للمستهلك والمستورد وتحسين فرص النفاذ الى الاسواق الخارجية بالنسبة للمنتج «الكفؤ» مع مساعدة المنتج غير الكفؤ لرفع كفاءته الانتاجية والتنافسية.

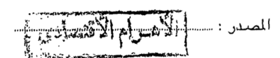
وبالنسبة للملابس والمنسوجات تحديدا وهى قطاع كبير يمس قاعدة عريضة من المنتجين والمستهلكين فى مصر فيتلخص الوضع القائم فى ان الدول الغنية قامت منذ عام ١٩٧٤ بالحد من واردات المنسوجات والملابس عن طريق تحديد حصة quota تستوردها من كل دولة تتفق معها على حدة (بما يسمى اتفاقات ثنائية) بموجب الترتيبات الدولية للمنسوجات MFA وفرضت كثير من الدول رسوما جمركية مرتفعة على وارداتها من هذه الاصناف وماذا كانت النتيجة؟ حماية جمركية وادارية ترفع الاسعار ولكنها لا تخفض التكاليف ولا تحمى فرص العمل وما تم التوصل اليه بشان اتفاقية المنسوجات هو التخلص تدريجيا وباطراد من نظام الحصص مع خفض الرسوم الجمركية وبحيث تطبق قواعد الجات كاملة بعد السنوات العشر. ومن ثم يتم تدريجيا على مدى ١٠ سنوات من اول يناير القادم الغاء نظام حصص الاستيراد التى حددتها الدول المتقدمة للدول النامية كقميص حديدى كما يتضمن الاتفاق احكاما خاصة بحماية السوق المحلية من تزايد الواردات فى اى مرحلة من مراحل الاتفاق بشكل يضر بالصناعة المحلية او حتى يهدد بحدوث ضرر فيها.

والاثر الرئيسى لهذه الاتفاقية هو اتاحة الفرصة للدول النامية مثل مصر فى زيادة صادراتها من المنسوجات والملابس وخفض السعر للمستهلك وتبرز اهمية هذا الاتفاق فى ضخامة حجم التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس والتى بلغت ٢٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٢ علما بان قيمة الصادرات المصرية من الغزل والمنسوجات والملابس فى نفس العام بلغت ٥٢١ مليون دولار يمكن مضاعفتها عمليا بدون اغراق. ومن ثم فانه بدلا من ترويع المنتج او اغراق المستهلك فى سحابة من «دخان عادم» الجات يجب ان نفكر فيما يمكننا تصديره فى عالم الجات الذى نشترك فيه مع ١٢٤ دولة.

لقد نجحنا فى تصدير برطمانات زجاجية من مصر الى استراليا ضاربين بعرض الحائط كل اوهام عدم قدرة المنتج المصرى على التصدير الى اسواق بعيدة اراها واعدة اذا تحركنا نحن وليس المستورد الاجنبى وقد ضربت بهذا النموذج الذى عايشته ممارسة مثالا لما تحققه ارادة وعزم لا يفتقدهما منتجون مصريون يعرفون فنون التسويق ويصدرون اكثر مما يصرخون.

اما محاولة تعليق كل مشاكلنا فى رقبة غيرنا دون ان نصلح من احوالنا الانتاجية ونرفع قدراتنا التنافسية والتسويقية فليست هى الحل ان السماء هى السقف امام الصادرات المصرية ولا يوجد ما يحد من قدرتنا على المنافسة الدولية الا موقفنا نحن من انفسنا وسعينا الى التطوير للتصدير وللتنافس الحر وليس مجرد موقف الآخرين منا.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

النظام المعمم للأفضليات كيف يصمد أمام "الجات" ؟

ـ في نطاق البحث الجاد عن تعزيز وضع الصادرات السورية ، وتنشيطها ، وزيادة حجمها لما ينعكس ذلك بالايجاب على الاقتصاد الوطني ، تتابع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية ، نشاطها الملحوظ في هذا الاتجاه ، وتركز جيداً على مختلف العناصر التي يمكن ان تساهم بشكل فعال في هذا التركيز ، وذاك البحث ، املا في الوصول ـ ما امكن ـ الى النتائج المرجوة .

ـ فعلى هذا الاساس ، سعت الوزارة اياها لتعريف المصدرين السوريين بالنظام المعمم للافضليات / GSP / وشرحه بشكل موسع . فاقامت بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وغرفة تجارة دمشق ، ندوة وطنية حول هذا النظام ، رعاها وحضرها ـ الدكتور محمد العمادى وزير الاقتصاد ، تاكيداً منه على اهتمامه البالغ بهذه المسالة ، ولاسيما بعد ان تبلورت اتفاقيات / الجات / وغدت قاب قوسين او ادنى من التنفيذ .

ـ والنظام المعمم للافضليات هذا ، تم التفاوض عليه في الستينات ، وذلك برعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ـ الاونكتاد ـ غير انه لم يطبق لاول مرة قبل عام ١٩٧١ .

ـ وتجدر الاشارة الى ان / الاونكتاد / أسس اصلا كرد من الدول الآخذة بالنمو على بعض ما توصلت اليه مفاوضات اتفاقية التعريفة الجمركية والتجارة / الجات / ، وكان عقد اول جلسة له في جنيف عام ١٩٦٤ ثم في نيودلهي عام ١٩٦٨ / تلتها اجتماعات له في سنتياجو / عام ١٩٧٢ ونيروبي في ١٩٧٦ وبحث جاهداً عن كيفية واساليب ايجاد الضوابط الكفيلة بخلق التوازن في التجارة الدولية ، فيما بين الدول النامية من جهة ، والدول الصناعية المتقدمة من جهة

ـ وقد اوضح الدكتور العمادى في افتتاح [illegible] ان النظام المعمم للافضليات جاء بناء على [illegible] الدول النامية التي استطاعت تعديل النظام التجارى الدولى بشكل هامشى بالنسبة لذاك النظام ، الا ان ذلك التعديل حول بعض صناعات ومنتجات الدول النامية الى المستوى العالمي ، وجعل تجارة هذه الصناعات في يد الدول الآخذة في النمو .



رسالة دمشق :
علي محمود جديد



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

وأضاف : إننا نقيم هذه الندوة كجزء من برامج مختلفة نحاول ان نطورها لخدمة وتطوير عملية التصدير ، وتوصلنا الى وضع برنامج يهدف بصورة مختصرة الى اعطاء عامل جديد للانتاج هو الرقم ، هو الخبرة ، هو المعرفة ، نريد أن نقدم المعرفة ، المعرفة بالاسواق ، المعرفة بالامتيازات ، والمعرفة بأنواع السلع التى يمكن ان تصدر ، والمعرفة باسواق التصدير ، وشعرنا باننا نصبح فى حالة جيدة اذا وجدنا المعارف المعارف المتفرقة ، ووضعنا فى خدمة الاخوة المصدرين .

وأكد ان هذه الندوة هى للتعريف بما كان يجب معرفته ، فالتعاون الاقتصادى الدولى هو الطريق الذى ليس لنا خيار غيره ، والتجارة هى احد السبل الاساسية للتعاون الاقتصادى الدولى ، وحتى نستطيع استثمار الموقع الخاص لدمشق بصورة خاصة فى عملية التجارة مع الدول المحيطة بنا ، والدول البعيدة ايضا ،

فالتصدير هو السبيل الوحيد لقوتنا ، ونحن عندما نؤكد على عمليات التصدير ، نؤكد ايضا تحقيق التوازن فى قيمة العملة الوطنية والتوازن فى تصريف انتاجنا ،

فالواقع ليس هناك كساد اقتصادى فى سورية ، بل هناك وفرة فى التشكيلة السلعية ومادام كذلك .. فالحل الاساسى هو تصديرها ، وترغيب الآخرين بالشراء منها .

ـ نعود الآن الى النظام المعمم للافضليات ، والذى اقيمت الندوة لاجله ، لنقول بأنه يقوم على اعطاء تخفيضات على الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المصدرة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، وأهدافه المعلنة هى : مساعدة البلدان الآخذة فى النمو على زيادة حصائل صادراتها والنهوض بالتصنيع فيها بالاضافة الى زيادة معدلات نموها الاقتصادى .

ـ وتتفاوت تلك التخفيضات التى تمنحها الدول المتقدمة لصادرات الدول النامية تبعا للدولة المصدر اليها ، وتبعا لنوع السلعة ايضا ، وتتراوح بمجملها من ٥٠ ٪ الى ١٠٠ ٪ ، اى ان هناك دولا متقدمة تستقبل بعض سلع الدول النامية دون فرض اية رسوم جمركية عليها ، مما يجعلها اكثر قدرة على المنافسة لدى المستورد الذى يتحفز كثيرا ليحول مشترياته الى البلدان المستفيدة من نظام الافضليات .

فالمستفيد المباشر من هذا النظام عمليا هو التاجر من البلدان المتقدمة الذى يستورد بضائعه من البلدان النامية ، لأن تخفيض الرسوم الجمركية عن الصادرات لاتعنى المصدر اصلا ، فهى تخفيضات يستفيد منها المستورد مباشرة

د. العمادى :

التعاون الاقتصادى الدولى .. طريقنا الذى لاخيار غيره ..

غير ان فائدة المصدر تأتى بشكل غير مباشر ، من خلال امكانية تدرجها وتطورها لاحقا ، تبعا لترسيخ السلع المصدرة ، وإثبات وجودها بقوة فى اسواق الدول المتقدمة ، ابتداء من زيادة الفرص التصديرية عوضا عن البحث المضنى لايجاد اسواق التصدير ، وانتهاء بتقاسم حجم الاستفادة من الارباح الناجمة عن التخفيضات الجمركية ، وتوزيعها بين الشركاء التجاريين عوضا عن اقتصارها على المستورد فقط .

ـ نشير هنا الى ان //دولة متقدمة تعتبر من البلدان المانحة للافضليات ، وهى : الاتحاد الروسى ، استراليا ، بلغاريا ، بولندا ، التشيك ، سلوفاكيا ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، كندا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، واليابان . بالاضافة الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية المؤلفة من : اسبانيا ، المانيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدنمرك ، فرنسا ، بريطانيا ، اللوكسمبورج ، هولندا ، اليونان .

وتعتمد هذه الدول على/١٦/نمطا من انماط نظام الافضليات ، اى ان هناك بعض الفروقات التى قد توجد او تتبع بطريقة التفضيل من بلد الى آخر .

ـ اما البلدان المستفيدة من هذا النظام فهى مجموعة الـ/٧٧/ والتى اصبحت الآن/١٣٠/دولة . ولكن بعض البلدان المانحة للافضليات مازالت ترفض تطبيق النظام اياه على بعض البلدان النامية الاخرى لاعتبارات سياسية او اقتصادية .

ـ فالنظام المعمم للافضليات يساعد اذن على دعم صادرات البلدان الآخذة فى النمو ، وزيادة رغبة الاسواق المتقدمة بالتعامل معها

ـ ولكن .. ماهى المنتجات القابلة للاستفادة من هذا النظام ؟ .. وماهى القواعد التى يجب ان تنطبق على تلك المنتجات حتى يتسحب عليها مبدأ التفضيل ؟

ـ اشار المحاضرون الذين استفاضوا بالشرح فى تلك الندوة الى ان المنتجات القابلة للتفضيل هى المنتجات الزراعية والصناعية . اما الشروط الواجب توافرها فى الصادرات حتى يتاح تطبيق نظام الافضليات عليها ،



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

فيمكن ان تقسم الى ثلاثة شروط ، وكل شرط يتفرع الى عدة شروحات وتوضيحات

ـ الشرط الأول : هو أن يتقيد المصدر بمبدأ « بلد المنشأ » اذ لابد أن تكون الصادرات من منشأ محلى بالنسبة للدول النامية المصدرة ، غير أن بعض الدول تعتبر أن استعانة الصناعيين فى دولة نامية ببعض المواد الاولية لصناعاتهم ، من دولة صناعية متقدمة ، وإعادة تصدير تلك المواد بعد تصنيعها الى الدولة المتقدمة ذاتها ، فإنها تعتبر تلك المواد الاولية ذات منشأ محلى ، وتطبق على الصادرات من هذا النوع نظام الافضليات ، ومثال ذلك مجموعة الاتحاد الأوروبى ،

ولكن هناك بعض الدول المتقدمة لاتقبل العمل بهذا الأسلوب كالولايات المتحدة التى تشترط لتطبيق نظام الافضليات ان تكون صادرات الدول النامية اليها ذات منشأ محلى بالكامل .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

أسعار العملات بالليرة السورية

العملة	بيع	شراء	العملة	بيع	شراء
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

ـ الشرط الآخر : هو شرط الارسال المباشر ، والذى يتمثل بضرورة شحن الصادرات من البلد النامي الى البلد المستورد مباشرة ودون توقف ، وإن حصلت ضرورة طارئة للتوقف فى بلد ثالث ، فالمواد المصدرة يجب ان تبقى ضمن الحرم الجمركى لهذا البلد حتما ،

ولابد فى مثل هذه الحالة من توافر وثائق تثبت بقاء الصادرات فى ذاك الحرم ، وانه لم يحصل عليها اى تغيير

ـ الشرط الثالث : شرط املاء / الفورم / وهذه مسألة يعرفها التاجر جيداً وتعتبر من الوثائق الهامة جداً للصادرات ، التى ستعامل بنظام الافضليات ، وهى تملأ من بلد المنشأ طبعاً ، وعليها يتم القرار الأخير بادخال البضائع برسوم جمركية ام بدون رسوم

ـ وقد اوضح بعض السادة المحاضرين فى تلك الندوة بان هناك عقوبات يحددها النظام المعمم للافضليات بحق من يخالف تلك الشروط ، اقلها خروج البضائع من اى تفضيل ، فالذى يريد ان يصدر ويستفيد من النظام ، فلا مناص من الالتزام الكامل بالقواعد والتعليمات ، لان التصدير بغير المعاملة التفضيلية متاح ، وله معاملة مختلفة ، لذلك يجب ان يكون هناك ثقة ومصداقية .

ـ فى الواقع تبرز بشكل واضح اهمية هذا النظام بالنسبة لسورية ولمختلف الدول الآخذة فى النمو ، ولذلك لابد من فهمه جيداً ومحاولة مراعاته وتطبيقه بشكل جيد ودقيق ، خصوصاً وان التوقيع الأخير على تبنى اتفاقات جولة الاورجواى فى إطار / الجات / لسوف يشكل عقبة جدية للدول النامية امام صادراتها ـ على الارجح ـ جراء التخفضيات التى ستطرا على الرسوم الجمركية بشكل عام ، والتى تصل الى نحو ٤٠ ٪ كما هو مقرر ، الأمر الذى يحقق ـ رغم كل شىء ـ تنافسا غير قليل بين ماتمنحه / الجات / ومايمنحه النظام المعمم للافضليات .

المصدر : الأهرام الاقتصادى



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

مستقبل الدواء بعد الجات

وقع ممثلو ١٢٤ دولة على الاتفاقية العامة للتجارة العالمية يوم ١٥ ابريل ١٩٩٤ بمدينة فاس بمراكش .. ومصر من بين هذه الدول التى شاركت فى هذه الدورة التفاوضية التاسعة .

وفى هذه الدورة التى اكدت التعاون المثمر للدول الاعضاء الذين انهوا اجتماعاتهم بالتوقيع على الوثيقة النهائية لاتفاقية الجات بإنشاء « منظمة التجارة العالمية » .

فقد برزت فى تلك الجولة .. اهمية التركيز على معايير العمل المعترف بها دوليا وحقوق العمال وعلاقة هذين الامرين بالتجارة العالمية .. وانه من المهم التوصل الى إطار حقيقى لنفاذ السلع والمنتجات التى تهم الدول النامية من الناحية التصديرية الى الأسواق العالمية .

كما ان النظام التجارى الدولى القوى هو اداة الحماية الوحيدة للدول الصغيرة تجاريا .. ويجب ان يظل كذلك .. حيث يتعين على كل الاطراف الالتزام بنفس القواعد التى تحكم هذا النظام .. ويجب احترام احكام الوثيقة الختامية التى تم توقيعها يوم ١٥ ابريل الماضى والالتزام بتنفيذها نصا وروحا .



ابراهيم الازهرى

ومن هذا يهمنا أن نعرض مستقبل الدواء فى هذا الخضم الاقتصادى الجديد .. الذى سوف يضع سلعة الدواء فى مركز جديد .. ايجابا أو سلبا صعودا أو هبوطا .. وبالتالى .. فإن التعامل مع سلعة الدواء المصرى يجب أن يأخذ مسارا جديدا .. فى مواجهة التحديات التى سوف تواجه مصر مع بداية عام ١٩٩٥ وهو موعد تنفيذ اتفاقية فاس .. التى قد تمتد الى عشر سنوات .

والدواء المصرى .. الذى لعبت بمقدراته المافيا التى حاولت القضاء عليه .. وإحلال البدائل الاجنبية مكانه سواء كانت مصنعة أو بضاعة جاهزة واردة ، سوف يكون محورا للصفقات الطبيعية او غير الطبيعية فى الوقت الذى تحاول فيه الحكومة إحداث التوازن اللازم للمحافظة على السلعة الوطنية .. ودعم وجودها وتذليل الصعاب امامها ..ومن ناحية اخرى مراعاة البعد الاجتماعى لمحدودى الدخل .. وهو ما اشار اليه الرئيس مبارك فى خطابه الأخير فى عيد العمال .



واذا كانت الدولة قد اتخذت موقف المنحاز للدواء المصرى .. فى مواجهة كل التيارات التى حاولت ومازالت تحاول النيل من سلعة الحياة .

فإنه من المفيد أن يتصرف رجال الدواء .. قادة وعمالا أمام خطورة الموقف .. لأن صناعة الدواء فى مصر .. سوف تدخل مرحلة هامة فى إطار المنافسة العالمية .. سواء من حيث إستيراد الخامات الاساسية .. وبعض المواد الوسيطة الداخلة فى صناعة المستحضرات الطبية أو من حيث تصدير الدواء المنتج محليا الى الاسواق العالمية .

ومسألة استيراد الخامات فى إطار الاتفاقية .. سوف تكون متعلقة باختيار الخامة .. وبلد المنشأ .. والدساتير الطبية والصيدلية .. والسعر المناسب .. وحدود التعريفة .. وغير ذلك من الشرائط والضوابط التى بدات مع دورة اورجواى .

ومشكلة تصدير الدواء المصرى .. فى إطار المنافسة سوف تخضع لعوامل السوق العالمية .. من حيث مطابقة هذا الانتاج للمواصفات العالمية .. وسوف تلعب المنافسة دورها .. من حيث مطابقة هذا الانتاج للمواصفات العالمية .. والكيفية التى تتم بها عمليتا التعبئة والتغليف واسلوب الشحن .. والسعر وغير ذلك من المشاكل التى تؤثر على خروج هذه السلعة الى الأسواق العالمية .

فى الوقت الذى ربما نجد فيه حربا داخلية بسبب سياسة الاغراق التى ستفرض نفسها فى بعض الجوانب وخاصة انه فى مصر قد كثرت تعاقدات التصنيع فى شركات قطاع الاعمال بصورة مخيفة بالاضافة الى شركات الدواء الأستثمارية والخاصة .. ايضا عمليات الاستيراد التى اصبحت تتم بدون حدود .. حتى أن هناك مستحضرات أجنبية تباع فى بور سعيد .. لها بدائلها المحلية الرخيصة .

وفى تصورى انه يجب الاخذ بنظام الجودة الشاملة (ايزو ٩٠٠٠) حتى تتمكن مصر من الدخول فى المنافسة فى الاسواق العالمية .. وأن تسعى الشركات المصرية الى الحصول على شهادات الجودة من خلال تطبيقها للمعايير التى اقرتها المنظمة العالمية لانظمة الجودة (ISO ŒŒ (9000 وهو ماركز عليه الرئيس مبارك فى عيد العمال أول مايو .. وهو يحث رجال الصناعة والتجارة على مواجهة هذه المتغيرات .

وفى سياق هذا تقع بعض المسئوليات على الدولة .. وبعضها على الوحدات المنتجة والبعض الاخر على القوى العاملة .. ويكون ذلك بالاتى :-

اولا : - مسئولية الدولة

المحافظة على المنتج الوطنى وإحاطته بسياج يصد تيارات المافيا التى تسعى للنيل من هذا القطاع .. وأن تتعامل مع هذه السلعة بمنظور إقتصادى .. وتتولى مسئولية البعد الاجتماعى للمواطنين .. مع المحافظة على الصناعة المصرية والا لاتقع هذه السلعة فى ايدى الملاك الاجانب .. وأن تتابع وزارة الصحة النواقص يوما بيوم .. حتى لايكون النقص لحساب المنتج الأجنبى .

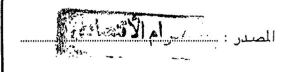
ثانيا : - مسئولية الشركات

أن تسعى نحو التطور .. وعمليات الاحلال والتجديد وعمليات التخليق الجديدة وتسعى لفتح أسواق جديدة فى افريقيا وآسيا وبعض بلدان أوروبا التى اخذت بنظام التى اخذت بنظام السوق مؤخرا .. وان تسعى فى تجويد إنتاجها واداء خدماتها .. واسلوب التخزين والتسويق والتصدير .. إلى قواعد الجودة الشاملة .

ثالثا : - مسئولية القوى المنتجة

وهى مسئولية تضامنية مع رجال الادارة من أجل زيادة الانتاج وتجويدة .. وأنه من المفيد أن يكون هناك دور بارز للمنظمات النقابية للحفاظ على





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

حقوق العمال والالتزام بالمعايير التى وردت فى الاتفاقيات الدولية .. وأن يتم الاهتمام بالتدريب التحويلى والمهنى لتغيير المفاهيم القديمة واتباع احدث الوسائل لتطوير اساليب العمل على اسس تتفق مع المتغيرات الجديدة .

وأود فى النهاية ان اشير الى ان عام ٢٠٠٠ سوف يشهد تطورا ملحوظا فى أنماط استهلاك الدواء على المستوى المحلى حيث سيزيد هذا المعدل على المليارى جنيه بخلاف ما هو مطلوب للتصدير .. وأن تلك السنوات التى ستبدأ بعام ١٩٩٥ .. الموعد الذى تبدأ فيه منظمة التجارة العالمية فى التعاملات الدولية بين اعضائها .. وهو ما يجب أن تهتم به الشركة القابضة للأدوية .. فى إستراتيجيتها المستقبلية .. مع مرحلة هامة فى سياسات التجارة الدولية وأن تتولى التنسيق مع الشركات التابعة فى هذا الاطار .

وفى النهاية .. يجب أن يبقى فى مصر الدواء الوطنى كصناعة انسانية تعتز بها كل بلدان العالم .. إعلاء الشعار « صنع فى مصر »



مشاكل الدواء كيف تحل ؟

المشكلة لان الذى حدث ان التخفيض الاخير لم يتجاوز عدة مليمات او قروش! !

وإنى لاتعجب اليست هاتان العملتان ملغيتين قانونا ؟ .. المهم ان ذلك تم بعد ارتفاع كبير فى اسعار جميع الأدوية وفى رايي ان هذا القرار بالتخفيض كان قرارا سياسيا فقط الهدف منه امتصاص غضب كل المواطنين الذين ضجوا بالشكوى من ارتفاع اسعار الدواء ولم يكن الهدف منه إنسانيا وإلا زلنا عن كاهل المرض هذا العبء الكبير المتمثل فى الاسعار الفلكية للدواء .

منذ عدة سنوات وانا اكتب عن مشاكل الدواء والسلبيات التى تهدد مسيرة هذا الصرح العظيم فلا يخفى على احد ان صناعة الدواء الان من انجح الصناعات على مستوى العالم ونحن نعد من الدول الرائدة فى هذه الصناعة الاستراتيجية الهامة على مستوى دول العالم الثالث الذى ننتمى اليه وكان المفروض ان ينعكس هذا ايجابا على المريض المصرى بحيث يجد دواءه فى متناول يديه بدون عناء وباسعار لاترهق ولكن الذى يحدث الان عكس ذلك فالمريض لايجد دواءه فى بعض الاحيان وأسعاره فوق إستطاعته فى كل الاحيان فما السبب فى ذلك ؟ فى رايي ان هناك عدة سلبيات خطيرة لابد من العمل على تفاديها وعلاجها وليس من بين طرق علاجها ما حدث مؤخرا من تخفيض اسعار بعض الادوية بصورة ركيكة لم تحقق شيئا من الفائدة للمريض ولن تحل

ولكى نكون موضوعيين لابد من تحقيق عدة نقاط ولو تحققت ستؤدى فى النهاية إلى وصول الدواء لكل مريض وبأسعار فى متناول يده :

ـ الغاء كافة الضرائب بكل انواعها على اى شكل من اشكال الدواء ومكوناته لان الدواء ليس سلعة كما يحلو للبعض ان يسميها فهو فى اغلب الاحيان اهم حتى من الغذاء .

ـ ولكى لا نواجه بحملة ضارية من السادة المسئولين عن جلب الضرائب من قلة الحصيلة نتيجة لذلك فإنى اقترح تعويض ما كان يحصل من ضرائب على الدواء بفرض رسم دعم للدواء وليكن خمسة قروش على كل علبة سجائر ومثلها او يزيد على تذاكر المسرح والسينما والحفلات التى تقام بالفنادق والنوادى الليلية وهنا سوف نحقق دخلا يكفى لتثبيت اسعار الدواء لعدة سنوات .

ـ مراقبة الشركات رقابة فعالة من حيث نوعية الادوية المنتجة وكمياتها وحاجة سوق الدواء لها فلا يعقل ابدا أن تتوسع كل الشركات فى انتاج ادوية غير هامة مثل ادوية الكحة ولا يخفى ماساهمت فيه هذه الادوية بشكل كبير فى ظاهرة أدمان الشباب ولم تعبأ هذه الشركات إلا بحصيلة ما يدخل خزائنها من ارباح ضاربين عرض الحائط بكل القيم والمبادىء الانسانية .

ـ مراجعة خطط لبعض الشركات الاستثمارية والتى استفادت من الاعفاء الضريبى الممنوح لها لمدة عشر سنوات لكى تساهم فى توفير الدواء للمريض المصرى بالأسعار المناسبة له وللاسف حادت هذه الشركات عن الطريق وكان الهدف هو محاولة تحقيق أعلى مطالب مادية خلال فترة الاعفاء فكان أن تعاقدت على إنتاج بعض الأدوية العالمية بترخيص من شركات ومن ثم طالبت الدولة بالغاء إستيراد هذه الأدوية ولبت الدولة طلبهم فماذا حدث بدات هذه الشركات فى تخفيض الانتاج من هذه الأدوية الحيوية والهامة فى محاولة للضغط لرفع اسعارها وكان لها ماارادت بعد وضع المريض امام امر واقع لامفر منه .

ـ اعداد قوائم ثابتة بالادوية التى يحتاجها السوق المصرى وبدائلها بحيث لايكون للدواء اكثر من بديل فقط بدلا مما نراه الان من عشرات البدائل للدواء الواحد

ـ التوعية الدائمة للاطباء بالادوية المتوافرة وبدائلها وحتى يسترشدوا بها عند كتابة التذاكر الطبية وحتى نقضى على ظاهرة إصرار بعض الأطباء على كتابة ادوية غالية الثمن او غير متوفرة بحجة أن



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

المريض عندما يجد صعوبة فى الحصول على دواءه فانه يزداد ايمانا بطبيبه وبفعالية الدواء وجدواه .

- مراقبة الصيدليات مراقبة فعالة وعدم السماح بوجود اية ادوية غير مسجلة بمصر مهربة من الخارج ولا يخفى أن هناك صيدليات معروفة بالاسم فى بعض المناطق لاتجد صعوبة فى الحصول على أى دواء تريد سواء كان يستورد رسميا أو مهربا من الخارج وطبعا لكل دواء ثمنه الباهظ .

وايضا العودة بالصيدليات لممارسة عملها الاساسى وهو الدواء وهذا هو الهدف الرئيسى الذى من أجله انشئت الصيدليات ولم تكن مكانا لبيع لعب الأطفال والمنظفات الصناعية وأدوات الماكياج الخ مما دفع بالكثير من الصيدليات لعدم الاهتمام بتوفير الدواء وكيف لا وربحه بجانب تلك الاصناف لايذكر .

د . صيدلى

محمد نجيب محمد عامر

١٠



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

بنتسن يحض مديري الشركات على تأييد "غات"

● ولیامسبرغ (فرجينيا) - رويتر - حض لويد بنتسن وزير الخزانة الأميركي المديرين التنفيذيين للشركات على العمل لاقناع الكونغرس باقرار اتفاق التجارة العالمية. وقال من جهة أخرى انه يأمل أن يتم تجديد وضع الدولة الأكثر رعاية في التجارة للصين.

واكد بنتسن في جلسة مغلقة مع المديرين التنفيذيين لاكبر الشركات الأميركية ان فشل الكونغرس في اقرار الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) قد يبطئ النمو الاقتصادي الأميركي العقد المقبل ويتسبب في تسريح عدد كبير من العمال.

وقال للصحافيين في عطلة نهاية الاسبوع «اننا اكبر دولة تجارية في العالم وتزعمنا المفاوضات لمدة ٧ أعوام ومن الضروري ان ننفذ الاتفاق». وأضاف انه أبلغ المديرين التنفيذيين للشركات «بأن تكاليف رفض غات ستكون باهظة للغاية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤

امين مجلس الوحدة « للاخبار » :

بحث التكامل الاقتصادى العربى فى ظل الجات

كتب بدر الدين ادهم

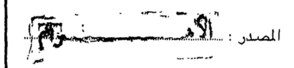
اعلن الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان رؤساء المنظمات العربية سيبحثون فى دمشق اليوم امكانيات التكامل الاقتصادى العربى فى ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية « الجات » .

واضاف بانه حصل على تاكيدات من مصر وسوريا والاردن وليبيا بدعم اتجاهات المجلس ومساندته للوصول الى وضع استراتيجية الاقتصاد العربى التى وافق عليها الملوك والرؤساء والامراء العرب فى قمة عمان

وقال ان رؤساء المنظمات العربية سيبحثون فى اللجنة العليا للتنسيق عدة محاور اهمها :

- التكامل الاقتصادى العربى فى ضوء برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية وتطوير علاقات منظمات الجامعة العربية والامم المتحدة
- بحث الاوضاع المالية للمنظمات فى ضوء ماتتعرض اليه من ازمات خاصة بعد توقف عدد من الدول الاعضاء لتسديد حصصها ، وبحث خطة عمل المنظمات خلال العامين القادمين



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٤

في ندوة الجات والبنوك المصرية:

اختيار مصر ضمن المراكز العالمية لتشجيع الدول النامية على التجارة الدولية

كتبت - نجلاء ذكرى:

تم اختيار مصر ضمن ١٤ دولة على مستوى العالم تمثل نقاطاً للبيع لتشجيع الدول النامية على ممارسة دور أكبر في التجارة الدولية باجتذاب المنتج والتدريب على عمليات التصدير ودخول الأسواق وذلك ضمن جهود الدول الموقعة على اتفاقية الجات لتحسين فرص الدول النامية، وأعد اتحاد البنوك بالتعاون مع وزارة الاقتصاد تجهيزات مصرفية لنقطة البيع المصرية والتي بدأت العمل منذ نحو ٣ أسابيع.

وصرح محمود عبدالعزيز رئيس اتحاد البنوك المصرية ورئيس البنك الأهلي بأن البنوك ستتناوب العمل في هذا النظام بشكل دوري كل ٣ شهور.

محمود عبدالعزيز

وتم اختيار مصر لذلك نظراً لقطعها شوطاً كبيراً في عمليات الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية والخدمات المالية إضافة لدورها الإيجابي والفعال في مفاوضات الجات.

وأكد محمود عبدالعزيز أن توقيع اتفاقية منظمة التجارة الحرة بمراكش تعد اهم احداث القرن العشرين حيث سيتجاوز تطبيق الاتفاقية التأثير على قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي لتمتد للتأثير على جميع قطاعات الاقتصاد العالمي وتكتلاته المختلفة فيما يختص بالجانب السلعي أو الخدمي منها.

سعيد النجار

وأكد أن انضمام مصر للاتفاقية أمر لازم وإلا أصبحت معزولة عن العالم حيث ستزيد الاتفاقية من فرص الاستثمار والتبادل التجاري وفي جانب آخر لاتحرم مصر من إصدار القوانين التي تحمي صناعاتها الوطنية من سياسة الإغراق، ونجحت مصر خلال المباحثات في إقرار تعويض الدول المضارة من هذه الاتفاقية عن طريق منح وقروض ميسرة بفائدة مخفضة إضافة لنظام التحكيم الذي تتضمنه الاتفاقية بما يضمن حماية المنتجات المحلية من الإغراق والنظم المضادة. وفيما يتعلق





بالخدمات ستقوم كل دولة طبقاً للاتفاقية بتقديم عروض للخدمات والتى تمكنها من الوقوف أمام منافسة الشركات الأجنبية.

وقال. إن قرب التوصل لاتفاق حول الخدمات المالية ومنها المصرفية يحتم على الجهاز المصرفى ابتكار أساليب للمنافسة والتحول إلى فكر البنوك الشاملة كما يتعين الدخول فى عمليات جديدة مثل عمليات التأمين وتمويل حيازة العقارات والقيام بخدمات جديدة نيابة عن عملائها.

واعلن الدكتور محسن هلال رئيس إدارة الجات والانكتاد بقطاع التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد بأن مصر لم تقدم التزامات في إطار توقيعها على اتفاقية الجات بأكثر مما هو مطبق حالياً فى خطة الإصلاح الاقتصادى على سبيل المثال فى قطاع خدمات التشييد والبناء التزمت مصر بالسماح بإقامة شركات مصرية أجنبية برأسمال وطنى لايقل عن ٥١٪ وفى مجال النقل حددت مجالاً واحداً لإقامة شركات مشتركة وهو النقل فى مجال البضائع والركاب.

واضاف أن الاتفاق يتيح لمصر حق النفاذ لكافة أسواق الدول الأعضاء بالجات

وأكد الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادى الدولى أن الاتفاقية وفرت مميزات هامة للدول النامية منها الالتزام بتعويض البلاد المتضررة المستوردة للمواد الغذائية فى حالة رفع الدعم عن السلع الزراعية المستوردة والذى ستستفيد منه مصر بالحصول على قروض من البنك والصندوق الدوليين.

وأكد أن جميع التقارير الدولية تتوقع انتعاشاً اقتصادياً دولياً فى إطار تطبيق تحرير التجارة العالمية بما ينعكس على انتعاش الصادرات للدول النامية حيث تساهم الاتفاقية فى تحسين شروط نفاذ صادرات الدول النامية لأسواق البلاد الصناعية، كما أن ادماج اتفاقية المنسوجات والملابس فى نظام الجات بما تمثله هذه الصناعة من ميزة نسبية للبلاد النامية يمثل نتيجة إيجابية هامة لتطبيق الاتفاقية

اقتصاد عالمي

مع تحولها الى اقتصاد السوق

الصين ترغب فى الإنضمام للجات

□ لندن ـ خاص:

تسعى الدول الاعضاء فى منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» لانضمام الصين، التى يبلغ تعداد سكانها خمس سكان العالم، الى المنظمة العالمية وهذه الدول حريصة على أن تصبح الصين عضوا فى الجات قبل موعد سريان العمل بالاتفاق فى الاول من يناير من ١٩٩٥.

وساعد تحول الصين من اقتصاد مغلق الى اقتصاد مفتوح على تعزيز هذه الرغبة من جانب الدول الأعضاء.

واشار بيتر سوثرلاند، المدير العام للجات خلال زيارته الاسبوع الماضى لبكين الى انه يتعين ادخال بعض التعديلات على الاقتصاد الصينى حتى تشعر الدول الاعضاء بالرضا فيما يتعلق بتنفيذ الصين للوائح الجات.

وقد احتلت الصين المركز الحادى عشر فى قائمة أبرز الدول التجارية فى العالم فى ١٩٩٣ بعد أن كان ترتيبها ٣١ فى ١٩٨٠.

وتسعى الصين من جانبها ايضا لتصبح عضوا مؤسسا للمنظمة التجارية العالمية لذا فإنها قد تقدمت بطلب عاجل للانضمام اليها.

وسوف تكون الصين واحدة من اكبر الدول المستفيدة من جولة أورجواى وذلك نظرا لأن صادراتها تعتمد بشكل رئيسى على التصنيع والمنسوجات بشكل خاص.

وكانت جولة أورجواى قد حررت التجارة فى مجال التصنيع بشكل اكبر من عملية تحرير المنتجات الثانوية التى تشكل نصيبا اكبر من صادرات الدول الفقيرة.

ويقدر البنك الدولى أن صادرات الصين للولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى واليابان ستزيد بنسبة ٤٠٪ بمقتضى معاهدة الجات فى الوقت الذى ستزيد فيه صادرات أى دولة فقيرة أخرى فى المتوسط بنسبة ١٥٪.

وعلى الرغم من الحماس العام لانضمام الصين فإن هناك دولا كثيرة تعارض هذه الفكرة، ويشعر بعض الامريكيين بالقلق بشأن حجم العجز التجارى لبلدهم مع الصين ويخشون من إنه إذا انضمت الصين للجات فإن تكاليف الاجور المنخفضة بها ستفضى إلى فائض تجارى مماثل للفائض التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة.

ويعتنق الفرنسيون نفس وجهة النظر حيث يقولون إنهم يؤيدون انضمام الصين لعضوية الجات مع اضافة فقرة اجتماعية بالنسبة لحقوق العمال وظروف العمل ويبررون ذلك بقولهم انه يتعين تطبيق هذه الفقرة على الصين، حيث الإضرابات فيها غير مشروعة.

وترتبط المناقشات الخاصة بانضمام الصين للجات بتساؤل كما اذا كان الامريكيون سيسحبون وضع الدولة الاولى بالرعايا من الصين على اساس سجلها المتواضع فى مجال حقوق الانسان.

واولئك الذين يتوقون سحب وضع الدولة الاولى بالرعايا يرغبون فى استغلال عضوية الصين فى الجات كاداة سياسية.

بيتر سوثرلاند

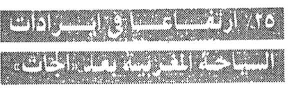
ولكن لوائح الجات تنص على أنه ليس من حق أى دولة من الدول الأعضاء رفض المميزات التجارية التى تتمتع بها دولة أخرى ما لم يتناقض ذلك مع لوائح الجات.

ومع ذلك توصلت الولايات المتحدة فى مارس الماضى الى اتفاق مع دول اعضاء اخرى يتيح لها سحب المميزات التجارية من الصين. وحتى اولئك الذين يؤيدون عضوية الصين مصممون على الحصول على ثمن هذا التاييد عن طريق فتح اسواق الصين امام منتجاتهم وقد شجعهم على ذلك الاصلاحات الاقتصادية الصينية الاخيرة فقد ألغت الصين مؤخرا سعر الصرف المزدوج بها وتخطط للتحول الكامل الى اقتصاد السوق فى غضون اربعة اعوام كما ادخلت الحكومة الصينية ايضا تعديلات ضريبية جذرية.

ومع ذلك يترقب أعضاء الجات بتشكك لاستكشاف المدى الذى قطعه الصينيون فى تنفيذ اصلاحاتهم.

وهم يشعرون بالقلق بشكل خاص من «الفوضى»، فالمصدرون للصين ليس لديهم فكرة غالبا عن طبيعة اللوائح هناك واللوائح تطبق بشكل مختلف فى اماكن مختلفة، ثم هناك مشكلة اخرى تتمثل فى دور المشروعات التجارية الحكومية، التى تهيمن على العديد من الاسواق.





٢٥٪ ارتفاعا في ايرادات السياحة المغربية بفضل «الجات»

□ مراكش ـ خاص:

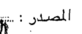
انفقت المغرب ١١ مليار سنتيم مغربي «١٢,٢ مليون دولار»، لاعادة تجميل وترميم واصلاح مدينة مراكش التى احتضنت وفود اكثر من ١٢٥ دولة للتوقيع النهائى على اتفاقية الجات.

ويقول المراقبون انه تم اختيار المغرب لعقد هذه الاجتماعات اعترافا بجهوده لتحرير اقتصاده وانفتاحه على الاسواق العالمية.

ويؤكدون من جهة اخرى ان المغرب ستستفيد من هذا الحدث الكبير الذى شد انظار العالم اليها من أجل الترويج السياحى، حيث تعد من الاسواق السياحية الشهيرة فى العالم يزورها حوالى اربعة ملايين سائح سنويا، ويذكر أنها حققت دخلا سياحيا فى العام الماضى يقدر بـ ٢,٥ مليار دولار.

وتقول مصادر مطلعة داخل المغرب انه من المتوقع ان ترتفع ايرادات السياحة خلال العامين القادمين وبفضل هذه الدعاية التى تمت خلال اجتماعات الجات، بنسبة ٢٥٪.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٤

مصر و٥٤ دولة في أكبر تجمع للمزارعين باسطنبول

اتفاقية «الجات» تتصدر المناقشات، ومصر تطالب بتعاون أكثر بين دول العالم الثالث

٦٠ شهرا مهلة لإعادة ترتيب الاوضاع، هل تكفى الدول النامية؟

زار تركيا وفد يمثل قيادات التعاونيات الزراعية في مصر برئاسة السيد محمد ادريس رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، ونائب أول رئيس الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين يرافقه ممثلو الجمعيات النوعية والمتخصصة يضم ١٥ عضوا، وذلك بهدف المشاركة في المؤتمر الحادي والثلاثين الذي عقد باسطنبول للاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، وشارك فيه ممثلو ٥٤ دولة هم اعضاء الاتحاد.

وقد تصدرت المناقشات الاثار السلبية لاتفاقية الجات على الزراعة، ومايمكن ان تقوم به الدول النامية لتفادى مايمكن تفاديه من سلبيات هذه الاتفاقية على قطاع الزراعة خاصة أن توقيتها يأتي في ظل الاتجاه لبرامج الاصلاح الاقتصادى والاتجاه الى الخصخصة، والذى يلقى بظلاله غير الايجابية على كل القطاعات الزراعية لتخلى الحكومات من مساعدة المزارعين بعد تطبيقه ايضا في اليات السوق، ورفع الدعم عن القروض ومستلزمات الانتاج الزراعي، وكذلك دور الدول النامية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

وكان السؤال المطروح للحوار والنقاش هو: هل تكفى الفترة الاقتصادية وهى ٦٠ شهرا لتنفيذ اتفاقية «الجات» دول العالم الثالث لاعادة ترتيب اوضاعها للخروج من عنق الزجاجة الذى تفرضه الاتفاقية ،ولتكون اكثر استعدادا لكل الاحتمالات؟ وفى هذه النقطة طالبت مصر بتعاون اكثر بين دول العالم الثالث لمواجهة سلبيات الاتفاقية والوصول الى العدالة المفقودة والفرص الضائعة حيث ستكون المنافسة غير متكافئة بين الاغنياء والفقراء، وستكون برامج التنمية الزراعية حائرة في عالم متغير سيكون البقاء فيه للاقوى

ضم الوفد السيد عبدالرحيم الغول عضو مجلس الشعب ورئيس الجمعية العامة لمنتجى القصب، واحمد مروان عضو مجلس الشعب ورئيس جمعية منتجى البطاطس بالمنيا، وعبدالرءوف عثمان رئيس الجمعية العامة لمنتجى القطن، وفتح الله القطان رئيس الجمعية العامة للائتمان ، والمهندس السيد طنطاوى رئيس الجمعية العامة لمنتجى الارز وقايد الحميلى رئيس جمعية المحاصيل الحقلية ببنى سويف، والمهندس محمد صادق رئيس الجمعية العامة للاراضى المستصلحة، والمهندس صالح يونس مدير عام الجمعية ونائبه المهندس حسين العربي، وسكرتير عام الجمعية سيد هلال.

وقد تقدمت مصر بورقة حول رؤيتها في اتفاقية الجات، وما يمكن عمله من اجل تفادى سلبياتها على الدول النامية، واعلن السيد محمد ادريس ان التنمية بكافة انواعها تزداد أهميتها في ظل التوافق الدولى والسلام العالمي، ولان الزراعة هى جزء هام في مسيرة التنمية فان المزارعين مطالبون بمضاعفة جهودهم للمشاركة الايجابية في هذه الخطوات، وقال: إن الرئيس مبارك من هذا المنطلق يسعى الى السلام ويحرص عليه من خلال دور مصر الان والمؤثر في المنطقة، ومن خلال رئاسته لمنظمة الوحدة الافريقية، وأكد أن مصر تضع كل امكانياتها في خدمة ودعم التنمية الزراعية ليس في مصر وحدها بل من خلال دورها المؤثر والرائد عربيا وافريقيا، وطالبت مصر اعضاء الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين بالتنسيق فيما بينهم لمواجهة التحديات الاقتصادية في هذه المرحلة.

وكان الوجود المصرى ملموسا من خلال لجان المؤتمر، وهى لجنة تنمية التعاونيات ولجنة الائتمان الزراعى واللجنة الدائمة، وفى لجنة التعاونيات تمت مناقشة ظروف التعاونيات بعد تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى وما ستواجهه بعد «الجات» وبلورت اللجنة الاستراتيجية في الفترة القادمة والتى لابد أن تستجيب التعاونيات فيها الى المتغيرات الجديدة في السوق العالمية والمتغيرات السريعة في التسويق، وطالبت مصر من خلال حضورها في اللجنة بأن يكون هناك تنسيق كامل في اعداد التعاون وتجهيزه للتعامل في ظل هذه المتغيرات وتوعية منظمات الفلاحين لهذه الظروف، والعمل على زيادة التعاون بينهم، والتعاونيات الزراعية، كما طالبت مصر العمل على وضع نظام لاجتذاب صغ المزارعين الى عضويتها ، وان تعمل التعاونيات الزراعية على تطبيق الميزات النسبية في الزراعة وحسن الاستخدام الامثل للموارد، والعمل على خفض تكلفة الانتاج الزراعى حتى يمكن المنافسة في السعر مع الاخرين في الاسواق العالمية

كما اكدت مصر من خلال اللقاءات الجانبية اهمية اختيار التوقيت المناسب للتصدير، والذى تكون فيه الاسواق الاجنبية في حاجة الى المنتج الزراعى مما

المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

المنافسة غير المتكافئة بين الأغنياء والفقراء فى اتفاقية الجات

تقرير يكتبه من تركيا : عبدالوهاب حامد

يقلل المنافسة مع المثيل لها فى الخارج مع التركيز على مواصفة الجودة ووضع معايير قياسية للمحاصيل بما يتفق مع المواصفات العالمية، وكذلك الاهتمام باعداد المعلومات والاحصاءات التسويقية للاسواق محليا وعالميا ليكون المنتج على دراية كاملة بالاحتياجات، ومن المفيد أن يكون هناك دعاية وترويج للانتاج المصري، وفى هذا الاطار عقد رؤساء واعضاء الجمعيات النوعية والمتخصصة للوفد المصرى اجتماعات ثنائية لاعداد مسودات لعقود تصديرية او تبادل سلعى بين مصر وهذه الدول، وتم الاتفاق على تصدير كميات كبيرة من محاصيل الارز والبطاطس والبصل وغير ذلك، وكذلك تصدير بعض آلات الميكنة الزراعية التى تنتجها مصر الى هذه الدول والحصول على الات اخرى باسعار ملائمة تتناسب مع الحيازة الزراعية وتفتيت الملكية فى مصر، كما تم الاتفاق على اعداد دراسات جدوى لمشروعات زراعية فى مصر يمكن أن تقام برأسمال بعض دول أعضاء الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين، وستشهد المرحلة القادمة استقبال وفود من هذه الدول وتهيئة المناخ الملائم لهم للقاء مع المسئولين عن الزراعة ومع رجال الاعمال لبحث امكانية قيام مشروعات مشتركة تخدم كافة المجالات الزراعية وتساهم فى زيادة العائد للفلاح ودعم الاقتصاد القومي، وايجاد فرص عمل انتاجية كعلاج لمشكلة البطالة.

ومما يؤكد ثقل مصر على المستوى الافريقي بفضل سياسة الرئيس حسني مبارك بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية، ماشهده المؤتمر من اجماع افريقي على اختيار مصر لرئاسة الاتحاد لفترة قادمة، ورغم أن المعركة شرسة لأن الدول الكبرى جعلتها حكرا عليها منذ ٥٠ عاما، ولاتقبل ان تحصل عليها احدى دول العالم الثالث ـ رغم ذلك كله تقدم السيد محمد ادريس النائب الأول للاتحاد لدورتين متتاليتين امام مرشح من كل من امريكا والارجنتين واستراليا، وقد قبلت مصر دخول هذه المعركة لفتح الباب أمام الدول النامية فى حالة عدم الفوز، وتوحدت وجهة النظر الافريقية تحت قيادة مصر بهدف كسر احتكار الرئاسة لاجيال افريقية، الا ان اوروبا التى بدات مفككة قد توحدت صفوفها لهذا الخطر القادم من الجنوب الرئاسة هذا الاتحاد. ففى الجولة الأولى خرجت الارجنتين، وفى الثانية خرجت امريكا لتكون الاعادة النهائية بين مصر واستراليا حيث حصلت استراليا على ٢٢ صوتا ومصر على ١٩ صوتا أى بفارق ٣ أصوات فقط هى نتيجة مشرفة بكل المقاييس، والدول التى أيدت مصر هى: تونس والسودان وكينيا واوغندا وزامبيا وزيمبابوى وبوركينافاسو وساحل العاج والسنغال ومالي وموريشيوس ونيجيريا وتايوان والفلبين وأندونيسيا وتركيا واسرائيل ..وإيطاليا هى الدولة الوحية من أوربا التى أيدت مصر اذا اعتبرنا ان اسرائيل وتركيا دولتين متوسطتين

وحول انشاء السوق الشرق اوسطية اعلنت مصر على لسان رئيس وفدها فى المؤتمر الدولي ان مصر تؤيد قيام السوق لاعتبارات اقتصادية لان توقيع اتفاقية «الجات» قد جدد الثقة فى ظهور تكتلات اقتصادية عالمية، ومن هذا المنطلق ولان هذا العصر هو عصر التكتلات فهى تؤيد قيام السوق لأنها ستؤدى الى الحد من الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الدول النامية، كما ستعمل على حد كافة الامكانيات ذات الظروف المتشابهة لاحداث التنمية المتواصلة، وقال ان انشاء السوق عندما طرح كفكرة اثبت جدواها فى تحريك جهود السلام والوصول الى صيغ ترتضيها جميع الاطراف، ومن ابرز ذلك الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وعندما تخرج هذه الفكرة الى المجال التنفيذى ستساهم فى تحقيق التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة.

وخلال المؤتمر تم وضع خطة مصرية للتعاون بين «الايفاد» الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، وايضا خطة للتعاون بين مصر والفاو (منظمة الاغذية والزراعة) تضمن الاتفاق مع الايفاد على تقديم المساعدة فى مجال الانتاج الزراعى والارشاد، ومن خلال المنظمات الفلاحية الى المزارعين، وأن يساهم «الفاو» فى ادخال التكنولوجيا الملائمة لتدخل مصر الى عصر الزراعة المكثفة، وأيضا تطبيق نظام كفء للمعلومات التسويقية لتنشيط التجارة العالمية، وكذلك تصميم مجموعة من البرامج التدريبية المتكاملة لتنمية وتطوير الانتاج الزراعى، وتقديم التكنولوجيا ورفع كفاءة الادارة التعاونية.

كما اتفقت مصر مع ممثلى «الايفاد» على تنشيط دور التعاونيات وانشاء المشروعات الزراعية لشباب الخريجين والمرأة فى مجال الصناعات الغذائية واليدوية المعتمدة على المواد الخام فى البيئة المحلية، ويمكن تنفيذه من خلال برامج لرفع مهارات المدربين، وتقديم القروض المناسبة ذات الفائدة المخفضة واستخدامها كقرض يمكن الاستفادة منها اكثر من مرة على مدار العام، واستحداث نظام للمواصفات القياسية لمثل هذه المنتجات للالتزام بها، والحفاظ على جودتها حتى يمكن المنافسة.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٤

الصين.. تنضم لـ«الجات»

تكثف « الصين » فى هذه الاونة الراهنة جهودها لاستعادة وضعيتها كعضو فى اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية الدولية المعروفة بالجات وذلك حتى يتسنى لها ان تتمتع بالميزات التى توفرها الاتفاقية الاخيرة التى تحولت بموجبها« الجات » الى منظمة التجارة الدولية والتى تبدا - كما هو متوقع - مع بدايات عام ١٩٩٥ .

ويبدو ان الجهود التى تبذلها « الصين » منذ فترة ليست قصيرة قد اتت بعض ثمارها حيث اعلن « بيتر سوثرلاند » المدير العام للجات وربما المنظمة فيما بعد انه من الممكن بالنسبة للصين ان تحقق امالها فى استعادة عضويتها بالجات هذا العام إذا ما تناسبت الاجراءات التى تتخذها بشان فتح ابوابها للتجارة الدولية كما تقضى بنود الاتفاقية .

جاء ذلك فى حديث « اسوثرلاند » فى إحدى الندوات الاقتصادية التى حضرها كثير من الاقتصاديين فى العالم ومن بينهم عدد كبير من المسؤلين الصنيين ..

اضاف ان الصين تدخل هذه الايام المرحلة الاخيرة من المفاوضات التى تهدف إلى عودتها للجات مشيرا إلى ان ذلك امر ممكن ولكنه صعب ومتوقف على استعداد الصين ذاتها للاستجابة للقضايا المفروضة خلال المفاوضات وكلها تتعلق بمسائل فتح ابواب الصين امام التجارة الدولية .

جدير بالذكر ان الصين كانت عضوا مؤسسا للجات منذ نشاتها ولكنها انسحبت منها عام ١٩٤٩ حيمنا استولى الشيوعيون على مقاليد الحكم وبدات المفاوضات من اجل العودة منذ ذلك التاريخ وعقدت ١٦ جولة من المباحثات حتى الأن استجابت خلالها الصين لالاف المسائل التى طرحها الاعضاء إلا ان بعض القضايا ما زالت معلقة .

وتتمثل هذه القضايا كما حددها« سوثرلاند » فى

الغرب يريد التزام بكين بالرؤية الأوروبية

وضوح السياسات الاقتصادية وإعادة هيكلة النظام التجارى خاصة فى مجال التعامل مع التجارة الدولية والاستيراد بما فى ذلك موضوع الرخص والحصص وكذلك دور الشركات التى تملكها الدولة من حيث الحجم والنوع فى الاقتصاد الصينى . ويقول المدير العام للجات إن موضوع

العضوية سوف يكون المقياس الذى يحدد امكانية استعادة العضوية من عدمه ..

اضاف أن الاعضاء مهتمون تماما بان تكون العلاقة مع الصين ذات اتجاهين بمعنى أن يكون مسموحا بالتصدير للصين كما هو مسموح بالاستيراد منها بنفس القدر والسهولة .. وهذا متوقف على انشاء مزيد من المناطق للاستثمار الحر فى الصين او نقل المنتجات

الى بقية مدن الصين او الى خارجها وكذلك فتح الاسواق الصينية للمنتجات الاجنبية .

واشار الى أن بروتوكل اعادة الانضمام يمكن ان يكون جاهزا للتوقيع الصيف القادم إذا ما حلت المشكلات المتبقية وتقرر ان تنضم الصين للاتفاقية خلال هذا العام .

واكد سوثرلاند على ان الوقت المتبقى محدود للغاية بينما مازال هناك عمل ضخم يجب الانتهاء منه باسرع ما يمكن ولذلك فان على الصين ان تبدى المرونة اللازمة والاستعداد الكافى لفتح اسواقها ..

ولكن احد الدبلوماسيين الغربيين الذين حضرور الندوة عبر

عن شكوكه فى إمكانية حدوث ذلك قائلا . انه لم يعد هناك وقت كاف فان الولايات المتحدة مشغولة تماما بتحديد موقفها من الصين حتى يونيو القادم وهو الموعد الذى حدده كلينتون لاعلان رايه النهائى فى منح الصين وضعية الدولة الاولى بالرعاية او عدمه .. وجنيف تغلق ابوابها فى يوليو و اغسطس واضاف حتى لو تم توقيع البروتوكول فإن عددا كبيرا من النقاط التفصيلية سيبقى معلقا ولعل أهم هذه النقاط او القضايا موضوع الحماية التى تفرضها الصين على منتجاتها الوطنية .. والمساوة بين الشركات الاجنبية والصينية

والاستثمار الاجنبى .. وتعويم العملات والغاء الدعم للشركات التى تمتلكها وتديرها الدولة ..

والمعروف أن الصين لا تريد الانضمام للجات كعضو عادى بل من خلال الوضعية الممنوحة للدول المتقدمة إلا ان اعتراضات كثيرة تثور بهذا الخصوص باعتبار أن وضعها الاقتصادى لا يتناسب مع هذه الوضعية .

ومعلوم كذلك انه لو تم معاملة الاتحاد الاوربى كوحدة تجارية قائمة بذاتها فإن الصين احتلت المركز السادس فى القائمة التجارية الدولية العام الماضى .

وفى اطار المجهودات المبذولة من اجل انهاء الموضوع إلتقى يوم الثلاثاء نائب رئيس الوزراء الصينى « لى لانكينج » ووزير الخاريجية« ويويى » مع سوثر لاند

ولكن هل تنجح الجهود .. ام ان المسالة اكثر تعقيدا من ان يتم ذلك خلال العام الحالى وبالتالى تفقد الضين فرصتها فى أن تكون دولة مؤسسة فى منظمة التجارة الدولية .. العلم عند الله .. ثم السيد « سوترلاند » واصدقائه الغربيين " "

الجمعية العمومية للاتحاد المصرى للمقاولين قبل نهاية يونيو

الاتحاد يناقش آثار اتفاقية «الجات» مع إتحاد المقاولين العرب

كتب . عبد الفتاح ابراهيم :

وافق مجلس ادارة الاتحاد المصرى للمقاولين برياسة المهندس محمد محمود رئيس الشركة القابضة للتشييد على قرارات لجان التصنيف للمقاولين . واعتمد المجلس ٣٦٠ حالة و ٥ طعون ووافق علي ميزانية عام ٩٣ تمهيدا لعقد الجمعية العمومية للاتحاد قبل نهاية يونيو القادم

كما وافق المجلس على الإعداد لعقد ندوة بين الاتحاد واتحاد المقاولين العرب فى مصر لمناقشة اتفاقية «الجات» واثارها علي المقاولات بالدول العربية فى سبتمبر القادم ويحضرها متخصصون من الدول العربية والاسلامية.

وصرح المهندس مصطفى رزق الأمين العام للاتحاد بأنه لن يسمح لاى مقاول بداية من اكتوبر القادم بالحصول على اعمال بناء او تشييد تزيد قيمتها علي ٥٠ الف جنيه الا اذا كان مسجلا فى الاتحاد مع محاسبة كل مقاول يخالف المواصفات وفقا للقانون .

وقال انه سيتم خلال يونيو توزيع بطاقات التصنيف علي المقاولين المسجلين بالاتحاد لبدء التعامل بها فى كل المجالات.

ووافق المجلس على تشكيل لجنة مشتركة مع مأمورية ضرائب المبيعات لحل المشاكل التى تطرأ عند تطبيق الاتفاق بينهما.

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٤

العـــرب والجـــات!

عبدالفتاح محمد عبدالفتاح
المشرف على مجلس الوحدة الاقتصادية سابقا

شـهـدت مـدينة مـراكش في منتـصف الشـهـر الماضى (ابريل) اعـلان النظام التجارى العالمى الجديد الذى يعتبر تتويجا لجولة اوروجواى التى تعتبر من اهم جولات الجات من حيث معـالجتها لأمور عجزت الجـولات السـبع السابقـة لهـا عن مـجـرد التطرق اليها.

وهذا النظام شأنه شأن اى نظام تختلف الرؤى حـول ايجابيـاته وسلبيـاته وتتـعـدد المواقف بشــأنه واتضح ذلك من المخـاوف التى اثارتها الدول النامية.

لااريد الخـوض فى هذه الأمـور فـقـد تناولتـهـا اقـلام لأسـاتذة كـبـار بالشـرح والتـحليل أخص منهـا سلسلة التـحليـلات العميقة للأستاذ الدكتور سعيد النجار التى نشرتها الأهرام فى الأسابيع الماضية.

ولكنى احـاول الاقـتـراب من سـؤال يدور فى الأذهان وهو « اين مـوقـع العـرب على خريطة هذا النظام؟»

من المعـروف أن سـبع دول عـربيـة هى مـصـر والكويت والمغرب وتونس والامـارات والبحرين وقطر تتمتع بالعضوية الكاملة فى الجات، وثلاث تأخذ صفة عضو مشارك او منتسب وهى الجزائر (يدرس حاليا طلبها بشأن العضوية الكاملة) والسودان واليمن، وست دول بصفة عضو مراقب وهى المملكة العربية السعودية والأردن (وتدرس الجات حـاليـا طلب كل منهـمـا للحـصـول على العضوية الكاملة) وسوريا ولبنان وليبيا والعراق، ومن المتوقع ان تسعى بقية الدول العـربيـة للانضـمـام الى الجـات بعـد ان اصبـحت تمثل نظامـا شـمـوليا للتـجارة العالمية.

ورغم الوجـود العربى فـي الجات، ورغم المتابعة النشيطة لبعض الدول العربية وفى مقدمتها مصر لمفاوضات جولة اورجواى فقد غاب الموقف او حتى الرؤية المشتركة لتبنى المصالح التجارية العربية اثناء او بعد انتهاء جولة اوروجواى.

واذا حـاولنا اجتـهادا تقصى حسـابات الربح والخـسارة لهذه المصـالح فى ضـوء نتائج جولة اوروجـواى، يمكن اسـتـخـلاص الآتى:

اولا: بالنسبة للصادرات الزراعية العربية وان كـانت تمثل نسـبـة لاتـتـجـاوز ٥٪ من اجمالى الصادرات الا انها تمثل نسبا هامة في صـادرات بعض الدول العربية كالمغرب والسـودان وسـوريا ومـصـر. وفى ضوء ما اسفـرت عنه جـولة اورجواى من تحـرير لهذه السلع من القيود، يمكن أن تسـتـفيد منها الصادرات الزراعية العربية خاصة فى الأسـواق الأوروبيـة ولكن هذه الاسـتـفـادة ليست مطلقة فالمنافسة متوقعة من منتجين ومـصـدرين اخرين لهذه السلع مـالم تعمل الدول العربية على الارتقاء بانتاجها وجودة صادراتها لتكون قادرة على المنافسة.

هذا من ناحـيـة ومن ناحيـة اخرى، فـان الغـاء الدعم علي السلـع الزراعية فى الدول الأخرى سيؤدى الي ارتفـاع اسعار واردات بعض الدول العـربيـة منهـا خـاصـة دول الخليج.

ثانيـا: اثارت عـملية تحـرير والغـاء الدعم للقطاع الزراعى مخاوف البلاد النامية ومن بينها الدول العربية من ارتفاع اسعار المواد الغذائية بما يمثل عبئا اضافيا على موازين مدفـوعـاتها وقـدرت بعض الدراسـات هذا العبء بالنسبة للدول العربية بما يقارب ٨٥٥ مليـون دولار. وتفـاديا لمثل هذه الأعـبـاء، نجحت مصـر والمغرب وبعض الدول النامية فى اقنـاع البـلاد الصناعيـة بأن تتـضـمن الجات نصا على حق البلاد المستوردة لمواد غذائية الحصـول على تعويض مناسب في حالة حدوث ضرر للحصول على مساعدات غذائيـة وقـروض قـصـيـرة المدى من البنك الدولى لتمويل ماتستورده من مواد غذائية باسعار تجارية.

ثالثـا. بالنسـبـة للسلـع الصناعيـة، فمن احدى النتائج الهامة لجولة اورجواى ادخال المنسوجات والملابس فى اطار تحـرير هذه السلع بعد ان ظلت تجارتها تخضع لأكثر من ثلاثين عاما لاتفاقية خاصـة فرضت عليـهـا قـيـودا كمـية شديدة عاقت دخولها اسـواق الدول الصناعـيـة وتقـضى جـولة اورجواى بتحرير هذه السلعة علي عشرات السنوات ابتـداء من العـام القـادم، ويمكن القول صادرات المنسوجات العربية يمكن أن تستفيد من هذه الدول الترتيبات الا ان هذه الاسـتـفـادة سـتـواجـه بمنافسـة الدول النامية الأخرى وهذا يتطلب العمل علي رفع مستوى الكفاءة الانتاجية لهذا القطاع حتى يتمكن من منافسة منتجات الدول الأخرى.

رابعـا: لقى مـوضـوع ادخـال تجـارة الخدمات وسياسات الاسـتثمار ذات الصلة بالتجارة في اطار الجات معارضة قوية من الدول النامية فى بادىء الأمر وقبلت فيما بعد مقابل حصولها على بعض التنازلات من الدول الصناعية ومن المحتمل جدا ان يواجه هذان القطاعـان فى الدول العـربيـة صعوبات جمة خاصة قطاع الخدمات حيث ان امكانات مؤسسـات وشركات هذا القطاع لاتقـوى علي منافسـة مـثيـلاتهـا في الدول الصناعيـة المتـقـدمـة. وبالنسـبـة لقـوانين الاسـتمار، فـان التـخـوف يأتى مما اتخذته جولة اورجواى من اجراءات ذات تأثير على وسائل الاستثمار في الدول النامية ومنها بعض الدول العربية كتلك المتعلقة بالمكون المحلى في الاستثمار الصناعية وغيرها من الامور اعتبرتها الجات قيودا ذات أثر مماثل للقيود الجمركية وغير الجمركية.

خامسا: تم ادخال الملكية الأدبية والفنية والصناعيـة في جولة اوروجواى وتوصلت هذه الجولة الى اتخاذ التدابيـر اللازمة بما يكفل حـمـايتـهـا وازالة القيـود علي عرض بعض المصنفـات الفنيـة والادبيـة وتوفـيـر الحـمـاية القـانونيـة للملكيـة الأدبية وهذه الأخيـرة تخـدم مـصـر حيث تضـع حـدا لما تعانيه من قيام بعض الجهات باعادة طبع بعض الأعـمـال الفنية والأدبيـة المصرية دون اذن من اصـحـابهـا وغيـاب وسـائل فـعـالة للحصول علي التعويض من المعتدين.

ولكن تقضى حسابات الربح والخسارة للتجارة العربية فى ضوء نتائج جولة اوروجواى بأن تقود الى تساؤل عن انعكاس هذه النتائج علي اتفاقيات التعاون الاقتصادى العربى الثنائية أو متعددة الاطراف التى تقضى بتبادل مزايا تفضيلية لايجوز منحها لدول غير عربية وهذه مدعمة بنصوص واضحة وصريحة فى اتفاقيات عربية سارية المفعول كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية؟

هذا الوضع يجده البعض خروجا على نص الدولة الأولى بالرعاية الذى تقوم على اساسه اتفاقية الجات وهوفي الوقت نفسه لاتتوافر له الشروط اللازمة للاستثناء من تطبيق النص التى تسرى فقط فى حالة قيام اتحاد جمركى او سوق مشتركة او اتحاد اقتصادى كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الاوروبى وهى لاتتماشي مع الوضع الحالي للتعاون الاقتصادي العربي ولذلك يخشى أن تفقد هذه المزايا ذاتيتها وخصوصيتها فى ظل الوضع التجارى العالمى الجديد ويصبح من حق دول غير عربية التمتع بها استنادا الى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وبحكم عضوية معظم الدول العربية فى الجات.

الواقع يقول ان نتائج جولة اوروجواى لها تاثيرات ايجابية وسلبية على التجارة العربية والمطلوب من المرحلة القصيرة القادمة المبادرة بوضع حسابات دقيقة للربح والخسارة وكيفية وضع حدود مصلحة المشتركة للدول العربية وهنا يأتى دور مصر فى دعم هذه الجهود بحكم أنها من أقدم الأعضاء العرب في الجات وبحكم خبراتها الطويلة في المفاوضات التجارية قبل وأثناء جولة اوروجواى ويحتاج الأمر الي دور فعال للجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة فى انشطة الاستثمار والتجارة والصناعة والزراعة والخدمات فى وضع حدود المصلحة المشتركة كل في مجاله ويجب أن يصاحب هذه الجهود البحث الجدى لسبل علاج مشاكل اليات واتفاقيات العمل الاقتصادى العربى المشترك لاخراجها من حالة الجمود التى تخيم عليها حتى يمكننا التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الآتية الينا بواقعية.

واعتقد انه مازال لدينا بعض الوقت لمعالجة كل هذه الأمور لأن تركها على حالها سيجعل موقعنا من الاعراب مفعولا به أو نائب فاعل ولكن ليس فاعلا.



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٨/٥/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد اتفاقية الجات:

هل يستطيع قطاع الخدمات المصرى مواجهة المنافسة العالمية؟

محمود عبد العزيز

يواجه قطاع الخدمات المصرى منافسة شديدة خلال المرحلة القادمة فى ظل تحرير التجارة العالمية حيث ان معدل نمو تجارة الخدمات بلغ ضعف معدل النمو فى التجارة السلعية ويعتبر قطاع الخدمات اسرع القطاعات الاقتصادية نموا واكثرها قدرة على خلق فرص عمل جديدة واستيعاب البطالة المتزايدة.

واكد محمود عبدالعزيز رئيس البنك الاهلى واتحاد البنوك ان قطاع الخدمات فى مصر قد ساهم بنسبة كبيرة ومتزايدة فى الدخل القومى وفى تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال تحويلات العمالة المصدرة للخارج سواء الفردية او المنظمة والسياحة وقناة السويس. فقد بلغت مساهمات قطاع الخدمات فى ميزان المدفوعات فى بداية التسعينات حوالى ٧٠٪ فى حين انه فى بداية السبعينات بلغت حوالى ١٢٪.

وقال ان تحرير تجارة الخدمات وبخاصة فى القطاع المالى يتطلب التركيز على استيعاب وتوطين وتطوير التكنولوجيا لتحسين الخدمات المقدمة للعملاء والمستثمرين سواء الوطنيون او الاجانب لتستطيع البنوك المنافسة الشديدة القادمة حيث انها غير مؤهلة حاليا لخوض هذه المنافسة العالمية واشار الى ضرورة الاستفادة من سوق الخدمات العالمية من خلال استيراد مايناسب القطاع المصرى من التكنولوجيا وتطويعها جيدا وتدريب العاملين المصريين حتى يكون لها تاثير ايجابى على التنمية الاقتصادية فى مصر بالاضافة الى العمل على تحسين خدمات القطاع المصرى والوصول به الى الدول المتقدمة بما فى ذلك حرية تأسيس البنوك وافرع لها فى تلك الدول.

واكد ضرورة التحرك وبسرعة لتطوير قطاع الخدمات المصرى حتى يمكنه المنافسة.

محمد خراجة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٤

شركات الضمان تستوضح موقف لبنان من الجات

□ بيروت - إيلى قهوجى:

أثار رئيس جمعية شركات الضمان فى لبنان جوزف زخور مع وزير الاقتصاد والتجارة هاغوب دمرجيان النتائج المترتبة على عدم انضمام لبنان إلى الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة المعروف بـ«الجات».

وصرح زخور بأن المسئولين المغاربة أبلغوه أثناء زيارته لمراكش مؤخرا بأن ست دول عربية انضمت إلى اتفاق الجات وان لبنان وسوريا ليستا من بين الدول الموقعة عليه، ان موقف لبنان من هذا الاتفاق غير واضح، وان المغرب التى استضافت حفل التوقيع عليه فى ابريل الماضى تعتبر البقاء خارج الاتفاق المذكور بمثابة انتحار لأن هذا الاتفاق يدعم التبادل التجارى ويفتح الباب واسعا أمام تنقل الاشخاص والرساميل بين الدول المنتسبة إلى منظمة التجارة الخارجية المنبثقة فى هذا الاتفاق.

وقال زخور انه أعرب عن أمله فى ان يجرى الوزير د. مرجيان الدراسات اللازمة بالتنسيق مع سوريا فى شأن انعكاسات هذا الاتفاق على البلدين الشقيقين، خصوصا انه يتناول عمل المصارف وشركات التامين وغيرها من هيئات قطاع الخدمات.

هل تعرف الجات طريقها إلى سورية؟

■ الجات .. تخفض رسوم سورية الجمركية مالياً وترفعها اقتصادياً

■ إلى أى حد يمكن حماية الصناعة المحلية فى إطار الجات؟

■ ماذا تعنى عودة سورية إلى الجات بالنسبة لمقاطعة إسرائيل

ـ يحتدم النقاش فى سورية ـ هذه الأيام ـ حول عودة الانضمام الى اتفاقية الجات ، ويبدو انه يزداد احتداما خلف الكواليس اكثر . فهناك من يؤيد العودة ، ويرى فيها تحقيقا للمزيد من الفوائد والمصالح ، وهناك من يعارض بحدة شديدة ، ويرى ان « الجات » رمزا للاستغلال ، وللتورط فى تنفيذ السياسة التجارية التى تصوغها الدول الكبرى وفقا لمصالحها ، مما يعطل قدرة الدول النامية على تحديد منهج سياستها التجارية الخارجية التى تتلاءم مع مصالحها .

ـ المعروف .. ان سورية غير منتسبة حتى الان الى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية ـ الجات ـ والتى سوف ترثها منظمة التجارة العالمية " WTO " فى بداية العام المقبل ، بعد ان شهدت مراكش اخيرا حفل التوقيع من قبل ١٢٢ دولة على تبنى اتفاقيات جولة الأوروجواى ، التى تنص على أوسع تدابير عرفها العالم لاطلاق حرية التجارة العالمية .



رسالة دمشق :
على محمود جديد

– سورية غير منتسبة حتى الآن ، رغم انها كانت واحدة من بين ٢٣ دولة ، قامت بتاسيس الجات فى عام ١٩٤٧ إلا انها انسحبت من تلك الاتفاقية إثر انضمام اسرائيل اليها ، واستمرت بانسحابها حتى الآن .

– الحقيقة .. هناك تخوف واضح من الانضمام .. ولكن .. يتضح خوف آخر .. من اللا إنضمام ايضا الأمر الذى ابرز

تيارين متعارضين حول هذه المسالة . وكل جهة تحاول تاييد رايها ، وتكون قناعة فيه ،

وهذا – على ما اعتقد – حالة صحية جيدة – على الاقل حاليا – يمكن من خلالها كشف الثغرات ، وإيضاح الكثير من الانعكاسات المحتملة .

– التيار الاول .. تتزعمه وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وهى الجهة التى

تطلب العودة الى الجات ، وترى ايجابيات راجحة فى حال الانضمام اليها وطبعا هناك بعض الأوساط الاقتصادية ، تؤيد وزارة الاقتصاد فيما تذهب اليه .

– التيار الثانى .. بزعامة وزارة المالية ، وهى التى ترفض وبشكل قطعى العودة الى الجات اذ ترى من شان الانضمام اليها تحقيق خسائر فادحة ويلاحظ ان مؤيدى هذا الاتجاه اكثر بكثير من الاتجاه الآخر .

○ الاتجاه الأول :

– ترى وزارة الاقتصاد أن بقاء سورية خارج المنظمة لن يحول دون تاثرها بها ، والعودة الى الاتفاقية ضرورة ملحة فى المرحلة الحالية ، وأن هناك الكثير من الاسباب التى تتطلب التقدم بطلب العودة

– وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، قد تقدمت بطلب إلى الحكومة فعلا فى نهاية عام ١٩٩١ تقترح فيه العودة الى الاتفاقية وقد ايدت وزارة الخارجية الطلب ، مشيرة الى عدم وجود سبب سياسى يمنع من العودة ، باعتبارها منظمة دولية شأنها شان المنظمات الدولية الأخرى .. واقرت اللجنة الاقتصادية فكرة العودة فى عام ١٩٩٢/ ووافقت رئاسة مجلس الوزراء على الفكرة من حيث المبدأ ، فى كتاب وجهته الى وزارتى الاقتصاد والمالية فى مطلع ابريل من العام الماضى .

– ومع اعتراضات وزارة المالية التى اوقفت ذلك الاقتراح فعلا وجمدته ، تشعر وزارة الاقتصاد بخيبة امل غير قليلة ، عبر عنها بشكل غير مباشر الدكتور محمد العمادى اثناء افتتاحه للندوة الوطنية حول النظام المعمم للافضليات حيث قال : « عندما شرحنا موضوع الجات وجدنا عاصفة من المعارضة فى هذه المسالة ، ولسوء الحظ لم نوفق بشرح النقاط الأساسية التى اردنا من خلالها شرحها . وعلى كل حال .. فإن وجودنا خارج الجات ، فوت علينا فرصة المشاركة فى صنع القرار وفى المفاوضات .

وتساءل العمادى : فرضا نحن ضد هذه الاتفاقية .. فكيف لنا ان نؤثر فى اتجاهاتها اذن .. ونحن خارجها .. ؟

وهو يرى أن اتفاقية الجات على كل حال .. كانت فى قسم منها انتصارا للدول الآخذة فى النمو ، وذلك على خلاف ما يقال ، باعتبار ان الحماية التى كانت تعتمدها الدول الصناعية ، كان من شانها أن توقف صادرات الدول النامية إليها ، وإيقاف هذه السياسة ما هو الا انتصار للدول النامية .

– من جانب ، اوضح الدكتور راتب الشلاح رئيس اتحاد الغرف التجارية فى سورية : « إن الجات مازالت قيد الدراسة ، ونحن عازمون على استدعاء بعض الخبراء فى هذا المجال للاستنارة ، وسوف نقيم ندوة كبيرة بهذا الشأن . وحاليا هناك توجه رسمى للدخول فى موضوع الجات ولكن .. مازال هناك تردد .

– على كل حال .. وزارة الاقتصاد مازالت تتحرك فى إطار الحض والعمل على عودة سورية الى الجات ،

وتعتقد أن النتائج السلبية للبقاء خارج الاتفاقية ستتضاعف بعد قيام المنظمة الجديدة ، ولن يحول ذلك دون التاثر بها ، بل وستضطر الى الالتزام بها واقعيا حتى دون الانضمام اليها ، كما ان عزلة سورية وغيابها عن نظام عالمي يحكم اغلبية دول العالم ، لم يعد مبررا فى ظل الانفتاح الاقتصادى الذى تنتهجه حاليا .

– وتؤيد وزارة الاقتصاد رايها بمسالة ذات مدلول كبير وعميق فى سورية على مختلف المستويات الآن ، وهى أن الانضمام الى الجات لا يتعارض مع مبدأ مقاطعة اسرائيل ، اذ تستطيع سورية – رغم عضويتها فى الجات – أن تحافظ على تلك المقاطعة فى اطار الجامعة العربية ، بموجب المادة ٣٥ من إتفاقية الجات ذاتها ، حيث تجيز هذه المادة – ولاسيما ما يتعلق منها بمبدأ معاملة الدولة الاكثر رعاية – تجيز إمكانية عدم تطبيق الاتفاقية بين أحد الأطراف المتعاقدة ، وطرف آخر ، فى حال رفض أحد هذين الطرفين تطبيق الاتفاقية حين انضمام أحدهما اليها . وهذا ما فعلته تونس تجاه اسرائيل – مثلا – عندما انضمت الى الجات .

– ومما تراه وزارة الاقتصاد أيضا ان الانضمام لن يؤثر على الصناعة المحلية ، لان مبدأ الحماية سيبقى قائما ، فالمادة ١٩ من الاتفاقية سمحت بموجب مبدأ السلام ، ومبدأ « الوقاية » فى حالات الطوارىء ، باستخدام إجراءات تقييدية كمية على المستوردات التى اصبحت تهدد المنتجين الوطنيين ، أو تعليق امتيازات جمركية سبق منحها لبعض المستوردات . فضلا عن الاجراءات المتفق عليها بشان مكافحة الاغراق أيضا .

– كما أن المتحصلات الجمركية لن تشهد انخفاضا فى سورية نتيجة عودتها الى الجات ، بل سوف تزداد اكثر ، لأن الرسوم التى اتفق على تخفيضها فى اطار



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٤

الاتفاقية ، لا تعتبر تخفيضا بالنسبة لسورية ، لان سورية بالأساس تفرض رسوما جمركية في الوقت الحاضر اقل انخفاضا . فقد بلغت الرسوم الجمركية المتوجبة على المستوردات في عام ١٩٩١ ما مقداره ٤ مليارات و٤٧٠ مليون ليرة سورية . اى اقل من ١٥ ٪ من إجمالي قيمة المستوردات البالغة ٣١ مليارا و٦ ملايين ليرة سورية في ذلك العام . وقد تضاءلت هذه النسبة في عام ١٩٩٢ اذ بلغت الواردات التقديرية من الرسوم الجمركية في موازنة ذلك العام ما مقداره ٢ مليار ، و٥٠٠ مليون ليرة ، بينما ارتفعت قيمة المستوردات لتصل الى ٣٩ مليارا و ١٧٨ مليون ليرة ، فتكون نسبة الرسوم امام المستوردات أقل من ٨ ٪ ، وترى وزارة الاقتصاد في تقرير أعدته بهذا الشأن ان مجمل الرسوم الجمركية للمواد التي تشكل معظم المستوردات السورية تتراوح بين ٦ ٪ و٤٧ ٪ من قيمة المواد .

فانضمام سورية الى الجات - على العكس اذن - سوف يزيد من حصائلها الجمركية ، لاسيما ان حركة التجارة سوف تزداد وتنشط .. !

- كما ترى وزارة الاقتصاد أن سورية تستطيع استثناء الامتيازات والاعفاءات الجمركية الممنوحة الى البلدان العربية الشقيقة في نطاق جامعة الدول العربية من احكام مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية ، أو بمعنى آخر : عدم منح الامتيازات والاعفاءات الخاصة بالدول العربية الشقيقة ، الى بقية البلدان الاعضاء في الجات ، وذلك بموجب المادة ٢٤ من اتفاقية الجات

- وتعود وزارة الاقتصاد لتؤكد أن سياسة العزلة لن تفيد في المرحلة القادمة ، فالجات ستتحول في عام ١٩٩٥ الى منظمة عالمية قوية WTO ستكون التعبير التجاري عن النظام الدولي الجديد في القرن القادم ، فلا يمكن قياس المسألة الآن بمعايير المكاسب والخسائر فقط بمقدار معايير الوجود بهذا النظام التجاري العالمي الذي من المتوقع أن يضاهي - في اهميته مستقبلا - العضوية في الأمم المتحدة .

○ الاتجاه الثاني :

- ومثلما قلنا في البداية ، فإن هذا الاتجاه الثاني تتزعمه وزارة المالية ، التي تؤكد من جهتها أن العودة الى الجات سوف تسبب خسائر كبيرة للخزينة بسبب تراجع حصيلة الرسوم الجمركية ، وسوف تضر كثيرا بالصناعة الوطنية السورية التي تتمتع الآن بحماية كبيرة . وهي ترى انه اذا كان لا مفر من الانضمام الى الجات فيجب التريث في الوقت الحاضر على الأقل ، حرصا على توفير الحماية للصناعة الوطنية الى ان يتم اعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد السوري

- ومما تراه وزارة المالية هو أن الرسوم الجمركية عبارة عن اداة رئيسية تسعى الدولة بموجبها لتنظيم عملية الاستيراد وترشيدها ، فضلا عن كونها اداة حماية للمنتجات الصناعية الناشئة ، وفي حال الانضمام سيتم تخفيضها الى مستويات يتم الاتفاق عليها ، وتعتبر ملزمة ليس لسورية وحدها بل لجميع البلدان المنضمة الى الاتفاقية ، والمعروف ان التخفيض سيؤدي الى نقص في موارد الخزينة لاسيما أن نسبة الموارد الجمركية بالنسبة لاجمالي الضرائب والرسوم هي في حدود ١٠ ٪

- وترى وزارة المالية أن الانضمام يفقد الدولة حماية صناعتها الوطنية اذ لا يجوز للدولة المنضمة أن تعمل على زيادة الرسوم الجمركية من أجل الحماية الا بعد اجراء مفاوضات مع الأطراف المنضمة للاتفاقية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى التعويض على تلك الدول بما يعادل تلك الزيادة ، وهذا ليس من السهل تحقيقه ، فضلا عن الاساليب المتبعة في الحماية الأخرى كالقيود الادارية او الكمية المنصوص عليها في أنظمة التجارة الخارجية ، لم تعد لها وجود ، وغدت تتعارض مع الاتفاقية وجولة الاوروجواي . ومادام الانتاج الصناعي السوري في مراحله الأولى على الاغلب فجودته أقل من جودة الانتاج في الدول الصناعية الكبيرة سواء في نوعية المادة او تغليفها أو سعرها ، وبذلك فإن الانتاج الصناعي او الزراعي لن يستطيع الصمود أمام تحرير التجارة الخارجية العالمية الأمر الذي سينعكس على الصناعة المحلية إن لم يكن سيؤدي الى تصفيتها فعلا .

وأمام هذا الواقع .. ترى وزارة المالية ضرورة اعادة النظر في الحسابات والسياسات الاقتصادية والمالية بحيث تؤدي الى تحسين المواصفات السورية الى مستوى المواصفات الدولية لتتمكن من المنافسة هذا بالاضافة الى ضرورة التوجه نحو التصدير عن طريق تخفيض التكاليف للصناعات السورية

- وترى وزارة المالية ضرورة احداث ضريبة « المبيعات » كبديل على نقص ايرادات الموازنة العامة للدولة ، في حال الانضمام

- واشارت المالية ايضا الى ضرورة الانتظار لمعرفة ما سوف تسفر عنه الدراسة التي ستجريها الامانة العامة لجامعة الدول العربية حول هذا الموضوع للاستفادة من مضمونها ونتائجها ، حيث أثارت الجامعة العربية في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والذي عقد في القاهرة من ٥/ الى ١٠/ ٢/ ١٩٩٤/ اثارت انعكاس اتفاقية الجات على اقتصاديات الوطن العربي

وقد رأى المجلس الاقتصادي تكليف الأمانة العامة للجامعة بالدعوة لعقد اجتماع خبراء من مختلف الدول العربية ومؤسسات العمل الاقتصادي المشترك لدراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقية « الجات » على الدول العربية وتقديم تقرير مفصل عن الآثار المحتملة للاتفاقية على صادرات وواردات الدول العربية ، والآثار المتوقعة على القواعد الانتاجية في الدول العربية ، وكيفية الاستفادة من السقوف الزمنية التي حددتها الجات ، ومقترحات حول صيغ وأساليب تعامل تلك الدول العربية مع الاتفاقية بما يعظم الفائدة ويقلل من الخسائر .

- ذلك هو رأي وزارة المالية ، وقد بدأت تظهر بعض الآراء المؤيدة أو المترافقة لاتجاهها ، في الأوساط الاقتصادية والسياسية فالحزب الشيوعي السوري - مثلا - وهو أحد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في سورية ، يبدي من جهته عداء شديدا لاتفاقية الجات . ويعتبرها كارثة اقتصادية لبلدان العالم الثالث ، اذ يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت عبر هذه الاتفاقية أن تفرض شروطها على العالم الرأسمالي في مجال التبادل الصناعي والزراعي والفني حيث فرضت



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٤

حماية اسواقها الداخلية برسوم جمركية ، وفتحت أمام بضائعها الأسواق الخارجية ، وخاصة الأسواق الأوروبية دون اية قيود . ويرى أن ثلاثة ارباع سكان العالم أبعدوا عن النقاش فأمريكا اللاتينية والقسم الأكبر من أسيا ، وبشكل خاص افريقيا ، لم تكن بالنسبة للبلدان الرأسمالية الكبرى الا مساحات للمناورة من أجل تقسيم اسواق الكرة الارضية ، واليوم فإن هذه البلدان التى لم يكن لها كلمة فى اتفاق الجات تتأكد من حجم الأضرار والتهديدات التى ستصيب اقتصادها ، والتى هى من دون ذلك تعانى من تخريب كبير .

ويذكر الحزب الشيوعى السورى أن ٤١ ٪ من صادرات تلك البلدان هى مواد خام زراعية او منجمية بما فيها البترول . ويشير الى ان نسبة الضرر ستكون فى افريقيا أعلى بكثير .

ويرى ايضا ان الثروات تتجمع اكثر فاكثر فى الشمال ، وفى الوقت نفسه فإن اتفاق الجات سيؤثر على الانتاج الزراعى على الاقل لانه سيرفع الأسعار مما يؤدى الى اصابة المستوردين الكبار للمواد الزراعية بأضرار كبيرة مثل مصر والمغرب ، أو بسبب الصراع على الاسواق بين المجموعات المختلفة ، الأمر الذى من شأنه تخفيض اسعار المواد الغذائية المنتجة فى البلدان الفقيرة .

ومما يعتقده الحزب الشيوعى السورى ايضا ان شروط التبادل فى العالم سوف تتردى فى كثيرا ولصالح الشمال اذ ستضطر بلدان العالم الثالث ان تصدر اكثر فاكثر ، من أجل أن تستورد اقل فاقل . وهذا يمس قطاعات كثيرة غير الزراعية كقطاع النسيج ، حيث سترى بلدان مثل الهند والباكستان ، نفسها مجبرة على فتح اسواقها الداخلية للبضائع المنافسة ، بينما ستبقى اسواق البلدان الراسمالية ، ولاسيما سوق الولايات المتحدة الأمريكية مغلقة أمامها برسوم جمركية عالية .

ـ ويؤكد الحزب الشيوعى فى سورية ان إتفاقية الجات ليست إلا اداة جديدة لمضاعفة الاستغلال الاقتصادى مع ما يحمله ذلك من مخاطر سياسية واجتماعية

○ اخيرا

ـ على كل حال .. هذا الخلاف فى الراى مفيد بشكل مرحلى فعلا ، وسوف يساهم الى حد كبير فى استيضاح الأمر اكثر ، وتحديد النقاط الايجابية والسلبية فى حالتى الانضمام او اللا إنضمام . ولكن .. هل ستطول عملية استجلاء الأمر واستيضاحه .. ؟

ـ إن انطلاق منظمة التجارة العالمية " WTO " المحتمل جدا فى بداية العام القادم اذا ما وافقت برلمانات الدول الأعضاء شركاء صيغة مراكش ، قد لا يفسح المجال لكثير من النقاش البطىء .

ـ نأمل لسورية ان تتمكن من اتخاذ القرار الصائب والاصح ، وليس هذا عليها بعزيز .. فهى بلد القرارات الصعبة .



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٤

الحكومة استجابت للضغط الأمريكي:

قانون الاختراعات الجديد يحول شركات الدواء إلى سمسار للشركات الأجنبية

كتبت نادية أمين:

أذعنت الحكومة للضغوط الأمريكية وأسرعت فى تطبيق اتفاقية الجات فى مجال الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وذلك دون الاستفادة من فترة الـ ١٠ سنوات التى منحتها الجات.

وقد انتهت وزارة البحث العلمى من تعديل قانون براءات الاختراع وفقا للشروط الأمريكية تمهيدا لاحالته إلى مجلس الوزراء ثم عرضه على مجلس الشعب وذلك استجابة للضغوط الأمريكية التى بدأت عقب انتهاء جولة أوروجواى من مفاوضات الجات، فخلال زيارته الأخيرة لمصر طلب رونالد براون وزير التجارة الأمريكى من الحكومة المصرية الاسراع بتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية خلال عام واحد دون انتظار فترة الـ ١٠ سنوات المسموح بها فى إطار الجات، وقد ربط الوزير الأمريكى ذلك باستمرار المعونة لمصر!!

وقد حصلت «العربى» على مشروع قانون براءات الاختراع الجديد الذى ادخلت عليه الولايات المتحدة عدة تعديلات جوهرية، حيث نص على زيادة مدة حماية براءة الاختراع من ١٥ إلى ٢٠ سنة وتوسيع مجال الحماية ليشمل الزراعة والاغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية والسلالات النباتية والحيوانية.

وهو ما يجعل صناعة الدواء والمنتجات الغذائية المصرية هدفا بحيث تتحول الشركات العاملة فى هذا المجال من منتجين إلى وكلاء تجاريين للشركات الأجنبية الكبرى!!

وفى هذا السياق ينص مشروع القانون على حماية طريقة الانتاج بالاضافة إلى حماية المنتج نفسه مما يعنى فرض حصار شديد على صناعة الأدوية المصرية التى لن تتمكن من ملاحقة التطورات المتسارعة فى مجال البحث العلمى وبالتالى ستعتمد على استيراد المنتجات تامة الصنع من الخارج فى هذا الإطار يؤكد الدكتور رءوف حامد رئيس مركز الاتاحة الحيوية بهيئة الرقابة الدوائية ان «الجات» تفرض على الدول المتخلفة التى لاتهتم بتطوير البحث العلمى ان تدفع تكلفة ابتكارات الدول المتقدمة حيث تحظر اتفاقية الملكية الفكرية على اى دولة ابتكار عقار أو منتج جديد توصل إليه اى بلد اخر وبالتالى لايمكن انتاجه او تطويره.

كذلك اتسع نطاق الملكية الفكرية ليشمل العملية الانتاجية بمعنى طريقة الانتاج والمنتج وكانت قديما تقتصر على حماية المنتج فقط ويؤكد الدكتور رءوف حامد ان اتفاقية الملكية الفكرية تعنى ببساطة تحول معظم انشطة الصناعة الدوائية إلى انشطة وكالة وسمسرة وفى ظل كل ذلك كان المستهلك المصرى سيعانى من ارتفاع اسعار الأدوية التى سيصبح معظمها مستوردا من الخارج وبالأسعار التى تفرضها الدول المنتجة. ويفسر الدكتور رءوف حامد ذلك بقوله ان استمرار صناعة الأدوية مرهون دائما باحداث تطوير مستمر عن طريق انشطة البحث واتفاقية الجات بالنسبة لصناعة الدواء ترتكز على ٣ جوانب رئيسية هى النفاذ للأسواق وتتوقف قدرة المنتجات على النفاذ للاسواق على اساس التزامها بالمواصفات العالمية والمؤكد ان الشركات الكبرى هى وحدها القادرة على تطبيق هذه المواصفات كما انها هى المتحكمة فى وضع هذه المواصفات، بالاضافة إلى قضية الملكية الفكرية التى اتسعت لتشمل طريقة الانتاج والعملية الانتاجية بالاضافة إلى حماية المنتج نفسه.

ويمكن اختصار كل ذلك - كما يقول الدكتور رءوف حامد - فى ان السيطرة او حتى الوصول للأسواق مرتبط بالدول التى لديها احدث منتجات والقادرة على البحث والتطوير.

وفى إطار معرفة اهمية البحوث فى مجال الدواء بالاضافة إلى الواقع الجديد الذى تفرضه الجات، كان يجب ان يكون فى مصر برنامج قومى تتضافر فيه كل الجهود الممكنة من الحكومة او القطاع العام او الاستثمارى او البنوك حتى تساعد هذه الصناعة الاستراتيجية على حسن استغلال السنوات الاستثنائية التى تتيحها الجات، وكان يمكن فى هذا الإطار الاستفادة من الامكانات البشرية والمادية التى تملكها مصر فى مجال صناعة الدواء واستغلالها لتطوير هذه الصناعة التى كان ولايزال لها فرصة السيادة فى أسواق المنطقة سواء السوق العربية أو السوق الافريقية بالاضافة إلى اسواق باقى الدول النامية.

وفى نفس الاتجاه يقول احمد الشايب رئيس جمعية المخترعين المصريين ان قانون البراءات الجديد جاء استجابة لضغوط الغرب ولم تلتفت الحكومة إلى الاقتراحات التى تقدمت بها الجمعية لحماية حقوق المخترعين المصريين.

ويؤكد الشايب ان القانون الجديد فى الوقت الذى يلبى فيه مطالب الاجانب فإنه يهدر حق المخترعين المصريين فى حماية مخترعاتهم، حيث يتضمن أحد نصوصه ان يدفع المخترع ما يسميه المشروع «كفالة» مالية لصالح سارق الاختراع قيمة الخسائر المحتملة التى يمكن ان يتعرض لها المتهم بالسرقة فى حالة صدور حكم قضائى يبرئه، وذلك كشرط للجوء المخترع إلى القضاء.

وعن تأثير اتفاقية الملكية الفكرية فى إطار الجات على قطاع المصنفات الفنية قال جمال أمين رئيس شركة مصر للاستديوهات ونائب رئيس غرفة صناعة السينما، ان المصنفات الفنية وخاصة فيلم الفيديو والفيلم السينمائى

ستتأثر بالنسبة للجاليات العربية المنتشرة فى العالم.

أما بالنسبة للأسواق التقليدية للفيلم المصرى فى البلدان العربية فلن يتأثر كثيرا لأن الفيلم المصرى له مذاق خاص ويطلب فى هذه البلدان لذاته فقط.

وبالنسبة لتأثير الاتفاقية على السوق الداخلى فى مصر يقول أمين ان تأثيرها سيكون محدودا فى إطار جمهور المثقفين حيث يدخل مصر سنويا حوالى ٣٠٠ فيلم أجنبى مقابل حوالى ٦٠ او ٧٠ فيلما مصريا ومعظم الأفلام الأجنبية ذات مستوى متدنى وبالتالى يعرض معظمها فى دور العرض الدرجة الثانية والثالثة، فى حين يعرض حوالى ٢٠ أو ٣٠ فيلما أجنبيا فى دور العرض الكبيرة ويقبل عليها المشاهد المثقف فقط.

واخيرا يشير أمين إلى ان اتفاقية الملكية الفكرية التى عارضتها فرنسا والمانيا تهدف إلى سيطرة امريكا على الأسواق العالمية فى هذا المجال


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٤

بعد إعلان مراكش عن قيام «المنظمة العالمية للتجارة»

تنسيق السياسات المالية والنقدية والتجارية بين المنظمة وصندوق النقد والبنك الدوليين

متابعة دورية عن تأثير الاتفاقية على الدول النامية المستوردة للسلع الغذائية



دراسة يكتبها لـ«العالم اليوم»

د. محسن هلال

مستشار تجاري ورئيس إدارة «الجات»
والاتكاد بوزارة الاقتصاد المصرية

شهدت مدينة مراكش المغربية لحظة تاريخية في ١٥ ابريل ١٩٩٤ بتوقيع أكثر من ١٢٠ دولة بالاحرف الأولى على أهم اتفاقية تجارية عرفها تاريخ البشرية.. وبهذا الحدث التاريخي كان لقاء الماضي بالحاضر حيث كانت مراكش ملتقى الحضارات وأحد الجسور التجارية بين أوروبا وبين القارة الافريقية، وستظل المدينة العتيقة والفاتنة تشكلان رمزين ساطعين للأهداف المشتركة التي سعى المجتمع الدولي لتحقيقها على امتداد سبع سنوات من مفاوضات جولة اورجواي التي شاركت فيها لأول مرة الدول المتقدمة والنامية بهدف اقامة نظام تجاري متعدد الاطراف يتسم بالشمولية والقدرة على التكيف ويأخذ في اعتباره مصالح الجميع، وعن القناعة الكاملة باولوية النظام التجاري متعدد الاطراف بالذي يضمن لكل الاطراف ــ سواء كان قويا أو ضعيفا صغيرا أو كبيرا ان يكون على قدم المساواة مع الاخرين في الدفاع عن حقوقه واحترام واجباته.

إن المفاوضات التجارية التي بدأت في بونتادلست في اورجواي عام ١٩٨٦ مرورا بمونتريال ١٩٨٨ وبروكسل ١٩٩٠، ومن خلال عمل دائم وجاد تم لسبع سنوات بمقر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في جينيف تمخض عن اجتماع تاريخي تم في مراكش في ابريل ١٩٩٤ حيث سيظل اسم هذه المدينة الجميلة مرتبطا باكبر اتفاق تجاري دولي الذي بلغ عدد صفحاته ٢٢ الف صفحة ووزنه نحو ١٧٥ كيلو جراما عبارة عن الوثيقة الختامية التي تتضمن نصوص الاتفاقات التي تم التوصل إليها والتي تقع في ٥٥٠ صفحة وجداول التزامات كل دولة في مجال السلع والخدمات بندا بندا.. وفي التقييم العام والشامل فإن الاتفاقية ستؤدي إلى انفتاح الأسواق التجارية للعالم نتيجة التوصل إلى:ــ

ـ تخفيض متوسط الرسوم الجمركية بنسبة ٤٠٪ وهو ما يتجاوز الهدف الذي حددته المفاوضات بأن تبلغ ٣٣٪.

ــ ادماج قطاعي تجارة السلع الزراعية والمنسوجات في النظام التجاري المتعدد الاطراف وما يتضمنه ذلك من تطبيق قواعد المنافسة العادلة، وإلغاء القيود غير التعريفة.

التوصل إلى اتفاق تجاري متعدد الاطراف حول التجارة في الخدمات، يتضمن مجموعة من الالتزامات الأولية حيث تمثل هذه الاتفاقية نقطة انطلاق جديدة نحو التجارة في الخدمات.

لقد تميزت جولة اورجواي بمشاركة أكبر عدد من الدول النامية عرف حتى الأن في تاريخ المفاوضات التجارية، وقدم عدد من هذه الدول التزامات مهمة للوصول إلى النتائج النهائية التي تم التوصل إليها، وقد جاء في إعلان مراكش الصادر في ١٥ ابريل اشادة بالدور البارز والفعال الذي قامت به الدول النامية وإلى الوضع المتميز لهذه الدول التي يمكن ان تستفيد من نتائج المفاوضات خاصة في مجالات الزراعة والمنسوجات بفضل الاجراءات التي تم اتخاذها في اتجاه النفاذ إلى الأسواق.. والخطوات الايجابية نحو حماية أفضل من الاجراءات الانفرادية التي تقوم بها الدول الكبرى، وكذلك وضع اجراءات متطورة لحل النزاعات التجارية.

وهذه الاتفاقية الجديدة من شأنها تدعيم نظام التجارة العالمية بشكل عام وشامل لم يحدث منذ إنشاء اتفاقية الجات حيث كان من نتائج جولة اورجواي:ــ

أولاً : التوصل إلى قواعد محددة لتقوية نظام التجارة متعدد الاطراف.

ثانياً : توسيع النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف ليشمل مجالات جديدة منها التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار.

ثالثاً : إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتتولى إدارة الاتفاقات التجارية الدولية متعددة الاطراف.

وتعتبر هذه النقطة الأخيرة بإنشاء المنظمة الجديدة نقطة انطلاق جديدة بعد اعلان مراكش، وبما يجعل توقيع دول العالم على نتائج اعمال جولة اورجواي نقطة انطلاق جديدة وليس نهاية اعمال حيث يعقب التوقيع عرض نتائج اعمال الجولة على برلمانات الدول للمصادقة عليها ثم العمل على تطبيق الالتزامات وممارسة الحقوق التي تترتب عليها الاتفاقات المختلفة التي تمخضت عنها هذه المفاوضات، وتجدر الاشارة إلى ان مشاركة الدول في اجتماعات مراكش لم تقتصر على الدول أعضاء الجات والتي وافقت على نتائج هذه المفاوضات في جينيف بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٩٣، بل تعدى ذلك إلى مشاركة وفود على مستوى رفيع لما لايقل عن ٢٥ دولة أخرى طلبت الانضمام للجات وللمنظمة العالمية للتجارة ومن بينها روسيا والاتحادية ومجموعة دول الاتحاد السوفييتي السابق/ السعودية، الاردن، البانيا، والدول الاخرى المرشحة للانضمام والراغبة في المشاركة في النظام التجاري الدولي المتعدد الاطراف ويعتبر هذا دليلا في حد ذاته على أهمية النظام في حد ذاته وفشل السياسة الاقتصادية التي تلغي دور السوق.

ومن المقرر ان تبدأ «المنظمة العالمية للتجارة» اعمالها خلال عام ١٩٩٥ بعد تصديق برلمانات الدول المختلفة على اقامة هذه المنظمة وقبولها لنتائج مفاوضات الجولة متمثلة في «حزمة» الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ويتمثل الهيكل التنظيمي للمنظمة من مجلس عام يضم الدول الاعضاء فيها ويجتمع على مستوى الوزراء كل عامين حيث يتفرع عن المجلس العام ثلاثة مجالس متخصصة هي:



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٤

ـ مجلس التجارة فى السلع، حيث تذوب فيه اتفاقية الجات الحالية بالاضافة إلى ما تم التوصل إليه من اتفاقات فى هذا المجال خاصة فى مجال الزراعة والمنسوجات.

ـ مجلس التجارة فى الخدمات، حيث يمثل الجهاز التنفيذى لما تم التوصل إليه من الاتفاقية الدولية للتجارة فى الخدمات «الإطار العام» وتنفيذها من خلال التزامات محددة للدول المشاركة فى الاتفاقية.

ـ مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وهو الإداة لتنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية التى تم التوصل إليها خلال مفاوضات جولة اورجواى فى هذا المجال الجديد.

يضاف إلى ذلك سكرتارية المنظمة وجهاز متكامل لتسوية المنازعات التجارية التى تنشأ بين اطراف الاتفاقات الجديدة عند تطبيق الالتزامات وممارسة الحقوق الواردة بها.

وخلال الاجتماع الوزارى الذى عقد فى مدينة مراكش خلال الفترة من ١٢-١٥ ابريل ١٩٩٤ اصدر الوزراء عددا من القرارات الخاصة بمستقبل التنظيم التجارى الدولى ومن أهم هذه القرارات إعلان مراكش الذى تضمن ما يلى:ـ

١ـ الاشادة بالانجاز التاريخى لانهاء اعمال جولة المفاوضات بما يفتح مجالات جديدة لتنمية التجارة والاستثمارات وايجاد فرص جديدة للعمل على مستوى العالم ككل، والتعبير عن الارتياح الخاص لما تم التوصل إليه فى مجالات:

ـ الإطار القانونى القوى والواضح الذى يتضمنه الجهاز الخاص بحل الخلافات والمعتمد لإنماء التجارة الدولية.

ـ التخفيض الشامل للتعريفات الجمركية بنسبة ٤٠٪ والاتفاقيات الواسعة لفتح الأسواق للسلع.

ـ تاسيس إطار متعدد الأطراف للتجارة فى الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وكذلك تقوية الاجراءات متعددة الاطراف بشأن تجارة المنتجات الزراعية والمنسوجات.

٢ـ يؤكد الوزراء ان تاسيس المنظمة العالمية للتجارة يبشر بعهد جديد للتعاون الاقتصادى العالمى يتجاوب مع رغبة عامة للعمل داخل نظام متعدد الاطراف للتجارة يكون أكثر عدالة وانفتاحا ويخدم مصالح ورفاهية الأمم.

وتعهد الوزراء بعدم اتخاذ إجراءات تجارية قد تعرقل أو تمس سلبا نتائج مفاوضات جولة اورجواى وتطبيقها.

٣ـ عزم الوزراء على اعطاء انسجام أكبر للسياسات التجارية النقدية والمالية على الصعيد العالمى بما فى ذلك تعاون «المنظمة العالمية للتجارة» وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى لهذا الغرض.

٤ـ الاشادة بالدور البارز والفعال الذى قامت به الدول النامية فى هذه المفاوضات مع اعتبار ذلك مرحلة تاريخية حاسمة فى المسيرة نحو تحقيق مجتمع تجارى دولى أكثر توازنا واندماجا، ويسجل الوزراء تدابير الاصلاح الاقتصادى المهمة والتحرير الذاتى للتجارة التى خرجت إلى التطبيق خلال المفاوضات فى العديد من الدول النامية والدول ذات التخطيط المركزى سابقا.

٥ـ يذكر الوزراء ان نتائج المفاوضات تتضمن منح معاملة تفضيلية للدول النامية، مع مراعاة الوضع الخاص للدول الأقل نموا مع مواصلة الدعم واعطاء مزيد من فرص التجارة والاستثمار لتلك الدول مع عزمهم على مواصلة الدعم واعطاء مزيد من فرص التجارة والاستثمار لتلك البلدان، ويجمعون على ان يقوم المؤتمر الوزارى والأجهزة المتخصصة للمنظمة العالمية للتجارة بدراسة دورية لانعكاسات نتائج الجولة على البلدان الاقل نموا والدول النامية المستوردة للسلع الغذائية وذلك بتشجيعات ايجابية تمكنهم من بلوغ أهداف التنمية، كما يقر الوزراء أهمية تدعيم الجات والمنظمة العالمية للتجارة «على توفير مساعدة فنية أكبر فى مجالات اختصاصها.

٦ـ يعلن الوزراء عن إنشاء «المنظمة العالمية للتجارة» وقبول نتائج مفاوضات جولة اورجواى وقد اقيمت لجنة تحضيرية لارساء أسس دخول الاتفاقية حول المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ حتى تصبح سارية فى أول يناير ١٩٩٥ أو فى أقرب أجل ممكن بعد ذلك التاريخ، كما وافق الوزراء ايضا على قرار حول التجارة والبيئة.

لقد وضعت الحكومة المغربية شعار المؤتمر الوزارى الذى عقد فى مراكش «تعاون ـ حب ـ تضامن» للدلالة على العهد الجديد الذى ستبدأ بإنشائه المنظمة العالمية للتجارة اعمالها فى عام ١٩٩٥، كما كان لرعاية الملك الحسن الثانى ملك المغرب لاعمال المؤتمر والكلمة التى القاها على رؤساء الوفود وأعضائها والتى ركز فيها على عدم تجاهل المخاطر التى تكمن وراء استمرار الخلل المستفحل لمستويات التنمية، كما ان لانتخدع بخصوص ما تحمله السنوات القادمة التى تحتاج إلى عمل متواصل.

وتحتاج من جانبنا فى مصر كغيرنا من دول العالم البحث العلمى لتعظيم استفادتنا من هذه الاتفاقات وتلافى سلبياتها إذ اننا امام اتفاقات تحمل «الفرص المكنة» التى يجب ان نحسن استغلالها لصالح صادراتنا وخطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية وهذا أمر ممكن ويجب أن نبدأ به حتى تتمكن الاجيال القادمة من تحقيق الأهداف المرجوة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٤

فى مؤتمر عقد بمراكش

مقترحات للاتحاد العام العربى للتأمين لمواجهة تطورات «الجات»

□ مراكش ـ محمد قنديل:

كيف ستواجه سوق التأمين العربية التطورات الاقتصادية الجديدة؟ وما هى الآليات المستحدثة التى سيستخدمها للتفاعل مع هذه التطورات فى ظل الاتفاقية العامة للتجارة العالمية «جات».

هذه التساؤلات وغيرها كانت المحاور الأساسية للمؤتمر العشرين للاتحاد العام العربى للتأمين الذى عقد فى مراكش مؤخراً، وبحث من خلاله ترتيب المنظومة الاقتصادية الجديدة لأسواق التأمين العربية فى ظل معطيات النظام الاقتصادى العالمى الجديد

الذى ستتمخض عنه حاليا قواعد جديدة للتعامل التجارى أساسها تحرير التجارة الدولية فى البضائع والخدمات وتوفير إطار ملائم للاستثمار مما يستدعى التعاون الوثيق لمواجهة التكتلات الاقتصادية المتنامية فى الوقت الراهن!

وكما أوضح محمد سكوه وزير المالية المغربى فى كلمة أمام المؤتمر فإن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية «جات» سوف تفتح عهدا جديدا فى تحرير التجارة ورفع الحواجز والقيود على تبادل السلع والخدمات فى إطار يضمن الشفافية والانضباط للتعامل وتسوية المنازعات تحت مراقبة المنظمة العالمية للتجارة.

كما تتمثل أهمية جولة الاورجواى من هذه الاتفاقية فى ضمها لقطاع الخدمات الذى ظل خاضعا للاتفاقيات الثنائية والاقليمية.

وبالتالى فإن دخول اتفاقية الجات GATT حيز التنفيذ سينتج عنه نمو فى المبادلات والاستثمار والتشغيل والمداخيل فى العالم وبالأخص دول العالم الثالث التى منحت لها استثناءات تفضيلية لتمكينها من التطبيق التدريجى لمبادىء الجات حسب نموها الاقتصادى.

وكان شعار المؤتمر «التامين العربى والتوجهات الاقتصادية الجديدة» قد عكس أهمية هذه التغيرات على مستوى الاقتصاد العالمى فى الوقت الراهن، وانعكاساتها على التأمين وإعادة التأمين داخل المنطقة العربية مما يفرض عليها ضرورة اتخاذ مبادرات مشتركة من قبل رجال التأمين وسلطات الاشراف والرقابة لتقوية السوق العربية بتوطيد أسسها المالية وعقلنة طرق التسيير والتعامل.

توسيع آليات السوق

لذا لابد أن ترتكز سوق التأمين العربية على توسيع آليات السوق وتشجيع مؤسسات التأمين وشركاته على المبادرات الحرة والتشغيل الجيد وتقوية المبادلات بإزالة القيود على سداد التحويلات النقدية الخاصة بعمليات التأمين، الإسراع بسداد الأرصدة المدينة الناتجة عن تبادل عمليات التأمين، والتعامل فى مشاريع مشتركة فى التامين المباشر بين الشركات العربية وكذلك فى الميدان المالى والنقدى، وتوطيد الهياكل المالية والتنظيمية لمؤسسات التأمين لجعلها قادرة على التعامل فى السوق الدولية.

ويرى الدكتور عز الدين الكتانى، أستاذ قانون التأمين بكلية الحقوق جامعة الحسن الثانى بالدار البيضاء، فى ورقة العمل التى قدمها للمؤتمر انه لابد من سياسة جديدة فى النشاط التأمينى العربى تتمثل فى إيجاد وعى تأمينى، من خلال التغلب على العوامل التى تعوق نشاط التأمين فى الأسواق العربية، والنظرة المحدودة للتأمين والمنطلقة من التحفظ أو الرفض لهذا النشاط الاقتصادى.

هذا بالاضافة إلى ضرورة استخدام الوسائل الحديثة لدراسة الاسواق وترويج الخدمات التأمينية بطرق عصرية مقنعة للعملاء مع استخدام أنجح الوسائل لتحقيق اتصال فعلى بين الشركات والاسواق العربية وتوفير قاعدة معلومات فيما يخص التأمين ومعطياته ومشاكله.

بل والأهم من ذلك كله ضرورة



المصدر : الأهرام اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٤

توحيد قوانين التأمين في البلاد العربية بما يساعد على وضع سياسة عربية للتأمين كفيلة بمواجهة المتطلبات الاقتصادية العالمية الجديدة داخليا وخارجيا.

تكوين مجمع

ويتطرق عادل داود بشركة ترست العالمية للتأمين إلى نقطة مهمة في الورقة التي قدمها حول إعادة التأمين المالية ويقول إنه لابد من استفادة سوق التأمين العربية ككل من الاعادة المالية وادواتها المختلفة وذلك من خلال شركات إعادة التأمين العربية في ظل ترتيبات تتعاون فيها تلك الشركات لخدمة الاسواق العربية وتمكينها من الاستفادة من الأساليب المستحدثة في إعادة التأمين التي سوف تزداد اهميتها خلال السنوات القادمة مما يستلزم ضرورة تطوير برامج إعادة التأمين في الشركات العربية للتكيف مع المعطيات القادمة في الاسواق. ويقترح عادل داود بأن تقوم شركات إعادة التأمين العربية بتكوين مجمع «POOL» لاكتتاب الشرائح المتوسطة والعليا من تغطيات تجاوز الخسارة لفرع تأمين السيارات والمسئوليات وإصابات العمل بحيث يقوم المجمع باكتتاب الشرائح التي تتجاوز مليون دولار وذلك بنسبة ١٠٠٪ ويقوم المجمع بترتيب تغطية باستخدام أدوات إعادة التأمين المالية، فمثلا قد يحتفظ المجمع بمبلغ ٥٠٠ الف دولار من كل خسارة ويغطي الـ ١,٥٠٠,٠٠٠ التالية بإعادة التأمين المالية.

وحسب قوله فإن هذا الاقتراح سيفتح المجال لاستخدام ادوات إعادة التأمين المالية ويوفر نوعا من الاستقرار والاستمرارية في برامج إعادة التأمين.

ويؤكد قيس محمود المدرس خبير إعادة التأمين انه لابد من ضرورة زيادة الطاقة الاحتفاظية لشركات إعادة التأمين إلى الحد الذي يوفر أقصى حماية بأفضل كلفة وذلك من خلال:

— الطلب من الشركات المسندة بزيادة احتفاظها من أعمالها وضمن اتفاقياتها ولا تعمل على أساس الربح المتأتي من فروق العمولات والاحتفاظ المنخفض.

— الطلب من الشركات المسندة تغذية الاحتفاظات غير المستغلة لبعضها الآخر وقبل اللجوء لمعيدي التأمين.

— تنمية المجمعات الداخلية والاقليمية قبل اللجوء للأسواق الخارجية.

ويرى قيس محمود المدرس.. أن شركات اعادة التامين لا يمكن لها أن تعمل من دون تجاوز الحدود الدولية وبالتالي فلابد من استنفاد ما هو متاح من طاقات محلية وقومية وإقليمية، وقبل اللجوء للأسواق الدولية فإنه على معيدي التامين العربي أن يضعوا خبرتهم وخدمتهم في متناول كسب الاسواق الخارجية بذات الهمة والنشاط لكي يعطى هذه المهنة حقها وليساهم من موقعه في خدمة الاقتصاد الوطني.

أما خلدون بركات ممثل السوق السعودية بالاتحاد العام العربي للتامين فقد حظيت مناقشاته ومداخلاته بترحيب كبير من الحضور باعتبار أن سوق التأمين السعودية يمثل أهمية كبرى كما وكيفا من خلال فعالياته التي تعمل في إطار اقتصاد حر يتيح الفرصة للإبداع ومرونة اتخاذ القرار.

وليس أدل على ذلك من أن نتائج إعادة التأمين في نشاط التأمين البحري والهندسي والحريق، في السوق السعودية، حققت ربحية تتراوح ما بين ١٠ إلى ٣٠٪ وهي ربحية عالية عن كثير من الاسواق العربية باعتبار أن مجال التلاعب في هذه النوعية من التامين ضيق ومحدود جدا.

وأوضح خلدون بركات أنه لابد من النظر إلى السوق العربية كجزء من السوق العالمية حتى يمكن التغلب على الصعوبات التي تعترض أسواقنا والأخذ بيدها في ظل التطورات الاقتصادية الجديدة المنتظرة من تطبيق اتفاقية التجارة الحرة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٤

قضايا معاصرة

مؤتمر عاجل لحماية الكتاب المصرى من التزوير

مطلوب مؤتمر عاجل لحماية الكتاب المصرى من التزوير فى بيروت ،المؤتمر تدعو اليه وزارة الثقافة كجهة رسمية فى الدولة التى يخسر ابناؤها من هذا التزوير، وتحضره الاتحادات الاقليمية للناشرين فى البلاد العربية الى جانب اتحاد الناشرين المصريين وغيرهم من المهتمين بقضايا التأليف والنشر والطباعة والتوزيع حيث يستطيع المشاركون العمل على مكافحة عمليات السرقة والتزوير وطبع الكتب خارج اوطانها بدون اذن من مؤلفيها او ناشريها على اعتبار ان هذه الاعمال غير المشروعة تحرم الدولة . اى دولة . من عملات حرة هى صاحبة الحق فيها كما تحرم المؤلف والناشر من حقه فى تأليف وطبع ونشر واصدار هذه الكتب.

هذا المؤتمر ينبغى ان نفكر فيه اليوم قبل الغد فقد فاض الكيل واصبح لا مجال للتهاون فى امر يخص هويتنا الثقافية بعد ان تم ضبط هذا المخزون الضخم من الكتب المصرية فى بيروت وكان الكتاب المصرى قد اصبح هكذا ملكا مشاعا ومستباحا للصوص والمزورين وان حقوق المؤلفين المصريين قد اصبحت هى الاخرى لاتمثل شيئا امام هذه المافيا التى دابت على السطو والتزوير وكان وجه مصر الثقافى الذى يمثله الكتاب بلا منازع قد اصبح عرضة للتجارة والكسب غير المشروع!!

ان تزوير الكتب جريمة يرفضها اصحاب دور النشر ويستنكرونها حتى فى بيروت قبل غيرها بدليل ان الذين ارشدوا على هذا المخزون من الكتب المصرية المزورة وضبطوه هم من الاشقاء اللبنانيين انفسهم وهذا يجعلنا لاناخذ البعض بجريرة البعض الاخر ولنعلم جميعا ان هناك من يسيئون الى اية مهنة وانه لاينبغى ان تهاجم المهنة بسبب قلة خارجة عليها وان هذه القلة التى تثرى على حساب غيرها خطر على مجتمعها قبل ان تكون خطرا على بقية المجتمعات.

ان مؤتمر للكتاب على هذا النحو الذى ارجو ان تدعو اليه وزارة الثقافة مهمة قومية تحافظ على موارد الدولة ونتاج عقول ابنائها حيث تتخذ فيه الاجراءات الممكنة اقليميا ودوليا كما تبحث فيه كل الامكانيات التى تجعلنا لانقف عند منابع التزوير فى بيروت او غيرها ولكن ايضا عند منافذ التوزيع فى بقية الدول العربية.

هذا الى جانب ان انعقاد مثل هذا المؤتمر يسفر عن توصيات قد ينتج عنها الدعوة الى اجتماع لوزراء الثقافة العرب تحت مظلة الجامعة العربية فتتخذ الاجراءات اللازمة لمنع هذه الجريمة وتحمى فى الوقت نفسه نتاج العقول لكل قطر عربى من العدوان عليها ويكون وفق مواثيق شرف يحترمها الجميع.

ولايخالجنا الشك فى ان هذا المؤتمر سوف يضع حدا لما اصبح يعانيه الكتاب المصرى من ازمات بسبب اساليب التزوير التى لم تعد خافية على احد حتى اصبح هذا الكتاب ملكا مشاعا وقفا مستباحا لهؤلاء القلة من المزورين دون حسيب او رقيب.

لقد وصل الامر بالمشترى للكتاب المصرى ان يطلب . دون حرج . الطبعة البيروتية المزورة بحجة انها افضل طباعة واقل سعرا، وفى الوقت نفسه يحجم عن شراء الكتاب الحقيقى الذى يكلف ناشره اموالا طائلة فيكون سعره اكثر.

وطبيعى والامر كذلك ان تضيع حقوق المؤلفين سواء المالية او الادبية اذ كيف يطارد هذا المؤلف المسكين ناشرا متبجحا على سفر دائم فى طول البلاد العربية وعرضها ليسترد منه قرشا واحدا، وحتى ان تيسر له ذلك . وهو نادر . فان هؤلاء الناشرين المتبجحين يواجهونه بالسنة شداد وتجاهل ورفض اشد مستنكرين عليه حتى مجرد السؤال.

وطبيعى ايضا ان تضيع حقوق الناشرين المصريين واموالهم كما تضيع فرص كثيرة للعمالة المصرية حيث تصيبها البطالة وما يتبع ذلك من نتائج اجتماعية نعرفها جميعا.

لهذا ولغيره من اسباب نطالب اليوم بعقد مؤتمر للكتاب تحت رعاية السيد وزير الثقافة ولعل هذا المخزون من الكتب المصرية المزورة فى بيروت يجعلنا نعجل فى الدعوة الى هذا المؤتمر الذى قد يحمل معنى ضمنيا مؤداه الحقيقة القائلة:«لا يضيع حق وراءه مطالب»

«متابع»



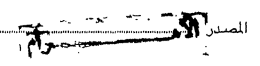
سذرلاند يحض على المصادقة على منظمة التجارة الدولية

● سانت غالين (سويسرا) - رويتر - طالب بيتر سذرلاند المدير العام للاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) المصادقة بسرعة على منظمة التجارة الدولية من قبل جميع الدول التي وقعت على اتفاق التجارة في جولة اوروغواي.

واكد سذرلاند في خطاب القاه في ندوة سانت غالين الدولية السنوية حول الادارة «ان المصادقة على المنظمة له الأولوية». وقال: «انني أحض كل الحكومات المعنية وكل مشارك في هذا الاستثمار الكبير بذل قصارى جهدهم لضمان تحويل ذلك الى واقع في كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٩٥».

ومن المقرر ان تحل المنظمة محل «غات» ذاك الشهر.





اتفاقية «الجات» وقانون براءات الاختراع

لاتقتصر اتفاقية «الجات» الاخيرة على تنظيم التجارة العالمية والتعريفات الجمركية وهى الامور الاساسية التى تختص بها «الجات» حسب قرار انشائها لمنظمة عالمية بل شملت مسائل قانونية خاصة بالملكية الفكرية ومن بينها تنظيم براءات الاختراع من حيث موضوعها ومدتها واجراءاتها وحدود حمايتها.

ويقول المستشار عاطف العزب النائب الاول لرئيس مجلس الدولة السابق ان براءة الاختراع هى شهادة تمنحها الدولة عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى تعطى حاملها حق احتكار استغلال الاختراع داخل الدولة لمدة محددة وتمنع غيره من استغلال هذا الاختراع خلال هذه المدة.

وقد سبق ان صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وتنص احكامه على ان تمنح براءة الاختراع عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى مدته ١٥ سنة تبدأ من تاريخ طلب البراءة ولاتمنح البراءة عن الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالاغذية أو العقاقير الطبية او المركبات الصيدلية الا اذا كانت تصنع بطرق او عمليات كيميائية خاصة وفى هذه الحالة الاخيرة لاتنصرف البراءة الى المنتجات ذاتها بل تنصرف الى طريقة صنعها وتكون مدة البراءة فى هذه الحالة عشر سنوات فقط كما نظم القانون اجراءات طلب البراءة والترخيص الاخبارى باستغلال الاختراعات ونزع ملكيتها للمنفعة العامة والجزاءات المترتبة على الاخلال ببراءات الاختراع.

والجديد الذى ورد باتفاقية «الجات» والتى وافقت عليها مصر.

اولا: امتداد الحماية التى تقررها براءة الاختراع الى المنتجات الزراعية والكيميائيات الصيدلية والسلالات النباتية وعمليات الاحياء الدقيقة ومنتجاتها.

ثانيا: مد فترة الحماية الى عشرين سنة كاملة.

ثالثا. الغاء نزع ملكية البراءات وقصر ذلك على الترخيص الاخبارى الذى يمكن لجهة الادارة بموجبه منح ترخيص بدون موافقة مالك البراءة بشروط معينة روعيت فيها المصلحة العامة ومصلحة صاحب البراءة

رابعا: النص على فترة انتقالية يسمح فيها بعدم سريان الاتفاقية بالنسبة للدول النامية لمدة خمس سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية يمكن زيادتها الى خمس سنوات اخرى فى مجال براءات الاختراع تضع مصر فى تحد جديد حيث يتعين تطوير اجهزتها العلمية للوقوف امام المنافسة الواردة فى مجال المنتجات الزراعية والكيميائيات الصيدلية والسلالات النباتية وغيرها مما ورد فى تلك الاتفاقية.

والواقع ان الامل كبير فى هذا المجال حيث تقوم اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا باعداد قانون جديد لبراءات الاختراع يتضمن حوافز لاختراعات العاملين المصريين وتيسير الاطلاع على احدث الاختراعات العالمية ووضع قواعد جديدة تتمشى مع الاتجاهات العالمية كما انها ضمت الى مكتبتها الفنية جميع الاختراعات الحديثة بما ييسر للعلماء والباحثين الاطلاع على ماوصل اليه الفن العالمى فى هذا المجال وبما يمكنهم من القيام بالهندسة العكسية والتى برعت فيها اليابان فضلا عما قامت به الدولة من انشاء معاهد متخصصة للبحث العلمى واحدثها معهد بحوث الهندسة الوراثية الزراعية.



آثار الجات على مصر والدول النامية في مؤتمر تضامن الشعوب الافرواسيوية

حول الآثار الواقعية للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية «الجات» على البلاد النامية تعقد منظمة تضامن الشعوب الافرواسيوية مؤتمرا فى السابع من يونيه الحالى بالقاهرة لمدة يوم واحد.

يشمل جدول اعمال المؤتمر على اربعة محاور اساسية تتمثل فى الاثر الواقع على الملابس والمنسوجات ، والاثر الواقع على الزراعة ومشكلات الكيماويات والمنتجات الدوائية ، والوجه المفيد لاقتراحات الجات حول البلدان النامية ازاء المؤثرات غير المواتية.

يشارك فى الندوة كل من الدكتور مراد غالب رئيس المنظمة ، والدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ، والدكتور محسن هلال مدير ادارة الجات والانكتاد بقطاع التمثيل التجارى والدكتور مصطفى احمد مصطفى مصطفى الاستاذ المساعد بمعهد التخطيط القومى والدكتور سعد نصار وكيل وزارة الزراعة وعميد زراعة الفيوم والدكتور محمد رءوف حامد استاذ علم الادوية ومدير مركز الاتاحة الحيوية بهيئة الرقابة الادارية .

كما سيشارك فى الندوة اقتصاديون من باكستان والصين وبريطانيا وكريا الجنوبية

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٤

○ فى ندوة «الايزو والجات»:

الخبراء يحذرون من تأخير تطبيق نظام الجودة الشاملة!

أكدت ندوة «الايزو ٩٠٠٠ وعلاقتها بالجات» ان تطبيق نظام الجودة الشاملة ضرورة خلال المرحلة القادمة لاستمرار وجود المنتجات المصرية فى الاسواق الخارجية من ناحية والقدرة على منافسة المنتجات الاجنبية فى الاسواق المحلية من ناحية اخرى . وقد حذر خبراء الايزو فى الندوة التى عقدت امس من التأخير فى تطبيق نظام الجودة الشاملة.

وقال السيد حسنى موافى كبير خبراء الايزو ان خسائر فادحة سوف تصيب الاقتصاد المصرى فى حالة عدم الاسراع بتطبيق نظام الايزو ٩٠٠٠ خاصة بعد توقيع اتفاقية الجات ـ ومايترتب عليها عن غزو المنتجات الاجنبية ذات الجودة العالية للاسواق المحلية وركود المنتجات والسلع المصرية فى اسواقنا المحلية وعدم قدرتها على المنافسة فى الاسواق الخارجية بالاضافة الى ان معظم دول العالم تقوم بوضع نظام الجودة الشاملة شرطا لدخول اى منتجات الى اسواقها واوضح كبير خبراء الايزو ان نظام الجودة الشاملة يحتوى على «ايزو ٩٠٠٠» وايزو «٩٠٠١» وايزو «٩٠٠٢» وايزو «٩٠٠٣» وايزو «٩٠٠٤» ويتضمن الايزو «٩٠٠٠» المواصفة الشاملة او الرقمية وايزو «٩٠٠١» هو المواصفة الرئيسية فى هذا النظام وتتكون من ٢١ بندا رئيسيا للتطبيق فى القطاعات الصناعية المختلفة التى تقوم بتصميم منتجاتها وتشمل الادارة التصميم ، الانتاج والمشتريات ، التسويق ، مراقبة الجودة وتأكيد الجودة ، التدريب ، الاحصائيات.

واكد ضرورة ملاحقة المنتج من الباب للباب وذلك من خلال المتابعة الدقيقة لجميع جزئيات الوحدة الانتاجية منذ ورود الخامات حتى خروجها الى المستهلك مع خدمة مابعد البيع لمدة عامين على الاقل وذلك بالنسبة للسلع المعمرة فالجودة الشاملة «ايزو ٩٠٠٢» هى المواصفة التى تتبع مع الجهات المختلفة فى جميع نواحى الصناعة لايعتمد على تصميم المنتجات لكنها تنتج بناء على خطة موضوعة مسبقة اوتحت تراخيص محددة اوتصريح بانتاج ويتبعها ١٨ بندا من بنود النظام السابق اما ايزو «٩٠٠٣» فهو يختص بقطاعات التركيبات والمقاولات او التى تقوم بالتجميع فقط لمكونات اشترتها من الداخل والخارج وهذه تخضع لنحو ١٢ بندا من النظام السابق اما ايزو «٩٠٠٤» فهذه ليست مواصفة لكنها للمذكرة التفسيرية لكيفية تطبيق نظام الايزو.

○ تطوير العاملين:

واضاف السيد حسنى موافى ان نظام الجودة الشاملة يقتضى تطوير وتحسين اداء كافة العاملين بالمصنع او الشركة اعتبارا من الحارس مرورا بالاستقبال والتخزين وخروج المواد الخام من المخازن وخطوط الانتاج وادارة المصانع والادارات التجارية والمالية والمشتريات والتصميم والمعامل حتى رئيس مجلس الادارة فالتطوير فى الاداء يشمل جميع اجزاء الوحدة الانتاجية مع الواردات والصادرات خارج المصنع حتى يتم التوافق الزمنى فى الاداء مؤكدا ان نظام الجودة يقتضى قيام الادارة للمراجعة المستمرة للتأكد من تحقيق النظام وان الخطوات تتم طبقا للشهادة الممنوحة كما ان مراعاة عامل المنافسة هام جدا بالنسبة لجودة الانتاج فلابد من معرفة الشركات التى تقوم بانتاج نفس السلعة وذلك من خلال بنوك المعلومات حتى يمكن تحديد الوجود الذى يتم على اساسها تحديد الانتاج.

وقال ان اتفاقية الجات تعمل على تحرير التجارة الدولية بحيث لاتقف اى عوائق اومعوقات امام حركة التبادل التجارى بين الدول وجعل المنافسة حرة بين المنتجات هى صاحبة الكلمة العليا مما يضع الدول النامية فى موقف لاتحسد عليه ويفرض عليها ان تحسن وتطور انتاجها لكى تستطيع الصمود ضد المنافسة الاجنبية حيث ان السوق الاوروبية المشتركة قد اتخذت قرارا عام ١٩٩٢ بان الحصول على شهادة تطبيق الجودة الشاملة يعتبر ميزة تنافسية بين الموردين الذين يقومون بتوريد منتجاتهم الى السوق سواء من اعضائها او خارجها مؤكدا ان اتفاقية الجات تضع الدول النامية امام مواجهة شرسة مع المنتجات الواردة الى اسواقها فان الموقف على الساحة الاقتصادية الدولية يفرض على الدول النامية ومنها مصر ان تضع كل امكانياتها البشرية والتكنولوجية والمالية فى خدمة تطوير منتجاتها ورفع مستوى جودتها من خلال اعداد وتأهيل الايدى العاملة والماهرة والمدربة والاهتمام بالبحوث التسويقية وتحديد مطالب مستوى الجودة للمستهلكين بالاضافة الى الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية وفى مقدمتها انظمة ادارة الجودة التى تعتبر نقطة انطلاق للجودة الشاملة وهى ان الجودة مسئولية جميع العاملين بالشركة.

عبد الناصر احمد ـ
رشا حسنى



بكل أدب

بدأ الناشرون المصريون جهودا مشكورة لوقف تزوير الكتاب المصرى فى بيروت .. أرجو الا تكلل بالنجاح !

واعتقد ان كثيرا من المؤلفين المصريين لديهم نفس الأمنية ، فقد كان للمزور اللبنانى فضل نشر الفكر المصرى فى الشام والمغرب العربى ، فى الوقت الذى قبع فيه الناشر المصرى داخل حدود العجز .

وحتى لا نظلم ناشرينا لابد أن نعترف انهم غير مسئولين بشكل مباشر عن تراجع الكتاب المصرى بالخارج ، فقد بدأ التراجع مع بداية مرحلة التحرر الوطنى التى عرفنا معها تعدد قوانين الرقابة والجمارك ودخول وخروج العملة فى الاقطار العربية المختلفة .

ثم كان تاميم دور النشر الكبرى فى مصر وما تبع ذلك من تضاؤل لدورها فى سوق الكتاب داخل مصر وخارجها لنفس الاسباب التى جعلت الصناعات المصرية تتراجع بينما الغناء بعظمتها يتصاعد !

المجاملات فى قرارات النشر فى ظل القطاع العام جعلت الافكار الرديئة تتقدم على الجيدة ، واختفت كتب اعلام الفكر المصرى التى لم تعد متاحة الا من خلال طبعات بيروت المزورة وغير المزورة.

واستمرت خدمات الناشر اللبنانى للثقافة المصرية خلال السبعينات بما فرض فيها من حصار ومقاطعة لمصر ارادت احكام الحلقة حول كل ما هو مصرى ، ولم يخفف من هذا الـ حصار الا الناشرون اللبنانيون المزورون وغير المزورين ، وما كان لغير سوق النشر اللبنانى ان يستوعب كتابات قطاع كبير من المثقفين المصريين الذين اختلفوا مع الرئيس السادات .

ولا تزال اللعبة المربحة للمزورين مستمرة ، وهى بكل تاكيد مؤثرة على الناشر المصرى ولكنها بكل تاكيد ايضا مفيدة للقارىء المصرى الذى يصله من بيروت الفكر المصرى فى مستوى من الاخراج والتغليف يفوق - غالبا - مستوى النسخة الاصلية المطبوعة فى مصر ، اما المؤلفون المصريون فإنهم لم يتأثروا باستثناء النجوم من الكتاب السياسيين الذين يتقاضون اجورا مرتفعة بينما الصورة مختلفة فى سوق الابداع من شعر ورواية .

فإذا كانت دور النشر العامة تدفع ثلاثمائة جنيه اجرا لرواية لا تكفى لشراء فردة حذاء فانه لن يضير مؤلفها أن يأخذ الناشر اللبنانى ثمن الفردة الاخرى !

نعم .. نحن ضد ان ياكل مزور فى الخارج حق المؤلف المصرى ولكننا فى نفس الوقت ضد هذا الاجحاف الذى يتعرض له المؤلف على ايدى الناشر المصرى . وخاصة الناشر الحكومى .

ونحن مع ملاحقة من يسرق الفكر ، ولكن بشرط ضمان سوق توزيع كالتى اتاحها التزوير .

لا يصح ان نهاجم المزورين ونحن ها هنا قاعدون .

عزت القمحاوى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٤

الأطفال.. لايرحبون «بالجات»!

□ جنيف ـ العالم اليوم:

اثار التوقيع على اتفاقية «الجات» بمدينة مراكش المغربية ارتياحا لدى الاوساط الاقتصادية العالمية باعتبارها انجازا هائلا يفتح الاسواق الدولية على مصراعيها امام حرية التجارة ويزيل الاجراءات الحمائية التى أعاقت من قبل تدفق السلع والمنتجات والخدمات عبر الحدود القومية.

غير ان هناك جانبا فى هذه الاتفاقية اثار مخاوف الخبراء بمنظمة العمل الدولية والمعنيين بشئون العمل والعمال، وهى تأثير هذه الاتفاقية على اوضاع العمال فى الدول النامية التى يفترض انها ستتعرض لاثار سلبية على اقتصاداتها من جراء اتفاقية «الجات».

ويرى عدد من الخبراء ان الدول النامية لكى تستطيع المنافسة فى الاسواق الدولية ستضطر الى وضع اجور متدنية وشروط عمل سيئة لعمالها حتى تضمن ان تكون سلعها منخفضة الاسعار.

وتزداد المخاوف بشأن تشغيل الاطفال فى الدول النامية وهى ظاهرة منتشرة منذ سنوات، لدرجة ان تقريرا اصدره الكونجرس الامريكى مؤخرا اشار الى ان هناك حوالى ٢٠٠ الف طفل فى العالم يعملون فى ظل ظروف أشبه بالسخرة.

ويقول خبراء العمل ان الدول النامية ستضطر الى زيادة عدد الاطفال العاملين فى صناعاتها، لان الاطفال يحصلون على اقل الاجور، ولايشكون، وليست لهم نقابات تحميهم من ظلم اصحاب العمل، بالتالى فليست هناك ضغوط او اضرابات تعوق سير العمل كما انهم لايحصلون على تأمينات اجتماعية او رعاية صحية.

ويتوقع الخبراء ان تتدهور حالة الاطفال فى الدول النامية فى المستقبل بسبب اتفاقية «الجات» التى تصنع جوا من المنافسة الحامية فى الاسواق الدولية كما يتوقع الخبراء ان يعمل بعض الاطفال لأكثر من ١٢ ساعة يوميا باجور تفى بثمن الغذاء بالكاد.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٤

قضايا معاصرة

تزوير الكتاب المصرى اعتداء لايسكت عليه

بدأ اهتمام الأوساط الثقافية فى لبنان بموضوع تزوير الكتاب المصرى الذي قامت به بعض دور النشر فى بيروت ولعل هذا الاهتمام نتج عن وعى هذه الأوساط بأن التزوير جريمة لأنه اعتداء صارخ على الشخصية الثقافية لأى أمة من الأمم على اعتبار أن هذه الشخصية الثقافية لها خصوصيتها ومميزاتها الذاتية التى تختلف عن غيرها .

ان بداية اهتمام الأوساط اللبنانية ترجمته هذه التحركات التى تمت في الأيام القليلة الماضية وأولها المبادرة بارسال قائمة بهذه الكتب المزورة والتى لمحنا فيها العديد من المؤلفات لكبار مفكرينا وأدبائنا وعلمائنا وفى مقدمتهم طه حسين والعقاد ومحمد حسين هيكل وأحمد أمين وتوفيق الحكيم والكاتب العالمى نجيب محفوظ والكاتب الكبير محمد حسنين هيكل ، والدكتور محمد سعيد العشماوى والدكتور مصطفى الشكعة وغيرهم من المؤلفين المصريين والعلماء حتى يمكن التعرف على دور النشر صاحبة الحق فى اصدار هذه الكتب لمتابعة استرداد حقها .

كذلك وضح اهتمام الأوساط الثقافية فى لبنان الشقيقة بهذه المسألة من شجب هذه الظاهرة واعتبارها اعتداء صارخا على مكونات الشخصية المصرية ماديا وأدبيا الى درجة أن هناك من الأشقاء اللبنانيين من يقف إلى جانب الحق المصرى تأليفا أو نشرا والعمل على استرداد حقهما وذلك فى ردود أفعال واضحة على اعتبار أنهم لايكيلون بمكيالين ، فما لايرضونه على أنفسهم لايرضونه على الآخرين ، وأن حفاظهم على الحقوق الأدبية والمادية للغير هو حفاظ على حقوقهم أيضا .

هذا من ناحية الأوساط الثقافية فى لبنان وأما من ناحية الأوساط الثقافية بمصر فقد راعها جريمة ماحدث من سرقة وتزوير للكتاب المصرى واعتبار ذلك اعتداء على العقل المصرى من ناحية ، واهدارا للاقتصاد القومى من ناحية أخرى ..

وان ضبط هذا المخزون الضخم من الكتب المصرية لايمكن السكوت عليه اذ لابد وان تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة التى تسترد الحق وتحمى ماقد يطرأ فى المستقبل وهو مانلمحه من التحركات السريعة للسلطات الثقافية والسياسية والأمنية وهو أمر واجب للحفاظ على شخصيتنا .

ومن ناحية ثالثة فان مرتكبى هذه الجريمة لابد وأنهم يعيدون حساباتهم بعد افتضاح أمرهم والدليل على ذلك أن أفرادا منهم يريدون انهاء الموقف وديا بعد ضبطهم متلبسين بجريمة التزوير التى لا يمكن اخفاؤها كما كان يحدث من قبل دون رقيب أو حسيب .

والحق أن نشر الكتاب فى مصر وحمايته على اعتبار أنه الركيزة الأولى للثقافة من الأهداف الأولى التى حرصت على تحقيقها سياستنا الثقافية منذ عهد الدكتور ثروت عكاشة حيث رأى أن الأصل فى دخول الدولة ميدان النشر هو رعاية الحركة الثقافية ذات الأهداف الواضحة لا أن ترتجل أو تنتشر لمجرد أن تبيع وتكسب فحسب كان هدفه الوصول بالكتاب الجيد الى أكثر عدد ممكن من قراء العربية فى مصر وسائر الوطن العربى حتى يحقق بالكتاب أهدافا لتغيير تفكير القارىء وتعويد الشباب على القراءة واتاحة الفرص أمام الباحثين والعلماء ليجددوا مادتهم لقد كان تحقيق الهدف الفكرى في هذه السياسة أهم حتى من تحقيق العائد المادى ولو كان البيع والكسب هدفها لكان لذلك سبيل آخر

وأزعم أن هذه السياسة ممتدة طالما ظل للكتاب اهتمام من الدولة .

لهذا فان الاعتداء على الكتاب هو اعتداء واضح وصريح على مقومات الشخصية المصرية ولهذا أيضا نطالب مرة أخرى بمؤتمر عاجل للكتاب تحت رعاية السيد وزير الثقافة

«متابع»

وزير الثقافة: اجراءات رسمية لعلاج تزوير الكتاب المصرى

قبل ساعات من سفر الوفد المصرى الممثل لاتحاد الناشرين المصريين الى بيروت، لمناقشة تزوير الكتاب المصرى .صرح الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة قائلا : انى اتابع تطورات الموقف باهتمام بالغ . واقف الى جانب الوفد المصرى المسافر اليوم (الثلاثاء) الى بيروت ، بكل الوسائل الممكنة .ومن جانبنا فنحن مستعدون لاتخاذ الاجراءات الرسمية التى تساعد على علاج هذه المسألة الخطيرة التى تهم كل المثقفين المصريين.

اما بالنسبة للنتائج التى ستسفر عنها الاجتماعات الوفد المصرى مع اتحاد الناشرين اللبنانيين فاننى مستعد لتبنيها فوراً . وقد طلبت من السفير المصرى ببيروت تسهيل مهمة الوفد المصرى من الناشرين .وتقديم كل المساعدات الممكنة له .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٤

□ سرقة وتزوير الكتاب المصرى فى لبنان (٢):

المفكرون يؤكدون أن التزوير يحرم مصر من حقوقها المادية ويهدد عطاءها الحضارى

رغم ان قضية تزوير الكتاب تعد من احطر القضايا التى تواجه الثقافة المصرية لما يسببه من خسائر فادحة لمصر أدبيا ومعنويا. فضلا عن اضرارها الاقتصادية ... على الدخل القومى حيث يعد الكتاب من أهم الصادرات المصرية. لما له من ميزة نسبية يصعب منافسته فيها.. إلا انها ايضا قضية مستقبل العقل المصرى وقدرته على مواصلة العطاء الفكرى، واستمرار تدفق نهر الثقافة المصرية فى المنطقة العربية بأسرها. وإذا لم نتنبه الى ضرورة الحركة الفورية الفعالة بعد ضبط واقعة التزوير الاخيرة فى بيروت. ومن أجل حماية الفكر المصرى من الاعتداءات المستمرة عليه بلا رادع أو ضمير، ونظرا لكل مايهدده، إن لم نتحرك. فإننا نواصل هذا الأسبوع مناقشة جوانب أخرى من المشكلة. نجسدها اراء هذه الرموز المصرية فى المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية.. أملا فى وضع حد لهذه الظاهرة، واستئصالا لوبائها السرطاني مستقبلا.







د. مفيد شهاب: ظاهرة التزوير نتجت عن عدم تنفيذ التشريعات منذ عام ١٨٨٦ الى اليوم

د. حازم الببلاوى: عمليات التزوير تدمر صناعة الكتاب المصرى وتقضى على تصديره

د. شكرى عياد: علاج هذه الظاهرة يبدأ من عندنا واخشى تجاهل الأسباب الأساسية

تحقيق : منى رجب

فى البدء كان اللقاء بالدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة حيث استهدف بعض الناشرين سرقة وتزوير بعض الكتب الجامعية، والسؤال عن تاثير ذلك على الثقافة المصرية وعلى العطاء الفكرى للمؤلف المصرى حيث تضم هذه الجامعة نخبة ممتازة من ابرز المؤلفين فى مختلف المجالات؟

أجاب الدكتور مفيد شهاب: «لاشك ان الاستمرار فى عملية سرقة وتزوير الكتب المصرية أو بتعبير قانونى أدق تقليد الكتب المصرية قد يؤدى الى نضوب العطاء المصرى. حيث لايحصل المؤلف على مقابل مادى لجهده الفكرى. فيزهد فى التاليف. ويقتصر النشر على المتداول بالفعل من الكتب. مما يؤدى الى جمود الفكر وعدم تطوره. كذلك فإن التقليد يؤدى الى ضياع حقوق الناشرين مثلما يؤدى الى ضياع حقوق المؤلفين لتنتهى وتفلس صناعة النشر وتبقى على الساحة صناعة التقليد وحدها. ويختفى الناشر الراعى للثقافة والمنشط للحركة الفكرية. وأقصد بذلك ان المقلدين يحتكرون السوق بما يطرحونه من مؤلفات لايسددون فى مقابلها قرشا واحدا للمؤلف. بل ولا تعرف الضرائب طريقا لهم، ولما كانت الكتب المقلدة تباع فى معارض الكتاب الوطنية، بل تحرص [illegible] دولة على عدم مصادرتها للحفاظ على أكبر عدد من الناشرين الوافدين. فإن ذلك يترتب عليه رواج تجارة المقلدين.

وبسؤال الدكتور مفيد عن تصوراته لتلافى التزوير مستقبلا وضمان حقوق كل من المؤلف والناشر قال: «يوجد أكثر من تصور فى هذا الصدد منها: اولا الالتزام بتنفيذ الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف، والتى وقعت فى بغداد فى الدورة الثالثة للوزراء المسئولين عن الشئون الثقافية فى نوفمبر ١٩٨١ وهى تضم فى

عضويتها معظم الدول العربية ولكن مصر ليست من بينها. لانها ابرمت أثناء المقاطعة العربية لمصر. وانا هنا أنادى بانضمام مصر الى هذه الاتفاقية حتى يكون هناك سند قانونى للتعامل بين مصر والدول العربية فى هذا الموضوع.

ثانيا: من الضرورى الدعوة والعمل على انضمام باقى الدول العربية لاتفاقية برن لحماية حق المؤلف الموقعة فى عام ١٨٨٦، والمعدلة فى باريس فى عام ١٩٧١ للاستفادة مما ورد فيها من احكام بشأن نسخ المؤلفات الاجنبية وترجمتها من جانب الدول النامية.

ثالثا: تشجيع وضع تشريعات عربية بالنسبة للدول التى لاتوجد فيها تشريعات بشأن حماية الملكية الفكرية، وتنفيذ التشريعات العربية القائمة بصرامة، والدليل على ضعف التنفيذ ان لبنان وهى معقل المقلدين بها قانون يحمى حقوق المؤلف منذ عام ١٩٢٤ فضلا عن انها تتمتع بعضوية اتفاقية برن منذ عام ١٩٤٧، واتفاقية باريس لحماية حقوق المؤلف منذ عام ١٩٥٩، ورغم هذا ترتكب فيها المخالفات لان نصوص هذه الاتفاقيات لاتنفذ بصرامة. فالمشكلة إذن هى مشكلة تنفيذ التشريعات الوطنية والالتزام بالاتفاقيات العربية. وهذا يتطلب تعاونا عربيا كاملا من منطلق الايمان بحتمية حماية الرصيد الثقافى المصرى الحالى. الذى يعد بحق رصيدا ثقافيا للعرب جميعا.

ويمكن للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (الاليكسو) ان تلعب دورا هاما فى هذا الشأن. حيث تولى - فى الفترة الحالية - اهتماما بموضوع حماية حقوق المؤلف والناشر.،

● وإذا كان للكتاب المصرى أهمية ثقافية على النحو الذى رأيناه. فإن له أهمية اقتصادية لانه من أهم الصادرات المصرية. وبسؤال الدكتور حازم الببلاوى

رئيس مجلس ادارة بنك تنمية الصادرات عن هذه الاهمية الاقتصادية قال: «إن الكتاب من أهم الصادرات التى تتمتع فيها مصر بميزة يصعب منافستها فيها. وعمليات التزوير تحرم مصر من حقها الطبيعى من ايرادات الكتب، كما انها تدمر صناعة الكتاب. لان الناشر المصرى يتحمل تكلفة الكتاب (من حيث الحق المادى للمؤلف والضرائب والعمال) كل هذا يجعل التكلفة الفعلية على الناشر الاصلى غالية بينما المزور يستطيع خفض التكلفة، واغراق السوق، فضلا عن حرمان صاحب الحق من حقوقه، كما قد يعلث على الكتاب وظهوره فى شكل كامل

- مما يعد تشويها للكتاب. لهذا فإن منع التزوير ليس فقط حماية للمصالح الاقتصادية لمصر، وإنما أيضا حماية للقارىء لانه لايوجد مايمنع من سلامة المحتوى». وعن تصوره لحماية الكتاب مؤلفه وناشره، أو منع الاعتداء على العقل المصرى مستقبلا قال الدكتور الببلاوى: «لابد من تنظيم للدفاع عن الملكية الفكرية وحمايتها وتوقيع اقصى العقوبات على من يعتدى عليها. ولن يزدهر الفكر والابداع إذا لم تحمى هذه الحقوق أيا كان الاسلوب لحمايتها لان حمايتها فى اى اقتصاد يقوم على الحرية الاقتصادية امر فى غاية الاهمية. لان الحرية الاقتصادية تتطلب ايجاد نظام صارم لحماية الحقوق. لانه دون ذلك تنقلب الحرية الى فوضى وسرقات وتضييع للحقوق. إذ ان فكرة الحرية قائمة على الحقوق.. ولا حقوق بدون حماية ومسئولية. اما بالنسبة لتصدير العمل الثقافي فانه يمكن ان يكون منجم ذهب اذا ماأعطيت له التسهيلات والضمانات الكافية وهذا ينطبق على كل مظاهر العمل الثقافى سواء الكتاب او الفيلم او الاغنية لان هذه هى الميزة الاساسيةلمصر».

لكن ما الذى يقوله المؤلف المصرى وهو أحد المتضررين من عملية التزوير ردا على سؤال حول حقوق التاليف التى يسلبها البعض بلا رادع أو ضمير.. الدكتور شكرى محمد عياد الأديب والناقد الكبير يقول: «إن تزوير بعض الناشرين اللبنانيين على للكتاب المصرى يرجع الى سنوات طويلة. ولعل من اهم العوامل التى ساعدت عليه العقبات الكثيرة التى وضعت امام تصدير الكتاب المصرى. مما ترتب عليه ان من يحتاج الى عدد من النسخ الصادرة بمصر ان يطلبها من ناشر لبنانى! وهو بدوره يعدها بسرعة بواسطة التصوير (الفوتوكوبى) وما من كاتب مصرى إلا ولديه بعض كتب اعيد طبعها عن طريق التصوير فى لبنان. ومنها مثلا كتاب «الشوقيات» مطبوع فى بيروت بهذه الطريقة. وكذلك الكتب التى حققها الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد.. سطا عليها بعض الناشرين فى لبنان.

ومن وجهة نظرى ان العلاج يبدأ من عندنا. واخشى أن تستغرقنا مواجهة التزوير بعد الواقعة الاخيرة التى حدثت فى لبنان عن علاج الاسباب الاساسية التى ادت الى هذه الحالة، ويتمثل ذلك فى اعادة النظر فى جميع القوانين المتعلقة بتصدير الكتاب المصرى واعادة النظر فى الرسوم الجمركيه التى تفرض على لوازم الطباعة لتخفيضها.

بل اننى فى هذا الصدد اطالب اولا بوضع علاوة تصدير للكتاب الذى يطلب فى الخارج بكميات كبيرة. على اعتبار انه سيدخل عائدا على الاقتصاد القومى. وهذا اجراء يتبع لتصدير سلعة معينة. فنحن فى حاجة الى تشجيع تصدير الكتاب المصرى الى جميع الامم والشعوب. لانه الممثل الحقيقى للثقافة المصرية وثانيا: إن السلعة التى تصدر تكون فائدتها الاقتصادية اكبر. كما كانت المدخلات المحلية فيها بنسبة اكبر. والكتاب يأتى على راس هذه السلع لانه اهم مدخل فيه هو النص. وهو ذو نفع اقتصادى كبير. نظرا لان مجال تصديره واسع فى الدول العربية او للذين يقراون العربية. وثالثا: أرجو ان تعمل وزارة الثقافة على تسهيل وصول الكتاب الى الدول العربية، وتذليل عقبات الاستيراد. كما أرجو وضع اتفاقيات ثقافية لتسهيل تبادل الكتب.

• • •

والان بعد استعراض اراء هذه الرموز الثقافية للفكر المصرى فإننا نتمنى ان يبدا الاصلاح من عندنا بتكاتف كل الاجهزة المسئولة لحل هذه المشكلة فى هذه الفرصة السانحة، فعلينا ان نبدأ بتذليل العقبات التى مازال تواجه تصدير واستيراد الكتاب حتى لانترك الساحة الثقافية مرتعا لعبث العابثين. علينا ان ندرك اهمية استمرار حركة النشر وتشجيعها بكل الطرق الممكنة حتى يستمر تدفق الفكر المصرى الى كافة انحاء العالم، وعلينا أن نبدأ بالتنظيم لعقد لقاء ثقافى بين وزراء الثقافة العرب من اجل عقد اتفاقية مشتركة لحماية حق المؤلف والناشر.. ولكن قبل كل هذا علينا ان نولى الكتاب المصرى كل مايستحقه من رعاية من قبل الاجهزة المسئولة عن ذلك.. علينا ان نفعل هذا وغيره انقاذا لدور مصر الثقافى فى قلب المنطقة العربية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٤

الجات .. تشيد بسياسة مصر التجارية

اشاد تقرير « الجات » بسياسات التجارة الخارجية لمصر ووصفها بانها مثال يحتذى به فى هذا المجال . اعلن هذا امس الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق امام ندوة « الجات » التى نظمتها امس منظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية ، واوضح بان التزام مصر بربط الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وعدم زيادتها عن سقف معين مرتبط بما حصلت عليه من مزايا عديدة فى الاتفاق .

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ في ندوة تأثير «الجات» على البلدان النامية:

دول الجنوب أول ضحايا تحرير التجارة ما لم تتحرك سريعا

العرب مطالبون بإنشاء تكتل اقتصادى فعال لحماية مصالحهم

حذر خبراء الاقتصاد من خطورة تأثيرات اتفاق تحرير التجارة العالمية المعروف باسم «الجات» على الدول النامية، وأكدوا ان مواجهة التأثيرات السلبية لتحرير التجارة تتطلب تنسيقا وتعاونا على اعلى مستوى بين الدول النامية وبين الدول العربية بعضها البعض بوجه خاص في صورة تكتل اقتصادى عربي يحمى مصالحها.

وأوضح الخبراء المشاركون في المؤتمر الذى نظمته امس منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية حول أثر «الجات» على البلدان النامية ان تحرير التجارة العالمية في ظل المنافسة غير العادلة بين الشمال والجنوب سيكون له مردود سلبى على الدول النامية يستوجب سرعة التحرك لتقنين عملية تحرير التجارة ووضعها في اطار يحقق التوازن بين الشمال والجنوب.

واشار الدكتور مراد غالب رئيس منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية الى ان ما يحدث حاليا هو استمرار لسيناريو يختفى فيه صوت الدول النامية تحت وطأة شروط الشمال الصارمة والصادرة عن المؤسسات المالية الدولية التى تتحكم في الاقتصاد العالمى رغم حقيقة ان موارد الجنوب الهائلة وقواه البشرية تستغل اسوأ استغلال لصالح الشمال عن طريق الشركات عابرة القومية.

وأكد الدكتور مراد غالب ان «الجات» تأتى بهدف حل الازمات التى تعانى منها اقتصاديات الدول الصناعية التى تسعى الى غزو اسواق جديدة واحتكار اسواق هى تسيطر على جوانب كبيرة منها بالفعل.

وقد تحدث الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق عن أهمية التنسيق بين الدول النامية لمواجهة اخطار (الجات) وقال ان هناك حاليا حدا ادنى من «التفاهم» رغم تباين مصالح بعض هذه الدول عن البعض الآخر موضحا ان الدول النامية تشكل قطاعا عريضا من التجارة الدولية حيث وصل حجم صادراتها الى ٣ آلاف مليار دولار حاليا مقابل ٦٠٠ مليار فقط عام ١٩٥٠.

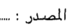
واشار الدكتور يسرى مصطفى الى أهمية التدرج في تطبيق بنود تحرير التجارة وايجاد نوع من التوازن بين الحقوق والواجبات.

وأكد ان الدول المتقدمة خفضت الجمارك بنسبة ٣٣٪، وعلى ذلك فان الفرصة كبيرة امام الدول النامية لزيادة صادراتها، ولكنها امام تحد كبير يتمثل في تجويد صادراتها لزيادة قدراتها التنافسية.

اما الخبير الاقتصادى د. سعيد النجار فقد أكد ان تحرير التجارة الدولية في مصلحة الجميع خاصة اذا ما احسنت الدول النامية استغلال الفرصة للدخول بمنتجاتها الى الاسواق العالمية ويستتبع ذلك حدوث نقلة في نوعية المنتج وليس كميته.

وعن المنطقة العربية قال الدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس الوزراء الاسبق ان الامر يستأهل دعم التعاون الاقتصادى بين الدول العربية وتحويلها الى منطقة اقتصادية واحدة باعتبار ان العالم يتجه في نفس وقت تحرير التجارة الى انشاء التكتلات الاقتصادية العملاقة.



المصدر : 

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التكامل الاقتصادى العربى أفضل سبيل للتغلب على اثار اتفاقية الجات

تطبيق الاتفاقية أول «يناير» .. وتوقع انتعاش اقتصادى للتجارة الدولية

كتب ــ محمد طلبة :

طالب الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس وزراء مصر الاسبق الدول العربية بالتكامل والوحدة الاقتصادية للتغلب على الاثار السلبية لاتفاقية الجات .

وأكد حجازى ضرورة زيادة الطاقة الانتاجية العربية حتى لا تتزايد ارقام العجز فى موازين المدفوعات وموازنات الدول العربية وطالب رئيس وزراء مصر الاسبق امام ندوة « الجات والبلدان النامية » التى اقامتها امس منظمة التضامن الافروآسيوية ، وشارك فيها عدد كبير من خبراء الاقتصاد المصريين والعرب والاجانب بوضع خطة قومية لزيادة الانتاج فى المنطقة العربية ، حتى لا تتحول منظمة الجات الى ذراع ثالث مسلط على الدول العربية مع البنك وصندوق النقد الدوليين .

واكد الخبير الاقتصادى الدكتور سعيد النجار المدير التنفيذى الاسبق بالبنك الدولى ان اتفاقية الجات سيبدا تطبيقها مع بداية يناير القادم واكد ان من شانها تحقيق الانتعاش فى التجارة الدولية . واضاف ان ايجابيات الاتفاقية عديدة اهمها تحسين شروط النفاذ والتصدير لاسواق البلاد الصناعية ، ومنح الدول النامية فترة ١٠ سنوات لتكييف اوضاعها مع النظام الاقتصادى الجديد . واشار النجار الى ان ٥٠ ٪ من صادرات الدول النامية ستدخل هذه الاسواق بدون أى قيد ، و ٢٥ ٪ اخرى ستدخل تحت تعريفة جمركية اقل من ١٠ ٪ والباقى (٢٥ ٪) ستدخل تحت تعريفة جمركية لا تزيد عن ١٦ ٪ . واضاف ان اتفاقية وضعت ودعمت قواعد السلوك فى التجارة الدولية بعد ان اهدرت تلك القواعد خلال الفترات الماضية ، كما وضع قيود على البلاد الصناعية فيما يتعلق بسياسات الاغراق والدعم .

واكد ان الاتفاقية ستفتح ابواب الاسواق الزراعية الاوروبية أمام المنتجات والسلع الزراعية للدول النامية .. كما وضعت نظاماً لفض المنازعات التجارية الدولية .

واتخذت الاجراءات والقواعد الرامية لتطبيق هذا النظام للحد من هذه المنازعات وتسويتها وتناول الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق مراحل التوصل لاتفاقية الجات والقواعد التى تحكمها .. والمفاوضات بين الدول الصناعية والدول النامية وأشار الى ان الاتفاقية تحقق مزايا عديدة للدول النامية

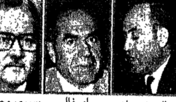


فى ندوة أثر الجات على الدول النامية:

تحرير التجارة العالمية يحقق للدول النامية غزو أسواق الدول المتقدمة

كتبت ـ صفاء جمال الدين وعبدالناصر عارف:

أعلن الدكتور مراد غالب رئيس منظمة تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية ان اتفاقية «الجات» وإنشاء منظمة التجارة الدولية تثير قضيتين هامتين للدول النامية أولاهما هى أن اتفاقية الجات تحل مشاكل الدول الصناعية المتقدمة خاصة بعد تفاقم ازماتها الاقتصادية وثانيتهما انه جرت تسويات عديدة بين الدول المتقدمة قبل التوقيع على جولة اورجواى الأخيرة ولم يكن صوت الدول النامية فيها مسموعاً ويجب تقييم اتفاقيات الجات وأثرها على البلدان النامية فى إطار تلك الحقائق..



عبدالعزيز حجازى   مراد غالب   يسرى مصطفى

جاء ذلك خلال افتتاح ندوة الجات وأثرها على الدول النامية ـ امس ـ والتى تنظمها منظمة تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية. من ناحية أخرى قال الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق: إنه لتقييم اتفاقية الجات وأثرها على الدول النامية لابد أن نضع في الاعتبار المناخ الدولى الذى تمت فى إطاره المفاوضات الخاصة بالاتفاقية وحرصت الدول الكبرى على إنهاء جولة أورجواى بنجاح للتخلص من مشاكل الكساد وتدنى الاقتصاد والبطالة التى تعانى منها الدول الكبرى ولكن مع هذا فإن الدول النامية حرصت خلال المفاوضات على تحقيق مصالحها ويتمثل ذلك فى عدة مكاسب للدول النامية أهمها فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادراتها والتدرج فى تطبيق الاتفاقية بالنسبة للدول النامية وعدم تعارض التزامات الدول النامية مع التنمية الاقتصادية فيها.

بينما قال الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادى أن اتفاقية الجات حققت مزايا كثيرة للدول النامية أهمها تحرير تجارة المنسوجات والتى تمتلك الدول النامية ميزات نسبية بها، كذلك دعمت شروط النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة بالنسبة لصادرات الدول النامية كذلك فإن جولة «أورجواى» اضافت عدداً من المكاسب للدول النامية اهمها حماية الدول النامية من الممارسات غير المشروعة للدول المتقدمة كالدعم والإغراق.

ولكن الدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق اعترض على هذا متسائلاً: كيف يمكن للدول النامية ان تستفيد من تحرير التجارة الدولية بينما هى دول مستهلكة وليست لديها ماتصدره؟! وطالب الدكتور عبدالعزيز حجازى بضرورة تكتل الدول النامية وتكاملها فيما بينها وتقوية القواعد الإنتاجية بها حتى يمكنها الاستفادة من تحرير التجارة العالمية مشيراً إلى ان برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تنتهجه مصر حقق نجاحات كثيرة يمكنها من الاستفادة من «الجات». واتفق معه فى الرأى الدكتور فوزى منصور أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس مشيراً إلى ان من اخطر سلبيات «الجات» أنها يمكن أن تضاعف مشكلة البطالة فى بعض الدول النامية. فكيف يستفيد المواطن المتعطل من تخفيض الأسعار؟!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٤

جمعية الاقتصاد السعودية

القويز يقلل من تأثير «الجات» على اقتصاد السعودية والتويجري يحث البنوك على توسيع قنوات الإقراض

الرياض: من عبد العزيز الخميس

قال الدكتور عبد الله القويز الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي في مداخلة له خلال اللقاء الثامن لجمعية الاقتصاد السعودية يوم امس من تأثير اتفاقية «الجات» على الصادرات الرئيسية للسعودية، وقال ان تحرير التجارة الدولية سيؤدي الى نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي زيادة الطلب على البترول خصوصا في الدول النامية.

واكد القويز ان الرسوم الجمركية ستنخفض على البتروكيماويات السعودية لتصبح ما بين 5.5 في المائة الى 6.5 في المائة وسيبدأ التخفيض اعتباراً من اول يناير 1995 على النحو التالي: خلال مدة خمس سنوات بالنسبة للدول التي تبلغ رسومها الجمركية الحالية 10 في المائة او اقل، وخلال مدة عشر سنوات بالنسبة للدول التي تراوح رسومها الجمركية بين 10.1 في المائة و25 في المائة، اما خلال مدة خمسة عشر عاما فسيبدأ التخفيض بالنسبة للدول التي تزيد رسومها الجمركية الحالية عن 25 في المائة. كما ان الرسوم الحالية التي تقل عن 5.5 في المائة ستظل على حالها.

ونتيجة لهذا الاتفاق ستقوم الولايات المتحدة بتخفيض رسومها الجمركية بنسبة 40 في المائة، مما يجعل اسواقها اكثر جاذبية لصادرات السعودية من البتروكيماويات. كما ان كوريا الجنوبية ستخفض رسومها الجمركية على المنتجات البتروكيماوية بنسبة 40 في المائة، وكل من ماليزيا وتايلاند بنسب تتراوح بين 10 في المائة الى 30 في المائة واندونيسيا والفلبين بـ40 في المائة للاولى و50 في المائة للثانية والهند تتراوح بين 25 في المائة الى 40 في المائة ومعظم الدول في اميركا اللاتينية بنسب بين 25 في المائة و35 في المائة.

ومن جانب آخر، قال الدكتور احمد صالح التويجري مدير عام شركة الموارد للخدمات: «انه بالنسبة للاداء المستقبلي للاقتصاد السعودي فانه لا خوف مطلقا على الاقتصاد الوطني، فالسعودية تملك اكبر احتياطيات للنفط تصل الى حوالي 25 في المائة من الاحتياطي العالمي منه. والنفط كما هو معروف سيظل السلعة الاستراتيجية الأولى في العالم، سواء كمصدر رئيسي للطاقة او كخام لآلاف الصناعات. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى تمتلك السعودية احتياطيات ضخمة ايضا من الغاز الطبيعي ومن الكثير من المعادن مثل الذهب والحديد والفوسفات والبوكسايت وغيرها. وقد مرت السعودية في الماضي باسوأ الظروف الاقتصادية عالميا ومحليا في عامي 1986 و1987 ووصل السعر العالمي للنفط حوالي 9 دولارات للبرميل كما انخفض انتاجها اليومي الى حوالي 3.8 مليون برميل خلال الفترة المذكورة. ورغم ذلك تخطى الاقتصاد الوطني تلك الفترة العصيبة، كما تخطى ايضا حرب العراق وايران التي استغرقت 8 سنوات كاملة ابتداء من عام 1979 ثم حرب الخليج عام 1990، وما تكبده اقتصادنا الوطني من خسائر فادحة لتغطية نفقات تلك الحروب معروف للجميع، ورغم ذلك استعاد الاقتصاد الوطني قوته مرة أخرى. ولضمان الأداء الطيب للاقتصاد السعودي في السنوات المقبلة لنا بعض المقترحات والاجراءات التي يجب اتخاذها او الاستمرار فيها اذا كانت موجودة ونلخصها في ما يلي:

1 - الابقاء على المستويات المنخفضة لسعر الفائدة على الريال السعودي وذلك لضمان نمو الاستثمارات المحلية الخاصة بنسب عالية والقائمة على الائتمان المحلي والتسهيلات المصرفية.

2 - حث البنوك المحلية على توسيع قنوات الاقراض وكذا المساهمة في الاستثمار الانتاجي المحلي.

3 - تشجيع القطاع الخاص على اعادة استثمار مدخراته في القطاعات الانتاجية، وتوفير كافة المعلومات الضرورية له عن الفرص الاستثمارية في الصناعة والتعدين والزراعة وغيرها، وتشجيعه على انشاء الشركات المساهمة القادرة بامكانياتها الكبيرة على الاستثمار في مجالات واسعة ومقدرات انتاجية وتنظيمية وفنية اقدر بكثير من المؤسسات الفردية او ذات المسؤولية المحدودة.

4 - تشجيع الاستثمار الاجنبي على نقل التقنية المتقدمة للسعودية في كافة المجالات باستمرار الاعفاء الضريبي والاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي، وايضا استحداث برامج اخرى مع الشركات الاجنبية على غرار برنامج التوازن الاقتصادي.

5 - توقيع اكبر عدد ممكن من الاتفاقيات التجارية الثنائية مع مختلف الدول - خاصة العربية منها - لدعم صادرات السعودية من مختلف المنتجات، فالعالم بأجمعه يعيش عصر المنافسة على التصدير بالجودة العالية والكلفة التنافسية المعتمدة على استخدام اكبر قدر ممكن من الخامات المحلية.

6 - مشاركة المؤسسات الاستثمارية الحكومية وشبه الحكومية مع القطاع الخاص في مختلف الاستثمارات - خاصة الصناعية منها - مثل شركات «ارامكو» السعودية و«سابك» وغيرهما.

7 - خفض كلفة الخامات المنتجة محليا من الشركات شبه الحكومية وتوفيرها بأسعار معقولة للصناعات التحويلية الخاصة على غرار القرار الخاص بتخفيض اسعار غازا البروبان والبيوتان للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، فالسعودية لديها ميزة نسبية كبرى في انشاء صناعات من هذا النوع.

8 - تخفيض الضرائب على ارباح الشركات الصناعية الاجنبية المستثمرة في السعودية بعد انتهاء مدة الاعفاء الضريبي الى 25 في المائة كحد اقصى على ارباح تلك الشركات، وذلك لضمان استمرار نقلها للتقنية المتقدمة الى السعودية. فالسنوات المقبلة ستشهد تقدما تكنولوجيا فائقا في العالم اجمع، ولا ضمان للنمو الاقتصادي لاية دولة دون اللحاق بركب التكنولوجيا العالمية.

9 - دعم التكتل الاقتصادي الخليجي بكل قوة وبذل كافة الجهود من قبل السعودية لوضع الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة موضع التنفيذ، يلي ذلك حث دول مجلس التعاون على الاسراع في انشاء السوق الخليجية المشتركة لضمان تصريف المنتجات السعودية الفائضة عن احتياجات السوق المحلية.

10 - تسهيل اجراءات التصدير والغاء كافة القيود التي تحد منه، وايضا الغاء كافة الرسوم المفروضة على التصدير وذلك للقضاء على العجز في ميزان المدفوعات، ويكفي ان نعلم ان الصادرات الصناعية لهونج كونج بلغت 100 مليار دولار في عام 1992، ولا يشمل الرقم اعادة التصدير والذي حقق بمفرده 22 مليار دولار وذلك طبقا لتقارير البنك الدولي الصادرة اخيرا. والسعودية بامكانياتها ومواردها الكبيرة من الممكن ان تصل الى هذا الرقم عن طريق التركيز على التصنيع وعلى تدريب وتاهيل القوى البشرية الوطنية، ودفع كافة القطاعات ليقوم كل قطاع بأداء دوره كاملا في مسيرة التنمية ان شاء الله».

بسبب الجات:

٨٠٠ مليـــون دولار خسائر مصـــر و(٣) مليـارات دولار خسائر أفـريقيـا سنويـاً

كتب أشرف خليل وعبد الرحمن إسماعيل:

كشفت الندوة التى نظمتها المنظمة المصرية لتضامن الشعوب الافريقية والأسيوية عن أن الدول النامية -وبخاصة الأفريقية ومنها مصر- سوف تتكبد خسائر فادحة بسبب اتفاقية الجات.

توقع الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق أن تزيد فاتورة الغذاء المصرية إلى ما يتراوح ما بين ٤٠٠ و ٨٠٠ مليون دولار نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية التى تستوردها مصر. وقدرت الدكتورة كريمة كريم أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر خسائر الدول الأفريقية من الجات بحوالى ٣ مليارات جنيه سنوياً، وأكدت أن ٧٥٪ من مكاسب الجات ستذهب للدول المتقدمة وستحصل أمريكا على نصيب الأسد. واعتبر الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق اتفاقية الجات ذراعاً ثالثة مع صندوق النقد والبنك الدوليين للتدخل فى رسم السياسات الاقتصادية للدول النامية الفقيرة، وأكد أن الجات سوف تقضى على الصناعة الوطنية الوليدة التى ستواجه مشاكل عديدة فى ضوء بروز الاستثمارات الغربية والصهيونية فى كافة الأسواق بدون قيود. ورفض الدكتور حجازى قبول الرأى الذى أعلنه د. سعيد النجار أثناء المناقشات عن الفوائد التى ستعود على الدول النامية من جراء الجات بتصدير صادراتها للأسواق العالمية، وأكد أن السبيل الوحيد للخروج من المأزق الراهن هو إقامة تكتل إقليمى متجانس، وأن على العرب إقامة قاعدة أنتاجية متكاملة، وبخاصة فى الصناعات التى يتميزون فيها كالملابس الجاهزة والمنتجات الزراعية. وقد شارك فى الندوة عدد كبير من أساتذة الاقتصاد فى الدول العربية والأجنبية، كما شارك فى حفل الافتتاح الأستاذ إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل.

اقتصاديون في الخليج يدعون للتعامل مع "غات" باستراتيجية موحدة للتغلب على آثارها

□ دبي - «الحياة»:

■ قال خبراء واقتصاديون شاركوا في ندوة حول انعكاسات اتفاق «الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة» (غات) الأخير على الامارات بعد الانضمام اليها، ان الايجابيات التي ستنعكس على اقتصاد الامارات خلال المرحلة المقبلة ستكون اكثر من السلبيات التي ستنتج من تطبيق الاتفاقية.

وذكر الخبراء في الندوة، التي عقدت في دبي ونظمها مصرف الامارات الصناعي وشارك فيها وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة السيد عبدالرؤوف المبارك، ان انضمام الامارات لـ «غات» يحتم عليها تاسيس سوق منظمة للأوراق المالية في خطوة للانفتاح المالي على الأسواق العالمية. ودعوا الدوائر المعنية الى الأخذ بجدية التوطين الحقيقي للمؤسسات الاقتصادية والتعامل مع الاتفاقية باستراتيجية موحدة للتغلب على آثارها السلبية.

وأشارت وزارة الاقتصاد في مداخلة قدمتها للندوة الى ان الاتفاقية قد تقلل بعض الشيء من الحرية في رسم السياسة التجارية للبلاد بسبب وجود الانظمة والقوانين التي تضمنتها "«غات» والتي تنظم السياسات التجارية الدولية.

وحددت الوزارة الآثار الايجابية العامة للاتفاقية قائلة ان تحرير التجارة العالمية سيؤدي الى رفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية على المستوى العالمي وبالتالي زيادة الطلب على النفط ومشتقاته مما سيؤثر ايجاباً في اسعاره. واضافت ان ذلك سيعزز موقع الامارات في الاستفادة من كافة التنازلات والمميزات التفضيلية التي تراكمت في اطار «غات» بين الدول الأعضاء خلال ٤٧ عاماً هي عمر الاتفاقية على أساس مبدأ الدولة الاكثر رعاية.

وتتيح الاتفاقية انشاء نظام تجاري عالمي يضمن الحفاظ على المصالح الاقتصادية لكل الدول الاعضاء بما في ذلك الدول النامية من خلال الحد من قدرة الدول المتقدمة على اتخاذ اجراءات حمائية من طرف واحد تخدم مصالحها الذاتية من دون اعتبار اهتمامات الدول الاخرى الاعضاء في النظام. كما تسهل الاتفاقية فتح اسواق الدول الاعضاء ليتم التبادل التجاري في ما بينها عن طريق خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

وسيتسبب فتح أسواق الدول الأعضاء في الاتفاقية في وضع الصادرات في موضوع تنافسي يفرض عليها تحقيق قدرة تنافسية أعلى على محوري النوعية والسعر. كما تساعد على ازالة التشوهات الاقتصادية في الدول الاعضاء الامر الذي يتيح زيادة التدفق التجاري الدولي وبالتالي تتاثر التجارة الخارجية للدولة ايجاباً من خلال زيادة حجم التجارة (الاستيراد والتصدير واعادة التصدير) مما يساهم في رفع مستويات الاستثمار عموماً. كذلك تمكن الاتفاقية الدول الأعضاء من فض منازعاتها التجارية عبر التفاوض وفي اطار احكام قوانين وانظمة «غات» وفق نظام عالمي متفق عليه. واشارت الوزارة الى ان تاخر الامارات في الانضمام الى «غات» يعود الى عدد كبير من العوامل ابرزها ان مواقف دول المجلس الاخرى في شان الاتفاقية لم تتسم بالانسجام. اذ اختلفت المواقف بين من يدعو للانضمام ومن يدعو للتريث ومن يقف ضد الانضمام محذراً من مخاطره.

وقالت انه خلال تلك الفترة رأت غالبية دول المجلس ان الاولوية هي للاهتمام بالعمل على ترجمة «الاتفاقية الاقتصادية الموحدة» لدول مجلس التعاون وعدم الانشغال عنها، فهي مطلب أولي ياتي على راس الاهتمامات. واضافت ان نتائج التجربة الكويتية لم تكن مشجعة، فعلى رغم ان دولة الكويت انضمت الى «غات» في بداية الستينات الا ان ما جنته من منافع اقتصادية تعتبر زهيدة جداً. الى جانب ذلك لم يكن النفط او المنتجات البتروكيماوية والتي تعتبر من اهم صادرات دول المجلس، ضمن اهتمامات الاتفاقية. فغياب المنتجات النفطية عن «غات» ساهم في غيابها عن اتفاقية دول المجلس أيضاً.

وأكد السيد عبدالرحمن غانم المطيوعي المدير العام في غرفة تجارة وصناعة دبي ان على دول مجلس التعاون الخليجي التعامل مع التحولات الاقتصادية العالمية وفق استراتيجية مبرمجة علمياً لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة وفي اطار خليجي موحد خصوصاً ان دول المجلس تشكل قسماً مهماً في التركيبة الاقتصادية العالمية والمسرح الاقتصادي العالمي الذي يشهد اليوم عدداً من التكتلات الاقتصادية الاقليمية في أوروبا الغربية وجنوب شرق اسيا واميركا الشمالية وتحولات جذرية في دول شرق أوروبا وجمهوريات «إستراتيجية الدول المستقلة» نحو الاقتصاد الحر. وأكد المطيوعي ان على دول مجلس التعاون، باعتبارها تشكل قسماً مهماً في التركيبة الاقتصادية العالمية، التعامل مع التحولات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية الاقليمية وفق اساراتيجية مبرمجة علمياً لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة وفي اطار خليجي موحد. وقال ان الوضع المتميز لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يملي عليها العمل داخل التجمعات الاقتصادية الدولية كوحدة واحدة وباستراتيجية مدروسة لتحقيق اعلى معدلات المنفعة الجماعية وتعزيز وضعها التفاوضي داخل المنظمات الدولية وبينها «الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة».

من جهة أخرى، قال السيد جمال الدين زروق الاقتصادي الاول في صندوق النقد العربي في كلمة في الندوة ان الدول العربية ستستفيد في المدى القريب من «الاتفاقية» بتشجيع المنتجين والتجار العرب على التصدير وتسهيل عملية الاستثمارات العربية في العالم. اما في المدى المتوسط أي خلال السنوات الخمس المقبلة فستخفض الرسوم الجمركية في الدول المتقدمة على عدد من المنتجات الصناعية العربية المنشا.

وفي المدى البعيد، ستنعكس زيادة نمو الدخل العالمي وزيادة فرص الاستثمار والتقدم التقني ايجاباً على الاقتصادات العربية ذات التوجيه الى الخارج. اما التكاليف المحتملة للتجارة العربية، فيتوقع ان يؤدي الالغاء التدريجي لنظام الافضليات التجارية لبعض الدول العربية مع الدول الصناعية خصوصاً مع المجموعة الأوروبية، الى فقدان بعض الأسواق للصادرات العربية الى الدول المتقدمة.

وذكر زروق ان الدول العربية المستوردة للسلع الغذائية ستتكبد خسائر، بينها زيادة الصعوبات في موازين مدفوعاتها، نتيجة خفض الاعانات الرسمية للسلع الزراعية في الدول المتقدمة. الا ان الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الزراعية قد تؤدي في المدى المتوسط الى زيادة صادرات الدول العربية المصدرة للمنتجات الزراعية وبالتالي زيادة دخل المنتجين الزراعيين فيها.

وفي مجال تحرير تجارة الخدمات، ستواجه الدول العربية الموقعة على «الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات» ضغوطاً لفتح اسواقها للخدمات الاجنبية التي تتطلب عمالة ماهرة: مثل النشاط المصرفي والتامين والاتصالات والخدمات المالية والخدمات التقنية المتقدمة.

القاهرة تتهم بيروت وبيروت القاهرة... بتزوير الكتب

ناشرون مصريون يزورون لبنان ليتابعوا فضيحة المزوّرين

□ بيروت - من عبده وازن:

■ القاهرة تتهم بيروت بتزوير الكتب المصرية وبيروت بدورها تتهم القاهرة بتزوير الكتب اللبنانية.. واذا اكتفت القاهرة وبيروت بالتحرك حيال قضية التزوير، فالامر لا يعني ان «الفضيحة» لا تجتاح سائر العواصم. فالكتب المزوّرة منتشرة في غالبية المدن العربية.

والقراصنة ناشطون في تزوير الكتب المصرية واللبنانية والسورية والأردنية والمغربية.

الا ان الإتهامات التي تتبادلها القاهرة وبيروت ليست شاملة وعامة بل هي تطال عدداً من الناشرين «المزوّرين» اللبنانيين والمصريين الذين يتعاونون سراً على ترويج كتبهم. والقضية لم تثر في القاهرة إلا بعدما فضح احد الناشرين اللبنانيين صفقة تجارية كبيرة تمت في بيروت لمصلحة قراصنة لبنانيين ومصريين وكان عليه ان ينبّه اتحاد الناشرين المصريين الى دفعة كبيرة من الكتب المصرية التي زوّرت في بيروت ويقدم لائحة بها

وليست الزيارة التي يقوم بها وفد من «اتحاد الناشرين المصريين» الى بيروت إلا مبادرة اولى للنظر في قضية التزوير وايجاد حل لها. وكان الوفد وصل اول من امس وباشر اتصالاته بالمسؤولين اللبنانيين بعدما اتفق مع نقابة الناشرين اللبنانيين على ضرورة التحرك المشترك للحد من عمليات التزوير التي تسيء الى حركة النشر في مصر ولبنان والدول العربية كافة. وبدا الوفد المصري على توافق تام في الموقف والراي مع الناشرين اللبنانيين الذين يعانون من القرصنة اللبنانية والعربية على السواء.

واذا نالت بيروت حصة كبيرة من التهم فلان «المزوّرين» اللبنانيين أنشط المزوّرين في الساحة العربية وساعدتهم ظروف الحرب الأهلية على ارتكاب افعالهم بعيداً عن اي رقيب وباتت لديهم خبرة عميقة ليس في تزوير الكتب فقط وانما في ترويجها ايضاً في العواصم العربية والغربية. ونجح بعضهم في عقد صفقات مع بعض الناشرين المصريين والمغربيين وسواهم لتزوير كتبهم بغية الربح المشترك. ولم يكن مستغرباً ان يعمد بعض الناشرين المصريين مثلاً الى التعاون مع القراصنة اللبنانيين ليزوّروا كتباً معينة وليروّجوها انطلاقاً من بيروت. وهكذا يتمكنون من [illegible] انفسهم تجاه المؤلفين الذين غالباً ما تضيع حقوقهم.

لكن بيروت ليست وحدها موئل التزوير فالدعاوى التي تقدم بها بعض الناشرين اللبنانيين ضد بعض المزوّرين المصريين تؤكد شيوع بادرة التزوير في القاهرة ايضاً والكتب اللبنانية لم تسلم من التزوير في مصر والمغرب وخصوصاً الكتب التراثية المحققة تحقيقاً علمياً وكذلك الكتب العلمية والاجتماعية على اختلافها وقضية التزوير المتبادل ترجع الى سنوات بعيدة لكنها راحت في الآونة الأخيرة تأخذ حجماً كبيراً وراحت تنعكس سلباً على حركة النشر في العالم العربي. واثيرت الضجة بعدما ظهرت كميات كبيرة من الكتب المقرصنة والمزوّرة في

مكتبات المغرب وتونس واليمن والخليج العربي عموماً. وكان على اصحابها الاصليين ان يحملوا على المزورين حملة شعواء محلياً وعربياً ليحدوا من العمليات تلك ويحصلوا حقوقهم. ولم تكن حملتهم ضد المزورين فقط وانما ضد الموزعين الذين تقويهم الكتب المزورة بأسعارها المخفضة.

مزورو الكتب هم انفسهم اذن حيثما كانوا والضرر يصاب به الناشرون المحليون والعرب على السواء. الناشرون اللبنانيون مثلاً يستاؤون من المزورين اللبنانيين قبل سواهم من الناشرين العرب، كذلك الناشرون المصريون الذين يستاؤون من المزورين المصريين قبل سواهم... فالمستفيدون هم في جبهة والمتضررون في جبهة اخرى في لبنان ومصر والمغرب والاردن وسورية. والمزورون اللبنانيون لا يميزون عادة بين الناشرين اللبنانيين والمصريين وسواهم. وكذلك المزورون المصريون... فالتزوير تزوير ولا يخفف من وطأته لا الحس الوطني ولا الإنتماء...

والزيارة التي يقوم بها الناشرون المصريون قد تسفر عن اتفاق فعلي يحول دون استشراء عمليات التزوير في لبنان ومصر. وواضح ان الدولة اللبنانية جادة في وضع حد للقضية بعدما استردت قدراتها في مرحلة السلم الأهلي الراهن. واذا كان الناشرون اللبنانيون وقعوا ميثاقاً يشجب التزوير ويحفظ حقوق المؤلفين ويقضي بالتعاون على مكافحة القرصنة وكل ما يسيء الى النشر فإن الناشرين المصريين يدعون الى وضع ميثاق عربي يتعهده وزراء الثقافة العرب ويقضي بتنظيم النشر العربي عبر سياسة شاملة قائمة على التعاون والتآزر والإنفتاح.

والوفد المصري يرأسه ابراهيم المعلم وضم محمد رشاد، عبد اللطيف عاشور، محمد الخانجي وسمير سعد ممثلاً لوزارة الثقافة وهاني طلبة ممثلاً للمؤسسات الصحافية. ولقي الوفد ترحاباً في بيروت سواء على المستوى الرسمي أم من جهة الناشرين اللبنانيين. وبدت الإتهامات مقتصرة على بعض القراصنة اللبنانيين الذي يتضرر منهم الناشرون اللبنانيون قبل سواهم.

تحرير تجارة الخدمات الدولية
كيف يدعم التنمية السياحية فى مصر؟!

د. رفعت الرميسى

مع اتفاقية «الجات» الاخيرة تدخل تجارة الخدمات العالمية مرحلة جديدة، تتسم باتساع نطاق المنافسة وارتفاع حدة التحديات التى تواجهها دول العالم الثالث فى جميع مجالات الخدمات، نتيجة لازالة العديد من القيود والعقبات امام نشاط الشركات العالمية ومنحها نفس المزايا والامتيازات التى تحصل عليها الشركات الوطنية.

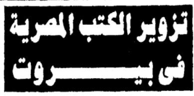
وحول الاوضاع الجديدة لتجارة الخدمات الدولية، التى تصل قيمتها إلى نحو ثلث التجارة العالمية السلعية، يوضح الدكتور رفعت الرميسى خبير الاقتصاد الدولى وأستاذ الاقتصاد، ان هناك ضرورة لإعادة تقييم ودراسة الدور الهائل والخطير الذى ستلعبه تجارة الخدمات فى ظل اتفاقية «الجات» الاخيرة، وفى مقدمتها بالنسبة لمصر يأتى دور السياحة. وحتى تدخل مصر مجال المنافسة العالمية وتحصل على نصيب مرتفع من الخدمات السياحية الدولية، فإن مصر أمامها فرصة أن تحقق انجازات هائلة بأساليب غير تقليدية، خاصة أن الطلب على خدمات هذا القطاع قد تغير فى السنوات الأخيرة، واشتدت المنافسة مع دول فى منطقة الشرق الاوسط ومن خارجها ويمكن تحقيق انطلاقة قوية لقطاع السياحة من خلال:

اولا: برنامج لإعادة اكتشاف مصر والطاقة السياحية الكامنة، وليس من المفيد ان نتوقف عند «عبقرية المكان» بل نؤكد على ما يمكن أن يقدمه الموقع، كل موقع على حدة على امتداد خريطة مصر الجغرافية والحضارية، للسائح الذى أصبح يبحث عن خدمات سياحية متنوعة طوال أيام السنة، إذ ليس من المفيد أيضا أن نخاطب كل السياح برسالة إعلامية واحدة أو بأفلام لها طابع نمطى عن مصر وآثارها وشواطئها ومناخها. ولضمان نجاح التسويق السياحى ينبغى ان تأخذ الرسالة الإعلامية طابع التميين، وان تخاطب فئات السياح فى كل موسم سياحى عن الخدمات التى تقدم بما يحقق غرضه، وفى هذا الصدد مع التاكيد على إبراز هوية كل موقع سياحى داخل مصر، والمناسبات التى ينجذب إليها فئة معينة من السياح فى وقت معين من السنة، وإذا كانت القاهرة قد اخذت فى الأونة الأخيرة طابعا دوليا للعديد من المؤتمرات فإن مدنا عديدة داخل مصر يمكن ان تنفرد كل على حدة بطابع مميز لمناسبة بعينها.

ويشير الدكتور رفعت الرميسى إلى ان السياحة كمورد اقتصادى هام وكمصدر رئيسى للتنمية تتطلب تعظيم فعالية مقومات السياحة، بأسلوب عصرى، يعتمد على مفردات جديدة تهم السائح مثل عدم التلوث البيئى، والامر هنا لا يتوقف عند مجرد نظافة الموقع او نظافة الغذاء مع اهمية هذين العنصرين، خاصة أن السائح الاوروبى أو السائح الأمريكى يحضر إلى مصر ومعه تحذيرات حول مياه الشرب وبعض الاطعمة مثل الخضراوات والفاكهة.

وتعزيز الاهمية الاقتصادية لقطاع السياحة يحتاج إلى نظرة متكاملة للتسويق السياحى لا تركز فقط جهودها حول عنصر الامان وانحسار عمليات الإرهاب، على الرغم من اهمية ذلك مع التأكيد على انخفاض حدة هذا العنصر بالمقارنة بدول عديدة أوروبية وغير أوروبية، فيها من جماعات الإرهاب ما يهدد امن البلاد وليس فقط امن السائح كالألوية الحمراء فى المانيا وإيطاليا، والجماعات المناهضة للأجانب، التى نشطت مؤخرا وبصورة مقلقة فى المانيا وفرنسا وبعض الدول الاسكندنافية، مع الانتقال فى نفس الوقت للتأكيد والتركيز على تعظيم فعالية مقومات السياحة كصناعة حديثة لها ادواتها وتقنياتها التى ترضى السائح وتخاطب فيه ليس فقط عنصر الأمان، ولكن عناصر المتعة السياحية، والعنصر الحضارى، والاقتصادى.

ثانيا: وفى ظل نظام الحرية الاقتصادية وآليات السوق كتوجه وطنى وكتوجه عالمى يفرض نفسه بقوة فإن للدولة فى هذه المرحلة ولوزارة السياحة والاجهزة التابعة دورا اساسيا ينبغى التاكيد عليه بما يضمن تحقيق التوازن بين آلية الدولة وآلية السوق، ونقترح فى هذا الخصوص بدءا بأعداد المرافق الجيدة، وخطط التنشيط، وبرامج المؤتمرات وإعداد المناسبات المتميزة لكل موقع سياحى، نقترح توجيه الاستثمار السياحى، والاعتماد على شركات سياحية مشتركة فى كل عاصمة يتمتع مواطنوها بجذب سياحى خاص لمصر، بما يحقق الاستفادة من العنصر الأجنبى فى المشاركة بهدف تحقيق عائد مجز، بالإضافة إلى تنشيط وتحديث دور مكاتب سياحية رسمية، وكذلك الاهتمام بتمويل السياحة من خلال بنك خاص، يقدم خدماته من خلال احدث الادوات المصرفية فى هذا الخصوص مثل الشيك السياحى، وبطاقات الائتمان، امتدادا إلى خدمات السياحة فى النقل الداخلى والخارجى، وبث معلومات، ودليل سياحى متميز لكل موقع على حدة، بالإضافة إلى معارض دائمة للمنتجات المصرية المتميزة فى هذه المواقع حتى تساهم السياحة فى ترويج التصدير من خلال البيع للاجانب فى السوق المحلية، وبغير حاجة إلى إجراءات تقليدية لتسويق الإنتاج فى الأسواق العالمية لأن المشتريات السياحية تعتبر احد البنود الرئيسية للأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة، وتساهم بصورة ملحوظة فى الانتعاش الاقتصادى والإنتاجى بالدول السياحية الكبرى مثل اسبانيا، ومن خلال التعريف والالتقاء المباشر للاجانب بالإنتاج الوطنى عن طريق السياحة يمكن بناء سمعة إيجابية لهذا الإنتاج فى الأسواق الدولية المختلفة تسهل إلى حد بعيد من وجود الصادرات الوطنية فى الأسواق الخارجية استغلالا لسابق المعرفة بها والتعود عليها.



تزوير الكتب المصرية في بيروت

كشفت الحرب الدائرة بين شطرى اليمن شماله وجنوبه عن قضية تزوير للكتاب المصرى فى بيروت عندما اعيدت الى الحدود السورية اللبنانية سيارتا شحن محملتان بالكتب المصرية المزورة بعد ان فشلتا فى دخول صنعاء.

وقد اوفد اتحاد الناشرين المصريين وفدا يحمل توكيلات رسمية من دور النشر التى اضيرت فى القضية وسافر الى بيروت ليرفع الدعوى القانونية ضد المزور او المزورين.

قرأت هذا الخبر فى الصحف الصادرة اثناء غيابى فى روسيا فى الاسبوع الماضى وتذكرت على الفور اول واقعة تزوير كنت طرفا فيها ووقعت ايضا من ناشر لبنانى فى بيروت فى عام ١٩٦٨ كنت رئيسا لمجلس ادارة الشركة القومية للتوزيع.

وكانت الدكتورة سهير القلماوى رئيسا لمؤسسة التاليف والنشر التى تتبعها الشركة القومية وكان الصديق اسلام شلبى مديرا للتوزيع للمؤسسة وكان الدكتور/ عبد العظيم انيس رئيسا لمجلس ادارة دارالكاتب العربى العضو الثانى فى المؤسسة.

واصدرت دار الكاتب العربى (تفسير القرطبى) فى عشرين جزءا مصورا عن طبعة دار الكتب المصرية ونجح اسلام شلبى فى بيع جميع نسخ الكتاب لشركة لبنانية تعاقدت معها وقمنا فى القومية للتوزيع بشحن الكتب من ميناء الاسكندرية الى بيروت واذكر ان الصفقة كانت بمبلغ مائةوعشرين الف دولار وهو مبلغ كبير فى ذلك الوقت خاصة وهو بالعملة الصعبة التى كنا فى مؤسسات الثقافة فى حاجة إلى اى مبلغ منها ليسير العمل فى هذه المؤسسات التى تحتاج مطابعها الى قطع غيار تستورد بالعملة الصعبة وغير ذلك من الامور الحيوية الهامة فى سائر مؤسسات الثقافة.

كان الدكتور عكاشة وزير الثقافة سعيدا بهذه الصفقة التى تتيح للوزارة مبلغا يفك ازمتها فى العملة الصعبةوصل كتاب القرطبى الى ميناء بيروت واذا ببرقية تصلنا من الشركة المتعاقدة على الكتاب بان نسخة اخرى من القرطبى نزلت فى اسواق بيروت وبسعر اقل وان مزورها هو احد كبار الناشرين الذى كان يعمل بين القاهرة وبيروت بل كان يملك مكتبة فى القاهرة وسافر الى بيروت قبل صدور قرار بتاميم مكتبته وقيل ان احد كبار رجال الامن نبهه الى صدور هذا القرار قبل صدوره بأر ٤ وعشرين ساعة فحمل امواله وكل ما يمك وسافر الى بيروت حتى كتب المكتبة استطاع ان يتخلص من جزء كبير منها.

اعادت لنا الشركة اللبنانية مجلدات القرطبى والغت العقد وسافرنا.. الدكتورة سهير القلماوى واسلام شلبى وشخصى الى بيروت واستطعنا بمساعدة السفارة المصرية هناك ان نصل الى المخازن التى يضع فيها الناشر النسخ المزورة ونجحنا فى استصدار قرار من القاضى بوضع الحراسة على المخازن حتى ينتهى نظر القضية وعدنا الدكتورة سهير واسلام وانا سعداء بما وصلنا اليه وتصورنا ان هذه القضية سوف تقضى على تزوير الكتاب المصرى نهائيا، بعد عودتنا بايام وصلتنا برقية من السفارة تفيد بان الناشر المزور حصل من قاض اخر على قرار برفع الحراسة عن المخزن .. وانتهت القضية الى لا شئ وظل التزوير قائما حتى اليوم.

ولكن لماذا هذا التزوير والاصل موجود ولم تعد هناك مشاكل فى تصدير الكتاب المصرى لمن يشاء فى اى بقعة فى العالم او على الاقل يذاع ذلك على لسان المسئولين.

ان بداية القضاء على الكتاب المصرى قراران احدهماالقرار الخاص باستمارة (ت . ص) وصدر عام ١٩٦٥ والتى كانت تلزم مصدر الكتب اعادة ثمن الكتب المباعة خلال ثلاثة اشهر يمكن مدها الى ثلاثة ثانية ثم الاحالة لنيابة الاموال العامة بتهمة التهريب وكان السعر المحدد لثمن الكتب هو السعر الرسمى اى ان الكتاب الذى يباع بجنيه مصرى يجب ان يعيد الى الداخل ثمنه بالليرة اللبنانية مثلا بالسعر الرسمى الذى يبلغ تسعه ليرات فى حين ان السعر الحقيقى للجنيه المصرى فى السوق لا يساوى اكثر من أربع ليرات ومعنى ذلك أن على المستورد ان يغطى الفرق بين السعر الرسمى والسعر الحقيقى ولما كان هذا من المستحيلات فقد توقف التصدير ولما كان الكتاب المصرى مطلوبا فى جميع العواصم العربية وخاصة ان عاصمة الطباعة والتوزيع كانت ببيروت فقد قام بعض الناشرين اللبنانيين من خربى الذمة وامام الطلب الكبير على الكتاب المصرى المتعزر استيراده من مصدره الاصلى قاموا بتزويره فى بيروت وتصديره الى جميع الدول العربية موفرين حقوق التاليف وحقوق النشر وانتشر التزوير حتى انى شاهدت بعينى راسى فى اسواق دمشق، روايات نجيب محفوظ واحسان عبد القدوس ويوسف السباعى تباع على عربات اليد التى تبيع الفاكهة والخضراوات.

القرار الثانى الذى اساء الى الكتاب ايضا هو قرار اصدره فى الستينيات مجلس الوزراء بناء على احصائيات مضللة قالت ان طاقة المطابع



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 11 يونيو 1994

في مصر اكبر من حاجتنا الى الطباعة تصدر قرارا بوقف استيراد الات الطباعة ولذلك فقد منع استيراد ماكينات الطباعة وبذلك تخلفت طباعة الكتاب في مصر عن اى عاصمة عربية اخرى وخاصة بيروت بعشرين عاما على الاقل. ثم صدر استثناء لدور الصحف. فظل قرار منع الاستيراد مطبقا في محافظة القاهرة حتى ان المطابع الجديدة هربت الى قليوب او الجيزة.

هذه القرارات العشوائية هى التى اغرت بتزوير الكتاب المصرى وكانت بيروت مركز التروزير للكتب الثقافية والادبية والعلمية ونشىء ايضا مركز تزوير في الملايو لتزوير الكتب الاسلامية وتوزيعها في اندونيسيا والدول الاسلامية في اسيا.

ورغم مسئوليتنا عن تسهيل عملية التزوير على الغير الا انها جريمة متعددة الوجوه وقد بذلت محاولات عدة عن طريق الاتصالات السياسية وعن طريق جامعة الدول العربية وعن طريق الوسطاء ولكن ظلت بيروت تستبيح عمليات التزوير وكانها مسالة قانونية وليست ابشع جريمة يرتكبها بعض المجرمين ضد الثقافة المصرية وضد حقوق الكتاب المصريين المادية والادبية.

حتى في ايام حرب لبنان لم تتوقف بعض مطابع بيروت عن تزوير الكتاب المصرى تحت اصوات المدافع وازيز الطائرات وبلغت الجريمة مداها عندما كانت بعض دور النشر اللبنانية ترسل بانتاجها المزور الى معرض القاهرة الدولى للكتاب وقد بلغت غاية الجرم وعدم الاستحياء.

اما اليوم فارى ان الامور قد تغيرت فهناك اتفاقية حق المؤلف العربية التى وقعها الرؤساء العرب جميعا وهناك قرارات مؤتمرات وزراء الثقافة العرب وأخر قرار لمؤتمر الوزراء صدر في يناير الماضى في بيروت بالذات وجاء فيه:

نظرا لاستفحال ظاهرة تزوير الكتاب والمصنفات الفنية يوصى المؤتمر بما يلى:-

دعوة الدول الى وضع التشريعات الوطنية والقومية والدولية الخاصة بحماية الملكية الثقافية موضع التنفيذ وكذلك الى اصدار القوانين التى تجرم المزورين والى حرمان دور النشر التى تقدم على التزوير من المشاركة في المعارض العربية ومنع مطبوعاتها من التداول في الدول العربية.

وهناك اتفاقية الجات التى تحمى الملكية الفكرية وهناك الاتفاقات الدولية واعتقد انه في ظل هذا المناخ ومع موقف الحكومة اللبنانية الطيب في الواقعة الاخيرة سوف تنتهى هذه الجريمة البشعة لان الجريمة عندما يرتكبها ناشرو الثقافة تكون اشد قسوة وابشع اثرا..



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

د . والى :

اتفاقية الجات لن تؤثر على التركيب المحصولى

كتب محمد المصرى :

□ أعلن د . يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة أن إتفاقية الجات لن تؤثر على التركيب المحصولى فى مصر مثل بعض الدول النامية لتحسين نوعية إنتاجهم للتصدير ، لأن مصر تتميز بانتاج الأقطان الطويلة التيلة والممتازة التى صدرنا منها فى العام الحالى ٢,٢٥٠ مليون قنطار . بالاضافة إلى تصدير الحاصلات البستانية والحبوب .

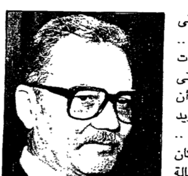
وأشار د . والى أمام أعضاء مجلس الشورى برئاسة د . مصطفى كمال حلمى فى نهاية مناقشاتهم لتقرير « القطن : انتاجا وتصنيعا وتسويقا » ان وزارة الزراعة أو مجلس الوزراء لم يتدخل فى تحديد المحاصيل التى يقوم الفلاح بزراعتها منذ عام ١٩٨٤ ، ولكن تترك له الحرية الكاملة فى اختيار المحاصيل التى يزرعها .

وقد أكدت مناقشات الأعضاء على ضرورة إعلان السياسة الزراعية للقطن قبل زراعته مع تحديد المساحات المخصصة لزراعته واستخدام تقاوى جيدة وتحقيق التنسيق الكامل بين وزارتى الزراعة ووزارة الاشغال لتوفير المياه فى مواعيدها .. والاهتمام بمكافحة الآفات .

الصناعة المصرية على مائدة الجات

٤٠ مليون دولار زيادة فى فاتورة الغذاء المصرية

.... كشفت ندوة انعكاسات الجات على الدول النامية التى نظمتها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية مؤخراً .. النقاب .. عن التحديات التى ستواجه الصناعة والخدمات المصرية .. مع بدء تنفيذ مجموعة الاتفاقات الجديدة التى تتضمنها اتفاقية « الجات » وأجمع خبراء الاقتصاد على أن فاتورة المواد الغذائية فى مصر والدول النامية سترتفع وستزيد من الاعباء على موازنة الدول .. وفى مقابل ذلك أكد الخبراء .. على ان فشل جولة أورجواى .. وعدم توقيع الدول عليها كان يعنى المزيد من الحروب الاقتصادية ، وزيادة مستويات البطالة فى جميع دول العالم النامى والمتقدم .




د . يسرى مصطفى



د . محيى الدين الغريب

المنتجات المصرية تخترق الأسواق العالمية

فى البداية أكد الدكتور مراد غالب رئيس منظمة تضامن الشعوب الافروآسيوية .. على ان الدول النامية رغم مواردها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

الهائلة .. الا أنها لازالت تغوص تحت شروط الدول المتقدمة .. الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية والتى تتحكم فى الاقتصاد العالمى .. ولايمكنها ان تعيش بمعزل عنها ، واشار الى ان اتفاقية الجات وانشاء منظمة التجارة الدولية .. ترجع اساساً الى الأزمات التى تعانى منها حالياً الدول الصناعية المتقدمة .. مما ادى الى ضرورة البحث عن وسائل جديدة للتغلب على تلك الازمات ، وتعتبر « الجات » اكثر الوسائل لتحقيق ذلك .

وقال د . محسن هلال المستشار التجارى بقطاع التمثيل التجارى وممثل مصر فى مفاوضات « الجات » ان من الحقائق التى لايمكن اغفالها .. ان اتفاق « الجات » سيمثل تحديات كثيرة فى كافة المجالات .. ولكنها فى النهاية ستكون فى صالح المنتجات المصرية حتى تتمكن من اختراق الاسواق الدولية .

واشار الى ان الاتفاقية .. قد تضمنت جزء من الالتزامات وآخر من المزايا .

فبالنسبة لتجارة السلع الزراعية والصناعية .. التزمت مصر بتخفيض القيود الجمركية على مدى ١٠ سنوات ، وفتح الاسواق امام الواردات التى كانت خاضعة لقيود غير جمركية بما لايقل عن ٣٪ تزداد الى ٥٪

تابعت الندوة :

ناهد إمام

عام ٢٠٠٠ ، وتخفيض الدعم للانتاج والتصدير بنسب ١٤٪ ، و١٨٪ على التوالى ، وتميزت مصر باستثناء بعض المنتجات كالدواجن والزيوت .. حيث يتم رفع جماركها بعد إزالة الحظر ،

ولم يدرج السمك وسيساهم ذلك فى زيادة تصدير الأسماك الفاخرة للسوق الخارجى وأوضح د . هلال ان التزامات مصر والدول النامية من تحرير الزراعة .. ستساهم فى زيادة تكلفة استيراد المواد الغذائية والتى تصل فى مصر الى حوالى ٤٠٠ مليون دولار .. الا أن الاتفاق تضمن منح دعم لمصر والدول النامية التى لايزيد فيها دخل الفرد على

١٠٠ دولار سنوياً .. يستحق دعم كتعويض عن الغاء الدعم الزراعى .

من ناحية اخرى اوضح د . يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق .. ان نصيب الدول النامية مازال متضائلا فى التجارة العالمية والتى تتجاوز ٦٠٠ مليار دولار ومع الاتجاه لتحقيق الرسوم الجمركية على واردات الدول المتقدمة والذى سيساهم فى زيادة نصيب الدول النامية .. حيث تستورد الولايات المتحدة الامريكية وحدها بـ ٣٦٠ مليار دولار بينما افريقيا باكملها تستورد بحوالى ٨٠ مليار دولار ،

وأكد الدكتور محيى الدين الغريب رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار ان مصر تستطيع الاستفادة من المزايا التى تمنحها اتفاقية الجات للدول النامية ، خصوصاً وانها اتاحت لها مهلة عشر سنوات لتأهيل نفسها مع الاتفاقية .

واضاف أن على مصر تطوير صناعاتها حتى تتمكن من التصدير حسب اتفاقية الجات ، وخاصة صناعة الغزل والنسيج لان القطاع العام يحتكر هذه الصناعة ، الى جانب مسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة





د . ابراهيم فوزى :

تسهيلات جديدة للمستثمرين في مدينة ٦ أكتوبر

كتبت سميحة كريم

[illegible]

ندوة حول «الجات» والدول العربية

30 مليار دولار فاتورة «الغذاء العربى» المستورد

٧٠٪ من الاستثمارات العالمية تحت سيطرة الدول الكبرى

- د. عبد العزيز حجازى: لابد من تحطيم قيود الأغنياء
- د. مراد غالب: موارد الجنوب تحكمها شروط الشمال
- د. يسرى مصطفى: بنوك لصالح الدول النامية
- د. محسن هلال: الاتفاقية للمنتجين والمصدرين معا



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٤

□ القاهرة ـ عاطف فهيم:

حول «الجات» وآثارها سلباً وايجاباً على الدول النامية.. شهدت القاهرة خلال الأيام القليلة الماضية تجمعاً اقتصادياً كبيراً من مختلف البلدان النامية لمناقشة آثار هذه الاتفاقية وكيفية العمل المستقبلي لمواجهة التحديات القادمة، وذلك في الندوة الدولية التي رعتها منظمة تضامن الشعوب الافريقية والأسيوية برئاسة د. «مراد غالب» وزير خارجية مصر الاسبق الذي اشار في كلمة الافتتاحية الى ان ما يشهده العالم حاليا ليس سوى سيناريو لاستمرار اخضاع البلدان النامية لشروط الشمال الصارمة والصادرة عن المؤسسات المالية الدولية التي تتحكم في الاقتصاد العالمي، بالاضافة الى ان موارد الجنوب الهائلة وقواه البشرية تستغل بشكل مكثف لصالح الشمال عن طريق الشركات متعددة الجنسية.

وتحدث د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق حول آثار اتفاقية الجات على البلدان النامية في ظل المناخ الدولي الذي تمت في اطاره المفاوضات الخاصة بالاتفاقية، حيث حرصت الدول الكبرى على انهاء جولة اورجواي بنجاح للتخلص من مشاكل الكساد وتدني الاقتصاد والبطالة التي تعاني منها، ومع هذا فإن البلدان النامية كانت حريصة خلال المفاوضات على تحقيق مصالحها ويتمثل ذلك في عدد من المكاسب التي حققتها تلك البلدان من أهمها: فتح أسواق الدول المتقدمة امام صادراتها، والتدرج في تطبيق الاتفاقية بالنسبة للدول النامية، وعدم تعارض التزامات الدول النامية مع التنمية الاقتصادية فيها».

وقد رفض د. عبد العزيز حجازي رئيس وزراء مصر السابق فكرة «المصالح المتبادلة» مشيرا إلى أن 70٪ من الاستثمارات العالمية ستظل في ايدي الدول الصناعية الكبرى، وهو الامر الذي لا يسمح بأن يكون للدول النامية صوت قوي فيما يتعلق بالاستثمارات والتمويل وكافة شئون التجارة الدولية، وفي الزراعة ايضا. فإذا كنا ــ على سبيل المثال ــ نستورد ما قيمته 30 مليار دولار سنويا فما تأثير الجات في الزراعة علينا وما هي قيمة «الفاتورة» الجديدة لاستيراد الطعام.

أما د. «سعيد النجار» نائب رئيس البنك الدولي السابق، فانه يرى في «الجات» إثارة للجدل سواء بين السياسيين أو الاقتصاديين فالبعض يعتقد ان الاتفاقية تحقق مصالح للدول النامية، والبعض يعتقد بعكس ذلك.

وان الحكم على الامور بات من غير وعي وعلم ومعرفة، فلا يجوز الحكم على اتفاقية اورجواي دون الرجوع لتاريخ العلاقات التجارية الدولية.

ففي الفترة من «1947 حتى 1980» والتي تمت خلالها 7 دورات، فإن أهم ما يلفت النظر هو النمو الضخم للتجارة العالمية، حتى انها زادت بمعدل 80٪ في حين زاد الناتج القومي العالمي بمعدل 4٪، وان الانتعاش الذي أصاب التجارة العالمية كان مرتبطاً أساساً بازدياد النمو الاقتصادي، وذلك يرتبط باتفاقية الجات.

وتحدث د. «محسن هلال» مدير ادارة الجات في وزارة الاقتصاد المصرية، فقال: انه في مصر كان الاهتمام باتفاقيات الجات الاخيرة ممزوجا بشيء من الحذر حول آثارها نظرا لتواكب الاعلان على انتهاء المفاوضات مع الخطوات التي اتخذت في اطار سياسة الاصلاح الاقتصادي ومن اهمها: الاتجاه نحو تخفيض التعريفة الجمركية على عدد من السلع، مع التخلي عن سياسة حظر الاستيراد، وجهود مضاعفة لتشجيع الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية.

وأكد د. «محسن هلال» في كلمته على عدة ملحوظات اعتبرها في غاية الاهمية الا وهي: أن هناك اختلافا بين الجات والبنك والصندوق، فالاخيران مؤسسات مالية تقدم قروضا، بينما «الجات» منظمة تهدف الى تمكين دول من الدخول للاسواق (مثال): النمور لم تتمكن من التصدير إلا بعد دخولها الجات. والملحوظة الثانية ان مشاركة الدول النامية كانت مشاركة يومية في المفاوضات في الجولة الثامنة لاول مرة في تاريخ الجات. والملحوظة الثالثة أن الاتفاقية هي اتفاقية للمنتجين والمصدرين بغض النظر عن كونهم من دول نامية أو متقدمة. والملحوظة الرابعة ـ يقول د. محسن هلال ــ انه لابد من النظرة الشاملة والعامة على الاتفاقات (مثال) فاليابان تضررت جدا في الزراعة فيما يختص بالأرز، ولكنها كسبت كثيرا في «الخدمات» كذلك فإن كافة اتفاقات الجات القديمة والجديدة تتسمح باقامة التكتلات ولا تعارضها، ولعل هذا ما يشجعنا ويدفعنا نحن العرب ان نبذل مزيدا من الجهود من أجل مزيد من التقارب في التشريعات والقوانين وكافة أشكال التعاون بما يحقق حلما غاليا الا وهو اقامة تكتل عربي موحد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٤

الجات بين تحذير المعارضين.. وتسويق المؤيدين

ارتفاع أسعار السلع الزراعية.. ومنافسة ضد القطن.. والدواء فى خطر

لم يعد هناك أحد لم يسمع عن «الجات».. تلك الاتفاقية التى أصبحت حديث الجميع، ووقع على نصوصها فى آخر جولاتها بأورجواى أكثر من (١٢٠) دولة من بينها مصر، وأقيم حفل التوقيع فى أبريل الماضى بمدينة مراكش المغربية.. ويبدأ تطبيقها الفعلى أوائل العام القادم.

وبعد (٨) جولات شاقة بدأت فى جنيف ١٩٤٨ وانتهت الجولة الثامنة فى أورجواى (١٩٩٤)، تنضم المنظمة العالمية للتجارة إلى الثنائى العالمى صندوق النقد والبنك الدولى، لتكتمل سيطرة الدول الكبرى الغنية على مقاليد الاقتصاد العالمى، وتصبح الدول النامية الآخذة فى النمو فى قبضة البلاد الغنية، والهدف فى كل مرة إقرار نظام دولى جديد، وهذه المرة تسعى الجات إلى إلغاء كافة القيود على التجارة الدولية لتزداد الدول الغنية غنى، والدول الفقيرة فقرا.. لتتسع الفجوة ويتعمق الفارق بين الشمال الغنى والجنوب الفقير.

وبعد إقرار المنظمة العالمية للتجارة -والتى لن تجد الدول النامية مفرا من الدخول فى عضويتها- عقدت منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية ندوة هامة عن «أثر الجات على البلدان النامية»، شارك فيها كبار الاقتصاديين المصريين والأفارقة والأسيويين.. وكان محور الندوة: ماهى الآثار السلبية التى ستعود على البلدان النامية -ومنها مصر- من جراء الجات؟ وهل هناك مكاسب يمكن أن تتحقق للبلدان النامية؟ وماهو المطلوب من أجل تقليل الخسائر وتعظيم المكاسب؟.

الجات فى خدمة الكبار

أظهرت من خلال الأوراق المقدمة والمناقشات وجهتا نظر: مؤيدة ومعارضة من اتفاقية الجات.. وإن اتفقنا على أن الدول الكبرى ستحصل على مكاسب من الاتفاقية بنسبة ٧٥٪، فى حين ستكون مكاسب الدول النامية أقل من الخسائر التى ستعود عليها من النظام الجديد للتجارة الدولية.

الدكتور عبد العزيز حجازى -رئيس الوزراء الأسبق- كان على رأس المحذرين من سلبيات الاتفاقية على اقتصاديات الدول النامية، واعتبر الجات ذراعا ثالثة لصندوق النقد والبنك الدوليين لممارسة مزيد من الضغوط والتدخل فى رسم السياسات الاقتصادية للدول النامية الفقيرة إضافة إلى تكريس تبعية اقتصادنا للاقتصاد العالمى وهو مايخدم مصالح الدول المتقدمة لاسيما وأن الشركات المتعددة الجنسية والتى تنتمى للدول المتقدمة تسيطر على ٧٠٪ من الاستثمارات والتجارة العالمية المباشرة فى حين تفتقد الدول النامية أى مشاركة أو مساهمة فى التجارة الدولية.

ويؤكد د. حجازى أن الجات سوف تقضى على الصناعات الوطنية الوليدة التى ستواجه مشاكل عديدة فى ضوء بروز الاستثمار الغربية والصهيونية فى كافة الاسواق دون شرط أو قيد مما يعنى انخفاض أسعار السلع الرأسمالية واختفاء صناعات التغذية القاعدية للصناعات القائمة والاعتماد على المستورد.

ويضيف أن الاتفاقية لاتتضمن قواعد رادعه فى حالة الخروج عليها من قبل الدول المتقدمة وضرب مثلا على ذلك بأزمة القمصان المصرية التى رفض أمريكا دخولها الأسواق الأمريكية رغم ماتدعية من حرص على تحرير التجارة الدولية وهو روح ومضمون اتفاقية الجات ذاتها!

كما أن الاتفاقية لم تترك لنا شيئا يحفظ لنا هويتنا حيث أشارت إلى تحرير الخدمات والحقوق الأدبية وتساءل حجازى قائلا: ما الذى يريدونه؟ هل يريدون أدبا عالميا؟!

أنهم الا تكفيهم سيطرة أعلامهم وثقافتهم على الأدمغة والعقول فى العالم كل بفضل الثورة التكنولوجية التى يملكون أسرارها؟!

ويؤكد حجازى أن السبيل الوحيد للخروج من المأزق الراهن هو إقامة تكتل اقتصادى اقليمى متجانس واعتبر أن الأمة العربية مطالبة بالسعى لإقامة هذا التجمع فورا ودون أبطاء.

حكم القوى على الضعيف

ويتفق مع هذا الرأى د. محمود الإمام وزير التخطيط الأسبق من منطلق النظرية الاقتصادية التى تؤكد أن أى علاقة بين اقتصاديين غير متكافئين سوف تؤدى إلى نتائج إيجابية لصالح الاقتصادى الأقوى، وآثارا سلبية على الاقتصاد الضعيف.

وينتقد د. الإمام الحديث عن تحرير التجارة الدولية وكأنها المفتاح السحرى لعلاج أمراض الاقتصاد العالمى وهو ماأتفق معه د. مراد غالب رئيس منظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية والذى يؤكد أن نظريات التجارة الدولية تؤدى فى الواقع العملى إلى تهميش الذين لايمتلكون والهبوط بهم إلى مزيد من الفقر بينما يجري التبشير بمبادىء حقوق الإنسان باعتبارها متغيرا ملازما للممارسات التجارية للبلد الاكثر تفضيلا.. هل هذه السياسة التى تقوم على الربط بين حقوق الإنسان والتجارة الدولية تمثل وسيلة للنهوض الكونى، حقوق الإنسان، أم أنها ليست فى الحقيقة سوى محاولة لقمع حقوق إنسان الأمم المهمشة؟!

ويضيف د. مراد غالب أن مايحدث فى العالم الآن سيناريو يغوص فيه صوت البلدان النامية تحت شروط الشمال الصارمة والصادرة عن المؤسسات المالية الدولية التى تتحكم فى الاقتصاد الكونى رغم حقيقة أن موارد الجنوب الهائلة وقواه البشرية تستغل أكثف استغلال لصالح الشمال عن طريق الشركات غير القومية.

ويرى د. مصطفى أحمد مصطفى بالمعهد القومى للتخطيط أن خسائر الدول الافريقية من الجات ستبلغ (٣) مليارات دولار سنويا كما سترتفع أسعار السلع بمعدل ١٥٪ سنويا فى نهاية القرن وهو ماأكدته ايضا د. كريمة كريم استاذة الاقتصاد بتجارة الأزهر وترى أن الحل هو تعظيم ماقد تحصل عليه الدول النامية من مكاسب بعد أن تحصل الدول الكبرى على ٧٥٪ من إيجابيات الاتفاقية تحصل منها أمريكا على نصيب الأسد.

نفس الرؤية أبداها احد الاقتصاديين الهنديين الذين شاركوا فى الندوة

متابعة:
أشرف خليل
عبد الرحمن إسماعيل



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٤

ويقول أن تقييم الاقتصاديين فى الهند للجات لاتختلف كثير عن مصر، فالقوى السياسية والاحزاب والمثقفون فى الهند رافضين للاتفاقية لانها لاتراعى مصالحنا ولاتجسد العدل والمساواة. ويؤكد الاقتصادى الهندى شندر راجيت أنه فى ظل الجات سوف تزداد معاناة الفقراء وترتفع معدلات البطالة فى العالم النامى بالاضافة إلى فقدان الامن الاجتماعى ويرى أن الحل هو اتحاد الدول النامية لحماية مصالحها وتحقيق قدر من المكاسب فى مواجهة الرغبات الجامحة للغرب المتقدم والمتغطرس.

ويجمع المؤيدون للفكر الليبرالى الرأسمالى الذى انطلقت فلسفة اتفاقية الجات منه على أن الدول النامية سوف تتكبد خسائر تفوق المكاسب التى ستعود عليها من الاتفاقية فالدكتور سعيد النجار الخبير السابق بالبنك الدولى والاقتصادى المعروف يرى فى الاتفاقية مزيجا من الفرص والمخاطر للدول النامية ويقول أن الاتفاقية تمنح الدول النامية فرص النفاذ لاسواق البلاد الصناعية المتقدمة بمنتجاتها وسلعها أما السلبيات كما يقول فسوف تكون اقل بكثير مما تسببه برامج الاصلاح الاقتصادى التى يفرضها صندوق النقد على حكومتنا.

ويشير د. النجار أن الجات وضعت ضوابط تحد من الاضرار المتوقعة على اقتصاديات البلدان النامية منها اعفاء الدول النامية من بعض الالتزامات ومنحها فترات انتقالية لمدة (١٠) سنوات فى بعض الحالات كما سمحت ببعض الإجراءات الحمائية للصناعات الوليدة دون الاضرار بمبادىء الجات الرئيسية.

أما د. سعد نصار مستشار وزارة الزراعة والمشرف على قطاع الشئون الاقتصادية بالوزارة ، رغم تأييده لنصوص الاتفاقية فيما يتعلق بتحرير السلع الزراعية إلا أنه يؤكد أن الدول النامية المستوردة للغذاء والدول الاقل نمواً ستواجه آثارا سلبية فى شكل ارتفاع الأسعار كما ستواجه بعض الدول مشكلات فى الامد القصير فى تمويل وارداتها التجارية وفقا للتسهيلات القائمة أو التى تنشأ للتيسير على الدولة التى تقوم بتنفيذ برامج للاصلاح الهيكلى، وتنص الاتفاقية على استمرار حصول الدول المستوردة للغذاء على المعونات الغذائية وكذلك الواردات التى تشتريها بقروض ميسرة خاصة القمح والدقيق، حتى لاتتأثر هذه الواردات باتفاق تحرير السلع الزراعية.

ويؤكد د. نصار أن ادراج القطن ضمن تحرير السلع الزراعية سوف يؤدى إلى تغيير التركيب السوقى لهذه السلعة الهامة بطريقة تؤثر على الميزة النسبية لمصر فى انتاج اقطان متميزة فى صفاتها الغزلية من ناحية طول التيلة والنعومة والمتانة والتجانس ومن المتوقع أن يؤدى ذلك إلى مزيد من التنافس الذى قد يكون فى صالح الدول آخذة السعر وليس الدول صانعة السعر. والأمر هنا يتطلب دراسة هذه التأثيرات حتى لاتحدث آثارا سلبية على حجم الصادرات والواردات القطنية.

صناعة الدواء فى خطر

ويتفق مع هذا الرأى حد كبير الدكتور محسن هلال مدير إدارة الجات والإنكتاد بالتمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد ويؤكد أن الاتفاقية الجديدة تشكل تحديا يفرض على الصناعة والخدمات المصرية للارتفاع إلى مستوى المنافسة فى كافة الاسواق الوطنية والاقليمية والدولية.

ويوضح د. هلال الإلتزامات التى تعهدت بها مصر من خلال توقيعها على الاتفاقية خاصة فى مجال الزراعة والمنسوجات حيث التزمت مصر بتخفيف وتثبيت للفئات الجمركية وكذلك التزامات محددة فى عدد من القطاعات الخدمية التى تتناسب مع قدرتها التنافسية حيث تتعهد بتحرير البنوك والتامين وسوق المال والسياحة والتشييد والبناء والنقل الجوى.

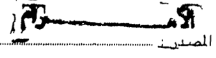
ويؤكد أن حجم استفادة ومكاسب الدول المتقدمة من الاتفاقية اكبر من الدول النامية، والتى يمكنها أن تحقق مكاسب إذا ماتمكنت من استغلال الفرص المتاحة.

أما الدكتور محمد رؤوف حامد مدير مركز الاتاحة الحيوية للادوية بالهيئة القومية للرقابة يتسلط الضوء على أخطر السلبيات التى يمكن أن تنتج عن الاتفاقية وتخص صحة الإنسان فيما يتعلق بالدواء حيث يؤكد د. رؤوف أن الجات ستؤدى إلى ارتفاع أسعار الدواء وستؤثر على صناعة الدواء فى مصر من خلال ثلاثة آليات رئيسية هى النادية للاسواق والالتزام بالمواصفات المقبولة عالميا وحماية حقوق الملكية.

ويقو د. رؤوف اننا ننتج ٨٠٪ أو أكثر من الاستهلاك المحلى، لكن نسينا أن ٨٥٪ من المواد الخام يتم استيرادها من الخارج وانه ليس لدينا القدرة على التطور التكنولوجى الاصيل للعمليات الانتاجية أو المنتجات فى حين أن هناك دولا مثل اليابان وسويسرا وانجلترا لا يشارك انتاجها المحلى من الدواء باكثر من ٤٠-٦٠٪ من الاستهلاك المحلى ومع ذلك لصناعاتها الدوائية نصيب الأسد فى أسواق العالم لانها تملك المفاتيح العلمية للدواء.

ويضيف أن الجات ستؤثر على صناعة الدواء المصرية حيث سيكون دخول الدواء للاسواق متاحا فقط لمن تكون منتجاته مطابقة للمواصفات العالمية طبقا لمنافسة مفتوحه وليس لعلاقات ثنائية يمتنع- حسب نص الجات- تقليد مستحضر أو عملية انتاجية بعيدا عن حقوق الملكية الفكرية والتى هى المادة الخام أو طريقة تصنيع الدواء وهى المادة الاكثر تكلفة.





المصدر: ....

١٤ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ....

سرقة وتزوير الكتاب المصرى فى بيروت (٣)

- الوفد المصرى يلتقى فى لبنان بوزراء الثقافة والاعلام والداخلية لوضع حد للتزوير
- قانون جديد لحماية حقوق التأليف والنشر يقدمه نائبان فى البرلمان اللبنانى
- تشكيل لجنة دائمة لمكافحة التزوير تضم اتحادات الناشرين بمصر ولبنان وسوريا

وصل الى بيروت منذ أيام وفد اتحاد الناشرين المصريين لمتابعة قضية سرقة وتزوير الكتاب المصرى بعد واقعة ضبط مستودعين كبيرين من الكتب المصرية المزورة لدى ناشر لبنانى.

والأهرام الأدبى يواصل فتح ملف قضية تزوير الكتب المصرية التى فجرها منذ اسبوعين. ايمانا منه بمكانة الكتاب المصرى باعتباره من أهم الصادرات المصرية، وحفاظا على دور مصر التنويرى الرائد فى المنطقة العربية، وضمانا لحماية حقوقها الثقافية، واستمرارا لعطائها الفكرى فى جميع أنحاء العالم مستقبلا.

وقد ضم الوفد المصرى ممثلين لاتحاد الناشرين المصريين عن القطاعين العام والخاص وهم ابراهيم المعلم رئيس لجنة مكافحة التزوير - دارا الشروق) وهانى طلبة مدير وكالة الأهرام للتوزيع ومحمد رشاد (الدار المصرية اللبنانية) ومحمد الخانجى (دار الخانجى) وسمير سعد مدير هيئة المعارض بهيئة الكتاب، وعبداللطيف عاشور عضو اتحاد الناشرين.

تحقيق: منى رجب

ومنذ اللحظة الاولى التى وصل فيها الوفد المصرى بدأت سلسلة اتصالات مكثفة وتحركات عاجلة على المستويات الثقافية والإعلامية والامنية من خلال السفير المصرى ببيروت السيد سيد أبو زيد عمر، والمتابعة المستمرة من القاهرة لكل من السيد عمرو موسى وزير الخارجية، والفنان فاروق حسنى وزير الثقافة.

ومن أهم اللقاءات التى تمت خلال الأيام القليلة الماضية. لقاء الوفد المصرى بوزير الثقافة اللبنانى السيد «ميشيل اده» الذى اعرب عن أسفه لهذه الاعتداءات على العقل المصرى وابدى استعداده الكامل للتعاون مع مصر فى مكافحة التزوير، كما عبر عن تأييده لاتخاذ اية إجراءات ضرورية لحماية اصحاب الحقوق مؤلفين او ناشرين، كما التقى الوفد المصرى مع السيد بشارة مرهج وزير الداخلية اللبنانى. الذى كان بالفعل قد بدأ فى اتخاذ إجراءات اسفرت عن ضبط المزورين والكتب المزورة، وعبر عن تجاوبه فى التحرك مستقبلا لحماية أصحاب الحقوق. كذلك كان هناك لقاء ثالث مع السيد «ميشيل سماحة» وزير الاعلام اللبنانى الذى اكد حرصه خلال اللقاء على ضرورة اتخاذ اجراءات صارمة وفعالة لحماية حقوق المؤلفين والناشرين المصريين أو غيرالمصريين فى المستقبل. كما اكد وزير الاعلام اللبنانى على ضرورة طرح هذا الموضوع للمناقشة فى أول اجتماع لوزراء الاعلام والثقافة العرب مع التأكيد على أهمية مكافحة التزوير على المستوى الشعبى والرسمى واحترام القوانين والاتفاقيات الدولية الصادرة فى هذا الشأن.

كما التقى الوفد أيضا مع نائبين من أعضاء البرلمان اللبنانى يعدان فى الوقت الحالى بالتعاون مع عدد آخر من النواب اللبنانيين مشروع قانون جديد لحماية حقوق النشر والتأليف والملكية الأدبية لمناقشته على مجلس النواب اللبنانى من أجل اقراره. وهما النائب محمد قبانى رئيس النادى الثقافى العربى، والنائب «جوزيف مغيزل» بغيزل» وفى نهاية هذا الاجتماع أكد النائبان على ضرورة مساهمة جميع الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالأمر من اجل القضاء على ظاهرة التزوير ومشجعيها، وكل ما من شأنه تشويه الوجه الحضارى لمهنة النشر.

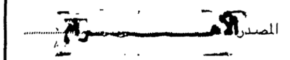
أما اللقاء الرابع فى سلسلة اجتماعات ولقاءات الوفد المصرى مع الجانب اللبنانى فكان مع نقابة الناشرين اللبنانيين برئاسة السيدة سميرة العاصى وهذا اللقاء حضره أيضا عدنان سالم رئيس اتحاد الناشرين السوريين حيث اسفر الاتفاق على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمكافحة ظاهرة التزوير والاعتداء على حقوق التأليف والنشر فى العالم العربى وتم تشكيل لجنة دائمة لمكافحة التزوير من الاتحادات الثلاثة تجتمع دوريا على مدى العام. وخلال اللقاء تم توجيه الدعوة الى اتحاد الناشرين اللبنانيين للانضمام الى هذه اللجنة

■ هذا ومازال الوفد المصرى يواصل حتى الآن اتصالاته لحماية الاعتداء على العقل المصرى الذى كان مرتعا لعبث العابثين منذ سنوات، والذى ينبغى ان نشير الى أهمية الدفاع عن حقوق هذا العقل لضمان عدم الاعتداء عليه مسقبلا.

وفى الجانب الآخر فى مصر احدثت انباء سفر وفد الناشرين المصريين الى بيروت ردود افعال كثيرة. حيث وصلتنا العديد من وجهات النظر التى تشجب هذه الجريمة. ننشر منها رأى المستشار الدكتور محمد سعيد العشماوى رئيس محكمة أمن الدولة العليا. حيث قال «تواترت الأنباء عن قيام بعض الناشرين اللبنانيين بتزوير عدد كبير من كتب المؤلفين المصريين وكان هذا التزوير يتم من قبل. ثم هدأ قليلا خلال الحرب الأهلية فى لبنان لكنه عاد الآن أشد ضراوة واكثر عددا.

ولايقتصر تزوير الكتب المصرية على لبنان وحدها. لكنه ينتشر كذلك فى بعض بلدان المغرب والمشرق العربى وهذا التزوير الذى يسطو على اعداد كبيرة من الكتب المصرية يضرب حقوق المؤلفين المادية والأدبية، ويؤثر تأثيرا سلبيا واضحا على الاقتصاد القومى حين يستلب الناشر والطابع والموزع وكل من [illegible] يتداولها هذا فضلا [illegible] الأعراف والحقوق، والاستهانة بالابداع الذى تحتاج الأمة العربية الى التأكيد عليه. واشاعته والحفاظ على كل مايسمو به.

والجدير بالذكر أن اتفاقية برن (٩ سبتمبر ١٨٨٦) والمعدلة فى (باريس ٢٤ يوليو ١٩٧١) هى الاتفاقية الوحيدة التى تحمى حقوق التأليف (الأدبية والنقدية) دوليا ولكنها لاتسرى إلا داخل البلاد التى وقعت عليها وانضمت اليها. وبكل أسف فإن مصر



المصدر: الأهرام
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٢

وبعض البلاد العربية لم تنضم الى هذه الاتفاقية حتى الآن. والتقدير المصرى فى ذلك أن مصر بلد مستورد للعلوم والفنون والآداب، أكثر مما هو مصدر لها لكن هذا التقدير لم يعد صحيحا الآن بعد أن نشطت فى مصر حركات فكرية وأدبية وعلمية وفنية جعلت منها بلدا مصدرا بقدر ماهو مستورد، أو على الأقل بدرجة كبيرة تقتضى حماية حق المؤلف المصرى، خاصة بعد ماشاع السطو على نتاجه بما يؤثر على اتجاهات الابداع المصرى عموما.. فضلا عن تأثيره البعيد على حركة النشر والتوزيع، ومايرتبط بهما من صناعات وحرف وضرب الاقتصاد القومى والتنمية الانسانية ضربا مؤثرا!

وقد يكون الصحيح فى ذلك أن يطالب الكتاب والفنانون والناشرون من خلال مؤسساتهم أن تدرس مصر جديا فكرة انضمامها الى اتفاقية برن، هى وكل البلاد العربية. إذ لاجدوى من انضمام مصر وحدها. لأن ذلك سوف يضع عليها التزامات دون أن يحفظ مالها من حقوق فى البلاد العربية. فإذا كانت ثمة عقبات فى هذا الصدد، فقد يكون الرأى قيام جامعة الدول العربية بعقد اتفاق بين البلاد العربية لضمان حق التأليف وطريقة استيفائه ولعل الاتجاه العملى فى ذلك أن تكون ثمة لجان للتحكيم فيما يتعلق بحق التأليف تنعقد فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة يتم التقاضى امامها، وتكون قراراتها واجبة النفاذ فى كل البلاد العربية. وهو أمر يجعل للقانون فاعلية حقيقية وتنفيذا جادا. ولايفرض على المؤلف قيودا شديدة بالذهاب الى البلد. الذى تم فيه تزوير عمله، واتباع اجراءات التقاضى على طولها وتعقدها، ثم مباشرة وسائل التنفيذ وهى صعبة ويمكن الافلات منها بحيل شتى،

...

ومن جانبنا نؤكد أن تزوير الكتاب المصرى ليس قضية مصرية فحسب بل إنه قضية قومية تهم كل البلاد العربية.



فى تقرير مهم حول آثار «الجات»:

25٪ زيادة فى حجم الفجوة الغذائية العربية عام 2005

■ الصناعات العربية والشركات الخدمية لا تستطيع منافسة المنتجات المستوردة

□ كتبت ـ فتحية إبراهيم:

توقع تقرير مهم أعدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول آثار «الجات» أن تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية عام 2005 إلى 25٪، وأشار إلى أن الانعكاسات المتوقعة لاتفاقية الجات على الاقتصادات العربية ستكون مزيجا من الاضرار والمنافع على كافة المستويات سواء على مستوى الصادرت أو الواردات أو على مستوى القطاعات الانتاجية والخدمية.

وقال التقرير إن الاقتصاديات العربية التى لا تزيد نسبة الصادرات فيها إلى الدول الأجنبية على 3,7٪ ستستفيد من ناحية الانخفاض النسبى لأسعار السلع والخدمات المستوردة، إلا أنها ستتأثر سلبا بارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات التى سيرفع الدعم عنها بالاضافة إلى الاخطار التي ستلحق بالصناعات وشركات الخدمات الوطنية التى قد لا تتمكن من الصمود فى وجه منافسة السلع والخدمات المستوردة المشابهة. كما أن تخفيض الرسوم الجمركية سيفقد الدول النامية موردا مهما من مواردها المالية العامة.

وأكد التقرير أنه رغم دقة الاستنتاجات العامة لآثار الجات إلا أن الاثار المتوقعة ترتبط بمجموعة متشابكة من العوامل المحلية اهمها قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع بنود الاتفاقيات وهذه القدرة تختلف بين الدول التى تعتمد على نظام اقتصاديات السوق وبين الدول التى تطبق برامج التحرر الاقتصادى كما ترتبط بالتصنيف الذى تقع ضمنه الدول العربية فى الاتفاقية.

وتناول التقرير الاثار المتوقعة لكل اتفاقية من اتفاقيات الجات حيث أشار إلى أن الاثار المتوقعة عن الاتفاقية الزراعة يمكن تحديد أبرز انعكاساتها السلبية بالارتفاع فى فاتورة الواردات الغذائية بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بعد تقليص الدعم الحكومي لها فى الدول المنتجة الرئيسية ولما كانت الدول العربية تصنف كمستورد صاف للغذاء فإن الخبراء يتوقعون أن ترتفع قيمة الفجوة الغذائية العربية بنسبة 20٪ لتصل إلى 25٪ أبتداء من عام 2005 مع استكمال تضييق بنود الاتفاقية حيث تبلغ قيمة واردات الدول العربية من المنتجات الزراعية حوالى 23 مليار دولار سنويا وتقدر نسبة واردتها من الحاصلات الزراعية بحوالي 12٪ من إجمالى الحاصلات المعروضة فى السوق الدولية أشار التقرير إلى أنه قد يقلل من حدة هذه الانعكاسات التعويضات التي ستحصل عليها عدة دول عربية من الدول المنتجة وفقا لاتفاقية الجات.

كما أنه من شان زيادة أسعار المنتجات الزراعية أن تشكل مزيدا من التشجيع للمزارعين فى الدول العربية للتوسع فى الانتاج بل إن أى زيادة اضافية فى الأسعار سوف تؤدى إلى تدفق الاستثمارات التي تهدف إلى تحسين انظمة الرى واستخدام الاسمدة العالية الكفاءة وزيادة الانتاجية، ولذلك فإن دولا كالارجنتين واستراليا ونيوزيلنده ستكون أكثر المستفيدين من الاتفاقية لقدرتها على الزيادة فى الانتاج الزراعى ولوجود مساحات متسعة بها صالحة للزراعة.

اتفاقية النسيج

وأشار التقرير إلى اتفاقية النسيج فى «الجات» حيث انها ستكون فى صالح الدول النامية عموما نظرا لما تتمتع به هذه الدول من ميزات نسبية كانخفاض تكلفة الانتاج وتوافر المواد الخام والخبرات اضافة لما تمثله هذه الصناعة من أهمية كبيرة فى اقتصاديات هذه الدول حيث تصل نسبة صادرات المنسوجات إلى إجمالى الصادرات فى الهند مثلا إلى 23٪ وحوالى 26٪ فى الصين و31٪ فى تركيا و52٪ فى باكستان ولذلك فإن هذه الدول كانت تطالب بأن يتم إلغاء نظام الحصص فورا وليس على مدى عشر سنوات. إلا أن الدول الصناعية حرصت على اقرار الفترة الانتقالية لتوفير الوقت اللازم لإعادة تاهيل وهيكلة صناعة الملابس فيها أما بالنسبة للدول العربية بالذات فإن الاستفادة المثلى من هذه الاتفاقية يتوقف على قدرتها على تطوير صناعة المنسوجات ورفع قدرتها التنافسية مستفيدة من المزايا النسبية الكثيرة التي تمتلكها.

وأشارت بعض التوقعات إلى أن صادرات المنسوجات المصرية مثلا ستحقق نموا نسبته نحو 250٪ فى حين لن تزيد حصة كوريا الجنوبية وهونج كونج اكثر من 25٪ وذلك بسبب الميزات الاضافية للدول الصغيرة والأقل نموا لزيادة صادراتها إلى أسواق امريكا وأوروبا، ومع ذلك فهناك تخوف من مصاعب كبيرة ستواجهها مصانع النسيج العربية بسبب ضعف قدرتها على المنافسة امام منتجات الدول النامية الاخرى لاسيما من دول جنوب وجنوب شرق اسيا،

اتفاقية الدعم

ثم تناول التقرير اتفاقية الدعم فاشار إلى أنه رغم أن غالبية الدول العربية لن تتاثر من حيث المبدأ باتفاقية الدعم لتصنيفها فى خانة الدول الصغيرة والدول النامية والأقل نموا التي أعفيت من الالتزام باحكام الاتفاقية إلا أن هناك ضوابط متعددة ونصوصا قانونية متشابكة تحكم هذا الاعفاء قد تؤدى إلى افراغه من مضمونه لاسيما فى المجالات التى تحظى فيها الصناعات العربية بميزة تنافسية كبيرة كصناعة البتروكيماويات التى يفترض أن تفتح أمامها أسواق الدول الصناعية لاسيما أوروبا واليابان حيث تخضع هذه المنتجات حاليا لنظام الحصص ولكن ثمة تخوفا من أن تلجأ الدول الصناعية التى تحرص على حماية صناعاتها المحلية إلى استمرار في فرض القيود على البتروكيماويات الخليجية باشكال وصيغ جديدة كاستغلال اتفاقية المنافسة الاغراقية خاصة أن هذه الاتفاقية اتسمت بعدم الوضوح مما يترك المجال مفتوحا لمختلف التفسيرات.

اتفاقية الخدمات

وتناول التقرير انعكاسات الاتفاقية على قطاع الخدمات فاشارت إلى انه لاشك أن هناك تخوفا من الانعكاسات السلبية لاتفاقية الخدمات على قطاعات المصارف والتامين والخدمات السياحية والفندقية والاستشارية حيث تتيح الاتفاقية للشركات العملاقة دخول أسواق الدول النامية ومنافسة الشركات الوطنية التى لاتزال فى طور النمو والتي لم تحظ حتى الأن بالاهتمام الكافى لتطويرها رغم الثقل الذى تمثله تجارة الخدمات فى مجمل النشاط الاقتصادى الدولى إذ تمثل نحو 60٪ من التجارة الامريكية ونحو 50٪ من التجارة الاوروبية ورغم هذا فإن الاتفاقية تتيح فرصا مواتية للدول النامية لتنمية قطاع الخدمات إذ نصت على تعزيز مساهمتها فى التجارة الدولية للخدمات من خلال تشجيع انفتاحها على التكنولوجيا وتطوير وتوسيع استخدامها لشبكات وقنوات المعلومات اضافة إلى ضرورة اعتماد خطة واضحة تعتمد على نظم الجودة الشاملة والمتكاملة للارتقاء بنوعية الخدمات وأدوات وأساليب توفيرها.

وأوضح التقرير أنه رغم الاثار السلبية التي قد تنجم عن الاتفاقية إلا أن انضمام الدول العربية إليها تعتبر مسالة حيوية لأن البقاء خارجها يحرم الدول غير المنضمة من مزايا ماحقة الاتفاقية الخاصة بالدول النامية التي تمنحها مهلة إضافية للتطبيق اضافة إلى حق الدولة الأقل نموا بعدم الالتزام بقرارات الجات فى حالة تعارضها مع عملية التنمية بها وثبوت تاثيرها الضار عليها.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٤

دراسة مصرية تطلب:

ضبط ملف التأمين العربي والأخذ بسياسات تجارية جديدة

□ القاهرة ـ فتحية إبراهيم:

أوصت دراسة أعدتها شركة التامين الأهلية المصرية حول واقع السوق التامينية وإعادة التأمين العربي ومستقبله في ضوء «الجات» بضرورة ضبط ملف التامين العربي من خلال الأخذ بسياسات تجارية جديدة، واستخدام أحدث وسائل دراسات السوق وترويج منتجات التدريب على أعلى مستوى للعاملين بقطاع التامين، والتحول بالتعاون العربي من مجرد عقد مؤتمرات إلى تعاون فعلي يتيح الاتصال الوثيق على كافة المستويات التي تهم النشاط بدءا من تبادل المعلومات عن السوق التاميني العربي، والتغطيات التامينية المشتركة وتوحيد قوانين التامين العربية.

وأشارت الدراسة إلى أنه في ظل النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول العربية يشهد النشاط التاميني نموا ملحوظا بعدما أصبح اللجوء إليه أمرا ضروريا وليس لتفادي الأخطار فقط بل باعتباره عنصرا من عناصر التنمية.

وقالت الدراسة إنه مع هذا النمو إلا أن الواقع العربي يشير إلى أن التامين في الوطن العربي يتسم بالضعف في حجم الإنتاج والطلب عليه سواء على مستوى شركات التأمين، أو شركات إعادة التأمين ويرجع السبب في ذلك إلى العامل الاقتصادي لمعظم الدول العربية الذي يتسم بالانخفاض مما يعوق عمل شركات التامين في الحصول على أكبر قدر من عمليات التامين.

وبالنسبة لشركات إعادة التامين أشارت الدراسة إلى أن الأرقام المتوافرة عن عام 1991 لهذه الشركات العربية تؤكد أن الاقساط المحتفظ بها لدى شركات إعادة التامين العربية لا تشكل إلا نسبة 62٪ من حقوق المالكين ونسبة 23٪ من أموال الضمان وكلتا النسبتين هي أقرب إلى الحد الأدنى المسموح به دوليا مما يعني أن هناك طاقات احتفاظية كاملة وغير مستغلة من قبل شركات إعادة التأمين العربية.

وأرجعت الدراسة هذا الواقع إلى عدة أسباب منها ما هو خاص بشركات إعادة التامين ومنها ما هو خاص بشركات التامين.

تتمثل الأسباب الخاصة بشركات إعادة التامين كما يقول محمد الشاذلي طه رئيس مجلس إدارة شركة التامين الأهلية في أن معظم شركات إعادة التامين العربية لم تعط القدر الكافي من الاهتمام لتسويق خدماتها لشركات التامين المباشر، كما لم تعط اهتماما بالتدريب الجيد لكوادرها، أيضا لم تعط اهتماما إلى سرعة الاستجابة للأعمال المعروضة عليها أو سرعة الاستجابة للإيفاء بالالتزامات المالية.

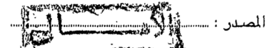
أما الأسباب الخاصة بشركات التامين فتتمثل في التردد في عرض أعمالها على المعيدين العرب، البطء في سداد الأرصدة المستحقة للمعيد العربي، الإلحاح في طلب أعمال تبادلية من المعيد العربي لتحسين درجة توازن الأعمال المسندة.

وأكد رئيس شركة التامين الأهلية أن هذا الواقع العربي يتحمله نتائج أعمال قطاع التامين وإعادة التامين العربي والمستفيد الأول والأخير من عدم استغلال الطاقات المتاحة العربية هو الأسواق المنافسة.. ويرى أن مستقبل السوق التاميني العربي في ظل الانفتاح الذي بدأت تأخذ به السوق الدولية من ناحية وفي ظل اتفاقية الجات التي تقضي بالعمل بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية لشركات الخدمات المحلية والأجنبية على قدم وساق.

من ناحية أخرى تفرض على سوق التامين العربي حتى يونيو عام 1995 وهي المهلة التي منحتها اتفاقية الجات للدول النامية لإعادة تنظيم نفسها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٤

غزل صريح من رئيس جمعية النداء الجديد لرجال الاعمال

د. سعيد النجار : للجات مزايا عديدة

كتب حمدى جمعة :

حذر د. حلمى نمر نقيب التجاريين من خطورة اتفاقيات "الجات" على الاقتصاد المصرى وقال أنها ستؤدى الى تخفيض الدعم وانقاص حصيلة الدولة من الجمارك ، مشيرا إلى ان ذلك قد يدفع الحكومة الى فرض مزيد من الضرائب . كما حذر د. نمر من رفع الاسعار فى مصر الى مستوى الاسعار العالمية ، مطالبا بالتوازن بين الاجور والاسعار ، وضرورة سد الفجوة الغذائية ، ومواجهة سياسات الاغراق .

من جانبه قال د. سعيد النجار (رئيس جمعية النداء الجديد) ان اللجات مزايا عديدة وأن بورسعيد هى أنسب مدينة فى العالم للافادة من تلك المميزات . ومن هذا الغزل لرجال اعمال بورسعيد ، انتقل د. النجار الى القول بان التزامات مصر أمام الجات تتضاءل إمام التزاماتها تجاه البنك الدولى والصندوق !! .

يذكر ان د. النجار من المتحمسين ايضا لبرنامج الاخيرين فى الاصلاح الاقتصادى .وعارض البدرى فرغلى التهوين من مخاطر الاتفاقيات على اقتصادنا ، بمنتجيه وعماله ، ودعا القطاع الخاص المصرى الى الاهتمام بسوقه الوطنى ، بدلا من الجرى وراء أحلام التصدير ، كما دعا البدرى الى رؤية مستقبلية عربية لمواجهة التكتلات الدولية .

جاء ذلك فى ندوة عن الجات نظمتها نقابة التجاريين ببورسعيد ، الخميس الماضى ، قدم الندوة عصام عبد الفتاح نقيب بورسعيد ، وشارك فيها بالحديث عصام رفعت رئيس تحرير "الاقتصادى" .

المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ١ يونيو ١٩٩٤

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ في سباق التجارة العالمي:

«الإيزو ٩٠٠٠» القيد الغائب في اتفاقية الجات

شهور قليلة ويبدأ سباق التجارة العالمي وذلك بعد انتهاء الفترة المحددة للبدء في تنفيذ اتفاقية الجات وما يتبعها من فتح جميع الاسواق امام جميع المنتجات. وأمام رفع الحظر عن كافة السلع بالنسبة للاعضاء في اتفاقية الجات ، يبدو قيد جديد امام السلع والمنتجات لايرتبط بقوانين جمركية او سيادية وانما يرتبط بنظام الجودة الشاملة المعروفة باسم «ايزو ٩٠٠٠» وفي سباق التجارة العالمي تسعى كل دولة في الوقت الحالي أن تطبق هذا النظام على اكبر قدر ممكن من منتجاتها في محاولة للحصول على اكبر قدر من الصادرات.

فالعلاقة بين الإيزو والجات كما يقول الدكتور حسني موافي كبير خبراء الايزو في مصر علاقة وثيقة وخطيرة فبينما الايزو لن يسمح بخروج الانتاج غير الحاصل على شهادة الايزو العالمية مما يؤدي الى تراكم الانتاج بالسوق المحلية نجد أن اتفاقية الجات تسمح بدخول المنتجات الاجنبية رخيصة السعر عالية الجودة كمنافس خطير للمنتج المحلي الذي اذا لم يع ذلك جيدا حتما ستؤدي الى خسارة فادحة في الصناعات الوطنية ولامفر مطلقا. فالايزو والجات يطبقان من كل جانب على أي وحدة انتاجية مقصرة في حق الانتاج والوطن.

إيزو ٩٠٠٠ ضرورة حتمية وخاصة للوحدات الانتاجية التي تعتمد على التصدير بجانب الاستهلاك المحلي فانه لن يسمح اعتبارا من اول يناير ١٩٩٥ بقبول أية واردات او صادرات لايحمل منتجها شهادة الايزو من جهة عالمية معترف بها.

ويحذر الدكتور حسني من تجاهل هذه المواصفة بدافع التعالي او عدم الدقة في حساب الزمن أو أن هناك مساحة من الوقت مازالت تسمح بعدم التطبيق مؤكدا أن ذلك سوف يؤدي الى تراكم المخزون من المنتج الذي لم يتم تصديره لعدم وجود شهادة الايزو الامر الذي يؤدي في النهاية الى شلل الوحدة الانتاجية حين تعجز عن تصريف منتجاتها موضحا أن الحصول على مثل هذه الشهادة يأتي عن طريق برنامجين اساسيين وهما التدريب النظري والتدريب العملي ثم المتابعة الدقيقة فالشهادة. ويشمل التدريب النظري عدة محاضرات توعية بجميع نقاط المواصفة ايزو العشرون بجميع قيادات الوحدة الإنتاجية حتى يتعرفوا على النظام الجديد والتغيرات الجديدة في مفاهيم الانتاج ويبدأوا في التهيؤ لتعديل الاوضاع.

يأتي بعد ذلك التدريب العملي وهو يعتمد على وجود خبراء متخصصين في برامج الجودة الشاملة على مستوى النقاط المحددة في أي من الانظمة «٩٠٠١، ٩٠٠٢، ٩٠٠٣» مع كل قطاع على حدة يتناولون معه النظام الذي يعمل به ويعدلون له النقاط المعدة لنظامه طبقا لنظام الايزو المطبق وهكذا خطوة خطوة حتى يتأكد لدى الجميع أن جميع المستويات أصبحت مؤهلة للعمل بالنظام الجديد ثم يقوم الخبراء بتسليم الوحدات المختلفة داخل الوحدة الانتاجية ولوائح العمل الجديدة للسير على نهجها مع متابعتهم مرتين اسبوعيا للتأكد من احلال النظام الجديد مكان النظام القديم وفي تلك الاثناء يعد الخبراء دليل الجودة ويشمل تنظيم الادارة العليا وعلاقتها مع الادارات التالية حتى ادنى المستويات تحقيقا لنظام الجودة الشاملة.

بعد ذلك تصبح الوحدة الانتاجية مهيأة للحصول على شهادة الايزو العالمية

اما المهندس حسن الشافعي رئيس لجنة الجمارك بجمعية رجال الاعمال المصرية فيرى أن الحل الوحيد لمواجهة الجات والايزو هو الاتفاق مع الدول التي نستورد منها بكميات كبيرة ويحقق الميزان التجاري مع مصر فائض كبير على ارسال خبراء في انظمة الجودة الشاملة على تغطيتها كمنحة فنية لتطبيق

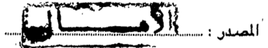
حسن الشافعي

د. حسني موافي

نظام الايزو على المنتجات المصرية التى تريد أن تستوردها وبذلك يتم تطبيق المواصفة بالشكل الذى يسمح بدخول اسواقهم وذلك لان مصر ان لم تستطع التصدير لاتستطيع الاستيراد اى أن الامر فيه تبادل منفعة لمصر والدول التى يمثل الميزان التجارى فائضا كبيرا فى صالحها ومن هذا المنطلق تقوم بارسال الخبراء على نفقتها وخاصة بالنسبة للصادرات المصرية التقليدية التى تحقق مصر فيها ميزة نسبية.

عبدالناصر أحمد



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ / ٤ / ١٩٩٤

"الجات" كله فوائد لأمريكا

اكدت امريكا ان اتفاق "الجات" مفيد لولاياتها الخمسين جميعاً . وقال رون بروان وزير التجارة الامريكى امام الكونجرس ان ازالة الحدود الجمركية فتحت اسواقاً جديدة امام الصادرات الامريكية من جميع القطاعات والولايات . واضاف ان "الجات" هى الفرصة التى كانت تسعى امريكا وراءها طوال السنوات الماضية .واشار بروان إلى ان بعض الولايات الامريكية ظهرت على خريطة الصادرات لاول مرة



المصدر : الأهـرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

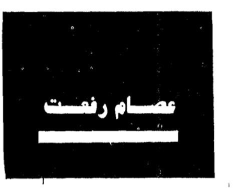
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الجات.. فى مصلحة من.. وضد مصلحة من؟

خفايا الجات تتكشف:

ماذا نكسب وماذا نخسر؟



فى سهرة علمية طويلة جمعتنا مع الاستاذ الدكتور سعيد النجار والاستاذ الدكتور حلمى نمر رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب وبدعوة مشتركة من المجلة مع نقابة التجاريين ببورسعيد نظم نقيبها الاستاذ عصام عبد الفتاح هذه السهرة العلمية التى تناولت الجات. كان عنوان الندوة: الجات التى لا نعرفها.. وفى نهاية ليلة اللقاء كان العنوان: الجات التى نعرفها. وذلك بعد الشرح والتحليل الذى قدمه المتحدثان.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاسئلة المطروحة كانت فى غاية الخطورة والأهمية، ولكن الاجابات عليها كانت علمية وعملية ادت إلى وضوح كامل بشان الجات.

الاسئلة تناولت العديد من الجوانب :

الجات ماهى وماهو مضمونها؟ وماهى اهدافها؟

ماهى المزايا التى تعود على مصر من الاتفاقية؟.

ماهى عيوبها؟

ماهى المخاوف من الاتفاقية؟

كيف نواجه سلبيات الجات؟

اين الاتفاقية وملامحها؟

فى بداية اللقاء تحدث الدكتور حلمى نمر فقدم طرحا لاحدى عشرة حقيقة حول الجات ثم قدم تصورا لمعالجة سلبيات الجات . فقال:

اعتقد أن من العوامل الرئيسية التى ادت الى تضارب الآراء فى هذا الموضوع ان المسئولين فى الحكومة لم يعلنوا بوضوح عن تفاصيل نصوص اتفاقية الجات وعن الاجراءات التى ترى الحكومة اتخاذها لعلاج السلبيات المتوقعة، وهذا التصرف من الحكومة ليس غريبا فهى تحرص دائما على الاعلان عن ملامح سياستها اولا دون اعلان التفاصيل. وقد يكون ذلك مقصودا لسبب او اخر مما يضعنا نحن فى موقف الاجتهاد عند مناقشة اى قضية اقتصادية او اجتماعية لذلك فانطلاقا من اسلوب الاجتهاد سوف استعرض رايى الشخصى فى قضية تحرير التجارة الخارجية فى مجموعة من الحقائق تثير مجموعة من التساؤلات. وهذه التساؤلات سوف تشير بصورة مباشرة او غير مباشرة إلى مانتوقعه من سلبيات او ايجابيات متعلقة باتفاقية الجات وتحرير التجارة الخارجية، وبالتالى يمكن ان نستنتج الاجراءات التى يجب ان تتخذها الدولة للاستفادة وتعظيم الايجابيات او لتخفيف حدة السلبيات.

الحقيقة الاولى: اهمية تحرير التجارة الخارجية

ان سياسة التجارة الخارجية اذا حكمنا عليها حكما عاما بغض النظر عن الظروف الداخلية للدول المختلفة فلابد ان نقرر ان هذه السياسة تؤدى بلاشك الى نمو النشاط التجارى العالمى حيث انه يترتب



المصدر : الأهرام الاقتصادي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

عليها تخفيض الرسوم الجمركية والغاء كل الحوافز الجمركية وغير الجمركية التى تسبب اعاقة التدفقات السلعية بين الدول. ولاشك ايضا ان نمو النشاط التجارى العالمى يؤدى الى نمو النشاط الاقتصادى داخل الدول.

ولكن هنا نتساءل عن مدى استفادة كل دولة من الدول المتقدمة والنامية من هذا النمو. إننى ارى ان مشاكلنا الاقتصادية الصعبة ستعوق الاستفادة من هذا النمو الاقتصادى المرتبط بتحرير التجارة الخارجية وخاصة فى الاجل القصير خلال عدة سنوات قادمة ستزيد من معاناة المواطنين وخاصة محدودى الدخل.

يشير البعض الى ان نمو النشاط الاقتصادى المرتبط بنمو النشاط التجارى العالمى سيؤدى الى زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية مما يؤدى الى زيادة النمو الاقتصادى فى الدول النامية.

قد يكون لهذا القول منطقه وخاصة بالنسبة للدول التى تصدر المواد الخام او مستلزمات الانتاج للدول المتقدمة صناعيا كالدول الافريقية وقد ينطبق ايضا على الصادرات المصرية التى لها فيها ميزة نسبية كالقطن والمنسوجات .

ولكن من جهة اخرى فهذا القول ليس صحيحا على اطلاقه فقد يؤدى نمو النشاط الاقتصادى في الدول المتقدمة الى زيادة تصدير منتجاتها الى اسواق الدول النامية وبذلك تختل العلاقة بين الصادرات والواردات ويزيد عجز ميزان المدفوعات فى الدول النامية.

وايضا لعلنا نضيف انه قد لايترتب على النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية بل قد تفضل الدول المتقدمة الحصول على احتياجاتها سواء من السلع التامة الصنع او مستلزمات الانتاج من دول اخرى متقدمة صناعيا وخاصة اذا كان يربطها بها تكتل اقتصادى مثل تكتل الوحدة الاوربية.

الحقيقة الثانية: تحرير التجارة الخارجية والاصلاح الاقتصادى

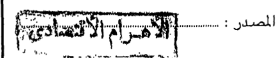
لاشك ان تحرير التجارة الخارجية هو جزء هام من الاصلاح الاقتصادى فى الدول النامية بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة. فلا يكفى ان نقوم بالاصلاح النقدى والمالى وأصلاح المناخ الاستثمارى والاصلاح الهيكلى بل لابد من اتخاذ خطوات جادة لتحرير التجارة الخارجية.

ولعلنا نتساءل عن مدى صحة قول المسئولين - دفاعا عن اتفاقية الجات - ان هذه الاتفاقية جاءت فى وقت قيام مصر باجراءات الاصلاح الاقتصادى وان تاثير نصوصها اقل بكثير مما يتم فى مصر من اجراءات لتحرير تجارتها الخارجية.

إننى ارى ردا على هذا القول ان الاصلاح الاقتصادى فى مصر يقوم على اساس « المرحلية» فى الاصلاح اى الاصلاح على خطوات مدروسة مع الأخذ فى الاعتبار العوامل



المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٤

الاجتماعية حتى يمكن تخفيف السلبيات المترتبة على الاصلاح الاقتصادى وخاصة بالنسبة لمحدودى الدخل.

ولكن من الخطورة فى رأيى ان يؤدى تطبيق نصوص اتفاقية الجات الى الانتقال المفاجىء من الحظر المطلق والحماية العالية الى الانفتاح المطلق بما لايتمشى مع فلسفة المرحلية فى الاصلاح الاقتصادى وما يترتب عليه من آثار سلبية تزيد من معاناة المواطن المصرى.

الحقيقة الثالثة : دور الدول النامية فى صياغة نصوص اتفاقية الجات

ان دور الدول النامية فى صياغة نصوص اتفاقية تحرير التجارة الخارجية هو دور هامشى ومحدود جدا ان لم يكن معدوما فان نصوص الاتفاقية مفروضة على الدول النامية من الدول الكبرى المتقدمة صناعيا حفاظا على مصالحها ، وهذه المصالح قد تتعارض مع مصالح الدول النامية

وهذه الحقيقة تثير التساؤل عن طبيعة صنع القرار الاقتصادى فى الدول النامية، وهل صنع القرار يتأثر بعوامل داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية أم انه يتأثر اساسا بعوامل خارجية ترتبط بطبيعة النظام الدولى الجديد الذى تسيطر فيه الدول الكبرى وخاصة امريكا على مقدرات الدول النامية .

الحقيقة الرابعة : انضمام مصر للاتفاقية

اذا كان دور الدول النامية بما فيها مصر فى صياغة نصوص الاتفاقية دورا هامشيا ومحدودا فهل كان من الممكن ان تتخذ مصر قرارا بعدم الانضمام للاتفاقية .اعتقد انه كان هناك استحالة فى رفض الانضمام لاكثر من سبب :

- فى ظل النظام الدولى الجديد فان هناك صعوبة فى ان تنفرد دولة من الدول وخاصة دولة نامية بنظام اقتصادى خاص بها وتعيش فى عزلة عن باقى دول العالم وبصفة خاصة اذا كانت هذه الدولة ترتبط بعلاقات اقتصادية وسياسية هامة بالدول الاجنبية

- وفى ظل النظام الدولى الجديد وتحكم الدول الكبرى فلم يصبح هناك خيار أمام الدول النامية فى اتخاذ قرار الانضمام من عدمه الى الاتفاقية

- ان اتجاه مصر نحو التحرير الاقتصادى واعتبار ان تحرير التجارة الخارجية جزء لا يتجزأ من التحرير الاقتصادى فقد وجدت مصر ان الانضمام للاتفاقية وسيلة لتحقيق هذا الهدف ، وانها سوف تجنى من وراء ذلك بعض المصالح فسوف يعطى مصر فرصة الى زيادة صادراتها وخاصة فى الصناعات التى لها ميزة نسبيا مثل تجارة القطن والمنسوجات والملابس الجاهزة والمصنوعات الفخارية والمواد الاولية .

الحقيقة الخامسة : التحرير واثره على الموارد وعجز الموازنة

ان تحرير التجارة الخارجية سيؤدى بلاشك الى تخفيض جذرى فى الرسوم الجمركية وهذا بالتالى سيؤدى الى انخفاض فى موارد الدولة مما يؤدى الى زيادة عجز الموازنة وهذا يتناقض مع احد اهداف الاصلاح الاقتصادى وهو العمل على تخفيض عجز الموازنة العامة .

وهنا نتساءل عن موقف الدولة تجاه هذه المشكلة . لاشك ان الدولة سوف تبحث عن بدائل جديدة لتعويض هذا النقص فى موارد الموازنة العامة

والبدائل تتمثل فى احد امرين :

الاول : مزيد من تطبيق سياسة الجباية بفرض ضرائب جديدة ورفع رسوم الخدمات العامة مما يترتب عليه مزيد من الاعباء على المواطنين

الثانى : زيادة مجالات الاستثمار مما يؤدى الى زيادة الانتاج وبالتالى زيادة الموارد.

واخشى ماأخشاه ان تلجأ الدولة الى البديل الاول فهو الطريق الاسهل والاسرع ،. اما زيادة الانتاج وفتح مجالات الاستثمار فتتعلق بعوامل كثيرة ومعقدة وبمدى سرعة تنفيذ المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادى. ونحن نشهد البطء والصعوبات التى تواجهها الدولة فى تنفيذ سياسة الخصخصة، وعلى ذلك فالبديل التالى لانستطيع ان نتنبأ بنتائجه السريعة

الحقيقة السادسة : التحرير والوظيفة الحمائية

ان تحرير التجارة الخارجية يستلزم الغاء الوظيفة الحمائية لصناعتنا الوطنية وادماج السوق المحلية فى السوق العالمية اى احلال الاسعار العالمية محل الاسعار المحلية للمنتجات والخدمات وبالتالى اطلاق قوى المنافسة بين الانتاج المحلى والانتاج العالمى

ولاشك ان جنى ثمرة او ايجابيات التحرير الاقتصادى بالمعنى السابق يتطلب توافر امور هامة :

١ - وفرة الانتاج ووجود فائض يمكن تصديره بعد تغطية الاستهلاك المحلى.

٢ - جودة الانتاج تعادل جودة السلع الاجنبية المنافسة

٣ - تكاليف انتاج منخفضة او على الاقل معادلة لتكلفة انتاج السلع المنافسة .

٤ - وجود اسواق خارجية مفتوحة امام مصدرى السلع الوطنية

وهنا نتساءل عن مدى توافر هذه العوامل او امكانية توافرها فى الاجل القصير حتى نحمى صناعتنا وانتاجنا الوطنى

ونحن نعلم جميعا ان هناك تبعية شديدة للدول الاجنبية المتقدمة فهناك عجز شديد فى الانتاج مما يؤدى الى اعتمادنا على استيراد جزء كبير من السلع وخاصة المواد الغذائية .

كما ان جودة السلع وطرق تغليفها مازالت تمثل عقبة امام منافسة المنتج المحلى للمنتجات الاجنبية ذات الجودة العالمية والمصنعة باحدث اساليب التكنولوجيا



اضف الى ذلك ان تكاليف الانتاج مازالت مرتفعة نتيجة الاعتماد على استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج وارتفاع تكاليف النقل والتأمين

واخيرا فان حصتنا من الاسواق العالمية محدودة وسوف تظل لفترة طويلة كذلك وخاصة بعد ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة

الحقيقة السابعة : التحرير والاسعار

ان تحرير التجارة الخارجية يستلزم الغاء الدعم على كثير من السلع الوطنية . وهذا سوف يؤدى إلى زيادة الاسعار مما يترتب عليه زيادة تكاليف المعيشة وزيادة الاعباء وخاصة على محدودى الدخل .

وهنا نتساءل عن موقف الحكومة وقدرتها على علاج هذه المشكلة فلا تستطيع الدولة ان تتدخل للرقابة على الاسعار وتحديد اسعار جبرية حيث ان ذلك يتنافى مع سياسة التحرير الاقتصادى الذى يعتمد فى تحديد الاسعار على قوى السوق - العرض والطلب -

والبديل الوحيد امام الدولة هو محاولة تحقيق التوازن بين الاسعار والدخول

وهنا نتساءل عن امكانية اتخاذ اجراءات سنوية لزيادة الدخول لتتمشى مع الزيادة المتوقعة فى الاسعار نتيجة عوامل كثيرة منها التحرير الاقتصادى .

الحقيقة الثامنة: التحرير والوحدات الاقتصادية

ان تحرير التجارة ومايستلزمه من الغاء الوظيفة الحمائية والغاء الدعم للسلع وتحرير الاسعار سوف يؤدى الى خروج وحدات اقتصادية من النشاط الاقتصادى وهى الوحدات التى تعجز عن المنافسة وتحقيق الكفاءة الانتاجية وجودة السلع التى تتراكم فيها الخسائر، وسوف تبقى فقط الوحدات الانتاجية ذات الكفاءة العالية التى تستطيع ان تطور انتاجها وتستخدم احدث وسائل التكنولوجيا.

قد ينظر البعض الى ان هذا الأمر يعتبر من الاثار الايجابية لتحرير التجارة ولكننا نتساءل عن مصير الوحدات الاقتصادية التى تقفل ابوابها وما اثر ذلك على حجم الانتاج القومى وماهو مصير العاملين فى هذه الشركات؟

الحقيقة التاسعة: تحرير التجارة وسياسة الاغراق

قد تلجأ بعض الدول الى اتباع سياسات غير مشروعة كسياسة الاغراق اى اغراق الاسواق فى الدول النامية بالسلع المستوردة من بلاد تقوم بكل انواع الدعم غير المتاحة للمنتج الوطنى

يقال - وهو حقيقة - ان اتفاقية الجات تعطى الحق للبلد المتضرر فى فرض ضريبة ضد الاغراق تعادل الفرق بين السعر الذى تباع به السلعة فى سوق التصدير والذى تباع به فى موطن انتاجها

ولكن يجب الاشارة الى ان اثبات ان هناك مخالفة للحصول على اذن خاص من منظمة الجات او منظمة التجارة الدولية لاتخاذ اجراءات وقائية ليس كما يتصور البعض عملية سهلة - كما يمكن ان نتوقع ايضا اعتراضا من الدولة المصدرة وقيامها باثبات ان انخفاض سعر السلع يرجع الى عوامل اخرى مثل انخفاض التكاليف وليس نتيجة سياسة دعم

ومعنى ذلك ان اتخاذ اجراءات لعلاج السلبيات الناتجة عن عملية الاغراق غير المشروع عملية صعبة وقد تستغرق وقتا طويلا

الحقيقة العاشرة: تحرير التجارة واوضاع الدول العربية

تجىء سياسة تحرير التجارة الخارجية فى ظل ظاهرتين هامتين

الاولى: ظهور تكتلات اقتصادية عملاقة فى كل من اوروبا وامريكا واسيا ولاشك ان هذه التكتلات سوف تستفيد فائدة كبيرة من تحرير التجارة الخارجية. فهذه التكتلات تستطيع ان تدعم تجارتها البينية وايضا تجارتها مع التكتلات المماثلة

الثانية: ظاهرة التفكك العربى والتجزئة والصراع بين دول المنطقة. ولايوجد امل قريب فى لم الشمل والتئام الجراح ورأب الصدع الذى نتج عن حرب الخليج. وامامنا الان مايحدث فى اليمن الشمالى والجنوبى وكنا نتصور ان وحدة شطرى اليمن ظاهرة صحية تعطى الامل فى وحدة عربية شاملة

ولاشك ان تحرير التجارة الدولية فى ظل هذا التفكك لن يستفيد منه الا الدول الاجنبية وسوف تعجز كل دولة عربية فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة وجنى ثمار تحرير التجارة الخارجية

ولولا هذه الظروف لتحقق الأمل فى ظهور تكتل اقتصادى شامل للدول العربية يؤدى الى دعم التجارة الخارجية البينية بين الدول العربية وتقليص الاعتماد على الدول الاجنبية او على الاقل امكانية الحصول على افضل شروط التعامل مع التكتلات الاقتصادية الاجنبية.

الحقيقة الحادية عشرة: القطاعات التى تتأثر بتحرير التجارة

لعلنا نختتم هذه الحقائق - كما يقول د. حلمى نمر - بالاشارة الى بعض القطاعات فى الانشطة الاقتصادية فى مصر التى سوف تتأثر بصورة مباشرة وسلبية نتيجة تحرير



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

إجراءات الجات أقل بكثير من إجراءات الإصلاح

التجارة الخارجية تطبيقا لنصوص اتفاقية الجات ،

اولا: السلع الزراعية والمواد الغذائية حيث تعتمد مصر على استيراد نسبة كبيرة من المواد الغذائية (كالقمح مثلا) من الخارج وسوف يترتب على تحرير التجارة فى هذا القطاع زيادة كبيرة فى اسعار هذه السلع

ثانيا: تجارة الادوية

لايوجد فى مصر صناعات خامات دوائية الا بنسبة ضئيلة جدا وتعتمد مصر على استيراد الخامات الدوائية من الخارج. وسوف يترتب على تحرير التجارة الدولية فى هذا المجال زيادة كبيرة فى اسعار الخامات الدوائية وبالتالى زيادة فى اسعار الادوية مما يمثل عبئا خطيرا على المواطن المصرى

ثالثا: تجارة الخدمات مثل نشاط البنوك وشركات التامين وشركات السياحة والمقاولات والنقل والاستثمارات. لاشك ان المنافسة بالنسبة للدول النامية ومنها مصر فى تجارة الخدمات مع الشركات الدولية العملاقة ستكون من الصعوبة بمكان حيث ان هذه التجارة تعتمد على جودة الخدمة وكفاءة القائمين بها وعلى عوامل اخرى قد لاتتوافر فى شركات الخدمات فى الدول النامية بالمقارنة بشركات الخدمات الاجنبية

رابعا: قوانين الاستثمار سوف يلغى منها كثير من الشروط والقيود التى كانت تمثل ميزة للصناعة المحلية اولعمليات التصدير مثل اشتراط وجود نسبة من المكون الاجنبى واثره على الانتاج المحلى واشتراط تصدير جزء من الانتاج يعادل قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج

السلبيات.. كيف نعالجها ؟

من العرض السابق لمجموعة الحقائق المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية تطبيقا لنصوص اتفاقية الجات اشار د. حلمى نمر الى مجموعة الاجراءات التى يجب ان توليها الحكومة عنايتها من اجل تلافى او تقليص الاثار السلبية لتحرير التجارة الخارجية. وقال ان اهمها:

اولا: ضرورة الاسراع فى تنفيذ المرحلة الثانية من مراحل الاصلاح الاقتصادى التى تتمثل فى زيادة الانتاج واتساع مجالات الاستثمار مع الاهتمام بالجودة والرقابة على عناصر تكاليف الانتاج وذلك يقضى على المشاكل الاقتصادية التى تعوق الاستفادة من مزايا تحرير التجارة الخارجية

ثانيا: ضرورة قيام الحكومة بتحقيق التوازن بين زيادة



الاسعار المترتبة على تحرير التجارة الخارجية وعلى عوامل اخرى داخلية وبين دخول المواطنين ومعنى ذلك اتباع سياسة دعم الاشخاص بدلا من دعم السلع

ثالثا: ـ لابد من اعادة النظر فى النظام الضريبى وخاصة بعد جنى ثمار المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادى ـ وذلك من اجل تحقيق الاهداف الاتية:

١ ـ تخفيف العبء الضريبى على دخول المواطنين مما يزيد من دخولهم الصافية ويساعد على تحقيق التوازن بين الدخول وزيادة الاسعار

٢ ـ تخفيف اعباء الضريبة والرسوم التى يخضع لها الانتاج المحلى والتى تمثل عبئا ثقيلا على العمليات الانتاجية من اجل تخفيض تكلفة الانتاج مما يجعلها اكثر قدرة على المنافسة الخارجية

٣ ـ تخفيف اعباء الضرائب والرسوم المختلفة التى تخضع لها تجارة التصدير من اجل تشجيع وتحفيز التصدير وتعويض المصدرين عن زيادة تكاليف الانتاج وتكاليف التسويق وتكاليف النقل الخارجى

رابعا: مزيد من الاهتمام بالصناعات التصديرية من حيث:

١ ـ وضع سياسة حوافز للتصدير تكون مجزية ومشجعة للنشاط التصديرى

٢ ـ اعادة النظر فى اجهزة الرقابة على الصادرات السلعية مما يؤدى الى سهولة واختصار اجراءات التعامل.

٣ ـ البحث عن اسواق للتصدير وخاصة فى الدول العربية او الدول الافريقية

٤ ـ توثيق العلاقات مع التكتلات الاقتصادية فى اوروبا واسيا وامريكا للحصول على حصص مناسبة لصادراتنا ولعاملة تفضيلية للمنتج المحلى

٥ ـ مزيد من الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص القادر على التصدير وهذا يتطلب سرعة تنفيذ سياسة الخصخصة مع الاحتفاظ بهويتنا الوطنية للنشاط الاقتصادى

خامسا: اعادة النظر فى السياسة الزراعية من اجل سد الفجوة الغذائية وتقليص التبعية للدول الاجنبية فى هذا المجال وخاصة بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح

سادسا: التعاون مع الدول النامية من اجل الحصول على منح او تعويضات من الدول المتقدمة صناعيا تعويضا عن الخسائر التى تلحق بنا نتيجة الغاء الدعم وقيود الكمية والغاء سياسة تجميد الاسعار وتخفيض الرسوم الجمركية التى يستلزمها تطبيق نصوص اتفاقية الجات

وكذلك محاولة الحصول على فترة انتقال مناسبة حتى تتلاشى سرعة الانتقال من الحظر المطلق الى الحرية المطلقة

سابعا: مزيد من الجهود مطلوبة من القيادات السياسية وخاصة القيادة السياسية المصرية لتوحيد الصف العربى والقضاء على هذه التجزئة والتفكك فى اسرع وقت ممكن مع التفكير فى انشاء تكتل اقتصادى عربى يستطيع ان يؤدى دورا هاما فى تشجيع التجارة البينية وفى مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة للدول الاجنبية مما يؤدى الى موقف تفاوضى متميز بالنسبة لشروط التجارة الدولية.

ثروة الامم من التجارة

ثم تحدث الدكتور سعيد النجار من واقع خبرته الطويلة كخبير اقتصادى واستاذ متخصص فى التجارة الدولية وشارك وعايش الاونكتاد سنوات طويلة فقال:

ما هى الجات؟

ان الاتفاقية مئات من الصفحات، ونستطيع ان يكون لدينا خطوط كبرى حولها لتقدير موقفنا دون تحيز.

واعتقد أن بورسعيد هى أنسب مدينة فى مصر والعالم للحديث عن الجات، لا لانها مدينة حُرّة او مدينة تجارية، ولكن لان موقعها الجغرافى يجعلها ترى التجارة الدولية بعينها يوما بعد يوم.

ويحضرنى هنا قول الاقتصادى العالمى الكبير الفريد مارشال حين قال «اذا أردت ان تعرف ثروة الأمم فعليك ان تبحث عن تجارتها الدولية»

ما هى اهداف الجات؟

يقول الدكتور سعيد النجار ان اهدافها هى:

١ ـ تحرير التجارة الخارجية من القيود. و هناك فرق بين التحرير وبين حرية التجارة بلا ضوابط فالاتفاقية تتحدث عن تحرير لا عن حرية.

٢ ـ منع السلوك الجائر. اى وضع قواعد السلوك فى التجارة الدولية التى تتعلق بثلاثة جوانب هى الاغراق والدعم لتحديد ما هو الدعم المشروع وغير المشروع وما هو حق البلد المضار من الدعم غير المشروع، أن الجات تعطى الدولة التى زادت وارداتها من سلعة معينة على نحو يهدد احدى صناعاتها بضرر جسيم الحق فى ان تمنع هذه الواردات وذلك يسمى الشرط الوقائى.

لماذا الاهتمام بالجات بعد جولة او رجواى على وجه الخصوص؟

يجيب عن ذلك الدكتور النجار: بسبب انها وسعت نطاقها وادخلت انشطة جديدة.

ما هى المزايا التى تعود من الاتفاقية؟

الاجابة عن هذا السؤال يقدمها الدكتور النجار فيقول:

١ ـ تنشيط الاقتصاد العالمى والاستفادة من هذا التنشيط

٢ ـ تحسين شروط النفاذ الى اسواق البلاد الصناعية على النحو التالى.

ان ٥٠٪ من صادرات الدول النامية تدخل بدون قيود

وان ٢٥٪ تدخل بتعريفة جمركية اقل من ١٠٪

وان ٢٥٪ تدخل تحت تعريفة جمركية لا تزيد على ١٦٪ فى المتوسط

٣ ـ تقوية قواعد السلوك فى التجارة الدولية

٤ ـ اتفاقية المنسوجات والملابس وهى اساسية فى الدول النامية وقد خضعت لقواعد صارمة كمية تجدد كل خمس سنوات بين الدول المستوردة وهى ثمانى دول صناعية وبين




الدول النامية تحدد فيها الحصص وتنتهى القيود فى اول يناير عام ٢٠٠٥.

٥ ـ اتفاقية اورجواى عملت جهازا لفض المنازعات واحكامه ملزمة، واذا لم تلتزم الدولة بأحكامه فإنه تفرض عليها عقوبات.

٦ ـ نظام الجات نفسه.. فقد تطور من اتفاقية الى نظام، وابتداء من عام ١٩٩٥ ستتحول الجات الى منظمة التجارة الدولية وسيكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية واجهزة للاشراف على وظائفها ولها مؤتمر وزارى ينعقد كل سنتين ومجلس عام ينعقد مرة فى الشهر ولجان للنظر فى تجارة السلع والخدمات وتسوية المنازعات.

ما هى العيوب؟

ثم انتقل الدكتور سعيد النجار إلى الحديث عن العيوب فقال ان هناك مخاوف لا اساس لها ومخاوف لها اساس

اما المخاوف التى لا اساس لها فهى:

□ ان اتفاقية الجات ستؤدى الى حرية التجارة. والاجابة ان هذا غير صحيح، فهى ستحرر التجارة. وهناك فرق بين تحرير التجارة وحرية التجارة التى تعنى أن السلع تدخل بدون أى قيود، ولكن التحرير هو ازالة جانب من القيود مع حق الدولة فى الابقاء على قيود اخرى.

فهى انتقال من حماية كمية الى حماية سعرية بالتعريفة الجمركية.

□ تلتزم الدول بتخفيض التعريفة الى الصفر ولكن البلاد الصناعية التزمت بتخفيض تعريفاتها بمقدار ٣٦٪ خلال ٦ سنوات بينما الدول النامية تخفض ٢٤٪ خلال عشر سنوات.

والواقع ان التزامات مصر فى اطار الاتفاقية تتضاءل ازاء التزاماتها فى اطار الاصلاح الاقتصادى التى تتجاوز بكثير التزامها فى اطار اورجواى.

راعت الاتفاقية البلاد الفقيرة.. وهنا نميز بين نوعية من الدول النامية.. هناك ما يسمى بالاقل نموا، وهذه معفاة من أى التزام فى البلاد النامية ومن بينها مصر حيث تميز بين الدول النامية ذات الدخل الأقل من الف دولار سنويا، وقد اعطتها الاتفاقية حقوقا اهمها حقها فى دعم صادراتها والدول التى حصتها فى واردات البلاد الصناعية ضئيلة تقل عن ٣ ٪ من مجموع وارداتها تتمتع بمزايا كبيرة جدا.

□ ان هذه الاتفاقية بسبب الغاء الدعم فى البلاد الصناعية بمعدل ٣٦٪ و ٢٠٪ وعلى مدد طويلة سوف تؤدى الى زيادة اسعار المواد الغذائية التى تستوردها مصر والتى تعتبر اكبر بلد مستورد للغذاء فى العالم. ولهذا قادت مصر خلال المفاوضات حملة للحصول على حق تعويض نتيجة لارتفاع اسعار الغذاء.

□ فى الخدمات قيل انها ستفتح المجال امام البنوك وشركات المقاولات الأجنبية. ولكن الاتفاقية تلتزم بمجموعة مبادىء فى تحرير تجارة الخدمات ـ المبدأ الاول انه لا يوجد بلد يلتزم بمعاملة بنك اجنبى على قدم المساواة مع بنك محلى. الالتزام الوحيد هو انه بعد تنفيذ الاتفاقية لا تزيد القيود ولكن يتم الابقاء على ما هو عليه. والمبدأ الثانى هو المساواة فى المعاملة بين الاجانب اما المبدأ الثالث فهو تخفيف القيود المفروضة تدريجيا خلال فترة على إلا يتعارض هذا مع التنمية الاقتصادية، هذا هو المبدأ الرابع اى التدرج فى التحرير.

□ يقال ان الفائدة ستعود للدول الصناعية دون فائدة للدول النامية ولكن الواقع انها ستعود عليها فوائد عديدة اشرت اليها وهذا القول فيه مغالطة كبيرة فالتجارة الدولية ٧٥٪ منها بين الدول الصناعية والبلاد النامية تمثل ٢٠٪ فى التجارة الدولية و٥٪ فى البلاد الاشتراكية وهذا طبيعى لأن الجزء الاكبر للدول الصناعية لذا فإن الفائدة بحكم ذلك ستكون اكثر من اصحاب الـ ٢٠٪ تماما كالشركات المساهمة.

حلول

اما المخاوف ذات الاساس فمن بينها ان الاتفاقية تفتح فرصا امام الدول النامية كتحرير اسواق البلاد الصناعية، هل تستفيد ام لا تستفيد؟ هذه نقطة تتعلق بالدولة النامية وتتوقف عليها.

هناك خطر يعود علينا من الغاء اتفاقية المنسوجات لاننا سننافس فى الاسواق الكبرى مع كوريا وتايوان والمكسيك وغيرها وهناك احتمال فى هذه المنافسة الا نحصل على ما كنا نحصل عليه. وهكذا بالنسبة لكل المسائل الأخرى.

ولابد من اغتنام الفرص. لابد من العمل على تقوية صناعتنا وزراعتنا وقوتنا التنافسية بحيث نقف على قدمينا فى السوق المحلية اولا ثم الدولية والا تخلفنا عن الركب الاقتصادى. وحتى يكون لشركات قطاع الاعمال العام مكانة محترمة فى الاسواق الدولية لابد من أن نسير بقوة فى اتجاه القطاع الخاص حتى نقف على قدمينا فى مصر وفى سوق حرة مفتوحة عالميا.



الأهرام الاقتصادي

يفتح ملف
الجات

نعمان الزياتي

الجات
.. كشفت المستور

كشفت الجات عن الامية الاقتصادية التى نعيشها خلال نصف قرن .. كشفت عن مدى تخلفنا في معالجة الامور الاقتصادية .. وعن مدى تمسكنا بالعلم النظرى الذى تعلمناه في المدارس والجامعات وعن مدى استيعابنا للأمور نحن كالتلاميذ نذاكر من اجل الامتحان ونقرأ من اجل ان نقوله في المناسبات لكى تكتمل عملية البرستيج سمعنا كثيرا وقلنا كثيرا كل ذلك في الاطار النظرى فقط ولم نخرج بعد الى الحيز التطبيقى .. ولن نخرج اليه طالما نسير بهذه الطريقة حيث ان الاطار التطبيقى الذى نبغيه لابد ان يسبقه اطار مصرى متكامل ومتواصل وملم بكافة التغيرات العالمية والاقليمية . مازلنا نتمسك بالنظريات التقليدية التى تعلمناها والتى عفى عليها الزمن ولم نعرف بعد اسس الصراع الاقتصادى الجديد .. كل الندوات والمؤتمرات تحولت الى غوغائية وبدون نتيجة .. كلنا يلف ويدور في حلقات مفرغة لا امل فيها .. الجات كشفت كل هذا وقد واصل الجهل طريقه الى الكثير من القيادات التى تنادى بعدم التوقيع عليها . نحن في حاجة الى دم جديد وفكر جديد وادارة جديدة تستوعب كل هذه المتغيرات من واقع اطارها التطبيقى لا من واقع الاطار النظرى نحن في حاجة الى رجال تطبيقيين فعلا عرفوا الفشل قبل النجاح والموا بكل عناصر الصراع الاقتصادى وهم موجودون معنا الان وامامنا الفرصة الاخيرة لكى يقودونا الى اصلاح اقتصادى سليم اصلاح جذرى وليس لعملية روتوشات تصديع مع اول ازمة نتعرض لها . معظم الاقتصاديين الذين رايتهم خلال الندوات على استعداد ان يكونوا تلاميذ لهؤلاء التطبيقيين النبغاء ..

لقد كشفت الجات وكشف الجدل الصاخب الذى اندلع فجاة حولها في دورة اورجواى عندما انتهت المفاوضات ووافقت عليها الاطراف المتعاقدة في جنيف في نهاية العام الماضى كشفت عن نموذج صارخ لضعف الرؤية الاستراتيجية الناجم عن عدم الاهتمام برصد الاحداث ذات المغزى على الافق الزمنى البعيد نسبيا وتحليل توجهاتها المتوقعة وانعكاسات هذا كله على النشاط الاقتصادى في الدول النامية عموما وفي مصر على وجه الخصوص .

وعندما اصبحت اتفاقية الجات قضية مصيرية وتناولتها وسائل الاعلام فلم تتوفر للباحث الجاد قاعدة المعلومات الاساسية لمن يهتم بمتابعة ما تعرض له وسائل الاعلام والمقروءة بالذات فلم نجد سوى محاولة واحدة او محاولتين للتعريف بنصوص الاتفاقيات قبل التطرق لمناقشتها بل ان النقاش انتقل من المختصين في دوائر الاقتصاد والمال والاعمال الى غير المختصين او الملمين بالموضوع ولم يتيسر لطالب المعرفة حد ادنى من المعلومات من مصادرها الاصلية عن موقف المفاوض المصرى على امتداد سنوات المباحثات والضغوط التى تعرض لها . وهكذا تفاوتت ردود الفعل التى اتسمت في القدر الغالب منها بالعفوية والعصبية واختلطت الوقائع بالشائعات بعيدا عن التحليل العلمى لواقع العلاقات التجارية بين الدول المشاركة - بين مؤيدى شكل او آخر من اشكال الاتفاق ومعارضيه فحتى هذه الدول عانت سنوات من الجدل الصاخب داخلها حول مزايا الاتفاقيات وهى تتشكل وعيوبها ، بل والاهم من هذا اعداد العدة لاحتمالات فشل المفاوضات وعدم الوصول الى اتفاق وما يجب اتخاذه من اجراءات في هذه الحالة .

وفي المقابل - فان قليلين جدا منا استرجعوا ذكريات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في مطلع الستينات والذى كان بمثابة رد العالم الثالث على اتفاقيات الجات التى كان كل المتعاقدين عليها من الدول المصنعة او اهتموا على امتداد العقود الثلاثة الاخيرة باعمال منظمة الانكتاد التى خرجت عن هذا المؤتمر او الصعود والهبوط في احوالها او محاولتها لان تكون تنظيما بديلا في مواجهة الجات سواء كمصدر للمعلومات الاكثر دقة عن مسار التجارة العالمية او في محاولة انشاء صناديق لتخفيف حدة تقلب اسعار المواد الخام والمحاصيل النقدية التى هى اكبر مكونات صادرات الدول النامية والاقل نموا بالذات او صياغة مدونة للسلوك في شأن نقل التكنولوجيا والاسباب الكامنة وراء النجاح المحدود لبعض هذه المحاولات او الفشل الذريع للبعض الاخر وحتى في النقاش المحتدم الان لم يلتفت احد للنظر في مصير الانكتاد اليوم وبعد ان انضمت الغالبية العظمى لاتفاقيات الجات .

لذلك حرصت مجموعة « ماست » على ان تكون الندوة فرصة للحوار الجاد والبناء بين قيادات العمل الوطنى في مؤسسات الانتاج والخدمات استنادا الى قاعدة موثوق فيها من المعلومات الدقيقة .. وافتتح الندوة الخبير الاقتصادى الدكتور محمد محمود الامام وزير التخطيط الاسبق بالتعريف باتفاقيات الجات وانعكاساتها على التجارة الدولية والموضوع الثانى كان للدكتور محسن هلال المستشار بالتمثيل التجارى ومدير ادارة الجات والانكتاد في الوزارة والذى شارك مشاركة فعالة في مفاوضات دورة اوروجواى ثم تلا ذلك حلقات نقاشية راسها كل من الدكتور صبحى عبد الحكيم ، والدكتور عبد العزيز الشربينى والدكتور نجيب اسكندر وضمت نخبة من كبار المتخصصين : د . كمال ابو العيد ، وعلى نجم ، د . عبد المجيد فراج ، محمد سمير عليش ، م . ابو بكر مراد ، م . سمير لطفى د . دانيال عبد الله رزق وخبراء من بعض البنوك وممثلين عن كثير من القطاعات الصناعية في مصر .

الندوة هدفت منذ البداية الى توفير حد ادنى من المعلومات الاساسية من مصادرها الاولية عن الاتفاقيات التى تمخضت عنها دورة اوروجواى وبالذات ما يهم مصر منها وابراز العناصر الجديدة في هذه الاتفاقيات والتى تتميز بها دورة مفاوضات اوروجواى عن الدورات السابقة وتوضيح الاستثناءات وفترات السماح التى منحت لمصر في عدد من مجالات التجارة الدولية والقطاعات التى نهتم بها .

ولقد طرحت الندوة العديد من الفرص والتحديات التى ستواجهنا والتى يجب ان نكرس كل جهودنا لدراستنا في الفترة الحالية .

فالفرصة الجديدة هى مزيد من انفتاح الاسواق الخارجية للصادرات المصرية ولو ان هناك حقا طلبا فعالا على هذه الصادرات اما التحدى الجديد فهو

بالمقابل مزيد من انفتاح السوق المصرية للواردات الاجنبية من السلع والخدمات ولو أنها منافسة لمثيلاتها فى الانتاج المحلى لسبب او لاخر ومزيد من القيود على اساليب حماية الملكية الفكرية فى مصر .

ان هذا الوضع الجديد يأتى والمجتمع المصرى وقطاع الاعمال منه والخاص ، يمر بتحولات جذرية عميقة وسوف ينقضى بعض الوقت قبل وضوح معالم اوضاع الاستقرار الجديدة فيه - ومن هنا جاء حرص المفاوض المصرى على ان تتضمن الاتفاقيات استثناءات لمصر - تدوم لفترات زمنية لا بأس بها قبل التنفيذ الكامل للاتفاقيات - الأمر الذى يتيح فسحة من الوقت للمواءمة مع الاوضاع الجديدة ولنذكر هنا ان بعض هذه الاستثناءات اخف قيدا مما تستهدفه برامج اعادة الهيكله والاصلاح الاقتصادى الجارى تنفيذها الان بالفعل .

وواضح مما تناولته الجلسات السابقة بالبحث والتمحيص ان الانعكاسات على بعض القطاعات تختلف عنها على قطاعات اخرى اذ ان لبعضها طبيعة خاصة ترتبط بواحدة او اكثر بالذات من الاتفاقيات وبالممارسات الجارية فى هذه القطاعات حتى الان - ودون شك فان هناك هموما تشترك فيها كل القطاعات بحيث يقتضى الامر تخفيف حدة بعضها لذلك يجب علينا جميعا ان نتدارس بشىء من التفصيل والتأنى لكثير من الموضوعات التى طرحتها ندوة « ماست » وعلى سبيل الاهمية :

اعادة تعريف الميزة التنافسية للمنشأة

حيث ان الاوضاع الجديدة تأتى معها بمصادر واشكال جديدة للمنافسة قد تكون جدة المنتجات او انواعها او اسعارها او خدمات ما بعد البيع او اساليب ترويج جديدة غير مألوفة ويندرج هذا على كل من السوق المحلية (التى ستغزوها منتجات وخدمات كانت القيود المفروضة على الاستيراد تعوق او تمنع دخولها) وعلى الاسواق التصديرية ، الحالية منها او تلك التى تتطلع المنشأة لدخولها بعد زوال القيود التى كانت مفروضة على دخولها او تخفيف حدتها .

ويتطلب هذا اولا ، تركيزا اكثر بكثير مما كان متبعا حتى الان على دراسة الاسواق المحلية والخارجية ومتابعة المنتجات الجديدة التى تظهر فيها واستطلاعات الرأى العام التى تجرى فيها . وينطوى هذا بالضرورة على انفاق غير قليل ، وبالذات فى دراسة الاسواق الخارجية . وهناك اساليب كثيرة ومعروفة لتحقيق هذا الهدف ، نذكر منها :

- تحتاج المؤسسات ذات الخبرات السابقة فى التصدير لأسواق تقليدية تتعامل معها منذ فترة الى مزيد من التركيز على الفرص الضائعة فى هذه الأسواق واستغلالها الى اقصى حد ممكن ، ودراسة الاثار المحتملة لظهور منافسين جدد فى بلاد أخرى .

- اغلب الظن أن مؤسسات كثيرة لا خبرة لها بالتصدير ، او على الاقل فى بعض الأسواق التى ستفتح امامها ، والجهد المطلوب هنا اكبر واكثر كلفة ، وان كانت آلياته معروفة ، ومن أهمها :

* متابعة وتحليل احصائيات التجارة الخارجية والمتاحة من أكثر من مصدر (مركز المعلومات التجارية فى جنيف ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ، اجهزة الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية الأخرى ، مراكز المعلومات الخاصة) .

* المنشورات والادبيات المتخصصة بمختلف اللغات والتى يمكن الاطلاع عليها عن طريق الاشتراك والاطلاع فى المكتبات .

* الملحقون والمستشارون التجاريون فى السفارات الأجنبية فى مصر والسفارات المصرية فى الخارج ، عن طريق ادارة التمثيل التجارى فى وزارة الاقتصاد .

* بنك تنمية الصادرات والتنظيمات الجديدة التى تنبثق عنه هذه الايام .

* الزيارات الميدانية والاتصالات الشخصية بالمستوردين والموزعين فى البلد المستورد واتحاداتهم المهنية .

ويحتاج الامر ، ثانيا ، الى نظرة جديدة لأوضاع المؤسسة الداخلية ، وتعريفا جديدا لنقاط القوة فيها ، سواء ما هو متحقق فعلا او ما يمكن تحقيقه فى اطار زمنية معقولة فى حدود الامكانات المادية والبشرية المتاحة بشكل او باخر . كل هذا يجب ان يجرى بمعايير متطلبات الأسواق فى اوضاعها الجديدة ، المحلى منها والخارجى .

ولما كانت اسواق اليوم تتسم بصفة التغير السريع والمستمر - فان الأمر يعنى ان هذا الجهد لابد أن يتوفر له الاطار المؤسسى الذى يضمن القيام به بكفاءة عالية ، وان يستمر بلا انقطاع ، وان يكتسب صفات خلاقة فى اقتراح سلع مبتكرة يتوقع لها ان تلقى رواجا كبيرا . ومن المسلم به ان هذا ينطوى على قدر كبير من المخاطرة وأنه يتطلب احيانا استثمارات كبيرة لا تحقق عائدا الا بعد فترات زمنية طويلة نسبيا ، وبالذات فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة . ان هذه هى طبيعة المنافسة التى يتعاظم عائد الاستثمار فيها مع حجم المخاطرة المحسوبة .

٢ - قضية ضبط الجودة :

الانكشاف امام السوق العالمية داخليا وخارجيا ، يحتم ان تلقى هذه القضية تركيزا كبيرا ، الان ودون ابطاء . الجهود المتواضعه التى بذلت حتى الان فى عدد قليل من المؤسسات لادخال اساليب الرقابة الدقيقة على نوعية المنتجات لابد ان تنتشر على اوسع نطاق وان تتعمق حتى تصل الى ادنى مستويات العمل ، الفنى والادارى . نحن فى حاجة لحصول جميع المؤسسات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

الوطنية على شهادات ISO 9000 وحتى في قطاع الخدمات (ونذكر هنا أن احدى مؤسسات الخدمات المالية في هونج كونج حصلت في الشهر الماضي على هذه الشهادة واصبحت بهذا اول مؤسسة خدمات في العالم تحصل عليها) . ان مفاهيم مثل « ادارة الجودة الكلية ، (TQM) وفي الوقت المناسب ، (JIT) وامثالها ضرورية للسيطرة على نوعية المنتجات وضمان سمعة المنشأة في الأسواق وتحقيق هذا باعلى كفاءة واقل كلفة على المدى البعيد . والياتها معروفة ، يجب أن تخرج عن حيز المقالات في المجلات الى حيز التطبيق على اوسع نطاق وأن تصبح النمط السائد في منشأتنا الوطنية .

ويقع بين هذا الاعتبار وبين نشاط التسويق بمعناه الحديث (تعريف ما يحتاجه السوق لايجاد أسواق لمنتجات المنشأة) الحرص على اقامة قنوات اتصال فسيحه وخالية من الشوشرة لرجع الصدى (FEDBACK) عن المنافسة وعن رد فعل السوق للمنتجات المصدرة وعن ادائها والعيوب التي تظهر اثناء استخدامها في مجتمعات معينة او ظروف بيئية مختلفة ، حتى يمكن استيعاب هذه الدروس والتعرف على اساسها بسرعة وكفاءة . وهنا يلعب الاختيار الدقيق للوكلاء والموزعين دورا حاسما في الاحاطة الجارية بأحوال السوق واداء المنتجات المصدرة اليها وانواع السلع المنافسة واسعارها ومزاياها .

نود ان ننبه هنا ، الى انه حتى الأسواق المحلية التي كانت تقليديا بمنأى عن المنافسة الشرسة من الواردات لاعتبارات خاصة بمحدودية دخول المستهلكين لمنتجاتها من الطبقات الأقل ثراء ، قد تتعرض الان للمنافسة من منتجات مستوردة زهيدة الثمن ـ عالية الجودة .

متطلبات السوق :

تمر دور حياة المنتج بدورة زمنية تنطوي على عدة مراحل قبل ظهورها في الأسواق بدءا من بروز فكرة المنتج الجديد ، ومرورا باختبار جدواه ، تسويقيا وفنيا ، ثم جهود تطوير الفكرة حتى تصبح منتجا متكاملا موثوقا في ادائه وفي جدواه الاقتصادية ، ثم مرحلتي انتاجه وتسويقه واستخدامه . ولقد صدمت اليابان العالم في العقود الاخيرة بنجاحها في تقصير مدة دورة حياة المنتج هذه ، وبقدرتها المذهلة على دفع سيل متواصل من المنتجات الجديدة الى السوق ، في فترات زمنية قصيرة وبتكلفة مقبولة . واضطر هذا العالم كله الى التركيز على مسألة تقليص الفترة الزمنية حتى خروج المنتجات الى السوق ، باعتبارها مسألة حياة أو موت في اسواق محلية او خارجية تدخلها منتجات جديدة كل يوم .

وان كان للمنتج المصري أن يحقق لنفسه موطئ قدم في هذه الأسواق ، فهو مطالب باجراء دراسة شاملة وعميقة لدورة حياة المنتجات في منشآته ، وأساليب تقصير هذه المدة معروفة ، يتطلب الأمر دراستها وتطبيق ما يناسب انواع منتجات المنشأة منها بعد تطويعه ليناسب الواقع المصري ، وينطوي هذا ، مره اخرى ، على استثمارات جديدة ، وبالذات في نظم المعلوماتيه (informatics) في الادارة والتصميم والانتاج ، ومتابعة دقيقة للتطورات العالمية في هذا المجال البكر ، المليء بالعثرات واحتمالات اتخاذ قرارات خاطئة ومكلفة ، استنادا الى خبرة منقوصة وانبهارا بقشور هذه النظم دون النظر في جدواها في ظروف معينة ، ولنذكر هنا ان هناك اليوم مراجعات وانتقادات كثيرة لنظم التصنيع المرنة (fms) والأداء الموجود منها حاليا في الأسواق الا ان هذه كلها مخاطرات محسوبة ، ولابد منها اذا ما كان للمنشأة أن تحقق حدا ادنى من سرعة الحركة الضرورية للحفاظ على ميزتها التنافسية في سوق سريعة التقلب ، تقللت فيها فترة حياة المنتج في الأسواق الى سنوات تقلصت في أحوال كثيرة عن عدد أصابع اليد الواحدة .

الجديد لحماية الملكية الفكرية :

هذه مسألة بالغة الحساسية لبعض قطاعات الانتاج بعد ان اصبحت المنتجات ، لا الافكار المبتكرة التي أدت الى ظهور المنتجات ، تتمتع بحماية الملكية الفكرية ، وبالذات في الصناعات الدوائية والصناعات الهندسية . ومن العسير اقتراح افكار محددة في هذه المسألة نظرا لتفاوت اوضاع المنشآت في قطاعي الصناعات الدوائية والهندسية ، من تسويق تركيبات تحمل علامات تجارية جديدة ومسألة استخدام الأسماء العلمية لها ، وليست الاسماء التجارية ، الى منتجات تصنيع مقابل دفع رسوم حق الانتفاع لأصحاب التصميمات الأصلية لهذه المنتجات .

الا ان هناك ضرورة لأن تخرج الندوة بتصورات محددة في شأن هذه المسألة الحساسة .

التحالفات الاستراتيجية :

مع انتشار ممارسات عالمية الانتاج وتوزيع المنتج على مدى مسافات شاسعة لانتاج مكوناته ثم تجميعها في مكان واحد ، ومع الزيادة المستمرة في اعداد الشركات متعددة الجنسية ومراكزها القطرية وفروعها على مستوى العالم وفي جميع مجالات الانتاج والخدمات ، مع هذا كله ومع النزعة التحررية الواضحة في اتفاقيات الجات ، تكتسب التحالفات الاستراتيجية عبر الحدود الوطنية ابعادا جديدة مع انفتاح أسواق التجارة العالمية . الا أن جدوى التحالف الاستراتيجي ، ايا كان شكله تتوقف على الميزة التي تجذب انتباه الطرف الأجنبي للطرف المصري . ومن ثم ، فان المنشأة الوطنية متواضعة الخبرات والقدرات ليست حليفا استراتيجيا يخطب وده الاخرون ، ومهما كانت درايته السابقة بالسوق المحلية ، او قدرته على تيسير الاعمال في خضم البيروقراطية في الواقع الوطني الراهن . وحتى اذا ما كانت اصوله المادية هي عنصر الجذب ، فان هذه الميزة قد بدات تفقد اهميتها في الأسواق العالمية الى درجة كبيرة لتحل محلها ميزات الخبرة الفنية والعمالة رفيعة المهارات ، والادارة الكفؤه ، والقدرة على الابتكار ، وسرعة الحركة .



المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٤

آثار تطبيق أهم اتفاقات جولة أورجواي على الاقتصاد المصري

انتهت لجان المفاوضات التي تمت في اطار جوله اورجواي الى ٢٨ اتفاقا وعددا من القرارات والاعلانات الوزارية ومذكرات التفاهم تهدف في مجموعها الى تنظيم التجارة الدولية مع مطلع القرن الجديد وانشاء « المنظمة العالمية للتجارة » التي ستتولى ادارة وتنظيم هذه الاتفاقات بما فيها اتفاقية الجات الحالية ومن الاهمية الاشارة الى ان الاتفاقات الجديدة لاتلزم الدول خاصة النامية ـ بالتحرير الكامل للتجارة حيث اخذت بمبدأ التحرير التدريجي وبما لايتعارض مع خطط التنمية الاقتصادية التي تنتهجها الدول النامية .

الا انه من الاهمية تاكيد ان مجموعة الاتفاقات الجديدة تشكل تحديا يفرض على الصناعة والخدمات المصرية للارتفاع الى مستوى المنافسة في كافة الاسواق الوطنية والاقليمية والدولية ، وفيما يلي تحليل موجز للاتجاهات الايجابية والمصاعب التي قد تقابلها في مراحل التطبيق خاصة الاولى منها بالنسبة لمصر .

اولا ـ في مجال تجارة السلع :

(١) التزمت مصر في مجال الزراعة والمنسوجات ـ وفقا للاتفاقيتين في هذين المجالين ـ بتخفيض وتثبيت للفئات الجمركية مع استخدام المرونة الممنوحة للدول النامية ـ كما تم استثناء بعض المنتجات ذات الحساسية في مجال الزراعة بالنسبة لمصر ومن بينها الدواجن والزيوت حيث تم رفع جماركها بعد ازالة الحظر ، كما اننا لم نلتزم بتخفيضات معظم السلع الصناعية بل اعطينا المرونة مع الحق في زيادتها بحوالي ١٠ ٪ عن التعريفة الحالية اذا احتاج اصلاح هيكل التعريفة الجمركية الى ذلك .

(٢) يترتب على الالتزام السابق الحق للسلع المصرية الى اسواق الدول المتقدمة بعد ازالة الكثير من الحواجز والتخفيض الجمركي الذي بلغ نحو ٣٣ ٪ ، وبنسب اقل بالنسبة لصادراتنا الى الدول النامية الاخرى . كما تعطى الاتفاقات الحق في دخولنا الى التجمعات الاقليمية ولاتنسحب المزايا المتبادلة فيها على باقي الاعضاء .

(٣) يترتب على تقوية نظام الجات وفقا لما تم التوصل اليه في الاتفاقات الجديدة لمكافحة الدعم والاغراق والوقاية وغيرها من الممارسات غير العادلة التي تقوم بها الدول الكبرى في اسواق الدول النامية .

ثانيا ـ في مجال الخدمات :

(١) قدمت مصر التزامات محدده في عدد من القطاعات الخدمية التي تتناسب مع قدرتها التنافسية او التي تم تحريرها بالفعل وفقا للضوابط والقوانين والقواعد التي تحكم انشطة هذه القطاعات وقد تم اعداد هذه الالتزامات بالتنسيق مع هذه القطاعات وهي الخدمات المالية (بنوك ، تأمين ، سوق المال) والسياحة ، التشييد والبناء ، النقل البحري .

(٢) راعت التزاماتنا وفقا للشروط التي تم تدوينها في جداول الالتزامات ان تكون متمشية مع القوانين والقواعد المصرية التي تحكم تجارة الخدمات دون تحمل اعباء التزامات اضافية ، ومن اهداف التزاماتنا ايضا تشجيع الاستثمارات الاجنبية في هذه المجالات من خلال السماح بانشاء الشركات المشترة وفقا لاحكام قانون الاستثمار .

(٣) يترتب على الالتزامات التي قدمناها دخولنا في الاتفاق الدولي الجديد لتجارة الخدمات الذي يعطينا الحق في النفاذ الى اسواق الدول الاخرى في القطاعات الخدمية المصرية التي بلغت مرحلة متقدمة من القدرة على المنافسة ومن بينها المهنيين المصريين والاخصائيين والمشروعات الخدمية ذات الكثافة العالية في تشغيل هؤلاء المهنيين كالخدمات التعليمية والصحية والتي مارس بعضها فعلا نشاط خارجي في الدول المجاورة او في الدول المتقدمة كالبنوك المصرية ، كما ان قطاع الانشاءات يمكن ان يمارس نشاطا في الاسواق الخارجية للخبرة السابقة لهذا القطاع خاصة في الاسواق العربية والافريقية .

(٤) كما يستبيح اتفاق الخدمات لمصر الحصول على التكنولوجيا الجديدة والوصول الى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بانشطة وتجارة الخدمات في الدول المختلفة والاستفادة من تجارب تلك الدول من حيث القدرة على الاطلاع على كافة النظم والقواعد التي تطبقها الدول الاخرى .

ثالثا : في مجال الملكية الفكرية :

من المؤكد ان هناك التزامات اضافية تتضمنها تلك الاتفاقية اعلى من التشريعات الوطنية او الواردة في الاتفاقات القائمة حاليا ، ومقابل ذلك فان هناك مزايا اضافية او مرونة تأخذ في الاعتبار قدرات الدول النامية او في حالة مصر يجب الاشارة الى مايلي :ـ

١ ـ يؤدى رفع مستوى الحماية ووضع الوسائل التي تكفل الحصول على حقوق الملكية الفكرية في المجالات التي تنتهجها مصر كالاعمال الادبية ، والفنّية المسموعة والمرئية الى تحقيق مزايا اضافية لمصر ، حيث يحسب وضع التنظيم الذي يكفل لنا حصولنا على تلك الحقوق في ضوء الاتفاق الجديد .

٢ ـ يعطى الاتفاق فترة انتقالية مابين ٥ سنوات و ١٠ سنوات من بدء سريانه ويجب العمل لاتاحة الفرصة لمواءمة ظروفنا خلال تلك الفترات الانتقالية خاصة في الموضوعات التي تشكل عبئا اضافيا جديدا في مجال الاختراعات الكيمائية ، والغذائية ، والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية حيث يترتب على الاتفاق التزام مصر بتوفير براءة الاختراع على أساس المنتج .

٣ ـ تعطى الاتفاقية الحق للدول النامية في تطبيق نظام الترخيص الاجباري اذا ماتعسف صاحب البراءة في استخدام الحقوق المخولة له او مارس اجراءات غير مناخية .

٤ ـ من حقنا ايضا وفقا للاتفاقية فرض نظام ضبط اسعار الدواء لحماية الصحة العامة .



أهم الملامح الرئيسية لاتفاق مكافحة الاغراق فى جولة أوروجواى

ـ تعطى المادة « ٦ » من الجات الحق لاى دولة فى فرض رسوم لمكافحة الاغراق اذا ماتبين لها ان السلعة المستوردة قد دخلت لديها باسعار تقل عن الاسعار العادية NORMAL VALUE ، كما حددت هذه المادة ذلك بان تكون السلعة قد تم بيعها بسعر يقل عن سعر بيعها فى سوق الدول المصدرة او يقل عن سعر بيعها فى سوق دولة اخرى او يقل عن سعر تكلفتها .

ـ حددت المادة « ٦ » ايضا بانه لايمكن فرض هذه الرسوم الا اذا ادت الواردات من السلعة المغرقة اى الحاق ضرر بالصناعة المحلية ، او التهديد بالحاق الضرر او الى تاخير اقامة صناعة ماكان يمكن ان تقوم لولا وجود السلعة المغرقة .

ـ على الرغم من ان هذه المادة قد تم تفسيرها من خلال اتفاق صدر على اثر جولة مفاوضات طوكيو الا ان الخلافات بين الدول قد استمرت ، حيث لجات الدول التى استخدمت سلاح « مكافحة الاغراق » التفسيرات المختلفة للنصوص لكى تبرهن على وجود الاغراق فى السلع المصدرة اليها وبالتالى كمبرر لفرض الرسوم وبالتالى الحد من الاستيراد .

ـ وقد كان موضوع الاغراق ومكافحة الاغراق من اكثر الموضوعات صعوبة فى المفاوضات حيث حاولت الدول التى تستخدم هذا السلاح الى توسيع نطاق استخدامه بينما حاولت الدول المشهورة بالبيع باسعار اغراق مثل اليابان وكوريا وهونج كونج وسنغافوره الى تحديد المفاهيم والنصوص حتى لايساء استغلالها .

ـ فتشير المادة (٢) الى تحديد مفهوم الاغراق وظروفه وعقد المقارنة بين سعر التصدير والاسعار العادية .

ـ كما تشير المادتان (٣) الى تحديد الضرر والذى يجب ان يتم على اساس دليل مبنى على اسس موضوعية . وان يكون الضرر بسبب الواردات من السلعة المغرقة .

ـ وتشير المادة (٤) الى تحديد دقيق لكلمة الصناعة المحلية ومن يمثلها فى اقامة شكوى الاغراق .

ـ كما تشير المادتين (٥) ، (٦) لموضوع التقصى او التحقيق والخطوات التى يجب على سلطات الدولة المستوردة اتباعها بعد ان تتلقى الشكوى من الصناعة المحلية ، وكذلك واجبات اجهزة التقصى فى تحرى الدقة فى الحصول على المعلومات واتاحة الفرصة للاطراف المعنية من المستوردين والمصدرين فى الدفاع عن مصالحهم . وانواع الادلة المستخدمة والمطلوبة للتحقيق ، وغيرها من الامور المتعلقة بإجراءات التحقيق .

ـ اما المادة (٧) فتشير الى فرض الرسوم بصفة مؤقته والمادة (٨) الى التعهد السعرى ويعنى قيام المصدر الاجنبى بالتعهد ببيع السلعة بالاسعار العادية حتى يمكن ان يتفادى التعرض لفرض الرسوم عليها والمادة (٩) لفرض وتحصيل الرسوم والمادة (١١) الى المدة الزمنية التى تفرض فيها الرسوم او الاحتفاظ بالتعهد السعرى .

ـ اما المادة (١٢) فلها اهمية خاصة حيث تحدد الالتزام بنشر كل مايخص التحقيق (فيما عدا بعض المعلومات السرية) والمادة (١٣) فتشير الى اقامة محكمة خاصة او تحديد جهة قضائية للنظر فى النزاع الذى قد ينشأ بين المصدر الاجنبى وجهات التحقيق .

المعاملة الخاصة للدول النامية :

ـ لاتوجد معاملة خاصة للدول النامية فى هذا الاتفاق ، الا ان هناك المادة (١٥) التى تشير بشكل عام ودون التزام قانونى الى ضرورة مراعاة الدول المتقدمة لظروف الدول النامية قبل فرض رسوم مكافحة الاغراق عليها .

وبالنسبة لمصر :

كان موقفنا دائما يعتمد على اننا دولة مصدرة وقد تتعرض صادرتنا لرسوم مكافحة الاغراق ، وفى نفس الوقت فنحن دولة مستوردة ازالت الكثير من القيود على الاستيراد ومن حق صناعتنا الحصول على حقها المشروع فى الحماية من الواردات التى ترد باسعار اغراق ولهذا فان تحسين النصوص والقواعد دائما يجب النظر اليه من الزاويتين .

هذا بالاضافة الى ان الفقرة ٨ من المادة (٥) التى تفيدنا باعتبارنا دولة صغيرة الحجم فى التصدير حيث تشير الفقرة الى قيام الدول بانهاء التحقيق فورا اذا كان هامش الاغراق لايزيد على ٢ ٪ من سعر السلة المصدرة ، او ان يكون نصيب الصادرات ٣ ٪ من اجمالى واردات الدولة المستوردة منفردا او مجموع صادرات الدول ٧ ٪ .

أهم الملامح الرئيسية

لاتفاق الدعم والرسوم التعويضية فى جولة اورجواى

- على الرغم من وجود المادتين ٦ ، ١٦ من اتفاقية الجات ، والاتفاق الذى صدر عن جولة طوكيو حول تفسير هاتين المادتين فان الخلافات والحروب التجارية التى نشأت من عدم الاتفاق على تفسير هاتين المادتين قد ادت الى الخلل الشديد فى التجارة الدولية وخاصة فى مجال السلع الزراعية كما صدرت احكام مختلفة فى عدد من القضايا فى الجات لم يتم تنفيذها .. ولهذه الاسباب تم التفاوض والتوصل الى نص جديد روعيت فيه التجارب التى مرت بها الدول خلال السنوات الماضية .

- من المعروف ان المادة ١٦ الخاصة بالدعم فى الجات لا تحظر اعطاء الدعم للانتاج باعتباره احدى الوسائل المشروعة من الدول لتشجيع الانتاج الا ان هذه المادة تمنع وتسعى لمعاقبة الدعم اذا ادى الى الاخلال بتجارة الدول الاخرى .

- حدد الاتفاق الجديد تفسيرا واضحا لمفهوم الدعم بانه نقل الأموال من الحكومة فى شكل منح او قروض او مساهمة فى راس المال او حتى ضمان القروض لاى مشروع انتاجى كما حدده ايضا فى شكل تنازل الحكومة عن ايراداتها لمشروع او انتاج مثل الاعفاءات الضريبية او الحوافز المالية . وكذلك فى شكل تقديم الخدمات المختلفة لمثل هذه المشروعات بدون مقابل ولا يدخل فى ذلك خدمات البنية الاساسية كما حدده ايضا فى شكل استفادة هذه المشروعات من الانشطة السابق شرحها .

- حدد الاتفاق ايضا ان يكون تعريف الدعم مرتبطا بان يكون الدعم مستهدفا لافادة سلعة معينة او مشروع معين وليس مجرد وجود تمويل حكومى تطبقه الدولة بشكل عام لعدد كبير من المشروعات المختلفة .

- قسم الاتفاق الدعم الى ثلاثة انواع وحدد لكل نوع منه الاجراء المقابل له من جانب الدول التى قد تتضرر منه :

الاول الدعم المحظور وهذا الدعم الذى يعطى مرتبطا بالاداء التصديرى او الذى يعطى لتفضيل استخدام السلعة المحلية على السلعة المستوردة .

والثانى : الدعم القابل لاتخاذ اجراء مقابل والمقصود به الدعم الذى يؤدى الى الاضرار بانتاج او صناعة دولة اخرى او ان يؤدى للاخلال بمزايا اخرى حصلت عليها دولة من امتيازات الجات او ما يطلق عليه التحيز الخطير وهو بشكل عام قد يؤدى الى التاثير على نصيب الدولة فى التجارة الدولية فى سوق دولة ثالثة غير الدولتين المصدرة والمستوردة للسلعة محل الخلاف .

والثالث : الدعم المسموح به او غير القابل لاتخاذ اجراء معين ويدخل فيه الدعم المتاح للجميع او الدعم الذى تعطية دولة بغرض المعاونة فى البحوث والدراسات العملية .. وقد حدد الاتفاق عددا من المعايير لتحديد هذا النوع من الدعم بحيث لا يتم التحايل عليه من اى دولة بحيث يؤدى فى النهاية الى الاخلال بتجارة الدول الاخرى .

هذا وقد اختلف العلاج المحدد لكل دولة لمواجهة مثل هذه الانواع من الدعم وذلك بعد اللجوء الى نظام فض المنازعات ففى النوع الاول وهو الدعم المحظور فان العلاج هو قيام الدولة الداعمة بازالة برنامج الدعم لايها دون ان تضطر الدولة الشاكية لاثبات وجود ضرر لحق بصناعاتها . وفى النوع الثانى يسمح للدولة المتضررة من اتخاذ الاجراء المقابل وهو فرض رسوم تعويضية تعادل مقدار الدعم الممنوح بعد اثبات وجود ضرر لصناعاتها اما النوع الثالث فلا يتم اتخاذ اجراء مقابل له ولكن بعد ان يتم اثبات انه من انواع الدعم المسموح به .

الرسوم التعويضية :

لتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات للدول الاعضاء فى الجات او فى منظمة التجارة الدولية الجديدة تم وضع ضوابط عديدة على الدول التى يسمح لها بفرض الرسوم التعويضية وذلك حتى لا يتم استخدام سلاح الرسوم التعويضية كاداة عوقة للتجارة الدولية ..ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بالاجراءات الواجب اتخاذها قبل فرض وتحديد قيمة الرسوم التعويضية ويشمل ذلك :

١ ـ التحقيق واجراءاته : الدعم الضرر العلاقة السببية ـ تعريف الصناعة المحلية ـ مقدار الدعم ووجوده ـ انهاء التحقيق :

٢ ـ التدليل والبراهين : المعلومات المطلوبة ـ اخطار المصدرين ـ المعلومات السرية ـ اعطاء الفرصة للاطراف لتقديم دفاعهم .

٣ ـ حساب مقدار الدعم .

٤ ـ تحديد الضرر او التهديد بحدوث الضرر

٥ ـ تحديد الصناعة المحلية

٦ ـ الاجراءات النهائية

٧ ـ التعهد السعرى

٨ ـ فرض وتحصيل الرسوم .

٩ ـ فرض الرسوم ومدة التعهد السعرى

١٠ ـ مدة فرض الرسوم ومدة التعهد السعرى

١١ ـ النشر العلنى خلال اجراءات التحقيق

١٢ ـ مراجعة اجراءات فرض الرسوم .

المعاملة الخاصة بالدول النامية :

تجدر الاشارة فى البداية الى ان الدول المتقدمة لم ترغب فى بداية مفاوضات اوروجواى ان تكون هناك تفرقة فى تقبل الالتزام بضوابط عدم منح الدعم بين الدول المتقدمة والنامية وعندما اصرت الدول النامية على ضرورة وجود هذه التفرقة رات ان الدول النامية ليست كلها فى قدم المساواة فهناك دول مثل هونج كونج او سنغافورة او كوريا لديها من الدخل ما يسمح لها باعطاء الدعم بالدرجة التى تعطيها الدول المتقدمة الاخرى .

ولهذا فقد تم الحصول على نص خاص لصالح مصر ابناء على موقف الوفد المصرى وحده منذ عام ١٩٨٨ وحتى ١٩٩١ جاء فى المادة ٢٧ من الاتفاق :

١ ـ ان الدول النامية ـ الدول الاقل نموا بالاضافة الى الدول الواردة فى الملحق رقم ٧ من بينها مصر وهى التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار ـ يسمح لها بعدم الالتزام بضوابط الدعم المحظور والخاص بدعم التصدير

٢ ـ ان الدول النامية يسمح لها بعدم الالتزام بضوابط الدعم المحظور والخاص بدعم مكونات الانتاج المحلية .. وقد جاء ذلك بناء على موقف من البرازيل فى عام ١٩٩٣ .

٣ ـ انه لا يطبق على الدول النامية العلاج الخاص بازالة برامج الدعم النوع الاول وانما يسرى عليها العلاج الخاص بالنوع الثانى وهو فرض الرسوم التعويضية بعد اثبات وجود ضرر للصناعة المحلية فى الدول المتقدمة .

٣ ـ انه لا يطبق على الدول النامية العلاج الخاص بازالة برامج الدعم « النوع الاول » وانما يسرى عليها العلاج الخاص بالنوع الثانى وهو فرض الرسوم التعويضية بعد اثبات وجود ضرر للصناعة المحلية فى الدول المتقدمة .

٤ ـ اما بالنسبة لباقى الدول النامية فقد وفق على استثنائها من الضوابط على مدى ٨ سنوات او اقل .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أهم ملامح الاتفاق حول التجارة فى المنسوجات والملابس

اولا

ـ ظلت تجارة المنسوجات والملابس خارج نطاق نظام حرية التجارة الممثلة فى الجات منذ عام ١٩٦٢ وتم تنظيمها فى اتفاقات مختلفة كان اخرها اتفاقية الالياف المتعددة المعروفة بال منذ عام ١٩٧٤ وحتى الان وجاء التنظيم فى شكل فرض حصص تتم من خلال اتفاقات ثنائية بين الدول المصدرة والمستوردة بما يخالف الجات التى تمنع استخدام الحصص .

ـ كانت الدول النامية المصدرة هى المطالبة بالغاء الوضع الشاذ لتجارة المنسوجات والملابس واعادة خضوع القطاع لنظام حرية التجارة فى اقصر فترة زمنية ممكنة وجاء ذلك فى اهداف اعلان المؤتمر الوزارى فى بونتادل ايسته عام ٨٦ الذى حدد اطار جولة المفاوضات الحالية .

ـ هناك خلاف قائم بين صفوف الدول النامية المصدرة حول الرغبة الحقيقية فى ابقاء تجارة المنسوجات والملابس تحت نظام القيود الحالية بين التحرير والفترة الزمنية لتحقيقه فهناك كبار المصدرين الذين يريدون الحفاظ على نصيبهم فى الاسواق العالمية وبالتالى يرون الابقاء على نظام الحصص الى اطول مدة ممكنة ويشاركهم فى ذلك الموقف تلك الدول صغيرة الحجم فى التصدير التى ترى ان نظام القيود الحالى يسمح لهم بالحصول على نصيب فى التجارة العالمية دون ان تؤدى المنافسة العالمية المتمثلة فى حرية التجارة الى القضاء على قدرتهم التصديرية .. الا ان هناك فريق ثالث من الدول المتوسطة الحجم التى رات ان لديها القدرة التنافسية على التصدير ولكن القيود المتمثلة فى النظام الحالى تحد من قدرتها على التصدير وبدات بالعودة الى حرية التجارة المتمثلة فى الجات .

ـ من ناحية اخرى فان الدول المتقدمة المستوردة تريد التمسك بنظام تقييد التجارة الى اطول مدة ممكنة وبالتالى الابقاء على النظام الحالى وان تم تغييره فلابد ان يتم من خلال فترة زمنية تطول كلما كان ذلك ممكنا واذا كان هناك الرغبة فى التحرير فلابد ان يتم ذلك تدريجيا وبحيث لا تضار صناعاتها المحلية فجاة من تدفق كبير من صادرات الدول النامية ذات القدرة التنافسية العالية وذات الاسعار الرخيصة للمنتجات النسجية .

ـ لكل هذه الاسباب استقر الراى على ان يكون الاتفاق الجديد للمنسوجات والملابس محققا للاهداف المختلفة للدول المتقدمة والنامية فاتفق على ان يكون الاتفاق الجديد ساريا لمدة عشر سنوات تبدا من ١٩٩٥/١/١ وان تكون عملية اعادة قطاع تجارة المنسوجات والملابس الى النظام العادى لحرية التجارة من خلال تدرج فى هذا التحرير .

ثانيا اهم ملامح الاتفاق

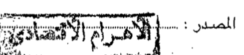
ـ تم الاتفاق على ان يتم اعادة قطاع تجارة المنسوجات الى نظام حرية التجارة المتمثل فى الجات من خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات وذلك باسلوبين :

١ ـ الادماج ويعنى ازالة القيود الحصصية والكنسية المفروضة على تجارة المنسوجات فى الدول المختلفة فى نهاية ١٩٩٤ وذلك على ثلاث مراحل ١٦٪ تبدا مباشرة فى اليوم الاول لبدء نفاذ الاتفاق وبعضها بثلاث سنوات ١٧٪ وبعد ذلك باربع سنوات اى ٧ سنوات منذ بدء نفاذ الاتفاقية يتم ادماج ١٨٪ وفى اليوم التالى بعد عشر سنوات يتم ادماج باقى القيود ويتم توزيع الادماج على كل السلع النسجية سواء الالياف ـ الغزول الاقمشة المصنوعات .

٢ ـ زيادة معدلات النمو بنسب محددة تزيد على معدلات النمو المفروضة على الحصص الحالية وذلك على النحو التالى ١٦٪ خلال السنوات الثلاث الاولى و ٢٥٪ خلال السنوات الثلاث التالية و ٢٧٪ خلال السنوات الاربع التالية .

ـ تشير المادة ٦ الى اقامة نظام وقائى خاص وذلك لكى تستخدمها الدول التى فرضت



المصدر : 

التاريخ : ٥ / ٩ / ١٩٩٤

الحصص او القيود في اطار اتفاقية المنسوجات الحالية ولا يستخدم هذا النظام بالنسبة للسلع التي تم تحريرها والتي يستخدم بالنسبة لها نظام الوقاية العادي في الجات كما تم تفسيره وتعديله وفقا لاتفاق الوقاية الذي يتضمنه نص الوثيقة الختامية .

ـ تشير المادة ٣ ، ٤ الى القيود الاخرى المفروضة من الدول المختلفة وفقا لمواد الجات المختلفة بخلاف تلك القيود المفروضة وفقا لاتفاقية المنسوجات وطريقة الاخطار عنها واسلوب ازالة تلك القيود المخالفة لنصوص الجات او التي تتم خارجها .

ـ اشارت المادة ٧ الى التزام كافة الدول وليس فقط الدول الكبرى المستوردة للمنسوجات والتي تستخدم اتفاقية المنسوجات ايضا بعملية فتح اسواقها هي الاخرى امام تجارة المنسوجات من خلال ازالة القيود الكمية وزيادة خفض الرسوم الجمركية وربطها وكذلك احترام قواعد الاغراق ومكافحة الاغراق والدعم والرسوم التعويضية وقواعد الملكية الفكرية وعدم التحيز ضد تجارة المنسوجات في سياساتها التجارية .

ـ كما تشير هذه المادة الى ضرورة مراعاة الحقوق والالتزامات بما يعني ان هناك ربطا بين التزام الدول المتقدمة بتحرير القيود والدول الاخرى ومنها الدول النامية بفتح اسواقها هي ايضا امام تجارة المنسوجات .

ـ اوردت المادة ٥ احكاما خاصة بمكافحة التحايل على الحصص من خلال التصدير من خلال دولة ثالثة او التزوير في شهادات المنشا وحددت فيها التزامات كل من الدول المستوردة والمصدرة في هذا المجال بما يعمل على تلافي هذه المشكلة بما فيها عقاب الدول المصدرة او الدولة الثالثة اذا ثبت تواطؤها في هذه العملية وذلك عن طريق الخصم من حصص هذه الدول .

ثالثا وبالنسبة لمصر

١ ـ يحقق هذا الاتفاق مطالب الصناعة المصرية التي رات اهمية عدم الغاء الاتفاقية الدولية للمنسوجات فورا وانما تحرير تجارة المنسوجات تدريجيا وعلى فترة زمنية قدرها عشر سنوات وقد رات هذه الصناعة ان هذه الفترة كافية لكي ترفع من قدرتها على المنافسة العالمية خلال هذه الفترة وفي حقيقة الامر فان الفترة الانتقالية تعتبر ١٤ سنة حيث سيبدأ الاتفاق في ١/١/١٩٩٥ ولمدة عشر سنوات بينما كان من المقرر ان يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في ١/١/١٩٩١ .

٢ ـ اتخذ المفاوض المصري موقف ضرورة اعطاء معاملة تفضيلية للدول النامية صغيرة الحجم في التصدير وقد نجح في ذلك حيث تضمنت المادة ١٨/٢ اعطاء هذه المعاملة في شكل زيادة الحصص او معدلات المرونة وكذلك في معدلات النمو وذلك باعطائها معدلات النمو المقررة للمرحلة الثانية ٢٥٪ بدلا من المعدلات المقررة لباقي الدول ١٦٪ ... ومن ناحية اخرى تم تحديد معيار الدول الصغيرة الحجم بـ ١,٢٪ كنصيب من اجمالي القيود في الدول المتقدمة المستوردة وقد وضعت هذه النسبة لكي تغطي وضع مصر في سوق الولايات المتحدة .

٣ ـ كما تم مراعاة وضع الدول الصغيرة في الاعتبار عند استخدام الاجراء الوقائي المنصوص عليه في المادة (٦) .

نبذة تاريخية عن الجات

وقعت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات ٢٣ دولة في ٣٠ اكتوبر ٤٧ وبدا سريانها في اول يناير ١٩٤٨ وتضمنت احكاما خاصة . باقامة التوازن بين حماية الانتاج المحلى وزيادة معدلات التجارة الدولية حيث وضعت التزامات وحقوق اللاطراف المتعاقدة خاصة بتحرير التجارة الدولية .

واهم احكام الاتفاقية بايجاز شديد

- شرط الدولة الاكثر رعايه .. الذى يرتب حقوقا لكافة الاطراف المتعاقدة بالاتفاق بالتطبيق الفورى لايه ميزه او تنازل جمركى تقدمه احدى الدول لاى طرف اخر .

المعاملة الوطنية : وذلك بالالتزام بعدم التفرقه في المعاملة بين السلع الوطنية والمستورده - بعد سداد الرسوم الجمركية بحيث تتمتع السلعة المستورده من حيث القوانين والقواعد وفرض الضرائب والرسوم بنفس معاملة السلع الوطنية .

وحدث تطور تاريخى هام لاتفاقيه الجات في الستينات عندما دعت الدول النامية الى عقد المؤتمر الدولى للتجاره والتنميه الذى ربط بين موضوعي التجاره بالتنمية ومن بين النتائج لطرح هذه الفكره اضافه الفصل الرابع لاتفاقيه الجات بعنوان التجاره والتنمية كما اسفرت جوله مفاوضات طوكيو عن اتفاقيه الاطار وتتضمن قاعده التمكين وبمقتضاها تتمكن الدول النامية من الحصول على مزايا لا يتم تعميمها على باقى الدول الاعضاء في الجات . كما تسمح من ناحية اخرى تبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها ايضا .

فكرة اتفاقيه الجات :

يعتبر الهدف الاساسى من الاتفاقية العامه للتعريفات والتجارة الجات تمكين الدولة العضو من النفاذ الى الاسواق لباقى الدول أعضاء الاتفاقية وذلك بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة من الانتاج المحلى وبين تدفق واستقرار التجاره الدولية .

ولتحقيق هذا الهدف تقوم فكره اتفاقيه الجات على التزام الاطراف المتعاقده فيها بنوعين من الالتزامات : -

الاول : التزامات عامه بالمبادىء العامه للاتفاقيه والتى تطبق على كافه الاطراف المتعاقده - عدا بعض المرونة الممنوحة للدول النامية وهذه الالتزامات تمثل المبادىء العامة للاتفاقية وهى الدولة الاولى بالدعاية والمعاملة الوطنية وعدم اللجوء الى قيود كمية الا ما نصت عليه الاستثناءات المحدده بالاتفاقيه .. الخ .

والاصل ان الدولة لا تقبل عضويتها كاملة في الاتفاقية الا بعد أن تتاكد باقى الاطراف المتعاقده [illegible] من ان الدولة طالبه العضوية تطبق هذه المبادىء العامه في سياستها التجارية مع الالتزام باستمرار هذه السياسة .. ويتم ذلك في خلال مجموعة عمل بين الدول الاعضاء لبحث طلب العضوية الجديده وهذا يفسر تاخر البت في العضوية لسنوات عديده .

الثانى : التزامات محدده ويقصد بها قيام الدولة بتثبيت كل او بعض بنود تعريفتها الجمركية الى حدود مقبولة من باقى الاطراف المتعاقدة بالاتفاقية بحيث لا يتم تغير هذا الربط « التثبيت » الا بعد الرجوع الى الاطراف المتعاقدة الاخرى وتعويض المتضررين منهم بهذا التغيير وذلك وفقا لنصوص الاتفاقية .

ويطلق على هذا الالتزام الالتزامات المحدده لانها تختلف من دولة لاخرى ومحدده حيث انها ترفق ببروتوكول انضمام كل دولة الى الاتفاقية .

ومن الاهمية الاشاره الى ان الالتزامات المحدده يتم الاتفاق عليها بين الطرف الجديد الذى يرغب في الانضمام الى الاتفاقية وباقى الاطراف الاخرى عند الانضمام لاول مره وتهدف جولات - المفاوضات المتتالية في اطار الجات الى تحين فرص النفاذ الى الاسواق عن طريق التفاوض لتعدين الالتزامات المحدده في اتجاه التخفيض الجمركى او ازالة القيود غير الجمركية .

جولات مفاوضات الجات

تعتبر اتفاقيه الجات هى المحفل الدولى المعنى بشئون المفاوضات التجاريه متعدده الاطراف بالاضافة الى انها مجموعه القواعد الدولية التى تحكم النظام التجارى الدولى كما انها «محكمة» تسوية المنازعات التجارية بين الاطراف المتعاقده فيها .

وفى مجال المفاوضات التجارية فقد عقدت الجات منذ انشائها ٧ جولات للمفاوضات كانت



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٤

نتائجها تدعيم وتقوية الالتزامات العامه وتحسين وزيادة الالتزامات المحدده الاطراف المتعاقده . وتعتبر جوله مفاوضات اورجواى الحالية الجوله الثامنة للمفاوضات التجاريه متعدده الاطراف .

«ملحق رقم ١ ـ نتائج جوله طوكيو السابقه»

جوله اورجواى للمفاوضات التجارية متعدده الاطراف :

عقد اجتماع الاطراف المتعاقده الذى يعتبر بمثابه الجمعية العمومية للجات على المستوى الوزارى فى بونتادلست اورجواى فى سبتمبر ١٩٨٦ حيث صدر الاعلان الوزارى لبداية هذه الجولة فى المفاوضات التجارية متعدده الاطراف حيث حدد هذا الاعلان المبادىء العامه التاليه :

١ ـ ان تجرى المفاوضات باسلوب واضح شفاف لكافه الاطراف بما يتفق مع الاهداف والالتزامات المتفق عليها فى الاعلان ومع مبادىء الاتفاقيه العامه .

٢ ـ الا تتوقع الدول المتقدمه المعامله بالمثل فيما يتعلق بالالتزامات التى تقدمها فى المفاوضات التجارية لتخفيض او ازالة القيود التعريفية امام تجاره الدول النامية الى اسواق الدول المتقدمه

٣ ـ عدم مطالبة الدول النامية خلال المفاوضات بتقديم التزامات لا تتفق مع احتياجاتها التنمية والمالية والتجارية .

٤ ـ التعهد بعدم فرض قيود جديده خلال المفاوضات مع الغاء المفروض منها على مراحل وفى فتره زمنية لا يزيد اجلها تاريخ انتهاء المفاوضات مع مراقبة تنفيذ هذه التعهدات .

ويتكون الاعلان الوزارى الصادر فى بونتادلست من جزئين :

الجزء الاول :

ويتعلق بالمفاوضات حول تجاره السلع حيث تهدف المفاوضات فى هذا المجال الى مايلى :

ـ تحقيق المزيد من توسيع وتحرير التجاره الدولية لصالح كافة الدول وخاصة الدول النامية والاقل نموا بما فى ذلك تحسين فرص دخول الاسواق عن طريق ازالة وتخفيض التعريفات الجمركية وكذا القيود الكمية والاجراءات والعوائق الاخرى غير التعريفية .

ـ تقوية دور الجات وتحسين النظام التجارى متعدد الاطراف القائم على مبادىء وقواعد الجات والتوصل الى تغطية أوسع للتجاره الدولية فى ظل نظام متعدد الاطراف وقابل للتطبيق .

ـ زيادة تجاوب نظام الجات للمناخ الاقتصادى الدولى المتطور من خلال تسهيل خطط الاصلاح الهيكلى مع تدعيم الجات بالمنظمات الدولية المعنيه .

ـ تقديم المساعده على المستوى لترقى لتقويه العلاقة بين السياسة التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية التى تؤثر على عملية النمو والتنمية .

ولتحقيق هذه الاهداف تمت المفاوضات فى خلال ١٤ مجموعه للتفاوض وفقا للموضوعات التاليه :ـ

التعريفات الجمركية ـ القيود غير التعريفيه ـ المنتجات المدارية ـ منتجات المصادر الطبيعية ـ المنسوجات والملابس ـ الزراعة ـ مواد الجات نظام الوقايه ـ الاتفاقات والترتيبات الناتجه عن جوله طوكيو الدعم والاجراءات التعويضية ـ تسويه المنازعات ـ الجوانب التجاريه المرتبطه بحقوق الملكيه الفكرية ـ الجوانب التجاريه لاجراءات الاستثمار نظام عمل الجات .

الجزء الثانى

ويتعلق بالمفاوضات حول تجارة الخدمات حيث حدد هدف المفاوضات فى وضع اتفاقيه متعدده الاطراف تتضمن قواعد التجاره الدولية فى الخدمات بما يسمح بزيادة التجاره الدولية فيها ويزيد من مساهمه نصيب الدول النامية من هذه التجاره .

وتختلف جوله اورجواى عما سبقها من جولات أخرى للمفاوضات فى أطار الجات فى نقاط عديده أهمها :ـ

ـ تعتبر اكبر الجولات من حيث الدول المشاركة حيث بدأت بـ ٩٧ دولة وانتهت بـ ١١٧ دولة منها ٨٧ دولة ناميه وهو اول جوله للمفاوضات متعدده الاطراف التى تشارك فيها الدول الناميه .

ـ اعادة النظر فى مواد الجات بهدف تعديلها او تفسيرها مع مراجعه عدد من اتفاقات الجولة السابقة جولة طوكيو .

ـ ادراج الموضوعات الجديدة وهى التجارة فى الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار .

ـ أن نتائج الجولة اما تقبل ككل او ترفض ككل .





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤

تضامن مصرى لبناني لمواجهة التزوير

تم فى بيروت الاتفاق بين الوفد المصرى الممثل لاتحاد الناشرين المصريين، والذى سافر الى هناك لمتابعة قضية تزوير الكتاب المصرى فى لبنان على تضامن كل من اتحاد الناشرين المصريين ونقابة الناشرين اللبنانيين، ونقابة الناشرين المدرسيين اللبنانيين فى كل قضية ترفع فى لبنان ضد اى مزور.

هذا وكان الوفد المصرى الذى ضم كلا من ابراهيم المعلم وهانى طلبة ومحمد رشاد ومحمد الخانجى وكامل عكاشة وسمير سعد وعبد اللطيف عاشور.

وقد عاد الى القاهرة اول أمس بعد اتصالات مكثفة بعدد من المسئولين اللبنانيين ومنهم وزراء الثقافة والداخلية والاعلام وعدد من نواب البرلمان اللبنانى.



□ وزير الاقتصاد فى ندوة حول آثار «الجات»

٤٠٪ تخفيضات جمركية للصادرات المصرية العام القادم

«الجات» تتيح لمصر الدخول فى مشروعات ذات كثافة عمالية بما يوفر فرص عمل جديدة

اكد السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان قواعد اتفاقية «الجات» تتفق والإجراءات التى اتخذتها مصر فى برنامج الاصلاح الاقتصادى، وان مصر تحظى فى هذه الاتفاقية بافضليات وتسهيلات كبيرة ضمن المزايا التى تحصل عليها الدول النامية فى الاتفاقية حفاظا على اقتصادياتها بعد تنفيذ الاتفاقية اعتبارا من يناير القادم، كما انه سوف تقوم الدول الصناعية بخفض الجمارك بنسبة ٤٠٪ وهى تعد فرصة لمنتجاتنا لزيادة الصادرات.

جاء ذلك فى كلمته امام الندوة التى عقدت امس حول آثار اتفاقية الجات على الصادرات المصرية والقاها نيابة عنه الدكتور فاروق شقوير وكيل وزارة الاقتصاد.

واضاف ان الاتفاقية وضعت تسهيلات اضافية للدول النامية تعطيها الحق فى تبادل اعفاءات خاصة على المستوى الاقليمى والعربى والافريقى والاسلامى الى جانب حقها فى تبادل تخفيضات جمركية بين بعضها البعض وهو امر مسموح به فى اتفاقيات الجات بما فيها تجارة الخدمات.

واوضح وزير الاقتصاد انه بالنسبة لقطاع الخدمات فان الاتفاقية حددت التزامات معينة، وحددت القطاعات الفرعية التى تسمح بدخول هذه الخدمات الى مصر والخدمات الاجنبية بصفة عامة الى اسواق الدول الاخرى.

وبالنسبة لمصر اكد وزير الاقتصاد ان هناك مجالات كثيرة يمكن ان توفرها الاتفاقية وهى الدخول فى مشروعات ذات كثافة عمالية مثل التنظيف ورعاية المسنين والطب والتمريض والتعليم بجانب دخول مجالات تقليدية اخرى كالخدمات المهنية وانتقال العمالة والتشييد والبناء وشركات السياحة والبنوك.

واشار الوزير الى أنه تم التوقيع على الوثيقة الختامية التى تتضمن نتائج الاتفاقات التى تم التوصل اليها خلال مفاوضات شاقة وصعبة استمرت ٧ سنوات وبالتحديد فى عام ١٩٨٦ عندما صدر الاعلان الوزارى فى اوروجواى الذى وضع اسس مفاوضات هذه الجولة من المفاوضات الجارية متعددة الاطراف وحتى التوقيع النهائى على تلك الوثيقة خلال الاجتماع الوزارى الذى عقد فى مراكش بالمغرب فى ابريل الماضى.

واوضح وزير الاقتصاد ان جولة اوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف تمخضت عنها اكبر مجموعة من الاتفاقيات التجارية الدولية فى تاريخ الجات منذ عام ١٩٤٧ شملت مجالات عديدة ومتشعبة من التجارة الدولية لم تشهدها من قبل مشيرا الى ان هذه الاتفاقيات شملت الى جانب تحرير التجارة الدولية فى المجال التقليدى للسلع المتطورة كالزراعة والمنسوجات والسلع

الصناعية المختلفة ومجالات اخرى كتجارة الخدمات ومن بينها الخدمات المالية والسياحية والنقل والتشغيل.

واكد السيد محمود محمد محمود إن اتفاقية الجات تعرض علينا تحديات كبيرة يجب أن ناخذها في الاعتبار حتى ندخل المنافسة الحرة في مجال التجارة والخدمات مشيرا الى ضرورة رفع الجودة وخفض تكاليف الإنتاج للسلع المصرية باعتبارها سلاحا للدخول في المنافسة.

واكد الوزير ان اعلان مراكش اشاد بالانجاز التاريخي لإنهاء اعمال جولة المفاوضات الذي يفتح مجالات جديدة لتنمية التجارة والإستثمار وخلق فرص جديدة للعمل مشيرا الى ان توقيت المفاوضات التي كانت دائرة في المجتمع الدولي حول هذه الاتفاقية، جاء متوازنا مع تنفيذ وتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي في مصر، ومن ثم فان الكثير من التزاماتنا التي جاءت بها الاتفاقيات الجديدة تم الوفاء بها من خلال برنامج الإصلاح الإقتصادي.

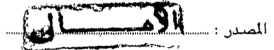
وقال: ان خفض التعريفة الجمركية للمنتجات الزراعية بنسبة ٣٦٪ على مدى ٦ سنوات حسب الاتفاقية، والغاء القيود الكمية وخفض الدعم الداخلي بنسبة ٢١٪ ودعم التصدير بنسبة ٣٦٪ على مدى ٦ سنوات سيتيح للسلع المصرية الاستفادة من دخول الاسواق العالمية.

واوضح ان الاتفاق سيسمح للدول الاعضاء بالغاء تدريجي للتعريفة الجمركية على المنسوجات خلال عشر سنوات وهو الأمر الذى سيساعد المنتج المصرى على غزو السوق العالمية بكميات غير محددة.

علي محمود



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٤

البنوك العربية ضعيفة ومتخلفة

اكد عدنان الهندى امين عام اتحاد المصارف العربية ان البنوك العربية ضعيفة وغير قادرة على مواجهة تحديات وآثار اتفاقية الجات ، وقال إن هناك تخلفاً فى خدماتها ، ممايؤدى إلى زيادة شراسة المنافسة عليها مع البنوك العالمية الكبيرة مع الجات .

ودعا الهندى إلى ضرورة الاستعداد لسريان اتفاقية الجات من خلال تعاون وتكامل مصرفى عربى بشكل اساسى .

جاء ذلك على هامش ندوة الاتحاد حول الادارة المصرفية المعاصرة الاحد الماضى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٤

الجات... والدول الفقيرة

■ يحيى المصرى ■

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اجتمع اقطاب ومفكرو العالم في مؤتمر «بريتون وودز» بالولايات المتحدة الامريكية لبحث النظام العالمي الجديد الذى يتعين أن يحكم العالم بعد أن خربته الحروب.. وقد رأى المجتمعون حينئذ ضرورة تغيير النظرة التى يعيش عليها سكان الكرة الارضية وأن تتركز هذه النظرة على السلام لا الحرب، وعلى الحب لا العداء، وعلى التعاون لا التنافس، وأن ينسحب الاستعمار من الاراضى التى كان يستعمرها وأن تسود الديمقراطية فى حكم الدول بدلا من الديكتاتورية التى أشعلت تلك الحرب بعيدا عن رغبة الشعوب.

وفى مجال النظام الاقتصادي العالمى، فقد رأى المجتمعون فى «بريتون وودز» ضرورة إنشاء ثلاث منظمات دولية، المنظمة الاولى لتنظيم قواعد السلوك النقدى بين الدول الاعضاء وقد أطلق عليها صندوق النقد الدولى والمنظمة الثانية لتنظيم قواعد التمويل الدولى لمعاونة الدول على إصلاح وإعادة تعمير ما خربته الحرب وقد أطلق عليها البنك الدولى للإنشاء والتعمير أما المنظمة الثالثة فكانت لتنظيم التبادل التجارى الدولى بما يتضمنه من سلع وخدمات، وقد تم التوقيع على اتفاقية انشاء صندوق النقد الدولى، واتفاقية إنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير، وبدأ تنفيذ هاتين الاتفاقيتين فعلا عام 1947، أما المنظمة الثالثة الخاصة بالتبادل التجارى فقد رأى المجتمعون تأجيل بحثها حتى يتم انتقال العالم من حالة الحرب التى كانت سائدة حينئذ إلى حالة السلام العادل.

والاتفاقيات الثلاث المذكورة تعنى أن يتحول العالم إلى سوق دولية مشتركة لا مكان فيها للقيود التجارية أو النقدية، ولا للسياسات التمييزية أو التفضيلية، وأن ينتقل سكان اي دولة إلى دول أخرى دون قيود أو حواجز، ويعيشون فى المكان الذى يتلاءم مع قدراتهم واستعدادهم ورغباتهم دون الاضرار بصالح الاخرين أو الانتقاص من الثروة التي وهبها الله لهم.

ومن هنا فإن النظام الاقتصادى العالمى الذى وضعه المجتمعون فى مؤتمر «بريتون وودز» هو النظام الامثل الذى يمكن أن يسود العالم بعيدا عن «النفوس الامارة»، غير أن تطبيقه لم يكن بالشكل العادل والمتوازن، فالغنى ظل يطالب بالزيادة فى غناه، والفقير استسلم فى العطاء.. حتى رأينا العالم وقد أصبح يضم المليارديرات والمليديرات وطبقا لما ورد فى تقرير التنمية البشرية لعام 1992 الصادر عن الامم المتحدة فإنه فى عام 1960 كانت أغنى نسبة وقدرها 20٪ من سكان العالم تحصل على دخل يفوق 30 مرة دخل أدنى نسبة وقدرها 20٪ أيضا، ومع حلول عام 1990 كانت أغنى نسبة 20٪ تحصل على دخل يزيد على ما كانت عليه 60 مرة وقد أصبحت الصورة الحالية أن أغنى نسبة من سكان العالم وقدرها 20٪ تحصل على ما يعادل الذى تحصل عليه أفقر نسبة 20٪ بأكثر من 150 مرة!

وتقرير الأمم المتحدة الذى تم اعداده عام 1992 أي قبل الموافقة على اتفاقية الجات يقول إن تحرير التجارة لن يفيد أفقر الشعوب لسببين:

أولا: حيثما تكون التجارة العالمية حرة ومنفتحة تماما ــ كما هو الحال فى الاسواق المالية ـ فإنها تعمل بصورة عامة بما يعود بالفائدة على الدول المتقدمة أما الدول النامية فتدخل السوق كشريك غير متكافىء ـ بحيث لا تجنى منها إلا مكاسب غير مساوية لتلك التى تحصل عليها الدول المتقدمة.

ثانيا: فى المجالات التي يكون للدول النامية فيها ميزة تنافسية ـ مثل الصناعات التي تتطلب عمالة ماهرة مكثفة وتصدير العمالة غير الماهرة ـ كثيرا ما يجرى تغيير قواعد السوق للحيلولة دون التنافس الحر والمنتج.

ويخلص التقرير إلى أن الدول النامية ستحتاج إلى استثمارات ضخمة فى رأس المال البشرى إذا كان لها أن تتاجر على

أساس يتسم بمزيد من التكافؤ ـ وذلك نظرا لأن معرفة واتقان التقنية الجديدة هما أفضل ميزة تنافسية لأى بلد.

إن الموافقة على اتفاقية الجات والعمل بها اعتبارا من أول العام القادم، سيؤدى حتما إلى تغيير جذرى فى النظام الاقتصادى العالمى، حيث أجمع المحللون لهذه الاتفاقية أن الدول الفقيرة مطلقا ستكون خسارتها أكثر من الدول الفقيرة نسبيا أما الدول الغنية فستكون هى الكاسب الوحيد، وهو مالم يساعد على استرداد الانتعاش الدولى ومعالجة المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعانى منها مختلف الدول حاليا بما فيها الدول الغنية، وبالتالى فإن شعوب العالم ستظل تعانى من الكساد ومن الديون ومن البطالة.. هذه المشاكل وغيرها سيضار منها الجميع وستؤثر على العالم بوجه عام وعلى الدول الفقيرة بوجه خاص والتي ستخسر سلعها حوالى 50٪ فى أسواق الدول المتقدمة.

ولعل أكثر المتضررين سيكون من الدول الأشد فقرا التي تستورد ولا تنتج، تستهلك ولا تستثمر وهى دول لن تصمد أمام خسارة أكبر من تلك التى تتحملها حاليا حيث يعيش سكانها فى فقر مطلق أى لا يحصلون على الاحتياجات الضرورية للحياة من ماكل ومسكن وملبس وخدمات صحية واجتماعية وقد عرفتها قمة الدول الصناعية عام 1988 بانها تلك الدول التى لا يزيد دخل الفرد فيها على 480 دولارا سنويا وقدرت عددها حينئذ باثنين وأربعين دولة.

لذلك ولكى يمكن تنفيذ اتفاقية الجات بشكل يعمل على معالجة المشاكل الاقتصادية العالمية، ودون عقبات أو صعوبات فى التنفيذ، فإنه من المناسب تأجيل انضمام هذه الدول الفقيرة إلى اتفاقية الجات وهو ما يمكن ان يساعد هذه الدول على الاستمرار فى طريق التنمية المحلية وبشكل أسرع لكى تلحق بمسار التنمية الدولية وبالشكل الذي يساعدها على الانضمام للاتفاقية، مستقبلا على أن تقوم الدول الاعضاء في الجات بتقديم المعونة الفعلية من أجل تنمية اقتصاديات هذه الدول وتنفيذ سياسات إصلاحية مناسبة فى كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث سيكون من الصعوبة على الدول المتقدمة وضع حواجز على تنقلات مواطنى الدول الفقيرة ـ وفى مناخ وحدوى عالمى لا يتخلله استبداد أو استغلال بعد أن تحول العالم ـ فى وسائل المواصلات والاتصالات والدعاية والاعلام ـ إلى وحدة واحدة.

أما بالنسبة للدول الأقل فقرا والتي انضمت إلى اتفاقية الجات فإنه سيكون من الضرورة أن تقوم الدول المتقدمة وهى التى ستكسب الكثير نتيجة تنفيذ اتفاقية الجات ـ بتقديم التعويضات المطلوبة لهذه الدول من خلال اللجنة التي ستشكل لهذا الغرض وذلك بالاضافة إلى المساهمة الفعلية فى مجال تطوير وتنمية اقتصادياتها حتى تستطيع الوقوف أمام المنافسة الجدية للمنتجات والخدمات الواردة من الدول المتقدمة.

أقول.. ان نظرة الاغنياء للفقراء التى كانت سائدة فى القرون الوسطى وإلى قيام الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاغنياء يستعبدون الفقراء ويسخرونهم لخدمتهم فقط، هذه النظرة قد تغيرت اليوم أمام مشاكل اقتصادية عالمية جديدة لم نسمع عنها من قبل، وأمام حروب اقليمية وانقلابات دموية ضاع فيها الملايين من كافة شعوب العالم ـ وقد حلت محل هذه النظرة نظرية جديدة غير مكتوبة تقول إن أغنياء العالم ان لم يتعانوا مع فقرائه ويعاملوهم على أساس الاحترام المتبادل وتكافؤ الفرص، فإن هؤلاء الاغنياء سيتحولون إلى فقراء.. وسوف تتحطم اتفاقية الجات كما تحطم النظام النقدى العالمى فى عام 1971، اى بعد حوالى أربعة وعشرين عاما من العمل به.. ان لم يساعد الجميع فى تنفيذها.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٤

فى ندوة حول تأثير «الجات»:

الأرز الأمريكى يطرد المصرى من الأردن

كتب حمدى صباحى:

اكد الدكتور عبدالعزيز عباس خبير التسويق بوزارة الزراعة ان اتفاقية «الجات» ستؤثر بشكل كبير على صادرات مصر الزراعية التى تعانى حاليا من مشاكل كثيرة أدت إلى انخفاضها بشكل كبير.

وقال الدكتور عبدالعزيز عباس فى ندوة «تأثير اتفاقية الجات مع الصادرات المصرية» والتى عقدها مركز تنمية الصادرات بوزارة الاقتصاد - ان الصادرات المصرية تنخفض حاليا بشكل تدريجى وخاصة الموالح والأرز والخضراوات.

واضاف ان مصر كانت تصدر ٥٠ الف طن أرز كل عام للأردن، إلا أن صادراتنا تعرضت لمنافسة الولايات المتحدة التى قدمت تسهيلات كبيرة للأردن فى العام الماضى وأصبحت امريكا هى المصدر الرئيسى للأرز فى المنطقة.

وقال حسن عيشى «مصدر - انه تعرض لخسارة كبيرة عندما حاول تصدير الخضراوات العام الماضى وذلك بسبب عرقلة الحكومة للمصدرين وارتفاع تكاليف النقل والشحن وبطء الإجراءات.

واوضح الدكتور محسن هلال الوزير المفوض بالتمثيل التجارى، ان اتفاقية الجات تعنى فتح الباب أمام تجارة الخدمات للدول الأعضاء بنسبة ٦٠٪ فى مجال التشييد والبناء والفندقة والسياحة والطرق والكبارى والتأمين والنقل البحرى والارشاد بنسبة ٦٠٪ وقالت الدكتورة نادية حمدى استاذة الاقتصاد انه من غير المعقول ان تدخل الشركات الأجنبية فى كل المجالات بما يؤثر على تطوير الشركات المصرية ودعمها بالتكنولوجيا المتطورة.

وأكد الدكتور عبدالعظيم غريب الخبير الاقتصادى ان اصعب مشكلة تواجه الاقتصاد المصرى هى الاغراق والدعم التى تتعرض لها السوق المصرية.

وحول تأثير «الجات» على المنسوجات قال نيازى السعدى - رئيس إحدى شركات النسيج - إن سياسة الحكومة تعرقل أى تقدم فى مجال تصدير الغزل مما اعطى الفرصة لكثير من الدول وعلى راسها إسرائيل لاستغلال القطن المصرى وتصنيعه واعادة تصديره إلينا مرة اخرى.

فى ندوة منظمة الشعوب الأفريقية والآسيوية : مناقشات ساخنة حول اتفاقية الجات

● علاء الدين مصطفى

منذ الاعلان عن التوصل إلى اتفاق الاطراف المتفاوضة بعد سبع سنوات من المفاوضات المستمرة بين اكثر من مائة دولة فى اطار جولة اوروجواى والتى تعد الجولة الاخيرة لاتفاقية الجات .. يتزايد إهتمام الراى العام بالقاء الاضواء على هذه الاتفاقيات .. وتقييم نتائجها على التجارة الدولية .. والدول النامية بصفة خاصة ..

وعقدت منظمة الشعوب الافريقية والآسيوية ندوة هامة حول اثر الجات على البلدان النامية شارك فيها نخبة من رجال الفكر والاقتصاد بهدف تقييم هذه الاتفاقيات .. وتحديد النقاط الايجابية والسلبية لها وآثارها على الدول النامية .. وقد جاءت المناقشات خلالها ساخنة تعكس اختلاف الرؤى حول نتائج هذه الاتفاقيات !!

وقبل ان نستعرض هذه المناقشات لابد ان نلقى الضوء على ان موضوع الجات احتل مكان الصدارة فى كافة دول العالم خاصة مع تغير المناخ السياسى والاقتصادى الدولى ، من حيث انتهاء عصر الكتلتين .. وانفتاح دول العالم لسياسات السوق بما فى ذلك دول شرق اوروبا والدول النامية والاخذ بسياسة الحرية الاقتصادية والعمل بآليات السوق .. وتحرير التجارة الخارجية .

وقد شهدت الندوة اتجاهات مختلفة لتقييم اتفاقيات الجات .. حيث يرى البعض انها جاءت لتحرر التجارة الدولية .. بما يزيد من معدل النمو العالمى وان كان هناك بعض المزايا النسبية لاطراف الاتفاقية والتزامات فى اطار التوصل إلى حلول توفيقية بشأنها ..

هذا فى الوقت الذى يرى فيه البعض الآخر ان اتفاقية الجات وجولة اوروجواى والتوصل إلى هذا الاتفاق الاخير ، انما يعكس مصالح الدول المتقدمة اقتصاديا أو ما يسمى بدول الشمال .. حيث جاءت الاتفاقيات لتعكس مصالحها فى ظل التجارة الدولية .. وعلى حساب الدول النامية التى كانت غائبة او مغيبة عن تلك المفاوضات .. وان هذه الاتفاقيات تعمق من الفجوة بين دول الشمال الغنى ودول الجنوب الفقير .. وتفتح اسواق الدول النامية امام منتجات الدول الغنية .. بما يقضى على الصناعات الوطنية القائمة فيها ، وبما يؤثر على اقتصادياتها ويزيد من العجوزات فى موازين مدفوعاتها ويعوق جهود التنمية فيها ..

وفى الكلمة الافتتاحية التى القاها الدكتور مراد غالب رئيس منظمة الشعوب الافريقية والآسيوية طرح قضيتين هامتين :

● الأولى : ان ازمات البلدان الصناعية المتقدمة حادة للغاية حتى ان تلك الظروف وقد



فرضت عليها البحث عن سبل ووسائل تستهدف التغلب على تلك الأزمات ، وكان من الضرورى لها ان تدفع بسرعة لانجاز اتفاقية الجات التى اعتبرتها الحل لتلك الأزمات ..

● والثانية : أنه للوصول إلى هذه الاتفاقية جرت تسويات عديدة ، أساسا وفى المقام الأول بين الدول المتقدمة ، وإلى حد اقل مع بعض البلدان النامية المسموعة ، إلا ان الوقت مبكر ، على اى حال للقول اذا ما كانت اى من هذه التسويات سوف تكون مؤثرة حيث أننا نعلم ان كل تسوية معرضة دوما لتأويلات مختلفة ، من مختلف الأطراف .

الحد من الحروب التجارية

وتحدث الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق والقى الضوء على اهمية جولة أوروجواى وإتفاقية الجات فى تحرير التجارة الدولية وركز على مجهودات الجات فى هذا الاطار .. وقال ان الصادرات العالمية فى ظل التجارة الدولية كانت ٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٥٠ .. ارتفعت لتصل إلى ٢٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٤ أى زادت بنحو ٥٠ ضعفا ..

وقال الدكتور يسرى مصطفى ان مفاوضات أوروجواى انتهت الى عدد من الموضوعات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة اقسام :

● **القسم الأول** : النفاذ إلى الأسواق .. وهو يعنى ازالة او تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية .. وقد التزمت الدول الصناعية الكبرى بألا يقل مستوى تخفيض التعريفة الجمركية عن الذى تم التوصل إليه فى جولة طوكيو وهو ٣٣٪ .

● **القسم الثانى** : وهو مجموعة الاتفاقات المؤسسة ويخص منها اتفاق الدعم بتعزيز وتقوية نظام فرض الرسوم التعويضية على السلع المدعومة مع كيفية اثبات الضرر للصناعات الوطنية .

— اتفاق مكافحة الاغراق وهذا بتحديد المنتج الذى يؤدى إلى إغراق الاسواق ، ومعايير تحديد الضرر الذى يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية وإجراءات مكافحة الاغراق .

— اتفاقية الوقاية والذى يعطى للدول الحق فى اتخاذ كافة الاجراءات الحكومية لحماية صناعة محلية فيها .

القسم الثالث : ويتناول الموضوعات الجديدة فى مجال الجوانب التجارية فى إجراءات الاستثمار ، واتفاق الجوانب التجارية فى مجال الملكية الفكرية ، والتجارة فى الخدمات .

وإنتقل الدكتور يسرى مصطفى إلى تقييم نتائج الجولة وقال انه لابد ان نقيم ذلك فى اطار المناخ السياسى والاقتصادى الدولى والذى ظهرت فيه الحروب التجارية والحواجز الجمركية وظهور التكتلات الدولية الأمر الذى يعوق تدفق التجارة الدولية .. وقد جاءت المفاوضات فى الجات لتضع ضوابط والوصول إلى حلول توفيقية بدلا من اللجوء إلى الاجراءات الانتقامية .. ولذلك فان الدول المشاركة فى المفاوضات حصلت على مزايا مقابل تحملها بعض الالتزامات .. وهنا لابد ان نأخذ فى الاعتبار اختلاف المزايا التى حصلت عليها كل دولة والالتزامات التى تتحملها ..

أعباء على الدول النامية

وتحدث الدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق وإنتقد اتفاقية الجات .. وإنتقد القول الذى يرى ان الاتفاق جاء للتوفيق بين المصالح المتبادلة والمنافع بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية .

وطرح الدكتور حجازى تساؤلا رئيسيا : من الذى يتحكم فى الإستثمار فى العالم ؟ الدول النامية أم الدول الصناعية الكبرى وخاصة الشركات متعددة الجنسيات والتى تتحكم فى نحو ٧٠٪ من الاستثمارات المباشرة على مستوى العالم ؟ !

وقال الدكتور حجازى هناك حديث يدور حول النفاذ إلى الأسواق .. ولكن واقع الدول النامية ان القواعد الانتاجية عندها محدودة والاستثمارات لديها محدودة وليس لديها الفائض الكافى للتصدير .. وكيف يمكن القول ان دول النمور الآسيوية التى تصل صادراتها إلى ٣ مليارات دولار فى المتوسط تعد من الدول النامية .. هذا مع العلم ان دول النمور الآسيوية لم تحقق هذه القفزات بنفسها ولكن هناك استثمارات الدول الصناعية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات التى قامت بالدور الأكبر فى توسيع قواعدها الانتاجية .

فالسؤال المطروح الآن فى ظل تدنى القواعد الانتاجية للبلدان النامية وما تعانيه من عجز فى الموازنات العامة وتخلفها التكنولوجى . هو كيف توسع من قواعدها الانتاجية ؟

لو نظرنا إلى توزيع التجارة الدولية ومن يتحكم فيها ونصيب الدول النامية فى حجم هذه التجارة سنعرف من ذلك يقود التجارة الدولية .. فالدول النامية ليس لديها إلا الزراعة وبعض المنسوجات .. وبعض الصناعات التحويلية والتكميلية . هل المطلوب القضاء على تلك



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٤

الصناعات الوليدة ..

وركز الدكتور حجازى على ضرورة البحث عن كيفية توسيع القواعد الانتاجية بالدول النامية وبحث كيفية تشجيع الاستثمارات بهذه الدول حتى تنتج ويكون لديها صادرات .. واذا لم يسمح ببعض التخفيضات والتيسيرات للدول النامية لكى تتمكن من زيادة الطاقات الانتاجية بها ، فمن المتوقع ان تتزايد ارقام عجز موازين المدفوعات والموازنات العامة لتلك الدول وهذا يتطلب ان تعيد الدول النامية بحث كيفية إعادة ترتيب اوراقها وإعادة ترتيب البيت من الداخل .

إنتعاش التجارة الدولية

وطلب الدكتور سعيد النجار الكلمة لتوضيح أهداف اتفاقية الجات والنتائج المرتبة على اتفاقية جولة اوروجواى .. وقال ان هناك العديد من المنافع التى سوف تتحقق بتحرير التجارة الدولية أهمها :

● **اولا :** هناك انتعاش متوقع للاقتصاد العالمى بسبب تحرير التجارة الدولية وهو ما يعود بالنفع على الدول النامية .. فأسواق البلاد الصناعية تمثل ٧٥٪ من صادرات البلاد النامية .. وإذا حدث انتعاش بالبلدان الصناعية سيكون له آثار ايجابية على البلاد المصدرة .

● **ثانيا :** تحسين شروط النفاذ لأسواق البلاد الصناعية .. فالبلدان النامية سوف تجد اسواق الدول الصناعية مفتوحة امامها .. وبعد فترة ست سنوات سوف تدخل منتجات الدول النامية لأسواق الدول الصناعية • وبنسبة ٥٠٪ دون قيود .. وهناك نسبة ٢٥٪ تدخل تحت تعريفة جمركية اقل من ١٠٪ .. والباقى تحت تعريفة لا تزيد على ١٠٪ .

● **ثالثا :** وضعت الأتفاقية ودعمت قواعد السلوك فى التجارة الدولية .. وهذه مسألة فى صالح البلدان النامية .

● **رابعا :** هذه الاتفاقية عملت على إدماج اتفاقية المنسوجات والملابس لقواعد الحرية التجارية .. لأنها كانت خروجا على قواعد الجات ويقع عبئها على الدول النامية التى تتمتع بميزة نسبية فيها .

● **خامسا :** هذا بالاضافة إلى فتح اسواق الدول الصناعية امام السلع الزراعية من البلدان الناميه فضلا عن وضع نظام لفض المنازعات بعيدا عن الاجراءات الفردية والانتقامية وغيرها من الممارسات .

وإنتقل الدكتور سعيد النجار إلى الجانب الآخر من اتفاقية تتعلق بالمضار او الالتزامات الواقعة على البلدان النامية ويمكن ايجازها فى النقاط التالية :

● **أولا :** إتفاقية الجات اعطت الدول الحق فى استخدام الوسائل التى تحمى الصناعات الناشئة واستخدام اسلوب التعريفة الجمركية بديلا عن نظام الخطر او الوسائل الكمية ..

● **ثانيا :** أعطت الاتفاقية للدول النامية فترات انتقالية لتحرير تجارتها تصل إلى عشر سنوات للمواءمة مع الوضع الجديد وأعفت هذ الالتزامات البلدان الأقل نموا .

● **ثالثا :** فى البلدان الأخذة فى النمو مثل مصر اعطيت مهلة كافية للمواءمة مع الوضع الجديد واعفائها من بعض الالتزامات مثل الدعم إذا كان دخل الفرد السنوى اقل من الف دولار .

● **رابعا :** البلدان النامية معفاة من أى التزام اذا كانت حصتها فى سوق البلد المستورد ضئيلة وتقل عن ٢٪ وهذا وضع معظم البلدان النامية .

مزايا نسبية لمصر

واضاف الدكتور محسن هلال :

وبالنسبة للوضع الجديد للتجارة الدولية وأثره على مصر يمكن ان نوجزه فى النقاط التالية :

● **فى مجال تجارة السلع :** التزمت مصر فى مجال الزراعة والمنسوجات بتخفيض وتثبيت للفئات الجمركية مع استخدام المرونة الممنوحة للدول النامية .. واستثناء بعض المنتجات ذات الحساسية فى مجال الزراعة بالنسبة لمصر ومن بينها الدواجن والزيوت حيث تم رفع جماركها بعد إزالة الخطر .

● **فى مجال الخدمات :** قدمت مصر التزامات محددة فى عدد من القطاعات الخدمية التى تتناسب مع قدرتها التنافسية او التى تم تحريرها بالفعل مثل البنوك وشركات التأمين ، وسوق المال ، والسياحة والنقل البحرى والبناء والتشييد ومراعاة ان تساير القوانين المصرية ودون تحمل اعباء اضافية .

ويترتب على ذلك توفير فرصة للمهنيين المصريين والاحصائيين والمشروعات الخدمية ذات الكثافة العالية كالخدمات التعليمية والصحية .



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٤

حتى لايكتسح طوفان الجات اقتصاديات الدول النامية؟!

مواقف اقتصادية

يروج بعض الاقتصاديين لأحاديث مجهلة عن الفائدة الوفيرة التى تحققها الدول النامية من الاتفاقية الأخيرة للجات فى نطاق مباحثات دورة أورجواى، ويتهمون من يخالفهم الرأى بالجهل بوظائف الجات وأهدافها وبالعداء لمبدأ تحرير التجارة العالمية والولاء لمبادئ الحماية ووصف أحدهم أقوال وحجج المعارضين للاتفاق الأخير بأنه هراء فى هراء.

وحول الحقائق الموضوعية للاتفاق ونتائجه الفعلية وأضرارها وفوائدها للأقوياء والضعفاء من دول العالم، كان للأسبوع الاقتصادى حوار مكثف مع احد المختصين القلائل فى مصر فى التجارة الدولية وصاحب سجل حافل للمؤلفات العلمية التى حصل تقديرا لها على جائزة الدولة التشجيعية فى الاقتصاد وهو الدكتور سامى عفيفى حاتم رئيس قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وادارة الأعمال بجامعة حلوان: ان مفاوضات دورة أورجواى قد شهدت رفضا من الدول النامية - باستثناء النمور الاقتصادية - لاقامة نظام عالمى متعدد الأطراف فى مجال التجارة الدولية فى الخدمات لان الفائدة تعود على الدول الصناعية الكبرى لاحتكارها هذا النشاط وعلى الأخص امريكا... واكدت دول العالم الثالث ان تعميم التجارة الدولية متعددة الأطراف على التبادل الدولى بشقيه السلعى والخدمى يمثل تهديدا خطيرا لسيادتها الوطنية وسيطرتها على اجهزتها القومية فى قطاعات البنوك والمال والتامين والنقل الدولى مما يعرض الاستقرار النقدى والمالى بهذه الدول لتيارات واتجاهات الأجهزة المصرفية والأسواق المالية العالمية مع الخشية الواضحة من ان تؤدى عمليات التحرير إلى مزيد من نزوح المدخرات من الدول النامية إلى خارج حدودها الوطنية.

وانه يتم توجيهها فى انشطة استثمارية لاتتفق مع أولويات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تتبناها هذه الدول بأمل دفع عجلات الانتاج بمعدلات مرتفعة.

ويذكر الدكتور سامى عفيفى حاتم ان تطبيق قواعد الجات على التجارة الدولية للخدمات من شانه تعريض الدول النامية إلى اسلحة المنافسة العالمية الحادة، والتى قد تهدد مصير بقاء البنوك وشركات التامين والنقل الوطنية على قيد الحياة. وهى مواقف وتقييمات مبنية على حسابات دقيقة للواقع الاقتصادى العالمى الذى تتزايد فيه بجدية هوة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتتغير معه توجهات النمو، والتنمية الاقتصادية لصالح الدول المتقدمة وعلى حساب باقى دول العالم.. ويفسر تلك الحقائق الواقع الدولى فى مجال تجارة السلع والخدمات وتعميق الاتجاه نحو نظام دولى جديد للتخصص وتقسيم العمل تحتكر فيه الدول الصناعية الكبرى الانشطة ذات العائد المرتفع والتكنولوجيا البالغة التقدم والتى لا تتسبب فى تلوث بيئى وتضمن ارتقاء الرفاهة المعيشية فى حين يترك للدول الاقل نموا هامش للنشاط فى نطاق الانشطة ذات العائد المتخصص كثيفة، العمل وكذلك الصناعات المتميزة ضد البيئة مما يقدم صورة قاتمة للمستقبل فى ظل الأوضاع الجديدة وتتخوف الدول النامية من أن تؤدى الأوضاع الجديدة إلى تعميق نظام اقتصادى عالمى جديد جامد وقائم على احتكار التقدم، يخلق نمطا للتخصص وتقسيم العمل الدولى يرتكز على المحاور الاربعة التالية:

(١) تتخصص الدول الصناعية المتقدمة والدول الأكثر تقدما فى إنتاج وتصدير الخدمات الديناميكية التى تحتاج إلى مهارات عالية متخصصة ومستويات عالية من الجودة، وتعتمد على اساليب متطورة من تكنولوجيا المعلومات مثل الخدمات المالية والبنكية والتامين والنقل وغيرها.

(٢) تتخصص الدول حديثة العهد بالتصنيع فى جنوب شرق اسيا فى إنتاج وتصدير جانب هام من السلع التى تحتاج إلى تكنولوجيا ناضجة مثل العديد من الصناعات الهندسية، وجانب هام من الخدمات التقليدية مثل خدمات النقل والسياحة ونقل التكنولوجيا.

(٣) تترك الدول الصناعية المتقدمة والأكثر تقدما مجال انتاج الصناعات التقليدية مثل الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات كثيفة العمل، وجانب هام من الصناعات المتميزة ضد البيئة، ومنها صناعات متقدمة ولكنها ضارة بالبيئة وذلك لصالح مجموعة الدول الآخذة فى النمو لتمتع هذه الأخيرة بميزة نسبية فى انتاج وتصدير هذه السلع.

د. سامى عفيفى حاتم

(٤) تتمتع بعض الدول الآخذة فى النمو بميزة نسبية فى بعض قطاعات الخدمات التقليدية مثل السياحة والنقل الدولى لتمتعها بكثير من الآثار التاريخية والشواطئ الفريدة والمناخ المعتدل والموقع الجغرافى المتميز مما يعطيها نسبية تقليدية فى هذه القطاعات الخدمية.

وينبه رئيس قسم التجارة الخارجية بجامعة حلوان الى حتمية الدراسة التفصيلية للمنافع والخسائر التى تتحقق فى ظل اتفاقية الجات الأخيرة ووسائل تقليص الخسائر للدول النامية، وعلى الأخص فى مجال تجارة الخدمات الدولية بالاضافة إلى حتمية الدراسة التفصيلية للاختلافات بين تجارة السلع الدولية وتجارة الخدمات الدولية، وبالتالى اختلاف القواعد والشروط التى يمكن أن تحكم تحريرها وعدم ملاءمة خضوعها لمنظمة دولية واحدة.



ندوة تبدأ اجتماعاتها 4 يوليو

خبراء من دول عربية وإسلامية يناقشون آثار الجات على الاقتصادات العربية بالقاهرة

□ كتبت - ميرفت فهمي:

تنظم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع ادارة الشئون الاقتصادية بالجامعة والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العربية والبنك الإسلامي للتنمية ندوة في القاهرة خلال الفترة من 4 حتى 7 يوليو الحالي لدراسة اثار «الجات» على الاقتصادات العربية والتجارة العربية البينية والدولية والقطاعات الانتاجية والزراعية، وقطاعات البناء والتشييد والعمالة وكيفية الأستفادة من السقوف الزمنية التي حددتها الاتفاقية لتنفيذ الاتفاقات المبرمة في إطار الجات، ووضع صيغ للتعامل بين الدول العربية مع اتفاق الجات وتقليل الخسائر الناجمة عنها، وكذلك اثار الجات على تجارة السلع الصناعية، وتجارة الخدمات مثل السياحة والنقل والمواصلات والخدمات المصرفية والاستثمارات المتعلقة بالتجارة وكذلك الدور العربي المشترك للتعامل مع الجات وعرض التجارب العربية مع الجات مثل تجربة مصر وتونس والمغرب وكذلك تجارب ماليزيا واندونيسيا وباكستان وتركيا.

يشارك في الاجتماعات خبراء من 8 دول اسلامية هي تركيا وإندونيسيا، وماليزيا وباكستان وتركمستان، وأذربيجان وكازاخستان وطاجيكستان وخبراء من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات النوعية والشركات العربية المشتركة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٤

بيتر سذرلند يتحدث الى "الحياة":

"غات" ستكون مظلة لحل خلافات الاعضاء

□ بروكسيل –
من نورالدين الفريضي:

■ دعا المدير العام للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بيتر سذرلند الشركاء في الاتفاقية الى التصديق على اتفاق مراكش الذي كانت البلدان الاعضاء وقعته منتصف شهر نيسان (ابريل) الماضي «حتى يتيسر تنفيذه لتضطلع المنظمة العالمية للتجارة بدروها السنة المقبلة.

وقال ان المنظمة العالمية للتجارة التي ستؤسس السنة المقبلة ستكون «مظلة لحل الخلافات اذ ستدعم سيادة الدول ولا تقلل منها».

وتشهد السوق العالمية بعد توقيع اتفاق مراكش توتراً بين الولايات المتحدة واليابان بسبب تفاقم العجز التجاري الاميركي ووصوله الى ٦٠ بليون دولار لصالح اليابان ما يفسر الى حد كبير تدهور قيمة الدولار حالياً في الاسواق المالية. وراى مراقبون بان التوتر القائم بين الجانبين قد يدفع الكونغرس الاميركي الى تعطيل المصادقة على اتفاق مراكش.

وقال سذرلند لـ «الحياة» بعد مؤتمر عن اتجاهات التجارة الدولية في بروكسيل «ان التوتر السائد في الأسواق المالية في الايام الجارية لا يسمح باستخلاص نتائج سريعة» مشيراً الى ان الولايات المتحدة استعادت النمو الاقتصادي وان اوروبا في بداية استعادته و لا تدعو المصاعب الراهنة في الاسواق المالية الى استخلاص نتائج نهائية في نظره.

وعن مصلحة البلدان الصغرى في الانتماء الى الاتفاقية المتعددة الاطراف يرى المدير العام لـ «غات» «ان النظام المتعدد الاطراف يحول دون سيطرة قانون الغاب في السوق العالمية ويحمي البلدان الصغرى من آثارها السلبية». وكان سذرلند دعا في مؤتمر بروكسيل الى المصادقة على اتفاق مراكش الذي وقعته ١١٤ دولة من جهة والى توسيع النظام المتعدد الاطراف من جهة أخرى، امام السعودية وروسيا والصين ودول البلطيق وغيرها من الدول التي لم تنتم بعد الى عضوية منظمة التجارة الدولية.

وقال «ان التحديات الجديدة التي يواجهها الاقتصاد العالمي تتمثل اليوم في تدويل الاقتصاد والاتصالات الدولية او سرعة المبادلات وخفض الرسوم الجمركية الامر الذي يخفض من السيادة الاقتصادية للدول لصالح التجمعات الاقليمية».

والح الى خطر اتجاه الزيادة الديموغرافية في بلدان الجنوب التي سيزداد سكانها بنسبة نيلوني نسمة بعد عشرين سنة وستقع نسبة ٩٥ في المئة من الولادات خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقال «عندما يفكر المرء في حجم المصاعب التي ستواجهها بلدان الجنوب في توفير مواطن العمل لن تكون الصورة سوى متشائمة».



اتفاقية الجات بقواعدها وقوانينها واسلوب عملها ونظامها اصبحت حديث الساعة بل اصبحت فى صدارة الموضوعات الاقتصادية الهامة وتبارت الاقلام على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية فى رصد ايجابيات وسلبيات تلك الاتفاقية ومخاطرها التى تنعكس حتما ولابد على الدول النامية او شبه النامية .

واصيبت تلك الدول بتخوف رهيب من جراء تطبيق قوانين الجات الخاصة بتحرير التجارة الدولية بمختلف مجالاتها بل وتحرير التجارة الدولية للخدمات ايضا والتى من المنتظر تطبيقها فى ديسمبر القادم

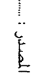
وسرى هذا التخوف الى شركات صناعة التامين على مستوى افريقيا حيث ان قطاع التامين من الخدمات التى سيتم تحريرها دوليا واصبحت اتفاقية « الجات » بمثابة البعبع او الشبح الذى يهدد كيانها واستقرارها بل اصبحت التحدى القادم الذى لا تستطيع الصمود امامه فإما شركات التامين الافريقية تكون او لا تكون .

وترجع اهمية قطاع التامين - الذى لا نعول عليه كثيرا - انه من المجالات الحيوية الهامة فى الحياة الاقتصادية سواء على مستوى الدولة او على مستوى القارة الافريقية لقطاع التامين يلعب دورا ايجابيا فى تعبئة مصادر التمويل وفى اعادة تكوين الثروة القومية من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما حدا بمنظمة التامين الافريقية التى انشئت سنة ١٩٧٢ م أن تعقد مؤتمرها السنوى ال ٢١ فى منتصف هذا الشهر تحت عنوان « تحديات التغيير » على مدى اربعة ايام متتالية فى هرارى عاصمة زيمبابوى واعلنت فيه صراحة ودون مواربة مطالبتها بتاجيل تطبيق قواعد الجات على شركات التامين الافريقية حتى عام ٢٠٠٠ لاعطائها فترة انتقال التحول حتى تستطيع الوقوف امام منافسة الشركات الاجنبية .





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٤

مرحبا جنوب افريقيا :

وقد ضم هذا المؤتمر حشدا كبيرا من شركات التأمين الافريقية والعالمية كما شارك فيه أكثر من ٥٠٠ وفد من كبار خبراء التأمين ل ٤٤ دولة على مستوى العالم وكان أشبه بسوق « عكاظ » الذى تعقد فيه الصفقات وتجرى فيه المقابلات وتتم فيه عمليات التسويق والاعلان وعرض المشاكل والمخاطر وايجابيات وسلبيات التغيرات والتحديات القادمة وخاصة تطبيق اتفاقية الجات التى أثارت جدلا واسعا ونقاشا حادا فى الاجتماعات التى دارت على مدى الايام مدة الأربعة انعقاد المؤتمر وأثرها على صناعة التأمين على مستوى القارة الافريقية .

أما الحدث الهام التى رحبت به منظمة التأمين الافريقية هو انضمام دولة جنوب أفريقيا اليها حيث تعد أكبر عضو على مستوى القارة الافريقية بل وستساهم أيضا بدور كبير فى احياء وتنشيط المنظمة .

وفى تحقيق سريع وجرىء مع بعض أعضاء الوفد الرسمى المشارك فى المؤتمر حول قوانين الجات ولماذا كل هذا التخوف من تطبيقها .

ولماذا طالبت الدول الافريقية بتأجيل تطبيقها على شركاتها الخاصة ولماذا اعدت الدول الافريقية بصفة عامة ومصر خاصة للتصدى لهذا الخطر القريب القادم ؟ وماذا عن دور جنوب افريقيا فى احياء منظمة التأمين الافريقى ؟ وهل هناك استراتيجيات واضحة سيتم تطبيقها خلال الفترة الانتقالية التى طالبت بها منظمة التأمين الافريقية ؟

المقارنة لصالح افريقيا !

وحول هذه الاستفسارات والتساؤلات صرح الدكتور برهام عطاالله رئيس شركة الشرق للتأمين والذى تم اختياره بالاجتماع من قبل المنظمة بأن يمثل مصر فى اللجنة التنفيذية للمنظمة عن منطقة شمال افريقيا كما وجه الوفد المصرى الدعوة بأن يعقد المؤتمر السنوى للمنظمة فى مصر عام ١٩٩٧ ومن المقرر أيضا أن يعقد فى السنغال عام ١٩٩٥ وفى جنوب افريقيا عام ١٩٩٦ .

وقال الدكتور برهام عطاالله أن المنظمة الافريقية للتأمين تعتبر احدى المنظمات الهامة والحيوية وهى تضم شركات التأمين فى البلدان الافريقية المختلفة والحدث الهام هذا العام هو قبول انضمام شركات التأمين من جنوب أفريقيا بعد الاصلاحات السياسية الى المنظمة مما كان له تأثير كبير ورحبت به جميع الوفود المشاركة .

وتعتبر دولة جنوب افريقيا أكبر دولة فى النشاط التأمينى فى القارة لانها تمثل ٧٣ ٪ من مبالغ التأمين على مستوى أفريقيا بين كل البلدان الافريقية الأخرى تمثل نسبة ضعيفة ما بين ٥ ٪ و ٦ ٪ فمصر تمثل ٥ ٪ والمغرب ٦ ٪ والجزائر ٧ ٪ وزيمبابوى يعتبر الوعى التأمينى بها كبير جدا وهذا يربطنا بسؤال حول علاقة التأمين بالمستوى الاقتصادى للدولة وفى الواقع أنه من الناحية التحليلية الدقيقة يعتبر التأمين قطاعا خدميا تابعا للنمو الاقتصادى والنمو الاقتصادى بالصناعة بالذات لان التنمية الصناعية تقتضى بنوكا للتمويل وشركات التأمين للمخاطر المختلفة وتعويض المستثمرين فى حالة وجود أخطار

ولابد أن نعرف أن التاى ظهر فى أوروبا نتيجة الثورة الصنية وإن فى أفريقيا لازالت الصناعة فى مهدها رغم السنات الطويلة والمحاولات المستميته لاقامة صناعة قوية ولكن لازالت ضعيفة ونستطيع قياس ذلك فى بلد معيد بمعدل الاقساط المسددة فى سنة من الثنين فكلما زادت النسبة كلما كان ذلك مؤشرا على قوة الاقتصاد القومى وبالتالى التأمين قوى والعكس صحيح فمثلا أقساط التأمين فى زيمبابوى أعلى من مصر لان الاقساط التى تحصل عليها شركات التأمين فى مصر أقل من ١ ٪ الى الدخل القومى وهى نسبة ضعيفة بينما فى زيمبابوى ٣ ٪ الى الدخل القومى وفى جنوب أفريقيا ١١ ٪ وفى أمريكا ١٠ ٪ ونعتبر أن نسبة الاقتصاد فى مصر صغيرة لشيء هام وهو أن شركات التأمين لا تؤمن على التأمينات الاجتماعية بينما الاحصاءات فى البلدان الاخرى شركات التأمين هى التى تمارس التأمينات الاجتماعية كما فى دولة جنوب إفريقيا .

هراوى من
ميرفت المصرى

أهمية التأمين .. ومعوقاته

ويوضح الدكتور برهان عطاالله أهمية التأمين بأنه يقوم بأمرين هامين على ستوى الاقتصاد القومى

أولا : أن الأموال التى يتم تحصيلها من الاقساط بعد استثمارها على هيئة مشروعات أو ايداعات أو شراء عقارات ولابد أن نحقق عن طريقها ثلاثة أغراض هى أولا ضمان عائد كبير ثانيا مضمون ثالثا أن يكون هناك قدر كبير من السيولة - وهذا فى حقيقة الأمر يؤدى الى حقن الاقتصاد وإعطائه دفعة

ثانيا : اعادة تكوين الثروة القومية وهو أحد أبرز الادوار التى يقوم بها قطاع التأمين

اما معوقات التامين على مستوى افريقيا هذه ظاهرة واضحة فى معظم الدول الافريقية ان لم تكن جميعها وهى اما معوقات اقتصادية او اجتماعية

اولا : غياب الوعى والاحتياط للمستقبل نتيجة لمستوى تعليمى وثقافى معين

ثانيا - ان الادخار والتامين يتناسب معين مع الدخل يعد ضعيفا للطبقات الفقيرة

ثالثا - ان المعتقدات الافريقية متاثرة بالقواعد الدينية بان التامين مخالف للشريعة .

مصر تراقب !

ومن اهم الموضوعات التى طرحت فى المؤتمر هو ضرورة وجود رقابة فنية على شركات التامين عن طريق الملاحظة الدقيقة لميزانياتها حتى بعد سياسات التحرير الاقتصادى لابد من وجود رقابة فنية فهو امر هام وضرورى حيث لن توجد تعريفة للشركات مما يؤدى ذلك الى منافسة لجذب العملاء عن طريق خفض الاقساط التى فى الواقع لا تكفى لتغطية المخاطر واذا نظرنا الى القواعد التى طبقتها السوق الاوربية المشتركة نجد انها عملت هامشا يسيرا وهامش ملاءة بحيث يكون لكل شركة احتياطيات زائدة من التزاماتها ولكن فى حالة نقص هذا المخصص عن الرقم الذى تحدده القواعد القانونية فيعتبر هذا مؤشر ان الشركة فى خطر ويتم ايقافها عن طريق رقيب التامين

هذا وقد تم اختيار رئيس هيئة الرقابة على التامين فى مصر وهو السيد خيرى سليم رئيسا لتجمع مراقبى التامين على مستوى افريقيا من خلال المنظمة وسيتم اعداد اول ندوة لمراقبى التامين فى مصر وستقوم بتمويلها منظمات التجارة فى مصر فى نهاية هذا العام .

لماذا الجات ؟

اما تحديات القرن الواحد والعشرين فهى المتمثلة فى قوانين اتفاقية الجات الخاصة بتحرير قطاع التامين والتى اثارت جدلا كبيرا وتحديا كبيرا لشركات التامين الافريقية التى لا تقوى على الصمود امام تلك القواعد الخاصة بالجات والكل متخوف وقد نشأ هذا التخوف من ان الاسواق مغلقة على مواطنيها وعلى شركاتها الوطنية وطبقا لهذه الاتفاقية سيتم فتح الاسواق المغلقة امام الشركات الاجنبية لكى تمارس التامين ومن هنا سيظهر الخطر من جراء المنافسة الشديدة والضارية التى قد تتعرض لها الشركات الافريقية وفى رأيى كما يقول د . برهان أن هذا الانفتاح هو فى الواقع الامر الذى يؤدى الى الانفتاح الحقيقى والنهوض بالشركات الوطنيه والعاملين بها وادخال اجهزة ونظم جديدة وخاصة اجهزة الكومبيوتر كما تستطيع مصر والمغرب وجنوب افريقية الاستفادة من الجات .

كما يؤكد عبد العزيز مصطفى رئيس شركة مصر للتامين بأن صناعة التامين هى صناعة دولية لها اسسها الفنية بمعنى ان التامينات لابد ان يعاد تامينها فى انحاء العالم كله لتوزيع المخاطر حتى لا تتعرض بلد بالكارثة ويتاثر اقتصادها ومن هنا توزع المخاطر على مستوى العالم اما بالنسبة لافريقيا فتعتبر هذه الصناعة حديثة بها مستوى الوعى مازال منخفضا والكوادر الفنية غير متوافرة بالقدر الناسب الذى يتناسب مع هذه الصناعة الدولية ومدى التقدم التكنولوجى بها والتى تفتقده دول القارة الافريقية ويضيف رئيس شركة مصر للتامين انه بالاضافة الى هذه المعوقات نجد ان شركات التامين على مستوى البلدان الافريقية قليلة وبعمالة زائدة وهى تعد احد المعوقات الجوهرية بالاضافة الى ان هذه الشركات اعتادت على ان تعيش فى ظل احتكار داخلى بلا منافسة كما لا يوجد تبادل على مستوى القارة بالقدر المطلوب بالنسبة لتوزيع المخاطر حتى تستطيع ان تحتفظ داخل القارة برسوم ولانصدرها جميعا للخارج كما هو الحادث الآن ..

مصر .. ماذا اعدت للطوفان القادم

ولهذا لابد من رسم سياسة واستراتيجية عامة للدول الافريقية حتى عام ٢٠٠٠ تقوم خلالها شركات التامين بتوفير كوادر على مستوى عال وتوفير اجهزة وتكنولوجيا حديثه ولهذا يمكن الى حد ما الاستعداد والوقوف على قدم المساواة فى المنافسة أمام الشركات الاجنبية التي يتوافر لها جميع عناصر النجاح

فلابد ان نستعد للطوفان القادم اولا بالعنصر البشرى ثانيا كيفية تخفيض مصروفات التأمين فى ظل تحرير التجارة .

اما بالنسبة لمصر فماذا اعدت لذلك ؟ فإن شركات مصر للتامين الوطنيه تستعد من الان لهذه المرحلة وستدخلها شركاتنا بتجد وستكون على قدم المساواة من الشركات الاجنبية لاننا وضعنا استراتيجية جديدة منذ فترة لتطوير العنصر البشرى وخلق كوادر فنية على أعلى مستوى ثم توفير الامكانيات الفنية والتكنولوجية من الكومبيوتر وتوفير قاعدة كبيرة جدا من البيانات والاحصاءات وكيفية توزيع الاخطار ونحن نقوم الان بإرسال بعثات مكثفة للخارج وتبادل الخبرات كما نقوم باستضافة خبراء متخصصين على أعلى مستوى فى المجال التامينى لالقاء محاضرات فى مجالات التامين المختلفة حتى نستطيع الوقوف أمام الشركات التامين الاجنبية ومواجهة تحرر السوق وتحرر تجارة الخدمات بالذات .

التعاون .. المعدوم !

كما يضيف محمد الطير رئيس الشركة المصرية لاعادة التامين ورئيس

الاتحاد الافريقى للتامين على الطيران وعضو وفد مصر فى مباحثات الجات بصراحة شديدة اننا لابد من نعد انفسنا اعدادا جيدا لا محالة فقوانين الجات طيار قوى لابد من التصدى له ومواجهته بشجاعة سواء على مستوى الدول الافريقية بقية او على مستوى مصر فلابد من تغيير مفاهيم وخلق عادات جديدة فكرية وثقافية وخلق ثقة ايضا بين البلدان الافريقية بعضها البعض لانها لازالت غير متوافرة ومن المؤسف ان اقول انه فى هذا المؤتمر قد تم اعلان فشل التعاون فى اعادة التامين بين البلدان الافريقية بعد ست سنوات من الدراسة ! !

فيكفى ان نعرف انه يوجد مجمعه باسم الاتحاد الافريقى لتامين النفط وهى مجمعة خاسرة ولم تنجح حتى الان .

كذلك هناك مجمعة افريقية للتامين على الحريق وهذه ايضا خاسرة ويقول محمد الطير انه لولا الحرج لاعلنا الغاءها

اما مجمعة الاتحاد الافريقى للتامين على الطيران فتعتبر الى حد ما ناجحة رغم ان الرسوم التى نحتفظ بها داخل القارة اقل من ٣ ٪ بينما ٩٧ ٪ منها تذهب للشركات الاجنبية فى الخارج خاصة انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة حيث لديهم اسواق استيعابية ذات طاقات كبيرة هذا بالاضافة الى ان شركات التامين الافريقية تحبذ الشركات الاجنبية عن شركات التامين الافريقية .

ولنجاح هذه المجمعات على مستوى افريقيا لابد من ادارة قوية على مستوى عال من الكفاءة والوعى بالمصلحة الافريقية ولابد منتوافر التعاون والتنسيق بين البلدان الافريقية وتبادل العمل بينها بدلا من الخارج وخاصة فى مجال توزيع مخاطر التامين بين شركات التامين داخل افريقيا وخاصة فى مجال الطيران فهناك ٣٠٠ شركة لتامين طائرة واحدة خلف الشركة المسندة والعميل لاشك يتعامل مع شركة واحدة

اما بالنسبة للمؤتمرات فانه سيعقد مؤتمر لمعيدى التامين الافارقة فى سبتمبر الحالى ١٩٩٤ وهو فى اطار مؤتمر الـ twic وهى منظمة التامين الخاصة بالعالم الثالث وسيناقش ايضا اتفاقية الجات ويهدف هذا المؤتمر الى الدعوة إلى خلق وحدة اقتصادية فى مجال التامين .

اما دور شركات التامين المصرية فى ظل سياسة التحرير قال محمد الطير انه سيتم بيع الشركات التامين المصرية فى ظل سياسة التحرير قال محم الطير انه سيتم بيع شركات التامين الكبرى فى مصر وسنبدا من العام القادم وقد تم الاتفاق على بيع شركة الشرق للتامين وسيتم تخفيض اقساط التامين عند تحريرها .



المصدر : مايو

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاعودة للانغلاق مرة أخرى!!

الجات لن تهدد إنتاجنا الوطنى

لابديل عن الجودة .. وخفض الأسعار

إجراءات الحماية الجمركية لن تستمر للأبد

● ارتفعت اصوات عديدة تطالب باتخاذ التدابير الكافية لحماية الانتاج المحلى الذى اصبح مهددا بسبب اتفاقية « الجات » .

● قالت هذه الاصوات ان هذه الاتفاقية تعنى انسيابا مفاجئا وتدفقا سريعا لسلع مستوردة تؤكد كل الشواهد ان انتاجنا المحلى فى كل الأحوال غير مؤهل للصمود امامها..

● وتبالغ بعض الاصوات المعارضة فى تخوفها من تطبيق اتفاقية « الجات » فتقول انها ستدمر انتاجنا الوطنى لأن المستورد سيغرق الأسواق بجودة عالية وسعر ارخص وفى هذه الحالة ستتوقف المصانع عن العمل ويشرد العاملون .

التعليق

● من فضل الله علينا اننا بدانا برنامج الإصلاح الاقتصادى قبل ظهور « الجات » ولقد ادى نجاح الاصلاح الاقتصادى الى مزيد من الثقة فى قاعدتنا الانتاجية لأن هذه القاعدة تقوم على اسس سليمة وتتعامل من منطلق اقتصاد السوق لذلك فاننا نرفض فى ثقة اية تخوفات من تطبيق « الجات » فهى لن تهدد انتاجنا المحلى طالما تتوافر له الدرجة الواجبة من الجودة .

● والجودة بالنسبة لنا ليست قضية مستحيلة ولكنها قضية تحدى لانها تعنى ان نكون او لا نكون على مستوى المنافسة الدولية بمنتج جيد سعره مناسب والجودة من صناعة البشر ومن ابداع العقل البشرى لذلك فنحن على ثقة من قدرتنا على المنافسة فى الجودة .

● ان اتفاقية الجات تسير فوق الاتجاه الذى تسير فيه الحكومة نحو الاصلاح الاقتصادى وقد لعبت مصر دورا رئيسيا مع الوفد الهندى فى المباحثات الأخيرة حول اتفاقية الجات فى اوروجواى حيث استطاعت مصر مع الهند ان تفرض فترة انتقالية فى الاتفاقية تتراوح بين خمس وعشر سنوات حتى نكون قادرين على توفيق اوضاعنا لمواجهة التحدى إذ لم يكن ممكنا ابدا لمصر أن تتخلف عن توقيع الاتفاقية لتعود الى عصر الانغلاق مرة اخرى .

● وتجرى الآن مناقشات بين وفد مصر ووفد من البنك الدولى لتحديد قياس الجودة والمواصفات القياسية للمنتج بحيث تصبح مواصفات الجودة على السلع المستوردة هى نفس مواصفات الجودة على السلع الوطنية .

● واستعدادا لتطبيق الجات اعلنت الحكومة رفع الحظر عن الاستيراد فيما عدا ثلاث سلع سوف يتم رفع الحظر عنها العام القادم .. كما أن التعريفة الجمركية ستكون فى اتجاهها للتخفيض على السلع المستوردة حتى لا تكون التعريفة الجمركية بدلا عن الحظر .



المصدر : مـــــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٤

● اما إذا كان هناك اغراق فإن الحكومة سوف تحسن السعر وقد تصل الى حظر الاستيراد في هذه الحالة ايمانا من الحكومة بان الحرية الاقتصادية هى افضل الطرق لرفاهية الانسان المصرى .. ولكن بالطبع هذا شىء وانتظار المنتج المصرى لحماية الدولة الى الابد شىء آخر .

● ولا شك ان التاجر من جهته سيكون حريصا على اتاحة اكثر شريحة لنفسه في السوق بخفض الأسعار استعدادا لما يمكن ان يحدثه تطبيق اتفاقية الجات من تاثيرات .. حيث ستسمح الاتفاقية بحرية انتقال المنتجات الاجنبية الى السوق المصرية ومعروف مدى قدرة المستوردين المصريين على انتقاء اجود وارخص السلع من أسواق العالم .

بالاضافة الى ذلك .. لن يكون هناك اية فرصة لنجاح اى منتج محلى يعتمد فقط في التسويق على السوق المحلية حتى مهما أتيحت له من حماية جمركية إذ لابد من غزو الأسواق العالمية باسعار منافسة .

● وقد اثبتنا ان لدينا منتجات إستطاعت ان تنافس وتكسب اسواقا واسعة على المستوى العالمى مثل منتجات السيراميك والسجاد والمرايات .. وذلك لانها اتجهت الى المنافسة بخفض الاسعار واتقان الصناعة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٤

في الجامعة العربية اليوم

300 خبير عربي يناقشون تأثير «الجات» على التجارة العربية

□ القاهرة - عبد الناصر محمد

يبدأ بالقاهرة اليوم الاثنين 300 خبير عربي مناقشة آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية والسبل الكافية لمواجهة الآثار السلبية للاتفاقية وكيفية تنظيم الايجابيات التى قد تصيب الدول العربية من ورائها مع وضع الأسس الكافية لانضمام بقية دول مجلس التعاون الخليجى إلى الجات.

وتؤكد الورقة المقدمة من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية على أن دخول دول مجلس التعاون الخليجي فى الاتفاقية يؤكد التزامها بحرية التجارة العالمية وبالمنافسة الشرعية الحقيقية كما أن الدخول فى الاتفاقية سيرفع من مستوى جوده الانتاج فى كافة القطاعات نتيجة زيادة حدة المنافسة وستستفيد بشكل خاص الصناعات التى لدول الخليج فيها مميزات متفوته واضحة كالصناعات البتروكيماوية بينما بلغت صادرات دول مجلس التعاون الخليجى من المواد الكيماوية 863 مليون دولار عام 1983 أصبحت قيمتها حوالى 3 مليارات دولار عام 1993 ونظرا للتخفيضات الجمركية التى ستطبق فى الدول المستوردة فمن المتوقع أن يزيد الانتاج والصادرات أما التأثيرات السلبية فتشير الدراسة إلى أن سياسة الدعم المعتمدة على الأخص فى قطاع الزراعة فى بعض دول مجلس التعاون الخليجى ستزول مع الوقت مع تطبيق الاتفاقية لذلك فمن الممكن أن تزول معها بعض المنتجات الزراعية، لذا يجب أن تراجع الحكومات الخليجية سياسة الامن الغذائى الحاليه «خلال الواردات» كما يتوقع ارتفاع الواردات لبعض السلع المستورده نتيجة إلغاء الدعم فى دول المنشأ خاصة الغذائية منها.

-وحول الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على هيكل التجارة العربية.

= يؤكد الدكتور عمر زهير حافظ من البنك الاسلامى للتنمية أن حوالى 70٪ من الصادرات العربية تتوجه إلى الدول الصناعية يمثل الوقود المعدنى منها 80٪ لذا فإنه فى حالة ازاله العوائق والقيود فمن المتوقع أن تزداد الصادرات العربية لاسواق الدول الصناعية.

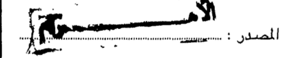
وبشأن تأثير الاتفاقية على الزراعة والواردات الغذائية فى منطقة غربى اسيا والتى تشمل دول مصر والبحرين والعراق والاردن والكويت ولبنان وعمان وفلسطين والسعودية وسوريا والامارات واليمن يقول الدكتور محمد السيد رضوان مسئول الشئون الاقتصادية «الاسكوا» إنه من المقرر أن تتضاعف الواردات من الزيوت النباتيه من حوالى 1,3 مليون طن عام 1991 إلى 4 ملايين طن عام 2010 نتيجة تدنى نسبه الاكتفاء الذاتي منها إلى 18,7٪ وبالتالى الاعتماد بشكل رئيسي على الاستيراد من الخارج كما يتوقع أن ترتفع كمية الواردات للحبوب من 19,8 مليون طن إلى 37,8 مليون طن عام 200.

وحول تأثير اتفاقية الجات على السياحة العربية التى تبلغ مساهمتها الاجمالية فى الناتج القومى الاجمالى للدول العربية تبلغ 40٪ فى الاردن ، 45٪ فى مصر 47٪ فى تونس ، 46٪ فى المغرب.

تشير الدراسة التى اعدتها الدكتورة سلوى محمد مرسي من معهد التخطيط القومى المصرى أن وجود الشركات السياحية الاجنبيه فى البلاد العربية سيؤدى إلى رواج لمشروعاتها المنافسة داخل هذه الدول.

- وتطالب الدكتوره سلوى بضرورة أن ينص فى الاتفاقيات الخاصة بانشاء الشركات السياحية المشتركة سواء فى مجال الاقامة او مجال النقل على الا يقل رأس المال العربى فيها عن 51 ٪ من اجمالى رأس المال.

كما طالبت التعاون السياحى العربى أمام التكتلات الاقتصادية الموجودة فى كل من اوروبا وامريكا والشرق الاقصى.



المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٤

٣٠٠ خبير اقتصادى عربى يناقشون اليوم آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية

كتبت - رشا أبو المجد:

يفتتح اليوم الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاد العربى الذى يشارك فيه اكثر من ٣٠٠ خبير اقتصادى ورجل اعمال.

ويناقش الاجتماع آثار الجات على الاقتصاد العربى خاصة التجارة الخارجية العربية البينية والدولية والقطاعات الانتاجية مثل الصناعة والزراعة والبناء والعمالة والقطاع الاستخراجى، الى جانب القطاعات الجديدة التى ادخلتها الجات على نشاطها ومن بينها الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار المرتبط بالتجارة.

كما يناقش الخبراء سبل استفادة الدول العربية من السقوف الزمنية التى حددتها الاتفاقية لتنفيذ الاتفاقات المبرمة فى اطار الجات الى جانب المقترحات المطروحة لتعامل الدول العربية مع الجات لتعظيم الفوائد وتقليل الخسائر.

ويهدف الاجتماع الى وضع كافة الاحتمالات المتوقعة لتأثير الجات على الاقتصاديات والصناعات العربية وكيفية الاستفادة منه فترة السنوات العشر الممنوحة للدول النامية امام متخذى القرار وستتقدم مصر بورقتى عمل خلال الاجتماع الاول «الجات» والدول النامية والثانية «اتفاقيات جولة اوروجواى والنتائج والآثار على الاقتصاد المصرى» ضمن اربعين ورقة عمل يتم مناقشتها على مدى جلسات الاجتماع التى ستستمر لمدة اربعة ايام بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

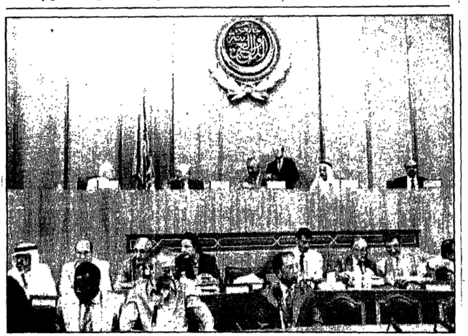


المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٤

● ● عصمت عبد المجيد: ● ●

الجات تفرض تحديات خاصة على الدول العربية



الدكتور عصمت عبد المجيد يفتتح اجتماع الخبراء العرب لمناقشة آثار الجات

تصوير : سامى بشرى

كتبت - رشا أبو المجد:

أكد الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن تنظيم الاقتصاد العالمى يعتمد على أسس أصبحت مسئولية الاقتصاد العالمى فيها تقع على عاتق صندوق النقد الدولى الذى يتولى الادارة المالية والنقدية وتحرير النظام النقدى والبنك الدولى الذى يقود دفع وتمويل التنمية والمنظمة العربية للتعريفات والتجارة المعروفة بالجات والتى ستتولى مسئولية ادارة التجارة العربية وستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من شهر يوليو.

وقال الأمين العام للجامعة العربية فى افتتاح اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار الجات على الاقتصاديات العربية والذى عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة امس أن اتفاقية الجات بقدر ماتقدمه من مزايا فانها تفرض تحديات خاصة على دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية.

واعرب عن أمله فى أن تتوصل الاجتماعات الى وضع تصور شامل لكيفية التعامل مع هذه الاتفاقية بما يعود بالنفع على الاقتصاد العربى بصفة عامة، وذلك وفق خطط وبرامج مدروسة ومحددة وان تتوصل الاجتماعات ايضا الى تحديد الأسس والمعايير الواجب اتخاذها للتعامل مع القواعد الجديدة للنظام الاقتصادى العالمى.

وقال الدكتور عبد المجيد ان الأسواق العربية ستتعرض لغزو مكثف من السلع المنافسة الأمر الذى يستلزم اتخاذ اللازم للتعامل مع هذه المتغيرات لتعظيم الفوائدوتقليل الخسائر والتاثيرات السلبية للجات.

واكد السيد ابراهيم البشارى رئيس الدورة الثالثة والخمسين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ضرورة اتخاذ اجراءات كفيلة لحماية المصالح العربية باعتبار الدول العربية هى الطرف الأضعف فى اتفاقية الجات مشيرا الى أن الحماية ستاتى من خلال التقدم الاقتصادى العربى وتفضيل السوق العربية المشتركة.

الارتقاء بالجودة العربية وانشاء لجنة للتعويضات لمواجهة آثار الجات

تعتبر الاقتصاديات العربية من اقتصاديات الدول النامية الأكثر انفتاحا على الاقتصاد الدولي، وبالتالي تأثرها المباشر سلبا أو ايجابا بالتطورات الدولية والاقليمية وتساهم التجارة الخارجية بحوالي ٥٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة الدول العربية ومع ذلك تتركز علاقاتها الاقتصادية، والتجارية مع الدول الصناعية المتقدمة التي يتجاوز نصيبها ٧٠٪ من التجارة الخارجية العربية. ومن ثم فان الاقتصاديات العربية، لاتستطيع تجاهل مايجري من تطورات سواء في الاقتصاد الدولي أو في محيطها الاقليمي

عاطف عبدالله

ولعل من اهم التطورات التي رصدتها دراسة لجامعة الدول العربية - وتنشرها الاهرام - التي حصلت على المستوى الدولي كان انتهاء جولة اوروجواي في اطار الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة «الجات» وماستتركه من اثار مستقبلية على الاقتصاديات العربية وعلى مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك وعلى العلاقات الاقتصادية العربية مع مجموعة الدول النامية ومجموعة الدول الصناعية المتقدمة. وتوقعت الدراسة معاناة بعض الدول العربية من زيادة معدل البطالة مع تحرير التجارة الدولية ما لم يتم زيادة الاستثمارات الصناعية والزراعية في المستقبل فضلا عن تدهور معدل نمو الانتاج العربي واذ تصل نسبة الانتاج الزراعي العربي الى ١.٥٪ من الانتاج الزراعي العالمي وتصل نسبة الانتاج الصناعي العربي الى نصف في المائة فقط من الانتاج الصناعي العالمي. ومحصلة ذلك كله انخفاض نسبة الصادرات العربية الى الصادرات العالمية التي تتمركز اساسا حول النفط وبعض المواد الخام مقارنة بانخفاض نسبة الواردات العربية الي الواردات العالمية وذلك بسبب انخفاض نسبة القيمة المضافة في الصناعات الاستخراجية الى الناتج المحلي الاجمالي (٢١.٨٪) وفي الصناعات التحويلية (١٠.١٪).

واشارت الدراسة إلى أن المؤشرات الاقتصادية الدولية تركز واردات الدول العربية في كل من اوربا (٤٧.٤٪) واسيا (٢٢.٦٪) وامريكا الشمالية (١٢.٩٪) مما يعكس درجة التأثير في قيمة وحجم تلك الواردات مستقبلا كما أن الاهمية النسبية لصادرات الدول العربية في العالم تشير الى اولوية التصدير لكل من اوربا (٤٠.٧٪) والدول العربية (٢٥.٩٪) واسيا (١٩.٥٪) وامريكا (٨.٣٪).

وعن أثر الجات على الأمن الغذائي والحاصلات الزراعية: من المتوقع ايضا تاثيرتحرير التجارة العالمية للحاصلات الزراعية على الانتاج الزراعي العربي حيث تستورد الدول العربية ماقيمته ٢١ مليار دولار سنويا من السلع الزراعية.

واكدت الدراسة أن الدول العربية تستطيع الاستفادة من الجات اذا كانت صادراتها اكبر من وارداتها والعكس بالعكس وبالتالي يجب توسيع قاعدة المنتجات والخدمات العربية حتى تحتل مكانة تنافسية في السوق العالمية وتتركز في فرص استفادة الدول العربية من الجات في: - انشاء المنظمة العالمية للتجارة (تنظيم التجارة العالمية) المنافسة على اساس الجودة الشاملة والارتقاء بالمواصفات المعيارية للسلع والخدمات العربية. وتطوير اليات تسوية المنازعات التجارية وانشاء لجنة التعويضات الزراعية (تحديد فرص استفادة الدول العربية منها) وحرية الدول في اختيار خط الخدمات التي تقبل التنافس فيها (تحديد الاولويات العربية) وتطوير وتبسيط أساليب منح التراخيص لمزاولة مهن التجارة العالمية وتنشيط اليات المفاوضات التجارية كاسلوب الحوار التجاري المعاصر وتوفير فترات سماح للتكيف الهيكلي للدول قبل الانضمام للاتفاقية.□



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفد لبنانى إلى القاهرة للمشاركة فى اجتماعى تعديل شهادة المنشأ العربية والانضمام الى «الجات»

□ بيروت - إيلى قهوجى:

يشارك وفد لبنان الرسمى فى اجتماعين يعقدان حاليا فى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة وتختتم اعمالهما غدا وسيخصص الاجتماع الاول للمكتب الدائم للجنة المفاوضات التجارية المنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى حيث سيتركز البحث فيه حول طلب لبنان تعديل شهادة المنشا العربية الموحدة وبخاصة البند الذى يفرض تحديد المواد التى تدخل فى تكوين السلعة بشكل مفصل مما يعقد عملية تنظيم شهادة المنشا وقال رئيس وفد لبنان محمد الامين: «إن طلب لبنان تعديل هذا البند يعود الى عام 1990 وسيدرج هذا الطلب على جدول اعمال لجنة المفاوضات التجارية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابعين لجامعة الدول العربية للبت فيه».

اما الاجتماع الثانى الذى تنظمه جامعة الدول العربية بالاشتراك مع اتحاد غرف التجارة العربية والبنك الاسلامى للتنمية فسيتمحور حول دراسة الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة الدولية المعروفة اختصارا باسم «جات» GATT فى كل جوانبها على اعتبار ان مسالة الانضمام اليها مطروحة على كل الدول

وقال الامين فى هذا الخصوص: «انه ستقدم ابحاث ودراسات حول عدد من الموضوعات المهمة التى تضمنتها هذه الاتفاقية كما سيعرض عدد من الدول العربية تجاربها مع الاتفاقية المنضمة للاتفاقية فى خلال مواكبتها للمفاوضات الطويلة التى اسفرت عن توقيعها فى مراكش فى شهر ابريل الماضى».

واضاف: «ولما كانت عدة دول عربية لم تتخذ بعد موقفا فى الانضمام الى هذه الاتفاقية ومنها لبنان فسيصار الى درس انعكاسات هذه الاتفاقية على اقتصادات الدول العربية»، وتوقع.. ان تتخذ الدول العربية موقفا فى هذه الاتفاقية فى اعقاب هذا الاجتماع.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٤

اتفاقية الجات وحماية حقوق الناشرين والمؤلفين المصريين

■ د. صليب بطرس ■

أثيرت بمناسبة مهرجان القراءة للجميع «قضية الكتاب العربى بصفة عامة والمصرى على وجه الخصوص «والعقبات التى تعرقل تداوله. وقد عقد التليفزيون المصرى مؤخرا ندوتين نوقشت فيهما هذه القضية التى يرجع عهدها إلى اوائل الخمسينات ووجدت بعض جوانبها الطريق إلى الحل. ولكن بعد فوات ما يزيد على عشرين عاما وفى هذا يقول احد رجال الاقتصاد: إن قرارا اداريا تشوبه نسبة من الخطأ يأتى فى الوقت المناسب لخير الف مرة من قرار ادارى صحيح مائة فى المائة ولكنه يأتى بعد فوات اللحظة المناسبة فالخطأ يمكن اصلاحه ولكن الوقت الضائع لا يمكن استرجاعه».

ومن أمثلة ذلك أن مصلحة الجمارك المصرية ظلت تعامل ورق الطباعة المستورد معاملة السلعة العادية بأن تخضعه لرسوم جمركية (اصلية تبعية) مرتفعة وتعتبرها موردا ماليا من موارد الميزانية العامة وهذا امر لا يجوز فى دول فقيرة تسعى إلى تيسير سبل تداول الكتاب رسول الثقافة المكتوبة فى عصر انتشرت فيه الكلمة المسموعة والكلمة المرئية ولا تقتصر هذه المعاملة على الورق بل تتعداها إلى الالات والادوات والمواد الطباعية الاخرى كالبروميد والافلام المستخدمة فى عمليات الجمع والأحبار ومواد التجليد وغيرها واخيرا اخضعت بعض هذه الاشياء إلى ضريبة المبيعات بوسائل تحايلية مما يحلق بأسعار الكتاب إلى مستويات مرتفعة للغاية لاتقوى على تحملها الطبقات المثقفة الفقيرة فى البلاد النامية وهنا يجب أن نتذكر عبارة لاتينية لم نسمع احدا من المختصين يرددها على مالها من اهمية فى مجال معاملة الكتاب ومقارنته بالكلمة المسموعة والمرئية وفحوى هذه العبارة أن الكلمة زائلة واما الكتابة فباقية verba vo-lont scripate manent وجعل الكلمة المسموعة والمرئية ثابتة وليست ثابتة يضيف إلى كلفتها الكثير واذا كان الكتاب قد قهر الزمن فإن الطباعة قد قهرت المكان هنا جاءت اهمية قضية كلفة الكتاب.

ومن المعروف أن معظم البلاد العربية إن لم تكن كلها — تبدى اهتماما كبيرا بالاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم تداول الكتاب على المستوى الدولى مثل اتفاقية بيرن واتفاقية هيئة اليونسكو وتسعى للانضمام اليها كوسيلة لحل مشاكل الكتاب العربى ومع ذلك فمن الواضح أن السبيل الكفيل بحل مشكلات تداول الكتاب العربى بين الاقطار العربية هو ابرام «اتفاقية دفع تجارة» مستقلة للكتاب والصحف وغيرها من المطبوعات وتستهدف هذه الاتفاقية تنظيم عملية تداول الكتاب العربى بين الاقطار العربية لأن عملية السطو التى تقع على حقوق التاليف وحقوق النشر انما تنصب على الكتاب المصرى بصفة خاصة المتداول فى البلاد العربية — وقد ذكر فى ندوة التلفاز احد رؤساء مجالس ادارة احدى المؤسسات الصحفية السابقين أن احدى الدول العربية قد سطت على صفقة من الكتب المصرية كانت تقوم هذه المؤسسة بتوريدها لتلك الدولة وبلغت قيمة هذه

الصفقة ما يزيد على مليونى دولار عند السطو على هذه الصفقة فى عام 1979 ومع ذلك لم تلجأ هذه المؤسسة للقضاء وكان يمكنها ذلك وفى اوائل السبعينات دعت هيئة اليونسكو التابعة لجامعة الدول العربية صاحب هذه السطور لتقديم ورقة لمؤتمر عقد فى قطر حول تيسير تداول الكتاب العربى وقد اقترح ابرام مثل هذه الاتفاقية برغم ان المؤتمر تبنى هذه الفكرة واعد صاحب الاقتراح مسودة الاتفاقية فإن الامر لم يتحرك قيد انملة. وقد اهتمت مؤخرا اتفاقية الجات (دورة اوروجواى) بأمر الحقوق الادبية بعد أن لاحظت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الاعتداء الذى يقع على الحقوق الادبية الخاصة بالمؤلفين والناشرين الامريكيين (وسوف نخصص لهذا الموضوع مقالا مستقلا).

وهنا يتعين أن نشير إلى دور اتحاد الناشرين المصريين واتحاد الناشرين العرب فى هذا المجال وهو دور محدود على الرغم من انقضاء ما يقرب من ثلاثين عاما على نشاته فى مصر والواقع أنه اذا كان تبادل الكتاب يكاد يتم بحرية تامة داخل بلاد السوق الاوروبية المشتركة ثم تعدى نطاق ذلك إلى مستوى بلاد الجات، واذا كانت هذه البلاد المتقدمة قد عقدت العزم للتخلص مما تبقى من قيود اقتصادية بالنسبة لتبادل المواد الثقافية وفى مقدمتها المواد المكتوبة فإن وضع الكتاب فى البلاد العربية يحتم عليها أن تجمع كلمتها وأن تحزم أمرها على معالجة هذه المشاكل بنظرة اوسع شمولا وبصدر اكثر رحابة وبروح أكثر تسامحا ومما ييسر انشاء هذه الاتفاقية أن الغالبية العظمى للبلاد العربية تربطها اتفاقيات دفع وتجارة ثنائية والكتب من بين السلع التى تتضمنها هذه الاتفاقيات.

ولايبقى على تحقيق الفكرة التى ننادى بها الا أن تجتزىء البلاد العربية من الاتفاقات الحالية بالكتاب وتضمنه الاتفاقية الجماعية المقترحة على أن تتمشى نصوصها مع ما يتسم به الكتاب على وجه الخصوص والمواد الثقافية على وجه العموم من صفات ومميزات وما احسب الجامعة العربية ووزارة الثقافة والوزارات المعنية باتفاقية الجات إلاقادرة على الدعوة لهذه الفكرة والعمل على وضعها موضع التنفيذ العملى.

وثمة كلمة أود أن اوجهها إلى بعض المؤلفين أن التعاقد المباشر بينهم وبين بعض الناشرين فى بعض البلاد العربية وإن كا يمكنهم من أن يحصلوا على ح التاليف والنشر فى المرحلة الاولى ا/ انه يفقدهم هذا الحق عن الطبعات التالية بوسائل احتيالية معروفة للجميع وهذا الاجراء لم يعد مفيدا مع الاتجاه نحو الاقتصاد الحر وآليات السوق الذى تتبناه مصر.



بعد البدء في تطبيق اتفاقية "غات"

رئيس غرفة أبو ظبي يتوقع مواجهة تحديات مستقبلية

□ أبو ظبي - «الحياة»:

■ توقع رحمة المسعود رئيس غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي ان يواجه الاقتصاد الوطني لدولة الامارات تحديات مستقبلية بعد دخول اتفاقية «غات» حيز التنفيذ. ودعا الى دعم التعاون بين قطاع المصارف والتامين مع مجتمع رجال الاعمال في الامارات للتصدي لهذه التحديات.

وقال المسعود انه من خلال الثقة المتبادلة وتضافر الجهود يمكن لاقتصاد الامارات الدخول في المنافسة ومواجهة تحديات المستقبل.

واكد في كلمة افتتح بها العدد الجديد لمجلة «أبو ظبي» التي تصدرها غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي، ان المؤسسات الاقتصادية الاماراتية تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على سيادة الدولة على غرار المؤسسات السياسية الاخرى، وان دورها جوهري في دفع عجلة النمو.

وقال المسعود «ان مفهوم التجارة الحرة في دولة الامارات يعني سهولة انتقال رؤوس الاموال وعدم وضع قيود على الاستثمارات وحرية تحويل الارباح بجانب تحقيق النمو والتطور من خلال انجاز العديد من المشاريع المهمة».

واضاف «ان المصرف المركزي وقطاع المصارف والتامين ومؤسسات الصرافة تضطلع بدور مهم في دعم النمو الذي تشهده الامارات» واشار الى ان المصرف المركزي استطاع إبان ازمة الخليج وبالتعاون مع القطاع المصرفي أن يثبت متانة الاقتصاد الوطني على رغم عمليات تحويل الاموال الى الخارج التي تمت حينذاك بكثافة.

وقال «ان قطاع التامين حافظ على دوره وعزز مكانته وعمل على دعم قطاعي التجارة والصناعة وكفل لهما الأمان والضمان الكافيين». وأضاف «ان القطاع المصرفي ومؤسسات الصرافة احتفظت بدورها في دعم القطاع الخاص وتطوره».

وأكد ان هذه المؤشرات على التكامل والتعاون بين الانشطة الاقتصادية كافة في دولة الامارات سيمكنها من مواجهة التحديات في المرحلة المقبلة وتحقيق نمو وتطور كبيرين لتكون دولة الامارات واحدة من مراكز التجارة العالمية.



السلعة الثقافية وقانون السوق

أحمد عباس صالح

اهتمت اجهزة كثيرة في العالم العربي باتفاقية الجات وراحت تدرس آثارها على الاقتصاد والتنمية وغير ذلك من المشاكل الجوهرية التي تمر بها المجتمعات العربية. وهذا أمر مفهوم لانه لاول مرة في التاريخ سيتم الاتفاق - دوليا - على نظام للتجارة يشمل الجميع. ومثل هذا النظام لم يضع في اعتباره اختلاف مستويات الانتاج في العالم، والمشكلات الناتجة عن ذلك متروكة للظروف القادمة وللتفاهم مع المتضررين. ولهذه الاتفاقية تاريخ طويل من اختلاف الرأي والصراع الدولي، عرضته الصحافة العربية على قرائها بما لا يحتاج الى مزيد.

والجات مع حرب الخليج ووحدة اوربا واتفاقية النافتا وغيرها من العلامات الدالة، تؤكد الاتجاه العالمي نحو شيء من المشاركة الدولية الاكثر فاعلية في الكثير من الامور، حتى إن تعبير النظام الدولي الجديد لم يتوقف عن التداول بين الاقلام والمفكرين والسياسيين، سواء بالترحيب او بالتحذير. ومن ابرز الآثار الناتجة عن الاتجاه نحو العالمية في كل شيء، تحول الاعلام من نطاقه الوطني او القومي الى النطاق العالمي نتيجة لعوامل عديدة، لعل من اهمها، التطورات الهائلة في تكنيك نقل المعلومات والحصول عليها وتخزينها وتداولها. وأصبحت الثقافة سلعة من السلع المطروحة في اسواق العالم، مثلها مثل اي سلعة اخرى. واثير بالتالي موضوع الحماية، لان الثقافة سلعة من نوع خاص، انها متصلة بالشخصية الوطنية، وبتراث ثقافي بالغ العمق، له خصوصيته دائما. واذا كان استهلاك سلعة من السلعة المادية العادية لا يحدث اي ضرر في تركيب «روح» امة من الامم، كاستعمال «الميكروويف» او «الفاكس» مثلا، فان فيلما سينمائيا او تلفزيونيا، او ندوة ثقافية، من الممكن ان تؤثر تماما على التكوين الثقافي للانسان الذي يستقبل هذا الانتاج.

الفرنسيون مثلا، وفي اطار اتفاقية الجات، يفكرون في اقامة نوع من الحماية ضد السلع الثقافية الواردة عليهم من كل اتجاه. ولكن هل ينجحون في ذلك؟

الموضوع ما زال مطروحا. وبالنسبة لنا فاننا نشهد امام اعيننا التحولات التكنولوجية من ناحية، وحركة السلعة الثقافية العالمية المتجهة نحونا من ناحية اخرى. وفي المجال الثقافي والاعلامي تتدخل قوانين السوق وتفرض شروطها. وقد ادى هذا التدخل الى توسع هائل، بحيث توشك الشركات المتعددة الجنسية ان تسيطر على سوق الانتاج الثقافي. وهي شركات تعرض اسهمها في كل البورصات، ويتكون راسمالها من مساهمين من كل ارجاء العالم. ومع التوسع في مفهوم حرية التعبير الذي اكتسب احتراما يوشك ان يصل الى مرحلة عدم القابلية للمناقشة، يصعب الوقوف امام انتشار هذه السلعة، وسوف يجد المواطن الفرنسي ان المواد الثقافية العالمية ستصل اليه ان عاجلا او اجلا، بسبب نفوذ هذه الشركات الكبرى، وبسبب نفاذ مبدا حرية الرأي والتعبير في العقلية الفرنسية والاوربية بشكل عام.

وفي العالم العربي يحدث نفس الشيء تقريبا، فالاستثمار في المجال الثقافي ذو عائد كبير ويكاد يطاول أعظم الاستثمارات في العالم، ولهذا نشط الاستثمار في العالم العربي في هذا المجال. ولطبيعة تكنولوجيا الاتصال الدولية ودور الاقمار الصناعية فيها، اصبح تعاون رأس المال العربي مع الراسمال الغربي واقعا ملموسا. ونحن نشهد ذلك في القنوات الفضائية العربية المختلفة الآن، ويتوقع التوسع فيها، حيث تعرض مواد عديدة منتجة ومعدة عالميا ومترجمة الى اللغة العربية. وليس من المستبعد ان مواد الترفيه الاخرى قد يسهم في انتاجها



الشريك الاجنبي بما يملكه من خبرة في التكنيك والاداء، بما في ذلك المواد الدرامية التي قد يكون دور الاجنبي فيها هو التنفيذ الجيد.

ولا خوف من ذلك. فقد ظلت السينما العالمية تجد سوقا جيدة في البلاد العربية حيث يترجم الحوار على نفس الشاشة، ولم يشك احد من خطر هذه الافلام لان الرقابة كانت موجودة دائما. والجديد هنا ان عددا هائلا من القنوات العالمية يبث ما يشاء من مواد فنية أو ثقافية دون ان يستطيع ان يضع في اعتباره ظروف كل منطقة من المناطق المهياة للاستقبال.

والقضية المطروحة الآن هي مدى السلطة الحقيقية التي تتمتع بها مؤسسات الدولة المستقبلة، والى اي مدى تؤثر على الخطوط العامة للمواد التي تستقبلها. فالغالب ان الاستثمار الاعلامي الحالي - في المستقبل غالبا - يتجه يوما وراء يوم الى قوانين السوق حتى في سلعة حساسة جدا مثل الفن والثقافة بشكل عام. ومن يتابع الانتاج العالمي في عاصمة غربية مثل لندن يلاحظ أن هذا الانتاج يدور حول الاثارة اساسا. الاثارة بواسطة الرعب او الاثارة بواسطة الجنس او الاثارة بواسطة الخرافة. فذلك اسهل الطرق الى الرواج، وفقا لقوانين السوق، ولذلك قلما تضع الشركات المنتجة اعتبارا جديدا للاصول الفنية والثقافية، ويغرق المشاهد في لندن في دوامة من التفاهة والسخافة التي لا حدود لها. وعلى الرغم من ثبوت تاثير هذه الاعمال على عقلية الناس، وبصفة خاصة على الصبيان والاطفال، بما ادى الى جرائم قتل بشعة قام بها بعض هؤلاء الصبية الصغار، فإن تدفق هذه الافلام او المسلسلات ما زال مستمرا.

والمشكلة الحقيقية ان الفن الجيد عملية انتقائية بالغة الصعوبة. والفنان، سواء كان كاتبا او مخرجا او ممثلا، يعيش حياته كلها ولا ينتج اكثر من عدة اعمال تعد على الاصابع. وان عدد الفنانين الذين يستحقون هذا الاسم في الجيل الواحد في البلد الواحد يعدون ايضا على الاصابع. ولكن ساعات الارسال الرهيبة التي تملاها تلك القنوات تحتاج الى ورش فنية، والى نوع من الانتاج التجاري لا يتفق مع طبيعة الفن الانتقائية.

ومع ذلك فقد نشات بسرعة شركات عجيبة تنتج - على طريقة المعلبات - تلك العينة من اعمال الترفيه، ووجدت ترحيبا من القنوات التجارية التي تسعى الى تغذية وحوش بالغة الضراوة تلتهم المواد وتبثها دون تمييز.

والواقع ان هذا يحدث في البلاد العربية وفي نطاقها الاقليمي منذ زمن، فما اكثر المواد الثقافية والفنية الهابطة التي تبثها القنوات العربية على الناس، وتفسد اذواقهم بل وتحطم ذكاءهم في غالب الاحيان. فما بالك اذا اتسع الامر وخرجت الى المجال العالمي وانهالت على المشاهد العربي مثل هذه السلعة الرديئة.

والمشكلة عالمية وليست اقليمية، ومن المستحيل ان تستطيع مواد ثقافية جيدة ان تملأ ساعات الارسال المفتوحة على آخرها والتي تنشد الاشباع باي شكل.

ولعله من الاولى ان يبحث الموضوع على نطاق دولي كما بحثت مشاكل المخدرات وطرق مقاومتها دوليا. فلقد اصبحت الاذواق على استعداد لاستقبال فيلم مثل «صمت الحملان» الذي اقبل عليه الجمهور اقبالا عظيما، بل تاثر به اساتذة الفن السينمائي في العالم ومنحوه جوائز الاوسكار الشهيرة. وهو فيلم يقوم على الجنون الوحشي الذي يصل الى اعلى ذروة في الوحشية حتى اكل اللحم البشري. والفيلم ليس الا نزوة فنان حقيقي هيمنت عليه افلام القسوة الفظة، واضطراب القيم في المجتمعات الحديثة، وهو على اي حال، ومهما قيل في تبريره فنيا وفكريا، ليس الا نزوة بذيئة لا تمت كثيرا الى الفن الصحيح.

وقد يقال ان الذي اوحى بهذا الفيلم هو الواقع، فلقد ظهر وحوش ادميون يلتهمون البشر في حوادث فردية حقيقية في امريكا وفي روسيا وفي غيرهما من بلاد العالم. ولكن لعلنا نتساءل ايضا، اليس لهذا السيل العارم من افلام الجنون والوحشية تاثير على تلك النفوس الضعيفة؟

اما افلام الجنس التي تحول عاطفة الحب الرائعة، الى شيء حيواني خالص، فتنتصب على رؤوس المشاهدين الذين يملكون نظام «الكابل» او «الاطباق».



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٤

كيف نوقف هذا الزحف المؤلم على اذواقنا وعلى احاسيسنا؟

لقد تنبهت السلطات الحكومية في اوربا الى ذلك، ولكن الوسائل التي تؤدي الى وقفها غير ناجعة الى الآن. والواقع ان منتجي هذه الافلام لا يختلفون كثيرا عن مروجي المخدرات.

وليس من حق هذه السلع التخريبية ان تحتمي وراء حرية الراي او حرية التعبير، فهي لا علاقة لها بالحرية او بالرأي، انما هي سلعة تجارية تلجأ الى اسوأ الطرق للرواج، وهو امر ينبغي ان يتدخل فيه المجتمع عن طريق مؤسساته الديمقراطية والمدنية قبل الحكومية.

ولا تقف الدول الغربية مكتوفة اليدين بل تعمل مؤسسات فيها للحد من شرور هذه السلع وايقافها الى درجة سن قوانين تجريمية تجعل تسهيل مشاهدة طفل او صبي لمثل هذه الافلام جريمة يعاقب عليها القانون. والمؤسسة الديمقراطية حينما تتصدى لهذه الجرائم تبعد اي شبهة بالتدخل او الرقابة او الحد من حرية التعبير.

والواقع انه من السهل جدا التمييز بين الرأي والتعبير والفن ـ بشكل عام ـ وبين العبث والتخريب.

واذا كان هذا الامر يتعلق باستيراد العالم العربي للسلع الثقافية، وهو امر لا فكاك منه بحكم التطورات الحادثة في العالم، فان هناك جانبا آخر وهو تصديرنا نحن للسلع الثقافية. الى اليوم يغلب طابع الاستيراد علينا، ومن النادر جدا ان ننجح في تصدير سلعنا الثقافية. والعالم لا يكاد يعرف عنا شيئا الا من خلال الاعمال التي ينتجها منتجون غربيون، ومن وجهة النظر الغربية، وفي ظروف تكاد تكون منحازة بشكل مسبق، وتحت تأثير مفاهيم، غالبا، ليست موضوعية.

وللحديث بقية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخبراء العرب يطلبون دراسة آثار اتفاقية الجات

كتبت ـ رشا أبو المجد :

طالب الخبراء العرب ـ فى ختام اجتماعاتهم حول آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية، باعداد دراسات حول الآثار المتوقعة للاتفاقية وتقديم تقارير فى هذا الشان الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى

وأوصى الخبراء بالعمل على انشاء وحدة مختصة فى كل دولة عربية للتعاون مع شئون الجات واكد أن الانضمام للاتفاقية يتيح مزايا وتسهيلات لايمكن الحصول عليها وان الاتفاقية تدعو الى اقامة تكتلات اقتصادية إما فى شكل اتحاد جمركى او تجارة حرة تمنح من خلالها ميزات للدول الأعضاء دون غيرها.

ودعا خبراء الدول العربية لتشجيع المبادرة الفردية والقطاع الخاص للقيام بدور اكبر فى عملية التنمية . وأكد الخبراء أهمية استخدام المنتجات الوطنية والعربية ودعم مشروعات البحث العلمى فى مختلف المجالات للارتقاء بالمنتج العربى كماً ونوعاً، ووضع برامج عربية مشتركة متوسطة وطويلة الأجل فى قطاع الخدمات.



المصدر : .... العالم اليوم ....

التاريخ : .... 9 يوليو 1994 ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مدير عام« الفاو»:

الدول الفقيرة تحتاج إلى معونات سخية لامتصاص الاثار السلبية للإصلاح الاقتصادى

□ القاهرة - أ.ش.أ:

اكد الدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة « الفاو» أن اتفاقية الجات التجارية قد تفيد البلدان النامية بشكل عام وأن الدول الفقيرة بحاجة إلى معونات خاصة حتى تتمكن من امتصاص الاثار السلبية المترتبة على امداداتها من الاغذية.

وأشار الدكتور جاك فى مستهل الدراسة التى اعدتها المنظمة حول اوضاع السلع الزراعية عام 93-1994إلى أن الحاجة سوف تدعو إلى تقديم دعم سخى من المساعدات الخاصة والموجودة إلى البلدان الاقل نموا وإلى البلدان النامية المتسوردة للاغذية بهدف امتصاص الاثار السلبية الناجمة عن عملية الاصلاح الاقتصادى.

ودعا مدير عام منظمة الاغذية والزراعة فى هذه الدراسة الدول المستوردة للاغذية بالعالم النامى إلى العمل على زيادة انتاجها من السلع اللازمة لسد احتياجاتها الغذائية لتعويض النقص فى وارداتها من الاغذية.

وقال ان هذه البلدان لا يمكن ان تتوقع لقطاعها الزراعى تحقيق العديد من المكاسب نظرا لاعتمادها على تصدير عدد قليل من المنتجات الاستوائية واحتمال زيادة تكاليف وارداتها من الاغذية.

واوضحت دراسة الفاو وفقا لاراء خبراء منظمة الاغذية والزراعة ان التخفيض المقدم من جانب البلدان المتقدمة لاعانات التصدير تبعا لاتفاق جولة اوروجواى الخاص بالزراعة، قد يؤدى إلى رفع الاسعار خاصة بالنسبة للحبوب والمنتجات الحيوانية.

وذكرت الدراسة انه فى حالة زيادة اسعار هذه السلع فقد يتعذر على البلدان الفقيرة توفير المبالغ اللازمة لشرائها.

واشارت الدراسة إلى هبوط أنتاج عدد كبير من السلع الزراعية فى عام 93 ولا سيما الذرة وفول الصويا فى اعقاب الفيضانات التى حدثت بالولايات المتحدة الامريكية ونتيجة لذلك فإن التوقعات تشير إلى حدوث انخفاض فى مخزونات نهاية المدة لكل من القمح والحبوب الخشنة والارز والسكر وفول الصويا والكاكاو والقطن والمطاط الطبيعى.

واظهرت الدراسة انخفاض اسعار السلع التى تصدرها الدول النامية بنسبة 3٪ وتضرر أغلب هذه الدول من جراء انخفاض القوة الشرائية فى عام 1992 بسبب تدهور اسعار تصدير المنتجات الزراعية والسمكية ومشيرة فى نفس الوقت إلى ارتفاع اسعار العديد من السلع الزراعية بحلول عام 93 واستمرار هذه الزيادة عام 94 مما يعكس انخفاض الامدادات.

وأكدت الدراسة أن الثلاثة أشهر الاخيرة لم يلاحظ فيها أية مؤشرات توحى بأن اسعار السلع الزراعية قد تخلصت من وضعها الهيكلى وان القوى الحمائية مازالت تعمل على نطاق واسع فى القطاع الزراعى ومازالت للاختلالات التى يعانى منها السوق كبيرة.

وظهر خلال الثلاثة اشهر الاخيرة أن بعض المسائل الجديدة مثل كيفية التوفيق بين احتياجات البيئة والرغبة فى تحرير التجارة أخذت تحتل موقع الصدارة فى جدول الاعمال المتعلق بالسياسات الزراعية.



رئيس الجات:

عــواقب وخيمــة إذا لم تقــر دول الجات إقامة منظمة التجارة العالمية

□ جنيف - رويتر:

اعلن بيتر سذرلانـد رئيس الجات ان خروج منظمـة التجارة العـالمية الجديدة الى حيـز الوجـود فى وقت مبكـر امر حيـوى للاقتصـاد العالمى وحذر من حدوث عـواقب وخيمة اذا لم تقر برلمانـات الدول الاعضاء فى الجات اقامة المنظمة.

وفى كلمة امـام غرفة التجـارة البريطانيـة السويسرية حث سـذرلاند رجال الاعمال فى الدول التجارية الكبرى وهى الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى واليـابـان على ممارسـة ضغـوط على حكومـاتهم والمجـالس التشريعية للتعجيل بالتصديق على معاهدة اقامة منظمة التجارة العالمية.

واضـاف سـذرلانـد ان المعـاهدة وهى جـزء من اتفـاقيـات جـولـة اوروجواى لتحرير التجارة العالمية تقدم اهم حافز تلقاه التجارة العالمية والاقتصاد العالمى منذ عشرات السنين.

ومضى قائلا لا يمكن لـلاقتصاديات الصناعية التـى تجاهد للخروج من حـالـة الكساد ومـواجهـة مشكلة البطـالـة ولا الـدول الناميـة ولا الاقتصاديات التى تمر بفترة تحول ان تتوانى فى ادراك هذه الفوائد.

وكانت 113 دولة قد وقعت الاتفاقيات فى المغرب فى ابريل الماضى بعد سبعة اعـوام من المفاوضـات التى جرت تحت رعـاية الاتفـاقية العـامة للتعريفات الجمركية والتجارة - الجات، ولكن تنفيذ الاتفاقيات يعتمد إلى حد كبير على مـا تسفر عنـه منـاقشـات الكونجـرس الامـريكى بشأن التصديق عليها.

ووفق الجدول الـزمنى الحالى من المقـرر ان تخرج منظمـة التجـارة العالمية إلى الوجود وتحل محل الجات فى الاول من يناير القادم.



ضيوف طالب بتقديم المساعدات للبلدان النامية وتخوف من أن تقيدها اتفاقية «الجات»

□ بيروت - إيلي قهوجي:

وزع مكتب منظمة الاغذية والزراعة الدولية «الفاو» في بيروت التقرير الذي قدمه المدير العام للمنظمة الدكتور جاك ضيوف إلى الجمعية العمومية المنعقدة في روما منذ مطلع هذا الاسبوع والذي دعا فيه إلى «تقديم مساعدات خاصة للبلدان النامية المستوردة للاغذية» معتبرا «أن اتفاقية الجات للتعرفة والتجارة الدولية قد تقيد البلدان النامية».

هذا ويستعرض التقرير الذي اعده المدير العام إلى «الفاو» أوضاع السلع وتوقعاته للفترة 1993 ـ 1994 ومما جاء فيه: «أن الحاجة تدعو إلى تقديم دعم سخي من المساعدات الخاصة الموعودة إلى البلدان الاقل نموا في العالم إضافة إلى البلدان النامية المستوردة للاغذية بهدف امتصاص الاثار السلبية الناجمة عن عملية الاصلاح بما في ذلك المعونات الفنية والمالية لتحسين مستوى الانتاج الزراعي والبنية الأساسية للزراعة».

وحث الدكتور ضيوف في تقريره البلدان المستوردة للاغذية في العالم النامي «للعمل على زيادة انتاجها وانتاجيتها من السلع اللازمة لسد احتياجاتها الغذائية للتعويض عن النقص في وارداتها من الاغذية».

ورأى الدكتور ضيوف أنه «بموجب المحضر النهائي لجولة أوروجواي الخاصة بالزراعة أضحى من المنتظر أن تتيح البلدان المتقدمة مجالا أوسع في أسواقها أمام منتجات البلدان الاخرى بما فيها بلدان العالم النامي وتقوم في الوقت نفسه بتخفيض دعمها للإنتاج المحلي والاعانات للتصدير». ويتوقع الدكتور ضيوف استكمال هذه التغيرات التي نصت عليها اتفاقية «الجات» التي وقعت في مراكش قبل عدة اشهر هذا العام بحول السنة 2000 بالنسبة للبلدان المتقدمة وبحلول السنة 2004 بالنسبة للبلدان النامية علما بأن الاتفاقية المذكورة قد نصت أيضا على اعفاء البلدان الاقل نموا في مثل تلك الالتزامات.

وأشار الدكتور ضيوف إلى أن التخفيض المقرر من جانب البلدان المتقدمة لإعانات التصدير قد يؤدي إلى رفع الأسعار لاسيما بالنسبة للحبوب والمنتجات الحيوانية وإذا زادت الاسعار فقد يتعذر على البلدان الفقيرة توفير المبالغ اللازمة لشرائها.

وأوضح الدكتور ضيوف ان تكاليف الاغذية المستوردة محسوبة بالدولار الامريكي قد هبطت بالنسبة للبلدان النامية على نحو طفيف في 1993 بعد أن ارتفعت بنسبة 13٪ عام 1992. بيد أن توقعات عام 1994 تشير إلى زيادة الطلب وتخفيض امدادات التصدير في بعض السلع الرئيسية بما في ذلك الارز والسكر والكاكاو وفول الصويا وسلع اخرى. وكان من المنتظر ان تتجاوز معدلات الاسعار وعائدات الصادرات مستويات عام 1993 بالنسبة للعديد من هذه السلع ولعدد من المنتجات الحرجية والسمكية والزراعية.

ويؤكد الدكتور ضيوف «ان ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ناجم عن ثلاثة عوامل هي: التوقعات بحصول انتعاش اقتصادي وانخفاض مستوى المخزونات والمحاصيل التي جنتها بعض البلدان. وقد يتعزز هذا الاتجاه بسبب الزيادة الجادة في معدلات الفائدة التي دفعت العديد من المستثمرين إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذه المنتجات الزراعية».



المصدر : وطني

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٤

خواطر إقتصادية

الجات والكتاب المصرى

أثيرت لمناسبة مهرجان القراءة للجميع « قضية الكتاب العربى بصفة عامة والمصرى على وجه الخصوص والعقبات التى تعرقل تداوله . وقد عقد التليفزيون المصرى مؤخرا ندوتين نوقشت فيهما هذه القضية التى يرجع عهدها الى اوائل الخمسينيات ، ووجدت بعض جوانبها الطريق الى الحل . ولكن بعد فوات ما يزيد على عشرين عاما . وفي هذا يقول أحد رجال الاقتصاد « إن قرار اداريا تشوبه نسبة من الخطا ياتى فى الوقت المناسب لخير الف مرة من قرار إدارى صحيح مائة فى المائة ولكنه ياتى بعد فوات اللحظة المناسبة . فالخطا يمكن إصلاحه ولكن الوقت الضائع لايمكن استرجاعه » .



بقلم :
د . صليب بطرس

ومن امثلة ذلك أن مصلحة الجمارك المصرية ظلت تعامل ورق الطباعة المستورد معاملة السلعة العادية بان تخضعه لرسوم جمركية (أصلية + تبعية) مرتفعه وتعتبرها موردا ماليا من موارد الميزانية العامة . وهذا امر لا يجوز فى دول فقيرة تسعى الى تيسير سبل تداول الكتاب رسول الثقافة المكتوبة فى عصر انتشرت فيه الكلمة المسموعة والكلمة المرئية ولا تقتصر هذه المعاملة على الورق بل تتعداها الى الالات والادوات والمواد الطباعية الاخرى كالبروميد والافلام المستخدمة فى عمليات الجمع والاحبار ومواد التجليد وغيرها . واخيرا اخضعت بعض هذه الأشياء الى ضريبة المبيعات ، مما يحلق باسعار الكتاب الى مستويات مرتفعة للغاية لاتقوى على تحملها الطبقات المثقفة الفقيرة فى البلاد النامية . وهنا يجب ان نتذكر عبارة لاتينية لم نسمع احدا من المختصين يرددها على مالها من اهمية فى مجال معاملة الكتاب ومقارنته بالكلمة المسموعة والمرئية وفحوى هذه العبارة ان « الكلمة ذائلة

وقد اهتمت مؤخرا اتفاقية الجات (دورة اروجواى) بامر الحقوق الادبية بعد أن لاحظت حكومة الولايات المتحدة الامريكية . الاعتداء الذى يقع على الحقوق الادبية الخاصة بالمؤلفين والناشرين الامريكيين (وسوف نخصص لهذا الموضوع مقالا مستقلا) .

وهنا يتعين أن نشير الى دور اتحاد الناشرين المصريين واتحاد الناشرين



المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٤

وأما الكتابة فباقية ». وجعل الكلمة المسموعة والمرئية ثابته وليست ثابته يضيف الى كلفتها الكثير. واذا ما كان الكتاب قد قهر الزمن، فإن الطباعه قد قهرت المكان ايضا. ومن هنا جاءت اهمية قضية كلفة الكتاب.

ومن المعروف على مستوى معظم البلاد العربية - إن لم تكن كلها - ان هذه البلاد تبدى اهتماما كبيرا بالاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم تداول الكتاب على المستوى الدولى مثل اتفاقية بيرن واتفاقية هيئة اليونسكو وتسعى للانضمام اليها كوسيلة لحل مشاكل الكتاب العربى. ومع ذلك فمن الواضح أن السبيل الكفيل بحل مشكلات تداول الكتاب العربى بين الاقطار العربية هو ابرام « اتفاقية دفع تجارة » مستقلة للكتاب والصحف وغيرها من المطبوعات . وتستهدف هذه الاتفاقية تنظيم عملية تداول الكتاب العربى بين الاقطار العربية لان عملية السطو التى تقع على حقوق التاليف وحقوق النشر انما تنصب على الكتاب المصرى بصفة خاصة المتداول فى البلاد العربية. وقد ذكر فى ندوة التلفاز احد رؤساء مجالس ادارة احدى المؤسسات الصحفية السابقين، أن احدى الدول العربية قد سطت على صفقة من الكتب المصرية كانت تقوم هذه المؤسسة بتوريدها لتلك الدولة (ومن المعروف انها ليبيا) وبلغت قيمة هذه الصفقة مايزيد على مليونى دولار عند السطو على هذه الصفقه فى عام ١٩٧٩ . ومع ذلك لم تلجأ هذه المؤسسة للقضاء وكان يمكنها ذلك وفى اوائل السبعينيات دعت هيئة اليونسكو التابعة لجامعة الدول العربية صاحب هذه السطور لتقديم ورق لمؤتمر عقد فى قطر حول تيسير تداول الكتاب العربى ،. وقد اقترح ابرام مثل هذه الاتفاقية برغم ان المؤتمر تبنى هذه الفكرة واعد صاحب الاقتراح مسودة الاتفاقية فإن الامر لم يتحرك قيد إنملة.

العرب فى هذا المجال. وهو دور محدود على الرغم من انقضاء مايقرب من ثلاثين عاما على انشائه فى مصر والواقع أنه اذا كان تبادل الكتاب يكاد يتم بحرية تامة داخل بلاد السوق الاوروبية المشتركة ثم تعدى نطاق ذلك الى مستوى بلاد الجات، واذا كانت هذه البلاد المتقدمة قد عقدت العزم لتخلص مما تبقى من قيود اقتصادية بالنسبة لتبادل المواد الثقافية وفى مقدمتها المواد المكتوبة ، فإن وضع الكتاب فى البلاد العربية يحتم عليها أن تجمع كلمتها وان تحزم أمرها على معالجة هذه المشاكل بنظرة اوسع شمولا وبصدر اكثر رحابة وبروح اكثر تسامحا. ومما ييسر انشاء هذه الاتفاقية ان الغالبية العظمى للبلاد العربية تربطها اتفاقيات دفع وتجارة ثنائية والكتب من بين السلع التى تتضمنها هذه الاتفاقيات ولايبقى على تحقيق الفكرة التى ننادى بها الا ان يجتزىء البلاد العربية من الاتفاقيات الحالية بالكتاب وتضمنه الاتفاقية الجماعية المقترحة على ان تتمشى نصوصها مع مايتسم به الكتاب على وجه الخصوص والمواد الثقافية على وجه العموم من صفات ومميزات وما احسب الجامعة العربية ووزارة الثقافة والوزارات المعنية باتفاقية الجات إلا قادرة على الدعوة لهذه الفكرة والعمل على وضعها موضع التنفيذ العملى.

وثمة كلمة اود ان اوجهها الى بعض المؤلفين ان التعاقد المباشر بينهم وبين بعض الناشرين فى بعض البلاد العربية وبخاصة بلدين اثنين معروفين بالاسم وان كان يمكنهم من أن يحصلوا على حق التاليف والنشر فى المرحلة الاولى بالعملات الاجنبية التى كانوا محرومين منها فى الستينيات الا أنه يفقدهم هذا الحق عن الطبعات التالية بوسائل احتيالية معروفة للجميع. وهذا الاجراء لم يعد مفيدا مع الاتجاه نحو الاقتصاد الحر واليات السوق الذى تتبناه مصر.



المصدر : نشرة الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٧/٩٤

صرخة في وجه الجات!

الخبراء العرب يحذرون من المخاطر المتوقعة .. ويطالبون باستراتيجية موحدة لحماية الاقتصاد العربى

ليس من العدل ان ندفن رؤوسنا فى الرمال والخطر يقترب منا كل يوم .. وكل لحظة .. هذا يقينى!

وحسنا فعلت جامعة الدول العربية عندما دعت . من خلال قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى . الخبراء العرب والمنظمات المختصة .. لاعداد تصور واضح وشامل للمواجهة العربية لهذا الخطر القادم!

الخطر هو اتفاقية « الجات »

والخطورة انها راعت الدول المتقدمة كثيرا جدا .. وقليلا جدا كان نصيب الدول النامية بصفة عامة!

احاول ان اقترب عن حذر من تلك المنطقة الشائكة . لعلى .. ولعلنا:

تحقيق :
محمد عبد الغنى

طبيعى فى البداية .. ان نلتقى بالدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية الذى تحدث ليطالب بضرورة التنسيق بين الدول العربية، ووضع تصور عربى شامل لكيفية التعامل مع هذه الاتفاقية بما يعود بالنفع على الاقتصاد العربى بصفة عامة واقتصاد كل دولة عربية بصفة خاصة وذلك لتعزيز المكانة الاقتصادية للامة العربية فى ظل التحديات التى خلقتها اتفاقية الجات .. مشيرا إلى أن عالم اليوم والغد لايعتبر الا بالتكتلات الاقتصادية، وبالاقوياء مبكرة لمواجهة فى كافة المجالات.. وهذا ادعى للدول العربية لصحوة اقتصادية هذا التحدى القادم « الجات » !

ارقام لها مغزى!

لمزيد من القاء الضوء على المخاطر التى تحيط بالدول العربية بعد تطبيق اتفاقية الجات نسجل هنا .. احصائية باجمالى الصادرات والورادات العربية فى الفترة من (١٩٨١ - ١٩٩١) كما اصدرتها مجلة التجارة الخارجية للدول العربية التابعة لصندوق النقد العربى حيث تشير إلى بداية انخفاض الصادرات العربية ابتداء من عام ١٩٨٢ حتى بلغت ادنى مستوى لها خلال هذه الفترة فى عام ١٩٨٦ (٧٨ مليار دولار امريكى) ثم بدأت تتصاعد ومع ذلك لم تبلغ فى عام ١٩٩١ - ١٢٣ مليار دولار امريكى - الا ٥٧٪ من مستوى الصادرات عام ١٩٨١ (٢١٧ مليار دولار امريكى) وفى الجانب المقابل نجد ان الورادات انخفضت ايضا تبعا لذلك ولكن بنسب ضئيلة فقد انخفضت إلى ادنى مستوى لها فى عام ١٩٨٧ « حيث بلغت ٨٢ مليار دولار امريكى » بنسبة ٣٩٪ من عام ١٩٨١ (١٣٤ دولار امريكى) ثم تزايدت فى السنوات الاربع التالية لتبلغ فى عام ١٩٩١ (١٠٩ مليارات دولار امريكى بزيادة ٢٥٪ عن عام ١٩٧٨!

ومن ثم يتضح لنا حجم المخاطر التى تنتظرنا اذا لم نتحرك من الان للتعامل مع الواقع قبل أن تدهسنا عجلات الدول الصناعية المتقدمة العظمى!

منذ ٤٥ عاما .. كانت البداية!

المفاجأة .. ان الجات او اتفاقية التعريفة الجمركية والتجارة .. هى نظام للتجارة الدولية بدأت مبكرا جدا بدعوة من الامم المتحدة عام ١٩٤٧ وتمت الموافقة عليها فى عام ١٩٤٨ اى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية..

الاتفاقية تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والعوائق وتوسيع حجم التبادل التجارى بين الدول الاعضاء .

حسنا .. ولكن ما مدى تأثيراتها السلبية على الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة ؟!

□□ الاجابة تأتى من الدكتور محمد السيد رضوان مسئول الشئون الاقتصادية لغربى اسيا بالامم المتحدة يقول: يلاحظ ان هناك تأثيرات سلبية لايمكن تجاهلها سوف تنتج عن اتفاقية الجات تتمثل فى فتح اسواق الدول النامية ومنها الدول العربية امام المنتجات الاجنبية وهذا سوف يؤدى إلى ارتفاع الاسعار وظهور موجات تضخمية، كما ان عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسه الاجنبية قد يؤدى إلى توقف بعض الانشطة ومن ثم زيادة معدل البطالة، ايضا فان تخفيض التعريفة الجمركية فى الدول النامية (والتى تمثل نسبة كبيرة فى الايرادات العامة لعديد من دول المنطقة، قد يؤدى إلى تخفيض الايرادات، الامر الذى قد يدفع الحكومات إلى فرض مزيد من الضرائب لتعويض الانخفاض فى الضريبة الجمركية!

ويتوقف ليلتقط انفاسه ثم يقول فى هدوء واضح .. ان مايدعو لبعض الاطمئنان ان الاتفاق قد وضع ليطبق فى فترة انتقالية مدتها عشر سنوات وهى فترة كافية لان تعدل الدول النامية وخاصة الدول العربية من اوضاعها لتتلائم وهذا الاتفاق، مشيرا إلى ان اتفاقية الجات قد جاءت بمثابة دفعة قوية للدول النامية كى تعمل على زيادة انتاجها من جانب وان تقوم بتحسين الجودة من جانب أخر!

الجات ليست وحدها!

الدكتورة غانية ملحيس الباحثة بالادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية تضيف بعدا أخر فتشير إلى ان بعض التاثيرات المحتملة قد لاتعود إلى اتفاقية الجات ذاتها وانما لتزامن تنفيذها مع مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية الهامة التى تنعكس بشكل حاسم على تطبيقاتها، وتجعل لغدير الابعاد الحقيقة للنتائج قاصرة اذا ارتكزت على النصوص الحرفية للاتفاقية بعيدا عن البيئة العامة التى ابرمت فى نطاقها!

وتضيف الدكتورة غانية ملحيس قائلة ان التاريخ الاقتصادى حافل بالشواهد التى تؤكد اثر البيئة على وجود فرص تعوق الاستفادة منها او مخاطر امكن اتقاء شرها وتقليصه، وان الفيصل فى تغطية الفرص وتقليص المخاطر يكمن فى توفر الرؤية العلمية والموضوعية للوقائع واتجاه حركتها وقوانين ادارتها وسبل التفاعل الايجابى معها مشيرة إلى أن اتفاقية الجات تتضمن مبادىء طالما نادت بها الدول النامية وخاصة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبتروكيماويات وخصوصا فى مجال تسهيل الوصول إلى الاسواق الدولية، إلا ان تضمين اتفاقية الجات الاخيرة لايعنى توافر الامكانية الفعلية لتحقيق الاستفادة التلقائية .. خاصة فى ظل الفجوة الشاسعة التى تفصل الدول المتقدمة عن الدول النامية!

١١٧ دولة!

الدكتور محسن هلال المستشار التجارى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصدر) يقول ان اتفاقية الجات بدأت بعدد ٢٣ دولة من الدول المؤسسة واصبح عددها ١١٧ دولة حتى نهاية عام ١٩٩٣ وهى تلك الدول التى صدقت على الاتفاقية، وهناك ثلاث دول اعضاء فى الجات من منطقة غربى أسيا وهم مصر والكويت والبحرين، وتعتزم باقى دول المنطقة الانضمام إلى الاتفاق والحصول على عضوية به مثل سوريا ولبنان وقد كانتا ضمن الدول المؤسسة للجات الا انهما انسحبنا منها عام ١٩٥١- والاردن والمملكة العربية السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.

اورجواى.. ونظرة محايدة!

ويضيف الدكتور محسن هلال ان المناقشات تمت فى دورات مثل دورة طوكيو ودورة ارجواى والتى بدأت فى سبتمبر ١٩٨٦ واستمرت ٧ سنوات وهى عمر دورة « ارجواى » التى انتهت فى ديسمبر ١٩٩٣ وتم التوقيع عليها من قبل الدول الاعضاء فى مدينة مراكش المغربية فى ١٦ ابريل ١٩٩٤

□ لكن ما الجديد الذى قدمته دورة ارجواى؟

هكذا كان سؤالى!

ليجيب المستشار الدكتور محسن هلال قائلا: لقد انتهت جوله مفاوضات اورجواى بصدور ٢٢٨٠ اتفاقا وعدد من القرارات التى تنظم برنامج عمل مستقبلي، وايضا انشاء المنظمة العالمية

مطلوب: تكتلات اقتصادية عربية لتعظيم المكاسب وتحجيم الخسائر!

للتجارة، التى ستتولى ادارة وتنظيم هذه الاتفاقيات بما فيها الجات الحالية، مشيرا إلى ان الاتفاقيات الجديدة لا تلزم الدول خاصة النامية بالتحرير الكامل للتجارة حيث اخذت بمبدأ التحرير التدريجى وبما لايتعارض مع خطط التنمية الاقتصادية التى تنتهجها الدول النامية.

ويضيف الدكتور محسن هلال. قائلا: ان الاتفاقيات الجديدة تشكل تحديا يفرض الصناعة والخدمات المصرية للارتفاع إلى مستوى المنافسة فى كافة الاسواق الوطنية والاقليمية والدولية.

مصر .. والجات!

□ اسأله: وماذا عن موقف مصر تجاه هذه الاتفاقيات؟

ويقول د/ محسن هلال: لقد التزمت مصر فى مجال الزراعة والمنسوجات - وفقا للاتفاقيتين - بتخفيض وتثبيت الفئات الجمركية مع استخدام المرونة الممنوحة للدول النامية. كما تم استثناء بعض المنتجات ذات الحساسية فى مجال الزراعة بالنسبة لمصر ومن بينها الدواجن والزيوت حيث تم رفع جمركها بعد ازالة الحظر، كما اننا لم نلتزم بتخفيضات فى معظم السلع الصناعية بل اعطينا المرونة مع حق فى زيادتها بحوالى ١٠٪ عن التعريفة الحالية اذا احتاج هيكل التعريفة الجمركية إلى ذلك، ويترتب على ذلك الحق للسلع المصرية إلى اسواق الدول المتقدمة بعد ازالة الكثير من الحواجز والتخفيض الجمركى الذى يبلغ نحو ٣٢٪، كما تعطى الاتفاقات الحق لمصر فى دخول التجمعات الاقليمية والاستفادة بين المزايا المتبادلة!

كما يترتب على الاتفاقيات الجديدة التى تم التوصل اليها لمكافحة الاغراق والوقاية وغيرها من الممارسات غير العادلة التى تقوم بها الدول الكبرى فى ظل اتفاقية الجات - على اسواق الدول النامية!

قدرة المنافسة!

ويشير إلى مجال الخدمات قائلا انه سيترتب على دخول مصر فى الاتفاق الدولى الجديد لتجارة الخدمات الحق فى النفاذ إلى اسواق الدول الاخرى فى القطاعات الخدمية المصرية التى بلغت مرحلة متقدمة من القدرة على المنافسة ومن بينها المهنيون المصريون والاخصائيون والمشروعات الخدمية ذات الكثافة العالية فى تشغيل هؤلاء المهنيين كالخدمات التعليمية والصحية والتى مارس بعضهم فعلا نشاطا خارجيا فى الدول المجاورة او فى الدول المتقدمة كالبنوك المصرية ! كما ان قطاع الانشاءات يمكن ان يمارس نشاطا فى الاسواق الخارجية للخبرة السابقة لهذا القطاع عربيا وافريقيا!

الاختراعات والجات!

وفى مجال الملكية الفكرية فان الاتفاقية تتضمن التزامات اعلى من التشريعات الوطنية او الواردة فى الاتفاقيات القائمة حاليا ليقابلها مزايا اضافية تأخذ فى الاعتبار قدرات الدول النامية وفى مصر يعطى الاتفاق فترة انتقالية مابين ٥ سنوات و١٠ سنوات وهذا يتيح الفرص لمواءمة ظروفنا فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية والغذائية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية

حيث يترتب على الاتفاق التزام مصر بتوفير براءة الاختراع على أساس المنتج، كما تعطى الاتفاقية الحق فى تطبيق نظام الترخيص الاجبارى اذا ماتعسف صاحب البراءة فى استخدام البراءة فى استخدام الحقوق المخولة له، ومن حقنا ايضا وفقا للاتفاقية فرض نظام ضبط اسعار الدواء لحماية الصحة العامة.

حقوق .. للمواجهة!

□ ولكن كيف نحمى صناعاتنا الوطنية فى ظل الاتفاقية؟

□□ الاجابة هذه المرة تأتى من - الدكتور عمر زهير حافظ احد المشاركين فى ندوة العرب واتفاقية الجات بالجامعة العربية - ليؤكد لى : انه مثلا فى مجال مكافحة الاغراق وطبقا لاتفاق اورجواى - يحق للدولة تطبيق اجراءات ضد الواردات التى تقل اسعارها التصديرية عن اسعارها المحلية فى الدول المصدرة، اذا كانت هذه الواردات تلحق ضررا بالصناعة المحلية.

كما يجب على الدولة المستوردة ارساء علاقة سببية واضحة بين الواردات الاقراضية والضرر الحاصل للصناعة المحلية وذلك بموجب معايير وقواعد وتقييم دقيق للعوامل الاقتصادية.

كما يجب - فى ضوء الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات - التحرير المتصاعد فى مجال الخدمات من خلال التفاوض ووضع جداول وطنية ويمكن بعد مرور ثلاث سنوات سحب او تعديل الالتزامات الدولية والتفاوض على التعويضات، واذا لم تنجح المفاوضة تحال القضايا إلى لجنة التحكيم!

استراتيجية عربية موحدة!

اما السيد/ عبدالرحمن السحيبانى الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية، فيشدد على ضرورة وضع استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع الجات تهدف لتعظيم المكاسب العربية منها وتقليص الاختراعات.

ويقول: على الدول العربية ان تتكاتف فى عملية التكامل الزراعى على الاقل لتوفير الامن الغذائى لمواطنيها هذا فى حالة العجز عن قيام السوق العربية المشتركة - كأولوية - وذلك بالاضافة إلى التعاون مع الدول النامية المستوردة لمواد غذائية!

....

واخيرا فقد اجمع الخبراء العرب تحت مظلة الجامعة العربية على ضرورة التنسيق بين الدول العربية والتكاتف فى كافة المجالات فيما يتعلق بالتجارة الخارجية العربية - والقطاعات الاقتصادية والخدمة ليضعها امام المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى اجتماعه القادم.

وتلك كانت خطوة فعلية لمواجهة تحدى الجات .. تتطلب خطوات اكثر فاعلية للحفاظ على مصلحة الدول العربية!

وهذا ما ننتظره من المجلس الاقتصادى والاجتماعى !!



قضية ورأى

اعطت اتفاقية تحرير التجارة الدولية «الجات» للدول النامية فترة سماح تتراوح ما بين ٣ الى ١٠ سنوات يبدأ بعدها رفع الدعم بالكامل عن المنتجات الزراعية التى تصدر لها .. وبالتالى ارتفاع اسعارها .. وتستطيع مصر تحويل مشكلة ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية عالميا الى ميزة اذا تمكنا من التركيز خلال السنوات القادمة على التنمية الزراعية وتحديث اساليب الصناعات المرتبطة بها باعتبار اننا نملك كل مقومات الانتاج الزراعى المتميز الذى يمكننا من اقتحام سوق التصدير العالمى والعربى خاصة ان الدول العربية تستورد ما يقرب من خمس الانتاج العالمى من محصول القمح والذرة . نحن فى مصر يمكننا ان نتصدر قائمة الدول المنتجة والمصدرة للسلع والمنتجات الزراعية باستراتيجية توفر احتياجات السوق المحلى وتعمل على الاحلال محل الواردات .

والآن الى كل من يهمه الامر يجب ان نستعد لما سنواجهه بعد انتهاء فترة السماح التى حددتها اتفاقية «الجات» .. يجب أن نحول نقاط الضعف فيها الى مزايا لصالحنا بدلا من الانتظار مكتوفى الايدى ثم البكاء على اللبن المسكوب .

فاتن عبدالرازق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٤

الاقتصاد المصرى يستعد «للجات» .. كيف ؟!

بقلم : محمد لطفى

ماجستير إدارة أعمال

تعيش مصر حاليا ومنذ سنوات قليلة مضت حقبة من التغيير الديناميكى فى مختلف الانشطة الاقتصادية والتى تنعكس اثاره ايجابيا وسلبيا على الواقع الاجتماعى المطروح .

وتتعدد الاراء مابين مؤيد ومعارض لهذا التغيير بل تتعدد اراء المؤيدين والمعارضين وهذا فى حد ذاته يعبر عن اتجاه ايجابى ومطلوب فى تناول الظواهر والمتغيرات فى حياتنا الاقتصادية .

ولعلنا نتفق فى معظمنا انه قد صار لمصر سياسيا هويتها الواضحة التى تعبر عن شخصيتها والتى نفكر جميعا بانتمائنا اليها - واصبح الجميع فى المحافل الدولية يكن لها الاحترام والتقدير كما اصبح للمفاوض المصرى وزنه ومصداقيته .

والان ومع الانطلاقة المأمولة لاقتصادنا الوطنى فى كل المجالات علينا جميعا ان نرسخ هوية اقتصادية مصرية واضحة المعالم محددة الابعاد تعبر بوضوح عن تجربتنا الاقتصادية النابعة من ماضينا وحاضرنا .. همومنا .. وطموحاتنا .

ويجب ان نعى فى هذا الخصوص مايلى :

● ان هذه الهوية الاقتصادية يجب ان تعبر عن المسار الاقتصادى المطلوب لمصر فى المرحلة الآتية والمستقبلية .

● ان يساند هذه الهوية استراتيجية اقتصادية واضحة وسياسات عمل متناسقة تحقق جميعها اهدافا متناغمة .

● ليست هذه الهوية مجرد فكر يحكم المسارات الاقتصادية ومتخذى القرار بل هى منظومة متكاملة يشارك فيها الجميع ، الحكومة باجهزتها وتشريعاتها وكافة القوى الوطنية والمنظمات والقيادات فى الحقلين الصناعى والتجارى والمعنيون بالتصدير والاستيراد ، الصناع والزراع وجماهير مصر على كافة انحاء ترابها الوطنى .

● ان تدعيم هذه الهوية لايتم بمعزل عن التجارب الاقتصادية فى الداخل والخارج ولكنها يجب ان تتعامل مع تلك التجارب اخذا وعطاء بالقدر الذى يصون تلك الشخصية ويقويها .

● يجب ان تكون فعاليات هذه الهوية بمشاركة ديناميكية من كافة الاجهزة من خلال سياسات محددة تحقق اهدافا ممكنة فى الاجلين القصير والطويل من خلال شبكة معلومات دقيقة وحتى لانسبح فى تيارات متعددة ومتضاربة من التشريعات والقرارات التى يعرقل بعضها البعض وتضيع الوقت وتبدد الجهد .

وفى ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الدائمة التغير وامام تحديات «الجات» والتكتلات الاقتصادية هنا وهناك .. ينبغى ان يكون لمصر هويتها الاقتصادية تماما كما اصبح لدول آسيا هويتها الاقتصادية المشهود بها حاليا .

ومصر لها تجربتها الرائدة وخبراتها العريقة فى العديد من الصناعات مثل المنسوجات ، المنتجات الجلدية ، ومنتجات الاخشاب الادوية ، السينما ، الحرف اليدوية ، السياحة .. وعلينا ان نبدأ من الان الاستعداد لما تفرضه اتفاقية الجات من التزامات واعباء كى نحولها الى مكاسب اضافية لاقتصادنا الوطنى .

لنبدأ وقد بدأنا بالفعل فى مواجهة التحدى الحقيقى للمنتج الوطنى فى داخل مصر وخارجها من خلال طرق ابواب الاسواق الجديدة بالمنتج المناسب والجودة الشاملة وبتكلفة مناسبة .. وعلينا محاولة ازالة كم المشاكل والاجراءات التى يتعرض لها المصدر المصرى فهل تحقيق ذلك مستحيل ؟

ان الحديث عن القميص المصرى بجودته وسعره والذى اثار ازمة فى امريكا ليس ببعيد وهو مؤشر ايجابى للهوية الاقتصادية المأمولة ثم امامنا السينما المصرية بماضيها العريق وخبراتها وريادتها - اليس الفيلم المصرى الذى يعبر بامانة وصدق عن الشخصية المصرية الطيبة بلا عنف او ابتذال مؤشر ايجابى اخر للهوية الاقتصادية المأمولة وهل ارضنا الرحبة والتى تكاد على سعتها ان تضيق بكنوزها من الاثار الفرعونية والقبطية والاسلامية علاوة على ماتضيفه الامكانيات البشرية والفندقية الخدمية تعجز عن تجسيد تجربة سياحية فريدة تعبر عن الشخصية المصرية باصالتها وكرمها وسماحتها ؟

ان الهوية الاقتصادية المصرية ونجاحاتها سيكون لها بالتأكيد مردودها الايجابى بالنسبة لترجيح القوة التفاوضية المصرية فى كافة المجالات .



اتفاقية الجات.. وتداول الكتاب العربى

■ د. صليب بطرس ■



لصاحب هذه السطور علاقة قديمة ترجع على وجه التحديد إلى عام 1948 بقضايا الكلمة المكتوبة «سواء أكانت فى هيئة كتاب أم فى صورة صحيفة - مجلة أو جريدة -». ونشأت بعض هذه القضايا فى المحل الأول مع استقلال النقد المصرى عن الجنيه الاسترلينى مما ترتب عليه ضرورة تحويل حصيلة تصدير الكتب والصحف إلى مصر بالعملات الاجنبية كغيرها من سلع التصدير ثم حدث خلاف جوهرى بين الجهات الحكومية المعنية بشئون النقد وبين مصدرى الكلمة المكتوبة حول المبالغ التي يتعين تحويلها إلى مصر هل هى ما يسمى بسعر الغلاف مضروبا فى عدد النسخ المصدرة، وهو سعر البيع للجمهور أم يخصم من هذا السعر ما يغطى التكاليف بالاضافة إلى هامش ربح معقول ياخذ فى الاعتبار عنصر المخاطرة الذي يتمثل فيما يعجز المستورد عن بيعه بعد فترة زمنية تصبح بعد فواتها احتمالات البيع معدومة أو حتى ضعيفة مما قد يترتب عليه تعصب عملية التصدير أو توقفها لقد ترتب علي هذه القيود النقدية التي فرضتها بعض الحكومات العربية وفى مقدمتها مصر على تصدير الكتاب باعتباره أنه سلعة تجارية عادية أن دفعت المصدرين إلى تفاقم ما أطلق عليه عمليات التهريب. فطبيعة الاتجار فى الكتاب تابى عليه أن يخضع للقيود الخاصة باسترداد قيمة ما يصدره قطر عربى من كتب إلى قطر عربى آخر. وقام فى الستينات بين بعض مصدرى الكتب ما يشبه سباق الماراثون فيما يتعلق بالافادة من حصيلة تصدير الكتب من عملات أجنبية وقد استطاع هذا البعض تحقيق أرباح ضخمة لا عن طريق الارتقاع بمستوى الكتاب بل من خلال الاتجار فى حصيلة التصدير من عملات أجنبية. وقد وصف حجم ما حققه البعض من أرباح ناشئة من الاتجار في العملة انه يكفى الابناء والاحفاد سنين طويلة لأن أسعار الدولار بدأت متدنية ثم اخذت ترتفع شهرا بعد شهر مع رغبة الحكومة فى الاصلاح النقدى فى ذلك الوقت.

وإذا رجعنا إلى تاريخ صناعة النشر وما صحبها من عمليات تصدير الكلمة المطبوعة لظهرت لنا هذه الحقائق من خلال تراكم ثروات بعض هؤلاء. والمشاهد أن هيئات النشر التابعة للحكومة أو للقطاع العام هى التى ظلت «محلك سر» بل اخذ بعضها يتقهقر إلى الوراء بخطوات سريعة حتى هبط مستواه ولم يستطع أن يتواكب مع التقدم التكنولوجي الذى تحقق فى السنوات الاخيرة. أما بعض هيئات القطاع الخاص فقد استمر فى تحقيق الارباح ليس من الارتقاءبمستوى الكتاب كما سبق أن ذكرنا. وثمة أسئلة تطرح نفسها بعد ظهور قرارات دورة أوروجواى من اتفاقية الجات واهتمامها بما اطلقت عليه حقوق الملكية الادبية. وأهم سؤال هو هل يكفى تطبيق نصوص اتفاقية الجات فى حد ذاته فى مجال هذا النوع من الحقوق للنهوض بصناعة الكتاب فى بلد بذاته؟ وما موقف تداول الكتاب العربى بين البلاد العربية فى ظل اتفاقية الجات 1994؟ والاجابة علي

السؤال الأول بالنفى بطبيعة الحال. ذلك أن النصوص الخاصة بالملكية الادبيةالتى وردت فى اتفاقية الجات إنما جاءت لتراعى حماية هذا الحق على المستوى العالمى شاملا البلاد المتقدمة والبلاد النامية وغيرها ولكن جاء فى هذا الصدد فى اتفاقية الجات أنها اخـذت فى الاعتبار الحاجة إلى تنشيط حركة فعالة وكافية لحماية حقوق الملكية الفكرية مع التأكيد على أن التدابير والإجراءات اللازمة لحماية هذه الحقوق لا تشكل فى حد ذاتها حاجزا للوقوف فى وجه انسياب التجارة الشرعية. ومما جاء فى الاتفاقية أن هناك حاجة ظهرت لاعداد مستويات ومبادىء كافية تتعلق بوجود حقوق خاصة بالملكية الفكرية. ومما نصت عليه الاتفاقية ويستلفت النظر أن حقوق الملكية الفكرية إنما هى حقوق خاصة وهل المقصود بعبارة «حقوق خاصة» تلك التى تتعارض مع الحقوق العامة أم يقصد بها أنها حقوق تتعلق بالملكية الفكرية بذاتها دون غيرها ويستدعى الوصول إلى الاجابة الصحيحة الرجوع إلى الاعمال التحضيرية الخاصة بالاتفاقية وهو عمل يتطلب مجهودا ووقتا. وفى رأيى أن هذه العبارة يقصد بها حقوق لها صفات خاصة بذاتها. ومما ينهض على سلامة هذا التفسير أن هناك نصا آخر جاء فى اتفاقية الجات 1994 أنها تعترف بالاحتياجات الخاصة بالبلاد الاقل نموا من أعضاء الجات فيما يتعلق بالحد الاقصى الخاص بمرونة تطبيق القوانين والإجراءات المحلية التى تساعد هذه البلدان فى خلق قاعدة تقنية سليمة تحتوى على مقومات النمو والحياة.

وفى تصورى ان الحاجة اصبحت ماسة إلى ابرام اتفاقية خاصة بتداول الكتاب العربى بين البلاد العربية لأن الاعتداء على حق الملكية الادبية لا يمارس بصفة خاصة وعلى نطاق واسع إلا فى البلاد العربية، وإذا حدث فى بلاد اخرى فيمكن معالجة آثاره من خلال اتفاقية الجات والاتفاقيات الأخرى الخاصة بالملكية الادبية.

ولكن هذه الاتفاقية وحدها لاتكفى لتحقيق هذا الهدف لأنها اشارت إلى الاتفاقيات الدولية الأخرى مثل اتفاقية برن، واتفاقية روما، واتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية ومازلت أؤكد أن العقبات التى تقف دون تداول الكتاب العربى فى بلاد العربية يساعد على تخطيها وضع الاتفاقية التى اقترحتها فى هذ الصدد وأقرها مؤتمر تداول الكتاب العربى الذى عقد فى قطر سنة 1972.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٤

المنافسة غير المتكافئة تهدد الدول الفقيرة

الدول النامية تعزز خطوطها الدفاعية ضد غزو «غات»!

رايان برزا مؤخرا بشان مخاطر البدء بتنفيذ اتفاقية «غات» في الدول النامية والفقيرة، الاول يرى ان المشكلات الاقتصادية لهذه الدول ستتفاقم بفعل زيادة الصادرات من الدول المتقدمة، والتي ستصل الى حد اغراق السوق والسيطرة عليها، في حين يميل الراي الثاني للقول ان الاتفاقية هي مبعث تفاؤل بنمو اقتصادي تجاري عالمي يشمل الدول كلها بما فيها الدول النامية والفقيرة خصوصا لجهة زيادة الطلب على المواد الخام التي تحتاج اليها الدول الصناعية المتقدمة.

ورغم ما بين الرايين من تعادل، الا ان الراي الاول يبرز بحدة، ويبعث نوعا من الخوف من ان يؤدي فتح الاسواق امام السلع الى اغراق تلك الاسواق بسلع جيدة من صنع الدول المتقدة والتي لا يمكن لسلع الدول النامية ان تنافسها، الامر الذي يؤدي الى تراجع سلع الدول النامية والفقيرة، وحتى الى موت صناعاتها، هذا بالاضافة الى ما تصر الدول المتقدمة على تنفيذه وهو الربط بين حرية تبادل السلع وبين الاوضاع الاجتماعية داخل الدول من مثل اوضاع اليد العاملة وحقوقها، اضافة الى هجرة الافراد وتحركاتهم بين دولة واخرى.

وايا كانت الاجتهادات فان الدول العربية، دفعت الحذر الى مستوى الخوف من تطبيق اتفاقية «غات» فعقدت مؤتمرا خاصا لدرس نتائج تطبيق الاتفاقية على الاقتصادات العربية ونسبة السلبيات والايجابيات. وفي هذا الاطار، كان للجامعة العربية مؤتمرا في مقرها بالقاهرة حضره ثلاثمائة خبير اقتصادى ورجل اعمال وممثلون لعدد من المنظمات الاقتصادية العربية والدولية، بالاضافة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية والبنك الاسلامي للتنمية، وحضر مراقبون خبراء من مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة ومن دول اسلامية عدة منها تركيا واندونيسيا وماليزيا وباكستان واذربيجان وكازاخستان وطاجكستان وتركمانستان وغيرها.

في المؤتمر الذي استمر اربعة ايام، قال الامين العام للجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد ان الاسواق العربية ستتعرض لغزو مكثف من السلع المنافسة عندما يبدا تطبيق اتفاقية «غات» التي وقعت في نيسان (ابريل) الماضي في المغرب، وهذه المنافسة تستلزم الاستعداد للتعامل مع المتغيرات والحد من الاثار السلبية التي ستنجم عن تطبيق الاتفاقية.

واشار الامين العام للجامعة الى ان التطورات، والتغيرات الدولية في العالم كله تختلف اختلافا كليا عن السابق، وتفرض بالتالي تحديات خاصة على دول العالم الثالث وعلى الدول العربية، وهذا يتطلب استعداد هذه الدول وتنظيم قواعدها للتقليل من التاثيرات السلبية لاتفاقية «غات» وهذه التطورات، في راي عبدالمجيد،



المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٤

تؤدي الى اعادة النظر بتنظيم الاقتصاد العالمي على اسس ومفاهيم جديدة تعتمد على التوجه نحو عالمية الاقتصاد وتحريره من القيود كلها.

ودعا عبدالمجيد الى التعاون بين الدول العربية كي تتجنب تهميشها في النظام العالمي الجديد الذي تقوم قواعده على التكتلات والتجمعات الاقتصادية الكبرى، وشدد بصورة خاصة على ضرورة تحقيق التنمية البشرية والتكامل الانتاجي بين هذه الدول. من جانبه دعا الامين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون الاقتصادية، عبدالرحمن السحيباني الى استراتيجية لزيادة مكاسب «غات» وتقليص السلبيات على الاقتصادات العربية.

وكانت خمس دول عربية شاركت بمفاوضات اورغواي التي ادت الى توقيع الاتفاقية، وهذه الدول هي: مصر، المغرب، الكويت، تونس، وموريتانيا، وانضمت اليها ايضا دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، في حين تجري المملكة العربية السعودية والاردن والجزائر وغيرها مفاوضات للانضمام للاتفاقية.

والقيت في المؤتمر اربعون ورقة عمل تناولت تحرير التجارة العالمية بناء لاتفاقية «غات» واثر ذلك على الاقتصادات العربية والصناعة العربية... وقال خبير اقتصادي واكب اعمال المؤتمر انه في الوقت الذي جرى فيه التعرف على اثار «غات» على اقتصادات الدول العربية وخصوصا على تجارتها فيما بينها، وبينها وبين دول العالم، جرت ايضا دراسة المجالات الجديدة التي اتاحتها الاتفاقية، ولا سيما الخدمات المصرفية وقطاعات التامين والسياحة والنقل الجوي والبحري والملكية الفكرية.

ومؤتمر القاهرة هذا عقد بناء لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته الثالثة والخمسين الذي دعا الى مناقشة آثار اتفاقية «غات» ثم تقديم تقرير مفصل عنها الى المجلس في دورته الرابعة والخمسين في ايلول (سبتمبر) المقبل.

من جانبها، حذرت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (فاو) من ان «غات» قد تزيد من تكاليف الواردات الغذائية الى الدول الاكثر فقرا. وهذه الزيادة ناجمة عن انخفاض معونات التصدير التي تقدمها الدول المتقدمة، وهذا من شانه ايجاد صعوبات في تزود الدول الفقيرة بالاغذية وخصوصا بسبب الارتفاع المتوقع في اسعار الحبوب والمنتجات الحيوانية. واعتبر المدير العام للمنظمة الدكتور جاك ضيوف ان البلدان الفقيرة بحاجة الى معونات خاصة لكي تتمكن من امتصاص الاثار السلبية المترتبة على امداداتها من الاغذية. ولا يجوز القول بتحسين مستوى الرفاه في العالم ما لم يتم تعويض الاطراف الخاسرة عما تفقده وتخسره ولا سيما البلدان الفقيرة.

واشار ضيوف الى ان هناك حاجة لتقديم دعم سخي من المساعدات الخاصة الموعودة للبلدان النامية الاقل نموا والبلدان النامية المستوردة للاغذية بهدف امتصاص الاثار السلبية الناجمة عن عملية الاصلاح التي تتسبب بها «غات»، بما فيها المعونات الفنية والمالية لتحسين مستوى الانتاج الزراعي والبنية الاساسية، وراى ان الدول النامية لا تستطيع ان تتوقع لقطاعها الزراعي تحقيق المكاسب نظرا لاعتمادها على تصدير عدد قليل من المنتجات الاستوائية، في حين بات من المتوقع ان تزداد تكاليف وارداتها من الاغذية. وحث مدير عام «فاو» البلدان المستوردة للاغذية في العالم النامي على العمل لزيادة انتاجيتها وانتاجها من السلع اللازمة لسد احتياجاتها الغذائية لتعويض النقص وارداتها من الاغذية.

ولقد اثار الجانب الاجتماعي من اتفاقية «غات» ردود فعل كثيرة واصدرت عدة دول اسيوية بيانا في سنغافورة اعربت فيه عن قلقها من طلب الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا بربط اتفاقية التجارة بجوانب التنمية الاجتماعية داخل كل دولة الامر الذي يؤدي الى التزامات وضغوط جديدة على الدول النامية الاعضاء في «غات» واوضح مرجع مختص ذلك بقوله ان واشنطن وباريس تقدمتا، باسم الدول المتقدمة، باستثناء بريطانيا، بطلب يقضي بفرض رسوم جمركية اضافية على منتجات الدول التي لا تراعي الجوانب الاجتماعية داخل تلك الدول، وادراج ذلك الطلب في اتفاقية «غات» ليصبح ملزما لجميع الدول الاعضاء، وعددها مائة وعشرين دولة من بينها ثمانون دولة نامية. والمقصود بالجوانب الاجتماعية هو الحفاظ على معدل النمو في الخدمات الاجتماعية واحترام التشريعات المحلية وحقوق الانسان، وكذلك عدم تشغيل الاطفال قبل سن معينة، اضافة الى شؤون البيئة وهجرة اليد العاملة. وبشان هذا البند الاخير، فان الدول النامية تطالب بالسماح بانتقال اعضاء المهن الحرة كالاطباء والمهندسين والمحامين والمحاسبين للعمل في الدول الاخرى.

وقال المرجع ان هناك نوعين من الالتزامات في «غات»: التزامات ببنود عامة تحكم التجارة العالمية وتلتزم بها كل الدول الاعضاء والتزامات في شكل جداول تنازلات تقدمها كل دولة بنفسها تعرض فيها القطاعات التي تسمح بتحريرها. ولم يحسم بعد امر الجوانب الاجتماعية في «غات» لكن الدول المتقدمة تلح على ادراجها واقرارها بحيث لا يبدا تنفيذ الاتفاقية الا وتكون تلك الجوانب قد اقرت وهو ما تحاول الدول النامية والفقيرة التحفظ عليه وحتى عدم شمولها به، في حين تطالب الدول النامية والفقيرة باقرار حرية هجرة القوى العاملة وتنقلها بحرية بين دول الاتفاقية.

وكان خبراء اقتصاديون عقدوا ندوة في دبي توصلوا فيها الى ان غالبية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ترى ان الاولوية هي للاهتمام بالعمل على ترجمة «الاتفاقية الاقتصادية الموحدة» لدول المجلس، وعدم الانشغال عنها لانها مطلب اساسي. وفي هذا المجال اشار الخبراء الى نتائج التجربة الكويتية مع «غات» التي لم تكن مشجعة اذ رغم انضمام الكويت للاتفاقية منذ بداية الستينات الا ان ما جنته من منافع اقتصادية يعتبر زهيدا جدا. كذلك لم يكن النفط او المنتوجات البتروكيماوية ضمن اهتمام الاتفاقية. رغم انها تعتبر من اهم صادرات دول المجلس، لكن غياب المنتجات النفطية عن اتفاقية «غات» ساهم في تريث دول المجلس تجاه الانضمام للاتفاقية.

ولخص احد خبراء صندوق النقد العربي المنافع العربية من اتفاقية «غات» فقال ان الدول العربية ستستفيد في المدى القريب من الاتفاقية عن طريق تشجيع المنتجين والتجار العرب على التصدير وتسهيل عملية الاستثمارات العربية في العالم. وفي المدى المتوسط، خلال خمس سنوات تقريبا، ستخفض الرسوم الجمركية في الدول المتقدمة على عدد من المنتجات الصناعية العربية المنشا، وفي المدى البعيد، ستنعكس زيادة نمو الدخل العالمي وزيادة فرص الاستثمار والتقدم التقني ايجابا على الاقتصادات العربية، اما التكاليف المحتلمة للتجارة العربية فيتوقع ان يؤدي الالغاء التدريجي لنظام الافضليات التجارية لبعض الدول العربية من الدول الصناعية، خصوصا مع المجموعة الاوروبية، الى فقدان بعض الاسواق للصادرات العربية الى الدول المتقدمة.

واوضح الخبير ان الدول العربية المستوردة للسلع الغذائية ستتكبد خسائر، منها زيادة الصعوبات في موازين مدفوعاتها نتيجة خفض الاعانات الرسمية للسلع الزراعية في الدول المتقدمة. كذلك، وفي مجال تحرير التجارة، ستواجه الدول العربية الموقعة على الـ «غات» ضغوطا لفتح اسواقها للخدمات الاجنبية التي تتطلب عمالة ماهرة كالنشاط المصرفي والتامين والاتصالات والخدمات المالية والخدمات التقنية المتقدمة.

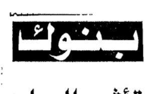
على اي حال، لا بد من الانتظار الى مطلع العام المقبل، موعد البدء بتنفيذ الاتفاقية بعد ان يجري التصديق عليها من برلمانات الدول الموقعة.

القاهرة ـ «الحوادث»



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٤



تأثير الجات على البنوك



علي نجم

تجدر الاشارة أولا الى ان الجهاز المصرفى المصرى قد شهد منذ منتصف السبعينات خطوات تحريرية هامة عقب صدور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . اذ سمح للبنوك الاجنبية بتأسيس البنوك المشتركة وفتح فروع ومكاتب تمثيل لها فى مصر . وقد أدى هذا الى زيادة عدد البنوك العاملة فى مصر إلى نحو ١٠٠ بنك ، كما تضمنت قائمة البنوك الاجنبية التى مارست اعمالها فى مصر عددا من البنوك العالمية الكبرى .

وعلى الرغم مما واجهته البنوك المصرية فى ذلك الوقت من منافسة قوية لبنوك عالمية تقدم أحدث الخدمات وتستخدم أكثر الاساليب تطورا فى العمل المصرفى ، فإنها استطاعت ان تواكب التغيرات السريعة وتطور خدماتها وتحدث اساليبها ، وتصبح أقوى وأقدر مما كانت . وهكذا مضت فترة تزيد على خمسة عشر عاما اتسع فيها نشاط الجهاز المصرفى واكتسبت البنوك المصرية خبرة أوسع وأداء أقوى ، وأصبح لديها كوادر مصرفية على درجة عالية من الكفاءة .

واليوم فإن تحرير الخدمات العالية على الصعيد العالمى انما يعنى انه سيكون على البنوك المصرية ان تجتاز مرة أخرى مرحلة جديدة هامة من مراحل تطورها ونموها .

ونعرض أولا عددا من الجوانب الايجابية التى تمكن الافادة منها فى مجال تحرير عمل البنوك على الصعيد العالمى ، وتتلخص فى اتاحة فرصة التواجد الفعال للبنوك المصرية فى السوق المصرفية الدولية ، وذلك من خلال انشاء البنوك أو فروع البنوك فى الخارج .

تدفق التكنولوجيا العالمية الحديثة الى السوق المصرفى المحلى نتيجة تواجد البنوك الاجنبية وفروعها فى مصر وممارستها للأنشطة المصرفية غير المتوافرة حاليا فى السوق المصرفى المصرى .

اتاحة الفرصة امام البنوك المصرية لممارسة انشطة وخدمات مصرفية لم تكن تزاولها من قبل .

توفير المزيد من الكوادر المصرفية المؤهلة للتعامل مع السوق المالى الدولى حيث اقترن السماح بانشاء البنوك المشتركة بالتزام الشريك الأجنبى بتدريب العاملين بالبنك .

الاستفادة من تواجد البنوك الاجنبية فى تقوية الصلات المصرفية الدولية للبنوك المصرية .

وفى الجانب الآخر فإن الاتفاقية تمثل مخاطر حقيقية للبنوك المصرية ومنها :

– وجود مزايا وقدرات تنافسية مالية للعديد من البنوك الأجنبية ، ولذا فقد يؤدى فتح الأسواق المحلية امام تلك البنوك إلى سيطرتها على عدد من الخدمات المصرفية سواء تلك التى تتمتع فيها بميزة نسبية أو تلك الخدمات التى تكون جديدة تماما على السوق المصرفية المحلية .



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- تزايد المخاطر التى قد تواجهها البنوك المصرية نظرا لزيادة الضغوط التنافسية واتجاه البنوك الى مزاولة عدد من الأنشطة الجديدة عليها وذلك خلال فترة قصيرة نسبيا .

وبصورة عامة فانه بالنظر الى وضع البنوك المصرية على الساحة المصرفية الدولية فلابد من الاعتراف بان تواجدها محدود ، كما ان حجم أصولها ورءوس أموالها يعد صغيرا بالقياس بالبنوك العالمية . وفى ظل التحرير الكامل للتجارة الدولية فى مجال الخدمات المالية وما يتمثله ذلك من اتساع شبكة الفروع على مستوى العالم فان قدرة البنوك المصرية على المنافسة تعد أمرا ليس بالسهل .

اما فيما يتعلق بقدرة البنوك المصرية على المنافسة داخل سوقها المحلية فإن الأمر يتطلب الاهتمام من جانب البنك المركزى والسلطات التشريعية ببعض المحاذير التى يجب الالتفات اليها ، مثل ان يكون للاجانب الملكية الغالبة فى البنوك أو شركات التأمين ، إذ يجب أن تظل الملكية الغالبة فيها للمصريين .

وكما هو الحال فى الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن البنوك المركزية الأوروبية وبنك الاحتياطى الأمريكى تشترط مجموعة من النقاط التى يجب توافرها فى البنوك والمؤسسات المالية الاجنبية الراغبة فى العمل داخل اسواقها . وتتناول هذه النقاط جميع أوجه نشاط البنك الاجنبى وأوضاعه المالية بما فى ذلك تقدير السلطات المعنية لسمعته المالية الدولية والمحلية .

ولذلك يتعين على البنك المركزى المصرى - مع التسليم الكامل بتحرير العمل المصرفى وبما جاء بالاتفاقية - ان يضع الشروط المناسبة لمزاولة البنوك الأجنبية عملها فى مصر بصورة يطمئن الى سلامتها والى اثرها على الاقتصاد الوطنى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٤



اتفاقية الجات ١٩٩٤ : هل تكفى وحدها ليتخطى الكتاب العربى عقبات تحد من تداوله ؟

بقلم : د . صليب بطرس

لصاحب هذه السطور علاقة قديمة ترجع على وجه التحديد الى عام ١٩٤٨ بقضايا الكلمة المكتوبة (سواء أكانت فى هيئة كتاب ام فى صورة صحيفة ـ مجلة او جريدة) . ونشأ بعض هذه القضايا فى المحل الأول مع استقلال النقد المصرى عن الجنيه الاسترلينى مما ترتب عليه ضرورة تحويل حصيلة تصدير الكتب والصحف الى مصر بالعملات كغيرها من سلع التصدير ـ ثم حدث خلاف جوهرى بين الجهات الحكومية المعنية بشئون النقد وبين مصدرى الكلمة المكتوبة حول المبالغ التى يتعين تحويلها الى مصر هل هى مايسمى بسعر الغلاف (وهو سعر البيع للجمهور) مضروبا فى عدد النسخ المصدرة ام يخصم من هذا السعر مايغطى التكاليف بالاضافة الى هامش ربح معقول يأخذ فى الاعتبار عنصر المخاطرة الذى يتمثل فيما يعجز المستورد عن بيعه بعد فترة زمنية تصبح بعد فواتها احتمالات البيع معدومة أو حتى ضعيفة ، مما قد يترتب عليه تعثر عملية التصدير او توقفها .

وقد ترتب على هذه القيود النقدية التى فرضتها بعض الحكومات العربية وفى مقدمتها مصر على تصدير الكتاب باعتبار انه سلعة تجارية عادية وتزيد من غيوم الشك التى تخيم دائما على علاقة عملية تصدير الكتاب ، ان دفعت المصدرين الى تفاقم ما اطلق عليه عمليات التهريب فطبيعة الاتجار فى الكتاب تأبى عليه ان يخضع للقيود الخاصة باسترداد قيمة ما يصدره قطر عربى من كتب الى قطر عربى اخر وقام فى الستينيات بين بعض مصدرى الكتب مايشبه سباق الماراثون فيما يتعلق بالافادة من حصيلة تصدير الكتب من عملات اجنبية وقد استطاع هذا البعض تحقيق ارباح ضخمة لاعن طريق الارتفاع بمستوى الكتاب بل من خلال الاتجار فى حصيلة التصدير من عملات اجنبية وقد وصف حجم ما حققه البعض من ارباح ناشئة من الاتجار فى العملة انه يكفى الابناء والاحفاد سنين طويلة لان اسعار الدولار بدأت متدنية ثم اخذت ترتفع شهرا بعد شهر مع رغبة الحكومة فى الاصلاح النقدى د فى ذلك الوقت .

واذا رجعنا الى تاريخ صناعة النشر وما صحبها من عمليات تصدير الكلمة المطبوعة لظهرت لنا هذه الحقائق من خلال تراكم ثروات بعض هؤلاء . والمشاهد ان هيئات النشر التابعة للحكومة او للقطاع العام هى التى ظلت فى محلك سر بل اخذ بعضها يتقهقر الى الوراء بخطوات سريعة حتى هبط مستواه ولم يستطع ان يتواكب مع التقدم التكنولوجى الذى تحقق فى السنوات الاخيرة اما بعض هيئات القطاع الخاص فقد استمر فى تحقيق الارباح ليس من الارتقاء بمستوى الكتاب كما سبق ان ذكرنا

وثمة اسئلة تطرح نفسها بعد ظهور قرارات دورة اوروجواى من اتفاقية الجات واهتمامها بما اطلقت عليه حقوق الملكية الادبية
INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS

واهم سؤال هو هل يكفى تطبيق نصوص اتفاقية الجات فى حد ذاته فى مجال هذا النوع من الحقوق للنهوض بصناعة الكتاب فى بلد بذاته ؟ وما موقف تداول الكتاب العربى بين البلاد العربية فى ظل اتفاقية الجات ١٩٩٤ ؟

والأجابة على السؤال الاول بالنفى بطبيعة الحال . ذلك لن النصوص الخاصة بالملكية الادبية التى وردت فى اتفاقية الجات إنما جاءت لتراعى حماية هذا الحق على المستوى العالمى شاملا البلاد المتقدمة والبلاد النامية وغيرها . ولكن جاء فى هذا الصدد فى اتفاقية الجات انها اخذت فى الاعتبار الحاجة الى تنشيط حركة فعالة وكافية لحماية حقوق الملكية الفكرية مع التاكيد على ان التدابير والاجراءات اللازمة لحماية هذه الحقوق لاتشكل فى حد ذاتها حاجزا للوقوف فى وجه انسياب التجارة الشرعية ومما جاء فى الاتفاقية ان هناك حاجة ظهرت لاعداد مستويات ومبادىء كافية تتعلق بوجود حقوق خاصة بالملكية الفكرية ومما نصت عليه الاتفاقية ويستلفت النظر ان حقوق الملكية الفكرية إنما هى حقوق خاصة
INTELLECTUAL PROPERTY ARE PRIVATE RIGHTS

وهل المقصود بعبارة ، حقوق خاصة ، تلك التى تتعارض مع الحقوق العامة ام يقصد بها انها حقوق تتعلق بالملكية الفكرية بذاتها دون غيرها ويستدعى الوصول الى الاجابة الصحيحة الرجوع الى الاعمال التحضيرية الخاصة بالاتفاقية وهو عمل يتطلب مجهودا ووقتا . وفى رايى ان هذه العبارة يقصد بها حقوق لها صفات خاصة بذاتها ومما ينهض على سلامة هذا التفسير ان هناك نصا اخر جاء فى اتفاقية الجات ١٩٩٤ انها تعترف بالاحتياجات الخاصة بالبلاد الاقل نموا من اعضاء الجات فيما يتعلق بالحد الاقصى الخاص بمرونة تطبيق القوانين والاجراءات المحلية التى تساعد هذه البلدان فى خلق قاعدة تقنية تحتوى على مقومات النمو والحياة .

وفى تصورى ان الحاجة اصبحت ماسة الى ابرام اتفاقية خاصة بتداول الكتاب العربى بين البلاد العربية لان الاعتداء على حق الملكية الادبية



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٤

حذار أيها المستهلكون: الجات خطر على صحتكم وسلامتكم

رالف نادر*

ان تصويتا سريعا واحدا من جانب الكونجرس الاميركي، وهو التصويت الذي يامل كلينتون ان يجري في الاسابيع المقبلة، من شأنه ان يهدد بالخطر 30 عاما من التقدم الذي احرزه المستهلك الاميركي في مجالات تتراوح بين ضوابط مبيدات الحشرات الى الكيس الهوائي لحماية السائق في السيارة الى كفاءة الوقود.

واذا ما نجح الرئيس كلينتون في جهوده لدفع الكونجرس الى المصادقة على لائحة تطبيق «الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة» (الجات) التي صيغت في اوروجواي، فان الولايات المتحدة ستغدو عضوا في «منظمة التجارة العالمية» (WTO). وان هذه المنظمة ستتمكن من اخضاع العمليات ونشاطات المواطنين التي جعلت من نظامنا الديمقراطي رائدا في حماية المستهلك وحماية البيئة، الى سلطة الهيئات السرية والتكنوقراطيين في جنيف، وهي هيئات لا يستطيع الجمهور ان يستانف ضد قراراتها.

وان «منظمة التجارة العالمية» (WTO)، سوف تتاجر بصحتنا وسلامتنا عبر التضحية بالاعتبارات الاساسية لمستويات معيشتنا على مذبح اولويات توسيع التجارة العالمية. ومن المتوقع ان الكثير من المستويات الاميركية العالية للصحة والسلامة، والتي توطدت على مدى السنين، سوف تتعرض للتحدي من جانب منظمة التجارة العالمية والبلدان الاخرى باعتبارها «حواجز تجارية خارج التعرفة الجمركية»، وقد تسعى هذه الى خفض مستوياتنا الى مستوى ادنى مقبول عالمياً.

وان «منظمة التجارة العالمية» سوف تنشئ نظاما يخرقه من تتوفر لديه الحماية للعمال والمستهلكين، ولا يخرقه من يعاملون عمالهم بسوء وبيئتهم بازدراء.

اليكم مثالا عن الكيفية التي تستطيع بها «منظمة التجارة العالمية» ان تمارس تاثيرها داخل الولايات المتحدة:

ان الانظمة السارية في كاليفورنيا (البند 65) تتطلب الكشف عن المخاطر السرطانية الموجودة، مثلاً، في بعض مبيدات الحشرات. ان بلدا آخر قد يزعم ان هذا النظام يشكل حاجزا تجاريا جائراً لان تلك المبيدات مستعملة في الزراعة في كل العالم. وان محكمة من محاكم «منظمة التجارة العالمية»، التي تطبق القواعد الناظمة الخاصة بها عن الاغذية وما شاكل، ستصدر قرارا يتفق مع هذا الراي.

وعندها يتوجب على الحكومة الاميركية ان ترغم كاليفورنيا على الغاء انظمتها وضوابطها التي صيغت واجيزت في استفتاء عام وبخلافه تواجه عقوبات تجارية دائمة او تدفع غرامات مكلفة. ولن يكون لابناء كاليفورنيا اي طرف خارجي يلجاون اليه.

ان ادارة كلينتون تعرف ان الانضمام الى «منظمة التجارة العالمية»، سوف يفتح الباب لمثل هذه التجاوزات غير المقبولة على كامل فكرة الديمقراطية وسيادة الدولة. وان الادارة قلقة، عن حق، بصدد الاعتراض الصارخ الذي سيصدر عن الجمهور الاميركي في ما لو ادرك ما سيحيق به من امتهان.

لهذا السبب، فان ادارة كلينتون تحاول تجنب اي مناقشة علنية عبر اختيار طرق تشريعية «مختصرة» تسمح بابعاد الامر عن الانظار، رغم ان الموعد النهائي بالنسبة لـ«منظمة التجارة العالمية» هو يوليو (تموز) 1995.

ان «الطريق المختصر» التشريعي يتطلب تصويتا بلا او نعم خلال 60 يوما على لائحة كاملة غير قابلة للتعديل، ابتداء من تاريخ تسليم البيت الابيض هذه اللائحة الى الكونجرس. واذا لم يكن لدى الادارة ما تخفيه عن انظار المناقشة العلنية، الحقيقية، فلماذا لم توافق حتى الآن على تحديد لقاء قمة طالب به 42 مدعيا عاما في 42 ولاية خشية ان تقوم «منظمة التجارة العالمية» باغتصاب حقوق الولايات في مجال قوانين البيئة والمستهلك او القوانين المقترحة بهذا الخصوص؟

واذا كانت ادارة كلينتون واثقة تماما من منافع «منظمة التجارة العالمية» للجمهور الاميركي، فلماذا رفض نائب الرئيس آل جور، ان يخوض النقاش معي في برنامج لاري كنج التلفزيوني؟ لقد رحب كنج بمثل هذا النقاش الشبيه بالنقاش الذي جرى بين جور وروس بيروت حول «اتفاقية التجارة الحرة لاميركا الشمالية» (نافتا NAFTA).

لعل جور يعرف، باعتباره شخصا يعلن عن نفسه كنصير للبيئة، انه لا يستطيع تبرير «منظمة التجارة العالمية» انطلاقا من الاعتبارات البيئية التي يعتز بها؟ ينبغي عليه ان يعرف ان كل جماعات البيئة في اميركا خلافا للموقف من اتفاقية (نافتا) تعارض اتفاقية (الجات).

ولو ان الادارة فتحت النقاش، لاكتشف الجمهور الآتي:

- ان القول بان البلدان الاجنبية سوف تضرب التشريعات الاميركية المتقدمة في مجال حماية البيئة والمستهلك، ليس مجرد تكهنات جوفاء. ان كندا والسوق الاوروبية واليابان، قد اشارت اصلا انها تنوي الاعتراض على قوانين كاليفورنيا حول المبيدات، وقوانين اعادة تدوير المواد في كاليفورنيا وغيرها، وقوانين كفاءة الوقود، (ونواظم) ملصقات الاطعمة، وغير ذلك من قوانين البيئة والمستهلك.

وعلى سبيل المثال، فان السوق الاوروبية اكدت ان ضوابط كاليفورنيا المتشددة في مجال استخدام الرصاص في فخاريات السيراميك، هي حواجز تجارية تنوي الاعتراض عليها في اطار «منظمة التجارة العالمية». وتسعى كندا الى التخلص من القيود القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة على مواد الاسبستوس لأنها تنوي التصدير الينا. وحتى في اطار اتفاقية (الجات) القديمة، فشلت السوق الأوروبية - نيابة عن مرسيدس - في زعمها ان المعايير الإميركية لكفاءة الوقود تنطوي على تمييز جائر يؤثر على بيع السيارات المستوردة في السوق الاميركية.

- وبموجب الاتفاقية الجديدة، فان هيئة حكم مؤلفة من ثلاثة خبراء تجارة اجانب، يعينهم مدير منظمة التجارة العالمية، وغير معنيين بمعايير صراع المصالح، سوف يقررون بصدد الشكاوى المرفوعة على القوانين الاميركية. وستعقد الهيئة اجتماعا سراً. وسيقصى الجمهور شان وسائل الاعلام. ولن تنشر اية محاضر عن اجتماعات هذه الهيئة. وان المستهلكين الاميركيين، وجماعات البيئة، او حتى المواطنين عموما، ممن يضغطون على الباني او واشنطن عبر المحاكم او اللجان الانضباطية، سوف يحرمون من الاطلاع على عملية القرار الجارية في جنيف ناهيك عن القدرة على التاثير فيها. وان حكومات الولايات التي تتعرض قوانينها للمحاكمة لن يسمح لها بالمرافعة.

- ان الاستئناف لا يمكن ان يتم الا بصورة سطحية من جانب الحكومات القومية. وسترفع طلبات الاستئناف الى هيئة دائمة في «منظمة التجارة العالمية»، فيقوم موظفون اكثر بمراجعة قوانين الجات ومدى انطباقها. بعد مرور الاعتراض عبر هذه القنوات، يتخذ قرار يكون نهائيا اللهم الا اذا قامت كل البلدان، بما في ذلك البلد المشتكي، بالتصويت لتعديله.

وعلى حين ان الولايات المتحدة ستكون، بالتاكيد، هي الطرف المشتكي، اي صاحب الدعوى، في محاولة لتقليص الممارسات التجارية الجائرة من جانب المنافسين الاقتصاديين، فانها بالتاكيد ستكون مدعى عليه، اي متهماً، في الحالات التي تتعلق بضوابطها حول الصحة والسلامة التي يرفضها الآخرون. وبما ان كسب الدعوى في مثل هذه الحالات لن يسقط الاعتراض بعد صدور الحكم، فان الولايات المتحدة لن تتوفر على اي قناة فعالة، مستقلة للاستئناف خارج محكمة «منظمة التجارة العالمية».

- وبعد ان تتعرض الولايات المتحدة للهزيمة في المنظمة، فان الكونجرس الاميركي سوف يواجه واحدا من خيارين: إما ان يلغي القانون الذي تعترض منظمة التجارة العالمية، أو يواجه عقوبات تجارية دائمة او غرامات.

- ان منظمة التجارة العالمية ستكون محكومة بتدبير التصويت القائم على صوت واحد لكل بلد، من دون اي فيتو. ولم يسبق للولايات المتحدة في كامل تاريخها ان دخلت في نطاق نظام ملزم متعدد الاطراف وليس لها اي سبيل للدفاع عن مصالح سيادتها، لم يحصل ذلك لا في الامم المتحدة، ولا في البنك الدولي ولا في صندوق النقد الدولي ولا في منظمة (الجات) السابقة.

ففي النظام المقترح لمنظمة التجارة العالمية، يتمتع بلد مثل سانت كيتس، وتعداد سكانه 100 ألف نسمة، بنفس الثقل الذي تتمتع به الولايات المتحدة.

ان من بين مخاوفي الرئيسية كمدافع عن المستهلكين ممن سبق لهم ان رأى شركات تحاول بكل الوسائل المتاحة نقض او تجنب قوانين متشددة، هو ان هذه الشركات او فروعها الخارجية سوف «تستاجر بلدا» لكي يعترض في جنيف على المعايير الاميركية، ذلك لأن هذه الشركات لن تحقق غرضها هذا بالوسائل الديمقراطية داخل اميركا.

هل يمكن ان تكون هناك تجارة عالمية من دون «منظمة التجارة العالمية»؟ جوابي: نعم. هل يمكن لنا توسيع التجارة العالمية من دون المساس بديمقراطيتنا، ومن دون انتهاك حقوق الولايات وحقنا في المناقشة المفتوحة للقرارات؟ نعم يمكن ذلك.

ان هذه في الواقع هي المحاولة الثالثة لانشاء جهاز بيروقراطي للتجارة العالمية. لقد رفض الكونجرس والهيئات التشريعية الاخرى محاولتين سابقتين في 1947 و1955، مع ذلك ظلت التجارة العالمية تتوسع باطراد منذ ذلك الحين.

وأن على كل المهتمين بالموضوع ان يسعوا الى تاخير التصويت على الانضمام الى «منظمة التجارة العالمية»، حتى العام المقبل، بما يعطي فسحة معقولة لبحث الموضوع علانية امام الجمهور. ان اليابان واوروبا، مثلما قيل لكلينتون في الاجتماع الأخير للسبعة الكبار في نابولي، ليسوا في عجلة من امرهم للتصديق على نص الاتفاق قبل العام المقبل.

لقد صيغت اتفاقية التجارة العالمية وتم التفاوض عليها سراً باسلوب اوتوقراطي على يد حكومات بيروقراطية وممثلي الشركات متعددة الجنسية. وقد ارسلت الآن الى الكونجرس للمصادقة عليها عبر اكثر الطرق لا ديمقراطية ونعني به طريقة: التصويت المختصر.

ان اتفاقية منظمة التجارة العالمية تضفي الطابع الاوتوقراطي على كل شيء تمسه. وإذا ما قدر لها ان تمر، فانها ستقضي على علنية الاجراءات، وهي علنية يعتمد الناس عليها لضمان الدفاع عن مستويات عيشهم. ان سلوك طريق «التصويت المختصر» في الكونجرس هو سرعة منذرة بالخطر تهدد النقاشات في اي نظام ديمقراطي.

---

* خدمة «لوس انجليس تايمز»

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٤

خبير صناعي يشرح لـ « العالم اليوم »

كل شيء عن شهادة الايزو

بعد الجات .. مستقبل الصناعة المصرية مرتبط بالجودة

□ القاهرة– عبلة العجيزى:

خلال سنوات قليلة سيجد المنتج المصرى نفسه غير قادر على المنافسة الخارجية إلا إذا حصل على شهادة الجودة «I.S.O»، كما ان المنتج المصرى سيتعرض للمنافسة فى عقر داره خلال فترة تقل عن 10 سنوات عندما يبدأ المنتج الاجنبى الحاصل على شهادة الجودة فى الوصول إلى الاسواق المصرية بأسعار منافسة تطبيقاً لاتفاقية الجات.

هذان الخطران اكيدان، ولا يمكن مواجهتهما إلا إذا خططت المصانع والشركات المصرية منذ الان للحصول على هذه الشهادة التى لا تزال غامضة بالنسبة للكثيرين.

ولأن الأذن المصرية لم تتعود حتى الان على كلمة I.S.O فقد سعت «العالم اليوم» للحصول على شرح واف لشهادة الـ «I.S.O» من احد الخبراء الصناعيين وهو رجل الاعمال المهندس خالد حامد حمزة الذى انتقل من العمل فى هيئة المواصفات « هيئة التوحيد القياسي» بوزارة الصناعة، إلى لامتلاك شركات تجارية ونشاطات استثمارية فى العاشر من رمضان، وهو عضو جمعية رجال الاعمال المصريين- الفرنسيين وعضو جمعية رجال الأعمال المصرية.

ويقول المهندس جمزة فى البداية ان الدافع لانشاء شهادة الايزو هو تعاظم الانتاج الصناعى فى العالم، بحيث اصبح المستهلك حساسا للجودة وانتقاء المنتج الذى يلبى احتياجاته ويعطى اداء متميزا وتاريخيا وكانت الجودة تعنى بالنسبة للصناعات التفتيش IN-SPECTION ثم تطور المفهوم إلى استخدام مصطلح ضبط الجودة QUALITY CONTROL ثم مفهوم تاكيد الجودة QUALITYASSURANCE ثم مع التطور الصناعى بدأت بعض الشركات الصناعية تستخدم مصطلح ZERO DEFECT.

ويضيف المهندس حمزة ان العالم بدا يلتفت بعد ذلك إلى استخدام عبارة إدارة الجودة الشاملة TOTAL QUALUTR MANAGEENT حيث يشمل مفهومها المستويات الادارية المختلفة للمنشاة ليصل إلى مستوى الرقى التكنولوجى للسلعة المنتجة وقد استدعى ذلك اخضاع جميع الانشطة المحيطة بالعملية الانتاجية إلى مراجعة دقيقة وتوصيف، ولذلك وجب وضع دليل للمواصفات.

وقد تولت المنظمة الدولية للمواصفات I.S.O إصدار مجموعة من المواصفات عام 1987 تحت اسم I.S.O9000، وقد اعتمدت مصر مواصفات هذه المنظمة.

واوضح المهندس حمزة ان الايزو 9000 قسمت إلى اربع فئات تختار كل منشاة ما يناسبها منها « واحدة أو اكثر» حسب ظروف عملها ونوع نشاطها « انتاجية كانت ام خدمية» ووفق دورها فى المجتمع.

فالمواصفات ايزو 9001 تختص بنظم تاكيد الجودة فى التصميم والتطوير والانتاج والتركيب وخدمة ما بعد البيع.

والمواصفات ايزو، 9002 خاصة بنظم تاكيد الجودة فى الانتاج والتركيب.

والمواصفات ايزو 9003 وهى خاصة بتقديم نموذج تاكيد الجودة من حيث اساليب الفحص النهائى والاختبار.

اما المواصفات ايزو 9004 فهى خاصة بإدارة الجودة وعناصر تقديم الجودة اللازمة« ارشادات عامة» لبناء النظام الشامل للجودة فى اية منشاة انتاجية كانت ام خدمية.

ويشرح المهندس حمزة ان الفصل الاول من احكام الايزو يحدد مسئوليات الادارة ، وهو هنا يلزم بان تحدد المنشاة لكتابة سياستها تجاه الجودة واهداف الجودة والتزاماتها قبلها. ويلزم ايضا بوجودا الية لفحص نظام الجودة وفعاليته ، ومن حيث ان جهاز المنشاة نفسه قابل لفحص الجودة وهذا يستدعى تحديد وتوصيف السلطات والمسئوليات لكل الاشخاص الذين يقومون بنشاطات تؤثر فى الجودة كما يجب وضع الوسائل والاشخاص الضروريين لفحص الجودة فى الاماكن المناسبة كما يجب تكليف ممثل للإدارة بسلطات كافية للتأكد من احترام مواصفات الجودة.

ويدعو الفصل الثانى من احكام الايزو إلى وضع نظام جودة موثقا اى مكتوبا ومطبقا بحزم، بحيث يمكن التاكد من مطابقة المنتج للمواصفات المطلوبة.

اما الفصل الثالث فيهتم بمراجعة العقود وهنا يجب على المنشاة ان تتاكد من ان الطلبات التى تتلقاها من زبائنها لا تتضمن بنودا غير مؤكدة أو لا يمكن حلها. فيجب ان تكون طلبات العمل محددة تماما وان المنشاة تملك الوسائل الكفيلة بالاستجابة لها،

وانه يمكن تلبية الطلب ضمن المهلة المحددة.

ويتعلق الفصل الرابع بالسيطرة على العملية الانتاجية وهو ينحصر فى اطار ايزو 9001 ويتطلب تحديد المسئوليات لمختلف مراحل العملية وتخويلها إلى اشخاص مؤهلين مزودين بالوسائط المناسبة وتحديد وتوصيف احتياجات العميل، والتخفف من ان النتيجة النهائية تتفق مع طلبات العمل واخيرا السيطرة على التعديلات الطارئة على العملية.

ويدعو الفصل الخامس إلى وضع الوثائق المطلوبة المتعلقة بنظام الجودة من كتب الدليل «MAVUEL» والمخططات ونصوص العقود التجارية فى متناول المشرفين على كل المراحل الانتاجية.

والفصل السادس هو احد الفصول المهمة وهو يتعلق بالمشتريات وهنا يجب على المنشأة « المختصون فيها» ان تثبت انها قادرة على تقييم واختيار الموردين إليها على اساس اهليتهم للاستجابة إلى المتطلبات وخاصة على مستوى الجودة وكذلك بالنسبة لادائهم ويجب التاكد ايضا من ان طلبات الشراء تحدد تماما ما هو مطلوب شراؤه ونوعية الجودة المطبقة والاساسيات الضرورية للعقد.

ويتعلق الفصل السابع بالمنتج الذى ياتى به العميل لإدماجه فى المنتج المطلوب اما الفصل الثامن فيدعو إلى توفير وصلة ارشادية لكل منتج تتضمن مكوناته الاساسية وكيفية الوصول إليه. ويتعلق الفصل التاسع بالسيطرة على العملية وتدعو إلى وجود ارشادات عمل محددة وقيادة عملية الانتاج وفحص العملية والتجهيزات واجراءات تنفيذ محددة بدقة.

اما الفصل العاشر فيتعلق بالسيطرة والاختبار ويدعو إلى التاكد فى هذا القطاع بان المنتج غير مستعمل قبل الاختبار للتاكد من مناسبته وتوصيف المنتج قيد التصنيع بسرعة للتمكن من استبداله اذا كان غير صالح واجراء الاختبار خلال عملية الانتاج حسب الخطة الموضوعة والتاكد من مطابقة نتائج الاختبار مع الهدف المطلوب واخيرا توثيق النتائج.

ويحدد الفصل الحادى عشر بالسيطرة على اجهزة القياس والاختبار ومع ضرورة اطلاع العميل على الاختبارات لكسب ثقته ويدعو الفصل الثانى عشر إلى ضرورة ختم كل قطعة يتم فحصها ويشترط الفصل الثالث عشر عدم استخدام القطعة التى تفشل فى الاختبار. ويعتبر الفصل الرابع عشر هو الفصل المهم فيما يتعلق بتحسين الجودة لانه يتعلق باجراءات التصحيح، حيث انه يدعو إلى اكتشاف اسباب انتاج قطعة غير صالحة ثم اصلاح سبب الخطا والتاكد من عدم تكراره واتخاذ الاجراءات المناسبة من اجل ذلك ثم التاكد من صلاحية الاجراءات المتخذة وتوثيقها.

واذا ما راعت المنشأة متطلبات هذا الفصل تستطيع ان تمضى فى مسيرة انتاج ديناميكية لتحسين منتجاتها دائما. ويتعلق الفصل الخامس عشر باجراءات التسلم والتسليم والتخزين والشحن اما الفصل السادس عشر فيؤكد على ضرورة توثيق اجراءات الاختبار لاكتساب ثقة العميل.

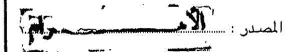
ويوضح بان هناك مكاتب مختصة، استشاريا يمكن للمنشأة الاتصال بها لاعداد تقرير حول مستوى الجودة وما هى الخطوات المطلوبة لتلبية الشروط التى تؤهل للحصول على شهادة الايزو.

ويوضح بان هناك منشآت فى مصر حصلت فعلا على شهادة الايزو وان هناك منشآت اخرى فى طريقها للحصول عليها وشدد على اهمية الحصول على هذه الشهادة لإنها تفتح أمام المنشآت اسوق التصدير لانها ستميزها عن الشركات الاخرى التى لم تحصل على مثل هذه الشهادة.

واكد ان مشكلة مصر هى عدم جودة المنتج الصناعى مع انه يوجد فيها قاعدة صناعية لا باس بها. وفى الوقت الراهن فإن السوق المحلى الواسع يتقبل المنتج قليل الجودة اذا كان سعره مناسبا، ولكن مع اتفاقية الجات التى ستفتح باب الاستيراد سيتعرض المنتج المصرى قليل إلى منافسة منتجات اجنبية االجودة عالية الجودة وباسعار تنافسية ايضا.

ولذلك يؤكد المهندس حمزة ان مستقبل الصناعة المصرية مربوط بمستوى الجودة، وبالتالى بالحصول على شهادة الايزو.

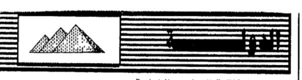




المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨



■ ندوة اتفاقية الجات والزراعة:

ضرورة الافادة من دعم الإنتاج والتسويق والتصدير

كتب ـ عصام عبد الكريم:

اوصت ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية بضرورة الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة للدول النامية فى الاتفاقية مثل الدعم المسموح به فى مجالات الانتاج والصادرات عن طريق دعم تكاليف التسويق والبنية الاساسية والانشطة البحثية، مع الاهتمام ببذل الجهود لتطوير قاعدة بيانات المعلومات الاحصائية الدقيقة والحديثة والشاملة بقصد مساعدة المنتج والمسوق والمصدر بما يساعد على تطوير الانتاج وزيادة الصادرات الزراعية.

كما اوصت الندوة التى نظمتها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى برئاسة الدكتور أحمد جويلى محافظ الاسماعيلية بوجود انتاج مخصص للتصدير وفقا للمواصفات التصديرية المطلوبة للسوق العالمية مع دراسة الميزات النسبية للانتاج الزراعى المصرى فى اطار تكلفة الانتاج المحلى الفعلى مقارنة بالتكاليف الحقيقية للانتاج فى الدول المنافسة.

واوصت الندوة كذلك بالعمل على تدعيم الصادرات من خلال اتباع سياسة ائتمانية نشطة تقدم التسهيلات، وتوفير شركات ضمان ضد مخاطر الائتمان وكذلك الاستمرار فى تطوير الهياكل الانتاجية والتصديرية الزراعية المصرية وخاصة التركيب المحصولى بما يؤدى الى زيادة الآثار الايجابية لاتفاقية الجات.

قضية ورأى

اتفاقية تحرير التجارة العالمية « الجات » تعنى ان تفتح جميع الدول منافذها لاستقبال منتجات الدول الاخرى . وهذا يعنى أن سلع الغير سوف تدخل الى عقر دارنا . وسلعنا ايضا سوف يتاح لها ان تدخل في عقر دار الآخرين . وليس لهذا إلا معنى واحد هو ان السلعة الاجود والارخص والاكثر تميزا وتنوعا هى التى سيقبل عليها المستهلكون . فالبقاء للأصلح . وويل للمتخلفين . ولا مكان فيها إلا لذوى الجدارة والابتكار .

الموضوع خطير وجسيم . ولذلك يجب أن يحدث للشعب المصرى والادارة المصرية صحوة أو خضة . فالاتفاقية سيبدأ تنفيذها في يناير القادم ولابد من تنقية أوضاع كثيرة تعوق تقدمنا . مع الاستخدام الأمثل للقوى البشرية المنتجة . وتوفير مستلزمات الانتاج الحديثة وكل العوامل المساعدة على التحديث . ولابد من الارتكاز على البحث العلمى والتكنولوجى .

ولابد أن نضع أمامنا كل الحقائق والبدائل وسيناريوهات العمل الممكن والصعب والمستحيل . ونناقشه بصدق ونناقش ايضا قواعد اللعبة السائدة عالميا ..

وفي النهاية لابد أن ننجح .. ولابد ان ننتج سلعا للتصدير وليس للسوق المحلى والباقى للتصدير . والقضية هى كيف نصل الى اسواق الدول الاخرى .. وكيف نحمى الانتاج المحلى من الاغراق »

عواطف الكيلانى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٤

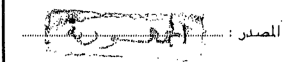
□ مدير الجات يطالب :

سرعة توقيع البرلمانات على الاتفاقية

أكد بيتر سوزرلاند المدير العام لاتفاقية الجات على اهمية بدء نشاط منظمة التجارة العالمية حيث ستكون مسئولة عن فصل القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية.

وطالب الحكومات بالتركيز والاسراع فى اخذ موافقة برلماناتها على الاتفاقية الموقعة فى مراكش فى ابريل الماضى والتى ضمت ١٢٠ دولة وذلك من اجل تشجيع قيام منظمة التجارة العالمية، واستبعد سوزرلاند فى حديثه لجريدة الفيجارو الفرنسية امكانية قيام هيئة لمناقشة قضايا التجارة الدولية بين الدول الصناعية الكبرى السبع خارج المنظمة رغم سيطرتهم على التجارة الدولية والدور الرئيسى لهم داخل المنظمة يذكر ان هناك منافسة شديدة بين بون فى المانيا وجنيف فى سويسرا للحصول على المقر الرئيسى لمنظمة التجارة العالمية والتى من المفروض أن تبدأ نشاطها فى بداية العام القادم.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ يوليو ١٩٩٤

حاتم رفع تقارير المجالس القومية للرئيس :

تشريعات زراعية وصناعية جديدة تواكب التحرر الاقتصادى

أسواق سياحية جديدة .. وانشطة غير تقليدية

كتبت - نادية السيد :

قدم الدكتور محمد عبدالقادر حاتم رئيس المجالس القومية المتخصصة إلى الرئيس حسنى مبارك مجموعة من البحوث والدراسات ، أعدها كبار العلماء والخبراء - من أعضاء المجالس - لوضع استراتيجيات لمواجهة التحديات العالمية الجديدة حتى عام ٢٠١٠ .

تضمنت التقارير دراسة اقتصادية للانعكاسات المتوقعة بعد توقيع اتفاقية « الجات » وظهور منظمة التجارة العالمية ، والخطوات المطلوب اتخاذها لتخطى الأوضاع الناجمة عن التحول الاقتصادى العالمى ، وفى مقدمتها رفع مستوى جودة السلع المصدرة وتحسين أساليب التعبئة والدراسة الشاملة للاسواق الخارجية للاستفادة منها فى ضوء اتفاقية « الجات » ، وماسيتتبع ذلك من تعديلات فى الانشطة الزراعية والصناعية والخدمية للحد من الآثار السلبية المحتملة ، إلى جانب إعداد تشريعات جديدة ، وتعديل التشريعات القائمة بما يتواكب مع سياسة التحرر الاقتصادى .

اكد تقرير آخر أهمية مراعاة وضع استراتيجية مستقبلية للتسويق السياحى ودعم اقتصاديات السياحة كمرفق قومى ومصدر رئيسى للدخل القومى ، وتنشيط الانماط السياحية غير التقليدية لسياحة رجال الاعمال والمؤتمرات والسياحة العلاجية والدينية وإعداد مناطق جديدة للجذب السياحى إلى جانب معالجة تأثيرات الأحداث الأخيرة التى أثرت على السياحة .

وفى مجال التعليم .. حدد التقرير البرامج اللازمة لايجاد مكان لكل طالب فى سن الدراسة وانشاء مدارس جديدة تتسع لـ ١٢ مليون تلميذ فى مرحلة التعليم الاساسى عام ٢٠١٠ ، وتطوير المناهج ، وزيادة العناية بالعلوم الحديثة ، إلى جانب مايسهم فى تكامل بناء الشخصية .

اشار تقرير التخطيط العمرانى والاقليمى إلى تعمير المدن والمجتمعات الجديدة والتوسع فى المشروعات التنموية فيها باعتبارها مناطق جذب سكانى خارج الدلتا والوادى ، إلى جانب منهج يحدد استراتيجية المواقع التى يجب تنميتها من جهة ، وتحسين البيئة من ناحية أخرى .

وتضمن التقرير عدة دراسات خاصة بالعاصمة ، تنتهى إلى اعداد برنامج زمنى لانشاء مقر ادارى للدولة خارج نطاق القاهرة الكبرى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٤

اتفاقية «الجات» فى مهرجان قرطاج السينمائى

على هامش مهرجان قرطاج السينمائى والذى يعقد فى تونس فى دورته الخامسة عشرة فى الثانى عشر من نوفمبر القادم وضع أحمد عطية مدير المهرجان خطة لاقامة ندوة موسعة عن اتفاقية الجات وتأثيرها على اقتصاديات الفيلم العربى والافريقى.

وكانت فرنسا قد طلبت الدول المشتركة فى اتفاقية الجات اخراج السينما من الاتفاقية وسوف يناقش ذلك فى الندوة.

وقد اختار المهرجان يسرا والمنتج السينمائى حسين القلا للاشتراك فى الندوة.

المحروسة

المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٤

قانون الغاب: من السياسة الى الاقتصاد

محمود عوض *

■ بطلوع الروح بدأ بعض النيام في عدد محدود من الدول النامية يفيق اخيرا على هول الزلزال الصامت الذي وقع في الحياة الدولية في شهر نيسان (ابريل) الماضي، حينما سيقت ١١٤ دولة لتوقع على اتفاقية «الغات» الجديدة. وعلى رغم ان المشاورات بشأن تلك الاتفاقية استمرت ثماني سنوات، الا انه عند التوقيع تم سوق الجميع بعجلة شديدة وبغير فرصة لنقاش جاد وحقيقي يشرح للناس بالضبط نوع الخسائر والمكاسب المتوقعة.

لقد احتمى الجميع بفكرة ان «الغات» والتجارة الدولية والاقتصاد العالمي هي امور لا يفهمها سوى المتخصصين من رجال الاقتصاد وكأنهم كهنة هذا العصر. وفي احدى الدول النامية جرى حوار معبر تماما حينما توجه نائب برلماني الى وزير الاقتصاد قائلا له: نريد ان نقرأ تلك الاتفاقية قبل ان تأتينا الحكومة طالبة منا المصادقة عليها. ورد عليه وزير الاقتصاد باستخفاف شديد قائلا: ان الاتفاقية مع ملاحقها تقع في اكثر من خمسمئة صفحة. فاذا كنت مستعدا لأن تقرأها سأرسل اليك بنسخة، لكن بشرط الا تسألني بعدها اية اسئلة.

والواقع ان الاتفاقية كلها اسئلة. واذا لم تتم اثارة تلك الاسئلة في كل دول العالم الثالث - التي هي الضحية الكبرى في هذا الزلزال الاقتصادي الجديد - فاننا نصبح بالضبط امام طبعة عصرية من التراجيديا الاغريقية، إذ تسير الضحية نحو حتفها بعينين مفتوحتين، لكن بأذنين مغلقتين تماما ضد تحذيرات الكورس.

الاتفاقية كلها اسئلة واسئلة. لكن الاجابات الصحيحة لن تأتي مطلقا الا اذا ادركنا ان الاقتصاد في الحياة الدولية المعاصرة هو شيء اخطر كثيرا من تركه للاقتصاديين. يكفي ان ندرك فقط ان الاتفاقية تضع قواعد جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية، ومنظمة جديدة للتجارة الدولية من المقرر ان تبدأ عملها في كانون الثاني (يناير) المقبل، وتلك المنظمة الجديدة ستصبح هي رجل الشرطة المكلف مراقبة التنفيذ، جنبا الى جنب مع الشرطي الآخر باسم صندوق النقد الدولي، والشرطي الثالث باسم البنك الدولي. لقد خرج الاخيران الى الوجود قبل نصف قرن. ومن خلالهما تقرر مصير مجتمعات ودول بكاملها. اما في حالة وجود هذا الشرطي الجديد فسيتقرر في الواقع مصير قارات بكاملها وليس فقط مجتمعات ودول متناثرة هنا وهناك.

ولنأخذ هنا مثلا عمليا. ففي هذا العام اعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها لتوفير فرصة الهجرة إليها امام خمسة وخمسين الف مواطن من دول محددة وبشروط قليلة ومن خلال القرعة بواسطة اجهزة الكومبيوتر. وكل ما فعلته الحكومة الاميركية هو انها حددت صندوق بريد يتم ارسال الطلبات اليه و ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٩٤ كآخر موعد لتلقي تلك الطلبات. وخلال اسابيع قليلة كان صندوق البريد الاميركي تلقى ثلاثة ملايين طلب (لا تزال قابلة للزيادة في الحصر النهائي) ونشأت فجأة طبقة جديدة من السماسرة الذين يعلنون عن انفسهم في الصحف او حتى يقفون امام السفارات الاميركية في الدول المعنية بحجة انهم قادرون على تقديم المشورة في صياغة البيانات بما يزيد من فرصة المتقدم في قبول طلبه اميركيا. هذه المشورة ثمنها في المتوسط مئة دولار للطلب الواحد، الذي هو اصلا طلب مجاني، وهكذا بصنعة لطافة اصبحنا امام ثلاثمئة مليون دولار اعطاها بعض فقراء هذا العالم الى السماسرة الجدد، لعل هذا يزكّيهم - يزكي الفقراء - لدى مستر اميركا.

لكن المفارقة لا تنتهي هنا. فمن بين الدول المستبعدة اميركيا من هذا «اليانصيب» البشري كل من الصين (١٢٥٠ مليونا) والهند (٩٠٠ مليون) وفيتنام (٧٠٠ مليون)، ولو كان رعايا تلك الدول وحدها قد شموا رائحة الخبر، لما كان عدد الطلبات المتدفقة على صندوق البريد الاميركي منها ليقلّ عن مئة مليون في اضعف التقديرات. بالطبع حددت اميركا شرطها منذ البداية. هي تريد ٥٥ الفاً فقط لا ثلاثة ملايين ولا مئة مليون، اميركا تريد ٥٥ الفا. لا اكثر ولا اقل. هذا حقها وحدها وشأنها الداخلي تماما.

هذا يعيدنا الى الاتفاقية الجديدة للتجارة الدولية «الغات». والاساس كله في هذه الاتفاقية هو الا تكون للدولة اية سيادة وسلطة حقيقية على سوقها الداخلية، فبإسم حرية التجارة العالمية ومنطق السوق الحرة على كل دولة ان تفتح اسواقها الداخلية بالكامل امام الواردات من الخارج، وبإسم المنافسة المطلقة يصبح البقاء في السوق هو للسلعة الاجود حتى لو ادى هذا الى اغلاق الصناعات المحلية او منع نشوء المزيد منها. وفي سياق الترويج لاتفاقية «الغات» الجديدة يجري امطارنا بعشرات الاحصاءات والدراسات التي تبشر كل دولة صغيرة وكبيرة بأنها ستحصل على نصيبها من الكعكة الكبيرة. وفي نهاية المطاف سيصبح الغني اكثر غنى والفقير اقل فقرا إن لم يكن اللحاق بدول جنوب شرقي آسيا التي يسمونها «النمور الاربعة».

ولم يكن هناك بأس في هذا كله لولا ان الاقتصاد في هذه المرة اصبح اكثر خطورة من تركه للاقتصاديين. فاذا مضت الاتفاقية الجديدة في طريقها فعلا سنصبح امام تقسيم جديد تماما للعمل على المستوى الدولي. فالدول الغنية في الشمال تحتكر لنفسها الثراء والتقدم والتكنولوجيا والاستقرار، والدول النامية في الجنوب تتدحرج الى اسفل واسفل، وليس امامها سوى ان تعيش اسيرة لكرم الاباطرة الجدد في الحياة الدولية، بينما هي محاصرة بمزيد من الفقر من ناحية، وبمزيد من التشققات الاجتماعية من ناحية اخرى.

وعلى حد تعبير جيمس غولدسميث، وهو نفسه بليونير، فان الانقسامات الاجتماعية التي ستؤدي اليها اتفاقية «الغات» الجديدة على المستوى الدولي ستكون: «اكثر عمقا من اي شيء كان قد تنبأ به كارل ماركس». هذا البليونير لا يرفض بالطبع المكاسب الاضافية التي ستحققها اتفاقية «الغات» الجديدة له ولأمثاله. لكنه ايضا لديه من الحصافة ما يجعله يدرك ان الاستقرار الاجتماعي هو الاكثر اهمية في إحساس رأس المال بالامن في المدى الطويل.

وحتى من قبل أن يبدأ العمل بالاتفاقية الجديدة فان دول الشمال ذاتها التي رفعت راية حرية التجارة والغاء دور الدولة تماما في الحياة الاقتصادية بدأت تعاني بشدة من الثمن الاجتماعي الفادح نتيجة لذلك. فبريطانيا، مثلا، التي جاءت بحزب المحافظين الى السلطة قبل ١٥ سنة وجعلت من مارغريت تاتشر طوال سنوات الثمانينات محامية عن سياسات السوق الحرة، اصبحت هي نفسها الاقل استقرارا وتقدما في دول الشمال. هناك اقلية اصبحت اكثر ثراء، لكن الطبقات الوسطى مثلا - وهي العمود الفقري في المجتمع البريطاني - اصبحت بركانا مكتوما من الغضب ما جعل احدى الصحف الموالية لحزب المحافظين تقول اخيرا في مقالها الافتتاحي: «ان اصلاحات السوق الحرة التي شهدتها سنوات الثمانينات كان يفترض ان تتيح امام الطبقات المتوسطة فرصا جديدة. لكن هذا لم يحدث، وبدلا منه اصبحت الطبقات المتوسطة ترى الاصلاحات بمثابة تهديد شرير لاحساس افرادها بالاستقرار في وظائفهم وتحرمهم من الامل في مستقبل افضل «لاولادهم». وهكذا فإن الذين ساندوا سياسات السوق الحرة في الثمانينات هم انفسهم الذين ينقلبون عليها الان بعدما شعروا بانهم تعرضوا للخيانة، فبدلا من ضرائب اقل اصبح يتم اعتصارهم بضرائب اكثر واكثر.

واذا انتقلنا الى الساحة الدولية الاوسع نجد ان المغالطة الكبرى الاخرى التي يتم بها الترويج لاتفاقية «الغات» الجديدة



ولاطلاق حرية التجارة العالمية تتعلق بدول «النمور الاسيوية الاربعة»: كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة. ان تلك الدول الاربع حققت فعلا قفزات اقتصادية ضخمة واصبحت منتجاتها تغزو اسواق العالم . لكنها لم تفعل هذا مطلقا من خلال التجارة الحرة، العكس هو الصحيح . وتلك النجاحات تحققت اولا في ظل قيود صارمة على الواردات ودور قوى للدولة. وتحققت ثانيا في اطار حرب باردة حركتها مصالح دولية اصبحت لديها الان دوافع مختلفة تماما، ثم أن الحديث عن تلك الدول الاربع معناه الحديث عن شعوب لا يتجاوز تعدادها جميعا سبعين مليونا ، بينما المطلوب تشغليهم الان باتساع العالم اكثر من ثلاثة الاف مليون شخص.

وقيل اخيرا على لسان المدير العام لاتفاقية «الغات» ان الدول الصغرى من مصلحتها المصادقة بسرعة على الاتفاقية الجديدة لان التجارة الحرة التي تكفلها هي التي «ستحول دون سيطرة قانون الغاب في السوق العالمية وتحمي البلدان الصغرى من آثارها السلبية». ان العكس تماما هو الصحيح. فبهذه الاتفاقية يتم صراحة اضفاء قانون الغاب في الاقتصاد العالمي حيث النخبة الثرية والقوية تحصل لنفسها على كل المكاسب بينما الاغلبية الفقيرة هي التي تتحمل كل الخسائر. اكثر من ذلك فإن الاتفاقية الجديدة، بصريح العبارة ، تغلق الباب من الان بالضبة والمفتاح امام دخول اي دول جديدة نادي الصناعة والتكنولوجيا المتطورة.

وفي الشهر الماضي، مثلا ، وحتى من قبل ان توجد المنظمة الجديدة للتجارة الدولية، خرجت الحكومة في احدى الدول النامية بقرارين في اسبوع واحد. قرار بتخفيض الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة. وقرار آخر بزيادة الضرائب المفروضة على مواطنيها في الداخل. والقراران متكاملان بالضرورة.

فبمنطق التجارة الحرة على الدولة ان تفتح اسواقها امام منتجي السيارات الاجنبية. وبمنطق الواقع تريد الحكومة تعويض الفاقد من مواردها فلا تجد امامها سوى اعتصار مواطنيها بالمزيد من الضرائب. وبمرور الوقت وتتابع مثل هذه الانماط من السلوك لا تصبح هناك صعوبة في معرفة المنطق الذي ستسير به الاحداث، وحجم الزلزال الاجتماعي على مستوى عالمي في هذه المرة.

وحتى كانون الثاني (يناير) المقبل- موعد اقامة المنظمة الجديدة للتجارة العالمية- ستمطرنا دول النخبة بالمزيد والمزيد من المواعظ عن اهمية حسن السير والسلوك اللازم لنجاح اللعبة الجديدة. اخر الغيث، مثلا، هو ذلك المقال الذي كتبه وزير العمل الاميركي مسجلا فيه ان : «بعض الممارسات الخاصة بالعمالة تضع الدولة بكل بساطة خارج اسرة الدول المتحضرة الراقية». من هنا يدعو الوزير الاميركي الى استكمال اتفاقية «الغات» الجديدة باعطاء العمال «الحق في انشاء نقابات وتدعيم قدرتهم على التفاوض الجماعي مع ارباب العمل»... كذلك لابد من وجود لائحة تحرم تداول السلع «التي ينتجها السجناء او الارقاء او الاطفال».

كلام جميل ولا في الاغاني ، فالحديث هنا عن التحضر والعمال الضعفاء وحقوق الانسان - سجينا او طفلا - وكله... كله... في سبيل حرية التجارة العالمية.

لكن للحقيقة وجوها عديدة، نكتفي منها هنا بثلاثة. فاولا- خرجت السيدة رفيدة عزيز وزيرة التجارة في ماليزيا لتعلق بقولها ان الربط بين التجارة الدولية ومقاييس معاملة العمالة هو، عمليا، ليس اكثر من «غطاء مناسب وتمويه لمبدأ الحماية في التجارة الدولية».

وثانيا- تساءل مثقف من بنغلاديش - غير مرتبط بالشبكة السرية الجديدة المروجة لحرية التجارة - في براءة : ايهما افضل من وجهة نظر النظام العالمي الجديد... ان تقوم الارملة المعدمة في بنغلاديش بارسال اولادها الى مصنع للعمل بنصف اجر... ام ان ترسلهم الى نواصي الطرق للتسول والشحاذة؟

وثالثا- لم يتابع وزير العمل الاميركي بما فيه الكفاية نشاط نائب الرئيس الاميركي، الذي قام اخيرا برعاية مؤتمر في مدينة بلتيمور الاميركية تحت عنوان «دروس بلا حدود». والمشكلة الكبرى التي خصص لها المؤتمر هي كيفية قيام اميركا بالعمل مع «عالمها الثالث» الخاص بها والموجود في قلب مدنها الكبرى، حيث الفقر والمرض والامية... بحيث ان نسبة تطعيم الاطفال الاميركيين ضد مرض الحصبة مثلا لم تتجاوز تسعة وثلاثين في المئة. في مقابل ذلك هناك دول اخرى، ومن العالم الثالث الفقير والمتهم دائما بعدم اعتباره لحقوق الانسان، حققت بمواردها المحدودة تماما نتائج مختلفة. الهند مثلا... معدل تحصينها لاطفالها ضد الحصبة ٨٠ في المئة، الفيليبين ٨٨ في المئة، مصر ٩٠ في المئة - بتقارير موثقة من الامم المتحدة. ولا نريد ان نقول هنا ان الفقراء هم بالضبط اكثر انسانية نحو اطفالهم من الاغنياء. نقول فقط ان اغنياء هذا العالم الجديد - بعد اتفاقية «الغات» - اصبحوا قساة القلوب بما يجعلهم يحرمون الفقراء من اي امل - حتى الامل - في ان يعيشوا من انتاجهم بدل انتظار احسان الاخرين.

* نائب رئيس تحرير «اخبار اليوم» القاهرية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٤

اختلفت الآراء حول تأثيرات «الجات»

د. حجازى : لابد من بناء قاعدة انتاجية عربية لمواجهة آثارها

د. النجار: الوضع الجديد يزيد الانتعاش الاقتصادى للمنطقة

□ القاهرة ـ نور الهدى زكى:

اكد د. عبدالعزيز حجازى رئيس وزراء مصر الاسبق انه اذا لم تتجه الدول النامية ومنها الدول العربية إلى وضع استراتيجية جديدة ليس لمحاربة «الجات» وانما لتقوى من الداخل، واذا لم يحدث تكامل حقيقى وتكتل اقتصادى يرفع من الانتاجية خاصة فى القطاعات التى ستتعطل بفعل قرارات الجات، فسوف تجد هذه الدول نفسها محملة بارقام عجز فى موازين مدفوعاتها وارقام عجز فى موازينها العامة.

واشار د. حجازى فى معرض حديثه عن تأثيرات الجات عدة تساؤلات تعلن بالمصالح المتبادلة والمنافع التى ستتحقق للدول المتقدمة من تطبيق اتفاقية الجات ابتداء من يناير 1995.

بدأها بمن سيتحكم فى الاستثمار فى العالم، هل هى الدول النامية ام الدول الرأسمالية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات؟ وقال ان 70٪ من الاستثمار المباشر فى ايدى الشركات متعددة الجنسيات وبالتالى تأتى الصناعة والانتاج والتجارة.

واضاف: هذا التحكم والسيطرة الرأسمالية على حركة الاموال سترتبط بتوزيع التجارة العالمية..

واضاف اننا كدول نامية اصبحنا نقيم مؤسسات جديدة بدعوى حرية التجارة بينها ان مصر مازالت تصدر بـ 3 مليارات دولار فى الوقت الذى تصدر فيه كوريا بـ 83 مليار دولار والتجارة البينية بين الدول العربية تبلغ من 6٪ إلى 7٪ مع العلم اننا ليس لدينا فائض ولا قدرة انتاجية.. فالتساؤل هنا لابد ان يكون كيف يمكن بناء قاعدة انتاجية لهذه الدول؟ وكيف يمكن ان تكون هذه الدول قادرة كما حدث مع النمو الآسيوى.. كيف يمكن هذا بدون تكامل حقيقى وتكتل اقتصادى.

وقال: اذا لم تزد الطاقة الانتاجية فى كل خطة قومية للتنمية الانتاجية من الداخل فسوف تتزايد ارقام عجز موازين المدفوعات وارقام عجز الموازنات العامة فى القطاعات التى ستتعطل بفعل الجات.

وقد دافع د. سعيد النجار عن «الجات» وبدأ حديثه بتوضيح مزاياها على اقتصاديات الدول النامية تأتى اولا: من الانتعاش المتوقع للاقتصاد العالمى بسبب تحرير التجارة العالمية، وانه اذا خرجت الدول الصناعية من حالة الكساد فسوف يكون هذا الخروج اكبر عامل فى انعاش الانتاج فى البلاد النامية حيث تحتل اسواق البلاد الصناعية 75٪ من تجارة البلاد المصدرة.

والفائدة الثانية تتمثل فى تحسين شروط النفاذ لاسواق البلاد الصناعية فهذه الاتفاقية تفرض التزامات على المستورد من الدول النامية التى ستواجه سوقا مفتوحا امامها فى البلاد الصناعية وهذا سوف يستغرق فترة وهى 6 سنوات كما حددتها اتفاقية اورجواى.. فى خلال 6 سنوات سوف تدخل 50٪ من صادرات البلاد النامية إلى اسواق البلاد الصناعية دون اى قيد و 25٪ اخرى من صادراتها ستدخل تحت تعريفة جمركية اقل من 10٪ والباقى تحت تعريفة جمركية لا تزيد على 16٪.

واضاف د. سعيد النجار ان الجات قد وضعت ودعمت قواعد السلوك فى التجارة الدولية قيدت البلاد الصناعية فيما يتعلق بالاغراق ووضعت قيود فيما يتعلق بالدعم ووضعت الشرط الوقائى.

واضاف ان الفائدة الرابعة تتمثل فى اخضاع التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس لنظام الجات لان هذه الاتفاقية كانت خروجاً هائلا على قواعد الجات فى المنسوجات والملابس وان هذه الاتفاقية «الجات» ادخلت اتفاقية



د. عبد العزيز حجازى

المنسوجات والملابس خلال فترة 10 سنوات فى قواعد ملزمة.

اما فيما يتعلق بواردات البلاد الصناعية من السلع الزراعية قال د. سعيد النجار انه من المعروف ان عددا كبيرا من البلاد النامية تصدر السلع الزراعية، موضحا ان هناك فائدة اخرى تتعلق بنظام فض المنازعات فى التجارة الدولية وهى النظام الذى اصابه ضعف كبير وقال ان هذه الاتفاقية وضعت تسوية للمنازعات من خلال عمليات اجرائية وقواعد الزامية.

ورد د. سعيد النجار على من يتخوفون من ان الاتفاقية سوف تفتح الاسواق فقال ان الاتفاقية لا تقول بحرية التجارة ولا تمنع من حماية الصناعات ولكنها تسعى إلى تجارة اكثر تحريرا وليس إلى حرية التجارة ولا تمنع من حماية الصناعة عن طريق التعريفات الجمركية.



د. سعيد النجار

واضاف ان مهلة السنوات العشر التى اعطتها الجات للمواءمة بين اقتصاديات الدول النامية وشروط الاتفاقية تتضاءل إلى جانب القيود المفروضة على مصر لانجاز الاصلاح الاقتصادى.

وقال النجار: ان الجات قد اعفت اعفاء كليا البلاد الاقل نموا من التزامات كثيرة فالبلاد الاقل نموا اصبحت لا تخضع لاى التزام اما البلاد النامية فقد أعطيت مدة كافية للمواءمة مع الوضع الجديد فقد اعفيت من بعض الالتزامات خصوصا اذا كا دخل الفرد فيها اقل من ألف دولار سنويا ومصر وعدد كبير جدا من الدول النامية تدخل فى هذه الفئة كما ان الدول النامية تعفى من اى التزامات اذا كانت حصتها فى سوق البلد المستورد حصة ضئيلة لا تقل عن 2٪.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible] ١٩٩٤

خبراء اقتصاديون يؤكدون:

انضمام السعودية إلى «الجات» يضع حدا لسياسة «الإغراق»

المنتجات السعودية تواجه منافسة غير عادلة

□ جدة - وائل وهيب:

يتوقع خبراء الاقتصاد السعوديون أن تضع عملية انضمام المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» حدا لسياسة الاغراق المتبعة والمنافسة الشديدة التي تتعرض لها المنتجات المحلية من مثيلاتها المستوردة داخل السوق السعودية، وأن ذلك قد يؤثر نسبيا على زيادة اسعار كثير من هذه المنتجات المستوردة والتى تشمل بعض المواد الغذائية والمنسوجات والملابس الجاهزة والأدوية.

وقال الخبير الاقتصادى السعودى الدكتور فاروق أخضر: إن اتفاقية «الجات» تهدف إلى إزالة العقبات الصناعية التى تضعها الحكومات والتى تتمثل فى عدة طرق مختلفة، فهى اما أن تكون عن طريق دعم عمليات الانتاج فى قطاعات معينة وبالتالى ينتج عنها «اغراق» للأسواق بالمنتجات التى تكون مدعومة من الحكومات والتى تتسبب فى إيجاد منافسة غير عادلة، أو تكون عن طريق غلق أبواب الاستيراد ووضع عراقيل الحماية والتعريفات الجمركية التى تمنع أو تحد من انسياب السلع والخدمات حتى لا تصل للمستهلك بأقل الأسعار.

وأوضح فى هذا الصدد أن اتفاقية «الجات» تنص فى بنودها على الحد من فاعليات وتطبيقات سياسات الاغراق فى التجارة الدولية مما سيفسح المجال أمام الصناعات المحلية داخل السوق السعودية دون ضغط أو تنافس حاد من المنتجات الاجنبيه.. بمعنى أن المصانع الوطنية ستواجه ضغطا وتنافسا أقل داخل السوق المحلية عما كانت عليه قبل تطبيق مقتضيات الاتفاقية.

وأوضح الدكتور أخضر أن توقف أو تقليص سياسات الاغراق والدعم للتصدير التي تتبعها كثير من الدول لبعض منتجاتها سوف يؤثر على زيادة قيمة بيع هذه المنتجات داخل الاسواق التى تستوردها فى العالم بشكل عام، وداخل السوق السعودية بشكل خاص.

وقال إن الهدف الفلسفى لاتفاقية «الجات» هو أن يصل العالم إلى النقطة التى تتخصص فيها كل دولة وكل منطقة وكل شعب فى الانشطة الاقتصادية التى له فيها ميزة نسبية سواء كان ذلك فى أنواع الصناعات المتعددة أو الزراعة أو السياحة أو الخدمات.. وغيرها.

واضاف أن ما تهدف إليه هذه الاتفاقية هو الوصول إلى تخصص الدول في المنتجات والخدمات التى تستطيع أن تنتجها بكفاءة أكثر من الدول الأخرى.. موضحا أن الكفاءة تعنى الانتاج الكثير بتكلفة أقل مع المحافظة على الجودة.

وأشار إلى أن انخفاض أسعار هذه المنتجات والخدمات سوف يحسن من مستوى المعيشة بين سكان العالم.

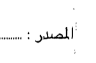
ويرى الدكتور أخضر أن من أهم القطاعات الاقتصادية التى يمكن تركيز المملكة في العمل من خلالها فى المستقبل بعد انضمامها إلى اتفاقية «الجات» 7 قطاعات مختلفة تشتمل على صناعات البترول والغاز ومشتقاتهما على اعتبار أن المملكة تحتضن ربع مخزون العالم من البترول، فضلا عن مجالات السياحة الدينية وزيارة أماكن الاثار الاسلامية وجعل مدينة جدة منطقة تسويقية وترفيهية تخدم الزوار والضيوف اضافة إلى الحجاج والمعتمرين الذين يحضرون خلال شهرى الحج ورمضان لأداء مناسك الحج والعمرة.

وقال: إن من المجالات الاقتصادية الاخرى التي يمكن الاستفادة منها بعد تطبيق اتفاقية «الجات» التخصص فى تطبيقات أبحاث الزراعة الصحراوية والزراعة التى تعتمد على الرى بماء البحر بعد تحليته وتكريس جهود مراكز الابحاث السعودية فى هذه المسيرة المهمة على أساس أن نبدأ من حيث انتهى الاخرون.

وأضاف أنه يمكن أيضا الاستفادة من قطاع التعدين والصناعات الاستراتيجية والتحويلية المتعلقة بهذا القطاع ومشاركة القطاع الخاص بشكل مكثف فى هذا المجال، إضافة إلى التوجه للعمل فى مجال تجارة الترانزيت وإعادة التصدير وخدمات التخزين وإقامة مناطق التجارة الحرة على سواحل المملكة الممتدة علي الخليج والبحر الأحمر. وأشار إلى أنه يمكن الاستفادة أيضا من مجال الصيد وصناعة منتجات الأسماك والثروات البحرية، وتنمية نشاط النقل البحرى علي طول السواحل السعودية.

وقال إن آخر المجالات المقترحة للاستفادة منها هو الاهتمام بالصناعات التجميعية والاستهلاكية التى تعتمد على مدخلات المنتجات البتروكيماوية والبترول ومشتقاته.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٤

لا مكان للكسالى والمترددين فى عصر «الجات»

يبدى البعض تخوفهم من الآثار المترتبة على سريان اتفاقية الجات G.A.T.T ومدلولها General Agreement On Tarriffs And Trade «اتفاقية التجارة الحرة والتعريفة الجمركية» بعد توقيعها والموافقة عليها من ١١٧ دولة من بينها مصر فى ١٦ ديسمبر ١٩٩٣ والاتفاقية تتميز عما عداها بخصائص من اهمها :

بقلم :
السيد حسين العزازى
مدير عام بهيئة كهرباء مصر

- عموميتها من حيث عدد الدول التى وقعتها وتلك التى ستتأثر بها .
- ان غنمها للاغنياء وغرمها على الفقراء .
- انها بمثابة صك اقتصادى يدعم سيادة الولايات المتحدة الامريكية للنظام العالمى الجديد حيث يوفر لها ضمانات يقابلها تنازلات او التزامات من القوى الاقتصادية المنافسة وعند مدى وسط تلتقى فيه مصلحة الكبار على حساب الصغار ممثلين فى الدول النامية والتى تعد مصدرا للخامات وسوقا لاستهلاك المنتجات .
- تتضمن الاتفاقية ازالة الحواجز التجارية بين الدول وتخفيض الجمارك وهذا يعنى تقليص آليات الحماية التى كانت تستخدمها الدول النامية لحماية وتشجيع صناعاتها الوطنية والتخلى عن ذلك يعنى ازاحة الغطاء الواقى وتركها فى مواجهة المنافسة الشرسة التى قد تلتهمها او تقضى عليها وهو الامر الذى قد يؤدى للكساد والافلاس والبطالة .
- لايمكن الاعتماد او الارتكاز للمعونات والتعويضات التى سيحصل عليها المتضررون من الموسرين وبانصبه تتراجع مع الوقت إلى حد التلاشى .

وسبل الافلات هى ذات سبل الانطلاقة ويمكن اختصارها فى الآتى :

- انتظام الدول النامية فى اتحادات وتكتلات اقتصادية لضمان الحد الامن لتسعير الخامات وتقريب الهوة القيمية بين الصادرات والواردات مع الدول الغنية .
- تحقيق تكاملية الاشباع من خلال تبادل المنتجات والسلع والخدمات والخبرات خاصة وان لكل دولة خصائصها وامكانياتها التى يمكن من خلال تفاعلها بالاشقاء والاصدقاء تحقيق التكامل المنشود .
- تحقيق قدر اعمق من التعاون والتعامل مع اليابان والصين ونمور آسيا والتوظيف الجيد للعلاقات مع دول اوربا الغربية والولايات المتحدة لتخطى الفجوة التكنولوجية .
- تخليص الاقتصاد من محدودية التعلق بالاطار القومى وتوسيع دائرته «قاريا وعالميا» وربط التوجه بالفاعلية واستثمار عنصر الوقت دون تأخير .
- التركيز على الزراعة الحديثة والمنظورة والاهتمام بزراعة الصحراء وتوجيه قدر اكبر للميكنة الزراعية والتصنيع الزراعى .
- جذب الاستثمارات الكبيرة ومنحها التسهيلات الكافية لاستمرارها واستقرارها وبما يخدم قضية الانتاج الجيد والمتميز .
- الارتفاع بمستوى انتاجنا ليكون اهلا لقبول المواطن وتفضيله على البديل الاجنبى .
- دعم اسطولنا التجارى للاسهام بدوره اقليميا ودوليا ومن خلال موقعنا الممتاز كنقطة مرور للتجارة العالمية .
- الاستفادة المثلى من قناة السويس وتوفير الارصفة ومخازن الترانزيت وانشاء مطارات تجارية متخصصة لتحقيق السيولة وسرعة الاجراءات اللازمة حيال الصادرات والواردات على السواء وخاصة مستلزمات التشغيل والصيانة .
- احياء الصناعات والحرف التراثية التى حققنا فيها تفوقا ملحوظا من خلال مراكز ومواقع متخصصة «الحرانية - اخميم - رشيد - دمياط - خان الخليلى ...الخ» .
- الاهتمام بالسياحة لاصحاب الدخول المتوسطة لما يعنيه ذلك من رواج عام .
- جذب رأس المال العربى والاجنبى للدخول فى مجالات اقتصادية ينهض بتمويلها وتسويقها وبما يخدم اهداف التصدير .
- مضاعفة الجهد لاستقطاب الشركات العالمية لاقامة فروع لها بمصر حرصا على امتصاص الخبرة وتحقيق المنتج بتكلفة اقل يتوفر من خلالها القدرة على تصريفها بالمنطقة العربية والافريقية بعوائد مجزية .
- توخى المرونة والموضوعية فى السياسات الاقتصادية وتحويل الهياكل الخدمية إلى هياكل انتاجية تخلصا من نزعة الكم إلى الكيف ومن منحنى الفاقد إلى الخط الصاعد ومن مجرد الاداء إلى مستوى الانجاز .
- تطوير نظم العمل بالمصارف والبنوك والبورصات وتوثيق الصلة بين الادخار والاستثمار كى لايعيد الادخار تجنيبا او تجميدا مع الاحتفاظ بارصدة كافية من النقد الاجنبى .
- دعم سياسات التعليم بما يخدم احتياجات العمل والتوسع فى الجوانب الفنية والعملية لاثراء سوق العطاء وكفانا مااستغرقته سوق عكاظ .
- السيطرة على المشاكل التى تعترض مسار التنمية وتقدير المخلصين والمبدعين والمبتكرين واعتبارهم «النموذج المثالى» لمرحلة البناء والرخاء .

واذا كان المعيار الذى استندت اليه «الجات» ان البقاء للاصلح وهو فى مجال التجارة الاجدر بمؤشرات الدقة والجودة والسرعة والكفاءة فهى اذا بمثابة دعوة اختيارية للتقدم بالنسبة للواعدين والصاعدين كما تحمل عكس ذلك لمن يلوذون بالصمت والانزواء ويكتفون بالانطواء او مجرد الانضواء وقد صار جليا انه لامكانة بعد الان للكسالى والمترددين او أكلة القات فى عصر الجات .



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٦

ولايزال الحديث عن « الجات » وتأثيرها على الصادرات مستمرا

كتبت ناهد أمام :

أكد الدكتور محسن هلال رئيس ادارة المنظمات الدولية بقطاع التمثيل التجارى التابع لوزارة الاقتصاد على أن اتفاق قطاع الخدمات فى ظل الجات ، الذى وقعت عليه مصر ضمن بنود الاتفاقية .. لم يتضمن كافة قطاعات الخدمات ..

وتضمنت كل من البنوك ، والتامين ، وسوق المال ، والسياحة ، والتشييد ، والمقاولات ..

وقال د . هلال خلال اعمال « ندوة الجات وآثارها على الصادرات المصرية » .. والتى نظمتها مجلة سيدش بالتعاون مع مركز تنمية الصادرات ، ان قطاع التشييد والمقاولات المصرى .. لن يتم تعريضه للمنافسة الاجنبية فى ظل اتفاقية الجات ، حيث تم وضع العديد من القيود من بينها .. تحديد مجالات معينة يسمح فيها لدخول الشركات الاجنبية مثل انشاء الكبارى ، وخطوط الانابيب تحت البحر ، والمساهمة فى انشاء انفاق المترو ، وذلك لما تميز به الشركات الاجنبية من خبرة فى تلك المجالات .

وبالنسبة لانشاء شركات مقاولات اجنبية يشترط امتلاك ٥١٪ من راس المال للمصريين ، ويتم ادارة الشركة عن طريق الشركاء المصريين ، واشتراط تشغيل ٩٠٪ من العمالة المصرية بالشركة .

ومن ناحية أخرى .. اشار د . فاروق شقوير وكيل وزارة الاقتصاد ، الى ان الاتفاقية تعد الوسيلة الاساسية للنفاذ للاسواق الخارجية والاحتكاك بالمستجدات المطروحة على الساحة العالمية ، كما ان جميع الاتفاقيات لابد ان تحتوى على بنود سلبية وأخرى ايجابية .

فعلى سبيل المثال لابد ان يؤدى الغاء دعم المنتجات الزراعية سواء من الدول المتقدمة او النامية الى رفع اسعار تلك السلع والتى تمثل نسبة كبيرة من واردات الدول النامية ، حيث تصل حالياً اجمالى قيمة الدعم للمنتجات الزراعية بالدول المتقدمة الى ١٨٠ مليار دولار .. ومع تطبيق اتفاقية « الجات » والتخفيض بمعدل ٢٠٪ يصل الدعم الى ١٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ .

فى مقابل ذلك سيتم تخفيض الدعم المخصص للتصدير والذى يصل فى المجموعة الاوروبية الى ١٣٠ مليون دولار ، وسيتم تخفيضه عام ٢٠٠٠ الى ٨٥ مليون دولار ، مما سيحقق ذلك مزايا للدول النامية .. من امكانية التصدير للاسواق الاوروبية .. بعد القدرة على المنافسة التصديرية للمصدرين ، حيث كان يشكل الدعم المقدم للمصدرين الاجانب عائقاً



المصدر : الأكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٤

مؤتمر عربي للحاق بقطار « الجات » !!

حاتم فاروق

بعدما أصبحت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « الجات » وخاصة جولة أوروجواي التي انتهت في ديسمبر الماضي محور اهتمام العالم في الآونة الراهنة .. فقد ارتقى موضوع تأثير الجات إلى مكانة الصدارة ليس فقط على مستوى البلدان المتقدمة بل أيضا على المستوى العربي .. وقد نظمت جامعة الدول العربية مؤتمرا عربيا لمناقشة آثار الجات على الاقتصاديات العربية وصرح د . عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية بأن المنظمة العالمية للتعريفات والتجارة « الجات » ستتولى مسئولية إدارة التجارة العالمية والتي ستدخل حيز التنفيذ في شهر يوليو من العام القادم والتي ستفرض تحديات خاصة على دول العالم الثالث ومنها البلدان العربية .. وأكد على ضرورة وضع تصور شامل لكيفية التعامل مع هذه الاتفاقية بما يعود بالنفع على الاقتصاد العربي خاصة في مجال الحاصلات الزراعية والمفروشات والورق والادوية وصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .. أما د . عبد الرحمن السحيباني الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية فقد أكد أن هناك خمس دول عربية شاركت في مفاوضات جولة أوروجواي وهي مصر وتونس والكويت والمغرب وموريتانيا وانضمت أخيرا الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر .. وأضاف أن هناك دولا عربية أخرى تتفاوض من أجل الانضمام إلى اتفاقية الجات وهي السعودية والاردن والجزائر ..

وأكد أن بحث الآثار المتوقعة على الاقتصاديات العربية ليس مهمة سهلة فهي تتباين وتختلف الحقوق والالتزامات من بلد عربي إلى آخر .. وأشار إلى أن الامل معقود على التجمع العربي من خبرة خبراء الاقتصاد في البلدان العربية بالخروج باستراتيجية عربية شاملة للتعامل مع الجات وكيفية تعظيم المكاسب وتقليص التكاليف المفروضة على الدول العربية .. وحول النتائج والآثار المترتبة على الاقتصاد المصري في ظل اتفاقية الجات فقد تقدم د . محسن هلال وكيل أول وزارة الاقتصاد بورقة عمل أكد فيها أن مصر التزمت في مجال الزراعة والمنسوجات بتخفيض وتثبيت الفئات الجمركية مع استخدام المرونة الممنوحة للدول النامية وتم استثناء بعض المنتجات ذات الحساسية في مجال الزراعة بالنسبة لمصر ومن بينها الدواجن والزيوت حيث رفعت جماركها بعد ازالة الحظر .. في النفاذ إلى الاسواق الخارجية في القطاعات الخدمية المصرية التي بلغت مرحلة متقدمة من القدرة على المنافسة العالمية ..



الأردن يستكمل مفاوضاته للانضمام لـ«الجات»

عمان: «الشرق الاوسط»

وصل إلى عمان أمس الأحد الدكتور اكي ليندن نائب مدير عام اتفاقيات «الجات» في زيارة للاردن لاستكمال المفاوضات بين الاردن والجات حول انضمام عمان إلى منظمة التجارة الدولية التي ستخلف «الجات» اعتبارا من مطلع العام المقبل.

وتوقع مسؤول اردني ان تتم المصادقة على اتفاقيات الجات من قبل الاردن في شهر سبتمبر (أيلول) المقبل.

ويعكف خبراء اردنيون حكوميون على دراسة الآثار المحتملة لانضمام الاردن الى منظمة التجارة الدولية بهدف التوصل الى تصور متكامل عن الحقوق والالتزامات المترتبة عن الانضمام لاتفاقيات الجات في جولاتها الثماني.

وكان الاردن قد تقدم بطلب الى الامانة العامة للجات في وقت سابق للانضمام لمنظمة التجارة الدولية. وعلم ان الدكتور ليندن يجري مفاوضات مع المسؤولين الاردنيين في وزارة التخطيط الاردنية حول استكمال متطلبات انضمام الاردن لاتفاقيات الجات الى جانب مباحثات مع وزارة الصناعة والتجارة ومحافظ البنك المركزي.

وقد اعدت الوزارة بالتعاون مع غرفة صناعة عمان لقاء بمقر الغرفة في السابع والعشرين الشهر الحالي مع الدكتور ليندن للاستماع الى محاضرة عن الحقوق والالتزامات المترتبة على الانضمام للاتفاقيات. ومحاورته عن الآثار المحتملة والمزايا التي تحققها الجات للاعضاء حيث سيعرض كل قطاع صناعي اهم مشكلاته ومخاوفه خاصة ان القطاع الصناعي يتمتع بمعدلات حماية مرتفعة، ويظهر خشية من اسقاط معدلات الحماية بعد ان اظهرت الصناعات الاردنية تاثرا واضحا بعد فرض ضريبة المبيعات التي افضت الى مزيد من الانفتاح وتخفيض القيود الجمركية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باختصار



الصناعات العربية وتحديات «الجات»

مهما قيل عن محاسن اتفاقية الجات، ومهما ذكر العديد من المتحمسين لها بأنها مفيدة، الا اننا لا نزال نقول ان هذه الاستفادة قد تكون للصناعات التى وصلت لدرجة عالية من الجودة.. واصبحت مع المنافسة الضارية فارضة لوجودها.

وقد سبق وطالبنا بضرورة تخصيص صندوق لدعم الصناعة فى كل قطر عربى يتم دعمه عن طريق المماثلة على ان توضع لهذا الصندوق شروط واضحة بحيث يرفع هذا الدعم خلال فترة من الزمن تتمكن خلالها هذه المنتجات من فرض نفسها فى الاسواق المحلية، وايضا الخارجية..

و لقد اسعدنى أيضا الخطوة التى اتخذتها الكويت مؤخرا، حيث تقرر اعتبارا من اول سبتمبر المقبل تخفيض سعر الاعلانات بالتليفزيون على المنتجات والصناعات الوطنية بنسبة 50٪ وعلى المنتجات والصناعات الخليجية بنسبة 25٪ من الاسعار المعمول بها.

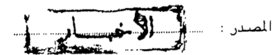
ولاشك ان من شأن هذا القرار المساهمة فى الترويج للصناعات الوطنية فى الاسواق حتى تتمكن من منافسة الغزو الذى تتم مشاهدته يوميا من صناعات مماثلة، ويتم وضع خطط وبرامج شاملة لترويجها على مستوى الدول التى يتم التصدير لها.

هذه الخطوة لن تكون الاخيرة ونتمنى ان تليها خطوات اخرى فى مختلف الدول العربية والتى يهمها بالدرجة الاولى مساندة صناعاتها الوطنية لتستمر فى انطلاقاتها وترسيخ وجودها لمرحلة ما بعد الحماية والدعم.

على عمر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٤

كلمات

في الاسبوعين الاخيرين ، جمعتنا عدة لقاءات ، مما نسميها «غداء عمل» مع قيادات في دور نشر الكتب ، تتابع وصولها الى القاهرة ، من لبنان وسوريا والسعودية والسودان والامارات العربية والكل يشكون من الظاهرة الخطيرة المؤسفة المدمرة ، ظاهرة تزوير الكتب ، او بمعنى أخر اعادة طبع الكتب بتصويرها من الاصل دون اذن من المؤلف او الناشر الاصلي ، الذي تكلف نفقات جمع الحروف والاخراج والرسوم وتصميم الغلاف وحق المؤلف او المترجم او المحقق ، ثم اتى المزور واستغل هذا كله واعاد الطبع دون ان يتكلف شيئا مما ذكرت ، اضافة الى انه يتجنب احتمال الخسارة ، فلا يعيد طبع الكتب غير المطلوبة او غير الرائجة ، ويكتفي بسرقة الكتاب الناجح والرائج والمطلوب .

والظاهرة ليست خاصة بنا نحن المصريين أو نحن العرب ، ولكن يعاني منها الناشرون في العالم كله ، خاصة الانجليز والأمريكيين ، والمزورون عادة لا يصرحون بأنهم يريدون الكسب السهل الحرام ، ولكنهم يتسترون وراء غلاء الكتب الأصلية ، خاصة الاجنبية ، وتلك التي يطلبها المتعلمون من الدول النامية ، فقد يصل ثمن الكتاب من الحجم المتوسط ، عشرين او ثلاثين دولارا ، او عشرين جنيها استرلينيا في بعض الاحيان ، فإذا اعيد طبعه خلسة او تزويرا ، اصبح من الممكن بيعه باقل من سعره الاصلي بكثير ، وهكذا اصبح معظم الناشرين الكبار في العالم يشكون شكوى مريرة من هذه الظاهرة الخطيرة التي نشأت مع المخترعات الحديثة في عالم الطباعة ، وسهولة تصوير الكتب المطبوعة ، واعادة طبعها باقل التكاليف

ونحن في مصر نقاسي الامرين من ذلك ، وظروفنا تزداد سوءا ، فبالاضافة الى ماذكرت ، نتحمل في مصر الضرائب المفروضة على الورق ومستلزمات الانتاج بينما بعض المزورين وغيرهم في كثير من البلدان العربية ، ثم ان امام تصدير الكتاب المصري الى الخارج عقبات تؤخر تصديره لخضوعه لكثير من القيود والضوابط الرقابية والجمركية والنقدية وغيرها . وفي كل اجتماع نعقده ويستمر ساعات نتحاور ونتجادل ونناقش مختلف الحلول ، ولا شيء يمكن ان يدخل الى حيز التنفيذ لان القرارات التنفيذية ليست في ايدينا ولكنها في يد الدكتور الرزاز الذي وعدنا بتخفيض الرسوم الجمركية على ورق الطباعة . فلذا به يرفع هذه الرسوم بدعوى حماية مصانع الورق المصرية المهددة بالافلاس وقلنا ان من حق الرقابة في مصر ان تراقب الكتب المعدة للتداول في الأرض المصرية ، اما الكتب المطلوبة للخارج والمتداولة في بلد اخر ، فما هي الحكمة من خضوعها للرقابة قبل التصدير وهكذا نجد كتبا كبيرة [illegible] اولها الاجانب في بلادهم ولكننا نفرض رقابة عليها عند تصديرها ولا نفرض رقابة على بعض الكتب المتداولة في بلادنا ولا نتخذ ضدها اى اجراء الا بعد ان يصل علمها الى السلطات ، والمشكلات كثيرة والحلول معروفة ولكن احدا لا ينفذها ، لا في مجال الكتب فحسب ولكن في جميع المجالات

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصناعيون اللبنانيون وغرف عربية يوصون بالمشاركة في "غات"

□ بيروت - «الحياة»:

■ ناقشت جمعية الصناعيين اللبنانيين ووفود غرف التجارة والصناعة العربية في سورية والاردن والكويت التي شاركت في افتتاح معرض الصناعات اللبنانية في جلسة عمل عقدت أمس برئاسة السيد جاك صراف اتفاق غات والنقل والترانزيت والتحدي الاقتصادي الاسرائيلي والمعرض العربي.

واوصى المجتمعون في موضوع اتفاق «غات» بضرورة عقد ندوات لشرح مضمونه وانعكاساته. واوصوا حكوماتهم بالتقدم بطلبات للمشاركة في هذا الاتفاق مع درس خطة التكامل للصناعة العربية وضمن طرح التنمية الصناعية. وتمنى المشاركون على الجمعية توجيه الدعوة الى كل البلدان العربية للمشاركة في ندوة خاصة عن «غات». وشددوا على تطبيق الاتفاقات القائمة بين الدول العربية في شان النقل والترانزيت.

وعن المعرض العربي توافق المجتمعون على ان الهدف يتمثل في تعريف بعض الاسواق بالسلع العربية وبتصريف السلع العربية في اسواق اخرى. واستقر الراي على ان يكون المعرض العربي معرضاً قطاعياً متخصصاً في إطار المشاركة للمنافسة في التطوير. واوصوا بتكليف شركات عربية لتحضير ورقة عمل للتنفيذ بعد الاتصال بالمؤسسات العربية المعنية.

وكان وفد من جمعية الصناعيين برئاسة صراف والوفود العربية زار رئيس الجمهورية الياس الهراوي وشكره لرعايته افتتاح معرض الصناعات اللبنانية. واطلعه على اجواء المفاوضات الصناعية والاقتصادية وصولاً الى التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

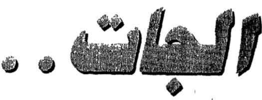
وكانت جمعية الصناعيين اللبنانيين افتتحت مساء اول من امس معرض الصناعات اللبنانية في «فوتورو سكوب» في سن الفيل برعاية السيدة منى الياس الهراوي وحضور وزير الصناعة والنفط الدكتور اسعد رزق ممثلاً رئيس الحكومة ونواب والعميد علي مكي ممثلاً قائد الجيش وشخصيات وصناعيين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٤



ومرحلة التحدى للزراعة المصرية

احتل موضوع اتفاقية «الجات» في الآونة الأخيرة مكانا بارزا في اهتمامات الرأى العام في مصر حيث اختلفت الآراء وتعددت الاجتهادات حول تقسيم آثار الاتفاقية الجديدة على الدول النامية بصفة عامة و مصر بصفة خاصة.

وتمثل اتفاقية الجات تحديا جديدا لقطاع الزراعة في مصر لأنها تلتزم بتخفيضات متتالية على جمارك السلع الزراعية تصل الى ٢٤٪ خلال ١٠ سنوات فماذا قال الخبراء؟

يقول الدكتور محسن هلال مدير ادارة المنظمات بجهاز التمثيل التجارى ان اتفاقية الجات تضم فى عضويتها ١١٧ دولة بالاضافة الى انضمام اكثر من ١٥ دولة اخرى تتمتع بصفة المراقب وقد تم الاعلان عن اتفاقية لجنة المفاوضات التجارية فى ١٥ ديسمبر العام الماضى وتحويلها الى المنظمة الدولية للتجارة، وقد اتسعت لتشمل تنظيم تجارة الخدمات وتجارة السلع بالاضافة الى الجوانب التجارية فى الملكية الفكرية.

ويبدأ العمل بهذا الاتفاق فى اول يناير ١٩٩٥ وتشمل اتفاقية الجات مجموعة من الاتفاقات وهى بروتوكول النفاذ الى الاسواق وتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية وتلزم به كل دولة موقعة على الاتفاقية. ويضيف ان اتفاق تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية واخضاعها لقواعد «الجات» يتناول تخفيض القيود الجمركية وذلك بعد تحويل القيود غير الجمركية الى تعريفة جمركية مع التثبيت والتخفيض على فترات من ٦ الى ١٠ سنوات. مع فتح الاسواق امام الواردات التى كانت خاضعة لقيود غير جمركية بما لا يقل عن ٣٪ تزداد الى ٥٪ فى عام ٢٠٠٠. وتتضمن ايضا الاتفاقية فى المجال الزراعى تخفيض دعم الانتاج والتصدير بنسب من ٢١٪ الى ٣٦٪. مع تنظيم حق الدول فى الرقابة الصحية والبيطرية بما لا يشكل عائقا تجاريا. وفى قطاع المنسوجات تضمنت الاتفاقية الالغاء التدريجى لنظام الحصص التى كانت تنظم التجارة الدولية فى المنتجات النسيجية على أن يتم الالغاء تدريجيا على اربع مراحل فى خلال ١٠ سنوات.

ويوضح محسن هلال ان مصر التزمت فى مجال الزراعة والمنسوجات بتخفيض وتثبيت للفئات الجمركية مع استخدام المرونة المسموحة للدول النامية. وقد تم استثناء بعض المنتجات ذات الحساسية فى مجال الزراعة بالنسبة لمصر، ومن بينها الدواجن والزيوت حيث تم رفع جماركها بعد ازالة الحظر. ويقول الدكتور جلال الملاح بكلية الزراعة جامعة الاسكندرية أن قطاع الزراعة فى مصر بدأ يواجه صعوبات جديدة وحادة تمثلت فى ارتفاع تكلفة الانتاج وبتوقيع اتفاقية الجات ظهر تحد مفاجىء للاقتصاد المصرى بصفة عامة والزراعة بصفة خاصة حيث تلزم مصر بتخفيضات متتالية على جمارك السلع الزراعية تصل الى ٢٤٪ خلال ١٠ سنوات بالاضافة الى خفض مماثل للدعم المقدم للصادرات الزراعية وتخفيض دعم مستلزمات الانتاج بنسبة ١٤٪ بعد ١٠ سنوات.

ويشير الى ان تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية يؤثر على توظيف وانتقال الموارد نتيجة لتاثير ذلك على الربحية النسبية للمنتجات الزراعية وهذا يؤدى الى انخفاض معدل التبادل التجارى وهو مايعنى انخفاض الصادرات والواردات الزراعية.

ويضيف ان الانخفاض النسبى لاسعار المنتجات الزراعية المحلية او المستوردة يأتى نتيجة لخفض الرسوم الجمركية على الواردات وفى ظل ارتفاع تكاليف الانتاج وهو الأمر الذى من شأنه ان يؤدى الى انخفاض الربحية السلع الزراعية التصديرية او تلك التى تتنافس مع السلع الزراعية المستوردة مما يعنى اعادة صياغة هيكلة الانتاج الزراعى من جديد.

وطالب بضرورة دراسة الانتاج الزراعى فى اطار اتفاقية «الجات» وقياس معدلات التبادل لمعرفة اثر الاتفاقية على سلع التصدير والسلع التى تتنافس مع السلع المستوردة. بالاضافة الى الاهتمام بمحاولة رفع الانتاجية والجودة للمنتجات الزراعية مع خفض تكلفة انتاج الوحدة حتى تتمتع الصادرات المصرية والسلع المحلية التى تتنافس مع الواردات بميزة تنافسية تمكنها من الاستمرار محليا وخارجيا.

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١ ١٩٩٤

د. محيى الدين الغريب:

تحرير الاستثمارات فى صالح الدول النامية

□ القاهرة ـ أسامة سليمان:

أكد د. محيى الدين الغريب رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار أن اتفاقية الجات لن تحرر التجارة فقط بل ستحرر الاستثمار ايضا الذى سيؤدى إلى زيادة الانتاج وبالتالى زيادة حركة التجارة تصديرا واستيرادا.

واضاف د. الغريب فى تصريح له حول اثر اتفاقية الجات على المشروعات الصناعية المصرية أن التعريفة الجمركية الحالية فى مصر تساعد على ازدهار المشروعات الصناعية وزيادة الاستثمارات لأن التعريفة الجمركية تنخفض كلما زاد اعتماد المنتج على نسبة أعلى من المكونات ذات التصنيع المحلى والعكس صحيح فكلما انخفضت نسبة المكونات ذات التصنيع المحلى ارتفعت التعريفة الجمركية وهذا النظام كفيل بتشجيع الصناعة الوطنية وتخفيض الاعتماد على الاستيراد.

واشار إلى أن مفاوضات الجات ركزت بشكل كبير على الغاء الدعم على السلع الزراعية ايضا فالسلع الزراعية فى أوروبا تتمتع بدعم كبير وأيضا فى مصر تتمتع بدعم كبير على وارداتنا الزراعية وخصوصا القمح وفى ظل هذه الاتفاقية سيتم الغاء الدعم ولكن بشكل تدريجى لا يضع الدول النامية فى أزمة مفاجئة فسيستمر الدعم لعدة سنوات قادمة متناقصا بشكل تدريجى لمدة تتراوح بين 7و8 اعوام.

تناول د. محيى الدين الغريب صناعة الغزل والنسيج فى مصر كمثال للصناعات الوطنية المصرية ومدى تأثرها بتنفيذ الاتفاقية الدولية فأوضح أن صناعة الملابس تمثل معظم صادراتنا إلى الولايات المتحدة وهى فى ازدياد مستمر مما دفع الولايات المتحدة إلى وضع نظام الحصص للحد من هذه الصادرات وآخر هذه المشكلات موضوع صادراتنا من القمصان الرجالى والذى حدت الولايات المتحدة من اورداتها من هذه القمصان.

د. محيى الدين الغريب

ويضيف أن مصر لم تستوف حصصها من التصدير للاسواق الأمريكية فى بقية الصناعات النسجية وقد حاولت بعض دول الشرق الاقصى اقامة استثمارات فى صناعة الملابس فى مصر للتصدير للاسواق الأمريكية بعدما استوفت حصصها المخصصة لبلادها إلا أن هيئة الاستثمار منعتهم لاتاحة الفرصة امام المستثمرين المصريين للقيام بهذا الدور وعدم التاثير على حصص مصر فى التصدير والتى لم يتم استيفاؤها واشترط القانون أن تكون اغلبية رأس المال للمصريين بالنسبة للاستثمار الداخلى ولا تقل عن 75٪ فى المناطق الحرة.

ويؤكد د. الغريب أنه مع تطبيق اتفاقية الجات والغاء نظام الحصص ستتنافس جميع المنتجات من مختلف الجنسيات فى السوق الواحد وستكون هذه المنافسة ظالمة خاصة بالنسبة للدول النامية لأن ظروف الانتاج تختلف من دولة لأخرى وتكلفة الأيدى العاملة واسلوب الادارة وغيرها من عناصر الانتاج ويصبح امام الصناعة المصرية تحد كبير فى ضرورة الاهتمام بتطوير اساليب الادارة ورفع مستوى الجودة. ويضيف د. الغريب أن اتفاقية تحرير التجارة الخارجية والتى تقوم على انشاء منظمة جديدة للتجارة الدولية والتى تحاول مساعدة الدول النامية بالتدريج فلو تم الاستعداد واعداد الدراسات وتطوير الصناعات الوطنية المختلفة القادرة على التصدير والتوسع فى الانتاج الزراعى وما يترتب عليه من انتاج صناعى جديد ستكون المحصلة فى النهاية أن حرية التجارة يمكن أن تتحول إلى كسب للاقتصاد الوطنى.

والدليل على هذه المقولة هو دليل تاريخى فالاقتصاد المصرى فى الماضى فى ظل حرية التجارة كان اقوى من مرحلة الحماية والاحتكارات الحكومية والقطاع العام والتأميمات.

ويؤكد د. محيى الدين الغريب أنه من المعارضين للمخاوف المثارة حول اتفاقية الجات فنحن قادرون بالاعداد الجيد وبالخبرات الوطنية المتميزة والمتوافرة بكثرة فى مصر والعالم العربى أن نأخذ موقعا متميزا فى ظل اتفاقية الجات ولكن لابد من الاعداد الجيد بالعمل المنظم من الآن.



وزير التجارة السعودي لانضمام المملكة الى 'غات'

□ جدة -
من محمد جمال عتابي:

■ قال وزير التجارة السعودي الدكتور سليمان السليم ان سياسة المملكة العربية السعودية قائمة دائماً على حرية التجارة وان فكرة اتفاقية «الغات» مذ قامت عام ١٩٤٧ عقب الحرب العالمية الثانية هي لازالة العوائق امام التجارة الدولية. واكد انه «من مصلحتنا أن تزول العوائق».

وابلغ السليم «الحياة» عقب اجتماعه مع رجال الاعمال السعوديين في الغرفة التجارية والصناعية في جدة أمس: «اننا ما بدانا الدخول في غات الا بعد مناقشات ودراسات من جهات مختلفة. وقوّمنا الفوائد والالتزامات فوجدنا أن الفوائد تتفوق على الالتزامات». واشار الى انه «يجب الاخذ بعين الاعتبار ان غات تضم ١١٧ عضواً». وتساءل: «هل انتظر انا في الخارج ويتخذون هم القرارات ويمضون في هذا الموضوع ام اكون معهم في صنع القرار؟». واعتبر انه «إذا كانت الفكرة هي حرية التجارة وإزالة العوائق الجمركية فالافضل ان ندفع في هذا الاتجاه من داخل غات كاعضاء او من خارجها كمراقبين حالياً». واكد ان «انضمامنا يعتبر مسالة وقت. وليست هناك مشكلة في دخولنا غات لاننا نطبق المبادئ التي اقيمت من اجلها».

وكان وزير التجارة السعودي قام امس بزيارة لمدينة المستودعات التابعة لغرفة صناعة وتجارة جدة ومصنع «غلاكسو» لانتاج الادوية رافقه خلالها الدكتور عبدالله صادق دحلان الامين العام للغرفة والسيد عبدالرؤوف ابو زناده نائب رئيس الغرفة. والتقى الوزير عدداً من رجال الاعمال السعوديين في منطقة جدة. وبحث معهم في بعض العقبات والمشاكل التي تعترض اعمالهم.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٤

بعد اتفاقية الجات: حرية التجارة العالمية .. هل تعنى تسابق دول العالم الثالث على استنزاف مواردها البترولية لصالح الدول الغنية؟

بقلم : د. ابراهيم عبد الجليل

رئيس جهاز تخطيط الطاقة

بدأ التفكير فى اتفاقية دولية تتيح حرية التجارة العالمية فى نهاية الأربعينيات من هذا القرن وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث لم تكن الاعتبارات البيئية محل أى إهتمام ومنذ ذلك الحين عكف مفاوضوا اكثر من مائة دولة على صياغة إتفاقية (الجات) التى انتهت جولتها الأخيرة فى أرجواى مع بداية العام الحالى وفى عام ١٩٧١ ومع تزايد الاهتمام بقضايا البيئة العالمية تشكلت إحدى مجموعات العمل فى مفاوضات الجات لبحث اثر التجارة الحرة على البيئة العالمية إلا أن هذه المجموعة للأسف لم تجتمع مطلقاً إلا بعد حوالى عشرين عاما اى فى عام ١٩٩٢ .

ما هى المخاوف التى تثيرها حرية التجارة العالمية ؟! هذا هو ما يناقشه هذا المقال .

لقد نشأ مؤخرا جدلا شديدا بين فريقين من العلماء والمفكرين الفريق الاول وهم دعاة التجارة الحرة والفريق الثانى هم انصار حماية البيئة من المفكرين والعلماء وأعضاء المنظمات غير الحكومية ، وتبادل الفريقان الإتهامات بأن حماية البيئة قد تشكل عائقا فى سبيل التجارة الحرة أو فى المقابل فإن التجارة الحرة التى لاتحدها اى قيود قد تؤدى الى مزيد من التدهور البيئى وهذا الجدل ليس بجديد إذ إنه تقريبا نفس الجدل الدائر بين انصار حماية البيئة وبين رجال السياسة والاقتصاد والمال المعنيين بشئون التنمية.

والسؤال الذى يطرح نفسه بشدة حاليا هو اين وكيف يلتقى الفريقان؟

النظريات الاقتصادية - وأنا لست اقتصاديا بالتخصص - توحى بأن التجارة الحرة هى افضل السياسات الاقتصادية مالم يثبت عكس ذلك . وفى ظنى أن ذلك قد يكون صحيحا تماما من الناحية النظرية ، أما فى الواقع الحالى للاقتصاد العالمى وفى ظل الكثير من تشوهات وإختلالات الأسواق وفى ظل التباين الشديد فى أوضاع الدول المختلفة فى تلك الأسواق فإنه من المستحيل أن تعكس الأسعار التكلفة الحقيقية والاجتماعية لعمليات إنتاج السلع والخدمات إذ أن هذه الأسعار لم تأخذ غالبا فى الحسبان الكثير من عناصر التكلفة الخارجية (externalities) المصاحبة لعمليات الانتاج

ولتوضيح هذا المفهوم - أى مفهوم التكلفة الخارجية - وهو معروف تماما فى إقتصاديات البيئة والموارد الطبيعية - أسوق هذا المثال: من أهم عناصر التكلفة الخارجية للتجارة الدولية تكلفة الوقود اللازم لنقل السلع حيث يمثل النقل الدولى نحو ١٢٪ من الإستهلاك العالمى للبترول ومن البديهى أن زيادة حركة التبادل التجارى سيواكبها زيادة نسبية فى الاستهلاك العالمى للبترول فهل تعكس الأسعار الحاليا للبترول التكلفة الحقيقية لإنتاجة وإستهلاكه شاملة اى أضرار بيئية او تكلفة إجتماعية ناتجة عن ذلك؟ من الطريف أن البعض قد تساءل - وله فى ذلك حق - عمن الذى تحمل تكلفة نحو ٦٠ بليون دولار امريكى فى عمليات عاصفة الصحراء لكى تستمر حقول البترول فى فى الخليج فى تغذية شرايين الإقتصاد العالمى خاصة فى الدول الصناعية الكبرى وهل عكست أسعار البترول خلال هذه الأزمة او بعدها هذه التكلفة بشكل او بآخر ؟ ثم هناك قضية الموارد الطبيعية وندرتها وعلاقة ذلك بمستقبل النشاط الانسانى فى المدى البعيد إن الهيكل الحالى للتجارة العالمية يوضح أن أكثر من ربع حجم هذه التجارة هو عبارة عن خامات أولية مستخرجة من موارد طبيعية مثل البترول والفحم والأخشاب والمعادن.. وخلافه ، كما انه من المعروف أن هذه الخامات الأولية تصدر أساسا من دول العالم الثالث التى تسعى جاهدة فى سبيل قدر ولو قليل من الحياة الكريمة لشعوبها التى تمثل نحو ٨٠٪ من سكان العالم . فهل تعنى حرية التجارة أن تتسابق تلك الدول فى إستنزاف مواردها الطبيعية وأهمها المواد البترولية وإغراق أسواق العالم بها عندئذ تنهار الأسعار ويزداد معها إختلال موازين التبادل التجارى لصالح الأغنياء وبذا يزداد الأغنياء غنى ويزداد الفقراء فقرا ؟ كما أن تلك الدول - أى النامية - تفتقر الى وجود أى تشريعات لحماية البيئة ، وزيادة عمليات التنقيب والاستخراج للمواد الأولية بها سوف يزيد من كافة أشكال الاعتداء على البيئة فى تلك الدول.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تصدير النفايات الخطرة

ثم نأتي الى قضية تصدير النفايات والكيماويات الخطرة والممنوع استخدامها وتداولها في الدول الصناعية الكبرى حيث تشير الاحصاءات الى حوالي ٢٥٪ من صادرات أمريكا من المبيدات الحشرية عبارة عن مواد محظور استخدامها في امريكا ذاتها ويتم تصديرها للدول التي تسمح بذلك وهي غالبا ما تكون دول العالم الثالث التي تفتقر كما سبق ان أشرت الى أي تشريعات بيئية أو تفتقر الى الرقابة على تنفيذ هذه التشريعات حال وجودها.

ويؤسفني أن هناك اتفاقية دولية قد وقعت في بازل عام ١٩٩٢ لتنظيم عملية تصدير النفايات الخطرة والتي يعتبرها علماء البيئة - أي الإتفاقية - نوعاً من إضفاء الشرعية على عملية غير إنسانية وكان يجب منعها تماماً وليس «تنظيمها» خاصة في ظل وجود بعض النظم السياسية الضعيفة في دول العالم الثالث.

إذ كيف تعتبر هذه النفايات الخطرة «بضائع» مسموحا بحرية التجارة فيها؟ ولمصلحة من هذه التجارة؟

الصناعات الملوثة

وجنباً إلى جنب مع قضية تصدير النفايات تأتي قضية أخرى مشابهة تماماً وهي تصدير الصناعات الملوثة لدول العالم النامي ففي المكسيك وبعيداً عن أي قيود بيئية اقيم اكثر من ٢٠٠٠ مصنع أمريكي حيث يتقاضى العامل المكسيكي نحو ٧٠ سنتا في الساعة بينما يتقاضى نظيره الأمريكي نحو ١٠ دولارات في الساعة والنتيجة مزيد من التدهور البيئي في المكسيك وارباح خيالية للشركات الأمريكية العاملة هناك.

بتوقيع الكشف الطبي على العاملين في إحدى مصانع استرجاع الرصاص من بطاريات السيارات المستهلكة والمصدرة من امريكا للبرازيل وجد أن حوالي ٨٦٪ من العاملين بهذا المصنع ترتفع نسبة الرصاص في الدم عن النسبة المسموح بها في الولايات المتحدة الامريكية (فهل يعني إزالة الحواجز الجمركية انتهاك القيم البيئية والاعتداء على حق الانسان في بيئة نظيفة وآمنة.

وفي المقابل فالعملة وجهان وللتجارة الحرة جانب إيجابي يتمثل في تسهيل عملية نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية النامية مما يساعد على دفع عجلة التنمية بها بل إن جانبا من هذه التكنولوجيا قد يتمثل في معدات حماية البيئة ومعدات الطاقة النظيفة مثل الخلايا الفوتوفلطية ومعدات توليد الكهرباء من الرياح هذا الى جانب تشجيع انتاج السلع ذات الكفاءة العالية مثل صناعة السيارات اليابانية التي حققت أعلى كفاءة في استهلاك الوقود وتقليل معدلات انبعاثات الضارة مما دفع معظم صناع السيارات في العالم الى السعي نحو تحسين الكفاءة للاحتفاظ بأوضاعهم في الأسواق العالمية.

وكلمة أخيرة لدعاة التحرر الكامل ورفع يد الدولة عن كل شيء انه لا مفر في بعض الأحيان من تدخل الحكومات حتى شئون افي لتجارة إذ أن حرية التجارة لا تعني حرية ارتكاب الأخطاء تجاه النظام البيئي أو حتى النظام الاجتماعي و الاقتصادي.

الخلاصة ان هذا الحلم الذي يتحول فيه العالم الى سوق واحدة كبيرة يتنافس فيها الجميع بلا قيود ولا حدود مازال في رأيي ورأى الكثيرين حلما بعيد المنال.

فقوانين التجارة الحرة تزيل الحواجز التجارية ولكنها لن تزيل الحدود السياسية بين الدول ولن تنقص من سيادة كل دولة في أن تتخذ ما تراه مناسبا داخل حدودها.

كما انها لن تزيل الكثير من التناقضات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تسود عالم اليوم وكل يوم.

وبعيدا عن عالم النظريات والايدولوجيات فان أي نظام إقتصادي بل إن أي نشاط انساني يجب أن ينتظم بشكل ما داخل المنظومة البيئية بحيث يحتفظ بمجموعة العلاقة المتشابكة والتي تحقق التوازن الدقيق الكائن بين الانسان والطبيعة منذ خلق الله الأرض وما عليها.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ شهر ١٩٩١

جهود مكثفة لتايوان للانضمام إلى الجات

□ تايبيه – رويتر:

قال نائب وزير الاقتصاد التايوانى شوكى شينج أن بلاده تحتاج لاجراء مزيد من المحادثات مع شركائها التجاريين قبل قبول عضويتها فى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات».

وقال شو لصحيفة ايكونوميك ديلى نيوز فى إشارة لقرار اتخذ الاسبوع الماضى بالسماح باستيراد السجائر من كل الدول تحركنا خطوة كبيرة باتجاه دخول الجات.

وقال شو لدى عودته من محادثات فى جينيف بشأن طلب تايوان الانضمام للجات، إن المحادثات مع شركاء تايوان التجاريين فى أغسطس الحالى وسبتمبر القادم ستكون جاسمة فى محاولة الجزيرة دخول الجات بحلول نهاية هذا العام.

ونسبت وكالة الانباء المركزية شبه الرسمية إلى شو قوله بعد محادثات اجراها فى جينيف أنه لايزال هناك خلاف بشأن إزالة بعض الحواجز التجارية غير الجمركية وفتح الصناعة المحلية وخفض الضرائب على المنتجات الزراعية والصناعية.

موجات متلاحقة من ارتفاع الأسعار

خبراء الاقتصاد يتوقعون ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بنحو ٨٠٠ مليون جنيه

كتب علي حادي:

تنطلق اشباح اتفاقية الجات من معاقلها في مطلع العام القادم، لتسبب موجة متلاحقة من الاعاصير التى تهز الاقتصاد المصرى، وترتفع اسعار المنتجات الزراعية، ويقدر خبراء الاقتصاد التكلفة الزائدة للواردات الزراعية بنحو ٨٠٠ مليون جنيه سنويا.

وفى الندوة التى عقدتها جمعية الاقتصاد الزراعى يوم الخميس الماضى حول تأثير اتفاقية الجات على الزراعة المصرية، ألقى خبراء الاقتصاد الزراعى الضوء على المخاطر التى تحملها أشباح اتفاقية الجات، ويقول د. يسرى مصطفى - وزير الاقتصاد السابق - إن عواصف الجات سوف تتجاوز قطاع الزراعة، لتصل إلى جميع القطاعات مثل تحريرتجارة السلع والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية ونظام الاستثمار، وتسوية المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية فى الدول الأعضاء.

وعن النتائج المباشرة على مصر يقول د. يسرى مصطفى أن ٢٥٦ سلعة مستوردة سوف تغزو السوق المصرى بدون أى عوائق جمركية، فقد أعفتها مصر من الجمارك، كما ألغت القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبى، وسوف تؤدى زيادة تكلفة الواردات الزراعية إلى

د . محمد ابو مندور

خسائر تتراوح بين ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مليون جنيه.

ويؤكد عادل عبد السلام - باحث اقتصادى - أن مصر فى مقدمة الدول المتأثرة بارتفاع أسعار الواردات الزراعية، لانخفاض صادراتها الزراعية بالقياس بوارداتها من الغذاء وهو ما يضاعف خسائرها.

ويقدر خبراء الزراعة أن يصل حجم الخسائر على مستوى المنطقة العربية إلى نحو ٦٦٠ مليون دولار سنوياً.

ويعرب د. محمد أبو مندور عن دهشته من تصرف الحكومة المصرية، التى سارعت بإلغاء كافة أشكال الدعم عن الإنتاج رغم أن اتفاقية الجات تنص على الغاء

د . يسرى مصطفى

الدعم عام ٢٠٠٤ وكاننا أكثر حماساً للإتفاقية من الدول المتقدمة.

وطالب د. أبو مندور باستغلال فرصة إتفاقية «الجات» فى إصلاح برامج التكييف الهيكلى فى الزراعة المصرية، بهدف دفع الإنتاج الزراعى وحماية المحرومين من الغذاء.

وعن تصوره لعلاج الأزمة القادمة مع الجات قال: يجب أن يكون العلاج بادخال بعض المحاصيل التى تمثل ميزة نسبية لمصر مثل القطن وتنمية تكنولوجيا تصنيعه لاستخدام الفائض من تصدير مثل هذه الحاصلات فى استيراد السلع الضرورية وتوقع د. أبو مندور أن تصل الخسائر السنوية لمصر من اتفاقية الجات إلى ٩٥ مليون دولار.

ويرى د. سعد نصار أن الحكومة التزمت بشروط اتفاقية الجات قبل غيرها وكان آخر اجراء اتخذته فى مجال الزراعة الغاء الدعم على مبيدات القطن منذ بداية هذا العام وحدد د. سعد نصار الارتفاعات المتوقعة فى الأسعار العالمية للسلع فقال: سوف يرتفع سعر القمح بنسبة ٧٪ والأرز ١٨,٣٪ واللحوم ١٣٪ والسكر ١٠٪ وفول الصويا ١٤.٥٪ والألبان ٩.٣٪ والبن والكاكاو ١٣,٧٪ والفول السودانى ٤.٥٪.

وأشار د. سلطان أبو على وزير الاقتصاد الأسبق إلى بعد آخر لاتفاقية «الجات».

والذى يقضى بإعادة تخصيص الاستثمارات والموارد التنموية وهذا سوف يؤدى إلى تعارض بين المنتج والمستهلك فالأول يريد البيع باسعار عالمية بينما الثانى يتضرر.

واشار د. يسرى مصطفى إلى أن هناك اختلافات سوف تحدث بين الدول أعضاء «الجات» مع بداية عام ١٩٩٥ نتيجة لتطبيق الإتفاقية وتوقع أن تحدث مفاوضات جديدة وتعديلات فى برامجها وأهدافها.

وطالب الخبراء بضرورة أن تصدر الحكومة لائحة تنفيذية لإتفاقية الجات كما فعلت العديد من الدول لكى نعرف ملامح التغييرات المتوقعة وسبل مواجهتها وكذلك وضع خطط لتخفيف الأعباء الناتجة عن السياسات الجديدة التى تفرضها هذه الإتفاقية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٤

رأى خبير عربى

التعاون العربى... اهم فوائد الجات

يبدو التزامن بين خطوات عملية السلام وتعميم سيادة منظمة (جات) على الأسواق العالمية مثل لعبة شطرنج يحرك حجارتها لاعب فنان ذو مزاج رائق لقد بلغ ذكاء اللاعب حدا جعلنا لانعرف أيهما يسبق الآخر: السلام ام التعاون الاقتصادى، الشركات العالمية ذات المصالح ام صندوق النقد الدولى، الانصهار فى بوتقة النظام العالمى ام التعاون الاقليمى بين الدول العربية الاعفاء من الديون ام منح القروض الجديدة وزراء الخارجية الذين يمهدون الطريق للشركات الباحثة عن السيطرة ام الشركات التى تمهد الطريق للوزراء الباحثين عن تمويل حملات احزابهم الانتخابية.

ولحسن الحظ ان حجارة الشطرنج لاتختلط تماما مثل اوراق اللعب. اذ يبقى الابيض ابيض والأسود اسود رغم صعوبة التنبؤ بالخطوة التالية، ولكن بات من الواضح ان الوعود بالنماء الاقتصادى ستسبق ـ على كل الجبهات ـ وعود السيادة الوطنية فالشعوب التي تستطيع العودة الى ارضها يمكنها ـ على الاقل ـ اختيار لون وطعم ونوع ومصدر رغيفها ـ ينطبق هذا الواقع على الدول العربية مثلما ينطبق على كل دول العالم التي وجدت نفسها اه ام واحد من اختيارين اما الأنضمام لمنظمة (جات) وفتح اسواقها للشركات المتحكمة او السقوط فى العزلة الأبدية التى لايستطيع انهاءها إلا صندوق النقد الدولى . مناسبة هذا الكلام... هو ان النظام العالمى الجديد قد اعاد تقسيم العالم الى نوعين من الدول ولكنه تقسيم يختلف جملة وتفصيلا عن تقسيمات العالم السابقة الى دول غنية ودول فقيرة او شمال وجنوب او شرق وغرب او راسمالية واشتراكية فالتقسيم الجديد يعتبر الصين دولة اولى بالرعاية وهى اكبر دولة شيوعية فى العالم واكبر الدول نموا في التاريخ وهو يسمى الدول الغنية بالدول المانحة لتذكير الدول الممنوحة بفضل الكبير على الصغير وبأحقية شركات الدول المانحة باسواق الدول الممنوحة... ومن هنا اعيدت صياغة التحالفات العالمية بلغة اقتصادية بحتة... فرأينا مجموعة الدول السبع الكبار. والسوق الاوروبية واتفاقية (نافتا) الخاصة بدول امريكا الشمالية ومنظمة دول جنوب شرق اسيا، بهذه الصيغ يعتبر تطبيق «الجات» «تحصيل حاصل» لأن اسواقها تتمتع بخبرة الانفتاح من ناحية وتتمتع بمظلة الحماية التي يوفرها الكل للجزء اما بالنسبة للدول العربية فعليها ان تعيد صياغة تحالفاتها مع بعضها ومع التحالفات العالمية وعليها فى كل مرحلة ان تبدأ من جديد واذا كان للانخراط فى سياسات (جات) من فائدة سريعة ومباشرة فقد يكون اجبار الدول العربية على التعاون فيما بينها وفتح اسواقها لبعضها من خلال المظلة الدولية اى تنشيط التجارة البينية العربية وبعضها رغما عن انفها ... مما يعني ان الثقة التى فشلت فى بنائها كل المنظمات والاتفاقيات العربية على مدار نصف قرن ستستورد ايضا من الخارج وهذه المرة بفعل بركات الجات..

واذا قسمنا العالم الى دول غنية وفقيرة فسنجد اسرائيل دولة غنية لأن اقتصادها يطرق اقتصادات كل الدول العربية المجاورة لها مجتمعة ومع ذلك فهى تصنف كدولة فقيرة لتتلقى حصة الاسد من المساعدات الدولية وهي ايضا دولة صناعية وزراعية راسمالية واشتراكية دينية وعلمانية شرقية وغربية نووية ولاتخضع لقواعد التفتيش على الاسلحة النووية. كما انها دولة اولى بالرعاية من قبل الدول الراعية والدول المرعية... بهذه المواصفات (السوبر) فان اسرائيل ستكون حلقة الوصل التي تربط الاسواق العربية المفتوحة ببعضها كما ستكون قاعدة للشركات العالمية التى ستتخذها منطلقا لادارة موارد المنطقة. بدلا من قبرص التى بدأت تفقد بريقها او دبى التى بدأت تلمع فى سماء الخليج □

نسيم الصمادى
اقتصادى اردنى



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٥ اغسطس ١٩٩٤

٦٥٩ مليون دولار خسائر العرب بسبب الجات

كتب ـ كمال ريان:

اكد الدكتور محمد حمدى المستشار بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ان الخسائر المتوقعة للدول العربية بعد تطبيق « اتفاقية الجات» تبلغ ٦٥٩ مليون دولار سنويا مشيرا الى ان مصر ستتحمل اكبر قدر من الخسارة حيث تنقص حصيلتها من النقد الاجنبى بمقدار ١٧٠ مليون دولار.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ اغس ١٩٩٢

خبير سعودي في اختتام ندوة التخصيص و«الجات» في أصيلة :

المصفقون لاتفاقية «الجات» من العرب يصفقون لروحهم الرياضية ودعوة لدعم 500 شركة سعودية بإنشاء صندوق لتمويل الصادرات

اصيلة: من علي انوزلا

دعا خبير سعودي امس الى انشاء صندوق حكومي لدعم الصادرات اسوة بما يحدث في غالبية دول العالم. جاءت الدعوة في اختتام ندوة «التخصيص والجات» في مدينة اصيلة (شمال المغرب) التي نظمتها جامعة المعتمد بن عباد الصيفية المفتوحة في اطار انشطة موسم اصيلة السابع عشر التي ستتواصل حتى منتصف الشهر الحالي.

وكانت جلسة الامس قد شهدت مناقشة الاوراق المقدمة في الجلسة الافتتاحية، وتركزت النقاشات حول التوقعات العامة بعد معاهدة مراكش وتاثير «الجات» على التخصيص في العالم العربي والتحديات المتوقع ان تواجهها مختلف الاقطار العربية نتيجة إحداث منظمة التجارة العالمية العام المقبل.

وكان اندري ازولاي مستشار العاهل المغربي الملك الحسن الثاني قد قال، اثناء افتتاح الندوة إن منظمة «الجات» اقبرت في المغرب، وولدت مكانها منظمة التجارة العالمية عقب توقيع اكثر من 109 دول على اتفاقات مراكش قبل شهرين التي ستتيح مستقبلا حرية اكبر في التبادل والتعامل بين الدول.

واوضح ازولاي بان المغرب كان دائما منسجما مع روح اتفاقات «الجات» والمنظمة العالمية التي تلتها، فقد شجع منذ البداية المبادرات الحرة في الاقتصاد، وهو الآن يقدم نفسه كدولة لها إرادة في تقوية وتحسين اقتصادها.

وتميزت جلسة امس الاول بمداخلة الدكتور إحسان علي بوحليقة من السعودية من خلال تركيزه على التجربة السعودية، حيث قال ان السعودية انتهجت منذ البداية سياسة الخطط المتلاحقة لتنمية اقتصادها، واستثمرت في مجهودها التنموي اكثر من 4 تريليونات ريال سعودي، وعندما تقدم الدولة السعودية اليوم على سياسة التخصيص، حسب قوله، فذلك راجع لأهداف تنموية وإشراك الراسمال الوطني في العملية التنموية.

واضاف الدكتور إحسان بان الجهود التخصيصية في السعودية ستزيد بالضرورة الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص وستجعل من السوق المالية السعودية سوقا واسعة مما يدعم ثقة المستثمرين ويفسح لهم المجال للمساهمة في التنمية.

واوضح الدكتور إحسان بان المبررات التي اتخذتها الدولة السعودية لتخصيص مؤسساتها تنطلق من الرغبة في دعم الإنتاجية والرغبة في تقديم الخدمات الحيوية.

كما ان التخصيص قد يمكن الحكومة من السيطرة على العجز في ميزانية الدولة، ويتيح زيادة موارد الخزينة دون خلق أعباء جديدة.

ورغم ذلك يقول الدكتور إحسان يجب البحث عن مبررات مقنعة للتخصيص كالتوسع في تقديم الخدمات لتحسين الميزة التنافسية وهذا يتطلب استثمار مبالغ كبيرة بصورة مستمرة للحصول على التقنيات الحديثة.

وقال الدكتور إحسان إن استثمار القطاع الخاص السعودي ساهم حاليا بقرابة 40% من الناتج المحلي. ورغم الضغوط فقد نجحت السعودية في تقليص العجز في ميزانيتها وحسابها الجاري بسرعة، وهذه الظاهرة لا تدعو للقلق مادام بإمكان الدولة السعودية السيطرة عليها. فخلال العامين الماضيين استطاعت الدولة ان تخفض العجز الى حدود 12 مليار دولار في عام 1992، بعد ان كان 25.7 مليار دولار عام 1991.

ووصف الدكتور إحسان استعداد الاقتصاد السعودي لاقتناص الفرص التي تتيحها المنافسة العالمية بكونها مشجعة مقارنة مع الكثير من الدول النامية، فقد الزمت السعودية نفسها، حسب قوله، بمبدا الحرية الاقتصادية، ولم تضع العوائق الجمركية امام

قطاعاتها الإنتاجية او تنهج السياسة الحمائية. فالاقتصاد السعودي منفتح بطبيعته وقادر على معايشة المنافسة العالمية في السوق المحلية. لذلك فلا مناص من أن تقوم الدولة بتمويل صادراتها للخارج لتكون قادرة على المنافسة بشروط تفضيلية. وفي هذا الإطار تبقى إقامة صندوق سعودي لتمويل الصادرات أمراً حيوياً وضرورة اجتماعية واقتصادية يمكن أن يستفيد منه فورا قرابة 500 منشأة صناعية سعودية تقوم بالتصدير حاليا لأكثر من 80 بلدا اعتمادا الى حد بعيد على جهودها الذاتية. فعشر ما تنتجه المصانع السعودية يصدر في الوقت الحالي. وقال ان هذا من شأنه أن يساهم في إيجاد مواد أخرى بالإضافة للنفط. لذلك لابد من خلق الحوافز للمصدرين وللمستوردين حتى تنمو الصادرات غير النفطية. فعدم توفر التمويل المناسب للصادرات السعودية يمثل عائقا رئيسيا أمام نمو صادرات المصانع السعودية بمعدلات عالية.وبخصوص التحديات التي ستواجه الدول العربية بعد إحداث منظمة التجارة العالمية العام القادم قال الدكتور إحسان بأن وضع الدول العربية لا يدعو للارتياح في عالم متحرر اقتصاديا بفعل غياب التنسيق الاقتصادي على الساحة العربية.

وبما أن الحديث عن دعم التجارة بين الدول العربية أصبح مملاً، فإن الضرورة تدعو الآن الى قيام سوق شرق أوسطية. ويرى الدكتور إحسان بأن الدول العربية، رغم عيوب اتفاقية «الجات» فإنها تجد نفسها مرغمة على الانضمام الى هذه الاتفاقية، لكن تبقى الفكرة الأساسية والهدف في أن تكون الأسواق مفتوحة، وأن يصدر كل بلد منتجاته المحلية الى باقي الدول، لذلك فالدول التي ليست لديها ما تصدره للدول الأخرى هي حتما الخاسرة.

وقال الدكتور إحسان إن للاتفاقية العديد من المحاسن لكن المستفيد الأول منها هي الدول المتقدمة. وبما أن فلسفة «الجات» تقوم على إزالة الحواجز والعقبات الجمركية أمام تدفق السلع الخارجية فإنها لا تعني الكثير بالنسبة للسعودية ودول الخليج التي لا تقيم مثل هذه الحواجز. وقال الدكتور إحسان إن المصفقين لـ«الجات» من العرب يصفقون لها انطلاقا من روحهم الرياضية ليس إلا.

وتساءل ما الذي يمكن أن يكسبه اقتصاد السعودية من «الجات»؟ ليستنتج بأن تأثير «الجات» على السعودية سيكون سلبا. وأضاف بأن موجة «الجات» التي اختارت بعض الدول العربية ركوبها، وبعضها مازالت متهيبة، لن تكون ذات مردود

إلا إذا شكلت الدول العربية تكتلا اقتصاديا متماسكا بالمصالح وليس بالفذلكات الأيديولوجية السياسية الجدلية الطابع. ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق الفصل بين القرار الاقتصادي والقرار السياسي.

وقد أثارت هذه الورقة المقدمة الكثير من النقاشات حول متطلبات العالم العربي ما بعد «الجات». ومن بين الحلول التي تقدم بها البعض في الندوة رأيهم بأن رفع التحديات التي ستواجه الدول العربية يمر عبر تحسين البنية التحتية لتسهيل المنافسة لما هو سائد في الدول الصناعية واتاحة السبيل لتدفق الاستثمارات الأجنبية، وعدم التمييز بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية وقيام تكتل عربي من أجل صياغة الدولة الفرد من خلال تقوية التآزر الاقتصادي الأقليمي وانضمام الدول العربية الى «الجات»، وإقامة جدار جمركي عربي.

واقترحت بعض المداخلات أن يتم التكامل الاقتصادي عربيا بأن يبدأ بالتكتلات الإقليمية التي تتشابه فيها الأنظمة الاقتصادية والسياسية، لأنه من الصعب خلق تكامل اقتصادي عربي، عندما تكون هناك أنظمة اقتصادية مختلفة، فقضية الإقليمية في التكامل مهمة ومنها يبدأ كل تكتل اقتصادي عربي مستقبلي.

حوار ساخن فى ندوة اتفاقية الجات والزراعة المصرية

سعدت بقضاء يوم فكرى ممتع فى ضيافة الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى وهى جمعية غير حكومية نشطة.. تضم نخبة من الاقتصاديين الذين يسعون لخدمة بلدهم بالرأى الحر والفكر المستنير فى القضايا الاقتصادية المحلية والدولية ولذلك تحظى الجمعية باحترام وتقدير د. يوسف والى الذى يحرص على متابعة اعمالها والاستجابة لتوصياتها.. حرص د. والى على افتتاح ندوة الخميس قبل الماضى.. وموضوعها «اتفاقية الجات والزراعة المصرية».. وهى قضية الساعة.. فمصر احدى الدول الاعضاء فى تلك الاتفاقية.. التى تضم دول الشمال الغنية ودول الجنوب النامية.. والمعارضون للاتفاقية يزعمون انها لصالح الدول الكبرى وان الدول الاعضاء الصغرى تقوم بدور «الكومبارس» والمؤيدون للاتفاقية.. يؤكدن: انها لصالح الدول النامية ايضا ولكن على المدى البعيد لأنها ستحقق رواجا تجاريا دوليا ولذلك تضمنت الاتفاقية مزايا للدول النامية مثل عشر سنوات كفترة انتقالية بينما اقتصرت على ست سنوات للدول الكبرى.. المهم أن الاتفاقية اصبحت واقعا.. ونشأ عنها العام الماضى «المنظمة العالمية للتجارة» WTO وهى المنظمة التى ستتولى متابعة تنفيذ الاتفاقية وحل المشاكل بين اعضائها .

إن قرار مصر بالانضمام للاتفاقية.. قرار صائب.. ولكن علينا ان ندرس اسلوب تعظيم الاستفادة من الجوانب الايجابية للاتفاقية وتقليل الآثار السلبية المتوقعة لها واهمها ارتفاع اسعار فاتورة الغذاء.. نتيجة زيادة وارداتنا الزراعية.. وهو ما أشار اليه د. يوسف والى بضرورة أن تعد الدراسات الخاصة بأنسب تركيب محصولى يحقق الميزة النسبية والقدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية.. اننا فى حاجة الى فكر جديد.. وتكنولوجيا يحققان معا زيادة رأسية فى انتاجية المحاصيل تقترن بخفض تكاليف الانتاج وكذلك تكثيف العمل لتحقيق الكفاءة المثلى لاستخدام مياه الرى.. مثال زراعة البنجر كبديل للقصب لانتاج السكر لترشيد استخدام مياه الرى وتحقيق ميزة نسبية.. واكد د. والى: اننا يجب الا نخشى التزامات الجات.. فلقد حقق قطاع الزراعة وهو اكبر قطاعات الانتاج فى مصر.. معظم التزامات الاتفاقية من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادى وبالاخص ما يتعلق برفع الدعم حيث لا يوجد حاليا دعم للانتاج الزراعى فى مصر.. وهنا تبرز اهم القضايا التى تم طرحها للمناقشة فى الندوة وستكون موضوع مقال اليوم.. وسوف اتناول فى الاسابيع القادمة قضايا اخرى فى موضوع « الجات والزراعة المصرية» واجابات اعضاء الندوة عليها.. وبالاخص وان بعضهم قد شارك فى مفاوضات الاتفاقية وعاصرها.. كوزيرى الاقتصاد السابقين د. سلطان ابو على ود. يسرى مصطفى، قضية اليوم.. هى تساؤل يدور حول رفع الدعم عن الانتاج الزراعى فى مصر والمخاوف من تأثير ذلك علي زيادة وارداتنا الزراعية.. من دول لم تلتزم برفع الدعم على انتاج او تسويق حاصلاتها الزراعية مما يكسبها ميزة نسبية فى اسعار صادراتها.. بحيث يصبح استيرادنا لبعض الحاصلات الزراعية ارخص من انتاجها فى بلدنا.. فكيف نحمى منتجاتنا المحلية.. وبالاخص ان الاتفاقية تحظر اى قيود على التجارة بين اعضائها؟

اشار د. احمد الجويلى رئيس الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى الى ان مخاطر تأثير رفع الدعم على زيادة وارداتنا لم تغب عن ذهن الدولة ورو[illegible]يت تلك القضية فى استراتيجية الزراعة فى الثمانينيات والتسعينيات حيث لا يدعم الفلاح الامريكى مثلا على حساب الفلاح المصرى.. اما د. محسن هلال.. والذى شارك فى مفاوضات الاتفاقية فلقد اشار الى ان قضية الغاء الدعم لم تحسم فى دورة اورجواى الاخيرة حيث انقسمت الدول الى دول مؤيدة لرفع الدعم مثل كندا والبرازيل ونيوزيلندا واندونيسيا ودول معارضة مثل امريكا والاتحاد الاوربى والتى تدعم بدرجات متفاوتة انتاجها الزراعى ودول مستوردة للغذاء.. [illegible] مصر.. طالبت بضرورة الرفع التدريجى واقرار مبدأ [illegible] من الدول الكبرى للدول النامية نظير الآثا[illegible] السياسة.. وهناك بند فى الاتفاقية يص[illegible] دعم انتاجها الزراعى بحد اقصى [illegible] اما [illegible]سرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق.. فلقد اشار الى ان حماية المنتج المحلى يمكن تحقيقها فى إطار الجات عن طريق (١) سعر صرف حقيقى للجنيه المصرى

(٢) الالتزام بالمواصفات القياسية للواردات وهى هيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

(٣) وضع رسوم جمركية مناسبة

اننى اعتقد ان قضية الدعم بالرغم من اقرار الدول الغنية لمبدأ التعويض لم تحسم بعد وستكون محل مفاوضات قادمة وسيظل التساؤل قائما عن مدى التزام الدول الكبرى؟.. وهل قسونا على الفلاح المصرى؟ وكيف نعوض الدعم المادى؟ والى القضية القادمة من قضايا الندوة فى الاسبوع القادم.

د. إسماعيل عبدالجليل

باحث بمركز بحوث الصحراء

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : 6 أغسطس 1994



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة للغرفة التجارية الصناعية بجدة عن «الجات» (1 ـ 2)

نصيب الدول العربية من زيادة الدخل العالمى متواضع

□ جدة ـ وائل وهيب:

اعدت الغرفة التجارية الصناعية بجدة دراسة عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة: تطورها وانعكاساتها على الدول النامية ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد تعرضت الدراسة للعديد من الامور المحيطة بقضية التجارة الدولية وموقف الدول النامية وبينها الدول العربية من جهود تحرير هذه التجارة والعوامل التى حكمت دخولها فى المفاوضات

ورغم ان عددا كبيرا من القضايا التى بحثت فى اطار دورة أوروجواى قد لا تعود على هذه الدول بفائدة تذكر.

● **والسؤال ماذا ستستفيد الدول النامية من الجات؟**

افاضت الدراسة فى شرح مدى الفائدة التى قد تعود على الدول النامية والعربية من نتائج دورة أوروجواى فذكرت من بينها:

1 ـ تحرير التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس

تتمتع الدول النامية بميزة نسبية واضحة فى صناعة المنسوجات والملابس بالقياس إلى البلاد الصناعية. ولو اطلقت التجارة الدولية فيها كما فى غيرها من السلع الصناعية لاستطاعت الدول النامية ان تستأثر بنصيب كبير منها. ولكن تجارة المنسوجات والملابس كانت تخضع منذ سنة 1962 لاتفاقية خاصة بها تنظم التصدير والاستيراد وتضم الاتفاقية معظم الدول المصدرة والمستوردة للمنسوجات والملابس وتحدد حصة لكل بلد مصدر وكل بلد مستورد ومدة الاتفاقية خمس سنوات جددت مرة بعد اخرى منذ 1962 إلى وقتنا الحاضر وقد كانت هذه الاتفاقية دائما مثار شكوى من البلاد النامية.

2 ـ التخفيف من القيود غير الجمركية

رغم ان الدورات السابقة نجحت فى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية إلى حد كبير فإنها لم تنجح نجاحا مماثلا فى دائرة القيود غير الجمركية ومن ذلك القيود الكمية وهى القيود التى ترجع إلى اشتراط مواصفات فنية اوصحيه مبالغ فيها وعبء هذه القيود يقع بصفة خاصة على صادرات البلاد النامية من السلع الصناعية ويرجع ذلك إلى التمييز الظاهر ضد السلع ذات الكثافة العالية فى استخدام عنصر العمل.

3 ـ تحرير التجارة فى المواد الاولية التعدينية والزراعية

تصل الرسوم الجمركية او القيود غير الجمركية اقصاها عندما تتحول المادة الخام او نصف المصنعة إلى سلعة تامة الصنع ويصدق ذلك على معظم المواد الاولية الزراعية او التعدينية فالقطن الخام مثلا يدخل اسواق البلاد الصناعية دون رسوم جمركية تذكر فاذا تحول إلى غزل خضع لنسبة اكبر من الرسوم واذا تحول من غزل إلى قماش خام زادت نسبة الرسوم وهكذا ومن شان هذا النوع من التصاعد فى القيود الجمركية وغير الجمركية اعاقة حركة التصنيع فى البلاد النامية حيث تجد من مصلحتها تصدير المادة الخام دون تصنيع. وقد نجحت البلاد النامية فى ان تتصدى فى دورة اوروجواى لمشكلة التصاعد فى القيود الجمركية وغير الجمركية.

4 ـ تحرير التجارة فى السلع الاستوائية

وتشمل هذه السلع الشاى والبن والكاكاو والموز والتوابل والدخان وقصب السكر وتشكل اهمية كبرى لاقتصاديات الدول النامية والمشكلة هنا متعددة الاطراف:

ـ بعض الحاصلات الاستوائية تخضع لضريبة جمركية عالية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٤

— جميعها تعانى مشكلة التصاعد فى الضرائب الجمركية.

— تخضع فى معظم البلاد الصناعية لضرائب استهلاكية داخلية شديدة الارتفاع ومن شأن هذه الضرائب الحد من الطلب على السلع الاستوائية.

وقد نجحت البلاد النامية فى ادراج هذا الموضوع فى جدول اعمال دورة اوروجواى.

الآثار الاقتصادية على الدول العربية

وعن الآثار على الدول العربية ذكرت الدراسة أن عدد الدول النامية المنضمة لاتفاقية الجات الآن نحو ثمانين دولة من بينها ست دول عربية هى الجزائر - مصر - الكويت — المغرب — تونس — البحرين (انضمت الاخيرة قبل ثلاثة ايام فقط من اقرار الاتفاق الاخير)، وان كانت دول عربية اخرى من بينها السعودية تتفاوض الآن حول الانضمام إليها.

ويقول المتفائلون بان الاتفاقية ستقود إلى اضافة نحو 200 مليار دولار سنويا إلى الدخل العالمى.

ونصيب الدول النامية عامة والدول العربية خاصة من الزيادة المتوقعة فى الدخل العالمى متواضع ومقابل هذه الزيادة الطفيفة فهناك عدة قضايا يمكن ان تواجه الدول النامية وبالذات الدول العربية والدول الخليجية نرى ان نناقشها فيما يلى:

1 - مشاكل فى الموازين التجارية

ان كثيرا من البلدان العربية تعانى من عجز كبير ومزمن فى موازين التجارة مرتبط بضعف القوة التصديرية مع الحاجة الشديدة إلى استيراد الضروريات. هذه البلاد ستواجه مشاكل اكثر حدة فى موازينها التجارية فى الاجل القصير ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين هما:-

السبب الاول: هو ان الجانب الرئيسى من الصناعات القائمة فى الدول العربية كان قد تطور فى اطار استراتيجية احلال الواردات لذلك كان لابد لهذه الصناعات من توافر ستار من الحماية المفرطة فترتب على ذلك تجاهل اعتبارات الكفاءة والانتاجية وهذا مما سيضعف بدون شك القدرة التنافسية لهذه المنتجات فى الاسواق الدولية.

السبب الثانى: يكمن فى ان الدول العربية لا تملك هامشا واسعا لتخليص الواردات دون إخلال بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لان معظم الواردات سلع ضرورية للاستهلاك او سلع وسيطة او مستلزمات انتاج.

وفى الاجل القصير لا تستطيع الدول العربية اعادة هيكلة اقتصادياتها وبلوغ مستويات الانتاجية العالمية اذ يتطلب ذلك زمنا طويلا اما فى الاجل الطويل فان اصلاح الاختلال المزمن فى موازين التجارة فى بعض الدول العربية ومعالجة تقلب هذه الموازين فى البلدان التى تعتمد على صادرات النفط مرهون بقدرة البلدان العربية على بناء اسس مشاركة الدول المتقدمة بشكل متكافىء بدءا من تعظيم المزايا النسبية.

- ضغوط تضخمية

تؤكد المؤشرات أن اقتصاديات البلاد العربية تعانى من فجوات كبيرة فى موازين تجارة السلع الزراعية وفجوة كبيرة ومتعاظمة فى مجال الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية.

ومن ثم فانه من المتوقع ان يؤدى اتفاق (الجات) لتحرير تجارة السلع الزراعية وخفض الدعم المقدم لمصدرى ومنتجى هذه السلع فى البلدان المصدرة الرئيسية إلى ارتفاع اسعار هذه السلع فى الاسواق العربية فى الاجل القصير. اما فى الاجل الطويل فيمكن للدول العربية أن تستفيد من اشتداد المنافسة بين الدول المصدرة فى مجال تخفيض الاسعار.

وبالنسبة للبلدان التى تعتمد على المعونة الغذائية بدرجة كبيرة فان الاتجاهات الملاحظة فى السنوات الأخيرة تنذر بتقليصها وبالتالى ارتفاع فاتورة الغذاء.

اى انه فى الأجل القصير سوف يؤدى عجز الموازين التجارية العربية وعجز موازين تجارة السلع الغذائية والاتجاهات نحو خفض مستويات المعونة إلى ضغوط تضخمية قد تعرقل برامج الاصلاح الاقتصادى.

3 - صناعة النفط والبتروكيماويات:

استبعدت جولة اوروجواى صناعة النفط من المفاوضات الاخيرة لاتفاقية الجات ويعنى هذا استمرار التعامل مع صناعة النفط ومشتقاتها فى ظل الاجراءات الحمائية المقيدة ودون اية معاملة تفضيلية او دون التخلص من الاعباء الضريبية التى تنوء بها من قبل الدول الصناعية المتقدمة.

واستبعاد صناعة النفط من اتفاقية «الجات» هو مثل صارخ للتعسف فى تلك الاتفاقية من قبول الدول الصناعية وضد الدول النامية خاصة العربية منها ويعتبر ذلك مثلا واضحا على القواعد الاقتصادية التى تحكم اللعبة الدولية وعلاقات المصالح المتشابكة بين الدول الصناعية المتقدمة وبعضها البعض، بغض النظر عن آثارها السلبية على الدول المنتجة لهذا الخام.

الا أن هناك شبه اجماع بين الاقتصاديين على ان زيادة النمو الاقتصادى العالمى المتوقع نتيجة لتحرير التجارة العالمية تحت اشراف الجات من شانه زيادة الطلب العالمى على النفط ومشتقاته مما يفيد الدول المصدرة للبترول.

وبالنسبة لصناعة البتروكيماويات فقد عانت من مشاكل كثيرة نتيجة للسياسات الحمائية الكمية والجمركية للدول الصناعية المتقدمة المستوردة لها. ذلك فان احد المكاسب العربية الواضحة لاتفاق «جات» هو رفع جانب من الحواجز التى تواجه صادرات البتروكيماويات العربية.



٤٤٦ اقتصادياً يطالبون كلينتون باقرار "غات"

● واشنطن – رويتر – نشر البيت الابيض رسالة من ٤٤٦ اقتصادياً يطالبون فيها الكونغرس الاميركي باقرار اتفاقية «غات» لتحرير التجارة العالمية السنة الجارية.

وجاءت هذه الخطوة الخميس بعدما قال السناتور الديموقراطي روبرت بيرد رئيس لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ انه ليس من الضروري اقرار الاتفاقية السنة الجارية وأنه سيكون من الافضل تخصيص فترة أطول لدرس تعقيداتها.

وقال الاقتصاديون في رسالتهم «نعتقد ان تنفيذ هذا التشريع سيوفر فوائد كبيرة لغالبية الاميركيين». وأضافوا «ان ارجاء التشريع الى سنة ١٩٩٥ سيؤخر هذه الفوائد وسيلقي عبئاً على جهود الشركات الاميركية لتوسيع اسواقها الخارجية. وسيعمل التأجيل ايضاً على اضعاف وضع الزعامة الدولية للولايات المتحدة». وقد رحب كلينتون بتأييد الاقتصاديين الذين يضمون اربعة من الفائزين بجائزة نوبل.



دراسة للغرفة التجارية الصناعية بجدة عن «الجات» (2 ـ 2)

عدم دخول «الجات» يعنى العزلة عن التيار الرئيسى للتجارة الدولية

□ جدة ـ وائل وهيب:

فى دراستها عن تأثيرات الجات على الدول العربية اوضحت الغرفة التجارية الصناعية بجدة برئاسة اسماعيل ابوداود ان مجموعة الدول النامية تشمل دولا ذات مصالح متفاوتة واحيانا متضاربة فيما يتعلق بالتجارة الدولية وبالتالى لا يمكن القول بان هناك مجموعة موحدة للمجموعة ككل الا انه يمكن التوصل إلى وضع حدود دنيا للمصالح المشتركة للدول الامية وهذا ما يجب ان تتبناه الدول النامية.

واوضحت الدراسة المهمة مجموعة من النتائج والتوصيات والتى من بينها:

1 ـ ان اهم ما تمخضت عنه اتفاقية اوروجواى بعد التصديق عليها من قبل الدول الاعضاء، هو ان الجات سوف تتحول إلى منظمة التجارة العالمية وتصبح هذه المنظمة هى الضلع الثالث للنظام الاقتصادى الدولى. والضلعان الآخران هما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير والمهمة المحددة لمنظمة التجارة العالمية هى ان تعمل على تحرير التجارة الدولية بين الاعضاء. وهى مهمة مكملة لمهمة صندوق النقد الدولى الذى يختص بدفع وتمويل عملية التنمية فى الدول النامية فى اطار اقتصاديات السوق. وبالتالى يكون هذه المنظمات الثلاث مختصة بالامور الخاصة بالتمويل التنمية والتجارة الدولية. وقد حرصت غالبية الدول على الانضمام فى اتفاقية الجات فى السنوات السابقة، ومنذ بدء قيام تلك الاتفاقية فى الاربعينيات، وكانت فى البداية اتفاقية بين الدول الصناعية المتقدمة. ثم اخذت الدول النامية فى الانضمام اليها تباعا. وحتى دول المعسكر الاشتراكى السابق بدأت ايضا فى الإنضمام اليها مع تسارع فى حركة الانضمام بعد أنهيار ذلك المعسكر. ولم يعد من الممكن ان تعزل اى دولة نفسها عن هذه المنظمة لان معنى ذلك عزل نفسها عن التيار الرئيسى للتجارة الدولية بكل ما يترتب على ذلك من خسائر تجارية محققة.

2 ـ ان تحرير التجارة الدولية فى الحدود التى توصلت اليها اتفاقيات دورة اوروجواى من شانه زيادة حجم التبادل الدولى لجميع الاطراف وتوسيع الاسواق وبخاصة فى اسواق الدول المتقدمة التى تسعى إلى الحصول على نصيب اكبر منها، ولكن هذه الاستفادة من اتساع الاسواق تفرض على الدول النامية ـ ان تعمل على تكييف سياساتها الداخلية ـ بحيث تتخذ خطوات حاسمة لتشجيع التصدير، وتخفيض تكلفته وخاصة بالنسبة لما يتحمل به قطاع التصدير من ضرائب ورسوم مختلفة، واتخاذ ما يلزم لرفع مستوى جودة السلع المصدرة وتحسين أساليب التعبئة ووسائل النقل.

3 ـ ومن اهم الافاق التى تتفتح امام الدول النامية تكمن فى مجال تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة وذلك لان اتفاقيات اوروجواى سوف تفتح اسواق الدول المتقدمة لهذه المنتجات وتلغى نظام الحصص الذى كان تطبقه تلك الدول حتى الآن وذلك على خطوات اثناء فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، ويستلزم ذلك ان تتخذ السياسات اللازمة لتشجيع هذا القطاع حتى يمكن الاستفادة بصورة كاملة من الفترة الانتقالية المحددة. وتتمثل هذه السياسات فى تحديث هذه الصناعة ورفع كفاءتها الانتاجية وتخفيض الاعباء المالية الباهظة التى تتحملها بها فى صورة رسوم وضرائب مباشرة تعوق زيادة التصدير، وكذلك تيسير احكام واجراءات استرداد الرسوم الجمركية (دورباك)، والاهتمام بقيام الحكومات بتقديم الحوافز المشجعة على التصدير بما لا يتعارض مع الاتفاقات الدولية مثل الاسهام بجزء من نفقات التسويق الخارجى ومن بينها تكلفة الاشتراك فى المعارض الدولية.

4 ـ ولعل الجانب الوحيد فى مجال تحرير التجارة السلعية الذى قد يترتب عليه العبء، هو ذلك الذى يتعلق بقيام الدول المتقدمة ـ وعلى وجه الخصوص الاتحاد الاوروبى ـ بتخفيض ما يقدمه من دعم لصادراته الزراعية. اذ يرى البعض ان ذلك سوف يترتب عليه ارتفاع اسعارهذه السلع وبالتالى يؤدى إلى تحمل البلاد النامية عبئا اكبر بالنسبة لما تستورده من منتجات زراعية. واحتمال حدوث بعض الارتفاع فى اسعار السلع الزراعية التى كانت متمتعة بالدعم هو احتمال قائم وان كان غير مؤكد، حيث ان الغاء هذا الدعم سوف يكون من شانه من جانب اخر تشجيع المنتجين الاكثر كفاءة فى انتاج هذه السلع على زيادة انتاجهم ومن ثم زيادة المعروض من جانبهم. وعلى اية حال فإن تخفيض الدعم كان قرار للدول المتقدمة المانحة له، ولم يكن بيد الدول النامية ان توقف مثل هذا القرار حيث لا سبيل لمنع دولة من تخفيض ما تقدمه من دعم لصادراتها، علاوة على ان بعض الدول النامية مثل الارجنتين كان لها مصلحة فى هذا القرار وتجدر الاشارة إلى ان التخفيض مقصور على 36٪ من حجم الدعم الممنوح ومشروط بان يتم تنفيذه تدريجيا على عدة سنوات، وبناء عليه فان الزيادة فى العبء فى سنة واحدة سوف يكون محدودا. ويضاف إلى ذلك ان اتفاقيات اوروجواى نصت على نظام لتعويض الدول النامية عما قد تتحملة من زيادة فى اعباء استيراد هذه السلع الزراعية.

5 ـ وبالنسبة لتحرير الخدمات والمقصود بها خدمات البنوك وشركات التامين والسياحة والمقاولات والاستشارات والخدمات المهنية وغيرها من انشطة الخدمات، فان هذه السياسة تفيد فعلا فى رفع مستوى المنافسة، ومن ثم زيادة كفاءة البنوك والشركات العاملة فى هذه القطاعات. ومقابل هذا الالتزام يمكن للدول النامية

الاستفادة من الفرص المتاحة بفتح قطاعات الخدمات في الدول الاخرى. وبناء عليه يجب قيام الحكومة والمنظات غير الحكومية في الدول النامية بدراسة الفرص المتاحة طبقا لذلك، بقصد تنمية الصادرات الخدمية والعمل على تنشيط الصادرات من هذه القطاعات.

6ـ وفي مجال حقوق الملكية وبراءات الاختراع، فان الاتفاقية يمكن ان تفيد صالح الدول النامية، وخاصة في مجال صادرات منتجات الثقافة. ويشمل ذلك: حقوق المؤلف والناشر، وحق الاداء العلني والحقوق المتعلقة بالافلام السينمائية واشرطة الفيديو والتسجيلات الصوتية. لذلك من المهم انشاء الية او جهاز يختص بمتابعة حماية الحقوق في الدول النامية في مجال الملكية الفكرية التي لا تتمتع حاليا بحماية كافية لحقوقها في الخارج.

7 ـ ومن جانب اخر فإن الاتفاقية الجديدة قد توسعت في حماية براءات الاختراع، وخاصة في مجال المنتجات الغذائية والادوية والكيماويات. فاصبحت تشمل بالاضافة إلى منتجات ذاتها، اساليب صنعها ايضا. مما قد يترتب عليه بعض الاعباء الاضافية على صناعة المنتجات المستجدة. ولذلك على الدول النامية ان تسعى نحو الحصول على معونات مالية تعوض هذه الاعباء في الاطار الذي نصت عليه اتفاقيات اوروجواي.

ويظل من الضروري، في الاجل الطويل، دعم البحث العلمي في مجال تطوير وتنمية التكنولوجيا الوطنية.

8ـ كذلك تتضمن الاتفاقيات نصوصا لتحرير الاستثمارات الخارجية، وازالة بعض القيود المفروضة عليها والمتعلقة بالتجارة الدولية، وهي على وجه الخصوص اشتراط القانون المحلي، ان يستخدم المستثمر الاجنبي حدا ادنى من المكون المحلي، واشتراط قيام المستثمر بالتصدير. ويتمشى ذلك مع سياسة الدول النامية التي تحاول تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية.

9ـ سمحت الاتفاقية للدول الاعضاء بممارسة حقها في اتخاذ اجراءات لحماية الانتاج المحلي من ممارسات الاغراق والدعم، ولا تكفي النظم الموجودة حاليا لاداء هذه المهمة، ولذلك يجب وضع نظام فعال لتحديد الحالات الفعلية للاغراق طبقا للمفهوم الدولي ولاتخاذ الاجراءات التعويضية اللازمة للحماية المشروعة للمنتجات المحلية.

10 ـ ان تحرير التجارة المتضمن في هذه الاتفاقيات يتطلب اجراء تعديلات هيكلية في الانشطة الزراعية والصناعية والخدمية حتى يمكن الافادة منها إلى اقصى درجة والاقلال من الاثار السلبية المحتملة. ولذلك سمحت الاتفاقية بفترات انتقالية متفاوته تصل في بعض الحالات إلى عشر سنوات وهي فرصة امام الدول النامية لتعدل من وضعها تكيفا مع هذه الاتفاقية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٤

بعد تحرير تجارة السلع الزراعية واحكام «الجات»

سنوية للدول العربية

659 مليون دولار خسائر

نصف الخسائر تأتى

من واردات القمح والأرز و

السكر

□ القاهرة - عاطف فهيم :

يعتبر اتفاق الزراعة الذى تم التوصل اليه فى ختام جولة اورجواى من اهم الاتفاقات التى اسفرت عنها الجولة واحد عناصر التوازن الرئيسية فى نتائج الجولة وقد كان موضوع الزراعة هو حجر العثرة التى اعاقت التوصل الى انهاء الجولة فى موعدها فى نهاية عام 1990، واستمرار المفاوضات لثلاث سنوات اضافية نتيجة لتضارب مصالح الدول المشاركة فى المفاوضات فى مجال تجارة السلع الزراعية وحساسية هذا القطاع الذى يتم التفاوض عليه لأول مرة فى تاريخ جولات الجات للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف ليس فقط من زاوية التخفيضات الجمركية - كمجال تقليدى للتفاوض بل احتواء الامر الى الجوانب الاخرى التى شوهت تجارة السلع الزراعية. حول الجات وأثارها على الزراعة فى العالم النامى ومصر تحديدا شهدت القاهرة ندوة موسعة رأسها د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والتى نظمتها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى برئاسة د. احمد جويلى وزير التموين كما شارك فيها عدد من الخبراء والمتخصصين.

أكد د. يوسف والى فى كلمته الافتتاحية على ان القطاع الزراعى فى مصر فى اطار مسيرة الاصلاح الاقتصادى قادر على استيعاب المتغيرات الجديدة فى اتفاقية التجارة الدولية وتنمية الصادرات الزراعية المصرية التى تتمتع بميزات نسبية فى الاسواق الدولية. واضاف مؤكدا على ان السعر الحالى للصرف يقوم على اساس القوة الشرائية الحقيقية للجنيه المصرى وهو الاساس الموضوعى الحقيقى لتحديد سعر الصرف.

وتحدث د. احمد جويلى قائلا ان الزراعة المصرية قطعت شوطا كبيرا منذ عام 1982 وحتى الآن محققة زيادة فى الانتاج الزراعى كما ان تطوير النشاط البحثى والارشادى بدعم عملية التوازن فى اسعار السلع الزراعية بالسوق المحلية سواء من المنتجات المحلية أو المستوردة. وعن المعالم الرئيسية للزراعة فى الجات تحدث د. محمد حمدى سالم المستشار الفنى للمنظمة العربية للتنمية الزراعية فاكد ان القطاعات الزراعية تعد بالفعل من اهم القطاعات المنتظر ان تتاثر بنتائج تطبيق هذه الاتفاقية ويختلف هذا التاثير من حيث طبيعته من دولة لاخرى. وقال د. محمد حمدى سالم ان الاتفاق الذى يقع فى 26 الف صفحة ينص على انفتاح اكبر للاسواق العالمية وتتوقع الجات ان يضيف هذا الاتفاق دخلا سنويا يقدر باكثر من 200 مليار دولار الى الاقتصاد العالمى وان تزداد الحركة التجارية العالمية باكثر من 750 مليار دولار سنويا وذلك فى غضون العشر سنوات القادمة والتى ستشهد مراحل تنفيذ الاتفاقية بجوانبها المختلفة. واضاف ان ملف التجارة فى السلع الزراعية قد تم ادخاله للمرة الاول فى المفاوضات خلال جولة اورجواى وبعد مفاوضات مضنية تم الوصول الى اتفاقية زراعية مضمنة فى وثيقة الاتفاقية النهائية وتقع فى 13 جزءاً وخمسة ملاحق ولاتتضمن الاسماك ولا المنتجات السميكة التى تم ادراجها ضمن مجموعة السلع الصناعية وتعالج الاتفاقية خمسة موضوعات حيوية على النحو التالى :

اولا : تحويل جميع الحواجز والقيود الجمركية الى قيود سعرية او بمعنى آخر تحويل القيود غير الجمركية مثل القيود الكمية ونظام الحصص وحظر الاستيراد الى رسوم جمركية يتم تثبيتها اولا لدى مستواها خلال الفترة 1986 - 1988، ثم تخفيضها بنسبة 36٪ خلال 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة وبنسبة 24٪ خلال 10 سنوات بالنسبة للدول النامية على الا يقل التخفيض لاى من السلع بالنسبة للدول الصناعية عن نسبة 15٪



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : أغسطس ١٩٩٤

ويتراوح التخفيض بين 25٪ على المنتجات المشتقة من الحليب الى 48٪ على الزهور.

ثانيا: فتح اسواق الدول الاعضاء امام الواردات الخاضعة حاليا للقيود غير جمركية وبحيث تصل نسبة هذه الواردات الى 3٪ من جملة الاستهلاك فى عام 1995 ثم ترتفع هذ النسبة لتصل الى 5٪ من الاستهلاك عام 2000.

ثالثا: خفض قيمة الدعم الممنوح لمنتجى السلع الزراعية فى الدول الصناعية بنسبة 20٪ على مدى 6 سنوات وذلك من مستويات هذا الدعم خلال سنوات الاساس 1986 ـ 1988.

رابعا: تخفيض دعم الصادرات الزراعية فى الدول الصناعية تدريجيا وبنسبة 36٪ على مدى 6 سنوات مع خفض قيمة الصادرات المدعومة بنسبة 21٪ على مدى السنوات الستة.

خامسا : حددت نسبة التخفيضات فى التعريفات الجمركية وفى دعم الصادرات وفى الدعم المحلى للدول النامية بنسبة ثلثى المستويات المحددة للبلدان الصناعية مع اعفاء الدول الاقل نموا من هذه التخفيضات.

التأثر العربى

وعن الأثار المتوقعة لتحرير التجارية الزراعية الدولية على الزراعة العربية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة.. تحدث د. عادل عبد السلام المستشار التجارى فاوضح مؤكدا ان جميع الدول العربية بلا استثناء ستتكبد خسائر فى صورة نقص حصيلتها من النقد الاجنبى لارتفاع قيمة وارداتها الصافية فبعد تحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية يتوقع ان تتحمل مصر اكبر قدر من الخسائر حيث تنقص حصيلتها من النقد الاجنبى بمقدار 170 مليون دولار ويليها الجزائرثم العراق وتمثل البحرين اقل الدول العربية تضررا من جراء تحرير التجارة الزراعية حيث لاتتعدى الخسارة فيها او الزيادة فى القيمة الصافية للواردات الزراعية عن 2 مليون دولار فى السنة باسعار (85 ـ 1987) وتبلغ الخسارة الكلية المتوقعة لمجموعة الدول العربية من جراء تحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية حوالى 659 مليون دولار امريكى فى السنة، واكثر من نصف هذا المبلغ يعود الى ارتفاع قيمة واردات الدول العربية من القمح ويليه الارز ثم السكر حيث تبلغ قيمة الخسارة المتوقعة من هذه السلع الثلاث اكثر من 84٪ من اجمالى الخسارة الكلية المتوقعة للعالم العربى.

ويرى د. عادل عبد السلام بان اخراج الاسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية وضمها لمجموعة السلع الصناعية يعني ان هذه المجموعة السلعية لن تستفيد الا من تخفيض الرسوم الجمركية فيما تبقى القيود الكمية وغيرها من القيود غير الجمركية وهذا ياتى لغير صالح الدول العربية خاصة التى تتمتع بفوائض تصديرية حالية او محتملة لهذه المجموعة السلعية، كما أن مبدأ الدولة الاولى بالرعاية من المتوقع أن يؤدى إلى ازالة الامتيازات التى حصلت عليها العديد من الدول العربية فى اطار اتفاقات التعاون المعقودة مع دول العالم خاصة الاتفاقات التجارية الثنائية أو المعقودة مع الاتحاد الاوروبى والذى يمثل الشريك التجارى الأول لمعظم الدول العربية، ولكن من المتوقع ايضا أن تؤدى الاتفاقية فى المدى المتوسط والبعيد إلى مساعدة الدول العربية فى الدخول لاسواق العديد من الدول المتقدمة حيث تساعد الاتفاقية فى تقوية الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية ويكفى للدلالة على ذلك من الاشارة إلى أن قوائم السلع التى ستخضع للتعويضات فقط ستتسع بنسب كبيرة من 58٪ إلى 99٪ فى الدول الصناعية ومن نحو 17٪ فقط إلى 89٪ فى الدول النامية، كما أنه من المتوقع أن تسهم الاتفاقية فى تنشيط حركة الصادرات الزراعية للدول النامية وذلك عن طريق عدم اللجوء إلى المقاييس والمواصفات لايجاد حواجز اضافية غير مبررة أمام تحرير التجارة.

التكتلات الممكنة

وشدد د. محسن هلال مدير إدارة الجات بالتمثيل التجارى على عدد من الملحوظات المهمة بالنسبة للخبراء والمختصين والمهتمين بشتى ألوان التجارة والصناعة ولعل من أهمها من وجهة نظر سيادته مايلى:

الملحوظة الأولى:

أن هناك اختلافا بين الجات وكلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فالصندوق والبنك مؤسستان ماليتان دوليتان تقدمان القروض بينما «الجات» منظمة تهدف إلى تمكين افراد من الدخول للاسواق ولعل خير مثال على ذلك ماحدث بالنسبة للنمور الأسيوية التى لم تتمكن من التصدير إلا بعد دخولها الجات.

الملحوظة الثانية:

أن الدول النامية قد اشتركت مشاركة يومية فى المفاوضات فى الجولة الثامنة وذلك لأول مرة فى تاريخ الجات.

الملحوظة الثالثة:

أن «الجات» اتفاقية للمنتجين والمصدرين بغض النظر عن كونهم من دول نامية أو متقدمة، ولعل مايؤكد ذلك التحالف الواضح فى مجال «الزراعة» بين الارجنتين والمجر وكندا واندونيسيا واستراليا ونيوزيلندا لأنهم فى المقام الاول منتجين فى الزراعة.

الملحوظة الرابعة:

وتدور حول التكتلات فجميع اتفاقات الجات ـ تسمح باقامة التكتلات وأن هذه الاتفاقات فى صالح الاقتصاد العالمى طالما أن التجارة البينية بين هذه التكتلات تزداد نموا.

الملحوظة الخامسة:

وهى خاصة بالزراعة حيث كانت الدول النامية بالفعل ضحية لسياسات الدعم دون أن تشعر لما لها أثر سلبى على المنتجين التابعين لها.

ويوضح د. محسن هلال حديثه ذلك بقوله: لو أن الوحدة الزراعية ـ أى وحدة زراعية ـ تتكلف مثلا «100» فى فرنسا وتقوم فرنسا كحكومة باعطاء دعما، وقدره (20) فهذا يعنى مثلا أن مصر تشترى من فرنسا بـ «(80) لكى تبيع بـ (60) وهذا يعنى خسارة للمنتج



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩١

الوطنى وفى جميع البلدان النامية والتى بها زراعة.

ويختتم د. محسن هلال بقوله إنه ممالاشك فيه أن عملية تحرير التجارة الزراعية تمثل للدول النامية - والدول العربية من بينها - تحديات يجب التصدى لها وفرصا يمكن اغتنامها ويتطلب القيام بهذه المهمة إعداد البدائل السياسية المختلفة والتى تمكن متخذ القرار العربى من أن يتخذ القرارات الصائبة والمحققة لتعظيم المكاسب أو تدنية الاضرار التى قد تنجم من عملية تحرير التجارة الزراعية.

مصر أكثر الدول العربية خسارة ..وأقلها البحرين

بسبب الجات :

٥٠٠ مليون دولار خسائر سنوية فى الزراعة

كشفت ندوة «اتفاقية الجات والزراعة المصرية» والتى نظمتها مؤخراً الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى عن إن مصر لم تلعب سوى دور متواضع فى مجموعة الـ٤٧ فيما يتعلق بمفاوضات الجات فى الزراعة وذلك بما لا يتناسب مع اهمية النتائج التى تعود عليها بالنظر إلى وضع الزراعة فى الاقتصاد المصرى واكدت الندوة على أن الوفد المصرى المشارك فى المفاوضات لم يضم العدد الكافى من الخبراء لقيادة التفاوض فى مسالة واردات الغذاء...

وفى بحثه عن الآثار المحتملة للاتفاقية على أوضاع السلع الاستراتيجية المصرية ذكر د: جمال صيام أستاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة : أن الآثار السلبية للاتفاقية على مصر تتمثل فى خسائر تتراوح بين ١٨٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، وأن مصر تعتبر إحدى الدول القليلة التى ستعانى من الخسائر لأنها واحدة من أكبر الدول المستوردة للغذاء فى العالم وأن التوقعات لزيادة الأسعار العالمية الزراعية ولا سيما الغذائية منها تقدر بنحو ٢٠٪ فى المتوسط فى ظل سيناريو التحرير الكامل من قبل الدول المتقدمة للزراعة وبالنسبة لأوضاع محصول القمح المحتملة فى ظل الاتفاقية قال د: جمال أنه لا بد من الاحتفاظ بمستوى الدعم الذى يحصل عليه كل من منتجيه ومستهلكيه فى مصر عند مستوياته الحالية باعتباره محصولاً استراتيجياً ذا أهمية قصوى فيما يتعلق بالأمن الغذائى، إذ أن إلغاء دعم المستهلكين الحالى من جانب الارتفاع المتوقع فى السعر العالمى من جانب أخر سوف يدفع بأسعار القمح المحلية إلى مستويات عالية يمكن أن تؤثر بشدة على أوضاع الدخول الحقيقية لفئات عريضة من السكان ومن ثم افتقادهم للقدرة فى الحصول على الغذاء.

وعن الفرص والتحديات لمرحلة ما بعد الجات كشف د: محمد أبو مندور استاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة على أن مصر فى عام ١٩٩٤ تجاوزت ما تطالب به الجات حتى عام ٢٠٠٤ بالنسبة للدول النامية

وحول ما يطرحه البعض من أن تنفيذ قرارات الجات الخاصة بالنسيج والملابس سوف يؤدى إلى تعزيز مكانة مصر كدولة منتجة للقطن من جانب ومصنعة للنسيج والملابس من جانب أخر، قال د: أبو مندور أن هذه الفرصة تواجهها تحديات كبيرة نظراً لتخلف الصناعة تكنولوجياً من جهة، والمنافسة الحادة التى تواجهها الصناعات المحلية من الأقطان المصنعة فى الدول الأسيوية من جهة أخرى، كما كشف الدكتور ابو مندور عن أن تحديات ضخمة تقابل الرأى القائل بالتوسع فى المحاصيل البستانية وتحسين نوعيتها، وتوجهها نحو التصدير عملاً برأى البعض حول أن مصر من الممكن تحويلها إلى حديقة لزراعة الفاكهة والخضر والزهور والنباتات العطرية، والتحديات تاتى مما تتضمنه اتفاقية الجات من إجراءات صحية ونباتية صارمة على هذه النوعية من السلع والتى لم تحقق فيها مصر تقدماً بعد.

وعن الآثار السلبية للاتفاقية على أوضاع الزراعة العربية، قال د: محمد حمدى سالم المستشار الفنى للمنظمة العربية للتنمية الزراعية : أن الخسارة الكلية المتوقعة على الدول العربية من جراء تحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية سوف تبلغ ٦٥٩ مليون دولار فى السنة، وأن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية من المتوقع أن يؤدى إلى إزالة الامتيازات التى حصلت عليها العديد من الدول العربية فى إطار إتفاقيات التعاون المعقودة مع دول العالم

أما عن سبل تلافى سلبيات تحرير التجارة الدولية على الصعيد القومى فقد طرح د: محمد حمدى سالم اهمية إنشاء الاتحادات العربية الاقليمية كمرحلة يمكن أن تمهد مستقبلاً لأحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة، أو على الأقل ضرورة الدخول فى اتفاقيات اقتصادية مع دول الجوار العربية والافريقية كما طرح د: جلال الملاح، وإذا كانت صيغة العقود الماضية تبدو سلبية فيما يتعلق بالسوق العربية المشتركة وتنفيذ الاتفاقات الخاصة بتيسير التجارة العربية البينية، فان الواقع الراهن والمستقبل المتطور يطرح كما يقول الدكتور ابو ابو مندور فرصاً أفضل لتعميق التجارة العربية البينية وتعزيز مكانة الأقليم فى التأثير على مستقبل التجارة العالمية، غير أن أثار حرب الخليج الثانية لا تزال تمثل عائقاً أساسياً أمام قيام أى تكتل عربى يتمكن من وضع استراتيجية عربية متكاملة.



اقتصاد عالمي

من يحق له التفاوض؟

مشكلة جديدة أمام الاتحاد الأوروبى قبل التصديق على الجات

□ داو جونز: نيك أنتونوفيكس

يأمل مسئولو الدول الاعضاء فى الاتحاد الاوروبى التوصل لاتفاق لانهاء نزاع داخلى بشأن التصديق على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

وقال المسئولون إن هذا الاتفاق سيحدد أى من مؤسسات الاتحاد الاوروبى سيحتل مركز الصدارة فى المجالات غير التجارية الجديدة التى تم تفويض منظمة التجارة العالمية (وهى المنظمة التى ستخلف الجات) بالتنسيق بشأنها.

وتشمل هذه المجالات أسعار الصرف وحرية دخول الاسواق بالنسبة للخدمات وحقوق الملكية الفكرية والبيئة والسياسات الاجتماعية.

وكان تصديق دول الاتحاد الأوروبى على اتفاقية الجات قد واجه عقبات لعدة أشهر انتظارا لرأى محكمة العدل الدستورية حول ما إذا كانت معاهدة تأسيس الاتحاد الاوروبى فى روما تخول للدول الاعضاء أو للجنة التنفيذية للاتحاد الاوروبى سلطة التفاوض فى هذه المجالات.

ويقول مسئولون إن المحكمة قد لا تصدر حكمها حتى نهاية 1994 وهو ما يعنى أن الاتحاد الاوروبى لن يحدد موقفه قبل الموعد الاخير لتشكيل منظمة التجارة العالمية والمحدد له الاول من يناير القادم.

وأدى هذا الاحتمال إلى أن تبدأ الدول الاعضاء فى الاتحاد الاوروبى فى البحث عن حل مختلف لهذا النزاع.

ويدور الخلاف حول ما إذا كانت الدول الاعضاء أم اللجنة التنفيذية ستكون المسئولة عن إجراء المفاوضات والدخول فى الاتفاقيات الدولية فى إطار منظمة التجارة العالمية.

وبمقتضى لوائح الاتحاد الاوروبى فإن اللجنة التنفيذية مخولة بالتفاوض حول المعاهدات التجارية مع الدول غير الاعضاء أو مع التكتلات والتجمعات الاقتصادية. ومع ذلك فإن هذه اللوائح تتعلق بأنواع أخرى من المفاوضات الاقتصادية الدولية أو المعاهدات.

وتوصلت دول الاتحاد إلى اتفاق يعطى اللجنة التنفيذية حق التفاوض فحسب فى مجالات تتبنى بشأنها موقف متفق عليه.

وقد يؤدى ذلك إلى استبعاد قيام اللجنة بأى دور فى التفاوض فى مجالات مثل العملات وهو المجال الذى لا تتبنى دول المجموعة موقفا موحدا بشأنه.

ويقول أحد مسئولى الاتحاد الاوروبى إنه على سبيل المثال، فإنه إذا شرعت منظمة التجارة العالمية فى الحديث عن التجارة وأسعار الصرف، ومع افتراض أن اللجنة التنفيذية ليس لديها خبرة فى تحديد أسعار الصرف فإن رجال المصارف بالبنوك المركزية سيرغبون بالتأكيد فى الحصول على دفعة ومساندة من جانب الدول الاعضاء فى الاتحاد.

ويؤيد سيرليون برتيان المفوض التجارى للاتحاد الاوروبى فكرة التوصل لاتفاق حول هذه المشكلة.



المصدر : ......الأهرام الاقتصادي......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ......١٥ أغسطس ١٩٩٤......

عمال أمريكا يحذرون :

اتفاقية الجات لم تراع مصالح العمال ومستويات العمل الأساسية

تلقى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر رسالة من اتحاد العمل والمنظمات الصناعية فى الولايات المتحدة الامريكية اكد فيها ان مفاوضات جولة اورجواى لم تتطرق على مدى السنوات التى استغرقتها الى مصالح العمال ومستويات العمل الاساسية من قريب او بعيد مشيرا الى انه ارسل رسالة مماثلة للرئيس الامريكى بيل كلينتون ، ودعا المنظمات النقابية العمالية الى الضغط على الحكومات من اجل ادخال بنود على اتفاقية الجات بما يضمن مصالح العمال ومستويات العمل الاساسية

وذكر اتحاد العمل والمنظمات الصناعية فى الرسالة التى بعث بها الى الرئيس الامريكى ان اتفاقية الجات التى انتهت اليها جولة مفاوضات اورجواى لا تلبى المطالب العمالية وتعمد الى إغفال بعض بنود القانون التجارى الامريكى ، وانها بعيدة كل البعد عن الاستجابة حقوق العمال ، كما انها لا تحقق الاهداف التجارية الامريكية التى اقرها الكونجرس ، كما ان دراسة الاتحاد الامريكى لاتفاقية الجات اكدت ان تطبيق بعض بنودها قد يتعارض مع السياسة التجارية الامريكية التى تهدف الى تخفيض العجز التجارى الامريكى .

كما ذكر الاتحاد انه سيستمر فى التعاون مع الكونجرس الامريكى لاعداد مشروعات قوانين تدعم وتوسع نطاق القانون التجارى الامريكى للحد من الاضرار الناجمة عن تطبيق اتفاقية الجات .

ودعا اتحاد العمال والمنظمات الصناعية فى امريكا الى اصدار تشريعات عاجلة لزيادة فرص العمل وتوفير الدخول المناسبة للعمال الامريكيين مؤكدا ان تطبيق اتفاقية الجات تمثل تهديدا خطيرا خاصة لاكثر من ١,٧ مليون عامل امريكى يعملون فى صناعة المنتج وذكر الاتحاد الامريكى ان مخاوفه تتركز فى انشاء المنظمة الدولية للتجارة العالمية التى ستحل محل الجات وتوسيع دور هذه المنظمة مما سيترتب عليه منع الولايات المتحدة من اتخاذ اجراءات من جانب واحد ضد الانتهاكات التجارية من الاطراف الاخرى .

من اتحاد الناشرين المصريين إلى نقابة الناشرين اللبنانيين

المهاترات والاحاديث غير المسئولة لن تنفى التزوير اللبنانى للكتب المصرية

التزوير قائم ومستمر.. وهذا هو موقفنا.. وننتظر ردكم

قبل اسبوعين تقريباً، عقد اتحاد الناشرين اجتماعاً، برئاسة محمود عبدالمنعم مراد، رئيس الاتحاد، لمناقشة قضية تزوير الكتاب المصرى فى لبنان، والتى تفشت وشاعت إلى حد خطير، وتكشفت بابعادها الحقيقية، حين تم ضبط كميات كبيرة من الكتب المزورة مؤخراً، وهى فى طريقها إلى خارج لبنان، لولا ان ظروف حرب اليمن، قد ساهمت فى فضح عملية التهريب، تهريب الكتب المزورة، والمتعاملها فى وقت واحد. وقد حضر هذا الاجتماع، عبود عبود، نائب رئيس نقابة الناشرين فى لبنان.

قبلها، كان وفد من الناشرين المصريين، برئاسة ابراهيم المعلم، قد زار لبنان، وقضى هناك عشرة ايام، فى محاولة لوضع حلول واضحة، وصريحة، لمسالة التزوير، وبحث كيفية تعويض الناشرين المصريين، الذين اضيروا من عملية التزوير الاخيرة.

واتجهت اغلب الاراء، بتشجيع من نقابة الناشرين اللبنانيين، إلى تشكيل لجنة تحكيم، من جانب كل طرف، تتولى حل المشكلة، ووضع الحلول المناسبة، وتعويض ناشرينا الذين تعرضوا لابلغ الاذى والضرر.

وارسلت نقابة الناشرين اللبنانيين، رسالة عاجلة - تطلب تحديد اسماء لجنة التحكيم المصرية، تمهيداً لاعلان اسماء اللجنة اللبنانية.

وبالفعل، عقد اتحاد الناشرين المصريين اجتماعاً مساء الثلاثاء الماضى، تقرر فيه تشكيل لجنة التحكيم المصرية من : محمود عبدالمنعم مراد، ابراهيم المعلم، محمد رشاد، والمحامى صبرى العسكرى، وارسل الاتحاد المصرى، مذكرة عاجلة، تتضمن اسماء لجنة التحكيم المصرية، وتطلب سرعة تسمية اعضاء لجنة التحكيم اللبنانية.

فاروق حسنى



محمود عبدالمنعم



محمد رشاد

لا .. للمزورين

واوضحت المذكرة، انه بعد مناقشات مستفيضة اتفق الناشرون المصريون على:

١- ان يتم وضع اسس وضمانات ومشارطة التحكيم، وان يتلقى الاتحاد المصرى اقتراحات وعروض الجانب اللبنانى فى هذا الصدد.

٢ - ان تتكون اللجنة - مبدئياً - من ناشر ومحكم يختاره اتحادنا - اى المصرى - ورئيس محايد اتفق على ان يكون الحاج حبيب اللمسى، كما تم الاتفاق بوضوح، على الا يمثل فى هذه اللجنة، او اى لجنة مستقبلاً اى متهم بالتزوير.

سليمان جودة

والشىء الاهم من كل ذلك، ان الناشرين المصريين، الذين حضروا الاجتماع، قد ابدوا استياءهم البالغ - وسجلوا ذلك فى المذكرة للرسالة - مما نقلته بعض المطبوعات اللبنانية، من احاديث لكبار المسئولين فى النقابة اللبنانية، فيها ابتعاد كبير عن روح التعاون والحقيقة، وفيها ايضاً - اى الاحاديث - محاولات واضحة لجر الناشرين المصريين إلى النظرة الاقليمية ضيقة الافق، ومهاترات غير لائقة بالناشرين المصريين واللبنانيين، الذين لا يصح لهم جميعاً ان ينزلقوا اليها.

والغريب ان اتحاد الناشرين



المصدر : السيد

التاريخ : ١٦ اغسطس ١٩٩٤

نقيب الناشرين اللبنانيين يهاجم فاروق حسني ويتهم الناشرين المصريين بالتزوير!!

المصرى، سبق له ابلاغ نائب رئيس نقابة الناشرين اللبنانيين، وامين سر النقابة، بضرورة الكف عن التورط فى مثل هذه الاحاديث، واعتذر النائب وامين السر شفوياً.. ولكن شيئاً لم يتغير.. واستمرت التصريحات غير المسئولة!!

والذين تابعوا تصريحات «سميرة عاصى» نقيب الناشرين اللبنانيين، يعرفون جيداً، ان اتحاد الناشرين المصرى على حق تماما، حين يبدى انزعاجه الشديد من تصريحاتها غير المقبولة التى توالت خلال الفترة الاخيرة، فصاحبت واعقبت زيارة الوفد المصرى للبنان.

لقد دابت سميرة عاصى، على مهاجمة الناشرين المصريين (!!) بل وتمادت فى الهجوم غير المفهوم (!!) واتهمتنا نحن المصريين، باننا الذين نزور المطبوعات اللبنانية.

كلام خطير

وذهبت سميرة عاصى لاكثر من ذلك، فقالت ان التزوير فى لبنان - الحمد لله انها اعترفت اخيراً ! - يجرى لحساب ناشرين و موزعين مصريين.. وهذا كلام خطير، ينبغى ان تقدم هى الدليل الحاسم عليه، او تكف فوراً عن ترديده. والعجيب والطريف معاً، ان تصرح نقيب الناشرين اللبنانيين، بانها اكتشفت ان الوفد المصرى الذى زار لبنان، كان يهدف إلى «قبض الفلوس» وليس إلى البحث عن حل لمشكلة التزوير!!.. وكان الوفد المصرى يطلب شيئاً غير حقه الواجب، او كانه يطالب بما لا يستحقه... فماذا - اذن - كانت تنتظر سميرة عاصى من الوفد المصرى؟! ان يتنازل عن طلب تعويضه عن الخسائر التى لحقت به، ام يتبرع بالتعويض لصالح لبنان. ام ماذا؟! ثم تبدى سميرة عاصى انزعاجها - لا ندرى لماذا - من تصريحات وزير الثقافة المصرى، فاروق حسنى، والتى قال فيها ان التزوير يستهدف العقل المصرى.. وتقول - فى مجلة الشاهد وهى احدى المطبوعات التى نقلت تصريحاتها الغريبة - قالت: هل نرد بالمثل ونقول ان المزورين المصريين يستهدفون العقل اللبنانى؟!

طبعاً هذا كلام مضحك، لان المقارنة فى غاية السذاجة، وليس هناك سبيل للتعامل مع مثل هذا الكلام، إلا تجاهله. على كل حال، نحن - مع اتحاد الناشرين المصريين - فى انتظار ما سوف يرد به الجانب اللبنانى، وفى انتظار معرفة الاسماء التى سيرشحها اعضاء فى اللجنة، ثم ما سوف يسفر عنه ع مل اللجنتين.. وبعدها سوف يكون، كما يقال، لكل حادث حديث.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ [illegible] ٢٠٠١

من المجوهرات حتى لعب الأطفال

الصناعة العربية فى مواجهة وصايا الجات العشر

◻ جدة ـ وائل وهيب:

كيف تواجه الصناعة العربية تحديات ما بعد مرحلة الجات؟ سؤال رئيسي حاول الباحث الاقتصادى د. فريد النجار الاجابة عليه فى دراسته «انتاج وتسويق السلع الصناعية العربية فى ظل منظمة التجارة العالمية» وفى محاولته الاجابة رصد الباحث الوصايا العشر للجات والتى ينبغي على البلدان الاعضاء الالتزام بها ويخلص إلى أن الدول العربية ستواجه صعوبات فعلية نتيجة هذه الوصايا مالم تسارع بتغيير الكثير من الاجراءات والافكار حتى تضمن لنفسها مكانا فى ساحة المنافسة الدولية الشرسة.

ويقول الباحث فى ورقته التى ناقشها اجتماع الخبراء العرب فى جامعة الدول العربية فى يوليو الماضي ـ أن الاسواق العربية ستتعرض لغزو وسلعى اجنبى مكثف والحل هو التغيير استعدادا لمواجهة هذا الغزو وترويضة وكيفية التعامل معه.

تبدأ الدراسة بالاشارة إلى أن العالم اتجه منذ عام 1946 وحتى الآن للمزيد من تدويل التجارة أو عولمتها من خلال تحريرها من القيود الجمركية والكمية وفى السنوات الاخيرة أدت جولة اوروجواى التى بدأت عام 1986 باعتبارها الجولة الثامنة للجات إلى تحويل التجارة من مجرد تخفيض والغاء القيود الجمركية إلى آليات جديدة تؤثر فى السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء خاصة فى الزراعة والخدمات المالية والمصرفية والسياحة والنقل بانواعه والاستثمار بل وحقوق الملكية الفكرية وسياسات الانتاج الصناعى والغاء الدعم والتاكيد على شهادة المنشأ والفحص الفنى قبل الشحن والجودة الشاملة، كما أدت ايضا إلى تغيير اولويات التنمية الاقتصادية واساليب المنافسة وعلاقات الانتاج.. ثم جاءت اتفاقية 15 ديسمبر من العام الماضى لتؤسس المنظمة العالمية للتجارة والتى ستعمل كمظلة للمفاوضات متعددة الاطراف بين الدول الاعضاء على أن يبدأ عمل هذه المنظمة اعتبارا من أبريل القادم بعد الاجتماع الوزارى للمنظمة فى أول العام القادم.

ويشير الباحث إلى أن الدول العربية الاعضاء فى الجات هى مصر ،الكويت ،البحرين ، موريتانيا، المغرب، تونس، اليمن، الامارات، قطر أما الجزائر فهى على وشك الانضمام وتحضر المملكة العربية السعودية بصفة مراقب بناء على قرار 28/ 1993 وبقية الدول العربية بصدد اتخاذ قرارات للانضمام وهى ليبيا والعراق وجيبوتى والصومال وعمان ولبنان والاردن وسوريا اضافة إلى أن صندوق النقد العربى يحضر اجتماعات المنظمة بصفة مراقب.

وقبل مناقشة آثار الجات عربيا تتطرق الدراسة إلى التجارة العربية البينية فتصفها بالمحدودة اضافة .اجهتها كثيرا من الصعوبات مثل ..دم تحديث منظومة الانتاج التصدير وأن البلدان العربية مازالت تحاول توحيد الرسوم الجمركية لتجارتها مع الخارج كما لم تستطع دول اتحاد المغرب العربى من انشاء منظمة للتجارة الحرة كان مقررا لها نهاية عام 1992.

اضافة إلى أن اسلوب المفاوضات التجارية العربية مازال فى حاجة للتحديث بمايتمشى مع الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية وتحرير التجارة العربية.

والحديث حول المكاسب والخسائر العربية بعد تحرير التجارة الدولية تختلف بشانه الأراء واستنادا للبيانات فإن نمو حجم الصادرات العربية كان بنسبة 6,6٪ وفى حجم الواردات بنسبة 5,1٪ ويذهب النصيب الأكبر من الصادرات 60٪ ومن الواردات 75٪ إلى التجمعات الاقتصادية الاقليمية ثم زادت أهمية السلع الصناعية فى هيكل الصادرات العربية من 8٪ عام 1985 إلى 15٪ عام 1992 ايضا فقد انخفضت نسبة الصادرات العربية البينية من 9,1٪ عام 1989 إلى 7,3٪ عام 10٪ كما انخفضت الواردات العربية البينية من 10٪ إلى 7,3٪ بين عامى 92,89

وكما حدث في التجارة تكرر الأمر في الصناعة التي تحولت من الوطنية إلى الاقليمية والدولية واخيرا انتقلت إلى العالمية.. وتشير الدراسة إلى اسباب تفضيل السلع الصناعية الأجنبية عن مثيلتها العربية إلى ارتفاع مستوى التكنولوجيا وعدم توافر محليا ووجود التجديد والابتكار وارتفاع مستوى الخصائص الفنية للمنتج وانخفاض السعر والولاء السلعي وسرعة التسليم ووجود خدمة افضل لما بعد البيع والشروط المالية الافضل وتوفير مصنع محلي كفرع للشركة الأجنبية واستمرارية توفير قطع الغيار واخيرا التعبئة والتغليف.

وعن أهم ملامح الصناعة العربية ونقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر العام الماضي فإن نمو القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية العربية عام 92 كان بنسبة 10٪ ومع ذلك عانى هذا القطاع من سياسة الاحلال محل الواردات ولم يتحقق ذلك إلا بنسبة 11٪ خلال نفس العام في حين تحقق صناعات الغزل والنسيج شبه اكتفاء ذاتي في بعض الاسواق العربية مع دعم الصناعات الغذائية والتوسع في الصناعات البتروكيماوية والاسمدة ويستورد الوطن العربي انتاجه من الحديد والصلب سنويا وفي حين تقل القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في البلدان العربية النفطية 5٪ فقط فإنها تصل إلى 93٪ في البلدان العربية غير النفطية - وإذا كان معدل النمو السنوى للصناعات الاستخراجية العربية قد تزايد في الثمانينات فقد اتجه للتناقص في التسعينات.

ومن سمات الصناعة العربية ايضا أنها بعيدة عن التشغيل الاقتصادي بمعنى عدم توظيف الموارد جيدا وأنها صناعات كثيفة العمالة وتقليدية وصغيرة وتركز على السلع الاستهلاكية والسوق المحلي بديلا عن التصدير وتفتقد العمالة الفنية المتخصصة التي تفضل الهجرة للخارج، كما يزداد فيها تغلغل الشركات المتعددة الجنسيات ويبدو ذلك واضحا في الصناعات الدوائية والكيماوية والغذائية والبتروكيماوية أما المناخ الاستثماري العربي فمازال غير مشجع للاستثمارات الصناعية والاتصالات بين الصناعات العربية غائبة وهناك انفصال بين العلوم والتكنولوجيا العربية وجانب الاستثمار في البحوث والتطوير بالوحدات الانتاجية وعدم وجود دراسات تحليلية للاسواق العربية والدولية وسيطرة الفكر الاقتصادي الميركانتيلي التجاري على رجال الاعمال والمستثمرين العرب الذين يفضلون الوكالات التجارية عن الاستثمار الصناعي وتوظيف عوامل الانتاج العربية.

وترصد الدراسة ما اسمته بالوصايا العشر للجات التي تمخضت عن جوله اوروجواي 76 - 83 واكدها المجلس الوزاري في مراكش المغربية في ابريل 94 وهذه الوصايا هي:

1 — تطبيق الالتزامات العامة للجات منذ مبدأ الشفافية والتنسيق بين مؤسسات التمويل الدولية والابلاغ عن الاجراءات الاستثنائية التي تتخذها الدول الاعضاء والتي يجب الغائها مابين عامين للدول المتقدمة وعشر سنوات للدول النامية.

2 - النفاذ إلى الاسواق الدولية.

3 — اتساع النطاق التجاري الدولي فإذا كان معدل النمو في حجم التجارة الدولية ما بين عامي 74 - 94 هو 5,1٪ فالمتوقع زيادته إلى 10 بعد عام 2000 وإذا كان معدل نمو الصادرات العربية هو 3,7٪ ومعدل نمو الواردات هو 3,4٪ فهل يعني ذلك توقع زيادة الصادرات والواردات العربية بنفس المعدل أي 6٪ ؟!.

4 - تشجيع المنافسة بالكفاءة الاقتصادية وليس الدعم وتطبيقا لذلك فالمطلوب هو تخفيض اعانات الانتاج بنسبة 20٪ خلال 6 سنوات للبلدان المتقدمة 13,3٪ للدول النامية خلال 10 سنوات.

5 - مكافحة الاغراق للاسواق الوطنية.

6 - عدم التفرقة في المعاملات التجارية.

7 — الدعم المحلي وحماية المنتجات الصناعية الوطنية واتاحة فرص الاستثمار الاجنبي المباشر ومعاملته بنفس اسلوب معاملة الاستثمارات الوطنية.

8 — القيود الفنية والفحص الفني.. وهو ما يعني الفحص قبل الشحن بالنسبة للصادرات وضرورة الفحص الطبي قبل دخول الواردات والتأكيد على صلاحية شهادة المنشأ لانسياب التجارة الدولية.. وهو ما يعني تقييد ما كانت تقوم به الدولة من قبل من فحص فني وتفتيش قبل الشحن والقيود الفنية.

9 — آليات حسم المنازعات التجارية.

10 — حماية حقوق الملكية الفكرية، باعطاء اصحابها نفس ما يعطى للمواطنين.

وعن النتائج العامة المتوقعة لوصايا الجات العشر يقول د. فريد النجار في دراسته أنها ستؤدي لحمارية الشفافية التجارية والانتاجية وتشجع الدخول المتبادل للاسواق وتزيد الطلب العالمي على السلع والخدمات وتكثيف المنافسة والتخلص من السياسات الحمائية وتشجيع المنافسة بالجودة والاسعار أما حماية الحقوق الفكرية فسوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفة شراء التكنولوجيا.

وبعد هذا الاستقراء تقول الدراسة أن هذه الوصايا ستؤدي لتحول كبير في هياكل وقواعد الانتاج الصناعي العربي فالتحرير المتدرج للتجارة الدولية سيؤدي إلى تغييرات استراتيجية في الانتاج الصناعي العربي على النحو التالي:

- التأثير المتبادل في السياسات الصناعية العربية وتجاربها الدولية.

- ارتفاع تكلفة انتاج بعض الصناعات العربية بسبب الغاء الدعم الانتاجي ودعم الصادرات وارتفاع تكلفة الفحص قبل الشحن وارتفاع تكلفة التقنيات والاختراعات وحقوق الانتاج.

0 من المنتظر زيادة الاستثمارات الصناعية العربية لتوظيف عوامل الانتاج والموارد لاغراض التنمية الصناعية وارتفاع اسعار الواردات والاستفادة من اتساع النطاق التجاري الدولي.

- سوف تؤثر مناخات الاستثمار الصناعي والمخاطر السياسية على قرار الاستثمار



الصناعي وعقود الإنتاج في المستقبل.

أما عن الآثار المتوقعة للجات على التسويق الصناعي العربي فترصدها الدراسة في النقاط التالية:

– توسيع قاعدة خطوط المنتجات والخدمات.

– تغيير هياكل التكاليف والاسعار والخصومات نحو الارتفاع.

– الترويج الصناعي وهو ما يعني القضاء على الاحتكار وزيادة المخصص للاعلان والدعاية.

– اعادة بناء قنوات التوزيع العربية بعد الجات.

بناء شبكات جديدة للاتصالات التسويقية للاستفادة من توسيع نطاق الاسواق.

سوف تؤثر منظومة التجارة العالمية والجات إلى تغيرات في الثقافة التسويقية العربية من حيث عادات الشراء وأنماط الاستهلاك وتحول الطلب من صنف لاخر وديناميكية التحرك من نمط استهلاكي لاخر.

وتطالب الدراسة من مدير التسويق الصناعي العربي إلى التحول «لمدير عالمي» بدلا من التركيز على السوق المحلي فقط فعلية الاحساس بخطورة المنافسة في الاسواق العربية والدولية وبناء علاقات تجارية قوية من المصدرين والمستوردين وانشاء فروع للشركات العربية الناجحة في الاسواق الدولية والاختيار السليم للوكالات بعد اعداد الدراسات الاقتصادية المتكاملة وتطبيق مجموعة متكاملة من استراتيجيات التسويق العالمي.

وتخلص الدراسة التي أعدها د.فريد النجار إلى انه نظرا لان البلدان العربية ذات هيكل تصديري يغلب عليه طابع المواد الخام والنفط والمنتجات الزراعية بالدرجة الاولى والتصدير بنظام الحصص الذي سيلغى قريبا فسوف تعاني هذه البلدان من القيود الفنية والفحوصات النوعية ومستويات الجودة العالية عند غزو الاسواق الدولية إلا إذا نهجت البلدان العربية اسلوبا جديدا في اقتصاديات الإنتاج الصناعي والإنتاجي والجودة الشاملة.. وفي نفس الوقت سيتم غزو السوق العربي بالعديد من المنتجات الصناعية الاجنبية ذات الاسعار المنخفضة والجودة العالية.. ولذلك فإن الضغوط الصناعية الدولية وعولمة التجارة تفرض على البلدان العربية إعادة بناء وهيكلة صناعاتها على النحو التالي :

- التخطيط الصناعي الجديد وبناء المجمعات الصناعية المتكاملة.
- التنسيق الصناعي المتوافق.
- التكامل الصناعي الافقي والرأسي والتنمية الصناعية المتوازنة.
- الجودة الشاملة والامثلية في قرارات الإنتاج
- ضغط التكاليف والقضاء على الفاقد الانتاجية النوعية والكلية والصيانة الشاملة والاحلال والاعتماد على خدمة ما بعد البيع.
- الابتكار والتجديد والتطوير والإبداع الفني
- الاستثمار في البحوث والتطوير الصناعي ووجود قاعدة للتقنيات والعلوم العربية.
- الاهتمام بالتسويق الصناعي وعولمة التصدير العربي والتركيز على التعاونيات الإنتاجية والاسر المنتجة والصناعات صغيرة الحجم والسلوك الصناعي الفعال.

٢٠٠ بليون دولار سنويا الجات تضيفها للاقتصاد العالمى عام ٢٠٠٠

[] صرح خبراء الاقتصاد العالمى أن اتفاقية التجارة العالمية التى يجرى التفاوض عليها تحت إشراف الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «الجات» سوف تضيف أكثر من حوالى (٢٠٠ بليون دولار) فى السنة إلى الاقتصاد العالمى بحلول سنة ٢٠٠٠ وفى نفس الوقت سوف تخفض إجمالى إعانات الدعم من الدول الصناعية بنسبة (الثلث) وتحمى حقوق الملكية الثقافية وتخفض التعريفات الجمركية على نطاق العالم ومن ناحية أخرى يفيد تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى تؤيد «الجات» بقوة أن خفض إعانات الدعم لمزارعى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، سوف يؤدى الى رفع أسعار سلع غذائية هامة مثل «القمح والذرة» وهى الواردات الرئيسية للعديد من البلدان الأفريقية كما ستنخفض محاصيل النقد الأفريقية مثل «البن والكاكاو» الأمر الذى يمكن ان يزيد من تفاقم المشاكل الاقتصادية خاصة التى تعانى منها الدول النامية الأفريقية.

اتفاقية الجات والزراعة المصرية:

«٢»

الميزة النسبية فى إنتاج وتصدير الحاصلات الزراعية

نستكمل الحديث اليوم عن اهم القضايا الساخنة التى اثيرت فى ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى وموضوعها اتفاقية الجات والزراعة المصرية.. وتناولنا فى الاسبوع قبل الماضى قضية الدعم واشرت الى ان رفع الدعم عن الانتاج الزراعى فى مصر قد تحقق بالفعل من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادى بينما لازالت امريكا والاتحاد الاوروبى يحتفظون بدعم كثير من اوجه الانتاج الزراعى وهم اعضاء فى اتفاقية الجات!! ويعنى ذلك تحقيق ميزة نسبية لصالح الفلاح الامريكى والاوروبى على حساب الفلاح المصرى او شقيقه من احدى الدول المستوردة لمحاصيل الغذاء.. والذى وعدت الاتفاقية بتعويضه عن طريق المنح والقروض وكذلك اقرت الاتفاقية امكانية دعم الدول النامية لبعض انتاجها الزراعى بحد اقصى ١٠٪.

قضية اليوم.. هى كيف تحقق مصر ميزة نسبية لمنتجاتها الزراعية فى اطار المنافسة مع ١١٧ دولة اعضاء فى الاتفاقية او فى المنظمة العالمية للتجارة التى ستولد العام القادم؟

تتحقق الميزة النسبية فى الانتاج الزراعى لاسباب استاتيكية من صنع الطبيعة مثل الارض المناسبة والمناخ الملائم ووفرة المياه وغيره.. وكانت تلك الاسباب عناصر كافية فى الماضى لتحقق تفوق دولة على اخرى فى انتاج المحاصيل او المنتجات الزراعية.. ولكن فى ظل التقدم العلمى الهائل تتحقق الميزة النسبية فى «عالم اليوم» لاسباب ديناميكية عن طريق التكنولوجيا الزراعية والسياسات الواعية وليست لاسباب استاتيكية جامدة.. ولذلك وعلى حد قول د. عادل بشاى استاذ الاقتصاد بالجامعة الامريكية «الميزة النسبية تخلق ولا تورث».. لم يعد هناك شىء مستحيل ولم يعد من المقبول ان نحتفظ بالتركيب المحصولى الحالى بدعوى الخبرة التقليدية فى انتاج تلك المحاصيل ووفرة الظروف البيئية اللازمة لانتاجها وهنا اشار د. محمد رجاء الامير مقرر الندوة الى مفهوم هام للميزة النسبية.. وهو ضرورة استكمال الميزة النسبية فى الانتاج بتحقيق التسويق الجيد.. فقد نتفوق فى انتاج القطن مثلا ولا نجيد تسويقه.. ولقد اجمع اعضاء الندوة على افتقادنا «لفن التسويق» الذى يروج لصادراتنا.. وضرورة تدارك نقاط الضعف الحالية فى مجال التسويق حتى لا نفقد المزايا النسبية فى الانتاج خلال التسويق. واستكمل د. سعد نصار شرح مفهوم الميزة النسبية فاشار الى ضرورة دراسة الميزة النسبية للسلع الزراعية بمقياس تكلفة انتاجها الحقيقة فى موطن الانتاج وليس بمقياس الاسعار العالمية «المشوهة».. ويعنى ذلك مثلا الا نقلع عن زراعة قصب السكر او بنجر السكر ونكتفى باستيراد السكر لانخفاض اسعاره حاليا فى السوق العالمية.. لان السعر العالمى انخفض لاسباب لا تتعلق بانخفاض تكاليف الانتاج وبالتالى فهى قابلة للزيادة فى اى لحظة بمجرد زوال الاسباب الحاليه.. ولذلك تقوم وزارة الزراعة حاليا بعمل نظم للتنبؤ بالاسعار العالمية وامداد المزارعين والمصدرين بها وكذلك يجرى اعداد «اجندة زراعية» للاسترشاد بها فى تحديد افضل موعد لاستيراد بعض الحاصلات الزراعية وافضل اسواقها.. ومناطق انتاجها بحيث نحقق مزايا فى اسعار وارداتنا الزراعية.. واشار د: سعد نصار فى عبارة دبلوماسية وباسلوب «ماقل ودل» الى ان اتفاقية الجات ستكون لصالح المنتج المصدر وليس المستهلك المستورد وهو افضل ايجاز لتلك الاتفاقية التى تضم ٢٨ مجلدا من الاتفاقيات والوثائق والملاحق!! وتاكيدا لتلك الحقيقة فان الجدل حول قضية الدعم فى دورة اورجواى الاخيرة لم يكن بين دول متقدمة واخرى نامية.. بل كان بين تكتل يمثل دولا منتجة ودولا مستوردة للغذاء.

واشار د. على عبدالرحمن الى ان مصر لا تتمتع بميزة نسبية فى انتاج المحاصيل الزيتية بسبب انخفاض انتاجها وعائدها تحت ظروفنا ولذلك يفضل ان نستكمل احتياجاتنا من الزيوت بالاستيراد ويتوقع ان تنخفض الاسعار العالمية للزيوت فى اطار اتفاقية الجات.

اما د. سلطان ابو على وزير الاقتصاد السابق والذى يتمتع بميزة نسبية فى صفتى «طول القامة» و«الانضباط» واللتين انعكست اثارهما الايجابية على الندوة.. فلقد اوضح ان العالم يعيش «سيناريو جديد» وعلينا ان نستوعبه ونتفاعل معه فعلى سبيل المثال.. وفى اطار الاتفاقية يتوقع رواجا وانتعاشا فى التجارة الدولية مقداره ٧٠٠ مليار دولار ولكن ستنعكس اثار سلبية على بعض الانشطة التى لا تحقق ميزة نسبية.. فيجب دراسة وقف نشاطها او تطويرها واشار ايضا للقيود التى ستفرض لحفظ حقوق الملكية الفكرية فى اطار اتفاقية الجات.. وهو ما يعنى ان نقل فى مجال الإنتاج الزراعى سيكون.. بمقابل «لصالح الدول المتقدمة» ولذلك يجب الا نكتفى بتكنولوجيا النقل» بل ايضا تكنولوجيا «الابداع والابتكار» والتى لا تتحقق الا فى اطار مدرسة البحوث الزراعية المصرية.. وهى المدرسة التى يجب ان تواصل السعى لزيادة الانتاجية الراسية مع خفض تكاليف الانتاج وكذلك تحديد افضل تركيب محصولى يحقق الميزة النسبية لصادراتنا والاستغلال الامثل لمواردنا وبالاخص مياه الرى.. اننا نستطيع ان نحقق الميزة النسبية فى الانتاج والتسويق معا.. بشرط ايماننا المخلص بان الميزة النسبية تخلق بالابداع والابتكار ولا تورث بالجمود والثبات والى لقاء الاسبوع القادم.

د. اسماعيل عبدالجليل

باحث بمركز بحوث الصحراء



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢-٢-١٩٩٤

قضايا معاصرة

الأحاديث العجيبة لبعض الناشرين فى لبنان

لن توقف مكافحة تزوير الكتاب المصرى

هذه الأحاديث العجيبة، لبعض المسئولين فى اتحاد الناشرين فى لبنان التى نشرتها مؤخرا بعض الاصدارات والمطبوعات اللبنانية، والتى تهدف أولا وأخيرا الى افتعال معارك جانبية تخفى وجه الحقيقة، أو تشغل الأذهان عن الجريمة الاصلية، وهى تزوير الكتاب المصرى التى ثبتت فى محاضر الشرطة اللبنانية بضبط عدد من الناشرين اللبنانيين متلبسين بسرقة وتزوير الكتاب المصرى حيث تم ضبط مخازن بكاملها مملوءة بالكتب المصرية المزورة.. هذه الأحاديث العجيبة التى لاتفسير لها الا أنها تفتعل معارك جانبية أو زوبعة فى فنجان! لن توقف اصرارنا. هذه المرة. علي مكافحة تزوير الكتاب المصرى فى لبنان أو غيرها

ذلك لأن التزوير على هذا النحو جريمة كبرى بكل المقاييس ويكفى أن نقول عنها كما وصفناها من قبل عندما تصدينا على امتداد أربعة أعداد فى الاهرام الأدبى بأنها اعتداء صارخ وجسيم على العقل المصرى. وهو ما استفز أصحاب هذه الاحاديث العجيبة. نعم هى جملة اعتداءات على حقوق المؤلفين، وأموال الناشرين، والاقتصاد القومى بوجه عام عندما نقول عن سرقة أفكار وجهود المؤلفين وأموال وعرق الناشرين، وجانب من الدخل القومى للاقتصاد المصرى ليدلنا أصحاب هذه الاحاديث العجيبة على صيغة أخرى لتوصيف هذه الجريمة بغير ماوصفنا أو بغير ماعبر عنها صراحة. بحكم مسئوليته عن الثقافة المصرية السيد الأستاذ فاروق حسنى حين قال «انها جريمة تستهدف العقل المصرى بالاعتداء عليه».

ان وزير الثقافة حين سألته مؤخرا عن صدى هذه الاحاديث العجيبة لم يعلق عليها بأكثر من القول بأن «مكافحة التزوير هى خدمة لمصر وفى الوقت نفسه خدمة للشقيقة لبنان ولكل بلد على الأرض يشتغل بصناعة الكتاب وتسويقه ولذلك فنحن حد[illegible] ... [illegible] المكافحة وبكل الوسائل».

وفى الجانب الآخر نستطيع ان وزراء الثقافة والداخلية والاعلام فى لبنان الشقيقة مقتنعون بما يؤمن به الوزير المصرى من أن التزوير جريمة لابد لها من مكافحة وعقاب واقرارا للحق لقد وجد وفد اتحاد الناشرين المصريين الذى سافر الى لبنان كل عون وكل مساعدة من هؤلاء الوزراء وبقية المسئولين فى وزاراتهم بلبنان الشقيقة

الموقف اذن. واحد. وثابت فى كل من البلدين، وهو أن التزوير جريمة كبيرة ومنظمة ومخططة تستهدف اغتيال جهود الآخرين وأموالهم وانه الى جانب هذا الجريمة تقضى على كل بارقة أمل فى ازدهار أو انتعاش للكتاب.

وأما عن موقف الناشرين المصريين فهو واضح ومحدد سواء فى بيروت أو فى القاهرة ولعله يتجسد فى نقاط منها:

أولا: ادانة وتجريم تزوير الكتاب أو الاعتداء على حقوق الملكية الادبية والفنية لا فى بيروت وحدها وانما فى أى مكان دون قبول أى مبررات أو حجج. ثانيا مصادرة الكتب المضبوطة فى بيروت وتسليم أفلامها وبلاكاتها. ثالثا اللجوء للقضاء لاستصدار أحكام ثابتة تسجل حق الناشرين المصريين المعتدى عليهم، كما تسجل أحكام الادانة والتجريم والتعويض فى سجل الناشرين المعتدين. لانزال مايستحق عليهم من عقاب وتعويض وتمهيدا لمنعهم من مزاولة مهنة النشر. هذا هو موقف الناشرين المصريين دون لف أو دوران أو التواء فى الالفاظ أو افتعال معارك تمس مابين البلدين الشقيقين مصر ولبنان من علاقات طيبة، وهو ماعبرت عنه الفقرة قبل الأخيرة من خطابهم الموجه الى نقابة الناشرين فى لبنان والتى تقول بالحرف الواحد «ولايفوتنا أن ننوه بكل أسف الى مانقلته الينا العديد من المطبوعات اللبنانية من أحاديث لكبار المسئولين فى نقابتكم. فيها ابتعاد كبير عن روح التعاون الحقيقية، ومحاولات واضحة لجرنا جميعا لنظرة اقليمية ضيقة الافق والى مهاترات غير لائقة بالناشرين المصريين واللبنانيين الشرفاء. لايصح ان ينزلقوا اليها».

فاذا كان الموقف الرسمى ممثلا فى السيد وزير الثقافة المصرية وموقف اتحاد الناشرين المصريين، ومن قبل موقف السادة وزراء الثقافة والاعلام والداخلية فى لبنان الشقيقة. الكل يجمع على مكافحة التزوير واعتباره جريمة تقتضى حسما ماديا وادبيا لمقترفيها. فماذا بعد؟ ان هناك مجال لمثل هذه الاحاديث العجيبة انهم الا دوافع واسبابا نعرفها جيدا ونتمنى ان يتخلص منها اصحابها.

متابع

فاروق حسنى



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٤

مطالبة الكونجرس بإقرار اتفاقية الجات قبل نهاية العام

□ واشنطن - رويتر:

نشر البيت الابيض رسالة من 446 اقتصاديا يطالبون فيها الكونجرس الامريكى باقرار اتفاقية الجات لتحرير التجارة العالمية هذا العام.

وجاءت هذه الخطوة بعد أن قال السناتور الديمقراطى روبرت بيرد رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ إنه ليس من الضرورى اقرار الاتفاقية هذا العام وأنه سيكون من الأفضل استغراق فترة اطول فى دراسة تعقيداتها.

وقال الاقتصاديون فى رسالتهم «نحن نعتقد أن تنفيذ هذا التشريع سيوفر فوائد كبيرة لأغلب الأمريكيين وان ارجاء التشريع إلى عام 1995 سيؤخر هذه الفوائد وسيلقى عبئا على جهود الشركات الأمريكية لتوسيع اسواقها الخارجية وسيعمل التأجيل أيضا على اضعاف وضع الزعامة الدولية للولايات المتحدة».

وقد رحب الرئيس بيل كلينتون بتأييد الاقتصاديين الذين كان من بينهم أربعة من الفائزين بجائزة نوبل وقال كلينتون «إن الاقتصاديين يعلمون أن اتفاق الجات سيسهم فى ضمان النمو الاقتصادى لامريكا على المدى الطويل فالجات ستضيف ما يتراوح ما بين 100 مليار و300 مليار لاقتصاد الولايات المتحدة كل عام عندما يتم تنفيذها بالكامل وهذا يعنى مئات الآلاف من الوظائف الجديدة للعمال الأمريكيين».



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجارة التلوث
«حماة البيئة» يستخدمون «الجات» والعقوبات التجارية

□ واشنطن ـ خاص :

يشعر دعاة حماية البيئة بالاحباط رغم نجاح جولة اوروجواى فمع انها اطول وأوسع مباحثات تجارية فى التاريخ إلا أنها لم تتعرض لشئون البيئة إلا بقدر ضئيل للغاية وتعتقد جماعات الخضر أن هذا خطأ كبير بزعم أن القواعد الموضوعة ضد الحماية غير المرغوبة للتجارة تغاضت عن الحماية المرغوبة للبيئة.

ومباحثات «جولة الخضر» لاستعادة التوازن المفقود جعلت محللى السياسات يبذلون الجهد لوضع القائمة المطلوبة بما يجب عمله أو بما يجب تركه وشأنه وانتهى بهم الحال إلى الاتفاق على أن التجارة يجب أن تتناول البيئة من خلال اربعة اتجاهات.

* التجارة تؤدى إلى النمو الاقتصادى وفى نفس الوقت تضر بالبيئة خاصة عندما لا تعكس الاسعار تكاليف البيئة.

* تتعارض السياسات الوطنية للبيئة احيانا مع الالتزامات التى فرضتها الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات).

* تبقى الدول فرض عقوبات تجارية كوسيلة تهديدية بفرض تحسين البيئة.

* تساعد الشركات التى تسبب تلوثا بيئيا على استغلال الدول التى بها قواعد بيئية متراخية ومتساهلة واستخدامها كقواعد للتصدير للاسواق التى تطبق قواعد قياسية رفيعة.

ولن يضر هذا بالشركات الفاضلة التى بقيت فى بلادها فحسب بل ستجعل من العسير ايضا على دعاة حماية البيئة أن يطبقوا المعايير المطلوبة.

ويميل دعاة حماية البيئة إلى الاعتقاد بأنه يجب تغيير النظام التجارى اللاديمقراطى مهما كانت التكاليف فى حين يؤكد أنصار التجارة أن هذه التكاليف ستكون باهظة للغاية وأن الارباح ضئيلة للغاية.

وفى دراسة جديدة بعنوان «خضير الجات» قام بها دانيل استى من معهد الاقتصاد الدولى بواشنطن جاءت فيها محاولات شاملة للتوفيق بين ما اطلق عليه حماية البيئة العمياء ومن جانب تحرير التجارة الضيق الافق من جانب آخر.

ودانيل استى خبير سابق فى وكالة حماية البيئة الأمريكية اثناء فترة رئاسة جورج بوش وتعد دراسته بخصوص البيئة فى الجات.

وتتضمن دراسة استى تفاصيل كثيرة لمركز الخضر المتشددين ولاصحاب التجارة الحرة المتشددين ايضا بدون ايجاد حل وسط يوفق بينهما ولكن يؤكد على ضرورة التعاون بينهما عن طريق توفير الوسائل لاستغلال المصادر والموارد بالكفاءة المطلوبة وتحقيق الجدوى من تنمية التجارة.

ولكن عندما نأتى إلى الصراع الحتمى بين الطرفين تقع الدراسة فى متاعب حيث يميز استى بين التلوث الذى ينتقل عبر البلاد المختلفة والتلوث الذى يظل فى موطنه وتعد الاضرار التى تنشأ فى الوطن هى مسئولية البلد الملوث من حين تعد الاضرار التى تصيب كوكب الارض مثل طبقة الأوزون أو مصادر محلية فى البحر مثلا مسئولية جميع البلاد الأخرى.

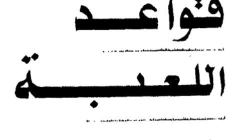
وبناء على قواعد البيئة الحالية فانه لا تستطيع دولة ما أن تستخدم عقوبات تجارية للتأثير على عمليات صناعية معينة مهما كان التلوث الناجم عنها وطالما أنها تحقق معايير الانتاج التى تطلبها الدول المستوردة فليس هناك مجال للاحتجاج بأنها تستخدم كيماويات محظورا استخدامها.. ويرغب استى فى تغيير هذه القواعد بحيث ستعرض المنتجات التى ينتج عن معالجتها تلوث عبر البلاد لعقوبات تجارية ويجب أن يكون اساس هذه العقوبات معاهدة دولية عريضة.

ويعتقد استى أن التهديد بفرض عقوبات من جانب واحد يجب أن يكون مسموحا به أحيانا للمساعدة فى الضغط على الدول لكى توقع على مثل هذه المعاهدات الدولية. ويجب أيضا التأكد من أن العقوبات ستؤدى النتائج المطلوبة لانه حتى الآن لم تؤد العقوبات إلى النتيجة المنشودة.

ويجب الاشارة إلى أن منع التجارة بين الحدود تعد وسيلة غير مباشرة ومن ثم فانها غير فعالة فى تغيير سياسة دولة اخرى ويمكن للبيئتين أن تعتمدا بشكل افضل على سياسة الجهات التى تشجع الرشاوى فى صورة محادثات دبلوماسية ومساعدات مالية ونقل للتكنولوجيا للتأثير على الدول المعادية للخضر وحتى إذا فشلت هذه الوسائل المقنعة فإن العقوبات تظل بديلا مشكوكا فيه كثيرا ولاسيما إنها عادة ما تشكل اعباء باهظة.

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٤

في مسألة الجات



قواعد اللعبة بين الضعفاء والأقوياء

كان الهدف الاصلى من هذه المناقشة دراسة اثر اتفاقية الجات على مستقبل صناعة الغزل فى مصر ، الا ان التفكير فى هذه الجزئية نبه لمناقشة موضوع اعم واشمل الا وهو موضوع التبادل التجارى عموما والتبادل التجارى فى ظل النظم الراسمالية والاقتصاد الحر على وجه الخصوص .

هذا ولايحضرنا فى هذا المقام انسب من دراسات العالم الامريكى نوربرت وينر مؤسس علم السيبرناطيقا NOTBETT WEINET (CYBETNETICS) والذى يتصور الموضوع بنظرة علمية على انه من تطبيقات نظريات قواعد الالعاب THEOTYOF GAMES وبدا اولا بطرفين ، البائع والمشترى الاول يحاول الحصول على اعلى سعر والثانى يهدف الى اقل مبلغ وبزيادة عدد البائعين والمشترين يتعقد النموذج الرياضى ... ولكن يسود فى النهاية اسلوب مختلف تماما الا وهو ماعبر عنه بمقولته المشهورة :

«Where there are Knaves assemble, There will always de fools and whcn the fools are present in sufficient numbers, they offer more profitable object of exploitation for the Knaves.

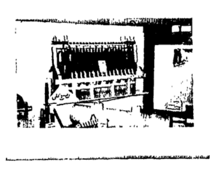
واهم العناصر التى تتوافر لتنطبق المقولة المذكورة هى:

ا - وجود ثروة ملحوظة فى يد شخص او اشخاص سذج او ضعفاء (FOOIS) كثروى لايستوعب « اليات » السوق .

ب - وجود شخص اخر او مجموعة من ذوى الدهاء والخبثاء « KNAVES » يطمحون فى الحصول على الثروة المذكورة بمختلف الاساليب سواء المشروعة او غير المشروعة او العنف ان لزم الامر وقد يتغير المكان او الزمان ولكن يتكرر السيناريو المذكور وسوف يتكرر دائما لان مضمونه يتمشى مع طبع الطبيعة البشرية وبدراسة مضمون المقولة السالفة الذكر بامعان يتضح دقة صياغتها وصدق معناها من التطبيقات التالية :-

١ - من قديم الازل كان المغامرون والتجار من الدول الاوربية (KNAVES) يستطيعون باستخدام مختلف اساليب الدهاء الحصول على كل غال ونفيس من الافريقيين والمتخلفين باعطائهم الزجاج والخرز الملون بدلا منها .

٢ - تطور حجم العمليات وتطورت الاساليب تبعا لذلك وكانت هناك مجموعة من الدول المستعمرة والتى استمرت فى الاستيلاء على ثروات الشعوب المتخلفة (FOOIS) لعشرات السنين .



دكتور جلال دعبيس

٣ ـ وبعد انحسار الاستعمار في القرن العشرين ظهرت تجارة الاسلحة والمعدات الحربية والتي وصل العائد منها للدول الغربية (KNAVES) الى مئات المليارات من الدولارات سنويا .

ولترويج هذه التجارة كان يجب خلق طلب عليها بافتعال التوتر وزيادة حدته كالتخويف من « غول » الشيوعية (وامكن التعايش السلمي معه بعد ذلك) والتهويل من خطورة وقوة العراق (ولاتقارن بقوة امريكا ودول التحالف) وزيادة التوتر مع كوريا الشمالية لبيع صواريخ ومعدات حربية لكوريا الجنوبية (بعد زيادة حصيلتها من الصادرات سنويا بصورة ملحوظة) .

بزيادة اسعار البترول سنة ١٩٧٣ زادت عائدات دول الشرق الاوسط البترولية وغيرها (FOOIS) ولكن الغرب لم يكن ليسمح بوجود هذه الثروة معهم لسنوات ، فتم بيع أسلحة ومعدات لايران أكبر بكثير مما يتناسب مع استيعابها او حجمها في المنطقة واصبحت ايران في عهد الشاه رغم انتاجها ٣,٥مليون برميل يوميا . كذلك استمرت الحرب بين العراق وايران بعد الشاه لعشر سنوات واخيرا بدأ سيناريو حرب الخليج والذى ترك العراق والكويت والسعودية والامارات .. الخ بدون ارصدة ولسنوات قادمة مع التاكيد على خفض سعر البترول (حيث تستورد امريكا حاليا ٨ مليون برميل يوميا) .

٤ ـ وبجانب تجارة الاسلحة برزت تجارة المخدرات (والسجاير وغيرها) ولاننسى حرب الافيون بين الصين وانجلترا وفى الوقت الحاضر ظهرت امبراطورية المخدرات في كولومبيا وغيرها حيث تستعين بخبراء عسكريين من اسرائيل وتم شراء ذمم مسئولين ورؤساء (كبنما) ووصل حجم العائد منها الى مئات المليارات من الدولارات سنويا .

٥ ـ ومن احدث أساليب الاستغلال ايضا برزت مشكلة الديون فرغم ماهو معروف من أن زيادة سعر الفائدة يهدف الى الاقلال من الطلب على الديون الا ان الدول الغربية (KNAVES) استخدمت كل الاساليب لجعل الاغلبية العظمى من الدول المتخلفة مدينة كل بعشرات المليارات من الدولارات سواء مباشرة أو عن طريق البنك الدولى دون التقيد بالضمانات التقليدية للبنوك او دراسات الجدوى مما جعل هذه الدول تنوء من عبء خدمة الدين وتزداد فقرا وتخلفا لسنوات قادمة الا ان مضاعفات ذلك أظهرت أن القدرة الشرائية للدول المتخلفة والتى انخفضت تبعا لذلك سببت مزيدا من الركود والبطالة للدول الصناعية وبدأت عمليات المساومة الفردية لخفض ٥٠ ٪ من الدين ... (حيث رفضت امريكا أسلوب الخفض الجماعى للدول المدينة) .

ولايمكن ان تكون صدفة ان يقترب حجم الدين الخارجى لمصر من ١٠٠ مليار دولار وقت ارتفاع سعر الفائدة ، ثم تصل أرصدة البنك المركزى بعد ذلك الى ١٧ مليار دولار وقت انخفاض سعر الدولار بالنسبة للين لادنى مستوى .

٦ ـ اخيرا وكان أحدث اسلوب للاستغلال حيث برزت اتفاقية الجات .

لقد بدأ الاهتمام بالتفكير في حرية التجارة العالمية وفوائدها في الخمسينات من هذا القرن حيث ظهرت مجموعة السوق الاوربية المشتركة ودول التجارة الحرة . ولقد كان ذلك مقصورا على مجموعات متجانسة من الدول المتقدمة ولقد استمر وجود ردود أفعال حتى بعد ٤٠ سنة ومازال يسمع الصراخ لاى منافسة في أسعار السلع كالسمك ومنتجات الالبان والمنتجات الزراعية في فرنسا وغيرها ويتم تلاشى اثر ذلك ومواجهة الموقف بطريقة فورية بالتفاوض واعطاء معونات وتنازلات ... الخ .

اما الدول النامية والمتخلفة فان اهلها يمكن ان يجوعوا ويموتوا في صمت الحملان دون امكانيات تسمح بسماع اى شكوى منهم كما حدث في الهند ورواندا والحبشة وغيرها .

ان التشابة بين اسلوب التنافس في التجارة الحرة والتنافس الرياضى الشريف قد يكون ممكنا ولكن هناك قواعد لكل لعبة رياضية لجعل التنافس فيها شريفا ومنطقيا ، ففى الملاكمة والمصارعة توجد مجموعة من الاوزان المختلفة للتنافس داخلها كوزن الثقيل والخفيف والريشة والذبابة .. الخ ولايسمح بالتنافس بين اوزان متباعدة ومختلفة إذ ان ذلك يصبح نوعا من «الاغتيال» لا المنافسة الرياضية المشروعة . ولاننسى التعبير الامريكى المشهور BAII TOOM SHATKS والذى يطلق على استيلاء المحترفين على اموال الهواة في صالات البلياردو وعلى ذلك وبالتاكيد ليست الدول النامية من نفس وزن الدول الغربية المتقدمة في الصناعة والنشاط الانتاجى ولذلك أوضحت الدراسة المبدئية ان مئات المليارات من الدولارات سوف تتدفق سنويا من الدول النامية (FOOIS) لخزائن الدول المتقدمة (KNAVES) بعد تطبيق اتفاقية الجات رغم تكرار الحديث في نصوصها عن الاهتمام بمصلحة الدول المتخلفة والدول التى يعتبرها البنك الدولى فقيرة بالفاظ عاطفية واهتمام غير عادى وهو ما يتناقض مع النتائج المذكورة لتطبيق الاتفاقية .

لقد كانت أساليب الحماية الجمركية وقيود الاستيراد اساليبا مشروعة شاع وتكرر استخدامها في الدول المتقدمة فيما سبق ولم يكن هناك حرج من ذلك ولا اعتداء على حرية الاخرين ولكن باتفاقية الجات تم الهجوم على جهاز المناعة (كمرض الايدز) وتم تجريد الدول المتخلفة من اساليب الحماية والمقاومة ومنعها من فرض رسوم جمركية او وضع قيود على الاستيراد بل اجبرت على فتح أسواقها أمام غزو بضائع الدول المتقدمة والتى لاقبل لها بمنافستها ولاأمل في تحسين ميزان مدفوعات هذه الدول في المستقبل .



دعوة لتشكيل مجلس قومى للجات

نستكمل اليوم حديثنا عن بعض قضايا الجات والزراعة المصرية .. وقد تناولنا فى موضوعات سابقة قضيتى الدعم وتحقيق الميزة النسبية فى اطار الاتفاقية التى ستدخل حيز التنفيذ بمولد المنظمة العالمية للتجارة فى العام القادم وهى المنظمة التى ستتولى متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية بين اعضائها وتستكمل فى نفس الوقت الضلع الثالث «لمثلث المنظمات الدولية» التى ستدير اقتصاد العالم .. وهى صندوق النقد المنوط بتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية للدول والبنك الدولى المنوط بالتمويل وأخيرا المنظمة العالمية للتجارة التى ستتولى الاشراف على اتفاقيات تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وفض المنازعات ويظن البعض ان الاتفاقية تعنى «انفلات» «وتسيب» فى اغراق اسواق الدول النامية بصادرات الدول الكبرى .. وهو اعتقاد خاطىء .. لأن الاتفاقية تهدف الى تحرير تجارة السلع بمفهوم إحداث توزان بين حماية الانتاج المحلى واستمرار التجارة الدولية والغاء كلمة الحظر بين اعضاء الاتفاقية واستبدالها بالسياسات التى تحقق التوزان ولاتقضى على المنافسة ولقد ادركت مصر المفهوم الصحيح للاتفاقية مبكرا فاسرعت بالانضام لها فى عام ١٩٧٠ رغم تردد كثير من دول العالم فى ذلك الوقت تحت تأثير الأوضاع السياسية الدولية فى ذلك الوقت والخوف من الآثار السلبية لحرية التجارة على الدول النامية .. واليوم ادركت بعض هذه الدول مثل الصين والسعودية اهمية الانضمام للاتفاقية وتسعى لتحقيق العضوية التى ارتفع ثمنها الآن!! وهى ميزة تحققت لمصر بالانضمام المبكر .. مقابل خفض التعريفة الجمركية لحوالى ٢٥٩ سلعة ..

وبالنسبة للمخاوف من عدم وفاء الدول الكبرى بالتزاماتها فى الاتفاقية أو المخاوف من «الأغراق» Dumping مثلا .. هناك بنود فى الاتفاقية تتعلق باللجوء للتحكيم فى اجهزة المنظمة العالمية للتجارة لأى مخالفة لبنود الاتفاقية أو شكوى من اضرار اصابت دولة نامية نتيجة «شبهة اغراق لأسواقها» ومن حق الشاكى او المتضرر اتخاذ اجراءات الحماية لأسواقه لحين صدور حكم ملزم من المنظمة العالمية للتجارة خلال ٦ شهور ومن هنا تبرز أهمية فهم الحقوق والالتزامات فى الاتفاقية والمتابعة المستمرة لها .. حتى نعظم فوائدها لصالحنا ونقلل اثارها السلبية ولذا كان اقتراح د.رفعت النجار .. استاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة الزقازيق بتشكيل مجلس قومى من الخبراء والمتخصصين يتولى تجميع الدراسات والوثائق الخاصة باتفاقية الجات وكذلك متابعة تنفيذها واعداد الدراسات اللازمة لأى مفاوضات مستقبلية . لأن «دورة ارجواى» لن تكون نهاية المطاف ويتوقع ان تعقد جولات أخرى لحل المشاكل التى ستطرا خلال مراحل تنفيذ الاتفاقية وبالاخص قضية الدعم فى مجال الانتاج الزراعى والتى لم تحسم بعد حيث اكتفت الدول الرافضة لرفع الدعم «بمسكن» يزيل بعض أوجاع الدول النامية وهو مبدأ التعويض بالقروض والمنح .. ولذلك فإن تشكيل «مجلس قومى للجات» سيحقق استمرارية المتابعة والاستعداد الدائم وبالأخص فى قطاع الزراعة الذى يتحمل العبء الأكبر فى اطار الاتفاقية بتحقيق الميزة النسبية المثلى لمواردنا وكذلك بتحقيق القدرة التنافسية لصادراتنا بالمتابعة المستمرة لتكنولوجيا الانتاج الزراعى ، والتى تتغير بسرعة تدعو لضرورة استمرار ملاحظاتها حتى نضمن الاستفادة من اتفاقية ستكون لصالح المنتج المصدر وفى غير صالح المستهلك المستورد .

ولقد انفرد قطاع الزراعة فى مصر بتنفيذ سياسات رائدة فى مجال الاصلاح الاقتصادى اشاد بها صندوق النقد واوصى بعرضها على الدول النامية كنموذج ناجح للسياسات الزراعية .. وكان الفضل الأول والأخير للمنهج العلمى الذى تتبعه الوزراء فى إعداد سياستها .. وهو مايدعونى لتأييد الدعوه لتشكيل «المجلس القومى للجات والزراعة المصرية» ..

د.اسماعيل عبدالجليل
باحث بمركز بحوث الصحراء



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٤

منظمة التجارة العالمية... وتحديات جديدة للبيئة

■ إبراهيم الصحارى ■

تخلص معظم التحليلات الاقتصادية الى ان انتهاء مفاوضات جولة ارجواى من محادثات «جات» فى جنيف بنجاح كبير والتى اسفرت عن تشكيل منظمة التجارة العالمية W.T.O فى مراكش بالمغرب فى ابريل الماضى سيعطى الاقتصاد الدولى دفعا جديدا الا ان اقتصادى البيئة يتحفظون على هذه النتيجة فالنظام الاقتصادى الدولى الراهن والذى سترسى اسسه منظمة التجارة الدولية سيعمل على ايجاد معدلات عالية للنمو الاقتصادى ولكن سيكون ارتفاع معدلات النمو هذه مصحوبا بتدهور وتدمير البيئة فبالرغم من ان عددا من مشاريع الابحاث الخاصة بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية اخذت بعين الاعتبار العلاقة القائمة بين التجارة والبيئة الا ان نصوص اتفاق جولة ارجواى تظهر ان المفاوضين فشلوا فى تشكيل لجنة للتجارة والبيئة داخل منظمة التجارة الدولية.

وتطرح العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة مشكلات عديدة على البيئة العالمية وتتجلى هذه المشكلات بشكل اكثر وضوحا فى الدول النامية حيث تاتى هذه المشكلات من مصدرين تدهور قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار الصناعات كثيفة التلوث.

اولا : تدهور قاعدة الموارد الطبيعية

ان الصلة الاساسية بين التجارة والبيئة تكمن فى استخدام الموارد غير المتجددة للحصول على النقد الاجنبى حيث تواجه البلدان النامية معضلة اضطرارها الى استخدام السلع الاولية للتصدير من اجل كسر قيود النقد الاجنبى على النمو الاقتصادى والاعتماد على مثل هذه الصادرات عال جدا خصوصا افريقيا (62٪ من ايراداتها التصديرية وامريكا اللاتينية 52٪ من ايراداتها التصديرية) وهناك الدول التى يعتبرها البرنامج العام للامم المتحدة اقل البلدان نموا والتى تستخدم السلع الاولية للحصول على 73٪ من ايراداتها التصديرية وقد انخفضت اسعار السلع الاولية منذ اوائل الثمانينات وفى هذا الصدد تشير الارقام التى توردها مجلة الايكونويست البريطانية الى ان الاسعار الحقيقية للمواد الاولية قد انخفضت منذ عام 1980 باكثر من النصف وقد مثل ذلك فى الواقع خسارة سنوية تكبدتها البلدان النامية وصلت قيمتها 100 مليار دولار عام 1993 وهذه البلدان خلال هذه الفترة وقعت فريسة الحصول على ايرادات اقل مقابل صادرات اكثر وقد ادى هذا الى حالات من الاستعمال المفرط غير المستديم لقاعدة الموارد الطبيعية.

والمشكلة الاساسية هنا تكمن فى ان اسعار المواد الاولية المصدرة لاتعكس بالكامل النفقات البيئية لقاعدة الموارد ويكفى هنا ان نذكر انه عندما تضخمت حسابات الدخل القومى لدولة اندونيسيا مثلا من نفط وغابات وتربة وجد ان معدل النمو الناتج المحلى الصافى المصحح بيئيا فى الفترة 1971 ـ 1984 لم يتجاوز 4٪ بالمقارنة بنمو الناتج المحلى الاجمالى الذى بلغ 7,1٪ وهذا يعنى فى الحقيقة ان الدول الفقيرة يفترض عليها بطريقة غير مباشرة تقديم الدعم لمستوردى منتجاتها الاكثر ثروة..

ثانيا الصناعات كثيفة التلوث

ان معالجة بعض المواد الخام مثل لب الورق، النفط، والالمونيوم، تترك اثارا جانبية خطيرة على البيئة ومن هنا فان الدول الصناعية المتقدمة عملت على اعادة نشر هذه الصناعات جنوبا حيث ان الدول فى الجنوب لاتعمل على احداث التوازن بين اسعار الناتج المصدر وتكلفة الأضرار اللاحقة بالبيئة والسيطرة على تلك الاضرار.

وفى دراسة اوصت باجرائها اللجنة العالمية للتنمية والبيئة جاء فيها انه عام 1980 كان على صناعات البلدان النامية المصدرة الى البلدان الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ان تتحمل نفقات عن معالجة التلوث المباشر يمكن ان تبلغ 5,5 مليون دولار ولو كانت قد طلب منها الالتزام بمعايير البيئة المستخدمة فى الولايات المتحدة الامريكية ولو كان قد تم الاخذ بعين الاعتبار كلفة السيطرة على التلوث المتصلة بانتاج المواد المستخدمة فى الناتج النهائى فان التكلفة سترتفع الى 14,2 بليون دولار.

وتعمل البلدان النامية على ان تصبح هذه التكاليف الناتجة عن الاضرار بالبيئة فى طى الكتمان حتى تكون قادرة على اجتذاب استثمارات اكثر فى هذه الصناعات مما لو كانت هذه الصناعات خاضعة لسيطرة نظام رقابى بيئى عالمى اشد صرامة والكثير من السياسيين ومتخذى القرارات فى البلدان النامية مازالوا يعتقدون بجدوى ذلك باعتبار انه يقدم امتيازا نسبيا للبلدان النامية فى انتاج السلع كثيفة التلوث وهم يرون ايضا ان احتساب الكثير من التكاليف الحقيقية يمكن ان يضعف الموقف التنافسى لبلدانهم فى الاسواق الخارجية.

الاقتصاد الدولى الاكثر استدامة

على التجارة الدولية ان تعمل على ان تكون التنمية متواصلة اى ان تتضمن استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة فى الوفاء بحاجاتها وذلك بفسح الطريق امام عصر جديد من النمو الاقتصادى الشامل والمستديم الذى يأخذ فى اعتباره القيود البيئية وذلك بان تتضمن اسعار السلع المختلفة التكاليف البيئية مع ملاحظة انه لايسع اى دولة واحدة فى العالم ان تقوم بمفردها على اعتماد التسعير الذى يأخذ فى اعتباره التكاليف البيئية من دون ان يتعرض لخطر المزاحمة من المنتجين فى الدول الاخرى التى لاتجعل حكوماتها تخريب البيئة والاضرار بها باهظ التكاليف والثمن وبناء على هذا يتعين على دول العالم كله ان تعتمد التسعير الواقعى للسلع الذى أخذ فى اعتباره التكاليف البيئية..

ان منظمة التجارة الدولية ينبغى عليها ان تعمل على التنمية المتواصلة ويفترض فى نشاطاتها أن تعكس الاهتمام بآثار الانماط التجارية على البيئة ويعكس كذلك الحاجة الى وسائل اكثر فاعلية لادخال مسائل البيئة والتنمية فى ترتيبات التجارة الدولية.



عالم الأعمال

مؤتمرات

الجات والمقاولات

حول اثر الجات - الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية - على قطاع المقاولات والانشاءات والدول العربية يعقد اتحاد المقاولين العرب ندوة يوم ٢٤ سبتمبر في القاهرة

ويشارك فيها ممثلو اتحادات وهيئات المقاولين بالدول العربية الاعضاء بالاتحاد وبعض الخبراء والمتخصصين من مصر وخارجها .

وقد صرح المهندس محمد محمود على رئيس الاتحاد المصرى لمقاولى التشيد والبناء بان الندوة ستقسم الى ثلاث جلسات يرأس الجلسة الأولى منها المهندس صلاح حسب الله وزير الأسكان والمرافق ويتحدث فيها الدكتور سعيد النجار عن الفرص والمخاطر فى اتفاقية الجات اما الجلسة الثانية فيرأسها المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير السابق ونقيب المهندسين ويتحدث فيها الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق عن الخدمات فى ظل اتفاقية الجات .

محمد محمود على
رئيس اتحاد المقاولين

والجلسة الثالثة ستكون برئاسة وزير الاقتصاد محمود محمد محمود ويتحدث فيها كل من عبد الرحيم الحجوجى من المغرب والدكتور محسن هلال مدير ادارة المنظمات الدولية بالتمثيل التجارى عن مستقبل المقاولات العربية فى ظل اتفاقية الجات .

ومن المعروف أن اتحاد المقاولين العرب كان قد تأسس عام ١٩٨٢ تحت مظلة جامعة الدول العربية وقد انضمت الية مصر مؤخرا من خلال الاتحاد المصرى لمقاولى التشيد والبناء □

وزارة الزراعة ... استعدت للجات

بدأت خطوات اعداد التركيب المحصولى ... للتصدير

القطن .. البطاطس .. الموالح والبصل ... التوسع فيها مطلوب !!

بدأت وزارة الزراعة استعداداتها لمواجهة الفترة الانتقالية قبل الوصول الى التنفيذ النهائى لاتفاقية الجات والمتوقع أن يتم بعد ١٠ سنوات.

ويعرض على الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى كافة الآراء ودراسة سياسة الغذاء التى وضعها فريق العمل المكون من المتخصصين فى وزارة الزراعة والمعهد الدولى لسياسات الغذاء.

وذكر الفريق فى تقريره ان لمصر ميزة نسبية فى محاصيل القطن والبطاطس والموالح والبصل يمكن ان يتضاعف انتاجها وايضا تتضاعف صادراتها الى اكثر من ٧ مرات فى حالة وجود سياسة تسويقية وتصديرية عالية فى الأداء المتميز مع تطوير فى

يوسف والى

الاسواق التقليدية وفتح الاسواق الجديدة ومراعاة مواصفات الجودة.

وأكد التقرير أن بنجر السكر هو المحصول الذى يحقق الاكتفاء الذاتى من السكر وان التوسع فى زراعته بالاراضى الجديدة سيحقق اهدافا وأبعادا جديدة على مستقبل توزيع السكان وزيادة الدخول للمنتجين.

واشار التقرير الى عدم اعطاء اهمية فى زيادة مساحات البرسيم والذرة والفول السودانى فى التركيب الجديد المزمع احلاله فى الدورة الزراعية خلال الفترة القادمة.

واورد التقرير انه يمكن ان ينسحب تماما من التركيب المحصولى قصب السكر وفول الصويا على ان يحل محلهما محاصيل تصديرية تحقق للزراع عائدا أكبر وارباحا يتحقق من خلالها رفاهية المزارعين.

أضاف التقرير الذى تعكف الاجهزة الفنية فى الوزارة بوضع برنامج شامل يبدأ تطبيقه ابتداء من العام القادم لتطوير التركيب المحصولى ومواجهة اتفاقية الجات التى هى اتفاقية زراعة قبل اى شىء آخر.

وتقرر ان يشارك فى اعداد برنامج التطوير مراكز البحوث المتخصصة والجامعات والقطاعات المسئولة عن التصدير قبل البدء فى التطبيق ووضع المحاصيل التصديرية على قمة التركيب المحصولى بتوفير التقاوى عالية الجودة لها ونظم الارشاد المتطورة وتدريب العاملين على نظم التعبئة والتغليف والجمع والحصاد والفرد واعداد المحصول للتصدير.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٤

ونحن على أبواب .. تنفيذ الجات

الانتاج المصرى .. فى اختبار صعب

أربعة أشهر وتبدأ منافسة شديدة فى السوق المصرى بين المنتجات المحلية والسلع المستوردة .. فمع بداية عام « ١٩٩٥ » يبدأ تطبيق اتفاقيات الجات الخاصة بتحرير التجارة العالمية .

خبراء الاقتصاد يطالبون رجال الصناعة برفع شعار الانتاج من أجل التصدير والعمل على تحسين الجودة مستغلين فى ذلك انخفاض الجمارك على مستلزمات الانتاج وما يتبعه من خفض تكاليف المنتج .

اوضحوا ان معظم دول العالم قامت باجراء مسح شامل للسوق واحتياجاتها ولذلك يجب ان نسارع حتى نجد لانفسنا موضع قدم بينهم .

تحقيق : اسامة شحاته

فى البداية تحدث د. حمدى عبدالعظيم استاذ الاقتصاد باكاديمية السادات وعميد فرع الاكاديمية بطنطا موضحا ان الحد الاقصى للتعريفة الجمركية سيتم تخفيضه إلى ٥٠٪ بموجب الاتفاقية حيث يؤدى التخفيض إلى زيادة الواردات وخصوصا السلع تامة الصنع كالاجهزة الكهربائية والسلع المعمرة والالات والمعدات ومنتجات الحديد والصلب والسيارات وغيرها ولا شك أن زيادة قيمة الواردات دون أن يقابله زيادة مماثلة فى حجم الصادرات سيؤدى إلى تحقيق عجز فى ميزان المدفوعات .

يرى ان المواجهة تتطلب تطوير الانتاج المصرى حتى يصبح على نفس درجة الجودة لمثيله المستورد .

أوضح أن هذا تحد اصبح مفروضا على الصناعة المحلية ومشروعات الاستثمار العام والخاص ولابد ان تنجح فى هذا التحدى حتى لا تصبح صناعتنا مهددة بالتوقف بسبب انخفاض المبيعات .

اشار إلى ضرورة رفع شعار الانتاج من أجل التصدير ليصبح كل انتاجنا ذا جودة عالية يمكنه المنافسة فى الأسواق العالمية بجانب السوق المحلى .

استفادة

اما د. محسن الخضيرى - الخبير المصرفى والاستاذ بتجارة عين شمس فقال ان المنتج المصرى يمكنه الاستفادة من اتفاقية الجات نظرا لانخفاض الجمارك على جميع مستلزمات الانتاج مما يؤدى إلى تقليل التكاليف النهائية للمنتج وبالتالى يصبح السعر النهائى للسلعة مناسبا وقادرا على الصمود امام اسعار المنتجات المستوردة .

يطالب د. محسن الخضيرى المنتجين بتقليل نسبة الفاقد والاهتمام بعمليات التسويق عن طريق مكاتب التمثيل التجارى بالخارج أو عن طريق شركات التسويق التى يقوم بانشائها رجال الأعمال .

غزو شرعى

ويشير د. سيد المغربى المدرس المساعد بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة إلى أن العديد من الدول قامت بعمل مسح شامل للسوق المصرية واحتياجاتها تمهيدا لطرح منتجاتها بها .. ولذلك فالمفروض ان اصحاب المصانع والمنتجين المصريين يستعدون



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٤

الخبراء لأصحاب المشروعات :

استعدوا لحمى المنافسة.. بعد أربعة شهور

انخفاض الجمارك على مستلزمات الإنتاج نقطة لصالح الصناعة المصرية

لهذا الغزو الشرعى ومواجهته بسلع محلية عالية الجودة وبأسعار مناسبة .

اما ممدوح ثابت مكى وكيل اتحاد الصناعات .

فقال : ان المنتجين المصريين استعدوا لدخول معركة المنافسة ونحاول الآن تطبيق المواصفات العالمية لدرجة ان العديد من الشركات الوطنية طبقت نظام « الايزو ٩٠٠٠ » الخاص بمواصفات الجودة العالمية وهو جواز مروز السلع للاسواق العالمبة .

اضاف ان الدولة بكافة هيئاتها مهتمة بهذه العملية وقد اتخذت اللجنة العليا لتنمية الصادرات عددا من القرارات لازالة العديد من العوائق التى تقف فى طريق التصدير .



المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٦

الامارات تبدأ تطبيق اتفاقية "غات" وتباشر حملاتها لحماية المصنفات الفكرية

□ دبي - «الحياة»:

■ قال رئيس غرفة تجارة وصناعة دبي السيد سعيد جمعة النابورة ان الامارات بدأت اعتباراً من امس تطبيق «الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة» (غات) التي انضمت الى عضويتها مطلع السنة الجارية.

واوضح في بيان اصدرته الغرفة امس ان تطبيق الامارات اتفاقية «غات» تزامن مع تطبيقها القوانين اللازمة لحماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية وحماية المصنفات. وقال ان كل هذه الاتفاقات تفسح في المجال امام تعاون افضل بين الامارات والعالم على الصعيدين التجاري والصناعي.

واشارت غرفة دبي في بيان اصدرته عقب اجتماع عقده رئيسها مع قنصلي الولايات المتحدة وسويسرا في دبي، ان الامارات تتطلع الى الانتقال في تعاملها الاقتصادي مع عدد من الدول الى جعل هذه العلاقات تشمل التعاون الصناعي الى جانب التبادل التجاري.

وبدأت امس وزارة الاعلام والثقافة حملات تفتيشية على محلات الفيديو لسحب المواد غير القانونية من الاشرطة المرئية والمسموعة والاشرطة المدمجة من الاسواق، بعد انتهاء المهلة الممنوحة لتلك المحلات للتخلص من الاشرطة المنسوخة والمقلدة. وستعمل الوزارة على اتلاف تلك السلع.

وكان السيد عبدالعزيز المدفع وكيل وزارة الاعلام والثقافة في الامارات قال ان المهلة التي نص عليها القانون وفترة التأخير في التطبيق الى حين الانتهاء من اعداد اللائحة التنفيذية للقانون كانت كافية للمحلات المعنية لتصحيح اوضاعها على ضوء القانون مؤكداً ان الوزارة عازمة على تطبيق القانون في موعده وليست لديها اي نية لاعطاء مهلة جديدة لمحلات الفيديو وغيرها من المحلات المعنية.

ونظمت محلات الفيديو خلال الاسبوعين الماضيين حملات ترويجية واسعة النطاق للتخلص من الاشرطة المنسوخة التي في حوزتها، وعرضت على المستهلكين بيع الشريط المسجل بالافلام الاجنبية والعربية بسعر لا يتعدى خمسة دراهم (١.٣ دولار) مقابل ٢٠ درهما (ستة دولارات) للشريط نفسه قبل قرار تطبيق قانون المصنفات الفكرية التي كانت اصدرته الامارات العام الماضي واصدرت لائحته التنفيذية في النصف الاول من السنة الجارية.

ومنعت بنود القانون موزعي الاشرطة ومحلات المفرق من الاحتفاظ بالنسخ المقلدة او تخزينها او حتى تصديرها، لانها غير قانونية.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٤

الإمارات تبدا التطبيق الفعلى لبنود إتفاقية «الجات»

قوانين جديدة للحد من زيادة عدد الآجانب فى البلاد

دبى ـ وكالات الأنباء: بدات امس دولة الامارات العربية المتحدة التطبيق الفعلى لبنود الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية «الجات» والتى انضمت الى عضويتها فى مارس الماضى. وكانت عضوية الجات وتوحيد التعريفة الجمركية من شروط تعزيز التعاون التجارى بين دول مجلس التعاون الخليجى والتكتلات الاقتصادية العالمية مثل الاتحاد الاوروبى. وتجرى حاليا محادثات بهذا الصدد بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبى بعد ان قطعت الأولى شوطا كبيرا باتجاه توحيد التعريفة الجمركية. وقد أكدت مصادر مسئولة ان تحرير التجارة العالمية بتطبيق اتفاقية الجات من شأنه ان يفتح أسواقا جديدة لدول مجلس التعاون الخليجى وخاصة فى مجال البتروكيماويات حيث تسعى دول المجلس لفتح أسواق جديدة لها.

فى الوقت نفسه أشار رئيس غرف التجارة والصناعة فى دبى الى تزامن تطبيق الامارات لاتفاقية الجات مع البدء فى تطبيق القوانين الصادرة مؤخرا والخاصة بحماية العلامات التجارية وحقوق الطبع والملكية الفكرية حيث اعطت الامارات مهلة لأصحاب محلات الفيديو والكاسيت لتسوية أوضاعها قبل بداية سبتمبر الحالى.

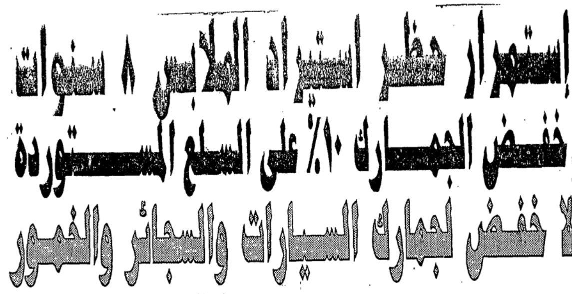
ومن ناحية أخرى شددت دولة الامارات العربية على قواعد وقوانين العمل بهدف خفض عدد الأجانب والذين يمثلون نسبة ثلاث ارباع سكان الإمارات حاليا.

بدات اليوم الخميس سريان لائحة جديدة ترفع الحد الأدنى للأجور الذى بموجبه يستطيع الاجانب استقدام أسرهم الى حوالى ١٠٩٠ دولار شهريا لمن يقوم أصحاب العمل بتوفير مساكن لهم و١٣٦٢ دولارا لمن يتولون بانفسهم دفع اجور مسكنهم. وصف أحد المسئولين فى الإمارات القواعد الجديدة أنها تهدف الى تصحيح الخلل السكانى فى البلاد. وقد تلقت الصحف الاماراتية آلاف الرسائل والاستفسارات من العاملين الأجانب ومعظمهم من الهنود والباكستانيين يخشون من إرغام اسرهم على مغادرة البلاد نتيجة القوانين الجديدة والتى بدأ سريانها الفعلى أمس.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٤



كتب- جلال راشد:

وافقت المنظمة العالمية للتجارة «الجات» على طلب مصر السماح لها باستمرار حظر استيراد الملابس الجاهزة والاقمشة حتى ٢٠٠٢ نظرا للتقدم والجودة فى صناعة الملابس بمصر.

قال مصدر اقتصادي مسئول ان الجمارك على الملابس الجاهزة للاستخدام الشخصي سيتم تخفيضها الى ٦٠٪ آخر العام الحالى.. وقد انتهت وزارة المالية من اعداد التصور المبدئى للتعريفة الجمركية المعدلة حيث ستخفض الجمارك على كافة السلع المستوردة بنسبة ١٠٪ باستثناء السجائر والخمور.. حيث سيبقى الحد الادنى ١٥٠ جنيها على كيلو السيجار و١٠٠ جنيه على كيلو الدخان و٧ قروش ضريبة مبيعات لكل سيجارة تزن جُراما.

وقال ان جمارك السيارات مستمرة بلا تغيير حاليا.. ويمكن ان يتم تعديلها مستقبلا لتصل النسبة القصوى الى ٧٠٪ مقابل فرض ضريبة اخرى بنفس القيمة على السيارة الواردة من الخارج.

ستكون الجمارك ١٠٠٠ سى . سى ٥٠٪ و١٣٠٠ سى.سى ٧٠٪ و١٥٠٠ سى.سى ١٠٠٪ و١٦٠٠ سى.سى ١٠٠٪ و٢٠٠٠ سى.سى ١٣٥٪ ومن ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ تكون ١٦٠٪.

وسيارات النقل حمولة لاتقل عن ٢ طن ستكون جماركها ١٠٪ والنقل العادية ستخفض جماركها من ٦٠ الى ٥٠٪.

ويدرس اتحاد الصناعات كافة بنود التعريفة لاعادة النظر فى الرسوم على مستلزمات الانتاج.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٤

ضمن دعوة وجهها إلى الولايات المتحدة للإسراع بالتصديق

رئيس «الجات» يحذر من مخاطر تهدد اتفاق التجارة العالمية

جنيف - ر: قال بيتر سوذرلاند، رئيس الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات)، ان اتفاق التجارة العالمية الجديد يمكن ان يواجه مخاطر اذا لم تتحرك الدول الكبرى على نحو عاجل للتصديق على الاتفاق.

وقال سوذرلاند الذي كان يتحدث الى رجال اعمال في مؤتمر في تشيرنوبيو بايطاليا ان الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان تتحمل «مسؤولية اساسية» لضمان بدء سريان الاتفاق الذي وقع في ابريل (نيسان) الماضي اعتبارا من يناير (كانون الثاني) القادم.

واضاف سوذرلاند ان اي تاخير سيشجع انصار سياسات الحماية على اعادة تجميع قواهم وتجديد الضغوط على الزعماء السياسيين لانتهاج سياسات «وضحت آثارها المدمرة على الرفاهية والاستقرار الدولي بطريقة كافية في التاريخ الحديث». وقال «يجب الا يترك العالم باسره ينتظر لتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا الانجاز العالمي العظيم». واضاف انه يجب ان يكون للتصديق على هذا الاتفاق وتنفيذه اولوية اقتصادية وسياسية دولية كبرى.

وذكر مسؤولون تجاريون ودبلوماسيون ان تصريحات سوذرلاند التي اذاعت نصها الجات في جنيف موجهة اساسا للولايات المتحدة حيث توجد علامات متزايدة على معارضة الكونجرس للتصديق بسرعة على الاتفاقية. وفي وقت سابق من الاسبوع الحالي اقترح السناتور الجمهوري بوب دول الذي ينظر اليه منذ فترة طويلة على انه مؤيد للاتفاقية ان ينتظر البيت الابيض الى العام القادم ليطلب من الكونجرس تمرير مشروع قانون لتنفيذ الاتفاق في الولايات المتحدة. وتطالب جماعات عمالية وجماعات مستهلكين، بالاضافة الى بعض جماعات الضغط في مجالي الصناعة والزراعة، بادخال تغييرات يمكن ان تدمر الاتفاقية حيث يشعر هؤلاء بخطر من هذه الاتفاقية التي ستخفض التعريفات الجمركية بنحو الثلث وتفتح الاسواق العالمية.

وقال سوذرلاند انه اذا لم يناقش الكونجرس الاتفاقية قبل اوائل اكتوبر (تشرين الاول) القادم عندما ينفض الكونجرس لانتخابات التجديد النصفي فقد تكون هناك مخاطر جمة من حدوث تاخير طويل رغم تاييد حكومة كلينتون للاتفاقية. كما حذر من أن العواقب «يمكن ان تكون خطيرة ايضا على الاقتصاد الاميركي وبالنسبة لبقية العالم ككل».

والجدير بالذكر ان اكثر من 100 دولة قد وقعت على الاتفاقية في مراكش بالمغرب في ابريل (نيسان) الماضي بعد سبع سنوات من المفاوضات الصعبة شارك فيها، وقت الانتهاء منها، اكثر من 120 دولة تسيطر على نحو 95 في المائة من تجارة العالم.

وحتى الآن لم يصدق سوى 26 دولة من بين الدول الـ125 الاعضاء في الجات على الاتفاقية التي يقال انها ستقدم تعزيزا كبيرا للتجارة العالمية بحلول عام 2002 بينما تنتظر دول اخرى كثيرة تصديق الدول التجارية الكبرى قبل أن تحذو حذوها. والتاخير في الاتحاد الاوربي، حيث لم يصدق على الاتفاقية سوى بريطانيا والمانيا واليونان، يعود الى الشكوك بشأن ما اذا كانت اللجنة الاوروبية او الدول كل على حدة ستتخذ الخطوات القانونية النهائية وليس الاعتراض على اتفاقية. وقال سوذرلاند ان جهود التصديق في اليابان تسير بصورة جيدة في ما يبدو لكن الاختبار الحاسم لاتفاقية الجات من جانب البرلمان لم يبدأ بعد. ومن الضروري بذل كل جهد ممكن لبدء هذه العملية على وجه السرعة.



المصدر : الوفد الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٤

ارتباك سوق السيارات في مصر

بسبب اتفاقية الجات وتخفيض الجمارك :

شهد سوق السيارات فى مصر ارتباكا شديدا فى الأيام الماضية بسبب تخفيض الجمارك على السيارات الصغيرة ١٠٪ بالنسبة للفئة (١٠٠٠ - ١٣٠٠ سى سى) ابتداء من ديسمبر المقبل تطبيقا لارتباط مصر باتفاقية الجات العالمية .

وإذا كان لهذا القرار تأثيره المباشر على استيراد السيارات من الخارج .. فما هو تأثيره على تصنيع وتجميع السيارات فى مصر .

يقول د. عبدالمنعم سعودى رئيس مجلس إدارة سوزوكى ايجيبت : يجب على الدولة ان تساند صناعة السيارات بسن وأصدار القوانين والقرارات التى من شأنها حماية هذه الصناعة ضد المنافسة القادمة من الخارج بحيث تكون هذه الصناعة قادرة على المنافسة من جهة ومن جهة أخرى تستطيع مصانع

السيارات فى مصر ان تقدم منتجاً على قدر عال من الجودة وبأسعار مناسبة ولهذا فانه تجرى الآن دراسة بعض الأفكار بين مصنعى السيارات فى مصر وبين ممثلين من الحكومة لكيفية حماية هذه الصناعة فى ظل الاتفاقات الدولية الخاصة بالتعريفة الجمركية (الجات) مع مراعاة تقديم أفضل المنتجات

للسوق المصرية . بالاضافة إلى ذلك لابد من تشجيع التصدير لمصنعى السيارات ، كما يحدث فى الدول الصناعية الكبرى بإعطاء مصنعى السيارات بعض المزايا الضرائبية والجمركية التى من شأنها دفع نشاط عملية التصدير فى هذا المجال والتوسع فى المنتج نفسه مع محاولة الدولة ان تدرج السيارات

كسلعة رئيسية فى الاتفاقيات الثنائية للتبادل التجارى مع الدول الأخرى ومراعاة الحصول على مميزات نسبية فى الجمارك والضرائب بالنسبة لهذه الدول التى تصدر اليها مصر كالدول العربية وافريقيا

ويضيف : زيادة ناشف رئيس مجلس إدارة جنرال موتورز والتى تقوم بتصنيع السيارات الأوبل فى مصر بقوله

ادى تخفيض الجمارك بنسبة ١٠٪ على

السيارات المستوردة صغيرة الحجم (١٠٠٠ - ١٣٠٠ سى سى) إلى اضطراب سوق السيارات فى مصر لان الجميع ينتظر تنفيذ هذا التخفيض ولا احد يعلم حتى الآن كيفية تنفيذ تلك النسبة مع الضرائب الموجودة الآن وهل ستختلف الضرائب أم لا .. وهناك بعض الحاجزين للسيارات المصنعة محليا توقف عن الاستلام حتى تتضح الرؤية فى موضوع تخفيض الجمارك .

والغريب انه بالرغم من ذلك فانه لم يحدث اى تخفيض على مستلزمات الانتاج التى تدخل فى تصنيع السيارات محليا وهذا يجعلنا نتمنى ان يعاد النظر فى هذا الموضوع حتى تصبح المنافسة بين المنتج المحلى والمستورد منافسة عادلة .

ونحن نرحب بالمنافسة العادلة لاننا واثقون ان صناعة السيارات فى مصر وصلت إلى مستوى تقنى وتكنولوجى عال شهدت لنا به الشركات الأم .. بالاضافة إلى أننا نقدم خدمة ما بعد البيع مثل مراكز الخدمة المتطورة والحديثة وتوفير قطع الغيار الاصلية ، وهذا ما يميز تصنيع السيارات فى مصر عن السيارات المستوردة .

والأهم من ذلك كله أن مجال الاستثمار فى السيارات هو قمة مجالات الاستثمار فى التصنيع فلو أخذنا مصنعاً واحداً كمثال نجد انه يستخدم مستلزمات انتاج محلية بنسبة ٣٥٪ من اجمالى مكونات السيارة تتكلف أكثر من ١٥٠ مليون جنيه سنويا توفر فرص عمل لأكثر من عشرة آلاف فرصة عمل وتتعامل مع أكثر من سبعين مورد بالاضافة إلى ٦٥٠ عاملاً فنياً على مستوى عالٍ ونادر بعد تدريبهم فى المصانع الأم على أعلى مستوى من المهارة فى استخدام تكنولوجيا العصر .

فإذا كان ذلك كله من مصنع واحد فقط فكم يكون استفادة المجتمع والدولة من كم المصانع الموجودة الآن لانتاج السيارات فى مصر .

فعندما نحمى صناعة السيارات فذلك يعنى تدعيم الاقتصاد وحمايته من اى خلل لأنها صناعة تساهم فى الاقتصاد الوطنى بشكل مؤثر .

وعن مستقبل صناعة سيارة مصرية يقول زياد ناشف :

الآن لا يمكن القول بشكل جاد اننا نستطيع تصنيع سيارة مصرية ١٠٠٪ لأن ذلك يستلزم استثماراً ضخماً لا يتحمله السوق المحلى لعدة أسباب أهمها اننا عندما نفكر فى انتاج سيارة مصرية خالصة يجب ان نتحدث عن مصنع لموتور السيارة وذلك يستلزم الا يقل انتاج هذا المصنع عن ٢٥٠ الف موتور سنويا

لكى يصبح الاستثمار فيه مجديا فى حين ان استهلاك السوق المحلى لا يتعد ٣٥ ألف سيارة سنويا وبالتالى لا يمكن ان نتحدث عن انتاج سيارة مصرية على الأقل فى الوقت الحالى لأن السوق المحلى لا يستطيع استيعابها وما ينطبق على الموتور ينطبق على الهيكل وأشياء أخرى فى السيارة .

ويشترك فى هذا الرأى د. عبدالمنعم سعودى ويؤكد انه يجب أن يزيد حجم الاستهلاك السنوى لسوق السيارات فى مصر بما يتناسب والاستثمار الأمثل لانتاج مثل هذه السيارة وإلا فإن أى استثمار الآن فى مثل هذا المشروع لن يجدى .. بل قد يؤدى إلى الخسارة .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٤

السطو على عقول الآخرين!

• ظاهرة القرصنة والتزوير تلاحق المنتجات في كافة أنحاء العالم

○ من ابرز الموضوعات الجديدة التى تم ادراجها فى اتفاقية جولة اوروجواى ، فى اطار مفاوضات الجات ، قضية حقوق الملكية الفكرية .. خاصة وان هناك عمليات قرصنة وتزوير تقوم بها عصابات محترفة لسرقة تلك المنتجات ، من براءات الاختراع والعلاقات التجارية وبرامج الكمبيوتر والمستحضرات الطبية والافلام والموسيقى والاغانى والكتب وغيرها ..

ولقد عقدت بالولايات المتحدة الأمريكية حلقة نقاشية على مدى شهر ، تناول حقوق الملكية الفكرية ، ضمت ممثلى سبع دول عربية وهى : مصر وتونس والسعودية وعمان والبحرين والامارات والكويت .. وكانت هناك لقاءات مستمرة ومكثفة مع المسئولين الامريكيين وممثلى الشركات والمحامين وبعض رجال الاعمال .. بهدف استعراض ماتواجهه الشركات الأمريكية من عمليات سرقة وقرصنة لمنتجاتها وبلورة حلول عملية وواقعية لهذه المشكلة بمختلف بلدان العالم !!

وقد تضمن برنامج الزيادة العديدة من اللقاءات فى مناطق مختلفة بالولايات المتحدة .. حيث كانت هناك لقاءات وزيارات لنحو ست ولايات .. كانت اولى هذه الزيارات للعاصمة الامريكية واشنطن .. حيث عقدت لقاءات مع المسئولين الفيدراليين ، وتلى ذلك زيارة لمدينة ناشفيل بولاية تينسى ، ثم مدينة سولت ليك سيتى بولاية يوتا ، ومدينة لوس انجلوس بولاية كاليفورنيا ، ومدينة سانت لويس بولاية ميزورى .. واخيرا مدينة نيويورك .

وتتلخص وجهة النظر الامريكية التى تبلورت من خلال هذه الزيارات واللقاءات المتعددة فى ان القرصنة والتزوير لايخص دولة بعينها ، ولكنها ظاهرة عالمية .. فالولايات المتحدة تعانى من هذه الظاهرة داخليا حيث تصل نسبة القرصنة داخل الولايات الامريكية ٣٥٪ من إجمالى القرصنة على المنتجات الامريكية .. وتبذل الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات جهودا كبيرة لملاحقة عمليات القرصنة والسرقة والتزوير ..

ولمكافحة الظاهرة على المستوى الدولى ، فان هذا يتطلب ضرورة قيام حكومات مختلف دول العالم ، بادخال التعديلات التشريعية المناسبة ، وخلق اليات التنفيذ لمكافحة عمليات القرصنة .. وهذا ا للحفاظ على حقوق اصحاب هذه المنتجات سواء كانوا من مواطنى تلك البلدان او خارجها .

وهنا لابد ان نلقى الضوء على ان مصر من الدول التى تعانى من عمليات قرصنة وتزوير للعديد من منتجاتها فى مجال الملكية الفكرية فى مجال الفن والموسيقى والاغانى والافلام والاعمال المسموعة والمرئية والكتب والتصوير وغيراها .. وهذا يعنى ان مصر من الدول المستفيدة من ضرورة خلق البناء القانونى واليات التنفيذ لحماية حقوق مبدعيها فى مجال حقوق الملكية الفكرية .

حقوق الملكية الفكرية لماذا ؟

● وقبل ان ندخل فى المزيد من التفاصيل لابد من اعطاء لمحة سريعة عن موضوع حقوق الملكية الفكرية .. ولماذا تم ادراجة فى اتفاقية جولة اروجواى الاخيرة ؟ !

فى حقيقة الامر ، منذ الاعلان عن اتفاقية لجنة المفاوضات التجارية فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ على حماية اتفاقات حوله اروجواى احتل موضوع الجات مكان الصدارة فى مختلف دول العالم .. وهذه الاتفاقات وضعت اساس وقواعد النظام التجارى الدولى .. ليبدأ تطبيقة اعتبار من اول يناير ١٩٩٥ فور قيام المنظمة العالمية للتجارة wto التى ستتولى ادارة الاتفاقيات التى تم التوصل اليها .. ولكى تحل محل اتفاقية الجات التى ستذوب داخل المنظمة الجديدة .

ولعل من الاتفاقات فى الموضوعات الجديدة تلك التى تتعلق بمجال الملكية الفكرية .. حيث اتجهت الاتفاقية الجديدة الى التاكيد على الالتزام باحكام الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بانواعها المتعددة .

وتضمن محتوى هذا الاتفاق مجموعتين رئيستين

○ المجموعة الاولى : حقوق الناشر والمؤلف وحقوق الاعمال الاوربية المسموعة والمرئية بما فى ذلك اعمال الكمبيوتر .

○ المجموعة الثانية : وتتضمن براءات الاختراع فى مجالات المنتجات الغذائية والادوية والكيماويات بالاضافة الى طريقة واساليب صنعها .

فى اطار هذه الخلفية دارت المناقشات والحوارات التى شاركت فيها مصر الى جانب مجموعة الدول الخليجية .. مع العديد من المسئولين الامريكيين على كافة المستويات التنفيذية والتشريعية ورجال الاعمال والمحامين وهذا لالقاء الضوء على اهمية وضرورة حماية الملكية الفكرية للمنتجات الامريكية .. والتى تمثل واحدا من اهم محاور الاقتصاد الامريكى فى هذه المرحلة ولسنوات قادمة اخرى

ومن خلال المناقشات تبلورت وجهة النظر الامريكية فى ان حماية حقوق الملكية الفكرية من الامور الحيوية للاقتصاد الامريكى .. ومقدرته على المناقشة عالميا .. حيث تزايدت اعمال التزوير والقرصنة بصورة خطيرة خلال السنوات الاخيرة .. فالقرصنة امتدت واعتدت على حقوق التراخيص لحقوق المؤلفين للكتب والافلام السينمائية ، والتسجيلات الصوتية ورقائق الكمبيوتر .. كما امتد التزييف لأسماء العلامات للسلع الاستهلاكية

● القرصنة تشمل العلامات التجارية ورقائق الكمبيوتر والافلام والاغانى والموسيقى والمستحضرات الطبية

ومنتجات اخرى مثل المستحضرات الطبية والاسمدة الزراعية وحتى قطع غيار السيارات والشاحنات والطائرات !!

ونظام الحماية فى الولايات المتحدة للملكية الفكرية يتضمن اربع فروع رئيسية وهى :

○ براءات الاختراع : potats

والمسئول عنها مكتب البراءات والعلامات التجارية (p . o . t .) لحماية المخترعات الجديدة والمفيدة والتى تمتد عادة فترة حمايتها الى ١٧ عاما .

رسالة امريكا



علاء الدين مصطفى



○ العلامات التجارية trdemarks

وهذا يتضمن التصميم والشكل المميز والاسم التجارى الذى يستخدم للتعريف بمنتج او خدمة .. وبمجر استخدام االعلامة التجارية فى نشاط تجارى تصبح سارية المفعول وبتسجيلها بمكتب البراءات والعلاقمات التجارية تكتسب الحماية لمدة عشر سنوات .. واستمرار استخدام هذه العلامة .

○ حقوق التاليف : Copgtights

وهذا يحمى حق اصحاب النصوص مثل الكتب والموسيقى والادب والتسجيلات الصوتية والافلام السينمائية والتماثيل وبرامج الكمبيوتر .. وحقوق التاليف لابد من تسجيلها بمكتب حقوق التاليف التابع لمكتبة الكونجرس .. ويكتب صاحب الحق الحماية مدى الحياة بالاضافة الى ٥٠ عاما .

○ اسرار المهنة moskworks

وهو احد المستجدات فى مجال حقوق الملكية الفكرية منذ عام ١٩٨٤ .. ومن ابرز الامثلة على ذلك تركيبة الكوكاكولا التى تعد احد اسرار المهنة .. والتى تضطر الشركة الى التنازل عن الكثير من القضايا التى تتعدى على منتج الكوكاكولا حفاظا على سر تركيبة هذا المنتج .

القرصنة ظاهرة عالمية !

ويقول ستيفن كيث مسئول العلاقات لدول الشرق الاوسط والبحر المتوسط بوزارة الخارجية الأمريكية .

ان حماية الملكية الفكرية من القضايا الحيوية لكل البلدان .. ولعل من اخطر ماينجم عن التقليد والسرقة هو تدمير منجزات حضارية .. ومن ابرز هذه المشاكل هو استخدام بنك الاحتياطى الفيدرالى الامريكى لبرامج كمبيوتر مقرصنة تحتوى على فيروس ادى الى تعطيل البرامج اسبوعين .

وتحدث اريك سميث المدير التنفيذى للاتحاد العالمى للملكية الفكرية وقال ان الاحصائيات تشير الى وجود عمليات قرصنة وتعد على المنتجات الامريكية فى بلدان الخليج واستثنى مصر من ذلك بعد ان ادخلت تعديلات هامة لحماية حقوق الملكية الفكرية ..

واشار الى ان اتفاقية الجات تلزم الدول الأعضاء بحلول ١ / ١ / ١٩٩٦ وهو التاريخ المنصوص عليه لسريان اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ان تقوم حكومات تلك الدول بتطوير القوانين التى تحمى حقوق الملكية الفكرية بما يساير هذا النظام الجديد .

واشار اريك سميث الى ان عمليات القرصنة والتعدى على المنتجات الامريكية بالدول العربية الخليجية تشمل الافلام السينمائية والتسجيلات الصوتيه والكمبيوتر والكتب وغيرها .

وبالاضافة الى الدول العربية هناك عمليات ترضيه وتعد فى البرزيل وبعض دول جنوب شرق اسيا مثل سنغافوره والهند والصين واليابان وبلدان اخرى عديدة مثل دول الاتحاد الأوروبى .

زيارات ولقاءات بالمدن الامريكية

● كانت اولى الزيارات خارج العاصمة الأمريكية واشنطن لمدينة ناشفيل بولاية تينسى .. وهى احدى ولايات قطاع الجنوب الشرقى . وناشفيل هى مركز رئيسى لصناعة الموسيقى فى امريكا والعالم .. وكثير من المحامين فى ناشفيل متخصصين فى مجال الفن وحماية حقوق الملكية الفكرية ويمثلون الفنانين وشركات الاسطوانات ويساعدون موكلهم بشأن التفاوض من اجل ان يحصل الفنان على حقوقه فى صناعة الاغنية .

وهناك شبكتان لتقديم الاغانى والموسيقى وهما شبكة t . n . n وشبكة c . m . t وتقدم ويشترك فيها ٢٥ مليون منزل فى امريكا بالكابل ونحو ٨,٥ مليون منزل فى اوروبا بالقمر الصناعى

وتحدث ديفيد ماكايون المحامى بشركة جاى لورد فقال :

نحن نواجه مشاكل عديدة فى مجال القرصنة والتزوير خاصة فى اوروبا لهذه النوعية من الانتاج . ولمواجهة هذه العمليات نحدد المسئول عن نشر هذه الاغانى فى اوروبا وفى الكثير من الحالات يكون امريكى قام بتصديرها لبلد اجنبى وهنا نتخذ الاجراءات القانونية ضد هذا الناشر المحلى .. ونقوم بتعيين محام فى البلد للمساعدة فى حماية حقوق الملكية الفكرية هناك .

المشكلة التى نواجهها دائما هى تطبيق القوانين فى البلدان النامية .. وباستثناء الشركات العملاقة التى لديها نفوذ على الحكومات تكون القضية صعبة .. وغالبا ماتتكلف القضية لمتابعتها خارج الولايات المتحدة نحو مليون دولار .. ولهذا علينا ان ننتقى واحدة او ثلاث قضايا يمكن ان يكون لها عائد كبير او تلحق بالشركات المنتجة اضرار كبيرة وتقوم بمتابعتها وملاحقتها .. اذ ليس من العمل ان نلاحق عمليات التعدى والقرصنة والتقليد فى كافة انحاء العالم .

٣٥ ٪ معدل القرصنة بامريكا

● ومن ناشفيل كان اللقاء فى سولت ليك سيتى بولاية يوتا احدى ولايات الغرب الامريكى وهذه الولاية كانت فقيرة الى عشر سنوات مضت .. ثم اتجهت الى التركيز على صناعة برامج الكمبيوتر وبها اكبر شركات انتاج برامج الكمبيوتر فى العالم .. تأتى فى المقدمة شركة « نوفل » كما ان بها شركة « فوليو » .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٤

● مليارات الدولارات تضيع على أصحاب الحقوق بسبب القرصنة وتدخل جيوب القراصنة

● وتحدث هاريسون كولتر محامى شركة « نوفل » فقال ان معدل القرصنة داخل الولايات المتحدة ٣٥٪ .. لكن فى البرازيل وتايلاند واندونيسيا والهند وغيرها تصل النسبة الى نحو ٩٥ ٪ الا أن معدل القرصنة بالولايات المتحدة يدر ارباحا اكثر من الخارج .

واليابان تمثل اكبر مشكلة فى القرصنة فى مجال برامج الكمبيوتر .. وهى متفشية هناك بدرجة كبيرة .. كما أن اليابانيين يملكون الامكانيات وبامكانهم شراء برامج ونسخها ونحن نواجه مشاكل قرصنة فى كل انحاء العالم . وهناك ثلاث قضايا فى المانيا وقضية فى هولندا واخرى بالولايات المتحدة ذاتها .

لدينا مشكلة مع احدى شركات الكمبيوتر التى يبدو انها نسخت برنامج مملوك لنوفل ـ نسخت فى الصين وتمت عملية التغليف بحيث يبدو انه منتج شركة نوفل ويروجونها فى اوروبا .

فهناك مئات الملايين تضيع على شركة نوفل بسبب القرصنة فى اليابان والمانيا والبرازيل .

● وفى نيويورك كان هناك لقاء مع فريد كوبراك المحامى باتحاد الناشرين الأمريكيين بنيويورك واشار الى ان حالات التعدى بالنسبة للكتب منتشرة بالولايات المتحدة .. وابرزها عمل نسخ مصورة (Copy) للكتب عند شركة متخصصة فى التصوير دون دفع حقوق التاليف أو الحصول على ترخيص مسبق من اصحاب هذه المؤلفات .

وعلى الجانب الدولى .. هناك حالات قرصنة باستخدام المواد المطبوعة دون ترخيص ، مثل كوريا ، تايوان والصين واندونيسيا . فى كوريا هناك نحو مليون طالب يدرسون فى الجامعات باللغة الانجليزية .. ولم يشتر طالب واحد منهم كتاب من الناشر .. حيث يوجد قراصنة تقوم بعمل نسخ مصورة وترويجها و تحقيق ارباح طائلة . وتدخلت الحكومة الامريكية وابلغت الحكومة الكورية منذ سبع سنوات بضرورر تعديل قوانينها والا سيتم فرض عقوبات تجارية ضد كوريا والتى ستمتد الى المنتجات الكورية من التليفزيونات والسيارت والتى تحقق ارباحا كاملة فى الصادرات للولايات المتحده .

ومنذ ذلك الوقت ، اختفت القرصنة تقريبا وتباع الكتب مضاف عليها حق الناشرين بنسبة ١٠٪ زيادة على اسعار القرصنة .. وكثير من الناشرين القراصنة تحولوا الى ناشرين شرعيين .

وخلاصة القول ان ظاهرة القرصنة يمكن الحد منها ولكن لايمكن القضاء عليها نهائيا .. وهذا يتطلب ادخال تشريعات حاسمة واليات تنفيذ قوية وفعاله لحماية المنتجات الفكرية على المستوى الداخلى لكل دولة من الدول وعلى المستوى الدولى .. لأن نصوص حقوق الملكية الفكرية ملزمة لكافة دول العالم فى اطار اتفاقية اوروجواى اعتبار من ١/ ١/ ١٩٩٦

بسبب المناورات السياسية في الكونغرس قبل الانتخابات

التصويت الاميركي على ‹غات› قد يتأخر الى السنة المقبلة

■ واشنطن - ا ف ب - قال مراقبون في واشنطن امس ان من غير المؤكد على ما يبدو ان تتم الموافقة على اتفاقية «غات» التجارية الدولية التي ابرمت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٣ قبل نهاية السنة الجارية في الولايات المتحدة، في الوقت الذي تتزايد التحفظات والمناورات السياسية في الكونغرس مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ومما يدفع الى هذا الاعتقاد ان بعض الجمهوريين المعروفين بدفاعهم المستميت عن مبدأ التبادل الحر في التجارة انضموا اخيرا الى معارضي «غات» من الديموقراطيين، داعين البيت الابيض الى ارجاء التصويت على الاتفاقية حتى سنة ١٩٩٥.

وفي افتتاحية نشرتها اخيراً صحيفة «ذا ويتشيتا ايغل» المحلية، حذر بوب دول سيناتور كنساس الواسع النفوذ وزعيم الاقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ من اي «استعجال في تبني اتفاقية تجارية هامة قبل القيام بقياس كل عواقبها بدقة». وفي الوقت الذي اكد تاييده للاتفاقية، اوضح دول انه وناخبيه يتساءلون حول الكلفة المترتبة على تطبيقها وانعكاساتها المحتملة على التشريعات الاميركية الخاصة بالعمل وبحماية البيئة. وهي مخاوف كان عبر عنها حتى الآن الديموقراطيون الليبراليون في شكل خاص.

ويتهم عدد كبير من اعضاء الكونغرس الديموقراطيين السيناتور دول باستخدام «غات» لاغراض محض سياسية وبالتلاعب باتفاقية من شانها، استنادا الى بعض التقديرات، زيادة مئات عدة من بلايين الدولارات سنويا على الناتج القومي الاميركي في السنوات العشر المقبلة، وذلك من خلال فتح المزيد من الاسواق العالمية امام الصادرات الأميركية.

ونفى ناطق باسم دول هذه الاتهامات مؤكدا «ان اهتمامات السيناتور ليست سياسية بل محض تجارية».

الا ان النائب الديموقراطي روبرت ماتسوي (كاليفورنيا)، الرئيس الحالي للمجموعة المكلفة البحث في اتفاقية غات والمتفرعة عن لجنة الطرق والوسائل الواسعة النفوذ، يرى «ان البعد السياسي» في موقف دول «لا شك فيه على الاطلاق».

ويوضح ماتسوي ان عدم قيام الكونغرس بالموافقة على اتفاقية قبل نهاية السنة الجارية من شانه ان يشكل احراجا دولياً لواشنطن، لان القوى التجارية العظمى، بما في ذلك الولايات المتحدة، تعهدت ببذل كل ما في وسعها لتطبيق الاتفاقية ابتداء من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥. الا ان الاتفاقية تعطي البلدان الـ ١١٧ الموقعة عليها مهلة حتى ١ تموز (يوليو) ١٩٩٥ للبدء بتطبيقها.

واذا كان الكونغرس الاميركي سيصوت على الاتفاقية سنة ١٩٩٤، فإن عليه ان يفعل ذلك قبل مطلع تشرين الاول (اكتوبر) المقبل اي عندما تنتهي الدورة البرلمانية الأخيرة لهذه السنة، وقبل شهر واحد من الانتخابات التشريعية التي ستجري لانتخاب مجلس نواب جديد وتجديد ثلث المقاعد في مجلس الشيوخ.

ويخشى الديموقراطيون الذين يتمتعون بالغالبية في الكونغرس منذ اعوام طويلة ان يخسروا عدداً كبيراً من مقاعدهم في هذه الانتخابات، بعدما استنزفتهم السلطة. حتى ان بعض المحللين لا يستبعد احتمال ان يستعيد الجمهوريون هذه الغالبية التي فقدوها طوال عقود عدة.

ومن هذا المنظار فإن بعض خبراء السياسة يعتقد بان الجمهوريين يريدون منع الرئيس الاميركي بيل كلينتون وحزبه الديموقراطي من الافادة من الواقع السياسي الايجابي لابرام الاتفاقية قبل الانتخابات. وهم يتذكرون كيف ان نسبة شعبية كلينتون ارتفعت سريعاً بعد التصويت على اتفاقية التبادل الحر مع كندا والمكسيك (نافتا) نهاية عام ١٩٩٣.

ويثير هذا الغموض الجديد المحيط بابرام اتفاقية «غات» قلق انصار الاتفاقية في الولايات المتحدة والخارج. وقد بات هؤلاء يخشون ان يكون مصير الاتفاقية مهددا فعلا.

ويرى جون جاكسون استاذ الحقوق في جامعة شيكاغو والاخصائي في شؤون «غات» ان دول العالم تنتظر من الولايات المتحدة ان توافق على الاتفاقية قبل ان تقوم بابرامها بدورها. ويضيف انه «من دون الولايات المتحدة يمكن اعتبار الاتفاقية ميتة». فالولايات المتحدة، على غرار اليابان والاتحاد الاوروبي، منطقة تجارية مهمة جدا ولا يمكن ان تتجاهلها منظمة التجارة الدولية التي ستتشكل بموجب اتفاقية «غات». ويتوقع جاكسون في حال فشل الاتفاقية ان يشهد العالم نشوء تجمعات تجارية اقليمية.

كذلك، وعلى رغم مراهنتهم على انه لا يزال من الممكن ابرام الاتفاقية السنة الجارية او سنة ١٩٩٥، فإن غالبية الخبراء الاميركيين يخشون ان يعطي اي تاخير في بت مصيرها متسعا من الوقت امام انصار الحمائية التجارية لشن حملات جديدة.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٤

ندوات من اليوم حول مستقبل الحاصلات الزراعية فى ظل التحرر الاقتصادى واتفاقية «الجات»

منتجو البطاطس يطالبون بحل مشاكل التصدير ومواجهة التنافس الخارجى

الاسكندرية - من عبد الوهاب حامد:

يعقد الاتحاد العام للتعاون الزراعى المركزى من خلال مركز التنمية التعاونى للتدريب وبالاشتراك مع الجمعيات النوعية والمتخصصة عددا من الندوات حول مستقبل الحاصلات الزراعية فى ظل برامج الاصلاح الاقتصادى واتفاقية الجات والدور الذى يمكن ان تلعبه التعاونيات فى ظل هذه المتغيرات العالمية بما يحقق زيادة العائد للفلاح وحل مشاكل التسويق الداخلى وفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية من السلع الزراعية.

وسوف تعقد الجمعية العامة لمنتجى البطاطس ندوة بالاسكندرية تبدأ اليوم وتستمر اربعة أيام برئاسة السيد حسين خليل لمناقشة أوراق العمل المقدمة من المشاركين الممثلين لجمعيات المحافظات تتناول تطوير وسائل تسويق البطاطس عند تداولها سواء عند الجمع او النقل أو فى استخدام العبوات بما يؤدى الى زيادة العائد على المنتج وهذا يتطلب تغيير نوعية العبوات المستخدمة وتحسين وسائل النقل واستخدام العربات المجهزة وتعديل طرق الرص والتحميل بما يتناسب مع نوعية المنتج.

وصرح حسين خليل رئيس مجلس ادارة الجمعية بان الندوة ستناقش عددا من الموضوعات الاخرى من أهمها مشاكل التصدير واسلوب مواجهة التنافس الخارجى فى الأسواق العالمية فى هذه المرحلة وخاصة المنافسة الشرسة وغير المتكافئة بعد تنفيذ اتفاقية الجات وما يتطلبه ذلك من تغيير كافة الأساليب التقليدية فى التسويق داخليا وخارجيا وقال ان الندوة ستطالب باستخدام الطرق الحديثة والمناسبة لجمع محصول البطاطس وعدم استخدام وسائل بدائية لهذه العمليات حتى يمكن تقليل التالف والفاقد فيها وتخفيض جمارك السيارات المخصصة للنقل وصولا الى تقليل التكاليف على المنتج وتخفيض السعر على المستهلك بما يهيىء التعاونيات للقيام بدور اجتماعى لصالح محدودى الدخل.



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

فى اجتماعهم بالاسكندرية : وزراء الاقتصاد العرب يناقشون آثار اتفاقية الجات

● علمت شئون عربية أن وزراء الاقتصاد والمال العرب سيناقشون فى اجتماعاتهم الخاصة بالدورة الرابعة والخمسين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، والتى بدأت على مستوى الخبراء أول أمس الاثنين بالاسكندرية التطورات الدولية والاقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية اتفاقية الجات ، خاصة مع بداية تنفيذ أحكامها ، وكذلك الاعداد للمؤتمر الاقتصادى الدولى المزمع عقده فى نهاية شهر اكتوبر القادم فى المملكة المغربية ، والخاص بالتنمية الشاملة فى منطقة الشرق الأوسط .

كما سيناقش الوزراء الخطاب العربى الموحد للاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، وكذلك التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، بالاضافة الى تقرير خاص بتطورات الأمن الغذائى فى الوطن العربى ، واتفاقية الهيئة العربية للطيران المدنى وتقارير المجالس الوزارية واللجان وفرق العمل ، بالاضافة الى المذكرة الخاصة بتعديل اتفاقية اتحاد الاذاعات العربية ، وطلب الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب المشاركة فى اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومن المقرر أن تنتهى أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى يوم الجمعة القادم بعد تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع القادم .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المصور

التاريخ: ٩ سبتمبر ١٩٩٤

«مشكلة فى بيت إحسان بسبب

أنا حرة»



المصدر: المصور

التاريخ: ٩ سبتمبر ١٩٩٤

● السحار ومحمد عبد القدوس يتبادلان الاتهام فى الاعتداء على « أنا حرة »

● د . شكرى عياد : « لماذا يصرون على وضع عمامة على رأس إحسان عبد القدوس ؟ »

● رئيس اتحاد الناشرين : « ليس من دورى أن أحاسب ناشراً على أى خطأ »

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المصور
التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٤

تحقيق : حلمى النمنم

●● تحدث الأديب والصحفى الكبير إحسان عبد القدوس فى مقدمة روايته «أنا حرة» عن المتاعب التى جرتها عليه كتاباته القصصية عامة وتلك الرواية خاصة قائلا «.. كان يمكننى أن أتجنب كل هذه المتاعب وكل هذا الجدل لو أنى رفعت بضعة سطور من كل قصة ؛ ولو أنى عدلت ـ مثلا ـ تعديلاً طفيفاً فى نهاية قصة «أنا حرة».. ولكنى رفضت أن ينزع سطر واحد برضاى، وصممت على أن تبقى «أنا حرة» حرة فى اختيار نهايتها!!

«إنى لا أستطيع أن أشوه الحقيقة ؛ وهذه القصص تصور الحقيقة».

وما رفضه إحسان عبد القدوس ـ سنة ١٩٥٤ تاريخ صدور الرواية فى حياته وناضل وخاض المعارك حتى لا يغير حرفا واحداً فى رواياته؛ حدث ولم تمض على وفاته أربع سنوات فقط ؛ قام الناشر بإجراء بعض التعديل حذفا وإضافة فى نصـــــوص روايتين من رواياته وهما «أنا حــرة» .. و «زوجات ضائعات» مما غيّر من معالم العملين .

قصة هذا التعديل لا تزال غامضة ؛ فالناشر يقول إنهم اتفقوا مع الأستاذ محمد عبد القدوس نجل الكاتب الكبير وأنه أعطاهم موافقة «شفهية» بينما «محمد» لا يتذكر أنه فوتح أصلا فى هذا الأمر ●●

● قام بهذه التغييرات سعيد جودة السحار ، طبقا لرواية ابن شقيقه د . صلاح السحار ـ مدير النشر ـ وبالاتفاق الشفهى مع محمد عبد القدوس ـ نجل الأستاذ إحسان عبدالقدوس ـ والذى تصادف أنه كان يتردد على المكتبة لمراجعة مجموعة قصصية له، وكنا بصدد ـ يقول د . صلاح ـ تصدير الروايتين إلى إحدى الدول الخليجية بالمنطقة وتخوفنا من بعض العبارات المكشوفة فى الروايتين ، فتحدث الحاج سعيد مع الأستاذ : محمد الذى وافق على تغيير تلك الفقرات على ألا يخل ذلك بالمعنى الأصلى ، ولكنه اعتذر عن أن يقوم بنفسه بالحذف والتغيير وقال لنا «لا يمكن أن أمد ايدى لشغل بابا» فعهد الحاج سعيد إلى الشيخ محمود قراعة ليجرى التعديلات وهو من قدامى القضاة الشرعيين وله كتب عندنا .

النصوص تؤكد

رواية د . صلاح لما حدث ينكرها الطرفان الرئيسيان .. قال لنا محمد عبد القدوس «لا أنكر شيئا من هذا ، ولا أتذكر أن أحداً فاتحنى فى ذلك ، ولا يمكن أن أقبل أى مساس بأعمال والدى» .

● ولكن ربما تكون قد وافقت خاصة أن الحذف يتناسب مع ميولك المحافظة ؟

ـ لقد حذفوا ـ يقول محمد ـ لغرض تجارى بحت وليس لهدف أخلاقى أو دينى ، ولا يمكن أن أساعدهم على الدخول إلى أحد البلاد على حساب والدى .

● ولو كان هدفهم أخلاقيا هل كنت توافق ؟

ـ لا أوافق لأن والدى كان يتحدث عن الحرية وليس عن الفوضوية ؟

أما سعيد السحار فإنه ينكر ـ أصلا ـ أن يكون قد تم تغيير أو حذف أى عبارات من أى عمل لإحسان عبد القدوس .. ولكن د . صلاح ـ أستاذ مساعد بكلية علوم الأزهر ـ يقول .. سن الحاج سعيد ـ فوق الثمانين ـ قد لا تسمح له بالتذكر وربما لا يريد محمد أن يتذكر هو الآخر ولكن ذلك ما حدث ، وعموما فإن التغيير لم يخل بالمعنى .

وبمراجعة نصوص رواية «أنا حرة» طبعة ١٩٧٨ ، والطبعة الأخيرة عن الناشر نفسه ، نجد أن التغيير الذى جرى أدى إلى إخلال



كبير بالرواية كعمل أدبى ، ووضعت المؤلف وكأنه يناقض نفسه بنفسه ، ففى صفحة ١٣٧ يقول الروائى الكبير «واحتضن خدها بخده بينما ذراعاه قد التفتا حول كتفيها يضمانها فى شبه ابتهال وكأنهما ذراعا مؤمن يحتضن مقام أحد الأولياء ..» وفى الطبعة الجديدة تحول النص إلى «.. وكأنهما ذراعا إخطبوط ملترس يحتضنها ..» وفى الصفحة نفسها يقول «.. وكانت سعيدة ، سعيدة لأنها تغلبت على نفسها ..» لكن هذه العبارة أصبحت فى الطبعة الجديدة «.. وخدعت نفسها وظنت أنها سعيدة لأنها تغلبت على نفسها ..» وفى صفحة ١٤٢ ورد « .. لقد أصبحت حرة» ولكن فى الطبعة الجديدة أضيفت «لقد أصبحت حرة كما توهمت» . وفى الصفحة نفسها يقــول المؤلف « .. وحاولا كثيراً أن يحتفظا بصداقتهما وأن يستمرا فى حياتهما كما كانا خلال سنوات الجامعة» . ولكن فى الطبعة الجديدة أضيفت كلمة لتصبح «وحاولا كثيرا أن يحتفظا بصداقتهما وأن يستمرا فى حياتهما الفاسدة كما كانا» .

وفى صـفحة ١٨٩ يقول الأستاذ إحسان «.. لا تزال تعـيش مع أبيهـا العجـوز الذى لا يتدخل فى شئونها » .. وهنا أضيفت كلمة «.. لا تزال تعيش مع أبيهـا العجوز الغافل الذى ... » وفى صفحة ١٩٠ يقول «.. لقد أصبح بفضلها كاتبا كبيرا بعد أن وفرت له سعادته معها ذهنا صافيا» .. وفى الطبعة الجديدة أضيفت كلمة لتصبح «لقد أصبح بفضلها كاتبا كبيرا بعد أن وفرت له سعادته الخادعة معها ذهنا صافيا ..» وانتهت الرواية بصراخ البطلة «أنا حرة» .. ولكن فى الطبعة الجديدة أضاف الناشر من عنده العبارة التالية « .. وظنت لجهلها أن الزواج قيد ، وعاشت حياة فاسدة مبتذلة ، بسبب فهمها الخاطىء للحرية » .

المهندس أحمد عبد القدوس ـ النجل الثانى للأستاذ إحسان ـ علم بالأمر مصادفة ، فقد اتصل به أحد معارفه ليبلغه حين ظهرت «أنا حرة» ضمن مكتبة الأسرة التى تصدرها هيئة الكتاب ثم اتضح أن الهيئة قامت بتصوير النسخة عن الطبعة التى تم التلاعب فى نصوصها ، وهكذا وقعت هيئة الكتاب ـ كما يقول ـ فى خطأ مزدوج أنها صورت الكتاب دون استئذان الناشر أو الورثة وصورت عن طبعة غير أصلية فظهر النص المشوه . وعلى الفور قام المهندس أحمد عبد القدوس بإنذار السحار وطلب سحب كل النسخ المعدلة وهى تتجاوز خمسة آلاف نسخة .. ويضيف «لقد ارتكب الناشر جريمة بكل المقاييس ، وحتى لو صح أنهم اتفقوا مع أخى محمد فكان يجب أن يحرروا محضراً بذلك ، وفى النهاية فإنه لا يحق لأخى ولا لى قانونا أن نتلاعب فى النص ، وليبقى كما تركه المؤلف .. ويضيف « .. لقد خاض الوالد معارك عديدة طوال حياته فى سبيل ألا يحذف حرف واحد مما يكتبه ووصل به ذلك إلى السجن ثم يأتى الناشر فى سبيل صفقة فيحذف ويضيف ..» .

لم يكتـف أحمد بسـحب طبعتى «أنا حرة» و «زوجات ضائعات» من السوق لاعدامهما ، ولكنه سيسلم نسخة كاملة من كل أعمال والده والتى صدرت فى حياته إلى دار الكتب وسيلزم أى ناشر بأن يعود إلى تلك النسخة قبل أن يطبع .. أما باقى أعمال والده المطروحة فى السوق فإنه سيكلف عددا من المحررين المراجعين بمراجعـة كاملة .. « يجب ألا أعطى الأمان بعد ما حدث .. » ويضيف .. «إننا سنراعى العلاقة التى ربطت الوالد بالناشر ولن نفسخ العقد معه » .. د . السحار من جانبه أبدى ترحيبه باقتراح أحمد .

من يحاسب من ؟

رئيس اتحاد الناشرين محمود عبد المنعم مراد يصف ما قام به ناشر أعمال إحسان عبد القدوس بأنه «تصرف غير سليم ولكن الاتحاد

لا يمكنه أن يفعل أى شيء تجاهه، فهذه مسائل قضائية يفصل فيها القضاء أما الاتحاد فواجبه أن يحل الخلافات بين الناشرين وديا .

الناقد الكبير د . شكرى عياد يرى ما حدث اعتداء أدبيا على فكر إنسان يفوق الاعتداء المادى على الكاتب شخصياً لو كان حيا ، والغريب أن ذلك يحدث مع كاتب لم تمر على وفاته أربع سنوات ، فما بالنا لو مرت أربعون أو ربعمائة سنة ، وقد جرى البعض على طمس بعض السطور من كتب معينة كما حدث من الناشر نفسه والهدف نفسه مع كتاب أخبار أبى نواس لأبى الهان والذى حققه عبد الستار فراج ولكن ظهرت الطبعة وعلى الفقرات المحذوفة خطوط سوداء توضح للقارىء أن هنا حذفا ، أما ما حدث مع «أنا حرة» فهو يفوق أى توقع ، ويأتى دليلا على الفوضى العجيبة التى تكتنف عملية الطبع والنشر . ويتساءل د . عياد .. كيف نتصور أن يحدث ذلك فى بلد متمدن يعرف معنى الحق .. ويرى أنه لابد من لجوء الورثة إلى القضاء .. أما التعلل بأنه كان هناك اضطرار لدخول إحدى الدول فقد كان لدى الناشر أعمال عبد الحليم عبد الله وعبدالحميد جودة السحار ويمكن أن تحوز قبولاً لدى ذلك البلد بدلاً من أن يلبس إحسان عبد القدوس عمامة ويضع فى يده مسبحة !!.

ويطالب د . شكرى اتحاد الناشرين بأن يحاسب الناشر الذى يخرج على الأصول الأولية لآداب المهنة وأبسط قواعدها وهى المحافظة على النص الذى طبع فعلاً فى حياة المؤلف .

د . على الراعى يصف ما جرى بأنه تزوير صريح ومعلن ولا يملك الناشر ولا حتى الورثة ذلك . وهذه بداية حملة تفتيش على الأعمال الإبداعية وتنظيفها مما يعتبره المحافظون خروجا على آرائهم وتوجهاتهم ، وإن كان أحمد عبد القدوس قد اتخذ الموقف الواضح والجميل بسحب النسخ من السوق فإننا يجب أن ننتبه حتى لا يتكرر ذلك مع أعمال أخرى لمؤلفين آخرين .

الشاعر الكبير أحمد عبد المعطى حجازى أكثر الناقمين على ما حدث ويصوغ موقفه فى النقاط التالية :

- بعض النقاد يأخذ على الكاتب نفسه أن يغير نصوصه إذا نشرت ومرت عليها فترة من الزمن ، بإعتبار أن النص الذى نشر قد اكتمل وصار ملكا للقراء والنقاد وليس لمؤلفه فقط .
- ما حدث تجاوز العبث السرى إلى العبث العلنى .. فربما أمكن العبث بمؤلف مغمور ، ولكن كاتب فى قامة إحسان عبد القدوس وهو أحد الوجوه المشرقة للثقافة المصرية يعد جريمة إغتيال كاملة له فى عز الظهيرة .
- يأتى هذا العبث فى إطار تصاعد الحملة ضد حرية الرأى والتفكير ، بدأت الحملة بالمصادرة والمنع ثم الهجوم والتشنيع وأخيراً وصلت إلى تغيير النصوص خاصة بعد وفاة صاحبها .
- كل الأعذار التى سيقت أقبح مليون مرة من الذنب نفسه ، فإذا صح أن محمد عبدالقدوس قد وافقهم ضمنا على ذلك فإن هذا ليس من حقه لأن أعمال إحسان مملوكة للأمة المصرية كلها ، وللورثة فقط الملكية المادية . وإذا صح أن الرقابة بإحدى الدول اعترضت على أعمال إحسان فيجب ألا نحنى قامتنا ونغير أدبنا إرضاء للرقابة فى ذلك البلد ، بل علينا أن نرفض الرقابة بهذه الشروط التى تعد نوعا من الاستبداد .

يجب ألا تكون الإدانة فردية من كاتب أو اثنين بل يجب أن تكون الإدانة جماعية من المثقفين والكتاب المصريين عبر اتحاد الكتاب أو أى وسيلة أخرى ، وإذا كانت جريمة التزوير قد تمت بلا حياء ولا خجل فعلينا أن نخرج من دائرة الصمت .



المصدر : المصور

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

...مت أمينة وتثور كأن الصديق يتدخل فيما لا يعنيه ، وتصرخ فى

وجهه .

ـ أنا حرة !!

وظلت لجهلها أن الزواج قيد ، وعاشت حياة فاسدة مبتذلة ، بسبب

فهمها الخاطئ للحرية .

« تمت »

السنين ، فان قصتهما لم تتم بعد ، ولن يتمها الا الزمن ..

ولكن الناس لا يزالون يلحون فى التساؤل .. وقد يتجرأ واحد من الأصدقاء القريبين ويلح عليها فى السؤال : « متى تتزوج من عباس ؟ » . وقد يضمن سؤاله لهجة عتاب ولوم ، أو شفقة وتحذير ، فتغضب أمينة وتثور كان الصديق يتدخل فيما لا يعنيه ، وتصرخ فى وجهه :

ـ أنا حرة !!

« تمت ... »

فى أسفل الطبعة الأصلية وتنتهى بعبارة أنا حرة
وفى الأعلى الاضافة التى وضعها الناشر



٤ مراكز بحثية عالمية متطورة فى مصر لتحديث الصناعة المصرية والتعامل مع اتفاقية « الجات »

كتب محمد العتر :

طلب الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة من المسئولين بالمنظمة العالمية للتنمية الصناعية « اليونيدو » معاونة مصر فى المجال الصناعى والفنى عن طريق تقديم معونات فنية وتكنولوجية او معونات مالية ، لانشاء مراكز بحثية لتطوير وتحديث الصناعة

وعلمت « الاخبار » ان وفد المنظمة العالمية « اليونيدو » ابدى استعدادا كبيرا للتعاون مع مصر فى جميع المجالات الصناعية والبيئية .. ومعاونة الصناعة المصرية فى منع استخدام الفريون فى صناعة المبردات والثلاجات .

وطلب وزير الصناعة معاونة الصناعة المصرية فى التعرف عن قرب على كيفية التعامل مع اتفاقية الجات .. من خلال قيام منظمة « اليونيدو » بامداد مصر بجميع البيانات والمعلومات الواردة فى هذه الاتفاقية .

وقد تم الاتفاق على معاونة مصر فى اقامة عدد من المراكز البحثية التى تخدم الصناعة المصرية وهى ٤ مراكز : الاول للتكنولوجيا النظيفة يكون هدفه استخدام احدث تكنولوجيات العالم بما لايؤثر على البيئة . وخاصة فى مجال الصناعات الكيماوية والمعدنية ، وصناعة الورق .. الثانى مركز للترويج للاستثمارات فى المشروعات الصناعية .. والثالث مركز للتدريب على صناعة واعداد البرمجيات للعقول الالكترونية . والرابع مركز لدراسات التسويق



المصدر : ....الأهــــــــــــرام..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....١٠ سبتمبر ١٩٩٤..........

□ وزراء الاقتصاد العرب فى ختام اجتماعاتهم بالاسكندرية :

الدعوة إلى تنسيق المواقف العربية فى مفاوضات الجات القادمة

تخصيص ٢٨ مليون دولار لموازنة المنظمات المتخصصة العام القادم

الأسكندرية ـ من امين محمد أمين :

دعا وزراء الاقتصاد والمالية العرب، فى ختام اجتماعاتهم بالإسكندرية، إلى تنسيق المواقف العربية فى المرحلة القادمة من مفاوضات الجات وسرعة الانضمام لها، والعمل على مواجهة الأثار السلبية للاتفاقية على الاقتصاديات العربية.

وحدد الوزراء برنامج العمل فى الفترة المقبلة، والذى يعتمد على تشجيع المبادرات الفردية، والقطاع الخاص العربى فى المساهمة فى برامج التنمية الاقتصادية ودراسة الآثار المتوقعة لاتفاقيات الجات الجديدة وبصفة خاصة تأثيرها على قطاع التصدير من خلال الدعوة لعقد مؤتمر المستثمرين ورجال الاعمال العرب.

وأكد المجلس الاقتصادى والإجتماعى للجامعة العربية استمرار الدول العربية فى تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادى ورفع كفاءة التجارة العربية والذى سيتخذه المجلس محوراً لمناقشاته فى دورة سبتمبر من العام القادم، على ان تستكمل فى دورة مارس القادمة مناقشة تأثير اتفاقية الجات على قطاعات الانتاج العربية إلى جانب الجمارك والنقل والاتصالات والخدمات المالية والمصرفية.

كما أكد المجلس اهمية تعزيز التجارة العربية وتوعية المواطن العربى من خلال وسائل الاعلام بأهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية وتفضيلها على المنتجات الاجنبية، مع العمل على تحسين جودة المنتجات العربية ووضع برامج عربية مشتركة فى قطاع الخدمات.

ودعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى، فى ختام جلسات عمله ـ التى عقدت برئاسة السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرى ـ إلى الاستفادة من الاستثناءات التى تتيحها اتفاقية الجات والحد من أثارها السلبية وتكليف الأمانة العامة بترجمة نصوص وثيقة الجات للغة العربية. وطالب السيد محمود محمد محمود بوجود تكتل اقتصادى عربى،ودعا إلى انشاء جات عربية لمساعدة الدول العربية على التعامل مع اتفاقية الجات العالمية.

وكلف المجلس الاقتصادى صندوق النقد العربى بالتعاون مع الجامعة العربية فى اعداد دراسة حول المتاخرات على الدول الاعضاء فى موازنة المنظمات العربية المتخصصة، والتى يبلغ مقدارها أكثر من ٢٢٠ مليون دولار.

وعلى الجانب الآخر، أقر المجلس موازنة المنظمات المتخصصة للعام القادم ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦ والتى يبلغ اجمالى قيمتها فى العام ٢٨ مليونا و٢٥٢ الف دولار امريكى تم توزيعها على اساس مليون و٢١٨ الف دولار لإتحاد اذاعات الدول العربية، و٢ملايين و٥٠٠ ألف دولار لمنظمة العمل العربية، ومليونين و٥٠٠ ألف دولار للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدينية و٥ ملايين و٩٠٠ ألف دولار للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، و٨ ملايين و٥٠٠ ألف دولار للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، و٤ ملايين و٤٤٥ ألف دولار للمركز العربى لدراسات المناطق الجافة، ومليون ٤٩٥ ألف دولار للهيئة العربية للطاقة الذرية، ومليون دولار للمنظمة العربية للتنمية الادارية على ان يعاد النظر فى ميزانيتها لعام ١٩٩٦.

ودعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة الى زيادة المساعدات للشعب الفلسطينى لإعادة بناء وطنه وإعماره ووافق المجلس على تعديل مسمى الاكاديمية العربية للنقل البحرى لتصبح الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا كجامعة عربية متخصصة فى النقل البحرى بالاسكندرية.

واكد وزراء الاقتصاد العرب دور العمل المشترك فى تعزيز برامج التجارة والاستثمار المشترك بما يتمشى مع مبادئ صندوق النقد الدولى. وناشد المجلس المؤسسات وصناديق التمويل العربية دعم جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى مجال الامن الغذائى، ووافق الوزراء على تعديل اتفاقية اتحاد اذاعات الدول العربية ومشاركة الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب فى اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وتقرر عقد الدورة القادمة للمجلس يومى ١٦و١٧ مارس القادم قبل احتفال الجامعة العربية بالعيد الخمسين على انشائها.



المصدر : الـمـصـرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

«الجات» وأشياء أخرى:

شبكة أمريكية - أوروبية - يابانية لاصطياد النمور الاقتصادية

إعداد: أكرم القصاص

مع اقتراب موعد التصديق على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية «الجات» والتى وقعت عليها ١١٧ دولة فى ابريل الماضى بمراكش تستمر محاولات واشنطن لامركة «هذه الاتفاقية وهو ما يدفعها إلى العمل فى مواجهة التصلب اليابانى تجاه الرغبة الأمريكية فى تحجيم ما تسميه واشنطن «إغراق الأسواق الأمريكية بالبضائع اليابانية»، ومن جهة أخرى يبدو السعى المتسارع لكل من امريكا ودول المجموعة الاوروبية، فى محاولة لكل طرف لصبغ الاتفاقية بلونه.

فقد اعلن مسئول امريكى عن الاجتماع الوزارى الرباعى بين امريكا والاتحاد الأوروبى واليابان وكندا، وصرح مصدر دبلوماسى اوروبى بان ملف اتهامات واشنطن لعدد من منتجى الصلب اليابانيين والاوربيين بإغراق الأسواق الأمريكية لن يفتح، وذهب المصدر نفسه إلى احتمال مناقشة موضوعات التفاوض الجديدة التى تطرحها امريكا ومن بينها قوانين المنافسة، وهو ما يعد التفافًا امريكيًا لتطويق اليابان بالاتفاق.

كما ياتى فى إطار ذلك دعم امريكا للمكسيكى كارلوس ساليناس الذى يعد اقوى المرشحين لرئاسة «الجات».

كما يشمل الاجتماع الرباعى مناقشة موضع انضمام الصين وتايوان وروسيا إلى الجات، ويجتمع فى واشنطن «ميكى كانتور» الممثل التجارى الأمريكى مع نظيره اليابانى « ريوتاروها سيموتو» فى محاولة لتعويض فشل المفاوضات الامريكية اليابانية التى عقدت فى يوليو الماضى حول فتح الأسواق اليابانية لبعض المنتجات الأمريكية، والتى هددت على اثرها واشنطن بفرض عقوبات على طوكيو.

وفى نفس الإطار تحاول امريكا التقارب مع تايوان فى محاولة لتطويق اليابان وإرسال رسالة إلى «بكين»، حيث تسعى واشنطن إلى تحسين علاقاتها معها، وقد أعلنت مراجعة سياساتها فى مجالات الاتصالات غير الرسمية وذلك فى الأسبوع الماضى، وللمرة الأولى منذ (١٥) عامًا. ورغم ان مسئولاً امريكيًا اعلن ان هدف امريكا من ذلك إقامة توازن منذ مطلع السبعينيات، فقد اشار إلى أن النمو الاقتصادى لتايوان من بين الأسباب التى دفعت إلى تحسين العلاقات ورغم النفى الامريكى بأن وراء ذلك توجيه رسالة إلى الصين، فيبدو ان ذلك جاء ردًا على تقارب فرنسى/ صينى بعد زيارة الرئيس الصينى جيانج زيمين إلى فرنسا الاسبوع الماضى والتى يسعى خلالها إلى إنعاش المبادلات الاقتصادية بين البلدين، وهى الزيارة التى تاتى بعد خمسة أشهر من زيارة رئيس الوزراء الفرنسى إدوار بالادور إلى الصين، والتى وضعت حدًا لعامين من التوتر بين البلدين بسبب بيع طائرات حربية فرنسية إلى تايوان.

وبالتالى فإن محاولات محمومة تجرى من الأطراف الأمريكية والأوروبية يحاول كل طرف ضبغ «الجات» باهدافه ونواياه، ففى حين تدفع امريكا إلى إقرار قوانين المنافسة ولتحجيم اليابان فإنها ايضًا تتقارب مع تايوان فى محاولة لوضع «النمر الآسيوى» فى شبكتها.. وفى نفس الوقت تسعى الجماعة الاوربية - براس فرنسية - إلى محاولة سبق أمريكا إلى دول اسيا الكبرى.. وهى الدول التى يبدو انها ايضًا تنبهت منذ زمن إلى مصالحها، وتسعى إليها بصورة جديدة وهو ما سوف تعلنه الأيام القادمة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـرام

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٤

منظمة التجارة العالمية والعالم الثالث

شهدت مدينة لوس انجلوس الامريكية فى الايام الماضية اجتماعات مكثفة بين القوة التجارية الكبرى فى العالم وهى الولايات المتحدة الامريكية وكندا والاتحاد الاوروبى واليابان بغية وضع الاطر المناسبة لبحث اقامة المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «جات» التى كانت قد تشكلت كهيئة مؤقتة للتجارة فى عام ١٩٤٧.

وهناك رغبة عامة فى ان يؤدى انشاء هذه المنظمة الى زوال الظلم والتوترات التجارية السائدة على الساحة الدولية خاصة الممارسات التجارية غير العادلة التى تمارسها الشركات الدولية العملاقة ناهيك عن التكتلات الاقتصادية الكبرى.

وبالتالى ستختبر فاعلية المنظمة الجديدة على مستويين اولهما على صعيد تسوية الخلافات وبتيرة متابعة المفاوضات متعددة الاطراف حول المواضيع الاكثر حساسية مثل البيئة والحقوق الاجتماعية وشركات القوى العاملة وثانيهما يتعلق بالسياسات التجارية العامة اى ان هذه المنظمة مطالبة بحل العديد من المشاكل الخلافية التى نشأت اثناء دورة اورجواى مثل الهجرة والاستثمار والتفاعل بين التجارة والسياسات المالية والقوانين المتعلقة بعمل الشركات والتنمية اذ يعنى انشاء المنظمة الاشراف على تنفيذ المئات من الاحكام التجارية المعقدة الى جانب اقامة نظام تعددى لتسوية الخلافات، ومن المفارقات ان الصياغات النهائية لهذه المنظمة تدور فى رحاب الاطراف التجارية الكبرى مع اهمال بلدان العالم الثالث باكملها الامر الذى يهدد مصالح الثانية ولا يضمن الحد الادنى من مطالبها المشروعة وهو ما يستدعى ضرورة حث بلدان العالم الثالث على تنسيق مواقفها ازاء جميع القضايا المتعلقة بالمنظمة بغية اتخاذ موقف واحد يضمن الحد من الآثار السلبية المحتملة وتعظيم المكاسب التى يمكن ان تعود اليها عند الانضمام للمنظمة.



استراتيجية اقتصادية حتى عام ٢٠١٠ تواكب تحرر التجارة الدولية

كتب . محمود دياب :

أعدت المجالس القومية المتخصصة استراتيجية اقتصادية حتى عام ٢٠١٠ طالبت فيها بإزالة جميع العقبات التشريعية التى تعوق الانطلاق فى مجال التحرر الاقتصادى،أو تتناقض مع إتفاقية الجات التى لا تتواكب مع تحرير التجارة الدولية، ووضع تشريعات جديدة تشمل مختلف المجالات الزراعية والصناعية، والاقتصادية وانشطة الخدمات بكافة فروعها.

وطالبت المجالس برئاسة الدكتور عبد القادر حاتم المشرف العام بضرورة تحديد العلاقة بين الأجهزة المختلفة فى سوق المال بما يزيل التضارب فى الإختصاصات ويحدد المسئولية بوضوح، وتوحيد أسس التعامل بينها من النواحى التنظيمية والقانونية و الضرائبية وسعر الفائدة. وأكدت المجالس على أهمية تعديل تشريعات العمل والعمالة بما يحقق القضاء على السلبية التى تعوق الإنتاج.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المساء
التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٤

تقرير هام حول استعدادات الزراعة «للجات»

تم اعداد تقرير للدكتور يوسف والى حول استعدادات مصر لاتفاقية «الجات» خلال الفترة الانتقالية التى تسبق لتنفيذ هذه الاتفاقية التى تتم بعد عشر سنوات حيث تم عرض هذا التقرير على كافة الاراء .. متضمنة سياسة الغذاء التى وضعها فريق عمل من كبار خبراء القطاع الزراعى والمعهد الدولى لسياسات الغذاء .

يتضمن هذا التقرير ان مصر لها ميزة تسبق فى كل من محاصيل القطن والموالح والبصل والبطاطس وهل يمكن مضاعفة انتاجها ومضاعفة تصديرها إلى اكثر من ٧ مرات فى حالة وجود سياسة تسويقية وتصديرية عالية الاداء مع تطوير الاسواق التقليدية مع فتح اسواق جديدة ومراعاة مواصفات الجودة لهذه المحاصيل .

كما اشار التقرير إلى عدم اعطاء اهمية لزيادة مساحات البرسيم والذرة الشامية والفول السودانى فى التركيب المحصولى الجديد المزمع احلاله فى الدورة الزراعية القادمة وان بنجر السكر هو المحصول الذى يجب الاعتماد عليه فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من السكر وان زراعته بالاراضى الجديدة سيحقق ابعادا واهدافا جديدة تؤثر على مستقبل توزيع السكان وزيادة دخول المنتجين للمحاصيل السكرية .

وأكد التقرير انه يمكن ان ينسحب تماما من التركيب المحصولى المقترح... قصب السكر فول الصويا على ان يحل محلهما بعض المحاصيل التصديرية التى تحقق للزراع عائدا كبيرا وارباحا ممتازة يتحقق من خلالها رفاهية المزراعين .

وحول هذا الموضوع أكد الدكتور سعد نصار المشرف على القطاع الاقتصادى والمستشار الفنى لوزارة الزراعة .. ان وزارة الزراعة تعكف حاليا على وضع برنامج شامل يتم البدء فى تطبيقه من العام القادم بهدف تطوير التركيب المحصولى لمواجهة اتفاقية «الجات» التى هى اتفاقية زراعية فى المقام الاول ويشارك فى هذا التطور كل مراكز البحوث الزراعية المتخصصة والجامعات والقطاعات المسئولية عن التصدير قبل البدء فى التطبيق .

قال ان المحاصيل التصديرية سوف توضع على قمة التركيب المحصولى الجديد مع توفير التعاون عالية الانتاج والجودة ونظم الارشاد المتطورة مع تدريب العاملين على نظم التعبئة والتغليف والجمع والحصاد واعداد المحاصيل ذات الميزة النسبية للتصدير .



المقاولات والجات


محمد محمود

صرح المهندس محمد محمود على حسن رئيس اتحاد المقاولين ووكيل لجنة الاسكان بمجلس الشعب انه سيتم فى ٢٤ سبتمبر المقبل عقد ندوة يشارك فيها ممثلو اتحادات وهيئات المقاولين بالدول العربية وتجرى خلالها مناقشات حول اثر اتفاقية الجات على قطاع المقاولات والانشاءات ويتحدث فيها المتخصصون من مصر وخارجها ويحضرها وزراء الاسكان والاقتصاد ونقيب المهندسين.

تيسيرات ضريبية

فتحى عبد الباقى

فتحى عبد الباقى رئيس مصلحة الضرائب يستضيفه مساء اليوم عبد العزيز فتح الله أمين الحزب الوطنى بالنزهة ليتحدث فى النادى السياسى عن الضريبة الموحدة والتيسيرات المقدمة من المصلحة للمواطنين لاداء ضريبة العاملين بالخارج.

يتولى رئيس مصلحة الضرائب الرد تفصيليا عما اثير بشأن ضريبة العاملين بالخارج والمشاكل التى اقترنت بها..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٤

□ العرب ـ الجات :

التنسيق يأتى متأخرا

دعا وزراء الاقتصاد والمالية العرب فى ختام اجتماعاتهم قبل ايام الى تنسيق المواقف العربية من «الجات» وسرعة الانضمام اليها والعمل على مواجهة آثارها السلبية بعد أن ظهر أن هناك تداعيات سلبية خطيرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية العربية خاصة بعد تخفيض جميع اشكال الدعم الزراعى وتحويل جميع الحواجز التى لا تقوم على اساس التعريفة الجمركية (كحظر الاستيراد او قيود التصدير الاختيارية) الى تعريفات جمركية فى موعد اقصاه الاول من يوليو ١٩٩٥.

ولا يخفى ما لذلك من اثار على المنطقة العربية التى لا تزال من اكثر مناطق العالم اعتمادا على الواردات الغذائية اذ تصل الى ٣٠ مليار دولار ويرتفع متوسط نصيب الفرد من صافى الواردات الزراعية الى ٩٠ دولارا مقابل ٦٠ دولارا فى الدول الاخرى كما تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتى بصورة كبيرة وينطبق نفس القول على قطاع الخدمات الذى يلبى مجموعة من الاحتياجات الاساسية اما مباشرة فى شكل ايجاد فرص عمل او توليد دخل كما يوفر مدخلات للانتاج السلعى فى مجالى الصناعة والزراعة ويسهم فى تعبئة الموارد المالية عن طريق البنوك والتامين وخلافه ومن هنا فان تحرير هذا القطاع سيؤثر على موازين المدفوعات العربية لانها ستكون مضطرة لاستيراد كميات من الخدمات دائمة التزايد فضلا عن ان جزءا كبيرا من التجارة الدولية فى هذه النوعية يتشكل بواسطة الصفقات فيما بين الشركات متعددة الجنسية الامر الذى يجعلها المتحكم الرئيسى فى هذه الخدمات وتبرز هذه النقطة بوضوح فى قطاع الدواء خاصة وان حجم الانتاج العربى يقدر بـ ١,٣ مليار دولار بينما يصل الاستهلاك الى ٣,١ مليار دولار سنويا.

من هنا يتضح اهمية مطالبة وزراء الاقتصاد العرب بتنسيق المواقف لمواجهة الآثار السلبية الخطيرة الكامنة فى اتفاقيات اورجواى على الرغم من التاخر النسبى لهذه الدعوة الا انها يمكن ان تحدث اثارها عند مناقشة التفاصيل الخاصة بمنظمة التجارة العالمية التى ستحل محل امانة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتى كانت قد شكلت كهيئة مؤقتة للتجارة فى عام ١٩٧٤ حيث ستكون مسئولة عن مراقبة وتحرير التجارة وتشرف على القوانين الخاصة بها وبالتالى ستختبر فاعلية المنظمة على مستويين اولهما تسوية الخلافات ووتيرة متابعة المفاوضات حول المواضيع الاكثرحساسية مثل البيئة والحقوق الاجتماعية وتحركات القوى العاملة وبمعنى اخر فان الامل مازال معقودا حول امكانية صياغة اطار عربى موحد للتعامل مع هذه المتغيرات خاصة وان هناك تسعة بلدان عربية اعضاء فى الاتفاقية ناهيك عن السعودية والأردن وهما بسبيلهما للانضمام.

فى هذا الاطار تبدو ضرورة العمل على التدرج فى التحرير بحيث لا يتم الانتقال فجاة من سياسة شديدة التقييد الى اخرى شديدة الانفتاح دون مرور فترة انتقالية يتم فيها تهيئة المناخ والظروف لكى تتواءم مع التغييرات الجديدة وذلك كله فى اطار الحرص على المصالح الامنية والاستراتيجية للمنطقة العربية.□

عبدالفتاح الجبالى

تدني الدخل في الشرق الأوسط يزيد استيراد السلع ذات النوعية المتوسطة

انهاء محادثات غات بنجاح يعزّز تجارة الرز عالمياً بحلول السنة ٢٠٠٠

□ لندن – من جون ميدلي:

■ تتكهن منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة بأن التجارة العالمية بالرز ربما ازدادت على نحو ملحوظ وأكثر مما كان منتظراً بفضل انهاء جولة الارغواي من محادثات غات بنجاح.

وقبل انتهاء جولة المحادثات هذه تكهنت المنظمة الدولية بان نسبة النمو في التجارة الدولية بالرز ستكون ثلاثة في المئة سنوياً وان حجم هذه التجارة سيصل الى ١٧,١ مليون طن بحلول العام ٢٠٠٠.

لكن بفضل النجاح الذي احرزته محادثات غات في جولة الارغواي، ستسمح اليابان باستيراد الرز بدءاً من العام المقبل، وستكون فاتحة هذا الاستيراد ما يعادل اربعة في المئة من الاستهلاك المحلي، على ان يصل ما تستورده اليابان بحلول العام ٢٠٠١ الى ثمانية في المئة من الاستهلاك المحلي فيها.

وستسمح كوريا الجنوبية باستيراد ما يعادل واحداً في المئة من استهلاكها المحلي العام المقبل، على ان يزداد الاستيراد باطراد ليصبح معادلاً لاربعة في المئة من هذا الاستهلاك بعد عشر سنوات.

وتتكهن المنظمة الدولية بحدوث «بعض التبدلات البنيوية المهمة» في اسواق التصدير بحلول العام ٢٠٠٠، لا سيما في منطقة الشرق الاقصى.

ومن المنتظر ان تبقى تايلاند على حالها، اي اكبر مصدر للرز في العالم كله، لكن المنظمة الدولية تتكهن بان فيتنام ستحل محل الولايات المتحدة كثاني اكبر مصدر للرز في العالم بحلول العام ٢٠٠٠. ومن المنتظر ان تصبح بنغلاديش، التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي حالياً، في عداد الدول العشر الاكبر المصدرة للرز في العالم بحلول نهاية القرن الحالي.

وتتكهن منظمة الاغذية والزراعة الدولية ايضاً بان الصين والهند ستواصلان كونهما مصدرتين ومستوردتين كبيرتين في العالم على رغم ان الهند ربما انتهت الى ان تكون من الدول التي تصدر من الرز اكثر مما تستورد منه.

وتتوقع المنظمة الدولية ان تختلف اسعار انواع الرز كثيراً في غضون السنوات الست المقبلة، وان تزداد هذه الاسعار قليلاً بالقيمة الحقيقية.

وقيل في الدورة الثامنة عشرة التي عقدتها «مفوضية الرز الدولية» الاسبوع الماضي في العاصمة الايطالية روما، ان تدني الناتج المحلي الاجمالي في الشرق الاوسط سيؤدي الى زيادة ما تستورده دول هذه المنطقة من الرز ذي النوعية المتوسطة على حساب الرز ذي النوعية المتوسطة على حساب الرز ذي النوعية الجيدة، وانه من المحتمل ان تستورد دول افريقيا مزيداً من الرز ذي النوعية المتوسطة، وان تساهم بذلك في تقوية الطلب وربما في زيادة الاسعار.

اما في اوروبا وشمال اميركا فزيادة الطلب ستكون على الرز ذي النوعية الجيدة في المقام الاول. ويذكر ان مستوردات الولايات المتحدة وكندا من الرز الآسيوي ذي العبير (العطر) ازدادت على نحو كبير، وقالت تشان لينغ ياب في روما، المتخصصة في شؤون الرز في منظمة الاغذية والزراعة الدولية، انه من المحتمل ان يستمر هذا الاتجاه ويقوى.

وازدادت مستوردات الولايات المتحدة من الرز عشرة اضعاف على ما كانت عليه في مطلع الثمانينات، على حد قول تشان لينغ ياب، التي اضافت ان الولايات المتحدة بقيت مع ذلك ثاني اكبر مصدر للرز في العالم كله.

وربما تراجع الطلب على الرز ذي النوعية المتدنية في غضون السنوات القليلة المقبلة على رغم ان عدداً كبيراً من الدول المصدرة للرز بات يستخدم هذا النوع من الرز علفاً للحيوانات ما يقلل المتوافر منه لاغراض التصدير.

وتتكهن المنظمة الدولية بان الانتاج العالمي من الرز سيزداد بنسبة اثنين في المئة سنوياً ليصل الى ٤٠٩ ملايين طن بحلول العام ٢٠٠٠، وبان الطلب على الرز المصنّع سيزداد بالنسبة نفسها. وسيستهلك العالم ٩٠ في المئة من الانتاج العالمي في التغذية البشرية، في حين سيستهلك الباقي علفاً للحيوانات وبذاراً وفي اغراض صناعية.

وتقول تشان لينغ ياب انه «على العالم ان يستخدم تقنيات جديدة في تصنيع الرز وتصنيفه وتوضيبه، بغية التمكن من سد الحاجة المنتظر ان تتزايد للانواع الجيدة منه.

وتضيف ياب قولها: «ان ازدياد التطور والرقي في اسواق الرز يتيح للعالم فرص استثمارات جديدة».

ومع هذا كله تحذر منظمة الاغذية والزراعة من انه على رغم احتمال ان يصبح العرض والطلب في حال التوازن عام ٢٠٠٠ سيبقى العالم يعاني مشكلة الجوع فإذا ازدادت الأسعار، ربما يلجا بعض الدول، لا سيما في افريقيا، الى خفض مستورداته من الرز.

وإذا اضيف هذا الاحتمال الى خفض المساعدات التي تقدمها بعض الحكومات دعماً لأسعار المواد الغذائية في بلادها، وهو ما تنوي القيام به بعض الدول، فقد «يصبح حصول الفقراء على الرز» اصعب مما هو عليه حالياً.

لكن، من جهة اخرى، من شان ارتفاع اسعار الرز العالمية ان يلفت الى اهمية زيادة الانتاج المحلي، وان يجعل المؤسسات المالية الدولية، التي كانت تعتبر الاستثمار في زراعة الرز غير مجد، تُقبل على هذا الاستثمار بعد إحجام.

الجات واثرها على البلاد العربية في اول دورة عربية للصحافة الاقتصادية

تم الاتفاق بين مؤسسة التمويل الدولية ومعهد المصارف العربية على تنظيم دورات تدريبية سنوية متخصصة للصحفيين الاقتصاديين العرب لمدة عشر سنوات تبدا اولها فى العاصمة الاردنية عمان فى ٢١ يناير القادم لمدة ثلاثة أيام لمناقشة قضية الجات واثرها على الدول العربية.

وكان الدكتور احمد ابوشادى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمؤسسة التمويل الدولية قد وافق على ان تتكفل المؤسسة بنفقات اقامة وسفر خمسين محررا اقتصاديا لكل دورة. وقال الدكتور مصطفى هديب مدير معهد المصارف العربية - وهو المعهد المستضيف للدورة - بانه تجرى الاتصالات حاليا لحضور شخصيات عالمية للمشاركة فى الدورة على راسهم مستر «سازرلاند» رئيس منظمة الجات. كما تجرى اتصالات لوضع الدورة تحت رعاية جلالة الملك حسين. كما سيقوم معهد المصارف العربية من جانبه بتنظيم دورة أخرى للصحفيين الاقتصاديين العرب حول تطوير اسواق راس المال عربيا عقب الدورة الاولى مباشرة بالعاصمة الاردنية لمدة ثلاثة ايام على نفقة المعهد، وسيتم تحديد الشخصيات التى ستحاضر فى الدورة. واضاف بان الدورة تعد باكورة اعمال المعهد للاهتمام بالصحافة الاقتصادية عربيا والتى ستعقبها خدمات اخرى كامداد المحررين الاقتصاديين بالكتب والمجلات المتخصصة واشراكهم فى حضور الندوات التدريبية المتنوعة للمعهد للوصول الى فهم مشترك بين العاملين بالمصارف والمحررين الاقتصاديين.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤

وكيل وزارة المالية السعودى لـ «العالم اليوم»:

أطالب العرب بالاستعداد لمواجهة «الجات»

□ الاسكندرية ـ نبيل الميهى:

طالب د. جبارة الصريصرى وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالمملكة العربية السعودية العالم العربى بضرورة الاستعداد لمواجهة آثار الجات والمتغيرات الاقتصادية العالمية الناجمة عنها.

وقال فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» بالاسكندرية أثناء زيارته لها لرئاسة وفد المملكة فى الدور 59 للمجلس الاقتصادى والاجتماعي انه يجب على الدول العربية تشجيع المبادرات الفردية، وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية فى عملية التنمية الاقتصادية لتوسيع قاعدة الانتاج والانتقاء به، ومساهمة القطاع الخاص فى دراسة آثار الجات الجديدة وبصورة خاصة على قطاع التصدير من خلال مؤتمر المستثمرين ورجال الاعمال العرب، واستمرار الدول العربية فى سياسات الاصلاح الاقتصادى مع العمل على رفع كفاءة التجارة العربية وتحسين ادائها والعمل على تعزيز التجارة العربية البينية، واقناع المواطن العربى من خلال مختلف وسائل الإعلام باهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية والعربية وتحسين جودتها.

وأشار إلى أن ثمة اتفاقا على ضرورة وضع برامج عربية مشتركة متوسطة وطويلة الاجل فى قطاع الخدمات سيساهم فيها القطاعان العام والخاص وتركز علي دور كل منهما فى بناء قطاع انتاج وخدمات متطور ومتكامل مستفيدين بالتعامل التفضيلى الذى توفره الاتفاقية العامة لتجارة الخامات «الجات». وقال د. جبارة انه تم التأكيد من خلال المناقشات داخل المجلس على استكمال مركز المواصفات والمقاييس فى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وإعداد مواصفات السلع ذات المنشأ العربى مع اعطاء الأولوية للسلع التى تم تحريرها والسلع التى يجرى التفاوض بشأنها طبقا لقرارات المجلس الاقتصادى بإعفاء المنتجات الزراعية ومنتجات المواد الخام. وأوضح أن المجلس اطلع على الدراسة التي أعدتها الامانة العامة حول واقع الاقتصاد الفلسطينى ومتطلبات الاعمار وإعادة البناء.



استراليا تتوقع انضمام الصين إلى الجات خلال العام الحالى

□ بكين — رويتر :

أعرب بوب ماك مولان وزير التجارة الاسترالى الذى يزور الصين حاليا على رأس وفد عالى المستوى فى مهمة تجارية تم خلالها عقد ندوات حول صناعة الصوف عن اعتقاده بأن الصين ستنضم فى أغلب الظن إلى الجات خلال العام الحالى.

وأشار ماك مولان إلى أن هناك عقبات عديدة يتعين تجاوزها بقبول طلب انضمام الصين وأنه يتعين على الاطراف المعينة المشتركة فى المفاوضات اظهار مزيد من المرونة فى الموعد النهائى فى أول يناير القادم.

فمن المقرر عقد مباحثات بين الصين والمسئولين التجاريين الامريكين الذين يمثلون اكثر المعارضين خلال الاسبوع الحالى تستمر لمدة 3 ايام فى جنيف وقد تقدمت بكين فى الاسبوع الماضى بوثيقة من 900 صفحة توضح بالتفصيل نظام التعريفات التى تعرضها لعدم طلبها للانضمام إلى الجات.

وأفاد بأن المحادثات التى عقدها مع وزير التجارة الصينى ونائب رئيس الوزراء قد دعمت من ثقته فى مرونة موقف الصين ويذكر أن ما يهم استراليا فى المقام الأول من هذا الشأن هو خفض يمكن للتعريفات الجمركية المفروضة على واردات الصوف والتى تبلغ حاليا 15٪ على الصوف المفتاز و10٪ على الصوف الخام.

وأعرب عن ثقته من الاستجابة الفعالة لبكين للمقترحات الاسترالية بشأن التعريفات ووسائل اخرى والتى ستسمح لبلاده بدعم طلب الصين للانضمام إلى الجات.

وأبدى توقعه بأن احتمال انضمام الصين إلى الجات اكبر بكثير من عدمه وسيكون فى الوقت المناسب لها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية MTO والتى سوف تحل محل الجات والمقرر انشاؤها فى أول يناير القادم.

ويذكر أن الصين التى تعد بالفعل اكبر سوق للصوف الاسترالى تزداد أهميتها بشكل مستمر كسوق للصادرات الاسترالية بشكل عام.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاديات العربية واتفاقية الجات.. تحديات مطلوب مواجهتها

■ عدنان بسيسو ■



الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة GATT (الجات) تعتبر بمثابة ثورة تجارية لا تقل عن الثورة الصناعية التى حدثت فى اوروبا فى النصف الاخير من القرن الثامن عشر. نقول ثورة لانها بالفعل قامت ـ وستقوم بتغيير الاسس والتركيبات التى قامت وستقوم عليها التجارة الخارجية الدولية واذا ما استعرضنا الخلفية التاريخية لاتفاقية لوجدنا ان الاسباب التى ادت الى ظهورها يمكن ان تلخص على النحو التالى:

اولا: كانت الاتفاقية حصيلة تحول فكرى اقتصادى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية بضرورة تحرير التجارة فى العالم الراسمالى لكى يستطيع ان يحقق تنمية اقتصادية كان الاقتصاد العالمى فى امس الحاجة اليها فى اعقاب الدمار الذى الحقته الحرب بذلك العالم الراسمالى.

ثانيا: جاءت الاتفاقية المذكورة فى اعقاب استحداث اليات اقتصادية دولية لكى تعمق فى تحرير التجارة الدولية والتعاون والتنسيق فيما بين دول العالم الراسمالى الحر ـ حسب ادعاء اقطابه والداعين اليه. وقد كانت تلك الاليات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واجهزة الامم المتحدة وجميعها انصبت على التنمية والتعمير فى اعقاب حرب عالمية مدمرة وتهدف اتفاقية الجات الى ايجاد الية دولية من شانها العمل على سهولة انسياب الخدمات والنصائح بين الاعضاء وعدم وضع الحواجز امام التبادل التجارى والتى تشتمل على ازالة الحواجز والعوائق الجمركية والى الاستغناء على السياسات الحمائية للمنتجات الوطنية والضرب برخص الاستيراد والتصدير عرض الحائط وغير ذلك من الاجراءات.

وقد اسست اتفاقية الجات عام 1948 او ما يعرف بمائدة اوروجواى المستديرة حيث عقدت معظم اجتماعاتها التى بلغت حتى الآن سبع دورات فى المفاوضات خلال الاربعين عاما المنصرمة.. وقد بدات بداية متواضعة واصبحت الان تضم اكثر من 120دولة.. اى ان ذلك يعطيها ميزة انها تضم غالبية دول العالم وبصورة خاصة معظم دول الشمال التى لها مصلحة حقيقية فى تنفيذ هذه الاتفاقية وبالمناسبة فإن اسمها بعد مؤتمر مراكش الذى عقد فى ديسمبر سنة 1993 اصبح اتفاقية التجارة الدولية.

وعلى ماييدو فإن معظم الدول العربية لم تنضم حتى الآن لتلك الاتفاقية وانها مازالت تقيم مسالة انضمامها من عدمه. ولسهولة احاطة القارىء بتقييم موجز وسريع لهذه الاتفاقية تكتفى بذكر اهم الايجابيات والسلبيات لهذه الاتفاقية والتى تنطبق على معظم الدول وبالاخص دولنا العربية.

ومن اهم الايجابيات مايلى..

اولا: تحرير التجارة وسهولة انسياب البضائع والخدمات بدون قيود سوف يعمل على ايجاد سوق كبيرة دولية تتمتع باقتصاديات الحجم الكبير مما سيؤدى الى انخفاض تكلفة الانتاج وبالتالى اسعار الاستهلاك والى رفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية.

ثانيا: سوف تعمل الاتفاقية على اطلاق عنان المنافسة الدولية بين المنتجين وهو ما يمثل حافزا قويا للشركات لرفع مستوى ادائها الاقتصادى عن طريق تبنى وسائل مبتكرة لتخفيض التكاليف ولرفع مستوى المنتجات.

ثالثا: القضاء على السياسات الحمائية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

والاعانات التى كانت تشكل عائقا كبيرا لا سيما فى وجه الدول النامية فى التصدير الى الدول الصناعية المتقدمة وهذا بحد ذاته يعتبر حافزا مهما لرجال الاعمال والمستثمرين فى ولوج اسواق جديدة بسهولة ويسر.

رابعا: تساعد الاتفاقية من حيث كونها مرجعيه يمكن للاعضاء الرجوع اليها عند وجود نزاعات تجارية فى إطار اللوائح والانظمة المتبعة وان كانت هذه الاتفاقية تفتقر الى آلية قانونية تنفيذية تحمل المخالفين من الاعضاء على التنفيذ بتلك اللوائح والانظمة.

اما على الجانب الآخر فيمكن ايجاز السلبيات على النحو التالى:

اولا: لوحظ مما لا يقبل الشك ان للدول الصناعية الكبرى نفوذا وثقلا يجعلها فى وضع تفرض فيه سياسات تخدم مصالحها او تمنع استخدام السياسات لا تتفق ومصالحها كما حدث فى مؤتمر جينيف سنة 1993 حينما قاومت الدول الاوروبية تحرير قطاع صناعة الطائرات والفضاء بضغط من الولايات المتحدة وكذلك المنتجات الاعلامية الثقافية والافلام وخلافها.

ثانيا: من المتوقع ان تعانى الدول المستوردة للسلع الغذائية من زيادة الاسعار وبالتالى تحقق عجزا فى ميزانها التجارى نتيجة لرفع الاعانات الحكومية التى تمنحها بعض الدول للسلع الغذائية. وبصورة عامة تكون الدول المصدرة هى المستفيد الاول من اتفاقية الجات او تفتح امامها الاسواق الدولية.

ثالثا: بالنسبة لنا فى الدول العربية على سبيل المثال لم يرد فى مباحثات ومفاوضات مؤتمرات الجات اى ذكر للنفط ـ السلعة المهمة لنا ـ والذى مازال هو ومشتقاته يواجه سياسات حمائية واضحة تفرضها اوروبا وامريكا مثل ضريبة الطاقة والبتروكيماويات وخلافها.

كملة اخيرة.. حتى نستفيد من اتفاقية الجات لا بد من ايجاد خطة او استراتيجية عربية لتقييم سلبيات وايجابيات الانضمام الى الجات ككل لا كدول متفرقة. لان الانضمام اكثر ضمانا لتحقيق المصلحة القومية العليا التى تواجه تحديات كبيرة ينبغى ان يكون العرب على مستواها.



هذا الزمان



احسان عبد القدوس

ماذا يعني ان يقوم احد الناشرين بحذف اجزاء من عمل ادبي لكاتب راحل في حجم احسان عبد القدوس.. وهل من حق الناشر ان يتدخل في نص ادبي لكاتب كبير..

بداية ليس من حق الناشر ان يتدخل في النص الادبي إلا إذا كان من حقه أن يرفضه في البداية او يقبله.. وإذا قبل النص فليس من حقه ابداً تعديل اى شيء فيه.. إذا كان يرفض فيه شيئا فإن من حقه أن يرفضه من البداية..

اما إذا كنا امام نص طبع اكثر من مرة فلا ينبغي ابدا ان تطوله يد ناشر او رقيب.

وما حدث مع احسان عبد القدوس وروايته «انا حرة» يمكن أن يحدث مع كتاب آخرين..

ان ذلك يعني مثلا ان نتخلص من كل «صفريات» الشعر العربي وأن نلقى قصائد بشار وأبو نواس وغيرهما في صناديق القمامة!

وذلك يعني ايضا ان نتخلص من اجزاء كثيرة في الف ليلة وليلة.. وأن نحرق كثيرا من ابداعات الشعراء والكتاب والمفكرين.

وإذا كان تدخل الناشر في النص الادبي مرفوضا بالنسبة لكاتب مازال حيا بيننا فهو مرفوض تماما بالنسبة لكاتب اصبح في رحاب الله ولا يملك الدفاع عن نفسه.

ان احسان عبد القدوس بتاريخه الأدبي ودوره الثقافي اصبح الآن يمثل قيمة في حياتنا سواء اختلفنا عليه او اتفقنا معه.. والخلاف في كل شيء وارد.. «ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة» هكذا يقول القرآن الكريم.. أن الخلاف في الرأى والفكر والعقيدة وكل مسالك الحياة قضية واردة.. ولكن الخلاف لا يكون ابدا بالحذف او المنع او المصادرة.

لقد اثار احسان عبد القدوس جدلا طويلا في حياته.. واختلف الناس عليه نقاداً وقراء.. ويبدو انه لن يسلم من الحجارة وهو في رحاب ربه.. فها هي أعماله الادبية تدخل مرحلة جديدة تعطى الحق لاحد الناشرين لكى يحذف ما يشاء من احدى رواياته..

ان هذا الذى حدث يمثل جانبا من جوانب الخلل الثقافي والفكرى الذى اصاب حياتنا الفكرية.

فاروق جويدة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤



الجات والعرب من النفاذ للأسواق.. إلى النفاذ للمجتمعات

كانت قضية التعامل العربى مع اتفاقية «الجات»، على راس أولويات اهتمام وزراء الاقتصاد والمالية العرب فى اجتماعهم قبل اسبوع. ومعروف ان جولة اورجواى لمفاوضات «الجات» كانت قد اقرت قاعدة «النفاذ الى الاسواق»، الامر الذى يثير مخاوف بعض الدوائر فى شأن حماية الصناعات الوطنية. مقال اليوم، يعالج من وجهة نظر كاتبه الخاصة جانبا اضافيا من هذه المخاوف التى تتجاوز الجانب الاقتصادى، وتشمل المضمون الاجتماعى لقاعدة «النفاذ الى الاسواق» وتداعيات انتشار انواع معينة من المنتجات ومن انماط المعيشة.□

يتردد فى الآونة عدد من المقاولات التى تتخذ شكل مسلمات أو يراد تصويرها على انها كذلك، فالعالم اصبح قرية كبيرة يلعب فيها الاقتصاد دور العنصر الحاكم مستندا الى تكنولوجيا حديثة يتسابق الجميع من اجل اقتنائها .ومن باب الاقتصاد دخلت مقاولات تؤكد جدارة الاخذ بالليبرالية الاقتصادية القائمة على تغلب قوى السوق وضرورة اقتران ذلك بنظام سياسى قوامه الديمقراطية وتسترجع مقولة قديمة شهيرة أن «التجارة الخارجية هى محرك التقدم» فالدول الصناعية نجحت بقواها المتعددة، وعلى رأسها قوة الاستعمار المباشر والاستثمار المباشر فى الدول المتخلفة المستعين بالتفوق التكنولوجى الذى حققته متعمدة على شركاتها الكبرى، فى ان تمحور اقتصادات تلك الدول حول انتاج المواد الاولية لتحتكر شراءها منها بالاسعار التى تحددها لها مقابل بيعها اياها ما تحتكره من منتجات



د. محمد محمود الإمام

صناعية بما فى ذلك المنتجات المستخدمة فى تطوير القطاعات الاولية لاسيما المنجمية وفى مقدمتها النفط وفى بناء شبكات النقل والاتصال والمال الضرورية للتبادل التجارى ورددت دعوة لحرية التجارة بينما يجرى احتكار الانتاج تحت ستار تقسيم دولى للعمل ساعدت على استنزاف ثروات العالم الثالث بيعا وشراء، وقد كان الوطن العربى من اهم المناطق التى تعرضت لهذا النوع من الرابطة بالاستعمار الاوروبى وهو لايزال متاثرا بها رغم انحسارها فى معظم انحاء العالم نتيجة للتحولات فى مصادر المواد الاولوية وبدائلها.

وسعيا الى التخلص من حصر نشاطها فى المواد الاولية مقابل استيراد المصنوعات من الدول الصناعية تحولت دول العالم الثالث نحو التصنيع الموجه للاحلال محل الواردات فاحجمت الدول الصناعية عن مواصلة الاستثمار فيها واكتفت بتقديم القروض (او حجبها كما حدث لمشروع السد العالى)

وتقاضى ثمن المعدات الراسمالية والمعرفة التكنولوجية مضاعفا، وفى اغلب الاحوال دخلت الدولة كعنصر فاعل فى بناء الصناعة الوطنية وهو ما اهل القطاع العام للقيام بدور رئيسى بما فى ذلك دوره فى قطاعات استغلال الثروات العامة كالنفط فى الدول النفطية ولم يكن هذا السبيل مهينا للتنافس العالمى حيث تركزت الصناعات على منتجات كانت تصدرها الدول المتقدمة فلديها فائض فيها فضلا عن اتقانها لها فقويت الدعوة الى التكامل الاقتصادى الاقليمى وهو ماجعل «السوق العربية المشتركة بريقا يظل يخطف رغم سقوطها بالتقادم دون استعمال.

ثم قويت متأخرا الدعوة للأخذ باستراتيجيات قوامها التركيز على التصدير غير ان التصدير يحتاج الى اسواق خارجية والدول الصناعية تتفنن فى اغلاق اسواقها امام منتجات العالم الثالث رغم تظاهرها بالتمسك بحرية التجارة بصورة مطلقة وقد عانت منتجات البتروكيماويات الخليجية من ذلك بينما تراجعت صادرات المغرب العربى لان دول الجنوب الاوروبى بدخولها فى السوق الاوروبية المشتركة (الاتحاد الاوروبى) اكتسبت مزايا السوق فاصبحت المنافسة غير متكافئة وكان طبيعيا ان يحدث ضغط من أجل فتح الاسواق بما فيها الاسواق الاكبر وهى اسواق الدول المتقدمة امام منتجات الدول النامية على ان تقوم هذه الاخيرة بفتح مماثل وهو ما ازعج الكثيرين لانه اثار تخوفا من ان يحد ذلك من القدرة على حماية الصناعات الوليدة وكان هذا من اهم قضايا جولة اوروجواى لمفاوضات «الجات» التى انتهت الى اقرار قاعدة «النفاذ الى الاسواق».

ولاتقتصر اثار المنهج التصديرى على الجانب الاقتصادى بل لعل الاهم هو مضمونه الاجتماعى الذى يتحدد وفقا لمدى سيطرة المجتمع المصدر على نوعية صادراته فالتصنيع الذى تقوم به الدول المتقدمة باستناده الى بحوث وتطوير يأخذ فى الحسبان حاجات مجتمعاتها المحلية يفرض انماطا مماثلة على الدول المستوردة من خلال القدرات التوزيعية الهائلة للدول المتقدمة التى تجعل الاعلان والنقل والتمويل فى خدمة صادراتها وعندما كانت الدول النامية تعتمد على تصدير المواد الاولية كانت الدول الصناعية هى التى تحدد الطلب عليها وهو ماجعلها تساهم فى تطوير نوعية تلك المواد حيثما امكن (القطن فى مصر والسودان مثلا). ونظرا لتركز نقاط السيطرة على انتاج المواد الاولية فى مواقع محددة لجأ الاستعمار المباشر الى انشاء مجتمعات اجنبية شبه مغلقة يضمن لها حقوقا وامتيازات لاتتاح لابناء المستعمرات، ومكنها من مزاولة انشطة اقتصادية كانت عزيزة المنال على هؤلاء. وهكذا نشأت جيوب فى الدول الخليجية حول آبار النفط وتسلط الاجانب على النشاط الاقتصادى فى مصر ودول المغرب العربى ودول عربية اخرى، وكانت تجربة الجزائر نموذجا صارخا للتسلط الاجتماعى الذى سخر الموارد الوطنية لصالح المستوطنين الاجانب وتتكرر العملية بشكل صارخ على ارض فلسطين الغربية وعلى المناطق المحتلة الاخرى.

وبدخول الدول النامية مجال التصدير الصناعى اصبح عليها ان تطوع انتاجها لاذواق المستوردين وبالاخص فى المجتمعات الراسمالية المتقدمة التى تمثل السوق الكبيرة وان تعمل على ارضاء حاجاتهم، وعليها فى الوقت نفسه ان تعتمد بدرجة اكبر على الاستيراد مقابل التصدير وان تتقبل بالتالى المنتجات التى تحدد مواصفاتها الدول المصنعة لها وفقا للقواعد التى يقبلها مستهلكوها، وهكذا تنتشر فى مجتمعات لايجد اكثر من نصف سكانها مكانا لهم تحت خط الفقر، انواع من المنتجات وانماط من العيش تحصل عليها قلة فى الدول المتقدمة ذاتها والادهى من ذلك ان يوكل امر التصدير الى ادارات اجنبية بدعوى انها الادرى بالاسواق وان يتم التصدير وفق قواعد بيانات تعدها وكالات أجنبية، وان يلتمس اعلانا عنه فى اجهزة اتصالات تسيطر عليها خبرات اجنبية وتستكمل الحلقات بالتسابق على دعوة الشركات الكبرى التى تحولت الى عابرات للقوميات لتوفر التمويل والتكنولوجيا اللازمين.

فالعابرات لاتكتفى بالانتاج المحلى لاغراض التصدير بل تنشر نشاطها فى ارجاء العالم بالوجود المباشر فى الاسواق ايا كانت الدولة صاحبة السوق لتحقق هدفين: الاول الاستحواذ على المستلزمات الرخيصة بما فى ذلك العمالة منخفضة الاجر فى دول فقيرة والثانى هو استغلال وجودها فى اسواق تلك الدول لتحقيق قدرة اعلى على التنافس مع عابرات اخرى تحاول التصدير اليها من الخارج بل واستخدام قرب موقعها مع اسواق مجاورة او حتى وجود ترتيبات اقتصادية اقليمية (اسواق مشتركة مثلا) تمكنها من النفاذ الى نطاق اوسع بكثير ليشمل اسقاط القيود التى قد تعترض الحركة بين الاسواق، سواء امام السلع أو الخدمات او رؤوس الاموال الذين يعتبر اطمئنانهم الى حرية وجودهم فى الاسواق شرطا اساسيا لمقدمهم واستعدادهم لتزويد الاقتصاد بما يلزمه من مال ومعرفة وخبرات.

ولاتقف العابرات عمدا يطالب به راس المال من تهيئة «مناخ الاستثمار» فى شكل تشريعات مقبولة وبنية اساسية ترفع من ربحيته وحوافز فى شكل اعفاءات ضريبية تنقل عبء تمويل الانفاق الحكومى (بما فيه مشروعات البنية الاساسية) الى المواطنين فهى تفرض مؤيدة من الدول الراسمالية والمنظمات الاقتصادية الدولية تحولات فى نظام الاقتصاد والمجتمع اولها ضرورة التخلص من القطاع العام والاخذ بالتخصيصية ولايعقل ان يكون هذا مرجعه هبوط فجائى للتقى والورع على تلك الدول يجعلها احرص من الدول النامية على صلاح اقتصاداتها بل هو مصلحة ذاتية لها ولاضير فى ذلك اذا كانت المصالح متبادلة كما يردد انصار تغليب المنطق الاقتصادى، حقيقة الامر ان الدولة بالملكية الاقتصادية تصبح اصعب مراسا فى التفاهم مع القوى الاقتصادية الخارجية، بينما القطاع الخاص فى بحثه عن صالحه الخاص اكثر استعدادا للتفاهم مع راس المال الاجنبى واكثر حرصا على تهيئة مناخ الاستثمار على النحو الذى يكفل للعابرات وجودا نشيطا فى الاقتصاد الوطنى ويتولى خوض معركة التغيير التى تهيىء له تعديل اوضاع المجتمع ونظامه السياسى على النحو الذى ترتضيه، ولامانع فى سبيل ذلك من دخوله فى صراع مع فئات اجتماعية اخرى فى مقدمتها القوى العاملة وما حققته من مكتسبات فى ظل نظام سياسى اجتماعى مغاير.

ولايقتصر الامر على اجتذاب فئة رجال الاعمال بحكم توافق مصالحها مع التغير المطلوب بل تكثف الجهود من اجل تجنيد المثقفين من خلال اطر مؤسسية عديدة وبرامج للمعونة وادوات الاتصال ليتحولوا الى مواطنين عالميين ينتمون للحضارة الحديثة

مباعدين بينهم وبين الفئات الاجتماعية المحلية وتجرى محاولات مماثلة مع شرائح من القوى العاملة لاسيما تلك التى تعمل فى مهن تخصصية تتيح لها التطلع الى الحصول على وظائف لدى عابرات القوميات والانتقال بها من موقع الى آخر فى مختلف ارجاء المعمورة يدفعهم الحث المستمر من اطراف متعددة ولاسباب متباينة على الهجرة والتنقل مستفيدين من مبدأ النفاذ الى الاسواق قد يظل هؤلاء محتفظين بانتماءاتهم الوطنية الا انهم يبدأون فى النظر الى الاوطان من المنظار الذى تصنعه العابرات والمجتمعات التى نشأت فيها ونظرا لان القطاع الذى تخلقه العابرات ورأس المال الاجنبى يظل لفترة غير قصيرة بعيدا عن باقى المجتمع فان الامر يبدو نوعا جديدا من ديكتاتورية الطبقة التى تسعى لاعادة تشكيل المجتمع بمختلف ابعاده وفقا لرؤيتها.

القضية التى نحن بصددها ليست مجرد حماية صناعة محلية من شروط النفاذ الى الاسواق بل حماية الاوطان من طغيان قوى النفاذ الى المجتمعات ومحاولات طمس الثقافات القومية لافساح السبيل امام العابرات حكومات المستقبل فهل يظل للوطن معنى وقيمة وللدولة القطرية مبرر ووجاهة؟ وهل يقوى التكامل العربى على حفظ الوطن العربى مما يواجهه من مخاطر ام يظل مشغولا بسايكس - بيكو التى عفى عليها الزمن؟ وهل تظل المشروعات المشتركة شباكا تنصب لحجز تسرب الاموال العربيه ام تتحول الى ادوات تعامل كفء فى عالم العابرات؟ اعتقد انه آن اوان ايقاف الولولة على ماضاع والتنبه لما يخبئه المستقبل وهو افدح بكثير. □

كاتب هذا المقال، مفكر عربى، وزير التخطيط الأسبق - مصر □



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

خطـــوة مصـــرية جـــادة .. لمواجهـــة «الجـــات» :

أول نقطـــة تجـــارة دوليـــة .. فى الشـــرق الاوســـط

توفر للمصـدرين ورجـال الاعمـال المعلـومات عن الأسـواق العالميـة

وتحـــل مشـــاكل التصـــدير .. فى الجمـارك والنقـل والشـــحن



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

يفتتح الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ومحمود محمد محمود وزير الاقتصاد خلال الأسابيع القادمة اول نقطة تجارة دولية بالمنطقة العربية والشرق الأوسط على أرض مصر بالتعاون مع الأمم المتحدة .

وعلى الرغم من بدء العمل الفعلى بنقطة التجارة المصرية فان الافتتاح الرسمى لها مرتبط بالاعلان الدولى لنقاط التجارة العالمية والذى يصدر فى أكتوبر القادم من خلال الندوة الدولية لكفاءة التجارة والتى يرأسها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون والدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة .

وتعتبر هذه النقطة التى انشأتها وزارة الاقتصاد بجهاز التمثيل التجارى أولى الخطوات الحقيقية للدخول فى النظام التجارى العالمى الجديد من خلال تنفيذ اتفاقات الجات فى يناير المقبل .

رجال الاعمال يرحبون

التدريب على أجهزة المعلومات والكمبيوتر بنقطة التجارة الدولية

شبكة الكترونية لاتمام الصفقات والقروض

نقاط فرعية .. فى التجمعات الصناعية الكبرى

المدرسة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤



تحقيق :
يسرية زكريا

لتشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الدخول فى مجال التجارة الدولية عن طريق توفير شبكات المعلومات الدولية التى تمكنهم من النفاذ للأسواق وقد اتخذ المؤتمر قرارا بانشاء ٥١ نقطة تجارة دولية فى عدد من الدول من بينها مصر .

وتضم هذه النقطة شبكة دولية متصلة اليكترونيا بباقى نقاط التجارة العالمية لتوفير كافة المعلومات التى يحتاجها صغار رجال الاعمال والمصدرين، لتهيئة دخولهم الى مجال التجارة الدولية .

الخدمات مجانا

يضيف المهندس مصطفى السعيد - ان الدولة هى التى تحملت تكاليف اقامة هذه النقطة وتزويدها بجميع المستلزمات والشبكات الاليكترونية لتكون البوابة الرئيسية للمصدرين والتى تسهل لهم اتمام الصفقات والقروض والنقل وتخفيض تكاليف جميع العمليات التجارية سواء كانت استيرادا أو تصديرا .

اكد المهندس مصطفى السعيد ان النقطة تقدم الان خدماتها مجانا للعملاء حتى الان لانها مازالت فى فترة عمل تجريبية .. ولكن سيتم تحديد رسوم لهذه الخدمات فيما بعد وغالبا ستكون رسوما رمزية مقابل تكلفة اجراء الاتصالات الدولية .. ولن تتبع النقطة فى عملها نظام المصدر فى كل الخطوات والاجراءات التصديرية .

ويضيف ان نقطة التجارة سوف تفيد كثيرا المصدر المبتدىء الذى لا يعرف الكثير عن هذا المجال

شبكة دولية للاتصالات

.. والان .. ما رأى المسئولين عن نقطة التجارة ؟؟

يقول المهندس مصطفى السعيد وكيل وزارة الاقتصاد للمعلومات ورئيس النقطة ان قصة انشائها تعود الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة الدولية عام ١٩٩٢ والذى حضره وزراء تجارة ١٧١ دولة بأمريكا الجنوبية



م. سلامة حسن ● م . سيد محمد

الطرف المستفيد من هذه النقطة وهم رجال الأعمال والمصدرون يؤكدون أهميتها الكبيرة ويتوقعون ان تحدث ثورة فى المعلومات التجارية .

يؤكد ذلك المحاسب مصطفى أحمد سليمان - صاحب الشركة المصرية لتشغيل المعادن ويقول عندما يكون لدينا شبكة معلومات عالمية سوف تتيح للمصدرين دراسات كافية عن السوق الخارجى واحتياجاته فالمعلومات هى أهم ما يحتاجه رجل الاعمال أو المنتج للدخول فى مجال الاستثمار أو التصدير .

تضيف ليلى البنان عضو شعبة المصدرين وصاحبة مصنع للملابس الجاهزة .. ان هذه النقطة الدولية للتجارة تعد مركزا للاتصالات كنا نتطلع الى انشائه وهاهى توفر لنا فرصة الاتصال بالأسواق العالمية والاحتكاك بها والترويج للمنتجات المصرية وهذا المركز يستفيد منه كبار وصغار المنتجين والمصدرين كما يستفيد منه المستوردون عن طريق معرفة جميع المعلومات عن الشركات العالمية التى يتعاملون معها ونوعية المنتجات التى يحتاجها السوق المصرى .

توفير نفقات السفر

أما كمال إبراهيم عبدالله - صاحب شركة تصدير واستيراد فيؤكد ان نقطة التجارة الدولية سوف توفر للمتعاملين معها نفقات السفر وتضع بين ايديهم كل ما يحتاجونه من أول زيارة .

ايجابية اخرى يشير اليها المهندس سيد حسن « مصدر » وهى أن النقطة تضم مندوبين عن جميع الجهات التى يتعامل معها المصدر مثل الجمارك والشحن والنقل والتغليف مما يؤدى الى اختصار الوقت وازالة الكثير من المشاكل التى يمكن ان تعترض

العمولات أو تحديد نسب من الصفقات .

نقاط تجارة فرعية

يضيف رئيس نقطة التجارة الدولية أنه سيتم في المستقبل انشاء نقاط تجارة فرعية في التجمعات الصناعية الكبرى كالأسكندرية والعاشر من رمضان و ٦ أكتوبر وتتولى وزارة التعاون الدولى تكاليف انشاء هذه النقاط الفرعية .

وتعتمد نقطة التجارة فى معلوماتها على عدد من المصادر الخارجية أهمها ـ كما يقول سيد محمد فرج الله مسئول الصفقات التجارة .. مكاتب التمثيل التجارى التابعة لوزارة الاقتصاد ، ونقاط التجارة الدولية (٥١ نقطة) .

اضاف انه عن طريق هذين المصدرين يتم مدنا بجميع المعلومات عن الصفقات التجارية التى يمكن أن يستفيد بها المصدرون المصريون ويتم ابلاغ النقطة بها على الفور . كما يتم مدنا بجميع المعلومات عن الأذواق العالمية وآخر الصيحات الخاصة بالمنتجات العالمية .

ويؤكد المهندس سلامة حسن عفيفى المشرف على أعمال الكمبيوتر ونظم المعلومات أن النقطة مجهزة بأحدث وسائل اجهزة الاتصال المتاح استخدامها للعميل كما أن لدينا شبكة دولية متصلة ببنوك المعلومات الدولية فى مختلف المجالات كالزراعة والصناعة وعن طريقها تستطيع الحصول على المعلومات اللازمة

ويضيف أننا أقمنا هيكل معلومات خاصا بأسماء المصدرين والمستوردين عن طريق الكمبيوتر وكذلك كافة المعلومات والبيانات الخاصة بهم لتقديمها الى رجال الأعمال فى مختلف انحاء العالم وفى نفس الوقت قمنا بتصنيف السلع التى يتعامل فيها المصدرون والمستوردون فى مختلف المجالات فى ٢١ مجموعة سلعية وتسجيلها على شاشات الكمبيوتر .



الــكشــكــول

الأوصــيــاء الجــدد

يشــوّهــون ذاكــرة الأمـــة

د. صــلاح جودة الســحار: نعــم عدلنــا الرواية. وســنســحب النسخ من السوق

د. غـــالى شـــكرى: عـــودة إلى ما قبـــل محاكم التفتيــش الكاثــوليكيــة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

محمود أمين العالم: هذه الظاهرة تكرس إشاعة الخرافة

«إننى أشم رائحة دخان.. وأخشى أن تكون ذاكرة الأمة تحترق»!

هكذا صاح «برنارد شو» عندما هددت الطائرات الألمانية متحف «اللوفر» بباريس، وأعلن «شو» خوفه على اندثار هذا السجل الحافل، وعدم تورع النازيين عن هدم روائع الإبداع الإنسانى التى يحتويها. ويبدو أن ذاكرة الثقافة المصرية والعربية قد أصابتها قذائف النازيين الجدد بالعطب، فتصاعدت رائحة الدخان هذه المرة من حى «الفجالة» حيث «مكتبة مصر» العريقة، التى أنشئت عام ١٩٢٤، وتستحوذ على حق نشر مؤلفات كبار الكتاب والأدباء المصريين، ولم يشفع لها تاريخها الطويل كأقدم دار نشر خاصة بمصر، فى صون الإبداع الذى تنشره، إذ قرر أصحاب المكتبة مؤخرا، فرض الوصاية على أدب الكاتب الراحل «إحسان عبد القدوس»، وتعديل أحداث روايته الرائعة «أنا حرة» بالحذف والإضافة لإرضاء الوازع الدينى من وجهة نظرهم الذى امتلك الحاج سعيد جودة السحار، وابن شقيقه د. صلاح جودة السحار، كى تتمشى أعمال «إحسان» مع مفهوم الحلال والحرام المعاصر، وكى «لاتخشى الفتاة من قراءة الرواية، وهى فى خدرها، وعلى مسمع من أبيها وأمها» كما كان يكتب أوائل القرن الحالى على أغلفة الروايات المعربة.

ولم تقف حدود المشكلة عند تبادل الاتهامات بين ورثة «إحسان» وبين اصحاب المكتبة، بل قامت هيئة الكتاب المصرية فى غمار احتفالها بمهرجان القراءة للجميع خلال الاشهر الثلاثة الماضية بإعادة طبع رواية «أنا حرة» عن طريق التصوير السريع بآلاف النسخ، دون ان يلتفت احد إلى التعديل الذى تم فى الرواية لامن الهيئة ولا من المثقفين ولا من الورثة. وتتسع دائرة التشويه المتعمد بين بسيط القراء الغلابة، الذين ينتظرون الكتاب مدعما بخمسين قرشا، ببركة مكتبة الاسرة، ويكتشف احد هؤلاء القراء، سهام النازيين الجديد، وقد اصابت عملا إبداعيا رحل كاتبه، فى غفلة الجميع.

أصل الحكاية

المصيبة الاعظم التى فجرها د. صلاح جودة السحار - استاذ الفيزياء بكلية علوم الازهر بعد اعترافه بمسئوليته عن تعديل الرواية، ان هذه الطبعة المعدلة مرت عليها خمس سنوات حتى الآن، إذ صدرت لأول مرة فى ١٩٩٠/١٢/٣١، ثم توالت الطبعات خلال الأعوام التالية، حتى اخر طبعة فى ١٩٩٤/٧/١، دون ان يلتفت احد إلى هذا التعديل، ولم يكن لاحد ان يلتفت إليه، لولا اختيار مهرجان القراءة للجميع هذا العام لهذه الرواية، وطبعها دون استئذان المكتبة او الورثة، او حتى مراجعتها.

ويشير «د. صلاح» أن المكتبة هى التى قامت بهذا التعديل، بواسطة الحاج سعيد - ٨٥ عاما - إذ اقترح فى البداية ان يقوم به محمد عبد القدوس، لكونه أديبا يكتب القصص الإسلامى برؤية حديثة، لكنه رفض واعلن انه لايستطيع أن يحذف أو يعدل اى شىء فى اعمال والده. وأمام هذا الرفض، اضطر الحاج سعيد أن يعطى الرواية للشيخ الراحل «محمود على قراعة» - أحد علماء الأزهر - فهذبها وعدلها ونقحها على هذا النحو الذى ظهرت عليه (!)

ويؤكد د. صلاح أن الموضوع برمته لايستاهل كل هذه الضجة والشوشرة على مكتبة عريقة، خاصة ان العلاقة بيننا وأسرة إحسان عبد القدوس، تقترب من نصف قرن، ولم نتخيل يوما أن يتهمنا احد ابنائه بكل هذه الاتهامات على الملا، الأمر الذى جعلنا نقرر أن نسحب هذه الطبعة المتهمة من الاسواق، وألا نطبع كتب إحسان عبد القدوس مرة أخرى.

سألته عن الرواية الاخرى التى اتهمت المكتبة ايضا بتعديلها وهى «زوجات ضائعات»، فاوضح ان التعديل الذى تم فى هده الرواية كان فى حياة «إحسان عبد القدوس» وبخط يده، واصل البروفات موجود عند أسرته، وإن كان التعديل تم باقتراح من «الحاج سعيد» لكن «إحسان» وافق عليه واقره.

فى المقابل ينفى «محمد عبد القدوس» اى اتفاق تم بينه وبين مكتبة مصر شفاهة او كتابة، على تعديل أعمال والده، مؤكدا ان هذا لم يحدث ولايجوز أن اعدل سطرا أو كلمة من هذه الأعمال، فقد اصبحت ملكا للتاريخ الادبى والإنسانى وإذا كانت هذه النسخة من الرواية قد طبعت خمس مرات حتى الآن كما يدعى اصحاب المكتبة، فيجب أن تتم محاسبة الأسرة ماليا على هذه الطبعات، وهو لم يحدث. وقد اعطيت لهم فرصة حتى نهاية هذا الاسبوع، لسحب هذه الطبعة المزورة من الاسواق، وإعدامها امامى وإلا سالجا للقضاء.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... الأهـــالـــي ......

التاريخ : .... ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

تحقيق

مجدى حسنين

وبالطبع موجب «محمد عبد القدوس، كما فوجىء كل المثقفين المصريين بهذا التعديل الغليظ، الأمر الذى يدفعنا إلى التفتيش فى الروايات الأخرى التى تصدرها هذه المكتبة لكل الكتاب والمؤلفين المصريين، وليس إحسان عبد القدوس وحده، لربما تم اى تعديل دون أن يدرى أحد(!) خاصة ان هيئة الكتاب المصرية روجت - فى غفلة - لهذه الجريمة، دون أن يكون الدافع - كما يدعى اصحاب المكتبة دينيا او اخلاقيا، بل هو دافع تجارى يستهدف إدخال الروايات إلى الاسواق الخليجية وترويجها عندهم بما يتناسب وقوانين الرقابة هناك، لكننى أؤمن باستمرار مصادرة أعمال والدى فى جميع الدول العربية، وايضا فى مصر، دون ان يحذف حرف واحد مما كتبه.

وامام إعلان مكتبة مصر بعدم طبع اعمال «إحسان» مرة اخرى، يؤكد محمد عبد القدوس ان اعمال والدى تمثل مكسبا لاى دار نشر.

شواهد وسوابق

ويبدو ان مسالة التعديل فى النصوص الادبية هواية قديمة لمكتبة مصر، إذ سبق للحاج سعيد ان حذف العديد من المشاهد والصفحات الكاملة من «الف ليلة وليلة» بهدف تنقيحها من كافة المشاهد الحسية، وكذلك ديوان «ابى نواس»، يدفعه فى ذلك نفس الوازع الدينى الذى تملكه عند قراءة اعمال إحسان عبد القدوس. فالفضائح كثيرة كما يقرر الناقد «د. شكرى عياد»، وعلى مادا «يلاحق» المثقف وهى كثيرة ومتلاحقة، لكنه يؤكد ان هذا دليل دامغ على ان المصريين لم يتعودوا القراءة الجادة والمتفحصة بما فى ذلك المثقفين المتخصصين والمسئولين عن الصفحات الثقافية فى الصحف والمجلات المصرية، فليس من المستغرب فى ظل هذا المناخ ان يعاد طبع كتاب قديم مشوها، فلن ينتبه احد، تصديقا للقاعدة التى دائما ما نكررها بان القراء فى مصر اصبحوا اقل من الكتاب، وتلك ظاهرة تحتاج إلى الدراسة

ويفرق «د. شكرى عياد» بين التعديل الذى يتم فى بعض كتب التراث القديم، وبين التعديل المشوه للكتب المعاصرة، موضحا أن من حق أى ناشر تعديل مايراه فى كتب التراث، شريطة أن يشير إلى ذلك. كما هو الحال فى الاغانى للاصفهانى وغيرها، طالما مر على هذه الكتب خمسون عاما بعد وفاة صاحبها، أما للكتب المعاصرة والتى لم تتجاوز هذه المدة، فيجب على الناشر استئذان صاحبها أو ورثته.

ومن جانبه يقرر «د. احمد الهوارى» - أستاذ النقد الأدبى ورئيس قسم اللغة العربية بآداب الزقازيق - أنه لايجوز تعديل او تغيير اى نص أدبى، لكن اعتياد الناشرين على تعديل هذه النصوص فى التراث القديم، وخاصة مايمس «التابو» المحرم بأضلاعه الثلاثة المشهورة، وهى الدين والجنس والسياسة، وهو مايتضح فى العديد من الكتب التراثية مثل الاغانى والحيوان والاذكياء والاغبياء ومحاضرات الراغب للاصفهانى. والمؤكد ان الغاية الاخلاقية فى الفن تتحقق من خلال الإيحاء وليس من خلال الوعظ المباشر. والعبرة فى القصة تتاتى من سياق القصة ذاته، دون انتهاك للنص او تشويهه.

خاصة ان علم اجتماع الادب يعطينا التعرف على المجتمع من خلال الاعمال الروائية، واى حذف او إضافة فى هذه الاعمال يخل بالنظرة الموضوعية لهذا الحراك الاجتماعى وطبيعة المجتمع، فالفن تصوير للنوازع الإنسانية بكافة اشكالها، ضعفها وقوتها، روحها، وجسدها، الامر الذى يتطلب منا الوعى عند قراءة هذه الاعمال دون تعميم الاحكام، والمؤكد ان الطبعة القديمة من رواية «انا حرة» اصبحت وثيقة غالية يجب الحفاظ عليها، بعد ما غزت الاسواق بالاف من الطبعات المزوره

كرادلة وأوصياء جدد

وتضعنا هذه الحقائق امام مشكلة الاوصياء الجدد على الإبداع، اولئك الذين يشكلون رقابة غير رسمية، تمتلك القدرة على الحذف او الإضافة والتعديل واحيانا رفض الطباعة من اصله، لاى كتاب يرون فيه ما يخالف الوازع الدينى الذى يمتلكهم، فقد سبق للبرلمان المصرى ان شهد العديد من مواقف هؤلاء الاوصياء على الإبداع، عندما طالب بعض النواب عام ١٩٧٨ بمصادرة «الفتوحات» المكية، لقطب المتصوفين فى التاريخ الإسلامى محيى الدين بن عربى. كما طالبوا فى فترة اخرى بإحراق السفر الخالد «الف ليلة وليلة» تحت دعاوى الإبقاء على مسار التابوهات التى تحرم الإبداع الإنسانى من التاثير فى عقول ووجدان البشر. وليس «جلال غريب» هو النائب الاوحد فى دعواه بمصادرة مجلات هيئات الكتاب الثقافية لنشرها إبداعا إنسانيا يظهر تجليات الضعف والسمو لدى الإنسان. كما سبق لعمال المطابع بهيئة الكتاب المصرية ان رفضوا رواية «وقائع حارة الزعفرانى» لجمال الغيطانى بسبب وجود عبارات إباحية فى النص. وكذلك ديوان «هكذا قلت للهاوية» لرفعت سلام، ورواية «التوهمات» لخيرى عبد الجواد.

وقد واجه «د. سمير سرحان» رئيس الهيئة هذه المشكلة بالحزم المطلوب، وتم التحقيق فى الامر بمعرفته، وتطبيق الجزاءات القانونية على اى موظف بالهيئة يرفض تنفيذ اوامر العمل الموجهة له من قبل اللجان المختصة.

وعندما سالت «عبد العظيم الشبلى» مسئول النشر فى هيئة الكتاب عن سبب الامتناع فى طبع هذه الأعمال الموافق عليها من لجان مختصة ومسئولة. أوضح ان الاعتراض فى الأساس موجه إلى الالفاظ الجنسية الصريحة، وليس إلى مؤلف بعينه، خاصة ان اللغة العربية واسعة ومليئة بالالفاظ البديلة التى تستخدم الشىء، وعادة ما يناقش الكاتب فى هذا التعديل قبل إقراره، وهذا النظام معمول به منذ زمن بعيد، و يتمشى مع مكانة هيئة الكتاب كاكبر دار نشر حكومية فى مصر والوطن العربى.

فى حين يؤكد «د. سمير سرحان» ان للحرية حدودا، ولايمكن ان يكون من حق المبدع مثلا الاعتداء على المقدسات الدينية تحت ستار حرية التعبير



هذه الظاهرة الجديده للاوصياء الجدد، خلقت سلطة وهمية المبغض تسمح لهم بان يفعلوا ما يريدون دون ان يحاسبهم احد. فالرقابة الرسمية هنا فى نظر الروائى «جمال الغيطاني» ارحم من هذه الرقابة البسيسة التى لايمكن مراقبتها، وعادة ما تكون [illegible] الافق، ترتبط بالمناخ العام الذى تعيشه الثقافة المصرية فى الفترة الأخيرة، التى يصفها [illegible] والناقد «د. غالى شكرى» عودة إلى ما قبل محاكم التفتيش الكاثوليكية، ومابانها اقترفته بحق العلم، مؤكدا انه لافرق بين علم وفن، ولافرق بين مصادرة كتاب «الحوار» الذى اثبت فيه جاليليو دوران الارض، وبين مصادرة رواية أو ديوان شعر، كما لافرق بين مداولات محكمة التفتيش عن العقاب الافضل لجاليليو، وبين مداولات بعض الأدباء لإصدار بيان تكفير للشاعر عبد المنعم رمضان، ليتوب عن قصيدته «انت الوشم الباقى» المنشوره باحد اعداد مجلة «ابداع» فادعاءات الكرادلة والمعادين للحرية.. باطلة وهى تخل عن وظيفة المثقف الاولى فى الدفاع عن الحرية والتمسك بها.

جوانب الحقائق

المشكلات الاخرى التى تضعنا فى مواجهتها حقيقة تزوير رواية «انا حرة» هى ماساة الكتاب الثقافى والادبى فى الاسواق المصرية والعربية، إذ استمر تزوير الرواية لمدة خمس سنوات، ولم ينتبه احد من المثقفين بدائرتهم الضيقة إلى ذلك، كما ان الرواية نفسها لاتوزع فى العام الواحد اكثر من مائتى نسخة، وكذلك الحال بالنسبة لاعمال نجيب محفوظ، ويوسف ادريس وتوفيق الحكيم، فى مجتمع يقرا العربية، يتجاوز عدد سكانه مائتى مليون مواطن كما ان هيئة الكتاب المصرية أمست - بلا مبرر - فى موقف لاتحسد عليه، مهما كانت منطقية الحجة بانها ليست ناشرة اعمال إحسان عبد القدوس، إذ تحولت بالفعل إلى مجرد ناشر عادى مثله، مثل جميع الناشرين فى القطاع الخاص، يسعى لتنفيذ التزاماته، دون سابق خطة محدده للنشر، بل يكمل المطلوب منه بالتصوير السريع بلا امر مراجعة والجريمة برمتها لاتخص أسرة الكاتب الراحل إحسان عبد القدوس، فى عدم مراجعتها لنصوص الكاتب قبل الطباعة، بل تمس معشر المثقفين جميعهم، وتضعهم فى مازق حرج امام مسئوليتهم التاريخية، وأمام صيانة الإبداع الإنسانى من اى تحريف أو مصادرة.

ولذلك يقرر المفكر والناقد «د. شكرى عياد» انه ان الاوان لمراجعة كل دور النشر الحكومية، بما فيها هيئة الكتاب المصرية، إذ انشئت معظمها على نمط دور النشر فى المعسكر الشرقى سابقاً، وجميعها تمت تصفيتها، بل لاتتمتع بعض دور النشر هناك بهـ[illegible] حتى تتمتع بها دور النشر عندنا تلك التى [illegible] بمنطق تجارى دون ان تمتلك كفاءة الناشر التجارى، مما يحول دون اتقان العمل.

ويرفض المفكر «محمود امين العالم» النظر إلى هذه الظاهرة منفردة، فهو يراها جزءاً من ظاهرة اعم، هى استشراء الطفيلية فى حياتنا نتيجة لطبيعة البنية الأساسية للسلطة السائدة، هناك افتقاد كامل للتخطيط العميق الاستراتيجى والمستقبلى، المؤسس على وقائع حياتنا وحقائق العالم حولنا، ولهذا فسياساتنا بشكل عام تخضع لغلبة الطابع الإجرائى والرؤية الجزئية الترقيعية وحل المشاكل حلا انيا خاصة ان البنية الثقافية تكاد تغلب عليها الاحتفالية والمهرجانية من دون تخطيط حقيقى يسعى إلى تنمية الوعى الثقافى والنوعى الانتاجى والوعى العلمى عامة، والارتفاع بمستوى الذوق الجمالى ووسائل الإعلام بشكل عام، تلك التى يغلب عليها التسطيح والطابع الترثار للاشياء.

فى نظر العالم

وهذه الظاهرة تكرس تجهيل المجتمع وإشاعة الخرافة والغيبيات، ولامخرج من هذه الظواهر وغيرها بدون أن يصبح للبلد مشروع حضارى متقدم، مدرك لاحتياجات مجتمعنا وحقائق عصرنا، مستند إلى اسس العقلانية والديمقراطية وإطلاق قوى الإبداع فى المجتمع.

مسئولية الهيئة وخيانة المجتمع

اكد د. سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب المصرية ان الهيئة بريئة تماما من التزوير الذى تم فى رواية «انا حرة» للكاتب الراحل إحسان عبد القدوس، خاصة أن اللجنة المشرفة على مهرجان القراءة للجميع، طلبت من كل دار نشر تخصيص كتابين من إصداراتها كى تصدرها الهيئة فى إطار هذا المهرجان، وجاءت رواية «انا حرة» بنفس الشكل الذى سلمته لنا مكتبة مصر، وبالطبع نحن نفترض حسن النية والامانة لدى كل ناشر فى مصر، خاصة ان هذه الدار صاحبة الحق فى نشر اعمال كبار الكتاب المصريين، وإذا خونا هذه الدار او غيرها، فعلينا تخوين المجتمع برمته.

وأشار د. سمير إلى ان الهيئة قررت سحب هذه الرواية طبعة مكتبة الاسرة من الاسواق درءاً للتشويه الذى يمكن ان يتم عند دراسة النص الروائى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

إتفاقية الجات والمشكلة السكانية

■ د. حمدى عبد العظيم★ ■

شهدت نهاية عام 1993 التوصل الى نتائج ايجابية لجولة اورجواى لتحرير التجارة الدولية وتوصلت الدول الاعضاء فى اتفاقية الجات الى قرارات مهمة تم التصديق عليها بشكل نهائى فى المغرب خلال شهر ابريل 1994 وتتعلق هذه القرارات بتحرير التبادل الدولى من القيود الكمية والتعريفية وغير التعريفية وذلك عن طريق الالغاء التدريجى للدعم السلعى المقدم من بعض الدول الى المصدرين والمنتجين لمساعدتهم على المنافسة فى الاسواق العالمية وكذلك الالغاء التدريجى للرسوم والضرائب الجمركية وتحرير تجارة الخدمات خاصة فى مجال البنوك والتامين والمؤسسات المالية وتحرير الملكية الفكرية او الابداع وقد حرصت الاتفاقية على التمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث منحت بعض التيسيرات او الاستثناءات للدول النامية سواء من حيث نسب التخفيض الجمركى او تخفيض الدعم للمصدرين وكذلك فترات السماح من اجل التكيف والاستعداد للتعامل مع بنود واحكام الاتفاقية التى من المتوقع ان تحقق التوصل الى تاسيس منظمة التجارة الدولية لتكون الضلع الثالث فى المؤسسات العالمية المعنية بالتنمية والتمويل والتجارة فى العالم (البنك الدولى - صندوق النقد الدولى — منظمة التجارة الدولية).

وعندما ناقشت الدول الاعضاء بقية الموضوعات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات لم يفت الدول المتقدمة ان تعرقل التوصل الى اتفاق عالمى من هذه الدول على تحرير الايدى العاملة لمنع ابناء الدول النامية من الهجرة المؤقتة للعمل فى الدول المتقدمة حيث ان هذه الدول تحرص على انتقاء الايدى العاملة الماهرة والمؤهلة تاهيلا علميا دقيقا وفى اضيق الحدود لمنع زحف سكان الدول النامية المزدحمة بالسكان والتى ترتفع فيها نسب الكثافة السكانية الى معدلات تتراوح بين الف وخمسمائة فرد للكيلو متر المربع وثلاثة آلاف فرد للكيلو متر المربع.

وبذلك نجد ان الدول المتقدمة تحرص كل الحرص على استنزاف العقول الشابة والمؤهلة والممتازة التى تعلمت فى الدول النامية منذ الصغر ولم تكلف الدول المتقدمة شيئا فى اعدادها او تاهيلها ولم تدع لها فرصة للمشاركة فى تنمية الدول النامية اقتصاديا حتى يستفيد المجتمع النامى من عائد الاستثمار فى القوى البشرية يحدث ذلك فى الوقت الذى تئن فيه الدول النامية من مشاكل واعباء المديونية الخارجية وانخفاض حصيلة الصادرات السلعية والخدمية وتفاقم العجز فى كل من الموازنة العامة للدولة، وميزان المدفوعات فضلا عن مشاكل كل البطالة وعجز الغذاء والغلاء وانخفاض مستويات الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والاسكان والمياه والكهرباء والغاز وسائر مشروعات البنية الاساسية.

وتجدر الاشارة الى ان المؤشرات السكانية الدولية توضح ان هناك خللا عالميا فى توزيع السكان بالنسبة للموارد بين الشمال والجنوب حيث نجد ان الدول المتقدمة (دول الشمال) تستحوذ على 75٪ من الموارد العالمية بينما يمثل سكانها نسبة لاتتعدى 25٪ من سكان العالم. وذلك على العكس تماما مما هو عليه الحال فى دول الجنوب النامية التى يوجد فيها 75٪ من سكان العالم بينما لاتتعدى مواردها 25٪ من الموارد العالمية اذ ان الطبيعة الجبلية والصحراوية وانتشار الغابات وسوء الاحوال الجوية والتعرض للكوارث الطبيعية وقسوة المناخ تعتبر كلها ظواهر مرتبطة بالجغرافية الاقتصادية لدول افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ويستثنى من دول الجنوب كل من استراليا واليابان وجنوب افريقيا والتى تتمتع بمستويات معيشة مرتفعة وبمتوسط مرتفع لنصيب الفرد من الدخل القومى وبالقدرة على التصدير فى الاسواق العالمية بعد ان حققت نجاحا هائلا فى كل من الادارة العلمية للمشروعات وفى نقل التكنولوجيا وتطويعها تبعا

للظروف الاقليمية والمحلية مما جعلها قادرة على المنافسة فى الاسواق العالمية وتحقيق فائض تجارى كبير مع الدول المتقدمة فى اوروبا وامريكا وغيرها.

وتوضح المؤشرات الديموجرافية للدول النامية عن ارتفاع معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ومعدل الزيادة السنوية فى اعداد السكان حيث نجد ان معدل الزيادة السنوية فى الدول النامية يتراوح بين 2,2٪ و3,5٪ كما ان معدل الخصوبة فى معظم الدول النامية يتراوح بين 5، 7,5 طفل لكل زوجة فى فترة زواج عشرين عاما ويرتبط بذلك ارتفاع معدل الاعالة فى الدول النامية حيث نجد ان الاسرة تعول مايتجاوز خمسة افراد فى المتوسط اى ان الدخل الذى يحصل عليه رب الاسرة يشاركه فى الانفاق خمسة افراد فى المتوسط اى ان الدخل الذى يحصل عليه رب الاسرة يشاركه فى انفاقه خمسة افراد خلاف الزوجة المكلف بالانفاق عليها خاصة وان معدل مشاركة المرأة فى العمل الاقتصادى يقل الى ادنى الحدود فى معظم الدول النامية ولاتتعدى فى احسن الحالات نسبة 8,5٪ من قوة العمل الاقتصادى.

ولعله مما يساعد على تفاقم المشكلة السكانية فى الدول النامية تدنى مستوى الخصائص السكانية حيث ترتفع معدلات الامية الى مايزيد على 90٪ فى بعض هذه الدول بالاضافة الى ضعف مستوى الخدمات المقدمة للسكان مما يؤدى الى انخفاض معدل الحياة المتوقع عند الميلاد وارتفاع نسبة الوفيات خاصة بين النساء والاطفال كما ان معدلات البطالة ترتفع فى معظم الدول النامية الى معدلات لامثيل لها فى اى منطقة اخرى من العالم حيث تصل فى بعض الدول النامية الى حوالى 35٪ من القوة العاملة الاقتصادية (القوة المؤهلة والراغبة والباحثة عن عمل ولاتجده الى اجمالى عدد الافراد فى سن العمل والانتاج بعد استبعاد الاطفال دون سن العمل والنساء غير العاملات وكبار السن والعجزه ..الخ).

ولاشك ان مثل هذه الظروف تؤدى الى عدم الاستقرار الداخلى وحدوث مشاكل اجتماعية تتعلق بالجرائم والعنف والتطرف. وذلك بالاضافة الى تهديد مناخ الاستثمار ولذلك نجد ان مثل هذه الدول تصبح مناطق طرد لرأس المال وللاستثمار الذى يبحث عن الامان والارباح فى أن واحد، ويتجه ابناء الدول النامية الموسورون الى ايداع اموالهم خارج نطاق هذه الدول وبالتحديد فى بيوت المال العالمية فى الدول الصناعية المتقدمة (دول الشمال) اى ان الدول المتقدمة تعمل على استقطاب كل من العمالة الماهرة ورؤوس الاموال او المدخرات لاستخدامها او توظيفها فى دول الشمال بدلا من دول الجنوب الطاردة لرأس المال وللعمالة الماهرة ويزيد من خطورة الاوضاع السابقة ارتفاع اعباء الانفاق العسكرى فى الدول النامية ودخولها فى حروب وصراعات داخلية وخارجية يؤدى الى تبديد الموارد الاقتصادية وتدمير مشروعات البنية الاساسية وتفاقم اعباء الديون العسكرية واعباء اعادة التعمير بعد الحرب واعباء التعويضات والضحايا.. الخ.

وتجدر الاشارة الى ان الدول المتقدمة عندما ناقشت تحرير العمالة فى اطار جولة اورجواى لم توافق على انتقال خدمات العمل على الصعيد الدولى وامام اصرار الدول النامية على مناقشة هذا الموضوع فقد تم الاتفاق على استثمار المفاوضات لتحرير العمالة وانتقال الايدى العاملة من الدول النامية الى المتقدمة وتأجيل ذلك الى جولة المفاوضات التى سوف تبدأ فى مايو 1994 غير ان المفاوضات تعثرت لحرص الدول المتقدمة على اتخاذ اجراءات جماعية وفى اطار تنظيمى جماعى وليس اطارا فرديا بحيث تستطيع الدول المتقدمة الحصول على احتياجاتها من الايدى العاملة الماهرة من الدول النامية عن طريق الاتفاقيات الرسمية الجماعية وليس الانتقال الحر المباشر وفى ضوء الاحتياجات المختلفة لنشاطها الاقتصادى اذ ان الدول المتقدمة تخشى من فتح ابوابها امام هجرة ابناء الدول النامية المزدحمة بالسكان فيؤدى ذلك دون ضوابط الى زيادة الاعداد المهاجرة عن الاحتياجات وعن الامكانيات والخدمات المتاحة مما يؤدى الى حدوث مشاكل فى استيعاب سكان جدد فى هذه الدول وهو مايؤدى كذلك الي ضآلة نصيب الفرد في المتوسط من الدخل القومي، ولعل هذا مايؤكد كذلك حرص الدول المتقدمة على انتقاء افضل العناصر المؤهلة والماهرة والتى يحقق تشغيلها اضافة حقيقية الى الانتاج والانتاجية وليس مجرد العمل فى وظائف هامشية يترتب عليها زيادة اعباء الاقتصاد العام وزيادة اعباء البطالة المقنعة فضلا عن تشويه هيكل العمل وهيكل الاجور ومن ثم انتقال امراض الجهاز الادارى المعروفة فى الدول الامية الى الدول المتقدمة.

ورغم ماسبق فان الدول النامية عليها بذل المزيد من الجهود لاقناع الدول المتقدمة باهمية تحرير تجارة الخدمات فى العمل لان المنافسة فى سوق العمل الدولى سوف تؤدى الى اضطرار الدول النامية الى تطوير انتاجية وتأهيل العمالة فيها حتى لاتتعرض لمنافسة العمالة الاجنبية المتميزة لعمالتها الوطنية داخل اراضيها ومن ثم زيادة حدة مشكلة البطالة

التى تعانى منها معظم هذه الدول كما سبق القول اى ان تحرير تجارة خدمات العمل سوف تعود بالنفع على كل من الدول النامية والدول المتقدمة على السواء خاصة ان معدلات اجور ابناء الدول النامية عادة ماتكون منخفضة مقارنة باجور ابناء الدول المتقدمة وهو ماينعكس تاثيره على تكاليف الانتاج والتصدير والقدرة على المنافسة فى اسواق السلع والخدمات عالميا.

ومن ثم فان نجاح الدول النامية فى تحرير تجارة خدمات العمل سوف يترتب عليه نجاح مماثل على طريق علاج المشكلة السكانية فى الدول النامية.

---

* استاذ الاقتصاد وعميد اكاديمية العلوم الإدارية ـ مصر



رسوم إضافية على السلع المستوردة لحماية المنتجات المحلية

ضوابط جديدة لمواجهة سياسات الإغراق والدعم السلعي بعد تطبيق اتفاقية «الجات»

■ وزيرا الاقتصاد وقطاع الأعمال في تصريحات هامة:

تقرير شهرى لمتابعة اداء كل شركة و٥٪ مكافأة للإدارات الناجحة



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٦

استخدام عائد بيع شركات قطاع الأعمال فى تمويل مشروعات الصحة والتعليم

استعدادا لتنفيذ اتفاقية «الجات» لتحرير التجارة الدولية فى يناير القادم، تقوم حاليا وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بوضع نظام جديد لمواجهة سياسات الاغراق والدعم السلعى، الذى تتبعه بعض الدول، وذلك لحماية الانتاج المحلى، وتحقيق المنافسة فى السوق المحلية، بعد تحرير التجارة والغاء كافة القيود امام تدفق السلع استيراداً وتصديراً.

وصرح السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد بان النظام الجديد يستهدف وضع مجموعة من الضوابط والقواعد فى عملية الاستيراد، بما يكفل حقوق المنتجين فى مصر فى حماية منتجاتهم وتسويقها فى ظل مناخ تنافسى تحكمه قوى العرض والطلب، حيث سيتم تطبيق هذا النظام من خلال جهاز خاص لمكافحة الاغراق يقوم بدراسة السلع التى ترد بشأنها شكاوى من المنتجين ويثبت ان استيرادها له اثار سلبية على المنتج المحلى.

واوضح ان الضوابط التى سيتم تطبيقها لحماية المنتج المحلى فى حالة تأثره بالاستيراد تتضمن فرض رسوم تعويضية على السلع المستوردة التى تسبب ضرراً للمنتج المحلى كما يتم تطبيق نظام الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة اضافة الى تطبيق المواصفات القياسية على جميع السلع لمنع دخول اية سلع مستوردة غير مطابقة لهذه المواصفات.

من جهة اخرى، اعلن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام والدولة للتنمية الادارية انه يجرى حاليا اعداد مشروع قانون جديد لتشجيع الاستثمار من خلال الاستفادة بتجارب ١٥ دولة على مستوى العالم، مشيراً الى ان خطة الاستثمار فى قطاع الاعمال العام خلال المرحلة القادمة تهدف لتشجيع المواطنين على شراء الاسهم المطروحة للبيع وان عائد البيع سيتم استخدامه فى تصفية الديون وتخفيض الدين المحلى مع توجيه الجزء الاكبر من هذا العائد فى مجال التعليم والصحة.

واضاف ان ادارة قطاع الاعمال تستهدف تحقيق اعلى عائد للمشروع، وان الوزارة لن تتردد فى تنحية رئيس مجلس الادارة فى حالة انخفاض ادائه مشيراً الى انه سيتم اعتباراً من العام القادم تكليف مجلس الادارة بعرض نتائج التشغيل للشركة التى يديرها كل شهر. واوضح انه سيتم مكافأة رئيس مجلس الادارة واعضاء المجلس بنسبة تصل الى ٥٪ من الارباح اذا حقق ربحاً.

واضاف وزير قطاع الاعمال فى اللقاء الذى عقد امس وحضره عدد من رجال الاعمال حول دور المؤسسات الاستثمارية انه يجرى حاليا دراسة تطبيق نظام ادارى جديد لاستثمار مدخرات صناديق التأمين والادخار وذلك بما يحقق الاستثمار الامثل لهذه الاموال. وأكد انه تقرر وضع ضوابط جديدة لعملية الاقتراض من خلال توفير قاعدة معلومات متكاملة عن القروض الداخلية والخارجية وهو مايعد اول برنامج متكامل فى الدول النامية مشيرا الى ان هذا النظام سوف يساهم فى معرفة حجم المديونية فى اى لحظة، واستخداماتها فى مختلف المجالات.

